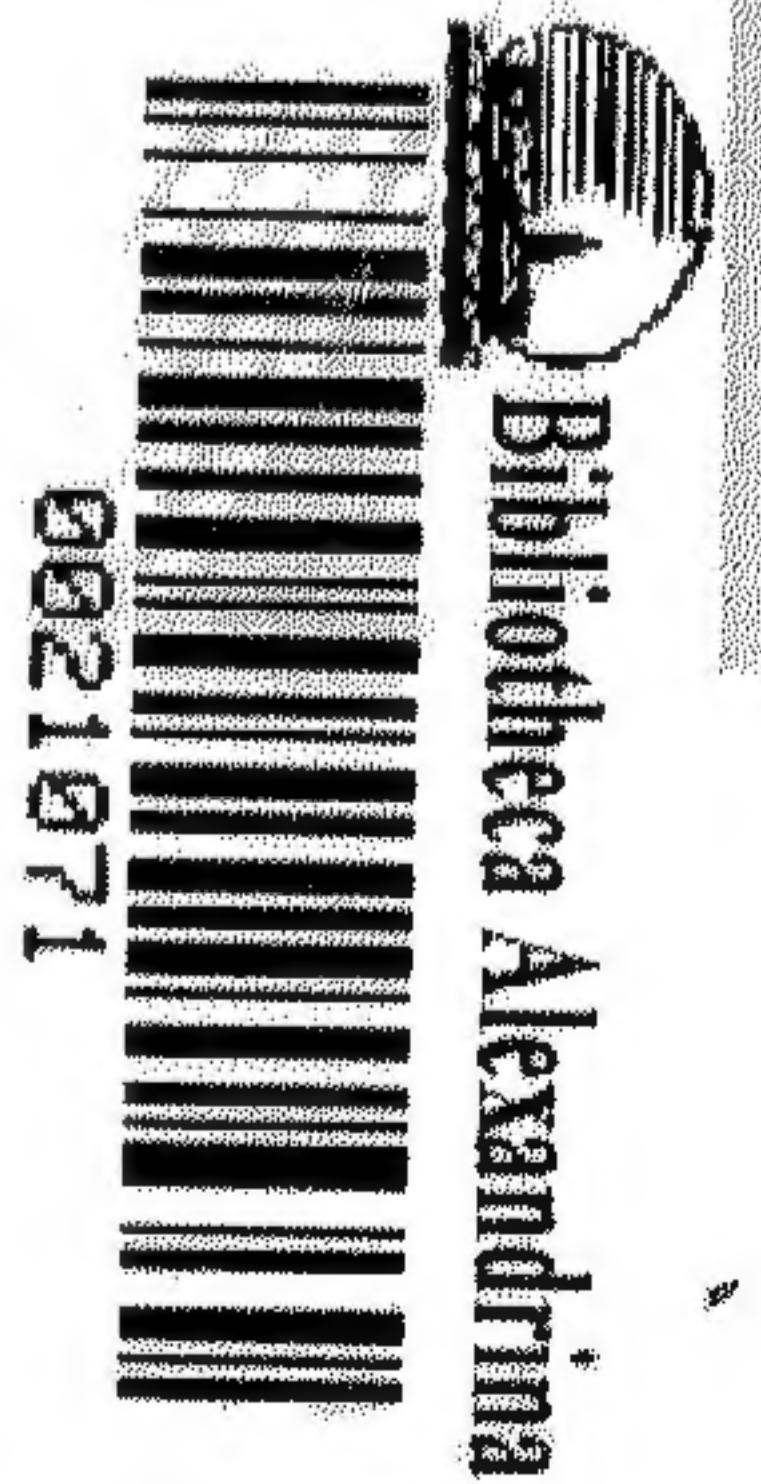
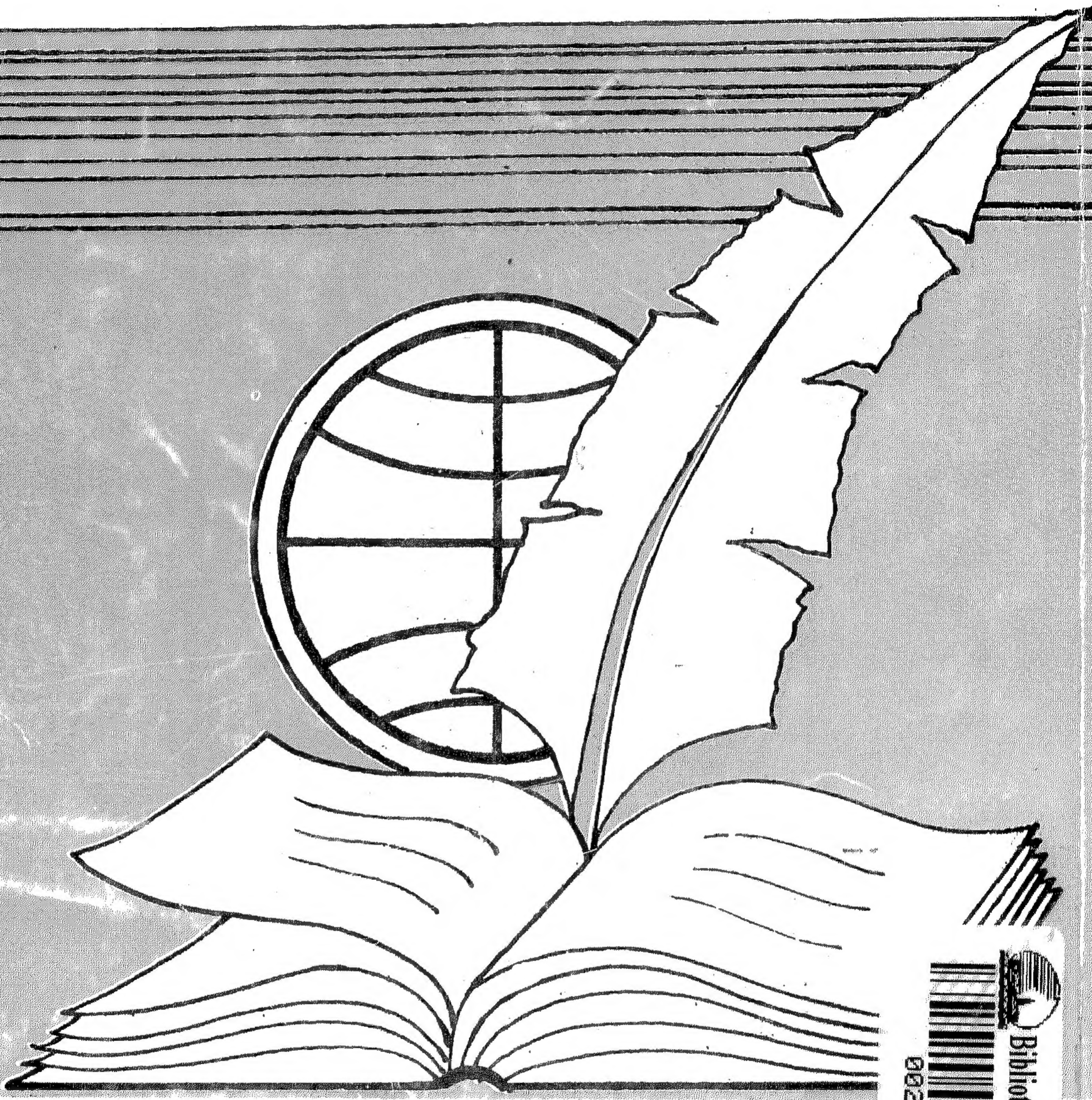
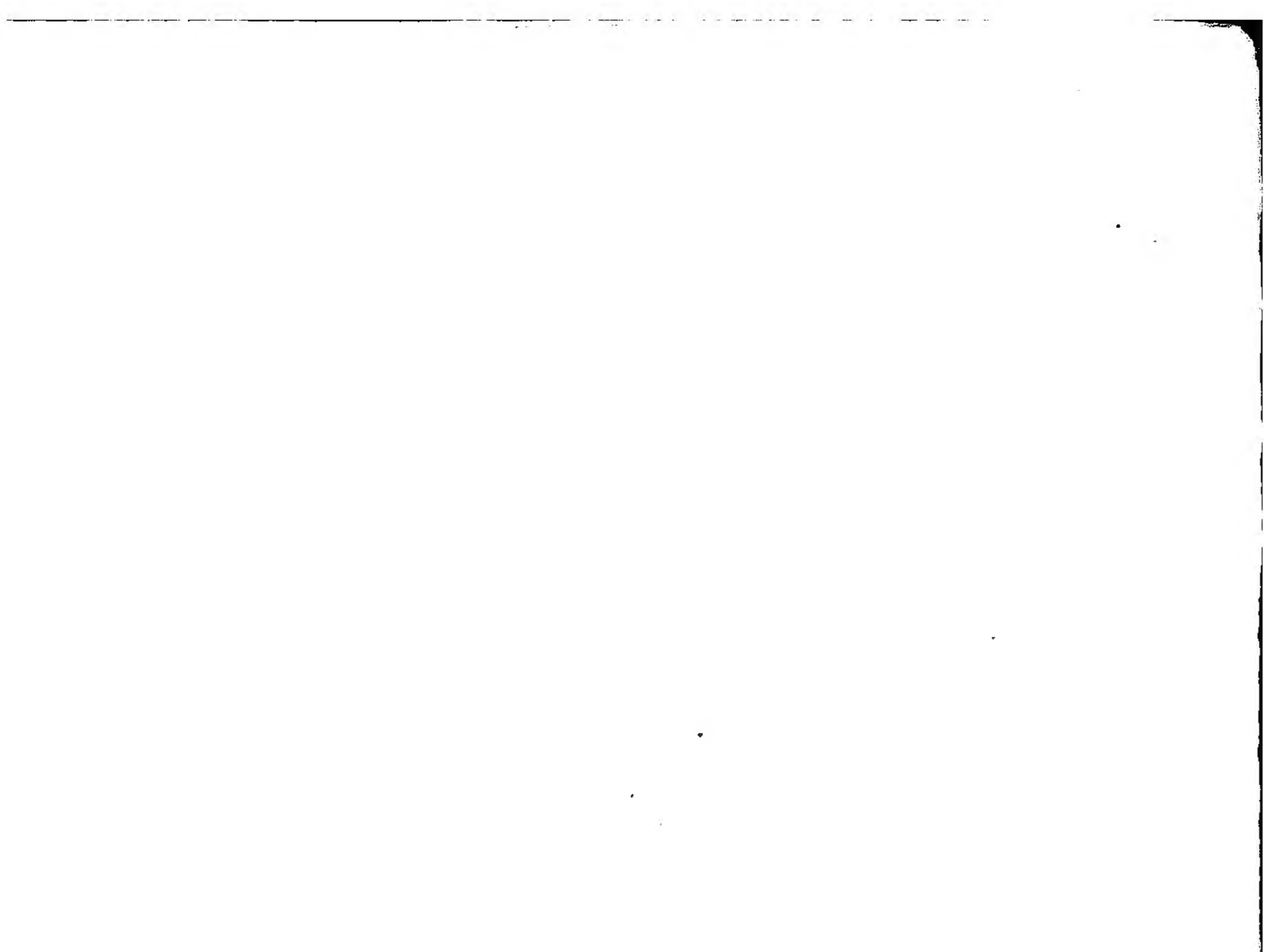


نایج اور دنیا جدید



بصحت راسد

دارالفکرالعربی



تاريخ أوردو باليشتي

في القرن التاسع عشر

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : 940.2
رقم التسجيل : ٧٤٦٥

تأليف

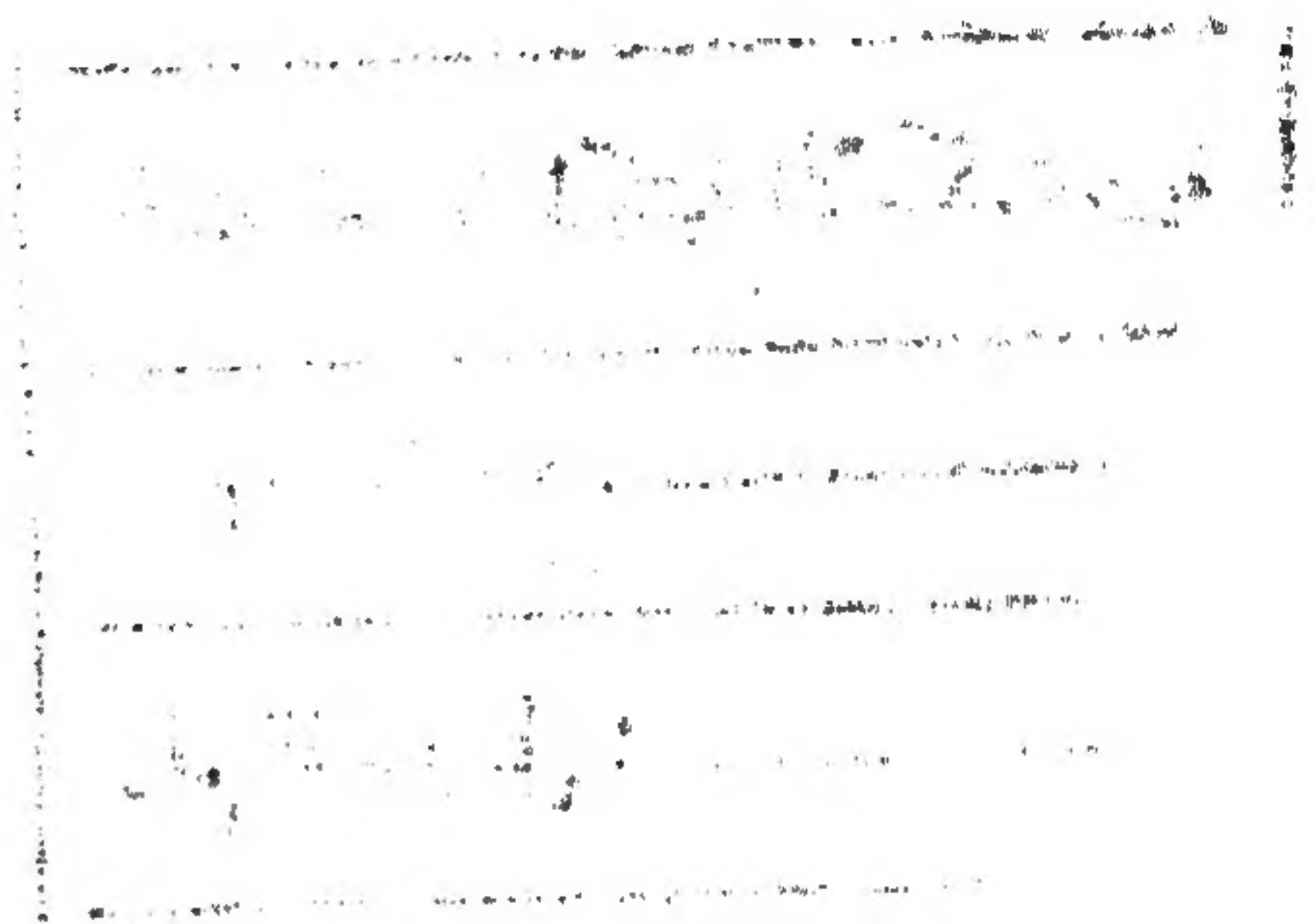
دكتور / زينب عاصم راشد

أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس

و
عميدة كلية البنات الإسلامية سابقا بجامعة الأزهر

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

ملتزم الطبع والبشر
دار الفكر العربي
الشارع جوار صحن - القاهرة
م.ب. ١٣٠ - ٧٦٠٥٢٣ - ٧٥٠٦٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يهمنى وأنا أتقدم إلى القارئ بهذا الوجيز المتواضع في تاريخ القرن التاسع عشر أن أبين في اختصار ما له من آثار خاصة ربما تفرد بها عن سائر ما سبقه أو لحقه من حقب تاريخ أوروبا الحديث . ولعل ذلك قد دفعنى إلى أن أفرد له سفراً خاصاً .

بحسب هذا القرن من تاريخ أوروبا الحديث أن تندلع فيه نار « الثورة الفرنسية » تلك التى أيقظت العقول والقلوب ، وهزت الأفئدة والمشاعر ، وأطلقت النفوس والألسنة تهتف بأعلى وأعز ما فى الوجود الإنسانى من شىء ؛ تهتف « بالحرية والإخاء والمساواة » وتزلزل فى سبيل ذلك العروش ، وتراق الدماء ، وتضرب الأعناق ، وتساقط الرؤوس من أعلى المقاصل .

ولم تلبث نيران هذه الثورة حتى امتدت ألسنتها إلى كثير من بقاع أوروبا ؛ فاستيقظت القلوب تنثر ما علاها من أثقال الظلم ، وتمزق ما طواها من غلف الخوف والرهبة ، وأخذ الناس يطلبون الحرية ، ويرفعون أعلامها فوق كل ما يبنون من قواعد حياتهم .

على أن طبيعة الحياة الإنسانية تقتضى أبنائها دائماً أن يكون لكل خير ينالونه منها ثمن ؛ فالثورة التى تمخضت عن الحرية فى فرنسا قد تمخضت بعد ذلك عن بطل ما زالت دنيا المجد والبطولة والحرب والسياسة تراه إمام العباقر فى تلك الميادين ، وما أظن أن الدنيا سوف تنسى له ذلك فى وقت قصير ؛ ذلك هو نابليون الذى مهر بحياته تاريخ القرن التاسع عشر فأصبح علمه وطابعه .

امتلات أيام بونابرت بالحروب ، وغشيتها كثير من النظم الجديدة التي هتفت بها الثورة ، واستجاب لها البطل ، فأقرها وتبها . فأما الحروب التي ابتغى من وراءها إشباع أطماعه ، وإرضاء سلطانه ، فقد أجهدت رجاله ، وهدمت آماله ، فرمت به يد القدر أسيراً حتى طواه الموت . وضاعت جهوده ومكاسبه الحرية ، فلم يبق لها من أثر سوى شماتة العدو ، وأثبات الصديق . فأما نظم الحياة الفرنسية التي بناها وثبتت قواعدها فقد بقيت خالدة حتى اليوم . وبذلك يشهد المؤرخ البريطاني « هربرت فيشر » حين يقول « إذا كانت جهود نابليون الحرية قد ضاعت آثارها بعد قليل فإن أعماله المدنية في فرنسا قد ثبتت على أسس من الصخر » . والواقع أن القوانين المدنية التي شرع لها نابليون قد انتشرت في أنحاء العالم جميعاً .

وما ندرى أكان حسداً أم خوفاً ، أم كان كلاهما معا ما جعل دول أوروبا العظمى تتكفل لتهدم كل ما يصدر عن فرنسا ، وإن كانت لم تستطع أن تسحو آثار ثورتها العظيمة من نفوس الشعوب .

وقد ظلت فرنسا — برغم ما نالها ونال بطلها من ضربات القدر — موطناً للثورة تستد ألسنة اللهب من نارها الخالدة إلى الشعوب المتعطشة إلى الحرية فتثيرها متتالية ، وحسبنا منها تلك الثورات التي قامت في عامي ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ في كل من بولندا وإيطاليا وبعض أنحاء ألمانيا . ولاشك مطلقاً في أن فرنسا كانت لها قيادة تلك الثورات ؛ ففي عام ١٨٣٠ ، ثار أهلها على نتائج الرجعية ، ومنها ذلك الاستبداد الذي غشى حكم شارل العاشر ، وإنتهى أمرها باستئاف الحكم الملكي تحت سلطان أسرة الأورليان مع الاحتياط بضمانات لسيادة الديسقاطية . ومنها انطلقت الثورة في أغسطس من نفس العام إلى الأراضي المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) ، وانهى أمرها باستقلالها عام ١٨٣٩ .

ولما كان عام ١٨٤٨ انطلقت الثورات نتيجة لثورة فبراير من العام المذكور . فتصدت لها سائر الدول الرجعية فأخمدت نارها ، ولكن آثارها في الحياة الاجتماعية قد بقيت .

ولم يقف أثر الثورة في فرنسا عند حد ما ذكرنا ؛ فمن آثارها قيام عهد جمهوري تحت سلطان أحد أفراد أسرة بونابرت ، ولكنه لم يلبث

أن تحول إلى سلطان إمبراطوري استقر زمامه في يد الإمبراطور نابليون الثالث .

وقد تميز القرن التاسع عشر كذلك في مجرى التاريخ الأوروبي بأن استكملت فيه بعض البقاع الأوروبية مقومات وحدتها القومية كما وقع في إيطاليا وفي ألمانيا . ولم يكن أمر ذلك يسيرا . ويكفى أن نذكر ما أقامت حكومة النمسا في سبيل أبطال الوحدة القومية في كل من إيطاليا وألمانيا من عقبات . كان على أبطال السياسة في إيطاليا من أمثال ماتزيني ، وكافور ، وغاريبالدي أن يبذلوا غاية الجهد في تخطيها . أما في ألمانيا فقد انفرد عملاق زمانه « أوتوفون بسمارك » بحمل العب وحده ، فحقق إتحاد بلاده على أكمل وجه ، وعلى من يريد معرفة جهوده أن ينظر في مذكراته ليشهد لهذا العملاق بعبقريته الفذة في مجال السياسة ، والدبلوماسية ، والصبر على المكاره ، والإيمان بالنصر .

وليس يفوتني في ختام هذا التقديم لتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر أن أذكر ثراءه العقلي على أيدي طائفة من المفكرين الذين شغلوا أنفسهم وديناهم بما ينبغي أن يكون للعمال من حقوق . وكان ذلك من نتائج الثورة الصناعية التي قامت في إنجلترا أواخر أيام القرن الثامن عشر ، ثم انتشرت آثارها إلى سائر أنحاء أوروبا . وقد يرى بعض المؤرخين في ذلك مطالع المبادئ الاشتراكية .

(المؤلفه)

فهرس

الصفحة

الموضوع

تمهيد :

أهمية القرن التاسع عشر في تاريخ أوروبا ٩

الباب الأول

الثورة الفرنسية (١٧٨٩ - ١٧٩٩)

١٥	المفصل الأول : أسباب الثورة
٤٣	المفصل الثاني : الثورة في مراحلها المختلفة
٤٧	الجمعية الوطنية (١٧٨٩ - ١٧٩١)
٦٥	المفصل الثالث : الدستور الأول للثورة (دستور عام ١٧٩١)
٧٤	محاولة الملك الفرار
٧٧	مذبحة ساحة مارس في ١٧ يولية ١٧٩١
٧٩	المفصل الرابع : الجمعية التشريعية (١٧٩١ - ١٧٩٢)
٩١	الجمعية تواجه خطر الحرب
١٠٩	المفصل الخامس : المؤتمر الوطني (١٧٩٢ - ١٧٩٥)
١٢٣	دانتون رئيسا للجنة الأمن العام (من ٦ أبريل الى ١٠ يوليو ١٧٩٣)
١٣١	روبسبير رئيسا للجنة الأمن العام (من يوليو ١٧٩٣ الى يوليو ١٧٩٤)
١٤٩	المفصل السادس : عهد حكومة الادارة (١٧٩٥ - ١٧٩٩)

الباب الثاني

١٦٩ نابليون بونابرت ١٧٩٩ - ١٨١٤

١٧٥	المفصل الأول : انقلاب ١٨ ، ١٩ برومير Brumaire من العام الثامن (٩ ، ١٠ نوفمبر عام ١٧٩٩)
١٩٣	المفصل الثاني : عهد الامبراطورية الاولى (١٨٠٤ - ١٨١٤)

الباب الثالث

٢٢٣	عهد المؤتمرات وثورات عام ١٨٣٠
٢٢٥	الفصل الأول : تسوية فيينا ومعاهدتا باريس الأولى ١٨١٤ ، والثانية ١٨١٥
٢٢٩	الفصل الثاني : عهد المؤتمرات (١٨١٥ - ١٨٣٠)
٢٥٩	الفصل الثالث : عودة البوربون الى الحكم في فرنسا (١٨١٥-١٨٣٠) ثورة يوليو من عام ١٨٣٠
٢٧٥	الفصل الرابع : ثورة بلجيكا في عام ١٨٣٠

الباب الرابع

٢٩٥	ثورات عام ١٨٤٨
٢٩٧	الفصل الأول : ثورة فرنسا في فبراير عام ١٨٤٨
٣٠٥	— نابليون الثالث والامبراطورية الثانية تحول فرنسا في عهد نابليون الثالث من امبراطورية أوتوقراطية إلى امبراطورية ليبرالية بين عامي ١٨٦٠ - ١٨٧٠

الباب الخامس

٣٢٦	الوحدة الإيطالية
٣٣٣	الفصل الأول : دور « ماتزيني » Mazzini (١٨٠٥ - ١٨٧٢)
٣٣٤	إيطاليا وثورات عام ١٨٤٨
٣٤١	الفصل الثاني : دور كافور في الوحدة الإيطالية
٣٤٨	ثاني مراحل الجهود في سبيل وحدة إيطاليا
٣٥٣	الفصل الثالث : المرحلة الثالثة في السعي الى اتمام الوحدة الإيطالية
٣٥٨	فصل الختام في الوحدة الإيطالية

الباب السادس

٣٦٣	الاتحاد الألماني
٣٦٥	الفصل الأول : اهداف بسمارك واتجاهاته السياسية حتى اتفاقية « المتز » عام ١٨٥٠
٣٧٧	الفصل الثاني : بسمارك في فرانكفورت (من ٨٥١ الى ١٨٥٩)
٣٧٩	بسمارك سفيراً لبلاده في روسيا (من ١٨٥٩ الى ١٨٦٢) ...
٣٨٢	بسمارك سفيراً لبلاده في باريس (من مايو الى سبتمبر عام ١٨٦٢)
٣٨٥	الفصل الثالث : بسمارك مستشاراً لروسيا
٣٨٥	الصراع بين بسمارك والبرلمان
٣٨٦	الصراع بين بسمارك والنمسا
٤٠١	الفصل الرابع : موقف بسمارك من فرنسا

التمهيد

أهمية القرن التاسع عشر في تاريخ أوروبا

تخصص دائما دراسة مفروضة من أحداث القرن التاسع عشر نظرا لأهميتها وآثارها العميقة في تاريخ العالم عامة وأوروبا خاصة . وكان الحدث الرئيسي الذي أثر في وقائع ذلك القرن هو قيام الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من آثار غير مسبوقة في تاريخ أوروبا السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

وإذا كانت اقتصاديات القرن التاسع عشر قد تأثرت بصفة خاصة بالثورة الصناعية في إنجلترا التي انتشرت في سائر أنحاء أوروبا بل والعالم الجديد فكانت دعامة هامة من الدعائم التي بنى عليها اقتصاد أوروبا فإن سياسة أوروبا في القرن التاسع عشر قد تأثرت كذلك بالثورة الفرنسية، فبينما قدم الإنجليز للأوروبيين نماذج للسكك الحديدية والمصانع ، ساهمت فرنسا في أحداث الثورات كما قدمت لدولها أفكارها لدرجة أن الألوان الثلاثة التي اتخذها الثوار شعارا لهم قد أصبحت رمزا للشعوب التي استطاعت أن تثبت كيانها الثوري . وتأثرت أحداث أوروبا السياسية بين عامي ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية) ، ١٩١٧ (عام الثورة البلشفية) بالصراع بين مؤيدي مبادئ عام ١٧٨٩ ومعارضيه ، ونجحت فرنسا في أن تقدم حلاولا مختلفة لأمثلة النظم الحرة الديمقراطية ، وأن تثبت في كثير من الأحيان إدراكها السليم لاحتياجات الأمة والعمل على توفيرها ، فقدمت القوانين والأنظمة العلمية والفنية ، ومنها النظام المئوي للقياس والوزن المبني على الوحدة المئوية (المتر والكيلو) ، تلك الأنظمة والقوانين التي أخذتها عنها سائر دول أوروبا بل والعالم أجمع .

كان العهد المتأخر من القرن الثامن عشر عصر مليئا بأزمات تتعلق بأنظمة أوروبا السياسية القديمة ، ووسائلها الاقتصادية ، ولذلك كانت السنوات الأخيرة منه مليئة بالاضطرابات السياسية التي وصلت في

بعض الأحيان إلى الثورة ، كما كانت حافلة بالحركات التحررية للتخلص من أغلال الاستعمار ، وقد كللت في بعض الأحيان بالنجاح . ومن هذه الأمثلة : ثورة المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية (بين عامي ١٧٧٦ ، ١٧٨٣) ، والثورة في إيرلندا (بين عامي ١٧٨٢ ، ١٧٨٤) ، في بلجيكا ولييج (بين عامي ١٧٨٧ ، ١٧٩٠) ، والثورة في هولندا (١٧٨٣ - ١٧٨٧) ، وفي جنيف ، بل في إنجلترا كذلك عام ١٧٧٩ هذه الحركات الثورية المختلفة جعلت المؤرخين يطلقون على هذا العهد « عهد الثورات الديمقراطية . Age of Democratic Revolutions »

ولكن ثورة فرنسا - التي بدأت في عام ١٧٨٩ واعتبرت ضمن هذه الثورات - كانت أثقلها وزنا وأقواها عملا وأبعدها أثرا . وهكذا فلثورة الفرنسية لم تكن حدثا معزولا أو وحيدا ، وإنما كانت عندمقارقتها بالثورات الأخرى ثورة أساسية تفوق ما عداها من الثورات المعاصرة لها في نتائجها .

ومن أهم مميزاتها :

١ - أنها وقعت في أقوى دول أوروبا وأكثرها سكانا إذا استبعدنا روسيا .

٢ - كانت هذه الثورة على خلاف الثورات الأخرى التي سبقتها والتيما ثورة اجتماعية قبل كل شيء .

٣ - تميزت هذه الثورة بأنها كانت مشحونة بالأفكار والآراء والأعمال المتطرفة لدرجة أن ثوار أمريكا وبعاقبة انجلترا الذين هاجروا إلى فرنسا بسبب ميولهم السياسية المتطرفة ، قد عدوا في فرنسا من المعتدلين ثم أن توماس بين Tom Paine وكان معروفا بأرائه المتطرفة في بريطانيا وأمريكا ، أصبح في باريس من أشد أعضاء حزب الجيرونديين اعتدالا .

(١) توماس بين Tom Paine : (١٧٣٧ - ١٨٠٩) ، فيلسوف سياسي وكاتب أمريكي ، ولد ونشأ في إنجلترا ، وشغل عدة وظائف بها ثم هاجر إلى أمريكا عام ١٧٧٤ ، حيث اشتغل بالصحافة ، اهتم بالصراع بين المستعمرات الأمريكية وإنجلترا . ثم عاد إلى إنجلترا بعد عام ١٧٨٧ . ودافع عن الثورة الفرنسية في كتابه حقوق الإنسان (في جزئين ١٧٩١ ، ١٧٩٢) .

٤ - ثم لا ينبغي إغفال أهم مميزات الثورة الفرنسية ؛ وهي أنها قد بدلت أحوال فرنسا السياسية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ، على حين نجد أن ثورة غيرها مثل ثورة المستعمرات في العالم الجديد لم يترتب عليها إلا التحرر من السيطرة السياسية لكل من بريطانيا وأسبانيا والبرتغال .

٥ - كانت الثورة الفرنسية وحدها بين الثورات المعاصرة ثورة عامة ، بمعنى أن جيوشها قد اجتاحت أوروبا لتنتشر آراءها ومبادئها ، مما كان له أوقع الأثر في سائر الدول . فكان لصداها وليس لصدى الثورة الأمريكية الأثر العظيم في أحداث الثورات التي أدت في النهاية إلى تحرير أمريكا اللاتينية بعد عام ١٨٠٨ . لقد امتد أمرها ومفعولها بعيدا إلى أن وصل إلى بلاد البنغال في الهند ، فألهمت « رام موهان روى » Ram Mohan Roy فكرة تأسيس أول حركة اصلاحية هندوكية . وقد أصر عند زيارته لـ إنجلترا عام ١٨٣٠ أن يبحر على سفينة فرنسية معبرا بذلك عن تحمسه لمبادئ الثورة الفرنسية ، فقد كانت في نظره - كما صرح بذلك - « أول حركة عظمى للأفكار في العالم المسيحي الغربي كان لها أعظم تأثير على العالم الاسلامي » (١) .

وفي القرن التاسع عشر بدأ لفظ حرية Liberty المعروف يومئذ يتسع فينطلق من معناه الضيق المعروف قبل عام ١٨٠٠ ؛ معنى الانفلات من قيود الرق إلى معنى أوسع وأعم وأشمل وأوقع ، وهو المعنى السياسي الذي كان له أثره في تغيير حياة الشعوب . ومن ثم أصبح للثورة آثارها العميقة غير المباشرة في العالم ، فقد وضعت الخطط والمناهج لكل الحركات الثورية التالية ، كما كان لتعاليم الثورة أثرها بعد ذلك في ظهور الحركات الاشتراكية والشيوعية الحديثة .

وهكذا تظل الثورة الفرنسية ثورة العهد ، وإن لم تكن الثورة الوحيدة ، إلا أنها كانت مطلع الثورات وأشهرها وأعماها أثرا . إذا بحثنا عن أهم أسبابها فلن نجد لها أمس بأحوال أوروبا العامة بقدر

(١) «The first great movement of ideas in Western Christendom that had any real effect on the world of Islam».

ما كانت تمس أحوال فرنسا الخاصة ، فهي قد كانت فى فرنسا أساسا وأصلا .

وفى خلال القرن الثامن عشر كانت فرنسا أكبر منافس لـانجلترا فى الناحية الاقتصادية ، فقد نمت تجارتها الخارجية بحيث أصبحت أربعة أمثال ما كانت عليه فى العهد بين عامى ١٧٣٠ ، ١٧٨٠ ، فعدت بذلك مصدر جزع وقلق لـانجلترا ، كما تميز نظامها الاستعماري فى بعض المناطق المتنازع عليها فى منطقة جزر الهند الغربية حيث كان أكثر حيوية . على أن فرنسا لم تكن يومئذ تشبه بريطانيا من حيث أن الأخيرة قد أصبحت سياستها الخارجية مقيدة ومرتبطة تماما بالمكاسب الرأسمالية ولكنها كانت أعظم الدول الأوروبية وأقوى مثل للسلكية الأرستقراطية المستبدة القديمة .

البَابُ الأول

الثورة الفرنسية (١٧٨٩ - ١٧٩٩)

الفصل الأول

أسباب الثورة

من الطبيعي ألا تقوم ثورة بغير أسباب . فقد كان لقيام الثورة الفرنسية أسباب أججت نارها . وليس من شك مطلقا في أنها لم تقم ليشارك فيها الشعب بأسره وليقتل فيها الملوك والحاكمون وغيرهم من الفرنسيين إلا بعد أن أصبح أمر قيامها حتما لا مفر منه .

وأسباب الثورات الكبرى عادة لا تنفرد بلون واحد ، وإنما تعدد ألوانها وتختلف ، فسنها ما يتصل بالجوع ومنها ما يتصل بالظلم والتفرقة الاجتماعية ، وسوء أحوال الإدارة ، وكبت الحرية المادية والفكرية . وقد لا نبالغ حين نقول أن الثورة الفرنسية قد انفردت بقيامها على كل هذه الأسباب من فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية .

أولا : الأسباب الفكرية :

وقد يكون من المصادفات الغريبة أن القرن الثامن عشر في أوروبا قد تميز بتيار جارف من الأفكار والمعتقدات التي لم تسبق في أوروبا . وليس غريبا بعد ذلك أن يجرى وصفه على السنة المؤرخين والمفكرين وفيما خلفوا من تراث أن يوصف بعهد الاستنارة Age of Enlightenment ففيه انقشع الظلام ، وبدأ الفكر الحر يثيق من ثباته لينطلق في سائر أنحاء الحياة . لم يكن هذا اللون من ألوان الاستنارة قاصرا على فرنسا وحدها بل هو قد عم كثيرا من بلاد أوروبا . نذكر منها على سبيل المثال ألمانيا ، وفيها ظهر فريق من أئمة الأدب والفلسفة وبحسبنا أن يكون بينهم « جوته » Goethe « وشيلر » Schiller « وهردر » Herder « وفيلاند » Wieland .

وظهر أمثال هؤلاء في إنجلترا نذكر منهم الفيلسوف « ديفيد هيوم » David Hume (١٧١١ - ١٧٧٦) « وجون لوك »

John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وهو صاحب رسالة في طبيعة التفاهم البشرى وهو أول من نادى بالفكرة المنطقية في طبيعة الحكم ونظامه ، وآيتها ألا تقوم حكومة مدنية إلا اذارضيها المحكومون ، كما كان مؤمنا بالتسامح الدينى . وعن مذهبه الفكرى ومذهب معاصره (اسحق نيوتن) بوجه خاص تسربت إلى فرنسا طائفة من التيارات الفكرية .

ومع ذلك كله فلا ينبغي أن يفوتنا أن المفكرين في فرنسا في هذا العهد كانوا أئمة وقوادا لهذه التيارات الفكرية التى تهتف بالدفاع عن حقوق الأفراد وحررياتهم المدنية والدينية . فكان فولتير إمام الدعاة وقائد المبشرين بالمذاهب الانجليزية الجديدة في فرنسا . وكان من أنشط كتاب زمانه ، وأخلداهم ذكرا ، وأطولهم عمرا ، وألمعهم شخصية ، وأعمقهم أثرا ، كما كان روسو ومنتسكيو من أشهر كتاب فرنسا يومئذ .

من الواضح أن أبرز ما امتازت به الحركة الفكرية في فرنسا هو الاختتام الشديد بتغيير حال المجتمع ، فكان لفلسفة « لوك » أثرها فى الاتجاه نحو تطبيق الفكر الانسانى مع التحرر من القيود الدينية للتخلص من أضغاث العصور الوسطى وإصلاح حالة الفرد . ومن ثم شغلت الأذهان في فرنسا بالمشاكل المختلفة من اجتماعية وسياسية ودينية . ولم تعد قاصرة على رجال الأدب والطبقة الارستقراطية بل تعدتها إلى أفراد الطبقة الوسطى والمتعلمين من شباب الجيل ، وذلك أمر يميزها عن حركة النهضة . وازدهرت في فرنسا تبعا لذلك طائفة من ألوان الأدب الفلسفى والانسانى من الرسائل والبحوث التاريخية والفلسفية والتربوية والتمثيلات بأنواعها . ونشأت بعض الكليات فى الأقاليم ، وأنشئت الجمعيات الأدبية والمكتبات وقاعات المطالعة ، كما ظهرت الصحف المحلية .

والواقع أن هذه الحركة قد انفردت بين سائر الحركات التقدمية بأنها كانت إنسانية كاملة ، فهي قد نادت بإيقاف التعصب الدينى ومنح الفرد حرية العبادة بالمعنى الصحيح . وأرادت للناس بحق أن يكونوا كما ولدتهم أمهاتهم أحرارا . كما كان أثرها فعالا فى النفوس عامة ، فلم يقتصر على فرنسا وحدها بل تعداها إلى سائر الأقطار الأوروبية ، فأدت بذلك ما ينبغى للثورة الحققة من خدمات للحياة البشرية ، فبهي قد صفتها من شوائب العنف والاعتقاد فى الخرافة ، وحرصت فى دعوتها أشد

انعزص على اقتلاع جذور الحسد والخلافات بين الطبقات ؛ فلا فضل لأحد على أحد إلا باستقامة الضمير وسلوك الصراط السوى . ولم تكن السبيل سهلة ميسرة أمام أولئك الفلاسفة والمفكرين ، فهم قد نعتوا بالكفر والإلحاد وفي مقدمتهم فولتير وروسو .

على أن القدر التاريخي في حياة البشر قد مهد لانتشار مذهب تلك الطائفة من الفلاسفة والمفكرين ؛ فهي قد كتبت باللغة الفرنسية التي أصبحت لغة الثقافة في أوروبا ، فاستقبلها الناس وأحلوها محل اللغة اللاتينية في سهولة ويسر . فما أسرع ما وصلت تلك الأفكار الجديدة إلى بلاط الملوك والأمراء في برلين وڤيينا وسان بطرسبرج ومدريد . وكانوا يومئذ أصحاب القوة والبأس الشديد إلا أن ذلك لم يخل نفوسهم من نزعة الأبوة والرغبة الشديدة في إصلاح المجتمعات الانسانية ودفعها إلى التقدم عن طريق الثقافة الرشيدة .

وينبغي أن نقرر هنا إلى جانب كل ما ذكرنا أن الفضل في انتشار تلك الحركات الإصلاحية لم يكن مبعثه رغبة المفكرين في إقرار ما يسمونه الحكم الديمقراطي وإنما كانت الرغبة الحققة هي إبراز الحرية وتحسينها من كل عدوان ، وآية ذلك أن انتشار آراء المفكرين من فلاسفة فرنسا وإعطاءها لواء الزعامة يومئذ لم يكن مبعثه مظاهره الحكم الديمقراطي ، فولتير مثلاً وهو إمام الثائرين لم يكن ديمقراطي النزعة ، ولم يكن يهمه أو يهم المفكرين من أمثاله تقرير أداة الحكم وضبطها ، وإنما كانوا يرمون إلى تحقيق الحرية في أوسع معانيها : حرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الفعل . فالحرية في رأيهم كانت هي الدواء من سائر أدواء الفساد في سائر طبقات المجتمع الأوروبي .

ونستطيع أن نضيف إلى اتجاهات القدر في تاريخ البشر يومئذ أن موجة عاتبة من الكره قد طغت على الكنيسة وأتباعها ، فكانت سلاحاً من أسلحة الإصلاح التي أعانت الفلاسفة الفرنسيين في نشر مذاهبهم وهدم آثار الماضي بكنيسته التي كانت تقف حائلاً دون كل إصلاح وتقدم . ومن حق التاريخ أن يقرر في صدق وإخلاص أن حملات فولتير وغيره من المفكرين في فرنسا على الفساد المتأصل في حياة الكنيسة قد أفادت المسيحية في فرنسا وليس من شك في أن فلاسفة العصر كانوا على حق عندما هاجموا الكنيسة .

ليس من شك في أن الدور الذي قام به رجال الفكر ممن ذكرنا قد أدانوا بمتابته تفححه الصور في فيام الثورة ولكن البواعث المادية كانت أصيلة كذلك ، فالجوع والظلم الاجتماعي وسوء نفع الحكم وفساد الكنيسة وتدهور أحوال البلاد الاقتصادية ، كل أولئك قد فتحت العقول والقلوب والأسماع والأبصار لاستقبال نداءات الثورة كما أجمت وقود نارها حتى بلغت منتهاها .

كان فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) كما ذكرنا أشهر كتّاب القرن الثامن عشر وأقواهم أثرا . وقد كان لكتبه رواج عظيم . كان جريئا بحيث استطاع أن يعبر عما كان يجول بأذهان معاصريه مما روج لكتاباتة ؛ ذلك لأنه ذاق مرارة الظلم الذي ساد زمانه في فرنسا واكتوى بناره ، فزج به في سجن « البستيل » دون محاكمة لأنه تحدى أحد النبلاء . كما زار إنجلترا عام ١٧٢٦ وبقى بها حتى عام ١٧٢٩ . وأعجب فيها بما لمس من حرية الشعب وما يتمتع به من حيوية وثقافة . وزار البابا ، وقرأ لليون ولوك ونيوتن وشكسبير . فأوضح لمواطنيه في مؤلفه « رسائل عن إنجلترا » *Lettres sur les Anglais* الذي نشر عام ١٧٣٣ معالم ذلك المجتمع السعيد الباهر ، حيث يستطيع الفرد أن يقول وينشر ما يريد ، وحيث لا عقاب ولا تعذيب ولا سجن دون محاكمة ، وحيث يتاح لمختلف المذاهب الدينية أن تزدهر ، وحيث لا يعفى نبيل ولا كاهن من دفع ضرائب معلومة ، وحيث يستمتع الفلاح بالخبز الأبيض .

كان في هجومه على الكنيسة لاذعا مرا ، أنكر فيه تدخلها في السياسة ، وانصرافها عن المسائل الروحية ، وتعسفها في مطالبة رعاياها بالطاعة العمياء ، كما هاجم في عنف سياسة التعصب وعدم احترام مبدأ التسامح الديني ، وأشار إلى تلك الاضطهادات التي تنزل بالبروتستنت في فرنسا . وهو في هذا إنما يدافع عن الإنسانية ، وهي صفة اتصفت بها الحركة الفكرية في القرن الثامن عشر .

لم يكن لفولتير اهتمام واضح بالسياسة . في الحق أنه كان يكره التعسف والظلم في حكم الشعوب لأنه كان إنسانا لا يهتم بالمبادئ والشعارات ، وإنما كان يوجهه ظلم الإنسان لأخيه الإنسان . ولا أدل على ما قدمنا من رأي في اهتمامه بالحياة السياسية من أنه كان يؤيد الحكم الملكي . فكان صديقا حميما لفردريك الثاني ويعتبر استبداده الخير أحسن مثل يمكن أن يحتذى في سائر أنحاء أوروبا .

نادى فولتير بإصلاح القضاء عن طريق توحيد القانون في سائر أنحاء فرنسا وتطبيقه بطريقة عادلة وجعله واضحا للجميع ، وتعديل قوانين العقوبة ولاسيما الخاصة منها بالتعذيب .

طالب كذلك بإصلاح نظام الضرائب وإلغاء المحلية منها لأنها تسبب في تعويق توفير الضرورات الحيوية . والعالم كله لا يجهل فضل « فولتير » الذي سجلته له كُتبه العظيمة بأسلوبه الساخر اللاذع الرائع في آن واحد .

ويجىء دور « منتسكيو » Montesquieu (١٦٨٩ - ١٧٥٥) فراه يقسو في انتقاد الكنيسة والسخرية من سلطة البابا ، وما يدعى لنفسه من المعجزات . وكان في سخريته لاذعا ، كما أظهر عداؤه في جلاء واضح لرجال الكنيسة الذين أحاطوا الدين والفلسفة والأخلاق بالغموض ، فطعن في سياسة التعصب الديني ونادى بسياسة التسامح . ولم يكن هذا المؤلف في نقده لأمر السياسة والطعن عليها أقل جرأة من موقفه إزاء الكنيسة ، فهو قد انتقد حياة التآمر والخديعة ، وسخر من أولئك الأتباع الذين توصلوا بدهائهم إلى مرتبة السادة . وفي كلامه عن الفضيلة والرذيلة ذكر أن الفضيلة كل الفضيلة هي كل ما يؤدي إلى سعادة المجتمع ورفاهيته وأن الرذيلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تعاسة البشر .

زار إنجلترا بعد أن زارها فولتير أي بين عامي ١٧٢٩ ، ١٧٣١ بقصد الإفادة من الاطلاع على أحوال شعبها . ولم يكن فيما سجل من حياة هذا الشعب أقل حماسة من سلقه . جاء في مذكرات كتبها عن رحلاته Travel Notes أن إنجلترا أكثر دول أوروبا حرية ، لا تكاد تنازعها في ذلك جمهورية واحدة ، وحرية هذا الشعب عنده تتمثل في أن ملكه ذو سلطان مقيد ، يمنع من الاضرار بالناس .

وقد امتاز « منتسكيو » على وجه الخصوص باهتمامه ببحث المشاكل الدستورية ، وكان لكتابه « روح القوانين » Esprit des Lois الذي نشر عام ١٧٤٨ رواج عظيم . والكتاب يتضمن عرض نظريات سياسية ومناقشة عامة لأنواع الحكم المختلفة ، أودعه مختلف نظم الحكم ، فكان كتابه موردا خصباً للسياسيين الذين يقع على عاتقهم أمر إعادة تنظيم طرق

الحكم في بلادهم ، واستقوا منه ما راق لهم من أنظمة . فتأثر دستور الولايات المتحدة تأثيرا بالغاً بهذا الكتاب . وكان « منتسكيو » في كتابه هذا متأثراً إلى حد بعيد بنظام انجلترا الدستوري ، فقد كان كغيره من فرنسيي ذلك العهد من المعجبين بنظام الحكم في انجلترا . امتدح فيه الحكومة المقيدة ، التي توازنها القوى المختلفة . وكان على وجه الخصوص يعجب بمبدأ فصل السلطات أي استقلال السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن البعض الآخر . ولو أنه أخطأ آنذاك عندما اعتقد أن السر الحقيقي في حرية الانجليز كان في الفصل التام بين سلطات الحكم الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . أظهر منتسكيو كذلك مساوئ الحكم المطلق ، وطعن في الحكم الاستبدادي ، على حين كان نصيراً للنظام الملكي الدستوري على الطريقة الانجليزية .

ثم علا في النهاية نداء يبدو أنه فاق غيره من أصوات ذلك العهد في قوة تأثيره ، أعنى بذلك النداء الذي أصدره « جان جاك روسو » Jean Jack Rousseau (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، لم يكن فرنسي الأصل وإنما يرجع أصله إلى جنيف . ولم يكن صاحب فلسفة معينة وإنما اتصف بخياله المرفف ، وذمته الصافي وعاطفته الفياضة . كان يرى العالم يفساه القسوة ، ويعمه الفقر والدمار ، ويرى الحضارة الأوروبية البراقة أضغاثاً من ألوان الفساد والظلم ، لذلك كرس حياته لرسم معالم المجتمع الذي ينبغي أن يعيش فيه الإنسان الصالح . ولهذا الغرض كتب كتابه « العقد الاجتماعي » Contrat Social الذي أخرجه عام ١٧٦٢ ، فكان للفرنسيين بمثابة انجيل جديد . لقد كان روسو في كتابه على إجازة فصيحاً مبيناً ، وكان لتعاليمه في الناس فعل السحر . وإن في فاتحته وحدها وصفا للحضارة لم ير أصح ولا أصدق منه ، فهو يرى أن الإنسان ولد حراً ثم صفدته تلك الحضارة بالأغلال في كل مكان . وقد رأى روسو أن العلاج الناجع لأدواء المجتمع الانساني بسيط للغاية ، رآه في التماس الفضائل ، فالدولة الصالحة في رأيه هي ما تعهد فيها الفرد على أن يجعل ارادته مطابقة للصالح العام ، والمجتمع لا يكون صالحاً عنده إلا حيث يرعى الأفراد الفضائل ، كل امرئ

يعامل الآخر بما يجب أن يعاملوه به ، ويرضى مختاراً بكل ما يسن من القوانين والشرائع العامة التي يؤمن بأنها وضعت لخدمة الصالح العام دون الخاص ؛ ذلك هو أساس العقيدة السياسية عند روسو ؛ فالدولة الصالحة في رأيه لا تقوم على أساس من القوة أو الطمع ، وإنما تقوم على الإرادة الخيرة عند جميع أفرادها .

ويرى روسو أن التراضي بين الناس هو أساس جميع السلطات الشرعية . وينشأ المجتمع السياسي في رأيه عندما يدرك الناس أن حياتهم في المجتمع الطبيعي قد أصبحت لا تسمح لهم بالمحافظة على أنفسهم ؛ بمعنى أن كل فرد لا يستطيع منفرداً أن يدرأ عن نفسه الأخطار التي تحيط به . وهنا يتعاون الأفراد تحت إرادة واحدة لحماية أنفسهم ومصالحهم غير أن إتحاد كل عضو في هذا المجتمع وقبوله بأن تصبح حريته وإرادته جزءاً مكملًا لحرية المجتمع وإرادته العامة لا يسلبه حقه في أن يستخدم حريته وإرادته منفرداً .

هذه النقطة الأساسية التي يقوم عليها « العقد الاجتماعي » وهي أن كل عضو ينزل عن حريته بمقدار ما ينزل عنها زملاؤه الآخرون ، فيتساوون في قيم التضحية كما يتساوون في مقدار النفع الذي يحصلون عليه مجتمعين .

دائرة المعارف الكبرى :

وقد توجت حركة ازدهار الآداب والفلسفة والبحوث التاريخية وغيرها في فرنسا يومئذ بظهور دائرة المعارف الكبرى في أربعة وثلاثين مجلداً بين عامي ١٧٥١ و ١٧٧٢ . وقد أثرت هذه الدائرة تأثيراً عميقاً في فرنسا ، بل وتعدتها إلى سائر الأقطار الأوروبية . ويساهم في تأليفها كل من « ديدرو » Diderot (١٧١٣ - ١٧٨٤) و « المير » Alembert (١٧١٧ - ١٧٨٣) . وكانت تتضمن ملخصاً للمعرفة الانسانية ، ولذلك لم يقابلها رجال الدين بالرضى بل تقدموا بشكوى إلى البرلمان ضد هذه الدائرة إدعاء بأنها تهتد الدين . وقد ذهبت سائر المجهودات التي بذلت لإبادة دائرة المعارف هباء . ولا عجب أن تكون موضع مقاومة الفئات

الرجعية فقد أشارت إلى الظلم السياسى والاجتماعى السائدين فى ذلك العهد وإلى عدم التساوى فى تأدية الضرائب ، وإلى فساد نظام القضاء وتفاهة الحروب وما إلى ذلك من العيوب .

أثر المفكرين الاقتصاديين :

ظهرت طائفة من المؤلفات الحماسية الفياضة ، صدرت عن بعض فلاسفة القرن الثامن عشر ، يصبون فيها أشد النقد وأعنفه على المبادئ الاقتصادية المتبعة يومئذ نظرا لأن مصدرها كان من جانب الحكومة وحدها ، وهى مبادئ عنيفة ورثتها فرنسا عن سياسة «كولبير» Colbert قبل قرن أو يزيد .

عرف المفكرون الذين ثاروا ضد هذه النظم بالاقتصاديين Economists أو الطبيعيين Physiocrats وكانوا يؤمنون بأن استغلال الأرض وتاجها من ثروة زراعية هو مصدر الخير الوفير للحياة الإنسانية . وأقاموا مبادئهم تلك على أساس طبيعى صحيح ؛ وهو أن العمال هم الطبقة المنتجة فى الدولة ، كما نادوا صادقين بحرية التجارة فى الداخل والخارج ، ثم طالبوا فى إصرار بتخفيض الضرائب ، وحصرها فى نوع واحد وهو الضريبة الزراعية . على أن الباحث فى وعى دقيق وبعد نظر يستطيع أن يتبين أن مبادئ أولئك الاقتصاديين — برغم صدقهم وكمال عطفهم على الشعب — لا تخل من عيوب فهم لم يوفقوا إلى إدراك ما لها من عواقب ضارة ؛ فضريبة الزراعة لا يمكن أن تفى وحدها بحاجات الشعب فى حياته الاقتصادية العامة ؛ فالزراعة لا تعدو أن تكون مصدرا من مصادر الثروة ومن الإنصاف أن تقرر صحة تفكيرهم فيما يختص بحرية التجارة . فالتجارة قائمة على العرض والطلب ، وهى لن تخرج فى عمومها عن تبادل المنافع بين الناس ؛ ففرض الضرائب على تبادل المنافع من إقليم لآخر داخل فرنسا معوق وضار ما فى ذلك من شك ؛ وفرض الضرائب وتضييق القود على التجارة الخارجية من شأنه أن يعمل فى إضعاف ثروة البلاد . وظهرت آثار جهود تلك الطائفة النافعة من رجال الاقتصاد عند قيام الثورة الفرنسية ، واتضح حن نادر سياسة الثورة بإلغاء الضرائب المحلية التى كان لها فى الماضى أسوأ النتائج على اقتصاد فرنسا .

وامتدت آثار تلك المبادئ في سرعة غريبة إلى خارج فرنسا، فبلغت انجلترا، فلم يلبث أن احتضنها أستاذ شهير من أساتذة جلاسجو وهو «آدم سميث» Adam Smith (١٧٣٣ - ١٧٩٠)، أخذها عن «كسني» Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) طبيب لويس الخامس عشر الخاص. وكان ذلك الطبيب من أشد أهل زمانه إيمانا بحرية التجارة والتعامل فهو صاحب القول المشهور *Laissez Faire, Laissez Passer* بمعنى «دع الأمور تجري» و«اترك الأعمال تتم»، كما اشتهر «كسني» «بالجدول الاقتصادي» الدقيق المنسوب إليه، وكان يؤمن بأنه خير علاج لأحوال فرنسا الاقتصادية المضطربة يومئذ، وهو علاج مركب من العناصر الآتية: عدم شرعية الضرائب الجبركية، إلغاء القوانين التعاوانسية لأنها في رأيه تعوق سير الصناعة والزراعة وتنفي الغرض النافع منها وهو حمايتها من المنافسة الخارجية. ولكن «كسني» حورب من كثيرين من ذوي النفوذ، إذ وقف النبلاء في طريقه عندما أراد أن يرفع القيود عن التجار والنقابات في سبيل تحرير التجارة والصناعة. فكان من نتائج ذلك أن وقعت حركات الإصلاح التي وضع مبادئها «كسني» وجاهد في سبيل تنفيذها.

وكان من تلاميذه «فيكتور ريكيتي ميرابو» Victor Riqueti Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩)، وهو أب خطيب الثورة المشهور «جيريل ميرابو» Gabriel Mirabeau (١٧٤٩ - ١٧٩١) كما اعتنق مبادئه وزير المالية المشهور «تورجو» Turgot (١) فحاول تطبيقها، ولكنه فشل لتدخل أعضاء برلمان باريس والنبلاء في شئونه.

وكان لهذه الطائفة من المفكرين أبعد الأثر في مجرى حوادث الثورة، كما كانت هذه الحركة هي التي أدت بانجلترا إلى اتباع مبدأ حرية التجارة، ذلك المبدأ الذي أثبت تفعله الكبير للانجليز أيام الرخاء والشدّة على السواء.

(١) انظر «ترجو» ص ٣٧.

اثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية .

لم يكن آثار ما ذكرنا من مجهود المفكرين من رجال الإصلاح وحده سببا في إشعال نار الثورة ، بل أضافت الأقدار إلى ذلك نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية في عام ١٧٨٢ . كان لهذه الثورة أثرها العميق في فرنسا ، فهي قد أثرت في سياسة فرنسا الخارجية عندما وافقت فرنسا على دخول الحرب جانب الثوار ضد إنجلترا . على أن آثارها الأدبية كانت أكثر وقعا وأبلغ أثرا ، إذ أخذ الرأي العام الفرنسي يتابع باهتمام بالغ أحداثها ، وقد ازداد حماسه لفكرة تقديم المساعدة للثوار بينما كان لويس السادس عشر غير متحمس للفكرة ، ويرى الاكتفاء بالموازرة الأدبية للثوار . ولكن لم يلبث أن انتصر الرأي العام الفرنسي ، وتغلب على الحكومة ، فسافر « لافيت » بصفة غير رسمية إلى أمريكا لمعاونة الثوار ، وكان يرافقه عدد من الضباط الفرنسيين . « ولافيت » من أعرق الأسر الفرنسية وأقدمها محتدا . ولم تلبث حكومة فرنسا أن تعاهدت مع الثوار ، ودخلت الحرب فعلا ضد إنجلترا . أثرت تلك الحركة تأثيرا بالغا في نفوس الفرنسيين بفضل ما قام به رجال الأدب والمفكرون من تصوير لمجهودات الثوار وحماستهم وجراتهم وخاصة الدور الذي أداه « بنجامين فرانكلين » Benjamin Franklin في هذا المضمار ، وهو من أبناء « بوستن » ، اشتغل بالطباعة واهتم بعلم الأخلاق ، وكان عالما ومخترعا وسياسيا بارعا . نجح في الظهور بمظهر البطل أمام الرأي العام الفرنسي بل العالمي لما اتصف به من خلق رفيع ، وذكاء نادر ، وسياسة حكيمة ، فهو لم يكن يشبه « فولتير » ولا « روسو » من حيث المناداة ببعض المبادئ التي لم يكونا يتبعان الكثير منها . « فولتير » رغم ما اتصف به من الحكمة والنزاهة لم يكن مستقيما ، وكثيرا ما أثار الرأي العام بحوادث منازعاته وبؤسه ومصائبه . كما أن روسو الذي أحبه الناس لاهتمامه بالفرد لم يكن مصيبا في كل آرائه ، كما كان يعيش عيشة غريبة غير مستقرة ، بينما كان « فرانكلين » فيلسوفا حقا ، فهو قد اتصف بالاستقامة والحكمة في بساطة وصدق مما حبه إلى النفوس . كان

يتعلق بالمثل العليا : مؤمنا ولكن في غير ما تعصب . وكانت تسلط عليه فكرة واحدة وهي الدفاع عن قضية ذلك الشعب الذي كان ينتمى إليه . والذي كان يعمل على الحصول على حريته .

عند زيارة «فرانكلين» لباريس للمرة الأولى عام ١٧٦٧ ترك ذكره ماثلة للأذهان ، لذلك استقبلته الصحف الفرنسية بكل حماس في زيارته التالية لباريس عام ١٧٧٦ . رحبت به الطوائف المختلفة من شعراء وكتاب وسياسيين . وقد أصبح الشخصية البارزة والمثل الذي يحتذى به في باريس بين عامي ١٧٧٦ ، ١٧٨٤ .

وقد كللت جهود « فرانكلين » بالنجاح عندما أعلن استقلال المستعمرات الأمريكية إذ كان في هذا الإعلان اعتراف صريح بالثورة : وبإنشاء مجتمع جديد على أسس وقواعد سليمة لا تقوم على الامتيازات والتقاليد بل تقوم على احترام حرية الفرد والاهتمام به . وقد شعرت الحكومة الفرنسية بما في هذا الإعلان من تحد غير مقصود لها وانتقاد لنظمها العتيقة ، لذلك وقفت في سبيل إعلانه ، ولكنه مع ذلك أخذ في الانتشار سرا . فنشر منه بالفرنسية ثلاث طبعات بين عامي ١٧٧٨ : ١٧٨٣ .

ثانيا : الاسباب السياسية :

وتتلخص في انهيار النظام الحكومي .

كانت الحكومة في فرنسا ملكية مطلقة بمعنى أن السلطة كلها كانت مركزة في يد الملك ، وليست قسمة بينه وبين البرلمان كما كانت الحال في إنجلترا حيث السلطان الفعلي في يد البرلمان ، وقد أدى ذلك إلى قوة مركز الملكية في إنجلترا وضعف مركزها في فرنسا حيث اختل توازن القوى . وكان لهذا الأمر خطورته المتوقعة إذ لا تكاد بوادر الضعف تظهر في حياة الحاكم حتى تأخذ الملكية طريقها إلى الانهيار . وهي قد بلغت ذلك أو كادت قبيل انطلاق أحداث الثورة لأن الملكية المطلقة التي استمرت عهدا طويلا في تاريخ فرنسا تتمتع بسلطان واسع ونفوذ قوى كانت تعتمد على عوامل عديدة ، من أهمها أنها منحت الشعب الفرنسي وحدة داخلية عندما

نجحت في القضاء على نفوذ الأشراف وسلطانهم فضمت اقطاعياتهم إلى بعضها ، فأصبحت فرنسا بالتالي وحدة وطيبة الأركان . وقد عوض ملوك فرنسا النبلاء عما فقدوه من سلطان بأن تركوا لهم امتيازاتهم القديمة ، واختاروا منهم رجال بلاطهم ، ومنحهم بذلك مناصب لها بريقها ، ولكنها تخلو من كل سلطان حقيقى مؤثر فى إدارة شئون البلاد (١) . على أن هذه الامتيازات أصبحت عبئا يثقل على كواهل الشعب بعد أن كانوا يلقون مقابلها كثيرا من العون والحماية فى ظل النبلاء .

كما منحت الملكية الشعب الفرنسى العظمة والمكانة المرموقة بين الدول ؛ تحقق ذلك أثناء القرن السابع عشر . ولكن لم تلبث فرنسا أن فقدت هذه المكانة فى منتصف القرن الثامن عشر بسبب الهزائم التى نزلت بها على يد بروسيا ، ونذكر منها على وجه الخصوص واقعة « روسباخ » Rossbach (٢) فى عام ١٧٥٧ التى هزم فيها فردريك العظيم الفرنسين هزيمة فادحة . وهذا يفسر ما ذكره نابليون عندما قال ان الهزيمة كانت العامل الأساسى فى اندلاع حوادث الثورة ؛ كان يتحملها دون غيره من الطبقات المميزة عندما كانت تبهره الأمجاد الحربية ، وأيام كان لفرنسا تلك المكانة الدولية العظيمة . ولكن بمجرد هزيمة فرنسا وفقدانها لهذه المكانة تنبه الشعب لحالة البؤس الذى كان يعانيه ، والظلم الذى كان يغمر حياته فثار وهب مطالبا بما آمن به من حقوق حياته وفى مقدمتها مقوماتها الضرورية .

كان من سوء حظ لويس السادس عشر أنه ولى عرش فرنسا إثر عهدين لم يكن الشعب الفرنسى راضيا عنهما ، فإن حروب لويس الرابع عشر قد أرهقت فرنسا وكلفتها أموالا طائلة ، وقد أصيبت فرنسا فى نهايتها بالهزائم العديدة ، ثم كان عهد لويس الخامس عشر ، فأهملت فيه شئون

(١) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث ج ١ ، دور ريشيليو فى العمل على الحد من نفوذ الأشراف ص ١٧٥ .

(٢) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث ج ١ نتائج الموقعة ، ص ٢٨٧ .
٢٦ .

فرنسا الداخلية والخارجية ، وأصبحت البلاد تحكم عن طريق طائفة من محظيات الملك . وقد نزلت بفرنسا في الخارج الهزائم الواحدة تلو الأخرى ومنها «رومباخ» ؛ فلما آل العرش إلى لويس السادس عشر في عام ١٧٧٤ كانت فرنسا دولة مضعضة ، ينهار بناؤها وتقف على هاوية الإفلاس وقد كانت الآمال معقودة حول شخصه لتحسين شئون فرنسا . ولكن لويس السادس عشر لم يكن رجل الساعة . فمع أنه كان حسن النية والمقصد ، يرغب في إسعاد شعبه إلا أنه يفتقر إلى الذكاء وحسن التصرف وقوة الإرادة مما جعله طوع أهواء زوجه . كان الموقف في فرنسا والحالة هذه يقتضى أن يكون على عرشها ملك قوى الشخصية ، ذو ارادة حديدية ، حكيم في تصرفاته ، بعيد النظر . وتلك مزايا لم تتوافر في شخصية لويس السادس عشر ، فهو قد عاند وقسا وتشبث بعناده وقسوته حين كان الموقف يتطلب غير ذلك ، وهو قد تساهل وتراخى حين كان الموقف يقتضى الحزم والشدة . والعجيب أن أبرز صفاته الطبيعية كانت التقوى والورع والحرص على إسعاد شعبه . وفي ذلك ما يدل في وضوح وصراحة على أنه لم يكن يملك من الأمر سوى ما تريد زوجه وتهوى .

وقد كانت الملكة ماري انطوانيت : كما أثبتت الحوادث ذات طباع تناقض طباعه كل المناقضة ، كانت شديدة الذكاء في الوصول إلى ما يرضى طباعها . وكان لها من الحيوية والنشاط ما يعينها على إغراء من حولها من رجال البلاط متوسلة بذلك إلى التأثير على الملك الذي ظهر من تاريخه أنه لم يخالف لها أمرا . على الرغم من كل تلك الصفات لم تنجح مطلقا في اكتساب حب الشعب الفرنسي . ولم تستطع إرضاءه ، بل على العكس كانت تصرفاتها مشعل نار الثورة التي أحرقت الملكية وبناءها في فرنسا . وهكذا كان سلوكها في أيامها الأخيرة ؛ فأنقلب عليها الشعب الذي استقبلها أول الأمر في حفاوة وترحيب ، وكان يومئذ معجبا بجمالها فخورا بنسبها ؛ ولو أنها أطاعت أمها الامبراطورة « ماريا تريزا » Maria Theresa ، وأخذت بنصائحها الرشيدة لتقربت إلى الشعب بما يرضى عواطفه ولا تتعدت عن السير في طريق البذخ والإسراف في المظاهر الخلافة التي أخذت بها وأوغرت عليها صدور الشعب .

ولم تجد عليها ولا على الشعب خيرا وقد بلغ كره الشعب لها ولعهدها أن أخذ يقرن اسمها وعهدها بتلك المعاهدة البغيضة لدى الفرنسيين والتي عقدت بينهم وبين النمسا عام ١٧٥٦^(١) والتي أدت الى أن تفقد فرنسا جوهره أملكها في أمريكا الشمالية وهي كندا^(٢). والملكة لم تترك للشعب منفذا يطلق إليها منه شيئا من حبه وتسامحه ، وذلك لأنها لم تكتف بما ذكرنا في حياتها من بذخ واسراف وتبذير في مال الشعب الجائع الفقير بل أن شهوتها الجامحة إلى السلطان قد جعلتها تتدخل في أمور فرنسا السياسية ، فتعطل ما كانت حال البلاد تقتضيها من إصلاح ضرورى .

ولم تكن ماري انطوانيت « مكروهة » من الشعب فحسب ، بل كرهها بعض أفراد البيت المالك وعلى رأسهم « فليب دوق أورليان » Philip Duke of Orleans ابن عم الملك ، ولعله سعى خلال أحداث الثورة باسم « فيليب المساواة » من أجل ذلك ، فهو قد كان يتطلع الى العرش وهي قد كانت تخشاه وتؤلب عليه حتى أوقعت بينه وبين الملك ، فطرده من القصر عام ١٧٨٧ . وعلى أثر ذلك أخذ الشعب الساخط على الحكم يلتفت حوله ، وأخذ فيليب يصدق عليه بقدر ما يستطيع دافعا إياه إلى إشعال نار الثورة والقضاء على الملك وزوجه .

والواقع أن سوء الحال في فرنسا كلما تشلت لنا أحداثه يذكرنا بقول الشاعر العربى .

إذا كان رب البيت بالدف لاعبا — فشيمة أهل البيت كلهم الرقص .
فداء الفساد كان موضعه ومستقره فى رأس الحكم ونعنى به (ماري انطوانيت) وزوجها لويس السادس عشر ولم يكن من حولهم من بطاتهم يملكون غير تنفيذ ما تريد الملكة وزوجها . ويرون أن السير فى هذه السبيل يبلغ بهم كل ما يريدون ؛ ولكن على حساب الشعب الجائع المحروم .

(١) انظر فى الجزء الأول ، الانقلاب السياسى ومعاهدة فرساي الأولى فى مايو ١٧٥٦ ، ص

(٢) انظر فى الجزء الأول ، صلح باريس فى عام ١٧٦٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

والسلطة المركزية لم يعد لها سلطان على مندوبي الملك في الأقاليم. وكان « ريشيليو » عندما استحدث هذا النظام يهدف من ورائه إلى إضعاف نفوذ النبلاء وتقوية السلطة الملكية . أما الآن فقد انقلب الأمر رأسا على عقب ؛ فأصبح حكام الأقاليم من الخارجين على القصر . وغدا كل سلطان منهم في إقليمه لا يقل عن سلطان الملك في قصره . وانصرف همهم إلى الإثراء على حساب الرعايا التعسة التي يحكمونها ؛ ولم يكونوا سواء في سلوكهم هذا ، بل انفرد كل منهم بسلوك السبيل التي تروقه . ومن هنا أصبح للأقاليم نظام لا نظير له في أقاليم الدول الأوروبية . ولن يكون غريبا بعد ذلك ألا تستقيم أمور القضاء مع وجود هذا النظام الفاسد . وكانت فرنسا قد فطنت إلى عدم استقامة القضاء قبل ذلك بوقت طويل ؛ فبذلت محاولات لتوحيد بعض القوانين في أنحاء الدولة المختلفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكانت تلقى مع ذلك مقاومة من جانب ذوي النفوذ والأغراض . ولم تنجح بسبب ما اتصفت به حكومتا لويس الخامس عشر والسادس عشر من ضعف وتردد واستكانة .

ثالثا : الأحوال الاجتماعية واثرها في إثارة الشعب الفرنسي :

ليس من شك في أن لأحوال الشعب الاجتماعية أثرا لا يقل عن آثار الأحوال الأخرى ان لم يكن يفوقها جميعا . وأكثر المؤرخين يجمعون على أن أقوى العوامل في إذكاء نار الثورة الفرنسية قد كان يتمثل في الفوارق الواضحة بين طبقات المجتمع . فعلى حين كانت الأقلية من طبقات هذا الشعب تتقلب على فراش الحياة الناعمة كانت الأكثرية تزرح تحت الأعباء الخشنة الثقيلة التي تقتضيها حياة الكادحين الذين ينبتون أقواتهم على إرواء الأرض من منسيل الدمع والعرق ، ولا يجدون في نظام الحكم السائد يومئذ ما يعزيهم عما يتذوقون من مرارة الحياة ، فهم قد كانوا مضطرين إلى تأدية ما يطلب اليهم من التزامات الاقطاع ، وتأدية ما يفرض عليهم من ضرائب كانوا ينفردون دون غيرهم بدفع أثقلها . تلك لمحة قصيرة في حال الطبقات الدنيا التي تمثل أغلبية الشعب الفرنسي .

١ - وكانت طبقة النبلاء تشارك القصر في امتصاص دمائهم .
والتمتع بما يجنون من ثمرات كدهم ؛ إلا أن طبقة النبلاء التي غرقت في
النعمة لم يكن لها سلطان سياسى ، لأن ذلك السلطان كان قد انتزع منها
منذ أيام القرن السابع عشر لينفرد الملوك بسلطان الحكم المطلق ، وكان
لذلك مقدمات منها ما قام به ريشيليو ^(١) وتعطيل سلطة مجلس طبقات
الامة بين عامى ١٦١٤ ، ١٧٨٩ ؛ على أنهم عوضوا مما فقدوا من سلطانهم
السياسى بكثير من الامتيازات ، وفى مقدمتها الإعفاء من كثير من
الضرائب .

ولم يقف حظ النبلاء من نعيم الحياة عند حد ما ذكرنا ، فان فريقا
منهم رأى أن يستمرىء حياة اللذة كاملة دون بذل شىء من الجهد ؛
فتركوا ضياعهم تحت إدارة قساة ماجورين وجشعين من أتباعهم ،
يرهبون الفلاحين بالعمل فيها ، ويتزودون ما تنتج الأرض من غلات
وشمار ، يعيشون بأثمانها إلى الفارقين فى النعمة من أصحابها منتفعين
بنصيب وافر منها . واتجه النبلاء إلى فرساي لينعموا بحياة القصور
وما فيها من لذات مترفة كالليالى الحمراء ورحلات الصيد .
وقد لا نكون منصفين - رغم ما ذكرنا من حياة النبلاء - أن ننسى جهد
فريق منهم أفاد من الحياة الفكرية التى انتشرت فى ذلك الوقت ،
فقاموا بدور هام فى الجمعية الوطنية هادقين إلى الإصلاح ورفع الظلم
والقضاء على استبداد الملوك وتعصب رجال الدين ؛ ومع ذلك فقد كان
جزاؤهم على تلك الجهود جزاء المسيئين لا جزاء المحسنين . ومن هذه
الطائفة « ليانكور » Liancourt و « لاروشفوغلد » Laroche-foucauld
« وفيريو » Virieu و « لالى تولفندال » Lally-Tollendal
و « كلير مونت تونير » Clermont-Tonnerre . وإذا كانوا قد اتفقوا
جميعا على مبادئ الإصلاح وإنصاف للضعفاء ورفع الظلم عن الفارقين
فيه فإنهم قد اختلفوا فى مبدأ ما ينبغى التنزل عنه . مما كان لهم من
امتيازات .

(١) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث ج ١ : سياسة ريشيليو الداخلية ، لية ،

(٢) طبقة رجال الدين :

كان عدد رجال الدين في فرنسا يتراوح بين ١٢٠٠٠٠ و ١٤٠٠٠٠ ، وكانت فرنسا مقسمة الى ١٣٠ أسقفية ، تختلف في مساحتها وتعداد رجال الدين فيها بصورة لا تبدو طبيعية . وطبيعى أن يختلف دخل كل منها اختلافا بينا عن الأخرى ، ومهما يكن من شيء فإن الكنيسة في فرنسا كانت تضع يدها على نسبة عظيمة من دخل البلاد مما أثار الحقد على رجال الدين ، الذين انصرف أكثرهم عن أمور الدين يومئذ . واتجهوا إلى حياة دنيوية واضحة . ولعل أظهر ألوان الفساد في الكنيسة قد كان يتمثل في انعدام العدل ، فالفرق بين كبار رجال الدين وصغارهم كانا صارخا ، فكبارهم يتمتعون بامتيازات دنيوية تجل عن الحصر . نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الاعفاء من ضريبة العقار Taille ، وتخفيض ضريتي الدخل Vingtième والرأس Capitation ، على حين كان صغارهم يعيشون في ضنك شديد ، يقع عليهم تبعات عديدة وضرائب جسيمة . مرتباتهم ضئيلة جدا إذا قورنت بمرتبات كبار رجال الدين مما جعلها لا تقى بحاجاتهم . كذلك لاقت الحركة الفكرية لديهم قبولا وترحيبا عظمين ، فوضحت رغبتهم الصادقة في التجديد وتغيير الأوضاع القائمة في فرنسا . ولهذه الحقيقة أهميتها العظمى اذ أن انضمامهم لطبقة العامة قد رجح أصوات هذه الطبقة مما مكنها من الثبات لهجوم ومعارضة الطبقتين الآخرين من أصحاب السلطان والنفوذ من النبلاء وكبار رجال الدين مما أدى في النهاية إلى تغلب هذه الطبقة .

(٣) الطبقة الوسطى :

وكانت تختلف في تكوينها في فرنسا عن إنجلترا ، فهي في إنجلترا طبقة زراعية ، بينما المزارعون من ملاك الأرض في فرنسا ممن يمكن وضعهم في هذه الطبقة كانوا قليلين ، وليس معنى ذلك أنه لم يكن هناك ملاك للأراضي في فرنسا ، وإنما كانوا في الغالب ممن لا يملكون من الأرض ما يرفعهم عن طبقة الفلاحين أو يبلغ بهم مستوى الطبقة الوسطى . كانت الطبقة الوسطى اذن تتكون في غنيتها من سكان المدن من رجال القانون والمشتغلين بالصناعة والتجارة وغيرهم ، فهي بذلك

طبقة مدنية وليست ريفية ، ولذلك ينطبق عليها في التسمية لفظ « بورجوازية » (١) Bourgeoisie تمام الانطباق .

وكان لنمو الصناعة وازدهار التجارة في فرنسا الأثر العظيم في ازدياد عدد أفراد الطبقة الوسطى وفي ازدياد ثرواتهم ، إذ نمت بعض الصناعات ، وراجت تجارة جزر الهند الغربية . فأصبح غالبية أفراد هذه الطبقة ينعمون ببيئة طيبة ، ويتمتع أبناؤهم بمزايا عديدة ، منها التعليم في مراحله المختلفة في كثير من الأحيان بالمجان . كما كان بعض أفرادها يتولون مناصب مريحة في الدولة فمنهم غالبية رجال القانون والقضاة والموظفون . وهكذا كانت الطبقة الوسطى - التي لا تتصف بامتلاكها للأراضي الزراعية في الأقاليم - صاحبة النفوذ في العاصمة الفرنسية وفي مجموعة مصالحها العامة .

على الرغم من هذه المزايا التي كانت تتمتع بها هذه الطبقة فإن أفرادها كانوا غير راضين عن حالتهم . وقد كان غالبية زعماء الثورة ينتمون إلى هذه الطبقة إذا استثنينا « لافيت » Lafayette و « ميرابو » Mirabeau . كان أفراد هذه الطبقة المثقفون على صلة وثيقة بالفلاسفة والكتاب الاقتصاديين ، وقد فقدوا كل ما كانوا يكونونه من تقدير أو احترام لرجال الدين والنبلاء . حقدوا عليهم بسبب تلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . رأى أفراد هذه الطبقة أن ثقافتهم واستعدادهم الطبيعي كفيلا بفتح الميدان أمامهم للاشتراك في الإدارة والسلطة وكانوا مبغدين عنها . حقد أفراد هذه الطائفة على السلطات القائمة تدخلها في شئونهم الصناعية والتجارية ، كما تقموا على المسؤولين لإقصائهم من وظائف الجيش والبحرية والشئون الدبلوماسية .

٤ - طبقة الفلاحين : ويتكون منها غالبية السكان ، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا حقيقة هامة وهي أن فرنسا ظلت دولة زراعية ، وأنها إذا

(١) بورجوازية : كلمة أطلقت أصلا على سكان المدن الفرنسية Bourg وعممت فيما بعد بحيث أصبحت تطلق على الطبقة الوسطى في جميع البلاد . وقد قامت تلك الطبقة بدور خطير في القضاء على النظام الاقطاعي ، وارساء قواعد الحكم الديمقراطي .

استبعدنا سكان المدن ورجال الدين والنبلاء يبقى أربعة أخماس السكان من الفلاحين . ولم يكن بين هذه الطبقة من يرقى إلى الطبقة الوسطى غير قلة ضئيلة في أقاليم « نورمانديا » Normandy و « بيكارديا » Picardy و « آرتوا » Artois . أما في سائر أنحاء فرنسا فكان أغلب المزارعين ينتمون إلى طبقة الفلاحين . وهكذا كانت طبقة الفلاحين تفوق ما عداها من الطبقات في العدد .

وكانت حال الفلاحين التبعة من الأسباب الجوهرية في وقوع الثورة . وعلى الرغم من أن لويس السادس عشر قد حرر ما كان باقيا من عبيد الأرض ، إلا أن ذلك لم يغير من شعورهم لأن تلك التبعة كانت أقلية . كان الفلاح لا يزال يرزح تحت أعباء السخرة ، فكان ملزما بالعمل في جزء من أرض سيده دون أجر ، وكذلك كان ملزما بطحن غلاله في طاحون السيد ، وعصر عنبه في معصرة السيد ، وخبز دقيقه في فرن السيد . كان مضطرا إلى دفع بعض الضرائب غير العادلة ، كما كان لا يملك حق عرض محصوله في السوق ، كان ملزما أن يدفع ضريبة إذا مر بطريق أو استخدم نهرا ، يؤديها للسيد تارة أو للمدينة أو للملك نفسه تارة أخرى .

ولم تكن الطبقة الوسطى تثق في هذه الطبقة الدنيا ، كما كانت تكره طبقة النبلاء . ولكنها رأت في شتاء عام ١٧٨٩ ضرورة التقرب من طبقة الفلاحين حتى تحقق ما أرادت من سياسة ، فأخذت تعرض هذه الطبقة مثيرة في نفوسها كل ما يدفعها إلى الثورة والتعبير عن ضرورتها . كان استياء هذه الطبقة واضحا ، فأرادت أن تتخلص من الالتزامات الاقطاعية ومن الضرائب الثقيلة . وهكذا كانت هذه الطبقة هي السلاح الذي استخدمته الطبقة الوسطى لتحقيق أغراضها . فكان لها ما أرادت عندما تمت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة . وعندما استخدمت هذه الطبقة لتقضى على معالم الظلم والاستبداد فكانت الوسيلة في إسقاط حصن الباستيل .

رابعاً : الأحوال الاقتصادية :

وصلت الحالة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من الفوضى والاضطراب بسبب تنوع الضرائب وتعددتها ووقوع العبء الأكبر منها على كاهل الطبقة الفقيرة ، ثم طريقة تحصيلها العقيمة ، واستخدام العنف والقسوة في ذلك . وقد كانت الفوضى الاقتصادية من العوامل الأساسية في وقوع حوادث الثورة الفرنسية . ومن هذه الضرائب المختلفة ضريبة العقار أو « التاي » Taille وقد أخذت الحكومة تجمع منها مبالغ عظيمة ، كانت في ازدياد مستمر ، وأعفى منها النبلاء ورجال البلاط والمقضاة وكبار رجال الدين . كانت هذه الضريبة في بعض الأقاليم تقوم على أساس مساحة الأرض مما جعلها ضريبة أرض عادلة ، على حين كانت في جهات أخرى تعسفية لا تقوم على أي أساس . وكان مجموع ما يراد تحصيله من هذا النوع من الضريبة يقرره المجلس الملكي عفوا مرة كل عام .

أما ضريبة الرأس Capitation فنشأت في نهاية القرن السابع عشر أثناء حروب لويس الرابع عشر ، وفرضت كضريبة مؤقتة ، ولكنها بقيت حتى عام ١٧٩١ عندما ألغتها الثورة . وكان يؤديها سائر أفراد الشعب . ولكن في تقديرها كان الحرم يقع على عاتق عامة الشعب أيضا ، إذ كانت تقدر وفقا لقيمة ضريبة العقار بالنسبة لهم ، ولكنها كانت تقدر للنبلاء وفق تصريحاتهم الخاصة ، وليس من المعقول أن يكون للنبلاء جميعا نبلاء في سلوكهم بحق وصدق . وقد لزدادت الأموال التي كانت تجبي من هذه الضريبة ، فبلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه في مدة حشرنا تقريبا (١٦٩٥ - ١٧٨٨) .

ضريبة الدخل Vingtème : هي نوع من الضرائب التي كانت تفرض على الجميع حسب دخل الفرد .

ضريبة الملح La Gabelle (١)

كان الملح احتكارا للدولة التي كانت تقدر مقدار ما يفرض منه على كل شخص سنويا ، وما يحصل مقابل ذلك المقدار . وكان ثمن الملح يختلف من اقليم لآخر ، وكانت تفرض على كل من يجاوز الشامنة من عمره . على أن الدولة لم تبلغ كل ما كانت تطمع فيه من تلك الضريبة ، لأن أكثرها كان يضيع بسبب سوء النظام وطرق التحصيل وسلوك المحصلين . فعلى الرغم من أنها كانت تحصل منها مبالغ عظيمة إلا أن تكاليف جبايتها كانت تصل الى $\frac{1}{6}$ ما يحصل منها ؛ إذ كان هؤلاء المحصلون يحتجزون لأنفسهم جزءا كبيرا مما يجمعون ، فكان ما يدفع لخزينة الدولة قدرا ضئيلا .

ولو سلكت الحكومة مسلكا عادلا في فرض الضرائب وتوزيعها لأفادت من ذلك ولتجنبت سخط الغالية العظمى من الشعب . وقد كتب « فوربويه » Forbonnais ، وكان ملما بحالة فرنسا المالية ، مقررًا في عام ١٧٥٨ « اذا وزعت الضرائب توزيعا عادلا لأصبحت فرنسا غنية جدا » ، ولكن الطبقات المميزة كانت معفاة من معظم الضرائب كما كانت تدفع ما تدفعه منها محفظا (٢) .

(١) ضريبة الملح لاجابيل من Gabe أى منحة . استخدم اللفظ للتعبير عن ضرائب متنوعة ، ولكن اقتصر بعد ذلك على التعبير عن ضريبة الملح . فرضت هذه الضريبة لأول مرة على الفرنسيين في عام ١٢٨٦ . كانت عبئا ثقيلا على الشعب الفرنسي ، عجلت بوقوع الثورة ، وألغيت أثناء أحداثها في عام ١٧٩٠ .

(٢) ويعود « فوربويه » فيفصل ذلك في قوله : « ان ضرائب العقار والأراضي والأيراد كانت توزع بين الأقاليم والأبرشيات والأفراد وفقا لاهواء عمال الملك في الأقاليم . وكان من حق هؤلاء أن يعفوا ويغيروا بالزيادة والنقصان ، ولا ميزان عندهم لذلك غير الهوى ، وان استمرار مثل هذا السلطان الطاغى الذي لم يكن في مقدور فرد أن يتحور منه كان من الممكن أن يتحول الى استبداد مطلق » .

«The rolls of the taille, capitation and vingtièmes were distributed among districts, parishes, and individuals at the pleasure of the Intendant, who could exempt, change, add or diminish at pleasure. Such an enormous power constantly acting and from which no man was free might degenerate into absolute Tyranny».

وقد بلغ جباة الضرائب في فرنسا مبلغا عظيما من القوة والنفوذ في عهد لويس الخامس عشر لدرجة أنهم كونوا شركة منهم Fermiers-Général والتزموا أمام الحكومة بتحديد مقادير المال وفق ما يتولون تحصيله من ضرائب . وقد استمر هذا النظام متبعا حتى ألقته الثورة .

وقد كان من أحسن وأفضل آثار نابليون على فرنسا ما أوجده من نظام دقيق في جمع الضرائب ، تجعل القائمين على تحصيلها من رجال الحكومة المسئولين أمامهم مسئولية تامة ومباشرة .

هكذا كانت فرنسا ترزح تحت أعباء حكم فاسد مضطرب لا نظام فيه ولا رحمة ولا هوادة ، بينما كان غالبية السكان في حالة تهمة للغاية . ومع ذلك فقد كان لفرنسا مكاتتها المرموقة بين دول أوروبا . إذا كانت الطبقات الدنيا في إنجلترا وفي الأراضي المنخفضة وفي بعض جهات ألمانيا وفي شمال إيطاليا أحسن حالا منها في فرنسا فإن بعضها في جهات أخرى من ألمانيا وناپولي وأسبانيا وإيرلندا كانت أسوأ حالا منها في فرنسا .

كانت فرنسا في المدة بين نهاية حرب سبع السنوات واندلاع الثورة فيها في نمو مضطرد في عدد سكانها وفي ثروتها وفي حركتها الفكرية . وإذا كان مجتمعها قد استتار بتأثير ما صدر عن رجال الفكر وعشاق الحرية فإن حياتها لم تصف من الشوائب ، فظهرت آثار ذلك بين الطبقات وفي عدم المساواة بينهما . وتضيق النفوس بكل ذلك ويزيد استياءها منه ومما لمسوا في سلطان الملك من ضعف .

مما تقدم يتبين أن الملكية في فرنسا في عهد لويس السادس عشر قد عجزت عن تصريف شئونها وعن حل مشكلة الامتيازات ، كما عجزت عن حل مشكلة أخطر كان لها أهميتها في اندلاع نيران الثورة ؛ وهي أن موارد قوت الشعب لم تكن ميسورة ومضمونة ، ذلك بسبب سوء النظم الزراعية وتقادم العهد عليها من ناحية ، وفرض المكوس الجمركية الداخلية على القمح من ناحية أخرى . فكانت العواقب سيئة وخيمة آتتها الشعب بسبب ندرة الخبز وانتشار الفقر والجوع في المدن الكبيرة وفي كثير من المناطق الريفية .

أما السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع حوادث الثورة ، فهو فشل الإصلاحات المختلفة التي أشار بها بعض الوزراء مما أدى في النهاية إلى استدعاء مجلس طبقات الأمة للتفكير في حل لهذه الحالة ؛ ومن ثم بدأت أحداث الثورة . عمل غالبية هؤلاء الوزراء على تحسين هذه الحالة وإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية . فاتبعوا المبادئ التي نادى بها جماعة الاقتصاديين لضمان حرية التجارة داخل فرنسا وخارجها ، وتنظيم الضرائب تنظيمًا عادلاً . وكان ذلك يقضى بالمساواة في تأدية الضرائب بين طبقات الأمة من النبلاء ورجال الدين والعامّة ، وفرض ضريبة عامة على الأرض . وفي سبيل ذلك لاقى المصلحون من الوزراء أمثال « تورجو » Turgot و « نيكّر » Necker و « كالون » Calonne و « ديرين » de Brienne مقاومة من أصحاب الامتيازات الذين تأمروا على استبعاد كل من الثلاثة على التوالي . فسقط « تورجو » في عام ١٧٧٦ بعد عشرين شهراً في الحكم ، وكان من المصلحين القلائل الذين كان في استطاعتهم إصلاح الحال وبالتالي تفادي وقوع الثورة .

كان إلى جانب الإجراءات الإصلاحية المذكورة ، رغبة في إدخال الأمانة والكفاية إلى دوائر الخدمة العامة ، وعازماً على الحد من سلطات الكنيسة . ولكن مقترحاته أثارت انزعاج الطبقات التي اشتكت فيها تهديداً لمصالحها ، فتآمرت عليه عصابة من البلاط ساهمت فيها ماري أنطوانيت بدور ؛ ولم يكن لويس من قوة الشخصية ما يسمح له بمساندة وزيره ، فأعفاه من منصبه .

وقد خلفه « نيكّر » ١٧٧٦ - ١٧٨١ ، وكان يرى أن الدولة تستطيع — عن طريق الاقتصاد في نفقاتها وعقد القروض — أن تنهض بأعبائها . وفعلاً استخدم نيكّر القروض في دفع نفقات الحرب عندما اشتركت فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية . وعجزت تدابير « نيكّر » الاقتصادية الحريصة عن مواجهة نفقات الحرب ، كما أثار عمال الملك في الأقاليم لأنه كان يرى إنشاء مجالس محلية للقيام بعملهم . فآدى ذلك كله إلى

عزله ليعود مرة أخرى قبيل اندلاع الثورة وليعد العدة لاجتماع مجلس طبقات الأمة .

تولى « كالون » وزارة المالية بين عامي ١٧٨١ ، ١٧٨٧ ؛ فكانت له طريقتة العجيبة في الاصلاح الاقتصادي عندما نادى بمبدأ استخدام القروض لإظهار الدولة بمظاهر البذخ ، فكانت النتيجة وبالا على الدولة إذ اضطرت إلى الاستدانة بمبالغ طائلة لتحقيق هذه السياسة عندما اشترت الملكة ماري انطوانيت قصر « سان كلو » St. Cloud ، واشترى الملك قصر « رامبوييه » Rambouillet . وعندما تفاقت الأزمة رأى استدعاء مجلس الأعيان Conseil des Notables ؛ وكان يتكون من رجال الدين والأعيان . وكان الملك يستنير برأى هذا المجلس عندما كان يدعو للاجتماع خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وكان « كالون » يؤمل أن يقترح أعضاؤه - وهم من الطبقات المميزة - فرض الضرائب على طبقتهم ؛ ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، ورفضوا رأى « كالون » الذي كان يقضى بتعميم الضريبة على النبلاء ورجال الدين كما نادى « ترجو » و « نيكرو » من قبل . وقد أوقع النبلاء « بكالون » عندما طالبوه بتقديم تقرير عما قام به من اجراءات لمعالجة اقتصاد فرنسا . مما أدى إلى استبعاده . وأثناء انعقاد مجلس الأعيان نادى « لافيت » بدعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع . ولكن لم يلتفت إليه أحد عندئذ .

وخلف كالون « دى بريين » de Brienne (١٧٨٧ - ١٧٨٨) ، وهو رئيس أساقفة « تولوز » . وكان آخر من تمتعوا بنفوذ سياسى من رجال الدين . وفى عهده وافق « مجلس الأعيان » على غالبية مقترحات « كالون » ولكنه رفض فرض ضريبة علمة على الأرض . فاستخدم الملك حقه المشروع فى فرض الضرائب . وهنا رفض البرلمان فرض الضريبة العامة على الأرض ، وقد أدى ذلك إلى اعتقال « دى بريين » المحكم فى ١٧٨٨ .

على أن البرلمان كان قد وافق قبل اعتقاله منصبه أى فى عام ١٧٨٧ على مرسوم حرية التجارة الداخلية ، وانشاء المجالس الاقليمية ، وإنهاء السخرة .

وفي عام ١٧٨٨ تولى « نيكرو » الوزارة ليعيد العدة لدعوة مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد في فرساي في ٥ مايو من العام التالي ١٧٨٩ . فأخذت الأنظار تتجه نحو نيكرو . وتعلقت الآمال بشخصه لحل الموقف . وهنا يجدر بنا أن نلقى نظرة على كل من برلمان باريس الذي أصر على رفض تسجيل مشروع القانون الذي اقترحه الملك لفرض ضريبة عامة على الأرض ، وعلى مجلس طبقات الأمة الذي اتجهت نحوه الأنظار كوسيلة أخيرة لمعالجة الأزمة المالية .

برلمان باريس : أنشئ في القرن الرابع عشر ، وأخذ أعضاؤه يزدادون بالتدريج . وأدخل لويس الحادي عشر بعض الإصلاحات . فتقرر في عام ١٤٦٧ ألا يعزل عضو من أعضائه إلا إذا صحت تهمة بالخيانة العظمى . وكان الغرض من ذلك التغيير مجرد المنفعة الشخصية وهي الحصول على مبلغ أكبر من المال عن طريق بيع مقاعد ذلك البرلمان . كانت تلك الخطوة مهمة في تكوين برلمان باريس الذي أصبح مجلسا دائما يتكون من المستشارين الباريسيين للحرص على العدالة وضبط موازينها وتسجيل القوانين الجديدة . فاختلف بذلك عن مجلس طبقات الأمة الذي كان لا يجتمع إلا إذا دعاه الملك للاجتماع . ولما كان فرانسوا الأول لا يميل إلى مجلس طبقات الأمة فقد عمل على تنمية قوة البرلمان عندما عرض عليه أمر إلغاء معاهدة مدريد عام ١٥٢٧ (١) بدلا من عرضها على مجلس طبقات الأمة . وبدأت أهمية برلمان باريس يزداد أثرها أثناء القرن السادس عشر ، ومنع أنه كان يتحتم على أعضاء برلمان باريس في ذلك الوقت تسجيل تلك القوانين لتصبح نافذة ، خاصة عندما يشهد الملك بنفسه انعقاد الجلسات ، على أن الأعضاء كانوا يشعرون أن الملك كان في العادة يتحاشى أن يؤذى شعورهم بفرض ما لا يرضيهم من مراسيم ولكن ريشيليو (٢) سلك معهم سلوكا آخر ، فحتم عليهم تسجيل ما يريد من مراسيم ، وجاء لويس الرابع عشر ، ففاق ريشيليو في العنف ، اذ لم يكن يسمح لأعضاء البرلمان

(١) انظر الحروب الإيطالية في تاريخ الحديث أوروبا ج ١ ص ٩٩ - ١٠٦ .

(٢) انظر ريشيليو في تاريخ الحديث أوروبا ج ١ ص ١٧١ - ١٨٠ .

أن يناقشوا مرسوما من مراسيمه . وفي عهد لويس الخامس عشر عندما تدخل أعضاء البرلمان في موضوع النزاع بين الجانسنست^(١) والجزويت^(٢) نفاهم الملك من باريس عام ١٧٥٣ . على أنه اضطر فيما بعد إلى الموافقة على ما طلبوه وهو إلغاء نظام الجزويت في عام ١٧٦٢ . وفي عام ١٧٧٠ ألغى البرلمان القديم وكون برلمانا جديدا . ولكن عندما ولي لويس السادس عشر شؤون فرنسا استدعى أعضاء البرلمان للقدامى ، فوجد « دي بريين » de Brienne منهم عندا وصلابة، وتشبثا برغبتهم في مناقشة القوانين وعدم الموافقة على تسجيلها مباشرة. فرفض البرلمان - كما قدمنا - تسجيل المراسيم الخاصة بالضرائب مطمئنا إلى قوة التأييد العام له في موقفه ، ولجأ الملك إلى كل الوسائل التي كانت لها قوتها في الماضي ولكن دون طائل ، إذ أن الرأي العام قد أصبح قوة سياسية حقيقية على نحو لم تشهد فرنسا من قبل ، فقد أثارت الحركة الفكرية في الشعب الفرنسي الشعور بقوته . ولو أن الجالس على العرش كان ملكا قويا مثل هنري ثامن أو لويس الرابع عشر لأمكن للملكية أن تخرج من الأزمة ، وأن تنال موافقة البرلمان على المراسيم الخاصة بالضرائب .

أما مجلس طبقات الأمة Assemblée des Etats Généraux

فكان يمثل طبقات الأمة الثلاث من رجال الدين ، والنبل ، والعامّة من سائر أنحاء فرنسا . ويرجع في تاريخ نشأته إلى القرن الرابع عشر . ولكنه لم يدع منذ عام ١٦١٤ . وكان يقاوم سلطة الملك إذا كان ضعيفا ولكن كان تقوذه ضئيلا عندما تقوى السلطة المركزية . وقد اختفى هذا المجلس عندما دعم « ريشيليو » سلطة الملك في فرنسا . ولم يكن هذا المجلس في صورته القديمة بقادر على حل مشاكل العصر ، إذ كان كل من النبلاء ورجال الدين يجتمعون في مجلس منفصل عن الآخرين . وهكذا كان للطبقتين المتميزتين النبلاء ورجال الدين مجلسان بينما كان للعامّة مجلس واحد ، لذلك لم يكن صوت العامّة مسموعا . وكان دورهم في

(١) نظر في تاريخ أوروبا الحديث ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١ .

هذا المجلس يقتصر على عرض الاقتراحات ، بينما لم يكن لهم أى نصيب في فرض الضرائب أو التشريع للبلاد .

كانت هناك مسائل هامة تشغل الأذهان عند الإعداد لانعقاده ، تتعلق بتكوينه وبطريقة تصرفه في الأمور التي تعرض عليه . ومع أن العامة قد استطاعوا بمعونة «نيكر» أن يحصلوا على ستمائة ممثل إلى جانب ثلثمائة لكل من رجال الدين والنبلاء، فقد بقيت مسألة هامة من مسائل الاجراءات هي كيف يجلس الأعضاء الـ ١٢٠٠ ويتناقشون ويصوتون ؟ أيجلسون في قاعات ثلاث فيكون البت في المسائل بأغلبية القاعات أم يجلسون معا ويكون البت بأغلبية أصوات الأعضاء. لو اتبعت الطريقة الأولى لأصبحت الغلبة في جانب الاحتفاظ بالامتيازات ، بينما لو اتبعت الطريقة الثانية لكانت غالبية الأصوات في جانب الاصلاح لأن بعض النبلاء وغالبية رجال الدين كانوا يعطفون على العامة ويؤمنون بحركة الاصلاح . هناك مسألة أخرى كانت تشغل الأذهان أيضا وهي السلطة التي ستخول للطبقة العامة هل ستتقتصر سلطتها — كما كان الأمر قديما — على تقديم النصيح والمشورة للمجلس أم ستغدو عاملا له أهميته في تسيير دفة الأمور وفي وضع السياسة العامة للحكومة ؟ ثم اذا تحققت أمنية العامة وأصبح لهم صوت يسمع وسلطان في إدارة شئون الدولة ، فهل يصبحون أداة في يد النبلاء أم يعبرون عن الأمة وينتصرون لآرائهم دون غيرها ؟

الفصل الثاني

الثورة الفرنسية في مراحلها المختلفة

من ١٧٨٩ الى ١٧٩٩

الجمعية الوطنية من ١٧٨٩ - ١٧٩١

ليس من شك مطلقا في أن أهم أحداث الثورة الفرنسية ومبادئها الحققة كان « اعلان حقوق الانسان » ^(١) وذلك مبدأ خطير في حياة الانسانية لم يلبث حتى دوى صوته بين أقطار الأرض كمفخرة من مفاخر فرنسا ؛ حيث أخذت الصحافة في ترديده كما باتت ساستها وخطبائها يكثرون من الحديث عنه والتبشير به . ولم تكد فكرة هذا المبدأ الخطير تتبلور في نفوس الناس حتى طلعت تفاصيلها على الدنيا في مبدئين : أولهما المساواة في الحقوق وثانيهما سيادة الشعب .

ولم يكد الناس يفكرون في مبدأ المساواة حتى أخذوا بنظام الديمقراطية ، ولما آمنوا بسيادة الشعب أتيح لهم أن يأخذوا بنظام الجمهورية . فكان ذلك كله من النتائج الحتمية لإعلان حقوق الإنسان . على أن تلك النتائج لم تتحقق إثر إعلانها . فالساسة الفرنسيون في عام ١٧٨٩ أقاموا حكومتهم من عناصر الطبقة الوسطى ولم يحققوا مبدأ الانتخاب العام لأنهم جعلوا الملكية شرط الانتخاب . ومن ذلك نستطيع أن ندرك أن مبدأ المساواة لم يتحقق بعد . وهو عيب واضح من عيوب دستور عام ١٧٩١ أو الدستور الأول للثورة .

كذلك لم يحقق ساسة فرنسا فكرة الجمهورية بل أقاموا حكومة ملكية مقيدة بالدستور ، على أنه لم تكد فرنسا تستقبل أغسطس عام ١٧٩٢ حتى استطاع ساستها أن يحققوا مبدأ الديمقراطية بتشريع حق

(١) انظر أهم مبادئ هذا الاعلان من ص ٦٧ - ٦٢

الانتخاب العام . ولكن عمر ذلك التشريع كان قصيرا ؛ اذ أنه ضعف بعد ذلك أو كاد أن يتلاشى عند اعلان دستور عام ١٧٩٥ (دستور حكومة الإدارة ، الدستور الثاني للثورة) . أما الملكية فلم تلغ إلا في ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢ وبالفاءها قامت الجمهورية الأولى في تاريخ فرنسا وظلت قائمة في أشكالها المختلفة حتى عام ١٧٩٩ (٢) عند نشأة عهد القنصلية .

ويسكننا أن نقسم مراحل الثورة المختلفة من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٩ على النحو التالي :

أولا : عهد الجمعية الوطنية ١٧٨٩ - ١٧٩١ :

ثانيا : عهد الملكية المقيدة أو عهد الجمعية التشريعية من ١٧٩١ - ١٧٩٢ نتيجة للدستور الأول للثورة الذي يعتبر من أهم منجزات الجمعية الوطنية التي سادت شئون فرنسا في الفترة السابقة أي بين عامي ١٧٨٩ : ١٧٩١ ، وقد عرفت بالجمعية التأسيسية عندما أخذت على عاتقها وضع دستور لفرنسا .

وتميز هذا العهد من تاريخ الثورة بنشأة الأحزاب الديمقراطية والجمهورية إلى جانب الحزب الملكي .

ثالثا : عهد الجمهورية الأولى في تاريخ فرنسا من ١٧٩٢ إلى ١٧٩٥ تميز هذا العهد بنشأة النظام الجمهوري وساد فيه حكم المؤتمر الوطني ولجنة الأمن العام . واقترن تاريخ هذا العهد بالارهاب وسفك الدماء لعوامل كثيرة ستدرس في حينها ؛ كما اقترن بالانتصارات الحديثة داخل فرنسا وخارجها .

رابعا : عهد الجمهورية الناقصة (الشكلية) ويعرف بحكومة الإدارة (الديركتوار) Directoire من ١٧٩٥ إلى ١٧٩٩ . تميز هذا العهد بقيام جمهورية ناقصة إذ أن كيائها قام على أكتاف الطبقة الوسطى وحدها .

ومع كل ذلك نستطيع أن تبين أن تاريخ فرنسا أثناء السنوات العشرة الأولى من الثورة قد تميز بطابع الانتقال السريع والتغيير المضطرد

الذى دعت إليه الأحداث الداخلية والخارجية ؛ إذ أن فرنسا لم تكد تأخذ طريقها في تحقيق مبادئ الثورة في الداخل حتى وجدت نفسها مضطرة إلى مواجهة خطر العدوان من معظم الدول الأوروبية إلى جانب خطر آخر كان يطالها بين الحين والحين وهو خطر الحروب الأهلية . وقد أثرت تلك الأخطار التي واجهتها فرنسا في الداخل والخارج في تطبيق مبادئ ثورة عام ١٧٨٩ وتطورها ؛ ذلك لأن الحوادث قد أعجلت سيرها فنتج عن ذلك كثير من التناقض والضعف والقوة وخاصة منذ عام ١٧٩٢ ؛ فتأثر قيام نظام الحكم الجمهورى الديمقراطى بتسائج الصراع الخارجى . فكان المشرعون في تفكيرهم قسمة بين التشريع للحاضر والمستقبل ، بين يدى الحرب والسلم مما أذاع الاضطراب في سير الأمور يومئذ . ومن هنا يتضح أن فهم الثورة الفرنسية يصبح مستحيلا إذا نحن عزلنا تطوراتها الداخلية عن ظروفها الخارجية . فكلما أمعنا النظر في سيرها وضع لنا أن مرحلتها المتأخرة قد توقفت كلها على الحرب الكبرى التى نشبت واستمرت دون أن تترك أى فسحة من السلام الحقيقى طوال ثلاثة وعشرين عاما .

اهم أحداث العهد الأول من الثورة ١٧٨٩ - ١٧٩١ :

إذا أردنا أن نتابع باختصار حوادث العهد الأول من الثورة من ١٧٨٩ - ١٧٩٢ فقد يكون من المستحسن سرد تفاصيل تلك الحوادث التى ملأت الأسابيع الأولى من هذا العهد ، وانتهت بنصر عظيم لطبقة العامة . عندما حان ميغاد اجتماع مجلس طبقات الأمة ؛ كان هناك شعور عام بخطورة الموقف ، فأخذت الطبقات ذات الامتيازات تتقرب من البلاط وتلتفت حول أفراد الأسرة المالكة ، بينما أخذ كبار رجال الدين يتوددون إلى صغارهم . أما أعضاء الطبقة الثالثة في المجلس أى العامة فكانوا على ثقة من مواهبهم ، وقد أخذ التقارب يفتر بين صفوفهم ؛ بين رجال الأدب منهم والقانون والتجار وغيرهم . وتبين أنهم قد أصروا على تحقيق أهدافهم الطبيعية والبرهنة على أنهم كفء للقيام بهذا الدور .

وفي يوم ٤ مايو توجه أعضاء مجلس طبقات الأمة يتقدمهم أفراد الأسرة المالكة نحو كنيسة نوتردام لتأدية الصلاة ؛ وقد ظهرت الأسرة

الملكة وممثلو الأشراف ورجال الدين في لباسهم الفاخر على حين ظهر ممثلو العامة في معاطفهم السوداء القاتمة . وفي اليوم التالي اجتمع ممثلو الطبقات الثلاث في القاعة العامة المخصصة لذلك ، وهي نفس القاعة التي خصصت لطبقة العامة وحدهم ، بينما كانت هناك قاعتان أخريان لطبقتي النبلاء ورجال الدين . كان كل من الخطابين اللذين ألقاهما الملك ووزيره «نيكر» خاليين من مسائل كثيرة تهم طبقة العامة وممثلهم في المجلس . ولم يتعرض الملك في خطابه لأي اصلاحات دستورية ينوى القيام بها كما لم يتعرض لمسألة الاستعانة بالطبقات الثلاث في حكم البلاد ، كما لم يظهر اهتماما بما كانت تعانيه الطبقات الدنيا من فقر وبؤس ، فيقترح علاجا لأحوالهم . لم يشر الخطبان انلذان ألقيا في هذه المناسبة : خطاب الملك ، وخطاب «نيكر» إلى مسألة هامة كان يتطلع إليها العامة ، وهي مسألة كيفية معالجة أمور الدولة وكيفية اجراء عملية التصويت ؛ إنما كان أهم ما جاء في الخطابين منصبا حول الحالة المالية للدولة ووسائل ملء الخزانة بالأموال ؛ منها فرض ضرائب جديدة لتغطية النفقات الباهظة التي كان ينفقها رجال البلاط ولم يكن ممثلو العامة يتوقعون من ملكهم الطيب ولا وزيرهم المصلح إغفال تلك المسائل الحيوية بالنسبة لهم .

ظهر الخلاف واضحا بين ممثلي الطبقات الثلاث في مجلس طبقات الأمة منذ الوهلة الأولى . فبدأ ممثلو العامة محاولة تحقيق أهدافهم في هدوء عندما اجتمعوا في ٧ مايو ، ولكنهم آثروا ألا يبدأوا في معالجة أي مشكلة من مشاكل الدولة إلى أن يجتمع ممثلو الطبقات في قاعة واحدة . وقد كان ممثلو النبلاء أو غالبيتهم على الأقل يرفضون رفضا باتا ذلك الانضمام بينما أظهر كثيرون من ممثلي طبقة رجال الدين - تلك الطائفة التي لاقت هجوما ونقدا عظيمين من كتاب العصر - رغبة في تلبية نداء العامة . وأخذ النبلاء ورجال الدين يتشاورون كل في قاعته في هذه المسألة دون أن يصلوا إلى قرار ما . وظل العامة متشبثين بموقفهم ؛ وقد رفضوا أن يقوموا بأي عمل أو يعاونوا الحكومة وإنما أصروا على أنه يجب أن يسبق ذلك اجتماع سائر ممثلي الطبقات في قاعة واحدة ، وأن يصوتوا

مجتمعين في آن واحد . استمر ممثلو العامة متشبثين بموقفهم المعارض مما أقلق الملك ومستشاروه ، إذ تسبب عن ذلك اختلال في شئون الدولة ، فلم تدفع الضرائب . واضطربت الشئون المالية عما كانت عليه مما جعل الحكومة ترضى بالتضحية والنزول عن موقفها بعض الشيء في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لتسيير شئونها . أرادت أن تستغل الموقف . فتتزع بعض الامتيازات المالية لطبقة النبلاء مستعينة في ذلك بممثلي طبقة العامة . أما طبقة النبلاء وقد خشيت الانتقاص من مركزها وما به مقده من امتيازات إذا نجح العام في مطالبهم ، فقد رأت أن خير علاج بذلك هو حل مجلس طبقات الأمة . بينما تبين لممثلي العامة مركز الحكومة الحرج واتجاهات النبلاء مما جعلهم يتسددون في مطالبهم ، ويشعرون بقوة مركزهم . وقد أثبتت عزيمتهم على السير في سبيل التغلب على جميع الصعاب واقتهاز هذه الفرصة التي قد لا تواتيهم مرة أخرى .

الجمعية الوطنية ١٧٨٩ - ١٧٩١

نشأة الجمعية الوطنية :

اقترح «سييس» Siéyès - وهو أحد ممثلي الطبقة الثالثة ، واشتهر بدراساته في الأشكال الدستورية - أن يستدعى للمرة الأخيرة ممثلي النبلاء ورجال الدين للاجتماع معهم أي مع ممثلي العامة في قاعة واحدة للمبادرة بوضع دستور جديد لفرنسا . على أن يعلن العامة تشكيل المجلس منهم وحدهم إذا ما رفض رجال الدين والنبلاء الاستجابة لدعوتهم ، وأن يتصرفوا دون حساب لهم . كان العامة قد عقدوا العزم على ألا يرضخوا للطبقتين الآخرين فقد شعروا بأنهم من القوة بحيث يستطيعون السيطرة عليهما ، وقد صمموا على الحصول لأنفسهم أيا كان قرار رجال الدين والنبلاء على نصيب ضخم من حكم فرنسا . وعندما تبين لممثلي العامة امتناع هؤلاء عن الانضمام إليهم بادروا بالبحث عن تسمية لهم ، فاقترح ميرابو Mirabeau ^(١) أن يسمى ممثلو العامة

بممثلى الشعب الفرنسى ، بينما اقترح « لوجران » أن يطلق عليهم الجمعية الوطنية ، وكان سويس من المؤيدين لهذه التسمية . وقد وافق الجميع على التسمية الأخيرة فى ١٧ يونيو ١٧٨٩ . وأخذت الجمعية الوطنية بالفعل تشرع للدولة وأعلنت أنها ستوجه عنايتها بصفة مستمرة نحو البحث من اسباب المجاعة والبؤس العام . وقد أثبتت الحوادث قيمة هذه الجهود التى بدلتها ممثلو العامة وصواب الاجراءات التى بذلت فى سبيل الوصول إلى ما أرادوا . واختير « بيللى » Bailly رئيسا للجمعية الوطنية . وكان عالما فاضلا مرموقا يتصف بالبساطة والتواضع . فلما انتقل من حياته العلمية الهادئة إلى ميدان السياسة ، وقع عليه الاختيار ليكون رئيسا لتلك الجمعية أخذ يتهيب ذلك الموقف خشية ألا يوفق فى تصريف الأمور . والواقع أنه قبل المنصب استجابة لنداء الواجب . وقد أثبتت الحوادث أنه رجل حازم سريع البديهة ، فاستطاع بصدقه وأمانته وبسرعة ادراكه أن يحافظ على قيمة الجمعية ، ويصونها من الانهيار وسط الخضم الزاخر من الأحداث فى ذلك الوقت .

لم يلبث هذا النجاح الذى حققه ممثلو العامة أن أثار الذعر بين رجال البلاط والنبلاء وكبار رجال الدين وهؤلاء أتباع الكونت « دارتوا » D'Artois (١) أصغر أخوة الملك يطلبون إليه فى الحاح أن يقنع أخاه الملك بمعاقبة ممثلى العامة ، وأولئك ممثلو رجال الدين يعاودون مناقشة أمر انضمامهم إلى ممثلى العامة ، فرجع رأى الانضمام إذ بلغ عدد الموافقين عليه ١٤٩ بينما بلغ عدد الراضين ١١٥ .

وأدى ضغط الطبقات المميزة وإلحاحهم بمطالبة الملك بإيقاف نشاط ممثلى طبقة العامة إلى تفكير الملك فى دعوة مجلس طبقات الأمة إلى الاجتماع فى ٢٢ يونيو استجابة لهذا الغرض . وأخذ هو وأتباعه يدبرون لإنجاح ما يريدون ، ومن ذلك عملهم على الحيلولة بين ممثلى العامة والوصول إلى قاعات الاجتماع ، فادعوا أن قاعات المجلس مغلقة بعرض إعدادها لاستقبال الملك يوم انعقاد المجلس ، ووضح أن الغرض من ذلك كان

(١) انظر الكونت « دارتوا » ص ٢٦٦ . هامش (١)

خوف النبلاء ورجاء البلاط من إعطاء الفرصة لرجال الدين للانضمام إلى العامة كما قرروا في ١٩ يونيو .

وفطن العامة إلى الغرض من تلك الحيلة التي دبروها الملك ومن يلتفون حوله ، فاجتمعوا في أحد ملاعب الرياضة ، ملعب التنس ، يوم ٢٠ يونيو وقرروا ألا يتوقف لقاءهم حتى يتم الاتفاق على استصدار دستور جديد لفرنسا ، وأيدوا قرارهم هذا بقسم تلاذه عليهم « ييللى » رئيس الجمعية والى القارئ صيغة القسم « هذا قسم مقدس عليكم أن تتسكوا به ، فلا تفرقوا أبدا ، وأن تجتمعوا في أى مكان يتاح لكم فيه الاجتماع حتى تضعوا للسلكة دستور يقوم على دعائم ثابتة » (١) . ويبلغ ذلك علم النبلاء ، فيهرعون ثائرين إلى الملك يلتبسون إليه أن يستخدم القوة والسلطان في إيقاف العامة عند حدهم . ولكن فريقا من النبلاء غير المتعطسين يبلغ عددهم ٤٧ ، كانوا يكرهون العنف ، ويميلون إلى الهدوء والحرية ، ويرون أن وقت الظلم والقسوة قد فات . وكان من الذين يتزعمون هذا الفريق « ليانكور » Liancourt صديق الملك ومؤيد الحرية ، « ولالى تولندال » وكان معروفا باعتناقه لمبادئ الحرية ، والمركيز « لافيت » La Fayette الذى عرف بتأييده لثورة المستعمرات الأمريكية ومساهمته في المطالبة بحرياتها وفي الحرب الى جانب الثوار المطالبين بالاستقلال من إنجلترا . وكانت « لافيت » إلى جانب ما يملك من ثورة الفرنسيين للحرية يتصف ببساطة تشبه بسانة وشنطن .

ولما حان اليوم الثانى والعشرون من يونيو الذى كان محددًا لاجتماع الجلسة الملكية لمجلس طبقات الأمة ، وعلت طبقة العامة بتأجيل انعقادها إلى اليوم التالى ، وأن ملعب التنس الذى كانوا قد اجتمعوا فيه من قبل قد شغل عسدا بفريق من النبلاء ، بادروا بالاجتماع في كنيسة

« Vous prêtez le serment solennel de ne jamais vous séparer. (١) de vous rassembler partout où les circonstances l'exigeront, jusqu'à ce que la constitution du royaume soit établie, et affermie sur des fondements solides. »

« سانت لويس » وانضم إليهم ١٤٩ عضوا من مثلى رجال الدين ،
وقرروا جميعا الاعتراف بالجمعية الوطنية .

فلما كان اليوم الثالث والعشرون ، وهو موعد الجلسة الملكية ،
تقدم الملك إلى قاعة الاجتماع ، وتكلم بصوت يملؤه الخوف معبرا عن
رغبات الطبقات ذات الامتيازات ، فمثل بذلك انحيازه إلى هذه الطبقات
وعداؤه لمثلى العامة . وكان لموقف الملك هذا خطره الذى يدل على
غفلته وضعفه . ولو فطن إلى ذلك لذكر ما كان من موقف الملكية فى
عهد « القالوا » Valois « والبوربون » Bourbon من عدا لاصحاب
الامتيازات من طبقات الأمة ، ولتنبه إلى استعداد طبقات الشعب من غير
هؤلاء للشورة على أوضاع الحكم القائمة . فأساء المسكين بذلك إلى
نفسه وإلى بيته بل وإلى فرنسا ، ولم يدرك يومئذ أن موقفه هذا سيؤدى
إلى النهاية المحتومة . وأخطأ مرة أخرى عندما أيد رغبة النبلاء فأعلن
أن يكون التصويت للقاعات لا للأفراد وعندما أعلن بأنه اذا كان للعامة
أن يناقشوا مسألة فرض الضرائب وأن يدلوا بأرائهم فى ذلك ، فليس
لهم أن يتعرضوا للأوضاع القائمة فى مجلس طبقات الأمة من حيث طريقة
قيامه بمهمته ، ولا مناقشة موضوع امتيازات الطبقتين الآخرين .

وغادر الملك القاعة ، تتبعه الطبقات ذات الامتيازات ، وقد ظهر على
الجميع علامات الانتصار ، ولكنه كان انتصارا قصيرا الأمد . بقى ممثلو
العامة فى مقاعدهم ، وأبوا أن يطيعوا الأوامر الملكية بمبارحة قاعة الجلسة
وقد أصبح مركزهم عندئذ يختلف تماما عنه فى ٥ مايو أى منذ ما يزيد
على الشهر والنصف ، فهم فى ٢٣ يونية قد أصبحوا يكونون ما يعرف
« بالجمعية الوطنية » ، وقد بدأوا يشعرون بكيانهم . ولكنهم مع ذلك
خشوا أن يستخدم الملك القوة لإخراجهم من القاعة . وسرعان ما تناسوا
ذلك الخوف عندما ألهمت حماسهم خطب كل من « سييس » Siéyès
« وميرابو » Mirabeau ، وقد ذكر ميرابو فى هذه المناسبة قوله .
الشهيرة « أن العامة لن يبرحوا أماكنهم إلا على أسنة الرماح » فلم
يستخدم الملك القوة لإخراجهم ؛ وفى ذلك انتصار للعامة إذ أنهم نفذوا

ما أرادوا من بقاء في القاعة . ورأى « سيس » أن يؤخذ قرار بحصانة أعضاء الجمعية وأن تستمر في تأدية عملها .

وفي يوم ٢٤ يونية اجتمعت الجمعية وقد انضم إليها غالبية رجال الدين ؛ وفي اليوم التالي (٢٥ يونيو) انضم ٤٧ ممثل عن طبقة النبلاء ؛ وقد قبلوا بعاصفة من الحساسة والتصفيق ؛ وكان بينهم دوق «أورليان» . وفي يوم ٢٧ يونيو بعد ما رأى الملك أن اعتماده على حاشيته لا يجدى حين أعلن رجالها أنهم مع ممثلى طبقة العامة ، لم يجد بدا من أن يوافق على اجتماع ممثلى الطبقات الثلاث في قاعة واحدة .

وامتثل النبلاء لهذا الأمر على مضض ، فاجتمعت الطبقات الثلاث في قاعة واحدة يوم ٢ يولية ١٧٨٩ ، ولكن تغيب الكثيرون من النبلاء فكانت أقلية منهم موجودة إلى جانب أغلبية من رجال الدين وممثلى العامة ، اجتمعوا ليضعوا دستوراً لفرنسا ، ومن ثم بدأ التعارف يتزايد بينهم ؛ فنشأت النوادي المختلفة التى كونت أحزاباً أصبح لها خطرها فيما بعد .

وظاهر أن الهدف الأساسى لاجتماع هذه الطبقات معا كان إصلاح أحوال الدولة بإنشاء دستور جديد لها ، إذ كانت الحاجة ماسة إليه . على أن هذه المسألة لم تكن وحدها مسألة الساعة ؛ فقد كان هناك شعب جائع بأفس ملهوف يحتاج إلى إغاثة عاجلة . وقامت العقبات في سبيل الجمعية منذ البداية ؛ فالطبقات العليا من الملتفين حول الملك والملكة لم يأسوا بعد من استرداد سلطانهم ، واشتد الاختلاف في رأى بين أعضاء الجمعية من ممثلى الطبقات المميزة وغيرهم . وارتفع صوت الشعب حين أصبح شعباً مزعجاً . وكانت كل هذه الأمور تبلغ قُرساى في سرعة فائقة لقرب المسافة بينها وبين باريس . ولم يغادر النخبون باريس بعد انتهاء عملية الانتخابات لمجلس طبقات الأمة ؛ بل ظلوا متشبثين بالبقاء في باريس للقاء ممثليهم ، وبشبه ما يلقون في حياتهم من عنت وأذى ؛ وما تطمح إليه نفوسهم من تعويض وعزاء . وكانت حدائق الحى المعروف في باريس باسم «الباليه رويال» Palais Royal ملتقى النخبين بممثليهم . كما كانت

هذه الحدائق المحفوفة بأغنى بيوت التجارة - وكانت من ملحقات قصر
دوق أورليان - مقرا لاجتماع الأغراب ، والعاطلين والمشايخين على وجه
الخصوص . وفي مشاربها وأماكن اللهو فيها وفي الحدائق نفسها أقيمت
الخطب والأحاديث الملهبة بالحماسة ، طعنا على سوء الإدارة وإسراف
البلاط ، وهتافا بالحرية والعدل والمساواة والإخاء . وكان دوق أورليان
يعين تلك الطوائف الثائرة بأمواله .

وليس من شك في أن ما أصابت الجمعية الوطنية من نجاح قد كان
اقتصارا أساسه الجهود الصادقة التي بذلها مشلو طبقة العامة ، فهم الذين
وضعوا أساس هذه الجمعية وحدهم أول الأمر على الرغم من العقبات
الصعبة والمقاومة الشديدة التي وضعها أصحاب النفوذ من النبلاء وغيرهم ،
يساندهم الملك . وكان لمثلى العامة قادة لا تنقصهم الشجاعة ، بل كانوا
يؤمنون بالتضحية في سبيل الوصول إلى ما يتغنون من حرية الحياة
والقضاء على الفساد الذي كان يغشى الحياة الفرنسية . وشاءت الظروف
أن تعينهم على المضي في سبيلهم ، فسلطان الملك قد ضعف وآراء حاشيته
قد اختلفت وتضاربت ، كما اشتدت حاجة الملك إلى المال ، ونضب المعين
الذي كان يسنح منه في سهولة أو كاد .

لو نستعرض حال فرنسا يومئذ وما ملأها من نشاط سياسي لوجدنا
أن الملك قد أصبح يكاد يكون عاريا من لباس القوة والسلطان ، ولوجدنا
أن القوانين القديمة لم يبق لها غير اسمها وذكرها ، والسلطة الحقة قد تركزت
كلها في يد الجمعية الوطنية . فهي قد أصبحت كذلك بفضل مثلى العامة ،
وهم قد غدوا وحدهم أصحاب القوة الفعالة برغم ما انضم إليهم من رجال
الدين والنبلاء . وكانوا في غالبيتهم ينتسبون إلى الطبقة الوسطى ويكثر
بينهم رجال القانون . أما الطبقات العاملة فلم تكن مشغلة في الجمعية ،
وقد اضطرت أكثرها إلى الهرب من الجوع والتسلسل للوقوع على ما يسد رمقهم
في العاصمة حيث ملأوا حدائقها وبعض مرافقها العامة كما قدمنا . وكانوا
دائما أداة بيعة لإثارة الشعب والمظاهرات ، إذا ما أرادهم أعضاء الجمعية
أن يفعلوا ذلك . ويقتضينا الإنصاف أن نقرر أن الملك ووزيره «نيكر» كانا

يرغبان في تحسين حال الشعب ، ولا يعارضان مطلقا في إنشاء دستور جديد لفرنسا. ينص فيه القانون على الاعتراف بحق طبقة العامة في المشاركة في تصريف شئون الدولة . ولو مهدت لهما السبيل إلى ما أرادا إذن لتبدل الحال غير الحال وحسن المآل . ولكن مشيئة القدر قد حتمت أن يقف في سبيلهما حزبان ، كان لنشاطهما أسوأ الأثر في إحراج مركز الملك وتشويه سمعته ومقاصده .

أولهما : حزب دوق أورليان :

وكان يناصب الملك العداء ويخشى أن يصل إلى حل أو اتفاق سلمي مع العامة . فعمل جاهدا على توسيع هوة الشقاق بين الملك والعامة هادفا إلى خلع لويس السادس عشر ، واعتلاء العرش بعده . لم يكن دوق أورليان ذا مواهب سياسية لها أثرها ، وإنما كان سلاحه الوحيد المال الذي استعان به على الإساءة إلى الملك والملكة . فإلى ثروته يرجع الفضل في ترويج كثير من المؤلفات التي كشفت عن عيوب الملكية وما اتصفت به من بذخ وإسراف على حساب أقوات الشعب وكان لدوق أورليان أعوان في الجمعية الوطنية يستعين بهم عند الحاجة .

وثانيهما : حزب الملكة ماري انطوانيت وينضم إليها أخو الملك الكونت دارتوا : لم يكن خطر هذا الحزب يقل عن خطر سابقه . فهو يضم حزب المتطرفين من رجال البلاط والنبلاء ممن لا يبغون إحداث أى تعديل أو إصلاح في الحالة وإنما يصرون على بقائها على ما هي عليه . وقد وفق «دوق دارتوا» في سبيل الوصول إلى قلب الملكة واستمالتها إلى جانبه عن طريق إقناعها بأنه حريص على الاحتفاظ بالعرش لابنها بعد أبيه . ولما اطمأنت إليه ، بات يحضنها على تنفيذ خطوات ثلاث : الأولى إقناع الملك باستبعاد نيكرو من الوزارة ، وثانيهما : ضرورة القبض على زعماء الجمعية الوطنية من مثلى العامة ، وثالثها : استعمال القوة الفاشمة في قمع ثورة الشعب الباريسي .

وفي سبيل تنفيذ هذه الخطوة الأخيرة نجحت ماري انطوانيت في استصدار الأوامر إلى المارشال بروجلي Broglie ، بتجميع قواته

في باريس لمقاومة الشعب الثائر . وقد رأى « بروجلي » ألا يستخدم الجند الفرنسيين في هذه المهمة ، فاستعان بالفرق السويسرية والألمانية ، وكانوا يربطون عادة عند الحدود وأمرهم بالفعل بالقدوم إلى باريس ، فاتخذوا من ساحة مارس Champs de Mars مأوى لهم هنالك تطورت أحداث الثورة في باريس وبدأت تظهر أعمال العنف .

فازداد الموقف حرجا ، فالجمعية الوطنية لا تملك حرسا يحميها ، وهي تعلم تماما أن هناك فئة رجعية تعمل على حلها وإرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل ، وشعب باريس الثائر - الذي كانت الجمعية تأمل في الاستعانة بشعبه - أعزل من السلاح . وفي ساحة مارس Champs de Mars يربط ماردارد العرب متشلا في القوات السويسرية والألمانية بقيادة « بروجلي » ، تأتمر بأمر أصحاب الأفكار الرجعية المناوئة للجمعية . يدرك ميرابو خطر كل ذلك ، فينبه أعضاء الجمعية إليه وينصح لهم بسطالبة الملك بإخلاء باريس من تلك القوات المعادية . هنالك تقدم مائة منهم بالتماس للملك استجابة لنصيحة ميرابو ، ولم يكذالتماس يبلغ الملك حتى خافت ماري أنطوانيت عواقبه ، فثارت وطلبت إلى زوجها في الحاح وعنف رفض الالتماس وعزل « نيكرو » وإحداث تغيير في الوزارة ومن ذلك تعيين « بروجلي » وزيرا للحرية وفق رغبة « كونت دارتوا » . ويشتد هياج الرأي العام في باريس لهذه التغييرات وخاصة عزل « نيكرو » (الذي وقع في ١١ يوليو) . وازدادت حشود العامة في اليوم التالي (١٢ يوليو) ، التي اجتمعت في ميدان « الباليه رويال » Palais Royal وكان خطيب هذه الجموع صحفي شاب يدعى « كاميل ديمولان » Camille Demoulins (١) ، فألهب حماسة العامة ، وأشعل نار

(١) Camille Desmoulins ولد كاميل ديمولان في بيكارديا عام ١٧٦٠ وبدأ ينشر آراءه في مقالات في عام ١٧٨٨ ، وفي عام ١٧٨٩ شهد سقوط الباستيل . وقد ظهر مع الثوار في اليومين السابقين لهذا الحادث . كان كاتباً لا يضارع في أسلوبه المليء بالسخرية والتهكم مع قوة المنطق وطلاوة في العبارة ، كان عضواً في المؤتمر الوطني وكان أمين نادوا وصوتوا بإعدام الملك . هاجم بالاشتراك مع دانتون حزب الجيروندي ، واشترك معه بعد ذلك في مهاجمة حزب الجبل الذي اشتهر بقسوته وسيرته الإرهابية كتب في صحيفة الكوردولييه العجوز Vieux Cordelier يطن على سياسة العنف التي تؤدي إلى أراقة الدماء . قبض عليه مع دانتون وأعدما في وقت واحد .

الثورة في نفوسهم ، وقد تبين للجميع نتيجة للأحداث الأخيرة أن الحزب
الرجعي المحيط بالملك قد تغلب على الملك وأملى إرادته عليه ، ولذلك لم يعد
الملك - في نظرهم كما كان من قبل - قادرا على حماية الجمعية الوطنية
وتأييدها لكي تقوم بالتغيير المطلوب .

خطب « كاميل ديمولان » في الجموع المحتشدة في ذلك الميدان ،
وقادها في مظاهرة سلمية في شوارع باريس ، وكانت جموع المتظاهرين
تحمل تمثالا نصفيا لنيكر وآخر لدوق أورليان ، واشتبكت هذه الجموع
في النهاية مع فرقة ألمانية من الفرسان مما جعل جموع العامة تتفرق وتفر
عن طريق حدائق «التويلري» Tuileries . وكان نشاط هذه الجموع
في المساء من نوع آخر ، فانقسموا إلى فئات مختلفة اختصت إحداها
بمهاجمة دور الذخيرة ، فحصلت منها ما تريد من سلاح ، بينما هاجت فئات
أخرى منتهزة الفرصة بعض المخازن ومحال الجزارة وبيع الخمر .

رأت الطبقة الوسطى في هذا الظرف العصيب الأضرار التي ستترتب
بها وبمصالحتها نتيجة لهذا النهب والسلب إذا لم يتوقف ، ولذلك استقر
الرأي في اليوم التالي وهو ١٣ يوليو على أن تحافظ تلك الطبقة على
مصالحتها بنفسها . فبادر الناخبون إلى الاجتماع في المجلس البلدي
Hôtel de Ville حيث أمضوا ذلك اليوم في تكوين الحرس الوطني الباريسي
وقد كان الذعر سائدا في ذلك اليوم ، لم يكن سببه ما كان يخبئه البلاط
من خطط بقدر ما كان بسبب انتشار المتشردين من الفرنسيين مما جعل
أفراد الطبقة الوسطى ممثلين في ناخبهم (حوالي خمسة مليون ناخب) ،
يقومون بهذا الاجراء الهام ، كما ذكر شاهد عيان لهذه الحوادث .

وقد كان يوم ١٣ يوليو في باريس على هدوئه مملوءا بالحركة ،
فقد كانت جموع عامة الشعب من الفوغاء مجتمعة حول مبنى
المجلس البلدي ، بينما كانت ساحة باريس تعج عن فيها من جنود ألمانية
وسويسرية . وكان أعوان دوق أورليان مستعدين للعمل في أي لحظة ،
وكان الناخبون كذلك قد أعدوا حرسا وطنيا من أفراد الطبقة الوسطى
كان على أهبة العمل إذا اقتضى الأمر ذلك . أما بوليس باريس القديم

فكان يتكون من حوالي ثلاثة آلاف ، ولكنه كان قد تشبع بالأفكار الحرة ، واعتنق مبادئ الثورة مما جعل الحكومة تفقد كل ثقة فيه ولا سيما وقد انضم من بين صفوفه عدد كبير إلى الثوار .

وبينما كانت الحال كذلك في باريس كان الجو مكفهرًا في جلسة الجمعية الوطنية في ١٣ يوليو ؛ فقد كان أعضاء الجمعية الوطنية يخشون ما سيقع من أحداث خطيرة ، ولم يكن قد وصل إلى مسامعهم بعد ما كان من أمر باريس وأحداثها . وقد أخذ بعض الأعضاء ومنهم « مونييه » Mounier « ولالي تولندال » Lally Tolendak يعبرون عن سخطهم لطرد الوزراء ومنهم « نيكرو » ، وأخذ الأخير يمتدح « نيكرو » ثم اتفقوا جميعًا على أن يطلبوا من الملك إعادة الوزراء المطرودين إلى الوزارة . وطال مدى انعقاد الجلسة . ولم تلبث أخبار باريس وحالتها المهددة بالأخطار أن وصلت مسامعهم . فقررت الجمعية عندئذ أن ترسل وفدا منها إلى الملك لكي يصف له حالة العاصمة السيئة ، وليرجوه أن يطرد الجنود الأجنبية منها ، وأن يؤيد تكوين الحرس الوطني ، فأجاب الملك على ذلك ببرود مظهرًا أن باريس قد أصبحت عاجزة عن المحافظة على حياة أهلها . عندئذ أصدرت الجمعية قرارًا تاريخيًا ، أصرت فيه على طرد القوات المرابطة في ساحة مارس ، وإقامة الحرس الوطني وأعلنت وقوع مسئولية ما يحدث من بلاء ومصائب على الوزراء ومؤيديهم ، وعلى مستشاري الملك ومجالسه ، وعبرت عن أسفها الشديد لاستبعاد « نيكرو » وزملائه . وبعد أن أصدرت الجمعية قراراتها في حكمة وحذر أعلنت استمرار الجلسة حتى تسنح لأعضاءها من الاشتراك في أعمال العنف التي قد تحدث في باريس ، واختارت « لافيت » نائبًا لرئيس الجمعية .

وهكذا مرت ليلة ١٣ - ١٤ يوليو وهي مليئة بالانذارات والأخطار . ولم تكن خطة البلاط معروفة ولكن كانت هنالك شائعات قوية عن وسائل العنف التي ستتبع في باريس ، وأن بعض أعضاء الجمعية المبرزين سيؤخذون بالعنف الشديد . ثم أوقفت الجلسة قليلًا ولكنها استؤنفت في الخامسة من صباح اليوم التالي (يوم ١٤ يوليو) .

سقوط حصن الباستيل :

في صباح ذلك اليوم هاجم الثوار في باريس دار الأسلحة المعروفة حاليا بدار الأتيليد Hôtel des Invalides (١) واستولوا على ٢٧ مدفعا وعلى ٣٢٠٠٠ بندقية . وكاد الصدام يقع بين حراس الدار والثوار لأن الحراس رفضوا إعطاء الثوار السلاح الذي طلبوه . ولكن لم يحدث ذلك لأن الثوار استطاعوا أن ينفذوا إلى داخل المبنى من الأبواب والمنافذ الخلفية، فأخذوا منه الأسلحة التي يريدون . ثم انسحبوا مسرعين للانضمام إلى طائفة أخرى منهم ، كانت قد توجهت لمهاجمة حصن الباستيل ؛ وكان من الحصون القليلة الباقية من العصور الوسطى ، والتي يرجع الفضل في إبادة معظمها إلى الوزير « مزران » (٢) ، عندما كان يحارب نفوذ النبلاء في فرنسا . ثم تحول الباستيل إلى سجن من سجون فرنسا . ومنذ حربى الفروند (٣) في القرن السابع عشر لم تطلق من هذا الحصن أى قذائف . وعندما أقبلت الجموع الصاخبة الثائرة لمهاجمته كانت حاميته تتكون من ٨٢ حارسا من قعيدي الحرب ، و ٣٢ رجلا من السويسريين تحت أمره حاكم السجن «دي لونييه» de Launay كانت النفوس ثائرة في ذلك اليوم ؛ فخل لسكان المنطقة المحيطة بالسجن أن المدافع التي كانت تطل عليهم طوال العهود السابقة إنما تنطوى على أخطار جسيمة تهددهم في أى لحظة ، لذلك بادروا بإرسال أحد ناخبيهم « ثوريوديل روزير » Thuriot de la Rosière ، وهو محام شاب امتاز بفصاحته ، ليطمئنهم . وقد أحسن وفادته حاكم السجن . وعندما أنزلت القنطرة المتحركة وأثناء عودته إلى تلك الجموع الزاخرة ليهدها هجم عدد كبير من العامة المتحمسين على القنطرة للوصول إلى الحصن ، فسارع الحاكم برفع القنطرة وأمر

(١) أصبحت دار الأسلحة حاليا دارا للنقاهاة واستجمام مشوهى الحرب ولذلك أطلق عليها « دار الناقين » Hôtel des Invalides .

(٢) انظر الوزير مزران (١٦٤٣ - ١٦٦٠) ص ص ١٨٠ - ١٨٨ في تاريخ أوروبا الحديث ج ١

(٣) انظر ثورتى الفروند الاولى والثانية (١٦٤٩ - ١٦٥١) في عهد مزران في تاريخ أوروبا الحديث ج ١ ، ص ص ١٨٢ - ١٨٤ .

بإطلاق النار ، فأصيبت الجواهر المجمعَة إصابات عديدة مما زاد من
ثائرة العامة التي كان قد انضم إليها بعض أفراد الحرس الفرنسي ، وقد
قام هؤلاء بدور هام في إسقاط الحصن . هجم الجميع يتسلقون الأسوار
تارة ، ويقتحمون الأبراج تارة أخرى ، ويستولون على القناطر المتحركة
الداخلية ، ويهدمون ما يستطيعون هدمه من الباستيل تحت وابل من نيران
المدافع ، إلى أن لوح أحد الجند السويسريين بمكتوب إلى العامة يعلن
فيه تسليم حامية الحصن للعامة على شرط أن يؤمن أفرادها على حياتهم .
ووافق العامة على ذلك ولكنهم عندما هجموا على الحصن لم يراعوا
في هياجهم وثروتهم ما أخذوه على أنفسهم من وعد . فقتلوا عدداً كبيراً
من الحامية ومنهم الحاكم نفسه «دى لونية» . ولم يجد الثوار في السجن
إلا سبعة مسجونين فقط ، فأطلقوا سراحهم واحتفلوا بتخليصهم في موكب
رسمي ، بعد أن ملأوا بطونهم بما لذ وطاب من طعام وشراب ، ثم حملوهم
على الأكتاف كما حملوا رؤس ضحاياهم عند إسقاط الباستيل .

وتوجهوا نحو ساحة «الباليه رويال» حيث أخذت النسوة والأطفال
والرجال يرقصون حول هذه الرؤوس وحول هذه الدماء في سرور وبهجة .
ولا زال هذا اليوم يوم ١٤ يوليو يعتبر عيداً قومياً عظيماً يؤرخ به
الفرنسيون عيد حريتهم وقضائهم على الاستبداد . فقد رأوا في هذا
السجن رمزا للاستبداد والظلم وإسقاطه اعتبروا أنهم أسقطوا الطغيان .

أما أهم النتائج التي ترتبت على سقوط الباستيل فهي :

أولا : ثبوت عجز القوات المعارضة لحركة الإصلاح :

عندما نجحت الفوغاء في الاستيلاء على الأسلحة من الأتيلد وفي
إسقاط حصن الباستيل ، تقدم « بروجلي » إلى الملكة بتقرير يبين لها
فيه عدم استطاعته الاعتماد على الجيش ، كما قدم استقالته . كان في هذا
نصر للعامة ، وإن كانوا قد استنكروا عمل الفوغاء في البداية ، فإنهم
ما لبثوا أن أظهروا تأييدهم لهم .

ثانيا : تدعيم مركز الجمعية الوطنية :

خشى أعضاء الجمعية أن يحملوا تبعة هذه الحوادث التي وقعت في باريس في ١٤ يوليو ، وكان يدعم تلك المخاوف ما راج من شائعات يومئذ أن أحد زعمائها ويدعى « أدريان دوبان » Adrian Dupont قد اشترك مع الثوار مع أن الجمعية كانت أوفدت فيه رسولا لتهدئة الموقف. فاستقر رأى الأعضاء على إيفاد بعثة منهم إلى الملك لطلب إعادة « نيكرو » إلى الوزارة ووعدته بالتالي بإعادة الحال إلى ما كانت عليه من استتباب الأمن في باريس . وقد كان انتصار الجمعية عظيما عندما جاء الملك بنفسه إليها ، وأعلن فيها إعادة نيكرو إلى الوزارة نزولا على رغبتهم ، ووعدهم بتنفيذ كل ما يرضيهم من الأمور الأخرى . هنالك وقد ضنت الجمعية رضى الملك عنها ، وجهت جهودها نحو إقرار الأمن في باريس نفسها ، فأرسلت وفدا منها لدراسة الحالة ، فوجدوا باريس في حالة يرثى لها في يوم ١٥ يوليو ، وأظهر لهم النخبون فيها أهمية قدوم الملك إليها وإعلانه العفو عن مرتكبي الحوادث الأخيرة يوم ١٤ يوليو .

وافق الملك على القدوم إلى باريس في ١٧ يوليو فقدم إليها يرافقه عدد كبير من أعضاء الجمعية . وعند وصوله إلى أبواب باريس سلمه بيللى أول عمدة لباريس مفاتيحها ، ذلك مع العلم بأن بيللى لم يكن بعد قد ووفق رسميا على توليه هذا المنصب الجديد . ولكن لم يلبث الملك أن قدم بنفسه إلى المجلس البلدى فاعترف « بيللى » رئيسا له ، كما اعترف بتكوين الحرس الوطنى وتعيين « لافيت » قائدا له .

ثالثا : انشاء هيئتين تنظيميتين لباريس :

وهكذا كانت نتائج سقوط هذا الحصن عظيمة من الناحية السياسية؛ فقد هزم الملك وهزم الحزب المعارض المقاوم للإصلاح الذى كان قد حرضه على سلوكه المعادى للعامة في جلسة ٢٣ يونيو ١٧٨٩ . وكان انتصار الجمعية الوطنية عظيما ؛ فقد استطاعت هكذا أن توطن مركزها وأن تستمر في عملها الهام وهو وضع الدستور . ولا تنسى حقيقة هامة وهى أن باريس لأول مرة أثبتت وجودها وكيانها ، فظفرت بحكومة قوية

يدعمها المجلس البلدى والحرس الوطنى . وكانت هذه الخطوة حجر الأساس فى بناء ملكية مقيدة . وحدثت أقاليم فرنسا الأخرى حذو باريس فى تكوين المجلس البلدى والحرس الوطنى .

وكان فى تصريحات ١ ، ٤ ، ٤ ، ١٠ أغسطس عام ١٧٨٩ تدعيم لمركز كل من الجمعية الوطنية ، والمجلس البلدى ، والحرس الوطنى ، عندما أعلنت هذه التصريحات حقوق الانسان ، وألغت امتيازات الأشراف ورجال الدين .

وزاد سلطان المجالس البلدية تأييدا ونفوذها تدعيما عندما قررت الجمعية أن يقسم جميع الجند يمين الولاء للأمة والملك والقانون ، وأن يقسم الضباط أمام السلطات البلدية وفى حضرة فرقهم يمين الولاء للأمة والملك والقانون ، وأن يتعهدوا بالألا يوجهوا من هم دونهم رتبة لمقاومة المواطنين إلا بعد الحصول على إذن من السلطات البلدية والمدنية . وهكذا أدى رفض الطبقات صاحبة الامتيازات المساواة مع الطبقات الأخرى فى دفع الضرائب إلى ضرورة استدعاء مجلس طبقات الأمة ، كما أن رفضهم الاشتراك على قدم المساواة مع طبقة العامة فى السلطة وتصريف الأمور قد أدى إلى فقدانهم كل نفوذ ، وأخيرا كانت محاولتهم استعادة ذلك السلطان والنفوذ عن طريق الاستعانة بفرق الجيش سببا فى إثارة شعب باريس والأمة الفرنسية بأجمعها واستحوادها فى النهاية على السلطات العامة كافة .

رابعا : الهجرة : هجرة عدد كبير من النبلاء والميسرين من فرنسا :
كما نتج عن سقوط الباستيل أمر كانت له خطورته وأهميته العظمى وأثره الفعال فى تطور حوادث الثورة ؛ إذ نتج عن سقوط حصن الباستيل هجرة عدد كبير من النبلاء وأصحاب الامتيازات ومنهم أفراد أسرة « بولينياك » Polignac (١) وكانت من أشد الأسر الارستقراطية

(١) أسرة بولينياك Polignac عرفت برجعتها الشديدة ؛ ويظهر هذا واضحا عندما تولى أحد أفراد هذه الأسرة رئاسته الوزارة فى عهد شارل العاشر وما ترتب على سياسته الرجعية من الاساءة الى مركز الملك والمساهمة فى وقوع ثورة يوليو عام ١٨٣٠ .

رجعية • كما هاجر من فرنسا بعض أفراد الأسرة المالكة ، ومنهم أصغر أخوة الملك الكونت « دارتوا » Comte d'Artois والأمير « كونديه » Condé . رفض أولئك جميعا - وقد أخافتهم أحداث الثورة - البقاء في فرنسا ، والخضوع لسيطرة تلك العناصر التي كانوا يكرهونها ولا يقدرون كفاءتها . وقصد عدد كبير منهم يومئذ إلى « تورين » Turin في سهل لمبارديا •

كما نتج عن حوادث ٥ ، ٦ أكتوبر ١٧٨٩ (١) هجرة فوج آخر توجه بعض أفرادها إلى تورين ، والبعض الآخر إلى بروكسل ولندن ، ولكن الأغلبية العظمى من المهاجرين من النبلاء لجأوا إلى الولايات الألمانية الواقعة على نهر الراين على حدود فرنسا الشرقية ، ولاسيما في كل من « مينز » Mainz و « كوبلنز » Koblenz •

وقد نل أولئك المهاجرين في بادئ الأمر أن تلك الهجرة مجرد رحلة لن تدوم طويلا ، ولكن عندما طال بهم العهد خازج فرنسا أعلنوا أن تنازلات الملك للثورة ليست ملزمة في شيء لأنها تمت تحت الضغط والإكراه ، وأخذوا في الوقت نفسه يتوعدون القائمين بالثورة باستخدام الأجانب للتدخل مما جعل المواطنين الفرنسيين يزدادون سخطا عليهم •

وقد تباحث المهاجرون في مقرهم الجديد في أمر القضاء على الثورة ، فجمعوا الجيوش مترقبين الفرصة لتحقيق ذلك ، وكان لتصرفاتهم الخرقاء أسوأ الأثر في افساد علاقة الملك بالشوار • ولم يكن هناك من أمل في إصلاح الحال وتهدة الشعب سوى حسن هذه العلاقة والثقة بين كل من أعضاء الثورة والملك ، وقد عمل ميرابو جاهدا على تحقيق هذا الأمر . جعلت الهجرة هذا الأمر صعب التحقيق ، بل جعلته مستعصيا . وقد أشار بعض المؤرخين ممن كتبوا في تاريخ الثورة إلى أهمية حادث الهجرة بقوله : « لم يكن هناك من الحوادث ما كان أشد بلاء على الملكية ، ولا أبلغ تأثيرا على تطور حوادث انثورة من الهجرة ، أو إننا لا نغلو إذا

(١) انظر فيما يلي أحداث ٥ ، ٦ أكتوبر ص ص ٦٢ - ٦٤ •

ذكرنا أن جميع الكوارث الكبرى التي اتت فرنسا في عهد الثورة من إعدام للملك والملكة ، وازدياد الشك والارهاب وارتكاب الفظائع ، واخماد الآراء المعتدلة الانسانية ، لتصل من قريب أو بعيد بالمخاوف التي أثارها حقد المهاجرين الدفين وتآمرهم على بلادهم بالتحالف مع أعدائها فان أكثر ما أقلق الثوار وأزعج خواطرمهم هو ارتيابهم في وجود أنصار مستترين للملكية في جميع أنحاء فرنسا وخارجها » .

استئناف أحداث العنف في ٥ ، ٦ أكتوبر ١٧٨٩ :

كان لقدم الملك الى باريس أثره الطيب في البداية ، الا أن العامة كانوا لا يزالون يخشون ما ينطوي عليه قلب أنطوانيت من كره للشعب ، وقدرتها في التأثير على الملك . وقل اضطئان جمهور باريس إلى الجمعية التي لم تتخذ بعد شيئا من اجراءات للتخفيف عنهم على الرغم من اقتراب فصل الشتاء . يضاف إلى ذلك انعدام ثقتهم من سلوك الملك وتصرفاته . وقد زادهم شكاً في نوايا الملك العدوانية ما كانت تردده الصحف إذ ذاك من ضرورة انتقال الملك إلى باريس حتى يؤمن جانبه وجانب من يحيطون به من الرجعيين ، وعلى رأسهم الملكة ماري أنطوانيت ، كما نصحت الصحف بضرورة استدعاء أعضاء الجمعية الوطنية للإقامة في باريس ليضمن الشعب سرعتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بتوفير الخبز وتخفيض نفقاته . ولم تكف الصحف عن المناداة باحتجاز الملك في باريس تجنباً لأي عدوان قد يدبر ضد باريس مادام الملك وحاشيته يقيمون فيها . وكان كتاب الصحف على حق في عدم ثقتهم من تصرفات الملك إزاء العامة وزعمائهم ، فهو واقع في نظرهم تحت سلطان زوجه ماري أنطوانيت التي لم يؤثر على خططها الرجعية فشل بروجلي في تدبيره ضد العامة ، بل استدعت فرقة من الفلنדרز ، تتكون في غالبيتها من غير الفرنسيين إلى قرساي ، حيث أقيم لاستقبالهم حفل فاخر حضره الملك والملكة وأعضاء الأسرة المالكة في أول أكتوبر ١٧٨٩ ، وتشدد فيها الجميع بولائهم للملكية ، وجهروا بآرائهم المتطرفة في هذا الصدد ، فخشي الرأي العام في باريس هجوماً يابره البلاط عليهم من قرساي ، وقد ألهمت الصحافة

النفوس ، وبينت الخطر الذى يهدد الجميع فصمم الجميع عندئذ
فى قرساي من أفراد الطبقة الوسطى. الغنية إلى أفقر طبقات الأمة على
ضرورة إقامة الملك فى باريس ، وكان « لافيت » من مؤيدى هذا رأى .
ولكن لم يكن أحد يدرى بعد كيفية تدبير أمر انتقاله من قرساي إلى
باريس . ولكن لم تلبث حالة البؤس والجوع التى أخذت فى التفاقم فى
باريس أن أوجدت الحل المناسب لهذه المشكلة .

مظاهرة النساء فى ٥ أكتوبر ١٧٨٩ :

ففى ٥ أكتوبر تظاهرت النساء فى بادىء الأمر أمام مجلس بلدى
باريس مطالبة بالخبز ، ثم لم يلبث أن انضم اليهن كثير من المتظاهرين ،
وتقدم الجميع نحو قرساي ، وكانت المظاهرة تتكون من أفقر طبقات
باريس وأشدها بؤسا يتبعهم فاتحو الباستيل لا كمشركين فى المظاهرة
وإنما لمجرد الدفاع عنها إذا تعرضت للخطر ، كما أصدرت بلدية باريس
أوامرها إلى « لافيت » قائد الحرس الوطنى أن يتبع هذه المظاهرة ليمنع
سفك أى دماء ولكنه تلكأ فى تنفيذ الأوامر ، وتعمد فى التأخير ، فلم
يتقدم حتى الساعة الرابعة بعد الظهر ليظهر بمظهر المنقذ للملك من خطر
الفوغاء ووصلت مظاهرة النساء بعد ظهر ذلك اليوم ساحة قصر قرساي،
وطالبت بالخبز كما توجه فريق آخر من المتظاهرين إلى الجمعية الوطنية
مطالبين عن النساء تخفيض ثمن الخبز وتوفيره لسائر الطبقات فأرسلت
الجمعية وفدا منها ليصحب النساء فى تقديمهن بعرض الأمر على الملك .
وقد أحسن لويس السادس عشر استقبالهم بما عرف عنه من طيبة القلب .
ومر يوم ٥ أكتوبر بسلام .

ولكن فى فجر اليوم التالى (٦ أكتوبر) استطاعت جماهير الفوغاء
أن تدخل القصر ، فتعرض الملك والملكة لخطر هجوم العامة لولا حضور
« لافيت » . هنالك أظهر الأخير للملك ضرورة انتقاله إلى باريس للإقامة
بها ، وقد رأى لويس السادس عشر ألا مفر من الخضوع للأمر ، فغادر
مع أسرته قرساي بعد ظهر ٦ أكتوبر إلى قصر « التويلرى » Tuileries

ولم يكن صالحا يومئذ للسكنى بل إنه لم يكن يحوى من الأسرة ما يكفى
أفراد الأسرة المالكة . كما أذعنت الجمعية لتلك الرغبة ، فغادرت هى
الأخرى قرساي إلى باريس ، ومن اثم ارتبط مصير باريس بمصير الثورة
أشد الارتباط .

ووقد أنهت أحداث ٥ ، ٦ أكتوبر ١٧٨٩ العهد الثانى من وقائع
الثورة المبكرة، ولو اتعظ الملك من حوادث سقوط الباستيل فى ١٤ يوليو،
فعل شيئا لإصلاح الحال أو أصدرت الجمعية قوانين تحمى الفقراء من
الجوع لما وقعت أحداث أكتوبر .

الفصل الثالث

الدستور الأول للثورة (دستور عام ١٧٩١)

ليس من شك في أن الجمعية « التأسيسية » كانت عندما وضعت هذا الدستور تهدف في صدق وإخلاص وحماسة إلى صالح الشعب وتثبيت حقوقه ، وإطلاق كل ما تبغى له من حرية مشروعة ، على أن الظروف التي قامت فيها الجمعية بوضع هذا الدستور وإصداره لم تعطها الفرصة للتريث في التفكير وتعمق الأمور وإطلاق النظر إلى المدى الذي يمكن أن تستتبط عنده الأخطار التي لم يكن من السهل أن تتبينها أول الأمر .

ولم تكن في الواقع مهمة واضعي الدستور مهمة يسيرة معقدة الطريق ، بل كانت هناك صعوبات جمة تعترض طريقهم ، لم يكن منشؤها قوة الأنظمة القديمة القائمة في فرنسا يومئذ ، فإنها لم تلبث أن تحطمت جميعا ، وقضى عليها في بحر السنتين الأوليين من انعقاد الجمعية الوطنية ، فقد تم لها ذلك تارة بسبب التشريعات المختلفة التي أصدرتها الجمعية وتارة أخرى عن طريق أعمال العنف التي قامت بها طبقة الغوغاء أو جمهور باريس الشائن .

كانت الصعوبات تتلخص في عدة أمور ؛ منها ذلك الشعب المتزايد من جانب شعب باريس الغاضب وحدة اتجاهاته الثورية ، وقد أغضبه من الجمعية أنها لم تهتم بإصدار قرارات عسيلة سريعة لعلاج حالة البؤس التي كان يعاني منها . وفي الواقع لم يكن في استطاعة أكثر ساسة أوروبا حكمة وبعد نظر أن يعيدوا إلى النظام ذلك الشعب الذي فقد كل احترام للقوانين .

ومنها كذلك أن الكثيرين من أعضاء الجمعية عندما بدأوا عملهم بها كانوا يفتقرون إلى الخبرة في العمل السياسي ، إذ لم تكن لهم تجارب سابقة ولذلك كانت فلسفتهم السياسية تنحصر في أمر واحد وهو القيام بأعمال مضادة لما كان قائما قبل الثورة . فإذا كانت السلطة التنفيذية قد تستعت قديما بكل السلطات فعليهم أن يحرموها كل سلطة في الدستور الجديد ، مع أن الحالة كانت تقتضى غير ذلك ؛ ففرنسا يومئذ كانت فى شدة الحاجة إلى الاحتفاظ بسلطة تنفيذية قوية لصيانة مصالح الشعب وحمايتها وتطبيق القوانين ولما كان الشعب الفرنسى - قبل هذه الأحداث - قد حرم عليه التعبير فى حرية عن مشاعره ورغباته ، أى أنه لم يكن يشارك فى الحكم فإن مشرعى الثورة قد بالغوا فى تقوية الهيئة التشريعية مما صعب تصريف الأمور .

وكان لعدم درايتهم بالشئون العامة أنهم لم يتوخوا الحذر والحرص عند وضع بعض مواد الدستور ؛ إذ بهرتهم المبادئ التى نادى بها مفكرو العصر ، فأخذوا فى تطبيق بعضها دون تغيير أى أنهم لم يراعوا ما يمكن أن يكون لذلك من أثر ؛ ومن ذلك المبدأ الذى نادى به « متسكيو » وهو الفصل التام بين السلطات .

وكان للشرط الذى وضعته الجمعية التأسيسية الخاص بتحريم انتخاب أعضائها فى الجمعية التشريعية خطرة الجسيم فهو قد حرم هذه الجمعية من الكفايات الممتازة والخبرة الواسعة التى اكتسبوها خلال المدة (من ١٧٨٩ - ١٧٩١) التى وضعوا فيها الدستور وهى مدة عضويتهم فى الجمعية الوطنية . وكان لذلك كله نتيجة المحتومة وهى حرمان الجمعية التشريعية من ذوى الخبرة وترك الأمور فيها إلى المحدثين والمتحسين من شباب الصحافة والقانون .

ومن الأخطاء التى وقعت فيها الجمعية التأسيسية كذلك أن أعضائها قد اعتقدوا أن فرنسا فى حاجة إلى دستور رشيد فحسب ، وأن هذا الدستور قادر على تخليصها من كل ما حل بها من مساوئ ، واختلال فى شئون إدارتها المختلفة ، وكفيل بالقضاء على الاضطرابات المحلية .

وقد غاب عن أذهانهم أن الدستور الذي كانوا يعملون على إصداره والعمل بمقتضاه في يونيو ١٧٨٩ ، لم يكن يصلح لإرضاء الشعب بعد ذلك بعامين وربع عام أي في سبتمبر ١٧٩١ عندما تم وضع الدستور ، وعلى ذلك كان التأخير في إعداد وإصداره في دفع متوالية عاملا أساسيا من عوامل فشله . على أنه من الانصاف أن نذكر أن كثرة عدد أعضاء الجمعية التأسيسية (حوالي ١١٠٠) ، وتضارب الآراء بالتالي فيما يتعلق بالمسائل المختلفة قد عوق التوصل السريع إلى اتفاق فيما يتعلق بمراد الدستور المختلفة .

أهم موارد الدستور :

أ - وثيقة إعلان الحقوق : كان الدستور يتضمن وثيقة هامة تم اتفاق أعضاء الجمعية التأسيسية عليها أول أغسطس ١٧٩٨ ، وهي وثيقة « إعلان حقوق الإنسان » ، فقد آمنوا بأن تجاهل حقوق الإنسان وازدراءها إنما هي الأسباب الوحيدة للنكبات العامة وفساد الحكومات ، وأنهم قد عزموا على أن يسجلوا في إعلان صادق حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها . ولخصوا هذه الحقوق في الحرية ومقاومة الاستبداد والمساواة ، واحترام الملكية ، وسيادة الأمن . وكلها مبادئ مستقاة من تعاليم «چان چاك روسو» ، فأعلنوا أن الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الحقوق ، فيجب أن يحتفظوا بالحرية والمساواة وحرية تبادل الأفكار والآراء في نظرهم هي أعلى حقوق الإنسان .

ولاشك مطلقا في أن إعلان هذه الحقوق هو أعظم وأجل ما جاء في مواد هذا الدستور ، بل هو أكرم ما جاءت به الثورة التي هبت لتحرير الحياة الإنسانية ، وطبعها بطابع إنساني صادق ، وبذلك غدت الثورة الفرنسية بشابة التاج لجميع الثورات التي قامت قبلئذ لتحرير حياة الشعوب والمطالبة بحقوق الأفراد ، فهي في هذه الصورة أجل وأكرم من ثورة الانجليز البيضاء في عام ١٦٨٨ لأن هذه الأخيرة عندما أصدرت قانون الحقوق Bill of Rights لم تنظر فيه إلا إلى حياة الانجليز ومصالحهم وحسب .

لذلك لا نعجب اذا كان سياسة فرنسا قد اعتبروا هذه الوثيقة
وما احتوت عليه من مبادئ سامية من أهم منجزات الثورة. وكانت في الواقع
الأساس الذي بنى عليه الحكم الدستوري ثم الجمهوري ، وان كان
لم يؤخذ بهما عندئذ ؛ فلم يطبق النظام الديمقراطي الحقيقي إلا عندما
اعترف بحق الانتخاب العام في أغسطس ١٧٩٢ ، كما لم يؤخذ بالنظام
الجمهوري إلا في سبتمبر ١٧٩٢ .

ومع ذلك فقد انتشرت نتيجة لاعلان حقوق الانسان عدة مبادئ
هامة ؛ وهي أن الشعب هو صاحب السيادة ؛ وأن الفرنسيين قد أمسوا
جميعا اخوة مواطنين وأحرارا متعاونين ؛ يسلكون حق اعلان الحرب
والسلم والصلح وابرام المعاهدات ؛ وتنظيم الكنائس ؛ والاشراف على
الجيش ؛ والأسطول وفرض الضرائب وسن القوانين .

كل ذلك شيء جليل جدا في هذا الدستور ؛ وإن كان يؤخذ على
واضعيه أنهم اهتموا في بنائه بالنظريات والمبادئ الفلسفية ، وفاتهم كثير من
الحقائق التي ينهار بناء الدستور إذا خلا من دعائمها ولعل الحماسة التي
مألت نفوسهم أثناء العمل قد فوتت عليهم كثيرا من الحقائق التي لا يجدى
الدستور إذا خلا منها . كان عليهم أن يبادروا باستصدار قرارات من شأنها
تخفيف وطأة الحياة وقسوتها على الكثيرين من أفراد الشعب الفرنسي
الذي كان يتطلع إلى حلول عملية تظاهرها الحقيقة في وضوح وإلحاح .
فتقد كانوا في حاجة إلى أقوات الحياة ومقوماتها الأساسية .

كما يؤخذ على واضعي الدستور كذلك أنهم لم يحترموا لساعتهم
تلك المبادئ التي نادوا بها عند التطبيق . فهم قد جعلوا الملكية شرطا من
شروط حق الانتخاب ، وكان ينبغي أن يكون الانتخاب من حقوق الشعب
دون التقيد بهذا الشرط ؛ وانفتح من أجل ذلك الاهتمام بابا ؛ أسرع
الثوار الذين جاءوا بعد ذلك إلى الدخول منه لمهاجمة هذا الدستور .

الغاء امتيازات الطبقات : وفي ؛ أغسطس ١٧٨٩ وسط مظاهر
الانفعال والحماسة البالغة أعلن إلغاء الاقطاع وساهم أبناء الطبقات المميزة
أنفسهم في تحطيم الأسس القانونية مركزهم والتضاء على الامتيازات .

دستورية الحكم الملكى :

تأثر المشرعون الفرنسيون بالدستور الانجليزى وإن كانوا لم يعلنوا ذلك ، واعتبروه مثالا يحتذى فى وضع مواد الدستور ، فاتجهوا نحو الملكية الدستورية. والعمل على توطيدها فى فرنسا . ولم تظهر عندئذ أى اتجاهات نحو النظام الجمهورى : كما أن ما أسود نظام الملكية المستبدة المستتيرة لم يعد المثل الذى تصبو إليه النفوس .

سلطة الملك : أما بالنسبة لسلطة الملك فقد دارت مناقشات عديدة فى الجمعية لتحديد سلطته . وقد تأثر المشرعون فى هذا الصدد بالمبادئ التى نادى بها منتسكيو فى كتابه « روح القوانين » فتقرر أن تكون السلطة التنفيذية من حق الملك الذى يعين كبار رجال الجيش ووزراء الدولة . وإن كانت الجمعية قد رفضت ما يأخذ به الدستور الانجليزى من حيث بقاء الوزراء فى مقاعدهم نوابا فى الهيئـة التشريعية ومن حيث توقف استمرارهم فى مناصبهم على تأييدها . وكانوا يأخذون فى ذلك برأى منتسكيو المنادى بضرورة الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية أو التنفيذية والقضائية كما كانوا مدفوعين بخوفهم من إساءة استغلال الملك لسلطته وهكذا انفتحت هوة واسعة بين مثلى الشعب ووزراء الملك. فإذا اختلفت وجهات النظر بين أعضاء الهيئتين وأصر كل منهما على موقفه تأزم الموقف بعد تعذر إيجاد التوفيق بينهما ما يدعو إلى إحداث التغيير انجذرى فى الأنظمة : أى الثورة على الأوضاع القائمة أو الصراع تيسة الخيانة العظمى ببعض الشخصيات .

وقد ناقش « ميرابو » ضويلا هذه النقطة وكان من أكثر قواد العامة محافظة على التقاليد ، وعبثا حاول المطالبة بتطبيق النظام الانجليزى . كما فشل ميرابو فى إقناع سائر أعضاء الجمعية ، بمنح الملك حق الفيتو المطلق Absolute VETO أى الحق المطلق فى رفض القوانين . ولكن الملك لم يحصل إلا على حق الرفض المؤقت أى حق تأخير أى إجراء لمدة دورة واحدة . وهكذا لم يكن ملك فرنسا - يستثنى هذا الدستور - يتمتع بقدر من السلطان يوازى ما كان ملك انجلترا يتمتع به .

الهيئة التشريعية : تقرر أن يعهد بالهيئة التشريعية إلى مجلس واحد يتكون من ٧٤٥ عضوا ، وقد أثارت فكرة تأليف مجلس ثان . ولكنها هزمت عند التصويت بأغلبية ساحقة . واعتمد الفريق الغالب في فكرته على خطورة إنشاء مجلس ثان قد يصبح في المستقبل نواة لأرستقراطية جديدة تعتمد عليها الملكية في تأييد سلطانها وتنفيذ أحكامها . وأصبحت ممارسة الحقوق السياسية - على النقيض تماما مما جاء في إعلان حقوق الإنسان - وقفا على الذين يستوفون شرط الملكية ، الأمر الذي يعنى استبعاد أغلبية العمال وأصحاب الحرف في المدن من دائرة الناخبين .

ما تقدم يتبين كيف عمل المشرعون على إضعاف السلطة التنفيذية ، فحرموا الملك من حق القيتو المطلق ، كما رفضوا مبدأ شغل الوزراء مقاعد في الهيئة التنفيذية في فرنسا ، ورفضوا إقامة مجلس ثان في الهيئة التشريعية . كل أولئك أمور أضعفت السلطة التنفيذية ، وأدت إلى تركيز السلطة في يد الهيئة التشريعية مما أدخل بطريقة تصريف الأمور . ومما لا شك فيه أن عامل الرعب والخوف الذي تسلط على واضعي الدستور من ازدياد نفوذ الحكومة وسلطانها ، جعلهم يقعون في ذلك الخطأ الكبير عندما أدخلوا الملكية والسلطة التنفيذية من كل سلطان .

كان في تلك التشريعات كذلك تشتيت للسلطات ، فالفصل التام بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية جعل استقرار الأنظمة والحكم من الأمور المستحيلة .

التنظيم القضائي والإداري :

أعيد تشكيل النظام القضائي الفرنسي . فتقرر تعيين القضاة بالانتخاب ، وإلغاء عقوبة التعذيب واتباع نظام المحلفين .

كما أعيد تنظيم فرنسا إداريا ، ففوض على نظام الحكم المحلي القديم قضاء ميرما ، فتقرر إلغاء مقاطعات فرنسا التاريخية القديمة مثل بريتانيا ونورمانديا وشامبانيا وبورجنديا وبروفانس . وقسمت فرنسا إلى ثلاثة وثلاثين قسما أطلق عليها أسماء جديدة تتفق مع أسماء المعالم الجغرافية القريبة -

منها كالأنهار وغيرها ، وأريد بذلك إبادة التقاليد المحلية البالية والقضاء على كل ما من شأنه أن يستثير في نفوس الأهالي أية عاطفة اقليمية . ذلك لأن التقاليد المحلية كانت جزءا من الماضى الذى صسمت الثورة على هدمه .

السياسة الدينية (إعادة تنظيم الكنيسة وإدارتها) :

اتجهت الحركة الفكرية فى القرن الثامن عشر كما مر بنا نحو مهاجمة الكنيسة واعتبارها من أهم عوامل الركود والجمود وفساد المجتمع . كما ارتبطت الكنيسة ارتباطا وثيقا بالتاج منذ بداية القرن السادس عشر . فاستخدم لويس الرابع عشر الكنيسة كوسيلة من وسائل النفوذ ، وحذا حذوه فى ذلك لويس السادس عشر وأصبح هذا الارتباط مصدر خطر جسيم على الكنيسة ، إذ أنه بعد القضاء على الملكية المطلقة لم يصبح لارتباط الكنيسة بالملكية أى قيمة وكان لابد للكنيسة من تنظيم جديد خاصة وأن الكنيسة فى فرنسا كانت فى حاجة ماسة إلى الإصلاح . ومع كل فيجب أن نذكر أن الجمعية الوطنية عندما بدأت إعادة تنظيم شئون الكنيسة لم تكن مدفوعة بعامل الإصلاح بقدر ما كانت مدفوعة بدافع استغلال أموال الكنيسة لتحسين الحالة الاقتصادية للدولة .

ويتحس أعضاءؤها لهذا الأمر فى ٤ أغسطس ١٧٧٩ فاعتبروا الذكاة أو ضريبة العشور التى كانت تجيها الكنيسة من الامتيازات وأصدروا قرار بآلا تدفع للكنيسة بل للدولة ، ولم تعوض عنها الكنيسة بشئ .

واتجهت الأنظار الى أن امتيازات الكنيسة لم تكن قاصرة على ما ذكرنا بل كانت لها موارد أخرى ، رؤى أن تضم إلى موارد الدولة . وتزعم هذا رأى أحد رجال الدين وهو «تاليران» Talleyrand أسقف «أوتن» Autun ، وأصبحت الدولة بذلك صاحبه حق الاتفاق على إقامة الشعائر الدينية للكنيسة ودفع رواتب رجال الدين .

وفي ديسمبر من نفس العام خطر للجمعية أمر هام لم تتوان في تنفيذه وهو استصدار أوراق مالية أو سندات تعرف (بالأسينيا) Assignats (١) قيمتها أربعة ملايين فرنك ، وجعلت ضمانها قائما على عناصر مالية ثلاثة ؛ أملاك الكنيسة ثم أملاك العرش والمهاجرين. واعتبرت الجمعية هذا المبلغ قرضا يسدد بما يحصل من بيع أملاك الكنيسة . وتبين للجمعية أن المبلغ المشار إليه لم يكف لسد حاجات الدولة ، فبادرت باستصدار أوراق جديدة ، فتسبب ذلك في ظهور تضخم مالي ، تبعه انخفاض واضح في قيمة تلك الأوراق .

واستجابت الجمعية إلى الاتجاه الفكري وإلى رغبة الكثيرين من أعضائها ؛ فأظهرت ميلا إلى التسامح الديني وأصدرت في ١٧٨٩/١٢/٢٤ قرارا يقضى بإلغاء جميع تلك القوانين التي كانت تحد من حقوق اليهود والبروتستانت على اختلافهم ؛ فكفلت الجمعية لهم حقوقهم في تولي المناصب المدنية والحرية على اختلافها .

وأنعت الأديرة ونظمها ، وكان القصد من ذلك الاستيلاء على أوقافها ؛ فآلت فعلا إلى الدولة فيما عدا ما كان مخصصا للإتفاق على المستشفيات والمعاهد العلمية والتربوية . وأعيد توزيع إدارة الأسقفيات؛ فوزعت على الأقاليم وفق التقسيم الإداري الجديد فأصبح لكل قسم إداري أسقفية واحدة . وبذلك قل عدد الأسقفيات عما كان عليه من قبل واختصر عدد صغار رجال الدين . وخفضت مرتبات الأساقفة ؛ بينما زادت مرتبات صغار رجال الدين ، وبذلك محا القانون الجديد الفروق المادية الواسعة بين كبار رجال الدين وصغارهم .

ولو وقف ما نص عليه القانون المدني للكنيسة عند حد ما ذكرنا لكان من الممكن أن يهون الأمر ؛ ولما وقعت تلك الأحداث الخطيرة من انقسام بين رجال الدين الكاثوليك وبين أفراد الشعب الفرنسي في الموافقة على ما ذاد القانون في النص عليه ؛ بسطالبتهم بتأدية اليمين في شأن الولاء

(١) الأوراق المالية أو السندات المعروفة بالاسينيا Assignats

للقانون المدني للكنيسة ، ولما وقعت بعض الثورات في أقاليم فرنسا ،
ولما تعجل الملك في محاولته الفرار من فرنسا .

ترى هل وقفت نصوص القانون عند حد ما ذكرنا ؟ كلا إنما أوجع
الثورة ما نض عليه من جعل وظيفتي الأسقف والقيس بالانتخاب لالتعيين ،
وأن يكون من حق جميع المواطنين الفرنسيين من مسيحيين وغيرهم ممن
تنطبق عليهم شروط الانتخاب للجمعية التشريعية . وذلك أمر أغضب البابا ،
فأصدر احتجاجه وهدد بحرمان من يعتنق هذه المبادئ من رحمة الكنيسة .
ولم تتأثر الجمعية بتهديد البابا بل أكدت هذه التغييرات التي نادت بها
بما تطلبت من رجال الدين من أداء يمين الطاعة للملك والقانون والأمة ،
وكلمة القانون كانت تشل بالطبع التنظيمات الجديدة التي عرفت باسم
الدستور المدني للكنيسة .

وقد انقسم رجال الكنيسة إلى طائفتين :

١ - طائفة أطاعت فحلفت اليمين وهي الطائفة التي عرف أفرادها

بالدستوريين Constitutionalists .

٢ - وطائفة أخرى رفضت تأدية اليمين فعرف أفرادها بالمخالفين

Unconstitutionalists .

وعندما تبين للجمعية خطورة هذا الانقسام ، قرروا في ٢٧ نوفمبر
١٧٩٠ أن من لا يحلف اليمين من الأساقفة والقس في بحر أسبوع
يعتبر مفصولا من وظيفته ، وإذا استمر مع ذلك في وظيفته فإنه يحاكم
بتهمة الخروج على نظام الكنيسة الفرنسية .

ومن الأمور التي ساءت عواقبها فيما يختص بنصوص التشريعات
الكنسية الدستورية ١٧٩١ أنه قسم شعب فرنسا إلى فريقين تجاه الثورة
فبذر بذلك بذور الشقاق بين المواطنين مما أدى إلى وقوع حرب أهلية
قبل مضي فترة طويلة من الزمن ، كما أن أولئك النبلاء الذين هاجروا من
فرنسا قد شنوا حربا شعواء على نصوص القانون ولكن موقف النبلاء
العدائي قد شجع عامة الشعب في فرنسا في كثير من الأحيان على الخضوع
له .

محاولة الملك الفرار :

كما كان هذا القانون سببا غير مباشر من الأسباب التي قررت معير الملك المحزن ، ذلك لأنه مع قبوله كل تطورات الثورة على مضض فإنه قاوم هذا القانون مقاومة شديدة ، وذلك لما اتصف به من شعور ديني قوى . على أنه وقع على القوانين الخاصة بتنظيم الكنيسة مكرها خشية أن يحدث رفضه لها احتجاجا عاليا . وقد ظل في حالة قلق واضطراب عظيمين خلال المدة من ١٢ يولية ١٧٩٠ وهو تاريخ تصديق الجمعية الوطنية النهائي على القانون المدني للكنيسة . و ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ . وهو تاريخ موافقة الملك عليه واستيقظ ضير الملك . وظل يؤنبه في قسوة لموافقه على ذلك القانون . فدفعه ذلك إلى أن يفقد كل ما كان ينطوى عليه ضيره من عطف على الثورة . فأصبح يرى أن الرد على أعمال الثوريين وما يتخذون من قرارات من الأمور المشروعة التي لا يؤاخذ عليها عدل أو صفاء ضمير . ولكنه كتم كل ما نوى وجعله من الأمور السرية ، فهو يعتقد أن ما يحارب من أمور الثوريين قد مست أقدم ما في الوجود الإنساني ، وهو العقيدة الدينية . فلم يكد يحل شهر أكتوبر حتى كان قد صمم على تدبير ما يحبط أعمال الثورة ، فقرر الفرار إلى الحدود الشرقية لينضم إلى القوات المربطة هناك تحت قيادة «بوييه» Bouillé مؤملا أن يعود إلى باريس ، تظاهره تلك القوات العسكرية ، فيفرض ما أراد من تعديلات على هذا الدستور .

ومن الأمور التي عجلت بتصميم الملك على تدبير خطة الفرار موت ميرابو في ابريل ١٧٩١ ، وكان هذا يعمل على التوفيق بين الملك والثوار على أن البلاط لم يثق في صدق نواياه . كما أن المتطرفين من الثوار كانوا يتهمونه بالتحيز للملك . وكان موته خسارة كبيرة لحركة الثورة كما كان خسارة فادحة بالنسبة للملكية فقد قضى موته على آخر فرصة للتوفيق بين الملك والثوار . وقد شعر بذلك ميرابو ، فتحدث إلى «تاليران» Talleyrand في هذا الشأن قبل أن يقضى بليلة واحدة فصرح إليه بقوله « إن موته يعد المعول الأخير في هدم ما بنت الجهود الملكية من هبة ووقار » .

ومما دعا الملك إلى التصميم على المبادرة بالهرب ما تبين له من ازدياد السخط عليه من جانب الرأي العام . تنشره الصحافة تباعا ، فتذيع أن الملك يدبر الأمر لهربه . ولا أدل على ذلك من كشف سر سري بين قصر التويلري وبين أحد أبواب باريس في «فانسين» Vincennes ، وتضاعف سخط الشعب على الملك عندما كانوا يستمعون إلى الشائعات التي يذيعها المهاجرون حول استعدادهم للعودة إلى باريس للرجوع بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل هجرتهم ، وفي ذلك ما يدل على أنهم كانوا يتمسكون بالملك ويؤيدون سلطانه .

واستقر رأى الملك على أن يكون هربه في شهر يونية ١٧٩١ قاصدا إلى « متز » Metz حيث ترابط قوات عسكرية تحت إمرة القائد «بويه» لحماية حدود فرنسا الشمالية الشرقية وقدر الملك أن يستعين بتلك القوات ليملى شروطه على الجمعية فيما يتعلق بسياستهما الدينية وموقفهما العدائي إزاء الكنيسة الكاثوليكية ورجالها فإذا وافقت أبقى عليها وإذا رفضت قضى عليها وقد ترك على مكتبه نداء إلى الفرنسيين ، عثر عليه بعد فراره . أظهر فيه أنه تحمل كثيرا من الشدائد المضيئة وبذل كثيرا من التضحيات المادية والأدبية في سبيل اسعاد شعبه بتوفير العيش الميسر وتحصين الحياة بالأمان والسلام . وحسبه من تلك التضحيات أن يجازى على بذلها بالعمل على هدم الملكية والعجز عن حماية حقوق الأفراد من الملاك ، وإيقاف تيار الجرائم المتتابعة وعدم محاكمة مرتكبيها ، ولم يفته في تلك الوثيقة التي تركها أن يبدى رأيه في الدستور ، فنقد بعض مواده التي رآها ضارة لا تنتج غير الشر والفساد وختم هذا النداء بالقول الآتي :

« أيها الفرنسيون عودوا إلى مليكم الذي سيظل ما عاش لكم أبر أب . وخير صديق . ولسوف يريجه ويسعدده أن ينسى ما لحق بحياته الماضية من إهانات وأضرار ، إذا ما قدر له أن يوافق مخلصا وبمطلق حريته الصادقة على الدستور الذي يكفل المحافظة على حرية الدين وقداسته ، ويوفق إلى تأليف حكومة تقوم على أسس ثابتة ، وتضمن للأفراد حقوقهم

الحيوية . وهنالك ترفرف راية الحرية يستظل بها الشعب : فيستمتع :
بحياة آمنة مطمئنة^(١) .

اكتشاف أمر الهرب :

كاد الملك ينجح في خطة الهرب التي دبرها مع أسرته . فبسارح
القصر في ٢٠ يونيه ١٧٩١ ووصل الجميع إلى « قارن » Varennes وهي
مدينة صغيرة على نهر «الموز» Meuse : واطمأنت النفوس إلى نجاح
عملية الفرار التي كادت بالفعل أن تتم لو قدر للتواريين النجاح في عبور
النهر إلى الضفة الأخرى . ولكن شاء القدر أن يكتشف أمر الهاربين
في تلك اللحظة الأخيرة .

ترى كيف كان موقف الهيئات المختلفة من أمر اكتشاف محاولة
الملك الفرار ؟

طبيعى أن طبقة النبلاء كانوا يرون الهرب هو الوسيلة الوحيدة إلى
الوصول إلى الخلاص من شرور الثورة ، ويأملون من وراء ذلك النجاح
قيام حرب أهلية : ترد عليهم ما سلبتهم الثورة من أسلاك وامتيازات
وانقسم أعضاء الجمعية الوطنية إلى فريقين . يرى فريق الأقلية منهم أن
الشعب قد سئم من سلوك الملك وعدم وفائه بالوعود . ما يجعل الخلاص
منه ولو بالفرار خيرا للبلاد قد يهيء لها السبيل إلى إنشاء حكم جمهورى .
ويرى الفريق الآخر وهو الأكثرية — وكانوا من أصحاب الآراء المعتدلة —
أن الخير كل الخير في إرجاع الملك إلى باريس وإيقاف سلطانه إلى أن
يتم وضع الدستور ، فإن وافق عليه بقى ملكا وأعيد له سلطانه : وإن
خالف تستطيع الجمعية أن تنظر في أمر من يخلفه على العرش : وكان

(١) Revenez à votre roi, il sera toujours votre père, votre
meilleur ami. Quel plaisir n'aura-t-il pas à oublier ses in-
jures personnelles quand une constitution qu'il aura ac-
ceptée librement fera que notre sainte religion sera tou-
jours respectée, que le gouvernement sera sur un pied
stable, et que par son action, les biens, l'état de chacun ne
seront plus troublés et qu'enfin la liberté reposera sur des
bases inébranlables.

بعضهم يرى في هذه الحال أن تنقل الملكية من بيت البوربون إلى فرع منها وهو فرع أورليان Orléans . ووفق على رأى الأغلبية في الجمعية الوطنية . فأوقف الملك عن ممارسة السلطان ، وشدت الحراسة على قصر التويلرى .

مذبحة ساحة مارس Massacre de Champ de Mars في ١٧ يوليو ١٧٩١ :

وبدت فكرة الأخذ بالحكم الجمهورى لأول مرة في الجلسة التي عقدتها الجمعية الوطنية لتقرر مصير الملك عندما اكتشف محاولته الهرب . ولكن المنادين بها كانوا قلة كما قدمنا . ثم أخذ عددهم يتزايد عقب إيقاف الملك عن مباشرة سلطانه ، إذ تبين لهم أن أمور الحكم يمكن أن تسير بغير ملك ، وبالتالي ظهر الاتجاه نحو الحكم الجمهورى واضحا في أحد النوادي السياسية وهو نادى الكوردلييه Cordelier (١) وكان يرأسه دانتون Danton (٢) . وقام النادي بكتابة نداء وضع في مكان بارز

(١) نادى « الكوردلييه » انظر ص ٩٠ .

(٢) كلمة حق في وصف دانتون وسلوكه :

على الرغم مما لصق باسم دانتون من عنف ووحشية تبدو فيما نسب اليه من تدبير الهجوم على التويلزى في ١٠ أغسطس ١٧٩١ وما ترتب عليه من اراقة دماء كثير من رجال الحرس السويسرى ومصرع رئيسهم بطريقة وحشية ، وتسليم الملك والملكة الى هيئة الكومون ودعوة المؤتمر الوطنى لاعلان الجمهورية وتناهما بالأعضاء عما وقع أثناء مذبح ٢ سبتمبر ١٧٩٢ . على الرغم من هذا كله كان دانتون سياسيا فحلا ، ووطنيا كبيرا ، نافذ البصيرة ، قادرا على العمل الحاسم ، كما اتصف بثقافته والافادة مما اطلع عليه من مؤلفات لمشاهير الكتاب أمثال دانتى ، وشكسبير Shakspeare وكورنىي Corneille ورابليه Rabelais .

مارس المحاماة ، وأظهر فيها براعة عظيمة، ومما لا يختلف فيه المؤرخون أن الرجل قد كان ذا قاب كبير ، قريحة نيرة ، وإخلاص صادق الثورة والوطن؛ ولا أدل على ذلك من ذعره وحزنه عندما تعرضت فرنسا للخطر ، فاندفع متطوعا لبشارك في رد الخطر عنها ، ومن آرائه الممتازة أنه كان يرى أن وحدة فرنسا لا يمكن أن تتحقق الا فى ظل حكم جمهورى . فبذل كل ما كان بملك من جيد ونفوذ وحيلة فى سبيل تحقيقه

ومن المزايا التي اتصف بها فى مثل هذه الظروف السيئة أنه كان يؤمن بالتسامح الدائم ، كما كان صدره مفعما ونفسه هادئة ، لا تحمى الحقد أبدا . أساء الله ، ولا أدل على ذلك من أنه لم يستطع تصدئة ما قبل عما كان يكن له الجيرونند من حقد فى عام ١٧٩٣ عندما هاجموا فى المؤتمر الوطنى . كما كانت

من ساحة مارس يلتبس فيه إلى الشعب خلع الملك والإصرار على محاكمته، ومعنى ذلك واضح وإن لم يذكر وهو المناداة بالحكم الجمهورى .

علمت الجمعية الوطنية بهذا الأمر فخشيت ما يترتب على اجتساد الجموع فى الساحة المذكورة لمناقشة النداء والتوقيع عليه ، إذ لم يكن بعيدا بل كان محتملا أن يؤدى ذلك إلى إثارة الشعب والصدام وإراقة الدماء فأصدرت الجمعية أمرها إلى « بيللى » عمدة باريس أن يعد العدة لضمان سلامة باريس فبادر المجلس البلدى بإعلان الأحكام العرفية . ثم توجه « بيللى » و « لافيت » إلى ساحة مارس حيث تحتشد الجموع ، فقرأ « بيللى » على الملأ نداء يطالبهم فيه بالتفرق ومبارحة الساحة . فكان رد الجموع على ذلك القيام بإطلاق الرصاص وقذف الحجارة . فاضطر الحرس الوطنى أن يجيب على ذلك بإطلاق النار لفض الجموع . وطاشت بعض الطلقات فصرعت بعضهم وأصابت البعض الآخر بجروح • فساد الاضطراب والهرج ، واندفع الناس فى غير وعى ، وقضى بعضهم نحيبه تحت الأقدام • وبالع اليعاقبه فى تهويل الأمر ، فأسموا هذا الحادث بمذبحة « شان دى مارس » فصوروا الغرض منه عدوانا على الشعب وإراقة لدمائه ، واتهموا « بيللى » فيما بعد بسبب ذلك بالخيانة العظمى ، فلقى يومئذ مصيره على المقصلة • وشاء القدر أن يجعل من هذا الحادث فاتحة لتغيير نظام الحكم ، فلم يمض على وقوعه عام وبعض عام حتى أعلنت الجمهورية فى فرنسا .

وقد مر بنا أن الملك كان موقوفا عن الحكم بموافقة الجمعية منذ ٢١ يونيو ١٧٩١ إلى أن تم وضع الدستور وموافقته عليه فى ١٤ سبتمبر من نفس العام • واعتقد الناس يومئذ أن أمور الحكم فى فرنسا قد استقرت فى سلام تحت ظل ملكية دستورية •

صدمة له عندما علم أن روبسبير كان يحمل له من الحق ما دفعه الى المقصلة فى أبريل ١٧٩٤ .

وفى أغسطس ١٧٩٢ بدأ سعيه فى تحقيق بعض ماكان يريد لوطنه من خير وما أخذ يعد لذلك بإثارة الشعب الفرنسى ضد العدو • وشغل مدة اسابيع طويلة بعمل ضخم مالح وهو إعادة تنظيم بلده التى وقعت فى فوضى لانظير لها .

الفصل الرابع

الجمعية التشريعية (أكتوبر ١٧٩١ - سبتمبر ١٧٩٢)

رحب الفرنسيون بموافقة الملك على الدستور الذي أصدرته الجمعية الوطنية (التأسيسية) وخيل لهم أن في ذلك ما يشير بانتهاء الثورة ، ذلك لأن أكثرية الفرنسيين إن لم يكن كلهم كانوا يودون الخلاص من شر الثورة ، ويؤمنون بأن تطبيق هذا الدستور من شأنه أن يضع حدا لها . فيها هو قد حقق لهم أكثر ما كانوا يتغنون ، إذ هر قد محا مساويء العبد البائد التي غمض عنها واحتضنها النظام القديم ، كما رسم الدستور لفرنسا صورة معدلة حيوية إلى الشعب لسلطان الملك الذي لم يكن برغم أخطائه كريها لدى الأكثرية من الذين كانوا يعرفونه معرفة صادقة فقد مل الشعب الأحداث السياسية المثيرة ، وأعمال العنف ، وتطلع إلى عهد جديد يحجب إليهم الحياة .

ويكاد الذين يعرنون هذا العهد من رجال التاريخ يجزمون أن الأكثرية من شعب فرنسا لم يجل بخواطرهم خلع الملك وقيام حرب تأتي على الأخضر واليابس ، وتقضى على منجزات الثورة . ترى ما هي الدراما إذن التي أدت إلى وقوع هذين الحدثين الخطيرين ؟

ظاهر أن في مقدمة الأسباب التي أدت إلى ذلك قيام الجمعية التشريعية والظروف التي قامت فيها واضطراب أكثرية أعضائها إلى الخضوع لآراء المتطرفين منهم . وكن في مقدمة أولئك المتطرفين مشايخ نادى اليعاقة بباريس ؛ وهو ناد كان يملك من القوة وأحكام السعى والتدبير ما لا تملكه هيئة أخرى . كما كانت له فروع في كل أقاليم فرنسا . وليس من شك في أن رجال هذه الطائفة بساعيهم الهادفة وإحكام تصويبهم قد كان لهم الرأى الأول في تكوين الجمعية التشريعية وتوجيه ما يصدر عنها من

قرارات تنفق وأهواءهم . وليس يفوتنا ما كان لهذه الطائفة من تأثير على مجريات الأمور السياسية قبل إنشاء تلك الجمعية . فبقوة مساعيهم وإحكام تدابيرهم استغلوا نفوذهم في الجمعية التأسيسية فجعلوا حق الانتخاب مشروطا بتأدية اليمين على الولاء للقانون المدني للكنيسة . وقد ترتب على ذلك ابتعاد الكثيرين من ذوي الآراء المعتدلة من الدخول في عملية الانتخاب . ولم يكتف اليعاقبة بما ذكرنا بل خلقوا كثيرا من العقبات عوقوا بها السبيل أمام كثيرين ممن كانوا يريدون المشاركة في أعمال الانتخابات . وخلاصة الحديث عن أثر اليعاقبة أنهم لم يستخدموا الوسائل المشروعة في التدخل في أعمال الانتخابات وحسب ، بل استغلوا كل ما كانوا يعرفون من وسائل العنف والارهاب ، فأرهبوا بها كثيرين من ذوي الآراء المعتدلة .

كما أخافت ظروف العهد كثيرين من أفراد الطبقات الميسرة الذين كانوا من الممكن أن يتقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية الجمعية فأجبرتهم على الهجرة ، يبقى بعد هؤلاء أفراد الطبقة الوسطى ؛ ولم تكن ظروف معظمهم تسمح لهم بالتفكير في أمور الجمعية وعضويتها ، أعاقتهم عن ذلك أعمالهم التي كانوا يعيشون من نتائجها .

ومن الأسباب التي تؤخذ في الاعتبار ، ويجوز للتاريخ أن يجعلها في مقدمة ما أفسد على الجمعية من أمورها وسيرتها أن الدستور الذي صدر بتيامها كان من عمل أعضاء الجمعية التأسيسية حيث رأى هؤلاء فيه ترشيح غيرهم لعضوية هذه الجمعية . ولا ينهم في ذلك أن عملهم السياسي قد انتهى بوضع الدستور ، وأنهم بذلك قد مهدوا المجال السياسي لمن يريد العمل فيه بعدهم .

وكان من نتائج ذلك أن الكثرة المطلقة من أعضاء الجمعية التشريعية لم تكن لهم خبرة بالأعمال السياسية إذ كانوا من الناشئين في الاشتغال بالصحافة والمبتدئين في الاشتغال بالقانون . تتج عن ذلك أن الجمعية الجديدة لم تعمر طويلا ، كما أنها لم تترك أثرا يذكر في حياة فرنسا

لسياسية وكان الذين ظفروا بين صفوفها من قادة لهم نشاطهم الملحوظ في نواديهم وجمعياتهم السياسية أكثر منه بين جدران الجمعية .

وبدأت الجمعية التشريعية أولى جلساتها في أول أكتوبر ١٧٩١ بعد أن انتهت الجمعية الوطنية (التأسيسية) من عملها ووضع الدستور واعتماده في سبتمبر . وكانت الجمعيتان تختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف ؛ فالجمعية الوطنية كانت تمثل مجلس طبقات الأمة أي أنها كانت تمثل النظام القديم بطبقاته الثلاث ، وبسبب تعنت أعضاء الطبقتين من ذوى الامتيازات بادية الأمر جاهد في الاستئثار بالنفوذ ممثلو العامة ، ففسدوا في جهادهم ونجحوا في إصدار الدستور . ومع أنهم لم يدركوا كيفية تحقيق الديمقراطية تحقيقا تاما فإن عليهم له أهميته . أما الجمعية التشريعية فقد كانت تمثل الطبقة الجديدة الميزة ، ألا وهي الطبقة البورجوازية ، التي أصبحت تتحكم في مصائر الدولة . لقد اتخذت هذه الفئة لتحافظ على الدستور الجديد وتعمل على تطبيقه . فهل ساعدتها الظروف المحيطة بها على تحقيق ذلك ؟

وقع الناجون - كما تبين لنا - تحت ضغط ظروف غير عادية ، منها محاولة الملك الفرار ، وظهور نشاط الجمهوريين واستمراره بعض الوقت ، وحركة الرعب التي بثتها ونشرتها الطبقة الوسطى خلال شيرى أغسطس وسبتمبر عقب مذبحه « شان دي مارس » في ١٧ يوليو ١٧٩١ . كان الكثيرون من الأعضاء المنتخبين في الجمعية الجديدة من ذوى الآراء المعتدلة ممن يناصرون المنادين بدستور الجمعية الوطنية ويؤيدونهم ولكن لما كان انتخابهم لاحقا لمسألة فرار الملك فقد تسرب بينهم عدد من الأعضاء ممن كانوا لا يطمنون إلى سيرة الملك في سياسته ولم تلبث هذه الفئة أن اعتنقت المبادئ الجمهورية . فكان من بين أعضائها من المنتخبين لحزب الكوردليه Cordelier ، ومنهم مرلان Merlin ، وبازير Basire . وشابو Chabot . كما كان بينهم بعض أعضاء الحزب الذي سيعرف بحزب الجيرونديين ؛ ومنهم « جادية » Guadet ، و « فيرنيو » Vergniaud ، و « بريسو » Brissot .

ومع ذلك فإنه عند افتتاح جلسات الجمعية التشريعية ، لم تجبر الأقلية الجمهورية من ذوى الآراء الديمقراطية المتطرفة فيها أو خارجها بآرائها وإنما انضوت تحت لواء الأغلبية ، ونزع الجميع أو كأنهم نزعوا إلى قبول حياة يحكمها سلطان الملك المقيد بالدستور مؤيدا بالطبقة الوسطى .

تكوين الجمعية التشريعية :

تشكلت الجمعية من ٧٤٥ عضوا من بينهم أقلية من مشاهير العلماء والأدباء مما طبعها بطابع علمى واضح ، وكان من بينهم « كوندورسيه » Condorcet ، وكانت له فى الجمعية مكانة « سيس » Sieyès فى الجمعية الوطنية ، وإلى جانبهم أقلية من رجال الدين ، بينما كانت هذه الجمعية كسابقتها تضم عددا كبيرا من رجال القانون ومخترفى السياسة .

ولا أدل على الاتجاه الحقيقى للدولة وللشعب الفرنسى ، من أن اليعاقبة على الرغم من نشاطهم ومجادلاتهم للتأثير على عملية الانتخاب لم يكن منهم فى الجمعية التشريعية غير قلة لم يجاوز عددهم ١٣٦ عضوا بينما بلغ عدد أعضاء الجمعية ٧٤٥ عضوا . وبلغ عدد أعضاء الجمعية من « الفويان » Feuillants ٢٦٤ عضوا . وكانوا حزب اليمين . ولا ينبغي لنا أن نتخذ من العدد مقياسا لقوتهم ومدى تأثيرهم على الجمعية فكثيرا ما انضم إلى حزب اليسار أعضاء لم يكونوا من اليعاقبة ، فساعدوهم على تحقيق سياستهم ، وضمت الجمعية نحو أربعمئة عضو ، كانوا يعرفون بحزب الوسط لأنهم لم يتميزوا بالسياسة الحزبية الخاصة .

أما حزب اليمين أو جماعة الفويان Feuillants فكان أعضاؤه يتميزون باعتنائهم لآراء حزب اليسار فى الجمعية الوطنية ، كما عرفوا بتمسكهم بالدستور ، وبذل غاية الجهد فى المحافظة عليه مهما كانت الظروف . ومن أجل ذلك باتوا لشدة إيمانهم به يحاولون تنقيته من الأخطاء وإكمال ما فيه من نقص ، واختلفوا فيما بينهم على طريقة التعديل ومداه ، و انتهى ذلك بتفكيك الوحدة بين صفوفهم ، فأضعف ذلك من شأنهم . ولم تكن لهذا الحزب سياسة واضحة مميزة ، و انتهى الأمر باختفاء أثره فى الجمعية

وانضمام كثير من أعضائه إلى حزب اليسار . ولا أدل على ضعف الأساس في بناء هذا الحزب من أن الفئة البارزة من أعضائه ، وبينهم الجنرال و « ماثيودوما » Mathieu Dumas ، و « فوبلان » Vaublanc ، و « بوستوريت » Postoret وغيرهم لم يستطيع واحد منهم أن يبلغ مكان الرياسة منه ، فيقوم بتوجيه دفعة الأمور فيه ، وإنما بلغ رئاسة الحزب ناس لم يتمتعوا بعضوية الجمعية التشريعية ، وإن كان هو أهم مع جماعة الفويان ، كما كانوا من أعضاء ناديهم .

موقف الملك من الفويان : الواقع أن الصلة بينهم وبين الملك لم تنقطع ، فهم قد كانوا يميلون معه إلى إدخال بعض التعديلات على الدستور ، وكان مظهرهم السياسي ملكيا ، يؤيد بقاء الملك . على أن الملك لسوء الحظ لم يخط أي خطوة نحو تأييدهم ، فكنت عقيدته منهم أنهم من أصدقائه الخونة إن صح هذا التعبير ، يراهم مسئولين عما انحدر إليه مركز الملكية في فرنسا . وكان موقفه منهم لا يقل عن ثقته على لافيت فعداء الملك لليعاقبة مثلا قد كان عداء سافرا ، وكان أمره طبيعيا فبقدر ما كان الملك يكره اليعاقبة ويحقد عليهم كان ينفر من الفويان ويحتقرهم أشد الاحتقار . وهكذا بات الملك مقطوع الأمل في الحزب الوحيد ، الذي كان يمكن أن يقف إلى جانبه لو صلحت قيادته .

أما حزب اليسار :

وكان عدد أعضائه ١٣٦ عضوا وعرف بحزب اليعاقبة ، وكانوا فريقين بنطويان تحت هذا الاسم أحدهما عرف باليعاقبة وحسب ، وثانيهما باليعاقبة البريسوتيين (أي الجيرونديين (١)) وكان انقسام اليعاقبة إلى فريقين قد بدأ يظهر في الشهور المبكرة من عام ١٧٩٢ ، عندما ووجهت فرنسا بخطر

(١) حزب الجيروندي Gironde : وهم جماعة من الجمهوريين المعتدلين وترجع تسميتهم بالجيرونديين إلى أن معظم أعضائها الأولين كانوا نوابا عن إقليم الجيروندي (١٧٩١) . وفي يونيو من عام ١٧٩٣ طرد اليعاقبة والكوردليين المتطرفون الجيرونديين من المؤتمر الوطني وأعدوا زعماءهم . وأدى اغتيال « شارلوت كوردى » لمارا إلى استمرار العنف فانضم الملكيون إلى الجيرونديين وثاروا في الأقاليم ، ولكن قضى على جهودهم بآراقة الدماء .

الحرب . وتبيز أعضاء هذا الحزب بأن أكثرهم كانوا من المحدثين من رجال القانون : وكانوا يتحمسون لآراء روسو ، والحماسة صفة غير معيبة إذا ما صدقت النفوس ، وأدركت عقول أصحابها في عمق مدى ما يمكن أن تنتهي إليه الأمور على أن الحماسة قد تكون المعول الأول في هدم المبادئ ، والسبب الرئيسى في الانحراف عن الأهداف ، ولا أدل على ذلك من أن تصفيق العامة وهتافاتهم وشعاراتهم قد كانت هى التى تثير حماسهم ، وتخرجهم عن وعيهم حين يتحدثون عن مبادئهم ، فيعرضونها عرضا تغشاه المبالغة .

ولم يبرز من بين أعضاء هذه الفئة غير اثنين أحدهما من رجال الأدب والصحافة ويدعى « بريسو » Brissot (١) ، والثانى من رجال القانون والدفاع ويدعى « فيرنيو » Vergniaud (٢) . وليس لمثل هاتين الفئتين

(١) بريسو Brissot : كان « بريسو » أدبيا اشتغل بالصحافة ، خانه الحظ فى الانضمام الى صفوف أعضاء مجلس طبقات الأمة ، فبذل جهدا كبيرا حتى لا تفوته عضوية الجمعية التشريعية . وقد أفاد من نفىه فى إنجلترا وعمله ناشرا بصحيفة « كورييه دى أوروبا » Courrier d'Europe فقد كان خبيرا بالشئون الخارجية ، وملما بأحوالها ، وكان من الذين يهدفون الى خلع الملك ، لا لمصلحة عامة ولكنه كان يهدف الى بناء سلطانه الشخصى وكان يرى من الوسائل التى تبلغه أهدافه دخول فرنسا الحرب .

(٢) فيرنيو Vergniaud : كان مجاميا ناجحا مارس المحاماة منذ عام ١٧٨٢ ، وقد ازدادت شعبيته حتى انتخبوه قائدا لاحدى فرق الحرس الوطنى فى يوليو عام ١٧٨٩ - اشترك فى تكوين « جمعية أصدقاء الثورة » فى عام ١٧٩٠ التى سميت فيما بعد « جمعية أصدقاء الدستور » عرفت هذه الجمعية بنشاطها الجهم ، فكانت تجتمع كل يومين فى دير قديم للعاقبة ، فقام بأعمال أمانة الجمعية وسكرتيريتها خلال المدة من ١٩ مايو الى ٢٠ يوليو ١٧٩٠ ، كما قام برئاستها مرتين ؛ أولاها فى المدة بين ٢٥ سبتمبر ، و ٢٢ أكتوبر ١٧٩٠ ، والثانية من ١٩ مارس الى ١٧ أبريل ١٧٩١ . وهناك ما يثبت أن « فيرنيو » كان « ملكيا دستوريا » فى ١٧٩٠ ، كما كان معظم أعضاء الجمعية التأسيسية ومنهم روبسبير .

ومن أهم الخطب التى ألقاها فى الجمعية التشريعية خطابه عن الدفعة الثانية من المهاجرين وكان أول خطاب هام ألقاه فى الجمعية . كان « فيرنيو » أحد ثلاثة تكلموا فى هذا الموضوع ، أما الآخران فيهما « بريسو » و « كوندورسيه » .

وفى ٣٠ أكتوبر ١٧٩١ أصبح « فيرنيو » رئيسا للجمعية التشريعية حتى ١٥ نوفمبر ، وخلفه « فوبلان » Vaublanc . وعندما تعرضت

ما يظهرون على مسرح الأحداث غير الخطابة والكتابة . نجح هذا الحزب في اجتذاب عدد كبير من أعضاء حزب الوسط البالغ عددهم أربعمائة . وقد سيطرت صفوف حزب اليسار على الموقف في الجمعية بفضل قدرة رجالها على الخطابة وإذا كان حزب اليسار كثيرا ما فرض رأيه على الجمعية برغم قلة عدد أعضائه ، فقد كان يرجع ذلك إلى قوة الأقلية المسيطرة عليه بتوجيه من نادي اليعاقة .

وكان أتباع « بريسو » أو « البريستيون » كما كانوا يسمونهم أحيانا يفوقون في العدد غيرهم من أعضاء حزب اليسار ، بينما كانت هناك أقلية من المتطرفين البارزين تحضر جلسات الجمعية إلى جانبهم ، وكان أظهر أعضائها « كوثون » Couthon ، وهو أحد المحامين البارزين النضحاء غدا فيما بعد من أخلص أصدقاء « روبسبير » Robespierre ، ثم آخر من المحامين وكان يدعى « ثوريو » Thuriot ، وكان يقوم بالتعبير عن آراء دانتون Danton في الجمعية ، وشاركهما محام ثالث اسمه « بازير » Basire

فرنسا لغرض حرب أوروبية عامة رأى الجيروندي تحييد دخول فرنسا الحرب . وكان « ثيرنيو » من المؤيدين لهذا الرأي ، تدفعه عوامل وطنية وسياسية في الوقت نفسه ، اذ تبين له أن الحرب لا مفر منها ، وأن دخولها بسرعة خير من ترك فرصة الاستعداد للعدو ، ثم أن إعلانها والدخول فيها يضع حدا لمؤامرات الحزب الذي كان يمالئ النمسا في القصر ، وفي كوبلنز Coblentz وفي « لافنديه » La Vendée حيث كانت الأنباء تنذر بوقوع فتن واضطرابات . كما أن دخول فرنسا الحرب من شأنه أن يضيق الخناق على الملك ويعرضه لتهمة الخيانة العظمى . وكان ذلك رأى « بريسو » كذلك .

وفي يناير عام ١٧٩٢ توالى الخطاب في الجمعية التشريعية لتوضيح الأحوال وبيان أن الحاجة ماسة إلى محاربة الأعداء اذ أصبحت الحرب لا مفر منها . وألقى « ثيرنيو » خطابه في هذا الصدد في ١٨ يناير ١٧٩٢ . وكان ذلك نتيجة لخطة دبرها بالاشتراك مع « بريسو » ، فبدأ هذا باثارة الأذهان وتوجيهها نحو ما يريدان ، ثم تلاه « ثيرنيو » فثار العواطف والهيبا ، ثم عرض لمعاهدات التحالف بين فرنسا والدول الأخرى وأشار إلى أن « كوندورسيه » سيلقى كلمته في هذا الموضوع ، ومع ذلك فإنه لم يستطع تجنب الإشارة إلى معاهدة ١٧٥٦ بين فرنسا والنمسا وما سببت لبلادها من خسائر فادحة . فقبل خطابه بتصفيق حاد .

(في مصر د على الجيوتين في ٣١ أكتوبر عام ١٧٩٣)

ومعهم رابع هو «مرلان أوف ثيونفيل» Merlin of Thionville الذي لن يلبث أن يظهر شخصيته القوية في عهد المؤتمر . على أن الذين قاموا بتوجيه تلك الفئة من المتطرفين في الجمعية التشريعية وعلى رأسهم «روبسيير» ، ودانتون ، «ومارا» لم يكونوا بحكم الدستور من أعضائها . وكان حزب بريسو في الجمعية يرأس حزب اليسار .

ولما كان بريسو (١) باستعداده الشخصي منصرفا بكليته نحو الاهتمام بالسياسة الخارجية فقد تركت أمور البلاد الداخلية بين أيدي كل من سبيس ومدام رولان Roland (٢) وكان الأب سبيس مصمما على إسقاط الملكية ، اعتقادا منه أن ذلك من شأنه أن يمنحه الفرصة ليملي وحده بنود دستور جديد لفرنسا . ولكن ظهر من بين صفوف البريسوتيين بعض الشخصيات القيادية الممتازة منهم «فيرنيو» خطيب الثورة المفوه ، «وجاديه» Guadet و «وجنسونه» Gensonné ، وإذا كان الأخيران أقل من الأول شهرة . ولا أدل على تفوق حزب الجيرونديين من أن اسمهم أصبح يطلق على البريسوتيين كذلك ، وكان من بينهم «إسناد» Isnard «وكندورسيه» و «فوشيه» Fouché «وقلازيه» Valazé

حزب الوسط :

وكان مكان حزب الوسط في الجمعية بين حزبي اليسار واليمين ، وعدد أعضائه أربعمائة . وإلى جانب ما اتصف به أعضاء الوسط من

(١) بريسو : انظر هامش ١ ، ص ١٠٤ .

(٢) مدام رولان زوج وزير الداخلية ، سيدة مفرورة ، محبة للسلطة ، بدأت تتصل بالمتطرفين من اليعاقبة أمثال دانتون وروبسيير وتعمل معهم ، كما كانت على اتصال وثيق بكل من «بريسو» و «سبيس» لاشباع غرورها وحبها للسلطان . أقامت هذه السيدة أمانيا واطماعيا على سقوط الملكية ولم تكن مدفوعة في ذلك بمبادئ معينة ، وإنما كانت تعمل ذلك لرضاء لغرورها وكراميتها الشخصية لما رأى انطوانيت . كان لها تأثير عميق في توجيه جهود حزب بريسو نحو محاربة الملكية بدلا من تركيز جهودهم نحو الإصلاحات والتشريعات الداخلية .

حدانة الس . واقتدار إلى التجربة ، لم تكن لهم سياسة محددة منا جعلهم معرضين لضغوط مختلفة من جانب المتطرفين من حزب اليسار من اليعاقبة .

أما الوسائل التي اتخذتها أقلية اليعاقبة في الجمعية لتجعل لآرائها واتجاهاتها الثورية العنيفة الغلبة فيها فكانت .

أولا : اقناع أعضاء الجمعية التصريمية بفتح مرات قاعتها ودهاليزها للمستمعين من الشعب ، ولما استجابت الجمعية لذلك ظهر أن أكثر هؤلاء المستمعين كانوا من أتباع اليعاقبة وكانوا من الرعاع المنتشرين في رحاب قصر التويلري . وبألف أعضاء اليعاقبة فيجعلوا من وسائلهم لإرهاب بقية أعضاء حزبي اليمين والوسط استخدام الوعيد والتهديد ، كما أنهم لم يتورعوا عن إهانتهم خارج قاعة الجمعية مما أفقد أعضاء هذين الحزبين شجاعتهم . ولما كان التصويت يجري علنا فقد امتنعوا عن إعلان آرائهم المعتدلة ، وعن التصويت في بعض الأحيان جبنًا وخوفًا من اليعاقبة .

مدى اثر الجمعية التشريعية في حل المشاكل الخارجية والداخلية :

كرست الجمعية جلساتها الأولى لبحث طريقة العمل بها ومسائل البروتوكول . ولكن لم تلبث أن شغلت بمسألتين إداريتين على جانب عظيم من الأهمية :

أولاهما : أزمة جزيرة سان دومينجو San Domingo؛ التي أثارت انبعاث الجمعية في بادئ الأمر ذلك لأن قرار تجريد الجزيرة في مايو ١٧٩١ قد ~~لحقه قرار آخر في سبتمبر ، كان مضمونه يهدد بسحب القرار الأول ،~~ وفي ذلك تهديد بوقوع الثورة في الجزيرة ، وفعلا تعرض البعض من سكانها للهجمات الوحشية . وكان على الدولة أن تمدهم بالقوات اللازمة لحمايتهم . وقد كانت مزارع السكر والبن والقطن في الجزيرة من أهم السلع بالنسبة لفرنسا . وكانت حكومة فرنسا على استعداد لتحمل مصالحتها في الجزيرة فترسل قوة لهذا الغرض ، ولكنها لم تسكن تستطيع اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة بسبب معارضة البريسوتيين

الشديدة ، وكانوا من مشجعي الثورة فيها ، يهدفون من وراء ذلك إلى إظهار عجز السلطة التنفيذية . وترتب على ارتباك أمور الجزيرة وثورتها ندرة المحاصيل الثلاثة كما ذكرنا ، وكانت فرنسا في حاجة إليها . فظلت الجمعية في مناقشات غير مجدية بشأن هذه المشكلة ، بينما ساد الجزيرة عهد من الإرهاب والفوضى دون أن تحرك ساكنا .

أما المشكلة الثانية التي شغلت الجمعية فكانت مشكلة «أفينيون» Avignon التي أثرت منذ عهد الجمعية التأسيسية . ظلت أفينيون منذ القرن الرابع عشر تابعة للبابا . وكان لأحداث الثورة في فرنسا أثرها عليها ، ولا سيما ما وقع منها في ٤ أغسطس ١٧٨٩ ، مما ترتب عليه إقامة حكومة قومية فيها على الرغم من معارضة البابا في أبريل ١٧٩٠ . وفي ١٢ يونية من نفس العام طالب أهلها الانضمام إلى فرنسا ، وحاول ميرابو بكل ما كان يملك من جهود وإدراك لعواقب الحوادث أن يقنع الجمعية برفض هذا الطلب . وظلت المسألة على الرغم من ذلك معلقة . وقد ازدادت أحوال أفينيون سوءا مما دعا الجمعية التأسيسية إلى إرسال لجنة إليها لدراسة الموقف ، فكان تقريرها يؤيد ضم المكان لفرنسا . وفي ١٣ سبتمبر من عام ١٧٩١ تحت إلحاح أهل أفينيون أصدرت فرنسا قرارا بشمها إليها . ولكن دون أن تبادر بإرسال قوة إليها ، مما جعل جمهرة من الرعايا يسيطرون على المدينة ، ويعتدون على مصالح أهلها وأموالهم وأموالهم . وظلت الجمعية التشريعية تناقش أمر إرسال القوة إليها خلال شهر أكتوبر واستقر الرأي في ٩ نوفمبر على إرسال بعض القوات إليها . وبذلك تخلصت «أفينيون» من شغب حوالى ألفين من الرعايا وعادت إليها الطمأنينة .

وكان في التلكو في إرسال هذه القوة وصرف وقت طويل في مناقشتها أكبر دليل على عجز الجمعية عندئذ عن تصريف شئونها . ومثل ذلك يقال في مشكلة جزيرة « سان دومنجو » وموقف الجمعية منها .

أما فيها يتعلق بأمور البلاد الداخلية :

فقد كان على الجمعية التشريعية أن تركز جهودها لإتمام بعض التشريعات الداخلية ، ولكنها انصرفت إلى استصدار طائفة من القوانين لفرض العقوبات الرادعة على المهاجرين ورجال الدين الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدني للكنيسة . وكان المتطرفون من أعضاء الجمعية يهدفون من وراء بعض هذه القوانين إلى قطع الصلة بين المهاجرين والعودة إلى فرنسا حتى يكون ذلك سلاحا ماضيا في أيديهم ضد الملكية والإستقرارية المهاجرة التي تريد خدمة مصالح الملكية وعودتها إلى ما كانت عليه ، وحتى يسهل عليهم ذلك إتهام الملكية بالتآمر على الدستور وعلى فرنسا ، سيما وأن إمبراطور النمسا كان عندئذ يعمل على إنقاذ مركز الملكية في فرنسا .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول في غير تردد أن الملك قد فقد كل ما كان له من عواطف الشعب ومن يشاءونه في الجمعية التشريعية منذ اكتشاف محاولة الهرب ، وبات الكثيرون منهم يسيئون تأويل تصرفاته عندما رفض الموافقة على قانون يقضى بعقوبة الموت على النبلاء المهاجرين الذين لا يعودون إلى البلاد قبل يناير ١٧٩٢ ، واعتبروا ذلك مظهرا من مظاهر عطفه على أعداء الثورة . وأيد ذلك في نظرهم حين رفض التصديق على قانون بالنم الصرامة في معاملة القساوسة الممتنعين عن أداء اليمين الدستورية للقانون المدني للكنيسة .

ومما قوى عزيمة أعداء الملك في الجمعية ما كانوا ينالون من تأييد الشخصيات البارزة في النوادي . وكان لتلك النوادي في عهد الجمعية التشريعية أهمية عظيمة لم تكن لها أيام الجمعية الوطنية ؛ لأن تلك الأخيرة لم تكن بحاجة إلى تأييد خارجي لأن أكثر أعضائها إن لم يكن كلهم كانوا من خلاصة من عرفت فرنسا من رجالها في ذلك الوقت ، وعلى العكس من ذلك كانت الجمعية التشريعية تفتقر أشد الافتقار إلى مثل تلك الشخصيات التي ضمتها سابقتها .

أما النوادي التي أشرنا إلى جهود أعضائها فقد نشأت في عهد الجمعية الوطنية ، ووجد أعضاؤها على اختلاف مذاهبهم السياسية ما كانوا يحتاجون إليه من حماية وحرية تكفل لهم التعبير عن آرائهم السياسية ونشرها بين طوائف الشعب التي كانت تتسابق في حضور اجتماعات تلك النوادي والاستماع إلى آراء أعضائها في ظروف المشكلات المختلفة .

نادي اليعاقبة :

وكان نادي اليعاقبة أقدم تلك النوادي نشأة وأبعدها أثرا في توجيه سياسة الجمعية التشريعية . وحسبنا دليلا على قوته لما كان لرئيسه « روبسبير » من قوة وشهرة وشعبية كان خليقا بها جميعا ، فهو قد كان خطيبا مينا نزيها في رأيه ، صاحب رأي سديد في حكمه على ما يعرض عليه من أمور .

وثاني نوادي باريس كان نادي الكوردلييه Cordelier

وكان يرأسه « داتون » ، ويذيع آراءه الكاتب المشهور والمحامي الشاب كاميل ديمولان (١) . وكان هذا النادي يؤمن بما له من قوة وتأثير، فاستطاع على الأقل أن يقف بهما موقف المنافس لنادي اليعاقبة ، والواقع أنه لم يكن يقل عنه في عنف اتجاهاته الثورية وتطرف آرائه ، ولكنه لم يبلغ في قوة تأثيره على الشعب ما بلغ نادي اليعاقبة . وعلى الرغم من منافسة هذا النادي لنادي اليعاقبة ، فإنه لم يكن من أعدائه بل كانت الصلة بين التاديين قائمة ، يقودها « داتون » ، فيتردد كثيرا على اليعاقبة ويرافقه عدد كبير من أعضاء نادييه كلما جد جديد .

وثالث في المرتبة الثالثة للنوادي نادي « الفويان » :

وإذا لم توفر له ظروفه ما كان لسابقه من إمكانات ، فهو قد تميز

(١) انظر ما تقدم في وصف المحامي الشاب كاميل ديمولان هامش

عنهما بالرأى المعتدل الذى كان له أكبر الأثر فى تأييد الدستور الأول
للثورة .

كانت هذه حالة فرنسا عندما ووجهت بخطر الحرب . فأنصار
الدستور يحتلون مقاعد حزب اليمين فى الجمعية التشريعية ، كما كان
لهم مكاتتهم فى الوزارة والحرس الوطنى ونادى الفويان . ولم يكن
للجيروند وهم الأكثرية بين أعضاء الجمعية اتصال بالنوادى ، يؤيدهم
فى مواقفهم كما كان للآخرين من ذوى الآراء المتطرفة الذين كانوا
يسيطرون على هذه النوادى .

واعتزل «لافيت» فى عهد الجمعية التشريعية رئاسة الحرس الوطنى ،
كما اعتزل «بيللى» صديقه منصب العمودية ، ورشح كل من «لافيت»
و «بيتون» Piton ليكون رئيسا للمجلس البلدى وقد نجح «بيتون»
صاحب الآراء الجمهورية فى الوصول إلى هذا المنصب . وكان فى ذلك
إرهاص بقرب تكوين الحكم الجمهورى .

وعلى الباحث أن يستعرض فى إيجاز مسرح الحياة الأوروبية يومئذ
إلتماسا لما كان يحتل من حرب أو سلام .

الجمعية التشريعية تواجه خطر الحرب

الموقف الدولى عند وقوع الحرب بين فرنسا الثائرة ودول أوروبا :
فى أيام العهد الأخير من حياة الجمعية الوطنية بدأ مظهر الموقف
الخارجى يتجههم ، فيثير القلق فى النفوس ، وكان على الجمعية التشريعية
أن تواجه الموقف وتتصرف فى حدود ما ترى إلتقاء لما يمكن أن تتمخض
عنه الظروف من عواقب .

وقبل أن نشير إلى كيفية معالجتها للموقف نستعرض أحوال أوروبا .
كان واضحا أنه لم تكن هناك دولة واحدة فى أوروبا ترغب فى إثارة
الحرب على فرنسا . وجاهدت فرنسا أول الأمر فى العمل على تجنب
الحرب ، واكتفت بالاستعداد للدفاع عن نفسها .

وكذلك كانت إنجلترا تكره بادية الأمر أن يكون بينهما حرب وبين فرنسا على الرغم من ذلك الصراع القديم الذي كان بينهما ، بل استقبلت ثورتها بكثير من العطف والرضا إذ كانت ترى فيها ميلا من الفرنسيين للأخذ بنظم إنجلترا ، وكان في مقدمة المتحمسين لهذه الثورة من الانجليز شاعرهم المعروف « ووردزورث » Wordsworth وكان « پت » Pitt رئيس الوزارة فيها يظهر استعداداه الكافي لموازنة فرنسا في حركتها الثورية ، إلا أن إنجلترا كانت تشغل يومئذ بشاكل هولندا إذ كان حاكمها يهدد باتتشار الحركات الثورية التي يحاولها رجال الأحزاب فيها . وليس معنى ما أشرنا إليه من موقف إنجلترا تجاه فرنسا أننا كانت في مجموعها راضية عن ذلك ، بل نشير إلى موقف فريق من رجالها يتردد صدها فيما كتب أحد رجال الفكر فيها ، وهو « بيرك » Burke ، إذ كان من رأيه أن الثورة الفرنسية تختلف كل الاختلاف عن الثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ بل يرى فيها ما يهدد السلام في سائر بلاد أوروبا وبخاصة محاربة المبادئ والمثل .

إن الأحداث التي كانت جارية في دول وسط أوروبا هي التي كان يحتمل أن تثير الحرب ، ولكن تلك الدول لم تكن راغبة فيها . كان الحكم الإمبراطوري حكما ضعيفا غير صالح ، ولا أدل على عدم صلاحيته من أنه خلا من ذوى القدرة على جمع الجيوش وفرض الضرائب . وكان السلطان في ألمانيا موضع نزاع بين بروسيا والنمسا . وكان العداء بينهما مستحكما وقديما ، ترجع أصوله إلى مطلع القرن السابع عشر ، وزاد وضوحا خلال حرب الثلاثين عاما ، كما أصبح هذا العداء حقيقة واضحة في منتصف القرن الثامن عشر أي عام ١٧٥٦ عند وقوع الانقلاب السياسي^(١) وانضمام فرنسا إلى هينسبورج Habsburg النمسا لمواجهة أسرة الهوهنزلرن Hohenzollern في بروسيا . كانت النمسا لا تزال تذكر يومئذ تلك الهزائم العديدة التي حاقَتْ بجيوشها على يد البروسيين؛ فلم يكن من اليسير أن يكون بينهما تعاون وسلام .

(١) الانقلاب السياسي أنظر جزء اول تاريخ أوروبا الحديث
للمؤلفة ، ص ٢٧٩ - ٢٨٢ .

وكانت للنمسا كثير من المشاكل الداخلية والخارجية ؛ ففي الداخل قام الإمبراطور « جوزيف » الثاني بإحداث تغييرات سياسية واقتصادية عديدة في أنحاء إمبراطوريته ؛ كان لها أثر في إثارة السخط ؛ وقابلتها شعوب الإمبراطورية بكل ما تلك من مقاومة مما اضطر الإمبراطور إلى التدخل لتهدئة الأحوال . فكانت الأراضي المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) تائرة على تلك النظم . كما كانت المجر على وشك الانفجار . والواقع أنه لم يكن هناك ولاية من الأملاك النمساوية لم تكن مضطربة الأحوال .

وأما مشاكلها الخارجية فكان ماثرا بولندا . فهي كانت مطمح أنظار دول ثلاث هي النمسا وبروسيا والروسيا وقد قست بينها غير مرة . كانت أولها في عام ١٧٧٢^(١) . ولم تلبث الأحوال في بولندا أن استقرت وهدأت عندما أخذ مليكها « ستانيسلاس » Stanislas (١٧٦٤ - ١٧٩٤) في إصلاح شئونها الداخلية حين تبين له أن الاضطراب الداخلي هو السبب الأساسي في تفككها وضعفها . ففرض عليها نظاما داخليا جديدا صالحا ؛ واستخدم القوة في تنفيذه ما أراد عام ١٧٩١ . وكان الدستور الجديد يلغى حق « القيتو » الذي كان من حق أعضاء البرلمان البولندي وجعل الملكية وراثية . فكان هذا التاريخ بداية عهد جديد لبولندا وقد أثار ذلك الدول الطامعة فيها لأن هذا الإصلاح من شأنه أن يعوق مطامعهم فيها . ومن ثم بدأت كل من بروسيا والنمسا والروسيا تفكر في التدخل لتقسيم بولندا من جديد ؛ وذلك برغم موافقة بروسيا والنمسا على الدستور البولندي الجديد .

وكانت روسيا أكثر تلك الدول اهتماما ورغبة في تحقيق هذا التقسيم ؛ كما كانت القيصرة كاترين العظمى (الثانية) تؤمل أن تنصرف الدولتان الأخريان إلى المسألة الفرنسية فيخلو الجو لتحقيق مآربها وكانت بروسيا والنمسا على بينة من نواياها .

(١) انظر المرجع السابق : ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

وهكذا لم تكن المسألة الفرنسية هي المسألة الوحيدة التي تشغل الأذهان بل كانت هذه المسألة أقل خطرا في الرأي العام الأوروبي في هذا العهد من المسألة البولندية التي كانت تهدد أوروبا ، اذ كان يخشى أن تقسم تقسيما غير متساو مما ينتج عنه إخلال في التوازن الدولي ، ولذلك لم تشترك كل من الدول الثلاث التي كانت تهماها المسألة البولندية ضد فرنسا ، وانما فضلت أن تراقب كل منها أعمال الأخرى عن كسب خشية أن تنفرد إحداهم بالغنime دون الأخرى ، وكان هذا سببا من الأسباب الهامة التي أدت إلى انتصار الثورة الفرنسية في حربها ضد التحالف الأوروبي . على أن روسيا لم تلبث أن أغارت على بولندا في عام ١٧٩٢ ، وهزمتها بعد دفاع البولنديين المستميت . وألفت دستورها ثم دعت الدولتين الأخرتين لمشاركتها في التقسيم الثاني لبولندا .

على أنه كان هناك ما يرر تدخل الإمبراطورية في الحرب ضد فرنسا ؛ فبعض التغيرات التي أحدثتها الثورة الفرنسية سوات العلاقات بين فرنسا والإمبراطورية . ومع أن هذه التغيرات كانت في ظاهرها داخلية بحتة إلا أنها أثرت في مجرى العلاقات الخارجية لفرنسا ، فقد جرم نظام الإقطاع وامتيازاته بعض الرعايا الألمان ممن كانوا يسكنون داخل الحدود الفرنسية من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل . ثم إن القانون المدني للكنيسة قد حرم أيضا أساقفة «كولونيا» Cologne و «مينز» Mainz من ضريبة العشور (الزكاة) التي كانوا يجيئونها من الرعايا الفرنسيين، كما أن إعادة تقسيم فرنسا من ناحية الإدارة الدينية قد أخرج من مناطق نفوذ هؤلاء الأساقفة كثيرا من الأراضي والمقاطعات التي كانت تابعة لهم. وتلك أمور كان من الطبيعي أن تحدث شيئا من سوء العلاقات بين فرنسا والرعايا الألمان الذين كانوا تحت حماية الإمبراطورية . أغضب الفرنسيين كذلك من الإمبراطورية موقفها من المهاجرين من الأشراف والنبلاء الذين هاجروا من فرنسا عقب حوادث الباستيل وحوادث ٥ و ٦ أكتوبر ؛ إذ استقر كثير من هؤلاء على الحدود الشرقية لفرنسا على الوجه الخصوص ، وأقاموا في «تريف» Trèves ، وفي «منز» Mainz ، يحيون فيها حياة

الترف والأبهة التي كانوا يعيشونها في البلاط الفرنسي ، كما جسعوا الجنود ودربوهم ، وظلّوا ينتظرون الفرصة التي تتيح لهم العودة إلى فرنسا ليشاركوا في إرجاعها إلى النظام القديم . وقد طلبت فرنسا من الإمبراطور ليوبولد في عام ١٧٩٢ أن يفرق شمل أولئك المهاجرين ، وأن يأمرهم بمغادرة الأراضي الألمانية . ومع أنه أظهر استعدادا لتنفيذ ذلك ، إلا أن المهاجرين ظلّوا في الأراضي الألمانية مما أثار نفوس الثوار الفونسيين وأثار النمسا كذلك اتزاع فرنسا لاقليم « أقينيون » (١) من البابا وضمه إليها .

تصريح بلينتز Pillnitz في ٢٧ أغسطس :

وكان من الأمور التي لا بدت هذه الظروف أن الإمبراطور « ليوبولد » كان قلقا على ما آلت إليه الحال في فرنسا عقب اكتشاف محاولة الملك الهرب والقبض عليه في «قارن» Varennes . وتحديد إقامته في التويلري ، وزاد من خوفه ما يمكن أن يقع لأخته الملكة ماري أنطوانيت . ولكنه كان يكره أن يتدخل برغم كل ذلك تدخلا حريبا ، وإنما كان يريد أن يخيف الثوار بطريقة دبلوماسية : تجنباً لخطرهم الذي يمكن أن يزداد فتخشي عواقبه على الملك والملكة . وفاوض الإمبراطور ليوبولد « وليم الثالث » ملك بروسيا في الأمر . وتقابلا فعلا في قلعة « بلينتز » Pillnitz بالقرب من «درسدن» Dresden على نهر الالب في ٢٧ أغسطس ١٧٩١ وبدأ هذه المقابلة بتسوية بعض أوجه الخلاف بينهما ، ثم ناقشا المسألة الفرنسية ، وأصدرا في شأنها ما يعرف «بتصريح بلينتز» Declaration of Pillnitz ، فاتفقا فيه على أن إعادة النظام واستتباب الأمن في فرنسا من المسائل التي تهتم سائر دول أوروبا ، وأنهما مستعدان - إذا اشتركت معهما دول أوروبا الأخرى - أن يتدخلا لإعادة لويس السادس عشر وماري أنطوانيت إلى مركز أفضل . وفي ذلك ما يؤيد أن ليوبولد لم يكن في نيته أن يتدخل في الأمر وأن يشارك فيه حريبا ، فهو كان على يقين أن إنجلترا لن تشارك في تلك الخطورة بسبب مشاغلها المختلفة. ولم يستطع الفرنسيون إدراك

(١) انظر مشكلة أقينيون ص ٨٨ .

ذلك : وإنما ظنوا أن دول أوروبا تهدد فرنسا بالتدخل في شئونها الداخلية. ولم يكن في ذلك ما يخف من قسوتهم على الملك وما يعيد إطمئنانهم ، بل زاد في نفقتهم عليه ، اعتقاداً منهم بأنه تسبب في الخطر الذي أصبح يهدد فرنسا .

وصدر التصريح المشار اليه (تصريح بلنترز) في الأيام الأخيرة من عهد الجمعية الوطنية التي انحلت في ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ : فأصبح على الجمعية التشريعية التي عقدت أولى جلساتها في أول أكتوبر ١٧٩١ أن تحدد موقف فرنسا من ذلك الخطر الذي تشله رجال ثورتها في هذا التصريح .

موقف الأحزاب الممثلة في الجمعية التشريعية من دخول فرنسا الحرب ضد الامبراطورية :

موقف حزب الجيرونديين :

كان حزب الجيرونديين يطمح في الوصول إلى السلطة ، وقد نبه فيهم هذه الرغبة - كما ذكر روبسبير - ذكرى فوز «بيتيون» Petion على «لافيت» في الانتخابات التي أجريت لرئاسة المجلس البلدي ، وكان «بيتيون» معروفاً بسيولة الجمهورية . وكان أعضاء حزب الجيرونديين يتطلعون إلى شغل مناصب الدولة المختلفة والسيطرة على سياستها ، حالين محل أعضاء حزب «الفويان» ؛ ولذلك وجدوا في الموقف الدولي الذي يهدد فرنسا ويدعوها للدخول في حرب أوروبية خير وسيلة لتحقيق أطماعهم ؛ إذ تبين لهم أن في دخول فرنسا الحرب فرصة لتقوية موقفهم وازدياد شعبيتهم ؛ واشعال حساسة الفرنسيين للترغيب في الجمهورية بعد القضاء على الملكية . وقد نوا أو تناسوا غير ما سيطرت عليهم أطماعهم ما تقتضيه تفقات الحروب من أموال وأرواح . وكان أعضاء هذا الحزب بآرائهم المناصرة لدخول فرنسا الحرب إنما يثلون الاتجاه العام في فرنسا . فقد كان الرأي العام فيها يؤيد الحرب .

موقف حزب الفويان !

كان أعضاء حزب « الفويان » والملكيون من أنصار الحرب أيضا ، ولكن أهدافهم من ذلك كانت على العكس من أهداف حزب الجيروند . كان الأعضاء من أنصار الملكية يرون في إثارة الحرب فرصة لتقوية السلطة التنفيذية والتمهيد بذلك لإعادة نفوذه الملكية . وقد كان « ناربون » Narbonne وزير الحربية ملكي النزعة ومن أنصار الحرب كذلك ، ولذلك ضم صوته إلى صوت « بريسو » وأتباعه المطالبين بدخول فرنسا الحرب . وكان يرى أن لويس السادس عشر إذا نجح في مواجهة الحرب فإنه يستطيع أن يستعيد مركزه القوي في فرنسا .

وأخذ اسم « ناربون » يلمع في باريس بسبب اتجاهاته المناصرة للحرب مما جعل حزب الجيروند يخشى إزدياد نفوذه . وكان الملك والملكة راضين عن نشاط « ناربون » . وكانت ماري أنطوانيت - كما صرحت للسفير البروسي - على تمام الاستعداد لمواجهة أشد الأخطار هولا ، فذلك لديها خير من البقاء في فرنسا في حالتها المهينة الذليلة . ومن هنا أخذت تحت كلا من النمسا وبروسيا على التدخل في شؤون فرنسا . وتحت إلحاحها اتخذ الإمبراطور « ليوبولد » خطوة نحو الحرب ، فعقد في ٧ فبراير عام ١٧٩٢ معاهدة مع ملك بروسيا . وعلى ذلك أعلن « جلوتز » Glotz الممثل البروسي في باريس على السلطات الفرنسية أن أي هجوم أو اعتداء على ألمانيا إنما يعتبر في برلين بمثابة إعلان الحرب بينهما . ومات ليوبولد في أول مارس قبل أن يصل إعلانه إلى السلطات الفرنسية .

موقف حزب اليعاقبة :

كان المتطرفون من اليعاقبة وحدهم يقدرون عاقبة الزج بفرنسا في حرب خارجية في ذلك الظرف العصيب ، من بينهم « روبسبير » و « مارا » من أعضاء نادي اليعاقبة ، وداتون من نادي « الكوردليه » وقد وقع على عاتقهم الثلاثة فيما بعد توجيه هذه الحرب ، التي تسبب أعضاء حزب الجيروند في وقوعها ، وأثبت ثلاثتهم قدرة فائقة على توجيه هذه الحرب ، وإن كان كل من « داتون » و « روبسبير » يكره الحرب لذاتها ، كما أوضح ثالثهم « مارا »

Marat في كتاباته ما تعرض له البلاد من فقر ومجاعات تصيب الطبقة الدنيا بسبب الحروب . وكان إلى جانب ذلك لليعاقبة أسباب أخرى شخصية تدفعهم نحو إبعاد شبح الحرب عن فرنسا . فقد كانوا يرون فيها ازدياد نفوذ حزب الجيرونديين أو الحزب الملكي . فنجاح هذه الحرب في نظرهم يتيح لمن أثاروها وتحملوا أعباءها السيطرة على شئون فرنسا .

وتحدث فريق من اليعاقبة في ناديهم عن آرائهم في تلك الظروف أحاديث مثيرة ، ومنهم «روبسبير» الذي كان خطابه خير ما ألقى خلال سنوات الثورة . أظهر فيه الخطر الذي تتعرض له الثورة إذا ما وقعت الحرب ، ومبينا أن فرنسا قد تهزم ، وأنها إذا نجحت فسيكون في نجاحها قضاء على ما قامت به الثورة من جهود ، كما أنه سيمهد السبيل لإعادة الحكم الملكي بسلطانه القديم أو لإقامة دكتاتورية عسكرية . وتلاه في بيان ذلك «دانتون» ، وغيره من اليعاقبة ، ولكن لم تلق تلك النداءات آذانا صاغية .

الاستعداد للحرب :

شعر الملك عندئذ بالأزمة التي تعانيها فرنسا وبالخطر الذي أصبح يهددها ، كما لمس أن اتجاه الأغلبية كان نحو الحرب ، فرأى أن يوافق عليها ، كما أمر بتكوين وزارة جديدة ، يميل أغلب أعضائها إلى الحرب ، وكانوا من الجيرونديين . ومن أعضائها «رولان» Roland للداخلية ، «وديمورييه» Dumouriez للخارجية . وتبين للجميع عندئذ أن مصير الملكية قد قارب من نهايته ، إذ كان حزب الجيرونديين حزبا جمهوريا النزعة ، وعجل بالاساءة إلى موقف الملك ، وتعكير العلاقات بين فرنسا والإمبراطورية موت «ليوبولد الثاني» في أول مارس عام ١٧٩٢ . فكان في موته خسارة كبيرة للملكية ، فهو قد كان معروفا بحكمته ، وحزمه في تصريف الأمور في أنحاء إمبراطوريته . وعلى العكس من طبيعة الإمبراطور الراحل كان فرانسيس الذي بادر بالمطالبة بتعويض الأمراء الألمان عن الأملاك التي انتزعت منهم في الألزاس . هنالك تأزمت الأمور بين فرنسا والنمسا . وفي ٢٠ أبريل عام ١٧٩٢ اضطر لويس السادس عشر محزوناً إلى إعلان

الحرب على « فرنسيس » بصفته ملكا على بوهيميا والمجر لأنه لم يكن قد توج إمبراطورا بعد .

كان « ديموريه » وزير الخارجية يأمل في عزل بروسيا عن النمسا ، وفي الحصول على حياد إنجلترا ، كما كان يرى أن روسيا لن تتدخل في الحرب ضد فرنسا نظرا لبعدها عن مسرح الحوادث . وكانت إنجلترا لا ترغب بالفعل في الدخول في الحرب حتى لا تحمل ميزانيتها أعباء قد تضر بمصالح البلاد . أما روسيا فلم تتدخل كما ظلت بروسيا بعيدة عن مسرح الحرب بعض الوقت .

بداية الحرب :

اتجه جيش فرنسا عند مطلع الحرب مباشرة نحو الأراضي المنخفضة النمساوية على حدودها الشرقية ، وكانت أول أهداف الحرب من ناحية فرنسا ، بل الهدف الطبيعي لها . وما شجع الفرنسيين على بدء الحرب بهذا الغزو أن وزير خارجيتهم « ديسوريه » كان على علم بسجريات الأمور في ذلك الجزء من أملاك الإمبراطورية النمساوية ، وما تضطرب به من أمور الثورة على أن فرنسا صدمت بنكسة الهزيمة لأسباب آتتها عدم كفاءة جنودها ، وقلة خبرتهم بأمور الحرب ، وعدم الإذعان لأوامر قادتهم .

نتائج الهزيمة :

كان لهذه النكسة نتائجها الحتمية بطبيعة الحال ، ومنها :

أولا : الضربة التي أصيبت بها وزارة القيرون ، وكانوا من أشد أنصار الحرب ، فهم قد فقدوا ثقة الشعب في قدرتهم حتى بات أعضاءها معرضين للخطر . ولم ير وزير الحرية بدا من الاستقالة ، فخلفه الكولونيل « سرفان » Servan ، وكان من أقدر العسكريين المعروفين في ذلك الوقت . فأسرع في اتخاذ إجراءات جادة استعدادا لاستئناف الحرب ، أعاد تنظيم الجيش ، وأكمل تسليح فرق الحرس الوطني المرابطة على الحدود استعدادا للاستعانة بها في القتال . وبذلك استطاع أن

يضعف من أعداد الجيوش المقاتلة في وقت قصير . واستعان في كل ذلك ببعض الشخصيات المعروفة من أصحاب الرأي في الأزمات السياسية والحربية . والتي برهنت الأحداث بعد ذلك بكفايتها التي تحققت فيها أحرزوا من انتصارات لها شهرتها في تاريخ فرنسا . ومن أشهر أولئك الرجال « يواقيم مورا » Joachim Murat ^(١) ، الذي اعتلى عرش نابولي بعد مضي سبعة عشر عاما . ولم يقف الأمر في التعديل الوزاري عند حد ما ذكرنا . فهذا ديستورييه وزير الخارجية يغدو وزير الحرية في ١٢ يونيو ١٧٩٢ .

ثانيا : كان ذلك أثر الضربة التي أصابت الوزارة من نكسة الحرب . فهل وقف الأمر عند هذا الحد ؟ وهل أصابت الضربة الوزارة وحدها ؟ كلا فإن الضربة قد عدتها إلى الشعب الذي ثار في باريس وأخذ تشككه يزداد في نوايا الملك ، واعتبر الهزيمة جزءا من حياته حتى بات يرى الخير كل الخير في إقصائه عن العرش . وبدأت الخطوات إلى ذلك تتخذ . فهاجست الغوغاء قصر التويلري في ٢٠ يونيو عام ١٧٩٢ . ويومئذ وصلوا إلى رحاب الملك ، فعرضوا كرامة العرش للإهانة . وكان من الممكن أن يقضوا عليه بالموت . ولم ينقذه من ذلك سوى تدخل الحرس الوطني وإذا كان هذا الحادث قد مر على النحو الذي ذكرنا ، فإننا لا ينبغي أن نهمل أمره بل علينا أن نتخذ منه دليلا ومؤشرا على أنه كان خطوة في سبيل القضاء على الملكية وسلطانها ، وبداية حكم الإرهاب واستقر في أذهان الشعب حتى غدا من عقائده أن الملك هو الذي دفع ببلاده إلى الحرب على غير استعداد . وكانت تيجتها الهزيمة المنكرة ، ولا يسكن تفسير ذلك إلا بسوء قصده بل بخيائته .

(١) يواقيم مورا Joachim Murat (١٧٦٧ - ١٨١٥) ملك نابولي ١٨٠٨ - ١٨١٥) رافق نابليون في الحملة الفرنسية على مصر وعاد معه إلى فرنسا عام ١٧٩٩ . وساعده في انقلاب « برومير » . تزوج عام ١٨٠٠ من كارولين أخت نابليون . خلف جوزيف بوناپرت ملكا لنابولي عام ١٨٠٨ . أنقذ عرشه ١٨١٢ باتفاقه مع النمسا ، ولكنه فقد عام ١٨١٥ عندما انضم إلى نابليون أثناء حكم المائة يوم ، فبعد هزيمة نابليون قبض على مورا ، وأعدم رميا بالرصاص .

موقف الملك من حادث ٢٠ يونيو ١٧٩٢ :

وإذا كان شعب فرنسا في أكثر مراحل تاريخه قد بنى حياته على عواطفه الجياشه غير المستقرة ؛ فإن لنا فيما يأتي دليلا من أقوى الأدلة على ذلك ؛ فالملك بعد وقوع حادث ٢٠ يونيو قد صور نفسه في إطار من العدوان المبين ؛ وبأدر بوصفه للجمعية في رسالة الاحتجاج التي تقدم بها للجمعية يوم ٢٢ يونية ؛ وفي النداء العاطفي الذي أذاعه على الشعب الفرنسي ؛ فآثاره حتى انتهت عليه رسائل العطف والأسى والتأييد من سائر أقاليم فرنسا وبدأت حساسة عناصر الثورة في باريس تضعف حتى كادت تنسحق في بعض انحائها . ومن آثار ذلك السخط الشديد الذي أبداه أعضاء المجلس البلدي من موقف رئيسهم . وفي أول يوليو ١٧٩٢ قدم عشرون ألفا من المواطنين بيانا إلى القصر يعلنون فيه سخطهم من هيئة « الكومون » (مجلس بلدي باريس) وإداتته كما طالبوا بحاسبة قائد الحرس الوطني على سلوكه يوم حادث الاعتداء .

ولم يكن الشعب وحده هو الذي طالب بحاسبة « لافيت » على إهماله ؛ ولكن شاءت الأقدار أن يكون الملك والملكة معا ساخطين من موقف لافيت ، فالواقع أن لافيت كان يكره اليعاقبة وعنف إجراءاتهم ، وقد رغب في اغلاق ناديهم ولكن رغبته لم تستجب . واعتقد أن فتنة ٢٠ يونيو كانت موجهة ضده فصمم على استخدام كل ما يملك من جهد ونفوذ في القضاء على اليعاقبة . وكان يرى أن الفرصة مواتية ؛ فهو رئيس الحرس الوطني ، وهو يتمتع بتقدير الوزراء ، وتأييد أكثر أعضاء الجمعية التشريعية . وكان يشعر شعورا قويا بأن اليعاقبة يريدون الخلاص منه متهمين إياه بالفرار من المعركة والعودة إلى باريس والواقع أنه كان بريئا من ذلك ؛ فهو لم يشارك بعد في الحرب . ولكن هذه التهمة أضرت به وأنزلت من قدره في رأى الشعب . ومما زاد حظه سوءا أنه لم يحظ بتأييد الملك والملكة بالرغم من أنه كان يعمل على نجدتهما ؛ ولكنها فيما يظهر لم ينسياه ما استقر في عقيدتهما من أنه قد أهمل في تأدية واجبه نحوهما ، ولو رشدا لتغاضيا عن تهمة بالاهمال إن كان قد أهمل فعلا

ليتحا له فرصة العمل على إحباط مساعي الثوريين ؛ وخاصة وأنه الوحيد الذي كان يستطيع ذلك . ولا ينبغي أن تنسى أن الملكة ماري أنطوانيت قد تسببت في إحباط مساعيه في هذه السبيل من قبل ونعني حين أصدرت أمرها الى « بيتون » Piéton رئيس المجلس البلدى بعد الموافقة على استعراض الحرس الوطنى - الذى كان لافيت سينظفه ، ويستغله فى القضاء على اليعاقبة - بعدم الموافقة على ذلك . وهكذا ضاعت فرصة القضاء على اليعاقبة التى كان المقصود أن يفيد منها الملك والملكة ومن اليهما . وبرحيل « لافيت » فى ٣٠ يونيو عادت الفوضى والاضطرابات الى ما كانت عليه ؛ ورجحت بالتالى كفة الثوريين .

وثالث نتائج هذه الهزيمة :

أنها قللت من قيمة الجمعية التشريعية ، ولم يكن قد مضى على تكوينها وقت طويل ، فعجزت عن ضبط ما بين يديها من أمور . ولم يكن ذلك بالشئ الغريب ، فهى قد كانت خالية من ذوى الخبرة والكفاية . وأخذت المخاوف تسعى إلى قلوب الشعب الفرنسى فى باريس وغيرها حتى باتوا يطالبون باتخاذ ما ينبغى من الاجراءات السريعة للمحافظة على كيان فرنسا ، وإلا قضى عليها وعلى ما بذلت فى تحقيقه من جهود اقتضتها كثيرا من التضحية بالأموال والأرواح . وفى هذه الظروف انتهز اليعاقبة الفرصة لتنفيذ أغراضهم - بعد فشل الجوند - بالعمل على إسقاط حكم الملكية وإقامة حكم جمهورى . واتفق ثلاثة من زعمائهم وهم « روبسبير » و « مارا » و « دانتون » على تكوين ما أسموه « بالادارة السرية للثورة » Secret Directory of Insurrection ؛ وقد كان الأمر سريا بالفعل ، فلم تظهر فى ادارته أسماء أولئك الزعماء ، كما أحيط اسم من يديرها وهو « دانتون » بالسرية . فقد كان يقوم بعمله بعيدا عن ميدان الأحداث . وعرف من أعضائها العاملين الظاهرين « كرا » Carra و « سان تير » Santerre و « أنطوان » Antoine و « فورنيه » Fournier وغيرهم . وتقرر أن تقوم تلك الإدارة بعملها ظاهرا على المسرح عند

قدوم الفرق المرسيلية في ٣٠ يولية ١٧٩٢^(٢) ولكن ذلك الأمل لم يتحقق .
وكأننا شأنا الأقدار أن تحققه بعد انقضاء أيام معدودات .

حادث ١٠ أغسطس ١٧٩٢ :

هذا موقف فرنسا الملكية يزداد سوءا ؛ فهذه بروسيا تنضم إلى
النسب معلنة مشاركتها في الحرب تحت قيادة « دوق برونزويك » Duke
of Brunswick ، وهذا برونزويك يظهر خوفا وحمقا حين يبعث بإنذاره
في ٣ أغسطس إلى الفرنسيين يهددهم فيه بتحطيم باريس وتثبيت عرش
الملك إذا تعرض لخطر الثوار . وقد أثار هذا الإنذار نفوس الفرنسيين .
وأشعل فيها نار الغضب والثورة . هنالك بدا للإدارة السرية للثورة أن
الوقت قد حان وأن الفرصة مواتية حقا لتوجيه ضربتها القاضية ؛ وحددت
لذلك يوم ١٠ أغسطس . ولم يخف أمر ذلك على الباريسيين ولا على
الملك نفسه ، فأمر بتحصين القصر بقوات الحرس السويسري تحت
قيادة « ماندا » Mandat الذي لقي مصرعه أثناء قيامه بالعمل . هنالك
لم ير الملك بدا من أن يلجأ هو وأفراد أسرته إلى الجمعية التشريعية طالبا
حمايتهم . ولكنه كان سييء الحظ لأنه حين لجأ إليها لم يكن لها ما قدر
من نفوذ يعينها على ما أراد ؛ فقد كانت الأمور كلها قد تركزت في يد
هيئة كومون باريس التي أصبحت صاحبة السلطان على مجلس بلدي
باريس ؛ فتمكن بذلك من حكم فرنسا كلها مدة أربعين يوما من ١٠
أغسطس إلى ٢١ سبتمبر ؛ وفي مقدمتها الجمعية التشريعية هنالك هاجم
غوغاء باريس قصر التويلري فاستولوا على ما فيه من تحف وثقائس بعد
أن طال اشتباكهم العنيف بالفرق السويسرية التي كانت مكلفة بحماية
القصر . وهنا رأى الملك من التعقل أن يبعث لرجال الحرس يأمرهم
بالكف عن مواصلة المقاومة . هنالك توجه الثائرون بعد نهب ما في
القصر إلى الجمعية التشريعية يطلبون إليها تسليم الملك وأسرته والمناداة

(١) كانت القوات التي تجمعت في اقاليم فرنسا للمشاركة في صد
العدوان على البلاد تمر في كثير من الأحيان بالعاصمة فكان مرورها يتخذ فرصة
للقيام بالمظاهرات الوطنية وحدث ذلك عند وصول القوات المرسيلية
في ٣٠ يوليو وهي تنشد لأول مرة نشيد « المارسيليز » الوطني .

بإعلان الجمهورية ، فاستجابت الجمعية إلى رغبتهم فيما رأت أنها تملك وهو تسليم الملك وأسرته لهيئة كومون باريس ، ولم تر من حقها أن الدستور يسمح لها بإعلان الجمهورية ، وأشارت على الثوار بأن يلجأوا إلى المطالبة بإعلان الجمهورية ، إلى هيئة جديدة يطلق عليها اسم المؤتمر الوطنى . و انتهى الملك وأسرته إلى سجن « المعبد » Temple ، وشكلت وزارة جديدة نتيجة للأحداث السابقة ، أصبح فيها « دانتون » (١) وزير العدل ؛ وكان اسمه قد بدأ يلمع بعد هذه الأحداث وأخذ نفوذه يزداد حتى وصل الى منصب رئاسة « المجلس التنفيذى » الذى شكلته الجمعية التشريعية . فدعظم نفوذه بذلك فى الوزارة .

تأزم الموقف الخارجى يمهّد فرصة الإعداد لعهد الإرهاب :

أتاحت ظروف فرنسا وتأزم الموقف الخارجى لدانتون الفرصة ليطلق يده فى شئونها . وكانت هذه الظروف قد وصلت إلى درجة غاية فى السوء نتيجة لما نزل بفرنسا من هزائم متوالية تتضح فيما يلى :

.. نجحت القوات البروسية فى عبور الحدود الفرنسية، وقد أعلن القائد البروسى - الذى كان واثقا من قوة جيوشه - أن قواته لن تلبث أن تصل إلى ساحة « البالية رويال » Palais Royal فى نهاية شهر أغسطس مما أثار شعور الفرنسيين . وفعلا سقطت مدينة « لونجوى » Longway فى أيدي البروسيين فى ٢٠ أغسطس ١٧٩٢ . وعلى الرغم من تفوق القوات البروسية وعلى الرغم من انضمام بعض المهاجرين من الأرستقراطية إليها، فإن الجند الفرنسيين أثبتوا شجاعة ووطنية أثارت إعجاب البروسيين ، وترتب على هذه الهزيمة أن مركز الجمعية التشريعية ساء عن ذى قبل وأصبح غاية فى الحرج والخطورة، وقد أصبحت النوادى وهيئة الكومون تسيطر على الموقف فى باريس . فاضطرت الجمعية التشريعية فى كثير من الأحيان أن تخضع لهذه القوة وتتأثر بها . وتبين ذلك عندما وافقت على اتباع مبدأ الانتخاب العام فى تكوين المؤتمر الوطنى . واضطرت الجمعية أحيانا أخرى أن تنهرب من النظر فى الموضوعات التى تريد النوادى وهيئة

(١) دانتون انظر هامش ٢ . ص ٧٧ - ٧٨ ؛ ص ١٢٣ - ١٢٤ .

كومون باريس أن تفرضها عليها . فكان أكثر أعضاء حزب الوسط يتغيبون عن كثير من الجلسات كما انقطع أعضاء حزب اليمين عن الحضور ووقع حزب اليسار تحت تأثير ونفوذ الأقلية المتطرفة فيه .

كما وافقت الجمعية التشريعية على تنظيم مقدمات عهد الارهاب في فرنسا ، وذلك بطريقة غير مباشرة عندما وافقت على تكوين محكمة باريس التي ألفت لتحاكم أعداء الثورة وخاصة من شاركوا منهم في أحداث ١٠ أغسطس ١٧٩٢ . واتخذ هذا الإجراء لمواجهة تلك التهم التي ألصقت ببعض النبلاء ورجال الدين من الخونة الذين أصبحوا يتآمرون على البلاد وسلامتها . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن «دانتون» استصدر أوامر في ٢٨ أغسطس عام ١٧٩٢ تخول له حق تفتيش المنازل الخاصة بحثا عن أعداء الثورة . وفي مدى وجيز غصت سجون فرنسا بعدد كبير من المشتبه في أمرهم أي الذين يناصرون الملكية ويعادون حزب اليقاقة ويرفضون آراءه طبعي أن يكون بين أولئك المسجونين عدد كبير من الأبرياء .

وفي تلك الأثناء أصبح كومون باريس يتمتع بسلطة لا حدود لها . وقد أعلن على الملأ أنه وحده يملك حق السيطرة على شؤون باريس وأصبحت اتجاهاته ثورية متطرفة ؛ فعدا بنفوذ وسلطانه يهدد مركز الجمعية التشريعية بل أصبح دانتون نفسه وبعض زعماء الجيروندي يخشون عواقب استمرار تمتع أعضاء كومون باريس بهذا النفوذ والسلطان . هنالك اجتمعت الجمعية التشريعية وقررت حل هيئة الكومون . وحين صدر هذا الأمر إلى أعضاء الكومون أخذوا يناقشونه في أول سبتمبر و انتهت المناقشة بقرار يرفضون فيه تنفيذ أمر الجمعية . وفي اليوم التالي (٢ سبتمبر) علمت باريس بسقوط « فردان » Verdun فشاع على أثر ذلك الجزع الذي ملأ القلوب .

مذابح ٢ سبتمبر :

لم تنج الجمعية التشريعية من نكبة سقوط فردان ؛ فبات أمر ضعفها يزداد يوما بعد يوم . شعرت هيئة كومون باريس كذلك بخطورة موقفها

منها الخطر المائل في تهديدها من الخارج بين أيدي القوات التي تخطت فأعضاء الجيروندي والجمعية التشريعية وداتون نفسه يرغبون في التخلص منها ؛ لذلك رأت هيئة الكومون أن تستغل الظرف الحرج لتكون محكمة جديدة في سجون باريس المختلفة لتحاكم أولئك المسجونين ؛ فإذا ثبتت براءاتهم أعيدوا إلى سجونهم ، وإذا ثبتت إدانتهم نقلوا إلى سجن آخر تمهيدا لإعدامهم والتخلص منهم . وهناك أطلقت أيدي جساير باريس المفزوع فراحوا يقتحمون السجون ويريقون الدماء ، وظلوا يقومون بأعمالهم البشعة حوالي أربعة أيام بدأت في الثاني من سبتمبر ، وبلغ عدد القتلى ألوفاً من المواطنين كان بينهم كثير من الأبرياء . وتعرف هذه الأحداث في تاريخ الثورة الفرنسية بسذابح سبتمبر وهي في الواقع بداية ما عرف في تاريخ الثورة بعهد الإرهاب .

وإذا دققنا النظر ، وحاولنا أن نفر هذه الأحداث وتلك المذابح ، ونبحث عن أسبابها لتبين لنا أنها كانت نتيجة للظروف القائمة عندئذ ؛ فقد كان الخوف يغشى نفوس المواطنين جميعاً بسبب ما أحسوا من اقتراب طلائع الخطر تسعى إلى عاصمة بلادهم ، ودخول القوات الأجنبية بالفعل الأراضي الفرنسية ولا ينبغي أن ننسى ما أثاره ذلك الإنذار الأخير الذي أصدره برنزويك في لهجة كلها وعيد وحماسة في ٣ أغسطس ، وما تبعه من سقوط «لونجوى» في ٢٠ أغسطس وقردان في ٢ سبتمبر مما عرض العاصمة نفسها للخطر .

يضاف إلى كل ما ذكرنا الانتخابات التي كان قد حدد البدء فيها يوم ٢ سبتمبر وعلى نتائجها كان يتحدد نوع الحكم الذي سيسود فرنسا وبلونه وسلوك رجاله يتقرر مصير فرنسا كلها . كل أولئك أمور كما رأينا خطيرة يضاف إليها إحساس الفرنسيين جميعاً بأن عليهم أن يستعدوا للحرب ، وينطلقوا إلى الحدود الشرقية لرد الأعداء عن أراضي الوطن وإنقاذ فرنسا من الغزو الأجنبي . وتبلورت أمور ذلك جميعاً في نفوس الرأي العام فباتوا يرون ضرورة التخلص من أعداء الثورة في الداخل سواء منهم من كان بالسجون أو خارجها حتى يبرئوا ساحتهم من التهم التي

يمكن أن تلاحقهم اذا ما هم خرجوا للمشاركة في رد العدو عن بلادهم، واقتضاهم ذلك دفاعا عن منجزات الثورة وما حقته من مكاسب أن يرتكبوا من جرائم العقاب اراقة الدماء . وكان في فعلتهم هذه انذار صريح للفئات الرجعية التي لا تخلص للثورة .

ويرى بعض المؤرخين فيما ذكرنا تبريرا لما قام به المندفعون من الثوار يوم «مذابح سبتمبر» واذا حاولنا أن نبحث عن المسئول عنها وعن استمرارها فلا يمكن أن نهتدى الى تحديد أشخاص بذواتهم أو هيئات محددة . والواقع أن باريس بقضها وقضيضها تعد مسئولة عن هذه المذابح فلا الجمعية التشريعية ، ولا كومون باريس ولا المجلس التنفيذي ولا داتون نفسه وإخوانه وغيرهم من اليعاقبة قد حاولوا بما يمكن أن يهدىء النفوس وينظم الأحوال وينجى الشعب من الوقوع في حبال تلك المجاوز التي قل أن يعرف لها التاريخ نظيرا . وإذا كان اللوم يوجه لداتون وإخوانه من اليعاقبة أصحاب النفوذ في باريس يومئذ لعدم تدخلهم في الأمر وإيقاف هذه المذابح فإن الحق يقتضينا أن نثبت لهم ما قاموا به من خير ، يعد تكفيرا عما نسب إليهم من آثام . وحسبهم من أعمال الخير ما رسموا من خطط موفقة أدت إلى ما حازت فرنسا من نصر. فهم قد دبروا لفرنسا من أمور الحرب والكفاح ما أنالها النصر في عهد المؤتمر الوطنى . وهم الذين رسموا من الخطط أحكامها وأكملها لانقاذ البلاد من الأخطار التي تعرضت لها بسبب الفتن والثورات التي استمرت ناراها في أقاليم فرنسا المختلفة .

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني ١٧٩٢ - ١٧٩٥

أثبتت الجمعية التشريعية فشلها الذريع في تسير دفة الأمور ، ولا أدل على عجزها من موقفها من مذابح سبتمبر ١٧٩٢ ، وأثبتت بالتالي عدم صلاحية دستور عام ١٧٩١ . وفي اصرارها على إعلان الحرب على النمسا تسببت في أن تتكبد فرنسا خسائر جمة في الأموال والأرواح ، وقضت على الملكية ، وأضاعت الفرصة التي سنحت للطبقة الوسطى للإستمرار في الحكم . لقد كان للجمعية التشريعية أثر في سلطة الحكم حين بدأت ممارسة سلطاتها، فلما سقط الملك عجزت الجمعية عن الاحتفاظ بسلطتها ، واستطاعت هيئة كومون باريس أن تغتصب منها السلطة وقد زادت مذابح سبتمبر في سطوة هذه الهيئة . شغلت باريس في بداية سبتمبر بالانتخابات لتأليف المؤتمر الوطني حتى تم الانعقاد في ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ ، وكان بدء الانتخابات في الثاني من سبتمبر ، وهو نفس اليوم الذي بدأت فيه المذابح . وكان « روبسبير » أول المنتخبين عن باريس في هذا المؤتمر، ثم تلاه « دانتون » « وكاميل ديمولان » .

وكان للمؤتمر الوطني أهمية عظمى في تاريخ الثورة في الداخل والخارج ، ففي عهده تغير نظام الحكم في فرنسا تغيرا شاملا من الملكية الدستورية التي تقرر بتقضى الدستور الأول في عام ١٧٩١ إلى الحكم الجمهوري لأول مرة في تاريخ فرنسا . وتم ذلك في بداية عهد المؤتمر الوطني وكان حق الانتخاب العام قد تقرر لأول مرة في تاريخ فرنسا في أغسطس ١٧٩٢ ، وهو أول حجر أساس في بناء المؤتمر الوطني ، وأول خطوة في تحقيق مبدأ المساواة السياسية وهو من أهم مبادئ وثيقة إعلان حقوق الانسان .

تشكيل المؤتمر الوطنى :

تشكل المؤتمر الوطنى ، وبلغ عدد أعضائه حوالى ٧٨٠ عضوا ، منهم ٧٥ من أعضاء الجمعية التأسيسية ، و ١٨٣ من أعضاء الجمعية التشريعية ، وكان بين أعضائه عدد كبير من رجال القانون ورجال الإدارة المحلية ، وبعض الضباط المتقاعدين ، و ٤٨ من رجال الدين الدستوريين . اتصف أعضاء هذا المؤتمر فى كل ما صدر عنهم بالواقعية ، وعرف عنهم كذلك عداوتهم لرجال الدين وإيمانهم بالحكم الجمهورى والحرص على مبادئه .

أما سياسة المؤتمر الخارجية فلم يكن لها لون معين ، فلم يرم فى سياسته إلى أهداف الوصول إلى الحدود الطبيعية على نحو ما كان يرى . ساسة فرنسا عند مطلع القرن السابع عشر ، وإنما كانت الظروف والأحداث هى التى أملت على المؤتمر مبادئ سياسته الخارجية . وكان أكثر أعضاء المؤتمر يطوون صدورهم على بغض هيئة كومون باريس لأنها هى التى فرضت الحكم الديكتاتورى على العاصمة الفرنسية .

حزب اليمين :

وكان بين أعضاء المؤتمر فريق من الجيروندي^(١) يبلغ عددهم ١٦٥ عضوا وكانوا يمثلون فيه حزب اليمين كانوا يشاركون حزب اليسار المعروف بحزب الجبل فى الإيمان بالحكم الجمهورى والمحافظة على مبادئه وفى كراهية رجال الدين . ولكنهم يختلفون فى أمر واحد يتصل فى الحكم على هيئة الكومون . فبقدر ما كان الجيروندي يعضونها ويؤيدون مهاجتها والقضاء عليها ، كان اليعاقبة يرون الإبقاء على هذه الهيئة ، ففى رأيهم أنها من عمل الباريسيين الذين قاموا بالثورة ، وتحملوا فى سبيلها مالا يحصى ولا يوصف من المتاعب والتضحيات ، فالذين يحاربون هذه الهيئة إنما يحاربون باريس نفسها ، ولن يكونوا بذلك من المؤمنين بالحكم الجمهورى . وفى رأى هذا الحزب أنه إذا كان الجرم الذى ترمى

(١) الجيروندي أصبحت هذه هى التسمية جارية على الألسن .

به هيئة الكومون هو أنها خلقت الحكم الديكتاتوري ؛ فمن الإثبات أن يقال أن في عملها هذا قدرة على ضمان وحدة الشعب ، وبحسبها أنها وحدها كفيلة بتحقيق الأمن العام ، الذي كانت فرنسا في أشد الحاجة إليه نظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد يومئذ . ويكفى أن نذكر منها الخطر الماثل في تهديدها من الخارج بين أيدي القوات التي تخطت الحدود وأخذت تقترب من العاصمة ؛ والحرب الأهلية التي لن تلبث أن تندلع في جهات شتى من فرنسا. لكن حزب الشيروند كان يغشاه الخوف كلما تسئل أعضاؤه ديكتاتورية الأمن العام التي ستؤدي إلى عهد الارهاب .

هذا هو موضوع الخلاف بين الحزبين ، وأخيرا مهدت ظروف البلاد لحزب اليسار أن ينفذ ما رأى من قيام ديكتاتورية الأمن العام على الرغم من معارضة حزب اليمين من الشيروند . وساعدهم على ذلك أن أعضاء حزب الشيروند قد اختلفوا فيما بينهم ؛ ففريق منهم يتزعمه «فيرنيو» Vergniaud يرى ضرورة توحيد الصفوف لأنه حجر الأساس في بناء حكومة جمهورية ، وقد جهر به أثناء محاكمة الملك وفريق آخر - عرف بجماعة « رولان » الصغيرة - يرى ألا سبيل إلى التعاون مع من يرون الإبقاء على الكومون وسلطانه . ويتزعم هذا الفريق كل من « بوزو » Buzot و « بربارو » Barbaroux و « لوفيت » Louvet . وكانوا جميعا واقعين تحت تأثير مدام «رولان»^(١) . وكانت بينها وبين ماري أنطوانيت عداوة شخصية توحى اليها كل ما يصدر عنها من آراء . وظل أعضاء حزب الشيروند طوال ذلك العهد لا يأخذون بالحلول العملية فيما يعرض لهم من مشاكل ، كما كانوا يفتقرون إلى القيادة الحازمة التي تجمع شمل صفوفهم المتفرقة .

حزب الجبل :

وعلى العكس من هؤلاء كان أعضاء حزب الجبل من أهل اليسار عددهم خمسون ، يشبثون على رأيهم في تطرف واضح عند مناصرة هيئة كومون باريس والإصرار على وجودها ، ويأخذون بالحلول العملية .

(١) انظر هامش ٣ ص ٨٦ .

وكان « داتون » في جلسات المؤتمر الأولى أبرز أعضاء حزب اليعاقة ، يجاوره في المكان ، ويشاركه في الرأي « كاميل ديمولان » . كما استطاع روبسيير أن يجمع حوله بعض الأصـدقاء ؛ ومنهم « كوثون » وسان جاست St. Just . وأعادت جهوده سيرته الأولى في تمثيل باريس كما كان في الجمعية الوطنية خلال السنوات من ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ . وكان ثالث الزعماء اليعاقة Jean-Paul Marat ، وكان يختلف في صفاته وسلوكه عن الزعيمين السابقين ، اتصف بالقسوة لدرجة الجنون ، كما كان مشاغبا ذا طبع لئيم .

أما حزب الوسط :

ويعرف بحزب السهل فكان عدد أعضائه حوالي أربعمائة ، عرفوا بهدوئهم وترددهم . وكان أعضاء هذا الحزب أكثر عددا من أعضاء كل من الحزبين الآخرين . وحاول أعضاء الحزبين الآخرين جذب هؤلاء الأعضاء كل إلى جانبه لترجيح كفته على الكفة الأخرى . فاعتمد الجيرونديون وكان « داتون » في جلسات المؤتمر الأولى أبرز أعضاء حزب اليعاقة ، على خطبهم وفتابحتهم لإقناعهم بالانضمام إليهم ، بينما اعتمد اليعاقة على تخويفهم وإثارة الرعب في نفوسهم . وكان أشهر أعضاء حزب السهل « سيبس » Sieyès و « وكبسييرس » Cambacères ، كما اشتهر غيرهما من أعضاء الحزب مع الأيام . وطبيعي أن يميل هؤلاء جميعا إلى الانضمام إلى حزب الجيروندي لبعدهم عن العنف وسفك الدماء الذي اشتهر به أعضاء حزب الجبل في مذابح سبتمبر ١٧٩٢ . ولقد نستطيع فهم طبيعة هذا الحزب مما جاء على لسان أحد أعضائه حين بلغ باريس فقال « لقد أصابني الرعب عندما بلغت باريس » Quand je suis arrivé à Paris y'ai frémى . واعتمد الجيروندي على ما اتصف به هذا الحزب في محاولة جذبهم إلى صفوفهم .

وظهر في جلسات المؤتمر الأولى أن اتجاه أغلبية الأعضاء يتدفون إلى الجيروندي . فكانت رئاسة المؤتمر وسكرتاريته أول عهده من حزب الجيروندي . وكذلك كانت الوزارة منذ أن اعتزلها « داتون » في ٢٩

سبتمبر ليأخذ مكانه في المؤتمر فحل محله « جارا » Garat من الجيرونديين . كما سيطر على الوزارة « رولان » Roland وكان من الجيرونديين كذلك . وما زاد قوة هذا الحزب كذلك وجود نحو خمسة آلاف من القوات النظامية رهن إشارة الوزارة في باريس ، ويضاف إلى ذلك طغيان موجة العداء تجاه سياسة العنف في باريس والأقاليم وهي سياسة أثارت احتجاج الفرنسيين في كل مكان .

ومن ذلك نرى أن السبيل كانت ممهدة أمام الجيرونديين للسيادة . ولكن ترى هل كانوا يملكون من الشجاعة ما يمكنهم من تزعم الموقف ؟

إعلان الجمهورية الأولى في فرنسا :

كان الغرض من تشكيل المؤتمر وقيامه النظر في لون الحكم الذي يرضيه الشعب . فلما بدأ المؤتمر اجتماعاته أخذ يناقش ذلك الأمر ، وانتهوا في ٢١ سبتمبر إلى إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية ، ومن ذلك نستطيع أن نتبين أن الجيرونديين قد مالوا مع بقية الأعضاء إلى ما أدى إلى اتخاذ هذا القرار . ولعل الذي دفعهم إلى ذلك أن يكون حرصهم على المشاركة في السيادة ، فهم لو خالفوا وثبتوا على مبادئهم الأولى لضاعت منهم الفرصة .

وقبل إعلان الحكم الجمهوري في أقاليم فرنسا بما لم يكن ينتظر له من ترحيب . وفي ذلك ما يدل على أن الشعب الفرنسي بطبيعته قد كان يميل إلى الحكم الملكي المقيد ويتعلق به .

وتستأنف جلسات المؤتمر بعد صدور القرار بإعلان الجمهورية ، فيتكشف الغطاء عما أخفته الظروف أيام مناقشة موضوع لون الحكم الذي يريده الشعب ، فيشتد الجدل بين الفريقين (الجيرونديين واليعاقبة) . ويرمى فريق الجيرونديين الفريق الآخر بأخطر التهم ، ويحصلونهم أوزار ما كان في مذابح ٢ سبتمبر . ولم يفلح الجيرونديون فيما أرادوا من وراء هذه التهم إذ استطاع اليعاقبة ببلوغتهم وشجاعتهم أن يطفوا النار التي حاول خصومهم إشعالها فكان من نتائج ذلك أن لاذ الجيرونديون بالصمت .

يشائر نجاح الحكم الجمهوري :

جاءت البشائر الأولى في انتصار الفرنسيين على أعدائهم بفضل تصرف الحكومة الجمهورية التي وفقت إلى تشكيل قواتها لمحاربة الأعداء بقيادة ديموريه^(١) .

وبفضل الظروف الخارجية التي سنورها فيما بعد . وكان هذا النصر قد سبق بنصر تم قبل إعلان الجمهورية يوم واحد (٢) ؛ ففي ٢٠ سبتمبر وقعت واقعة « قالى » Valmy وفيها كان البروسيون قد سبقوا فاحتلوا بعض المواقع ولكن لم تلبث القوات الفرنسية أن سيطرت على تلال « قالى » Valmy و « ايرون » Ivron . وهناك عجز العدو عن مواجهة الفرنسيين ، ورأى القائد برونزويك Brunswick ألا يخاطر بجيشه ، فأمره بالانسحاب . وهكذا تم النصر لفرنسا وأثبت هذا الانتصار أن فرنسا لازالت أمة حية لها كيائها وقوتها ، وأن لها جيشا قويا يمكن الاعتماد عليه . كانت هذه المعركة الصغيرة التي تمت في سرعة سريعة شهيرة من حيث نتائجها . فقد كانت فاتحة انتصارات عظيمة حظيت بها فرنسا في عهد الثورة ، وتعد من المعارك الحاسمة في التاريخ فهي قد رفعت روح الجيش المعنوية ، وأشعرت عساكره بقيمتهم . وعلى أثرها تم التفاوض بين الطرفين على يدى « برونزويك » و « ديموريه » وكان من نتائجها انسحاب القوات البروسية بقيادة برونزويك من « ثردان » و « ولونجوى » وبالتالي أصبحت خارج حدود فرنسا في ٢٩ سبتمبر . وكان « ديموريه » أثناء المفاوضة مع برونزويك يعتقد أن الخلاف القائم يومئذ بين بروسيا

(١) كان لديموريه خبراته المتعددة التي اكتسبها من عمله في مختلف المناصب ؛ ومنها عمله في وزارتي الخارجية والحربية (حيث أفاد منهما في مجال السياسة والحرب) . وكان للرجل طبيعته المفعمة بالنشاط والتفاؤل كان ذكيا نشطا . وكان يرى لانقاذ الملكية القضاء على أعدائها في الخارج ، ويرى أن خير ما يبدأ به التفرقة بين النمسا وبروسيا ومهاجمة الأراضي المنخفضة الجنوبية ، انظر صص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) من الجائز أن يكون لانتظار العارفين ببواطن الأمور صدور القرار بإعلان الجمهورية أثر في تقوية روح المحاربين المعنوية .

والنمسا على بولندا سينجعل بروسيا لا تتعاون من جديد مع النمسا .
إلا أن المستقبل قد خيب ظنه .

وهكذا نرى أن موقف فرنسا الحربى قد تحسن ، فحل النصر محل الهزيمة . ولم يقع كل ذلك عفوا ، وإنما تم بناءً على أسس منها ما ملأ قلوب الجند الفرنسيين من حماسة وعلى ما قام بين النمسا والروسيا من خلاف على تقسيم بولندا تقسيماً ثانياً ، وتسبب هذا الخلاف فى سرعة تفهقر البروسيين لاستجلاء ما غمض عليهم من أسباب ذلك الخلاف ، وأمر آخر وهو الخلاف الذى قام بين فردريك وليم ملك بروسيا وبين « دوق برونزويك » فيما يتعلق بخطة الهجوم والقتال .

كل ذلك أمور كان من شأنها أن تدفع القوات الفرنسية فى شجاعة وأمل فى النصر على أعدائها . فاستولت بعد عبورها نهر الراين على « مينز » Mainz . كما وضعت يدها على « جنيف » Geneve وساقوى Savoy ومقاطعة « نيس » Nice ، وبذلك باتت دول أوروبا مهددة أمام القوات الفرنسية . ويعود « ديموريه » إلى باريس متوجاً بأكاليل النصر ، وأخذت آماله فى المستقبل تمتد أحلامه بما يمكن أن تحقق له الأيام من قوة وسلطان . ولم يلبث حتى عهد إليه المؤتمر بقيادة حملة عسكرية على بلجيكا . فحقق ثقة المؤتمر من كفايته حين انتهى من غزوها فى مدى شهر واحد ، وآية ذلك أنه تقدم لغزوها فى ٢٨ أكتوبر . وفى طريقه إلى عاصمتها انتصرت قواته على القوات النمساوية حيث وقعت معركة « جيماب » Jemmapes فى نوفمبر عام ١٧٩٢ . فكان هذا فاتحة الانتصارات التالية ؛ وفى ١٦ نوفمبر بلغ العاصمة « بروكسل » ؛ وفى ٢٨ نوفمبر استولى على « لياج » Liege وفى الوقت نفسه فتحت « اتورب » أبوابها لإحدى فرق الجيش الفرنسى . وهناك اجتمع ممثلو الشعب البلجيكي فى بروكسل : فأعلنوا استقلالهم عن النمسا وبعثوا إلى النمسا بوفد يحبل إلى حكومتها هذا القرار .

المؤتمر بعد الانتصارات الجديدة :

كان على المؤتمر أن يقرر عندئذ موقفه من الأقاليم والشعوب التى

تغيرت أحوالها بين يدي الغزو الفرنسي ، فتحررت ، علما بأن بعض هذه الشعوب مثل أهالي نيس وساقوى ومينز قد كتبوا يطلبون الاتحاد مع فرنسا ، كما أثر أهالي بلجيكا الاحتفاظ باستقلالهم كما تقدم .

وتبين من مناقشات المؤتمر لهذا الأمر أنه كان متأثرا باتتصارات الفرنسيين في « جيماب » وغيرها ، فدفعه ذلك في غير وعى ولا نظر في العواقب ، فأصدر في ١٨ نوفمبر ١٧٩٢ قراره بتعهد فرنسا بتقديهم المساعدات المختلفة لسائر الشعوب المغلوبة وحماية استقلالها والمحافظة على حرياتها . وهنا ظهر أن الجيروندي قد ناقضوا أنفسهم لأنهم سبق أن ضموا إلى فرنسا ساقوى ونيس في سبتمبر ١٧٩٢ . ولم يقف قصر نظر الجيروندي السياسي عند حد ما ذكرنا بل عدا ذلك إلى إصدار قرارات أخرى أشاعت الخوف في الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا التي أصبحت تخشى مشروعات فرنسا التوسعية وسياستها غير الحكيمة التي تهدد السلام الأوروبي .

وأولى خطوات هذه السياسة الخرقاء التي خطاها الجيروندي - وكانت لهم الأغلبية في المؤتمر - هو القرار الذي اتخذته المؤتمر في ٢٨ نوفمبر ١٧٩٢ ، وكان يقضى باعتبار نهر الشلد Scheldt نهرا مفتوحا للتجارة ، وأصر الجيروندي على استصدار هذا القرار برغم التحذيرات والنصائح التي تقدم بها كل من « روبسبير » و « دانتون » . وهكذا أظهر أعضاء هذا الحزب مرة أخرى تعثرهم في سيرتهم السياسية . فهم الذين دفعوا فرنسا قبل ذلك إلى الحرب ، وهم الذين دفعوا إنجلترا - الحريصة على مصالحها الاقتصادية - مضطرة إلى الانقسام إلى دول التحالف الدولي الأول منذ الثورة الفرنسية . ولم يكن خافيا على أحد أن إنجلترا قد بذلت جهودا كبيرة لإغلاق هذا الطريق المائي إتقاء خطر المنافسة التجارية التي كانت تخشاها (١) .

(١) كانت إنجلترا تخشى ما يترتب على فتح هذا الممر المائي من ازدهار تجارة أنتورب أو انفرس الذي يترتب عليه تهديد مركز لندن الاقتصادي المالي .

ومن نتائج الغرور الذي أصاب المؤتمر إصداره الأوامر الى « ديموريه » في ٣٠ نوفمبر ١٧٩٢ لمهاجمة هولندا فأثارت تلك الأوامر انجلترا التي لم تكن لتسمح لأى دولة أوربية أن تضع يدها على هذا الاقليم لأنه في الاعتداء عليه ما يعرض سلامتها للخطر . وقد بذل « پت » Pitt كبير الساسة فيها أقصى ما يملك من جهود في سبيل رد أعضاء مجلس العموم عن رأيهم الذي يقتضى دخول انجلترا الحرب ضد فرنسا إلا أن جهوده ذهبت هباء ، لأن أعضاء المجلس اعتبروا فرنسا مناقضة للمعاهدات السابقة .

نهاية الملك :

رأى اليعاقة أن السبيل الوحيد لكشف الغطاء عما تخفى النفوس من آراء ونوايا أن يثيروا الحديث حول محاكمة الملك ، لأن ذلك سيبين لهم ميول الجيرونديين ، فإذا جهر هؤلاء بمعارضتهم لمحاكمة الملك وإدائته فضحهم اليعاقة بإذاعة نبأ ذلك على الشعب ، ليشعل نار ثورته عليهم لأنهم ملكيون يريدون استئناف الحكم الملكي ، الذي أضر بمصالح الشعب وحبس حريته وأكل أرزاقه ، وإذا وافقوا أعضاء حزب الجبل فأنضموا إليهم في الموافقة على إدانة الملك فإن ذلك سيعزلهم بصفة نهائية عن تأييد الفرنسيين المعتدلين ، وسيشاركون في إثارة مشكلة أوربية ، آيتها أن دول أوروبا الملكية ستكاتف في مواجهة فرنسا ، والعمل على إحباط جهود الفرنسيين التي بذلت في سبيل الثورة من أجل المبادئ الإنسانية السامية التي نادى بها زعماء الثورة ، وقد يقتضى الموقف المطالبة بحكم قوى سريع الإجراءات يستطيع مواجهة الأحداث . ولم يكن في فرنسا يومئذ من يستطيع خلق هذا النوع من الحكم وتحمل مسئوليته غير حزب الجبل .

وترك اليعاقة للجيرونديين معتمدين على جنهم - إعداد مسوغات التحقيق المتعلقة بالتهم الموجهة إلى الملك . وفعلا قبل الجيرونديون ذلك وشكلوا منهم لجنة للقيام بالنظر فيما عثر عليه من أوراق ووثائق خاصة بالملك يوم ١٠ أغسطس . وقام « فالازيه » Valazé عن الجيرونديين بتقديم

تقرير اللجنة للمؤتمر في ٣ نوفمبر عام ١٧٩٢. وظهر بعد مناقشة التقرير أنه كان يفتقر إلى القواعد الدستورية وروح العدالة. وقد دافع روبسبير عما رأى في التقرير من نقص في خطابين ألقاهما في ٣٠ نوفمبر، ٣ ديسمبر، فقال في دفاعه أن المؤتمر ليس محكمة، وأن أعضاءه ليسوا قضاة يستطيعون أن يتيبنوا حقائق نصوص القانون، وأن الملك لم يعد متهما بعد أن أدين يوم ١٠ أغسطس ولخص كلامه فيما يلي :

« فالقضية قضية ظالم أدى سلوكه إلى الثورة وأدى الحكم عليه إلى خلعه من سلطانه، فأما العقوبة فتشمل في كفالة حرية الشعب فإذا كانت الحياة من حق الوطن فيجب أن يموت لويس (١) » .

وهكذا بدأ الجيروندي في مطلع عام ١٧٩٣ وكأنهم سادة الموقف، فبأيديهم الأمر، يستطيعون اعتمادا عليه أن يتحكموا في شئون الحرب. وكان حزب اليقظة يترقب سوح فرصة تسكنه من وضع يده على زمام الأمور والانفراد بالسلطان. وقد تم ذلك عند محاكمة الملك إذ تبين خلال ذلك إنقسام أعضاء حزب الجيروندي على أنفسهم، ولا أدل على ذلك من أن أكثرية زعماء الجيروندي كانوا يطمعون في إنقاذ حياة الملك. ولو خلت سياستهم من الخوف والارتجال لاستطاعوا الوصول إلى ما أرادوا .

وعلى العكس من ذلك استطاع حزب الجبل أن يصر على رأيه، وصمم على تنفيذه بالتخلص من الملك وبنوا رأيهم على دقة فحص الأمور، وكان روبسبير واثقا من أن محاكمة الملك ستؤدي حتما إلى وقوع الانقسام بين أعضاء حزب الجيروندي. وهناك مهد السبيل أمام الحزب القوى الصامد للوصول إلى الحكم. فالتهم التي وجهت إلى الملك كانت خطيرة، لا يمكن أن تفسر إلا بالتآمر على الأمة، فهو يقوم بتحويل

Le procès du tyran c'est l'insurrection, son jugement c'est (١)
la chute de sa puissance, sa peine c'est celle qui exige
la liberté du peuple. — «Louis doit mourir parcequ'il
faut que la patrie vive.»

جيوش المهاجرين في الخارج ، ويعمل على هدم الدستور وبعد انتهاء المؤتمر من مناقشة التهم رأى أن تجرى عملية التصويت علنا فرّجح المطالبون بإعدام الملك بصوت واحد (٣٦١ مقابل ٣٦٠) . ووقف الملك لمواجهة الموت يوم ٢١ يناير ١٧٩٣ وقفة الثابت الشجاع ، وهي وقفة لم يقف مثلها قبل هذا اليوم . ويعزو بعض المؤرخين ذلى إلى قوة إيمانه .

صدى إعدام الملك ونتائجه في الداخل والخارج :

أدى إعدام الملك إلى انتصار حزب الجبل ومعه بقية اليعاقبة وكان في ذلك إرهاب باقتراب حكم الإرهاب ؛ فهم قد اتهموا بالخيانة كل من امتنع عن الموافقة على إعدام الملك أو التردد في ذلك ؛ وأضافوا إلى هؤلاء من كانوا يقترحون إجراء استفتاء عام بين طوائف الشعب بشأن البت في مصير الملك . ولاحق في الجو بواحد حرب أهلية قد تدبر أمورها في جنوب فرنسا .

تلك نتائج تمخض عنها إعدام الملك في داخل فرنسا . أما في الخارج ، فقد تسبب إعدام الملك في إثارة دول أوروبا وملوكها الذين باتوا يتوقعون نفس المصير الذي انتهى إليه لويس السادس عشر ، وهنا أخذت بعض هذه الدول تمهد لتكوين حلف يواجهون به ثورة فرنسا إلقاء لخطرها أو للقضاء عليها . وأسرع ما تكون ذلك الحلف من بروسيا والنمسا وبريطانيا وأسبانيا وهولندا وسردينيا . وأدى كل ذلك إلى التفكير في إجراء لا مفر منه وهو تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة الأمن العام .

فرنسا تواجه التحالف الأوروبي الأول :

كان أول عمل تتج عن إعدام الملك أن بادرت إنجلترا بطرد سفير فرنسا لديها ، وفهمت فرنسا من ذلك قيام العداء الصريح الذي قد يعقبه إعلان الحرب عليها ، فبادرت هي إلى إعلان الحرب على إنجلترا وهولندا في أول فبراير ١٧٩٣ ، ولم تلبث أن انضمت أسبانيا إلى صفوف الدول المتحاربة .

أما العوامل التي دعت إنجلترا إلى معاداة فرنسا فبالإضافة إلى ما أحدثته إعدام الملك من إثارة للعواطف والمخاوف في إنجلترا فإنها لم تكن لتسمح لفرنسا احتلال اتوارب ، وقد تبين لها أن فرنسا تنوى الاحتفاظ بها سيما وأنها أخذت عندئذ تنادى برغبتها في بلوغ حدودها الطبيعية . المحيط غربا وشاطئ نهر الراين شرقا والبرانس جنوبا ؛ وكان معنى ذلك ضم « نيس » « وساقوى » و « جنيف » و « البجورا » السويسرية ، ومقاطعات الراين وبلجيكا وجزء من هولندا . وحذت أسبانيا حذو إنجلترا . وكان قد أثارها إعدام الملك كما أثار إنجلترا وربط هذا الحادث بين الإمارات الألمانية . وفي ٢٣ يناير اتفقت روسيا وبروسيا على اقتسام جزء من بولندا بينهما على أن تحصل النمسا على تعويض عن ذلك بإقليم الفلندرز والألزاس واللورين ، وتحصل إنجلترا على اتوارب عند الاستيلاء عليها . وتم الاتفاق بين أعضاء الحلف على أن تقوم إنجلترا بتمويل جيوش دول الحلف .

تدهور الموقف الخارجى يمهد السبيل للاعداد لحكم الارهاب :

أطاع « ديمورييه » مكرها أوامر المؤتمر الوطنى للتقدم لغزو هولندا في ١٧ فبراير ١٧٩٣^(١) ، ذلك لأنه كان يرى أن الأحوال في بلجيكا ليست مطمئنة . كان طبعيا أن يرحب البلجيكيون أول الأمر بقوات فرنسا التماسا لتخليصهم من سيطرة النمسا ، ولكن سلوك الفرنسيين في حكم البلاد والإجراءات التي اتخذوها في سبيل ذلك سرعان ما قضت على آمال الشعب البلجيكى في الفرنسيين الذين اضطهدوا الكنيسة ، ثم بالغوا في تهوورهم فأعلنوا ضم بلجيكا إلى فرنسا اعتمادا على ما زعموا من رغبات قدمها إليهم فريق من الشعب البلجيكى . وهكذا فقدت فرنسا بسلوكها ذلك صداقة الشعب البلجيكى الذى كان من المنتظر أن يصبح خير حليف لها .

واستغل النسويون ظروف بلجيكا واستيائها من الفرنسيين فبادروا بمهاجمتها ، واستدعى « ديمورييه » في ٨ مارس للدفاع عن .

(١) انظر ص ١١٥ .

بروكسل وحماية قوات « ميراندا » Miranda . فأثار ذلك سخطه على المؤتمر ، وأيقظ ما كان ينطوي عليه صدره من عزم على الانتقام من زعمائه ، وبادر فبعث إلى المؤتمر برسالة شديدة اللهجة يعلن فيها رأيه الصريح وسخطه من سلوك المؤتمر . فكان في ذلك ضربة وجهت نحو أصدقائه من الجيرونديين الذين كان روبسبير عندئذ يضيق عليهم الخناق ، وقد بدأ يحقق نصرا عظيما عليهم لدرجة أزعجت « داتون » نفسه ، الذي كان يفضل اتحاد الجميع ويرى ضرورة تكاتفهم على اختلاف أحزابهم في سبيل مواجهة الخطر الخارجي ، وخاصة أنه كان يشعر بالأخطار التي أصبحت تهدق بالوطن منذ سفره إلى بلجيكا ومشاهدته لهجوم النمساويين عليها . بينما كان داتون يبغي أن تستعد فرنسا لمواجهة الخطر ، وتستعين على ذلك بالاتحاد بين صفوفها كان روبسبير مهتما في المقام الأول بالبحث عن أعداء الثورة والخونة ، لذلك ظهرت رغبة اليقظة في إقامة محكمة الثورة ولجنة الأمن العام . ولكن أعضاء الجيرونديين في المؤتمر عارضوا الاقتراحين وقاوموهما بكل ما أوتوا من قوة فاستقر رأى أعدائهم اليقظة على إجبارهم على قبول ذلك ، وحددوا يوم ١٠ مارس للقيام بمحاولة أخرى في سبيل ذلك ، ولكنهم فشلوا . وسرى أن سوء الموقف الخارجي وهزيمة فرنسا فيه لن يلبث أن يهيئ الفرصة لليقظة ليعدوا العدة لإقامة حكم الإرهاب ، ويذكرنا ذلك بما كان من أثر سىء لإنذار « برونزويك » Brunswick في ٣ أغسطس وما ترتب عليه من أحداث ١٠ أغسطس وسقوط الملكية ، وما كان من أثر لسقوط لوندجوى وفردان في أحداث ما يعرف بمذابح ٢ سبتمبر . وهكذا ارتبطت التغيرات الداخلية في فرنسا أشد الارتباط بالأحداث الخارجية .

وفي خلال هذه الأزمة الخائقة تباع أنباء الحرب فرنسا ، معلنة هزيمة جيوشها تحت قيادة « ديموريه » في بلجيكا في معركة « نيرقندن » Neerwinden . بعد صراع عنيف تأرجح فيه النصر والهزيمة بين الفريقين المتحاربين . ففقدت أثناءه القوات الفرنسية حوالي أربعة آلاف . وكانت الهزيمة ضربة قاسية لفرنسا التي تعودت النصر حتى ملأها غرورا . ولم

يَقْبُ الأمر عند حد الهزيمة بل تعداها يأمر بلكه لم يكن فى الحسبان ؛
ونعنى بذلك أن تتلو أنباء الهزيمة أنباء أخرى جعلت مصاب فرنسا
أشد فداحة وأجل خطرا ، فهى أنباء تفيد بمحاولة « ديموريه » إثارة
الجند على الثورة والاستعانة بهم للعمل على تنصيب ابن دوق أورليان
ملكاً على فرنسا . على أن الحظ قد خان « ديموريه » فى آماله عندما
خذله الجند ، فاضطر إلى الهرب إلى صفوف الأعداء فى أبريل ١٧٩٣ ،
وفشلت محاولته فانهارت آماله .

كان الموقف الخارجى خطيرا ، وقد زاد من خطورته نشوب قلاقل
كثيرة فى الداخل . فقد ظهرت فى الجنوب من نهر اللوار فى المنطقة المعروفة
باسم « لافنديه » حركة تطورت إلى حرب أهلية ظلت الشغل الشاغل
لليعاقبة أثناء مواجهتهم للخطر الخارجى .

بأدر المؤتمر باتخاذ تدابير حازمة وسريعة لمواجهة الأخطار المتفاقمة
فى الخارج والداخل . فركز السلطة فى يد الحكومة وأتاح لها القدرة
على التصرف بسرعة وفى سرية دون التقيد بأى قوانين أو قواعد تحد من
نشاطها . وقد أيدت الأحداث التالية المخاوف التى أثارها اليعاقبة عندما
هاجموا المؤتمر موضحين الأخطار الجسام التى تتعرض لها البلاد . وقد
اضطر الجيرونديون فى المؤتمر بسبب تلك العوامل إلى الموافقة على إجراءات
العنف التى طالب بها أعداؤهم من اليعاقبة وكان اشتراك بعضهم فى ثورة
لافنديه ، وخشيتهم من أن يتهموا بمالائمتهم للحركة فيها مما جعلهم
يرافقون على سائر القرارات التالية :

١ - قرار ١٩ مارس ١٧٩٣ ويقضى بتجنيد النبلاء ورجال الدين .

٢ - قرار ٢١ مارس ١٧٩٣ ويقضى بإقامة هيئة ثورية فى كل
كومون .

٣ - قرارات خاصة بمعاقبة المهاجرين صدرت فى ٢٧ مارس
و ٥ أبريل ١٧٩٣ .

- ٤ - وفي ٢٦ مارس صدر قرار بتشكيل محكمة الثورة للنظر في أمر جميع المتهمين بمناهضة الحكومة ولن تلبث هذه المحكمة - بعد مضي عام من إنشائها - أن تقود دانتون إلى المقصلة .
- ٥ - تكوين جيش الثورة داخل فرنسا في ٥ أبريل ١٧٩٣ .
- ٦ - وتم تشكيل لجنة الأمن العام Comité de Sault Public في ٦ أبريل ١٧٩٣ (١) وهي هيئة قدر لها أن تحكم فرنسا أكثر من عامين وأن تقودها إلى النصر والخلاص من الاضطرابات الداخلية . وشكلت اللجنة من تسعة أعضاء وهم « باريز » Barère و « ديلما » Delmas و « بريار » Bréard و « كامبون » Cambon و « دانتون » Danton و « روير ليندت » Robert Lindet و « جويتون مورقو » Guyton Morveau و « تريلهارد » Treilhard و « دلاكروا » Delacroix .

دانتون رئيسا للجنة الأمن العام من ٦ أبريل الى ١٠ يوليو ١٧٩٣

سيطر دانتون على لجنة الأمن العام عند تكوينها حتى أسقط اسمه من قائمة أسماء أعضائها عند تجديد انتخابهم في ١٠ يوليو ١٧٩٣ . وانقسمت اللجنة تحت رئاسته إلى أربع لجان لتوزيع التخصصات المختلفة عليها . فكانت الشؤون الخارجية « لدانتون » و « باريز » .

ولم تكن مهمة لجنة الأمن العام مجرد الرقابة ، بل كانت تحكم فرنسا وتسيطر على تصريف شئونها المختلفة . وفي ظلها فقد المجلس التنفيذي كل سلطة ؛ وكانت تملك من السلطان ما يمكنها من إلغاء أى قرار يتخذه الوزراء الذين تحولوا إلى رؤسين لأعضائها . وكان من حقها تعيين القواد وعزلهم وتوجيه حركاتهم ، فهي صاحبة الحق في توجيه السياسة الخارجية دون رقيب . ومن اختصاصاتها رعاية شئون التربية

(١) وهكذا تم خلال ثلاثة أسابيع تنظيم حركة الارهاب

العام وإقامة الحفلات المدنية ورعاية الشؤون الدينية والفنية ، فهي تملك حق تعيين سائر موظفي الدولة وعزلهم ، وهي وحدها صاحبة الحق في تعيين « المبعوثين من ممثلي الشعب » Representatives on Mission (١) وكانت مهمتهم في ظاهر الأمر تنظيم مسألة التجنيد ومراقبتها في أقاليم فرنسا ، وإن كانت مهمتهم في واقع الأمر تثبيت دعائم الحكومة المركزية في أنحاء فرنسا كافة وبسط سيطرتها عليها .

وكانت مداوالات اللجنة سرية ، وليس لأحد حق مساءلتها أو محاسبتها إلا المؤتمر الوطني عندما يتقدم أعضاؤها إليه بتقاريرهم الدورية . وكان ما تستند إليه لجنة الأمن العام في سلطاتها حقها الكامل فيما كان تحت يدها من أموال طائلة (مصاريف سرية) .

وقامت إلى جانب لجنة الأمن العام لجنة أخرى تعرف بلجنة الضمان العام Comité de Sécurité وكانت بمثابة وزارة الداخلية ، تراقب أمن الدولة وتحافظ على ما يكفل له الضمان . وكان للجنة الأمن العام حق دعوة أعضاء هذه اللجنة للانضمام إليها أثناء مداولة بعض الأمور حتى تتحقق وحدة العمل .

معرفة الخلاف تشدد بين حزبي اليعاقة والجيروند :

كان دانتون يعمل أثناء رئاسته للجنة الأمن العام على التوحيد بين صفوف اليعاقة والجيروند ، ويرى أن الأجدر باليعاقة أن يركزوا جهودهم نحو القضاء على حزب الجيروند لمجرد اختلاف وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهيئة الكومون (٢) ولكن روبسبير وأتباعه كانوا يرون ضرورة القضاء على أعدائهم . وباءت جهود « دانتون » السرية والجهرية للتوفيق بين

(١) كان ذلك نظاما جديدا استحدثه المؤتمر لتثبيت دعائم حكم اليعاقة وسلطانهم . وهكذا نجد أن الثورة التي بدأت بالدعوة إلى إقامة بناء لا مركزي للحكومة تعود الآن تحت تأثير الحرب إلى تقاليد المركزية القديمة التي تميزت بها الملكية الفرنسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

(٢) انظر ص ١٠٥ .

الحزبين بالفشل ، ذلك لأن روبسيير كان يدبر ليخلف «دانتون» في رئاسة اللجنة كما أن الجيروندي قد انقسموا فيما بينهم كدأبهم : فلم يسروا دانتون مهمته . وقد كانت الوسيلة الوحيدة للإبقاء عليهم وإنقاذهم . أخذت المعركة تشتد بين اليعاقة والجيروندي حين أخذ كل منسبا بكيل التهم للآخر واشتد « مارا » Marat (١) اليقوبي المتطرف في هجومه على الجيروندي ؛ فهو قد اتهمهم بالخيانة ومحاولتهم إنقاذ الملك عندما طالبوا بإجراء استفتاء عام في تقرير مصيره واتهمه الجيروندي بدورهم - وكانوا أغلبية في جلسة المؤتمر بسبب تغيب عدد كبير من اليعاقة أعضاء حزب الجبل في الأقاليم (٢٢٠ عضو مقابل ٩٢) - بأنه يعمل على إثارة الرأي العام لإراقة المزيد من الدماء . فقدم على أثر الجلسة ليحاكم أمام محكمة الثورة ، فبرأته في ٢٤ أبريل من كل ما اتهم به ، فزف إلى المؤتمر «مارا» صديق الشعب وسط مظاهرات الفرح والتأييد . وكان في عودته بريئا إلى المؤتمر هزيمة للجيروندي ونكسة شديدة لآمالهم . وأول آيات ذلك أن يصمم اليعاقة على التخلص منهم . ولم يكن دانتون نصيرهم فيما صمموا عليه بين ٣١ مايو ، ٢ يونية ١٧٩٣ ، عندما حاول أن يشيهم عن عزمهم ، مما جعل اليعاقة يتصفونه « بالمتساهل » ويؤاخذونه على هذا الموقف عندما لقي مصيره بعد أقل من عام .

سقوط الجيروندي في ٢ يونيو ١٧٩٣ :

واضح من كل ما ذكرنا أن المتطرفين من اليعاقة كان غرضهم قد أصبح القضاء على الجيروندي بسبب مخالفتهم في الرأي واعتراضهم على كل ما يردون ووضع العقوبات في سبلهم وتم لهم ذلك في ٢ يونية ١٧٩٣ ، ومهدت لنجاحه عوامل ، منها ما قام به مجلس الكومون القوي مضافا إليه ما دبره روبسيير الذي انتهز فرصة ضعف الجيروندي واستعان الكومون بفرقة من المتطوعين كانت وجهتهم « اقليد لافنديه » لتطهير المؤتمر من الجيروندي . واستطاعت هذه الفرقة بساونة غوغاء باريس في

١١ . انظر ص ص ١١٢ : ١٢٧ .

٢ يونية ١٧٩٣ أن تتحكم في جميع مداخل قاعة المؤتمر ؛ فهاجموا جميعا المؤتمر ، وضيقوا الخناق على الأعضاء حتى تجاب مطالب هيئة الكومون ومناصريه ، ومنها القبض على بعض زعماء الجيرونديين بتهمة التآمر على الثورة . فأجبت المطالب وزج بالكثيرين من الجيرونديين في السجن إلى أن يتاح وقت محاكمتهم في محكمة الثورة . ومن ثم يمكننا أن نعتبر أن عهد الارهاب الذي بدأ في ١٠ أغسطس ١٧٩٣^(١) قد بلغ منتهاه بسقوط الجيروندي في ٢ يونية ١٧٩٣ .

كان في القبض على زعماء الجيروندي نصر جديد للكومون ورأي داتون فيه منتهى القسوة وأسوأ ما رآه في هذا التصرف القبض على « لوبران » Le Brun وزير الخارجية ؛ وكان يعتبره ساعده الأيمن . ولكن روبسبير استطاع أن يؤثر على « داتون » وأن يسوه عليه مما جعله يعتبر يوم ٢ يونيو يوما جليلا في حياة الثورة فكان ذلك نصرا آخر للكومون .

أسباب سقوط الجيروندي :

إذا حاولنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى سقوط الجيروندي - مع أن الظروف كانت تبدو لأول وهلة مواتية لهم عندما بدأ المؤتمر الوطني جلساته - لوجدنا على رأس هذه الأسباب افتقارهم إلى قوة الروح المعنوية Moral Force ؛ فهم بالرغم مما أعلنوا أنهم أصحاب مبادئ خاصة لا يحيدون عنها ؛ لشدة إيمانهم بها ؛ فالواقع أن الأطماع الشخصية هي التي كانت توجههم في أكثر الأحيان . مثال ذلك أنهم لم يكونوا مقتنعين بالحكم الجمهوري وإحلاله محل الملكي ، فهم قد عرضوا الملكية للسقوط لا حبا في الجمهورية وكرها للملكية ، ولكن حبا في استعادة نفوذهم ، ولا أدل على ذلك من أنهم تظاهروا بتأييد اليقظة في سبل إثارة العناصر الثورية الفوضوية التي كانوا في واقع الأمر ييغضونها ، ويودون القضاء عليها ولم يكن للجيروندي من بعد النظر وعشق التفكير ما ينبههم إلى إمكان تهور العناصر الثورية

(١) انظر أحداث ١٠ أغسطس ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

في سلوكهم إلى الحد الذي يفسد أمور البلاد ، فأصبحوا بسلوكهم هذا الأخرق مضطرين إلى أحد أمرين إما السير مع الثوار الفوضويين في طريق واحد أو ترك الأمور في أيديهم لتخليص أنفسهم مما تورطوا فيه . وليس يخفى على أحد أن سلوكهم هذا قد أفقدهم تأييد أنصارهم ومن كانوا قبل ذلك يجرون في ركابهم .

وثاني أسباب سقوط الجيروندي كان افتقارهم إلى النظام والحزم . فلم يعرف عنهم التماسك وتنظيم الصفوف في مسيرتهم السياسية . لم يكن الحزب فقيرا إلى الرجال ولكن واحدا من رجاله لم يستطع أن يترعمه كما لم يستطع الحزب نفسه أن ينادى بزعامة واحد من رجاله . لم تنفعهم فصاحة « ثرنيو » Vergniaud ^(١) ولا سخرية « چنسونيه » Gensonné اللاذعة ، ولا ثقة « بريسو » Brissot ^(٢) من قدرته الشخصية ، بل لم تنفعهم كذلك الزعامة السطحية التي كانت تتظاهر بها أسرة « رولان » Roland ^(٣) .

وسبب ثالث وهو أن أقاليم فرنسا لم تكن تؤيدهم التأييد الكافي: كما لم يتمتعوا بمثل هذا التأييد في باريس نفسها . وقد يكون مرجع ذلك إلى ميل الشعب الفرنسي كله إلى العودة إلى الاعتدال والبعد عن المبالغة والتهور . فلم يكن معقولا والحالة هذه أن يلقي حزب الجيروندي الذي تهور في سيرته وسلوكه السياسي - شيئا من تأييد الشعب . وكانت النتيجة أن فقد الحزبان الجيروندي واليعاقبة تأييد الشعب الذي وقف وكأنه يتسلى بشاهد الصراع بين الحزبين . ولم يكن عجيبا أن يقف الشعب موقف المتفرج أو الساخر خاصة بعد أن تبين له سلوك حزب الجيروندي الذي كان يتعلق به ويهدف معه مخدوعا إلى الصالح العام .

نضيف إلى كل ما قدمنا من أسباب فشل الجيروندي وسقوطهم سببا آخر وهو عدم ثباتهم على رأي يرونه فهم لم يكادوا يبلغون بعض ما كانوا يهدفون إليه عن طريق القوة والعنف حتى بدا لهم أن يعودوا إلى السير

(١) انظر هامش ٢ ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) انظر هامش ١ ص ٨٤ .

(٣) انظر هامش ٣ ص ٨٦ عن مدام رولان ونشاطها .

الهاديء المنتظم ، ومع ذلك لم يتفقوا فيما بينهم على خطة واضحة لتحقيق ما كانوا يريدون ، ولا أدل على ذلك من موقفهم عند مناقشة الاتهامات التي وجهت إلى الملك في المؤتمر الوطني .

بعض ما ترتب على اعتقال الجيروندي من أخطار :

أثارت حوادث ٢ يونيو ١٧٩٣ العنيفة احتجاج الشعب الفرنسي عامة إيماناً منهم أنها كانت من تدبير الباريسيين بزعامة المتطرفين من اليعاقة ومن قبل عرف الإعداد لما وقع في ٣ يونيو ؛ فكان أهل ليون أول من عرفوا ذلك قبل وقوعه بأيام ، عرفوه يوم ٢٩ مايو ، فثار أهاليها على مجلسها البلدي ، وكان أعضاؤه من اليعاقة . وكان ذلك في صالح الجيروندي إذ وقعت خلال مواجهة المجلس البلدي معركة دامية ، وكانت النتيجة أنهم استطاعوا بالاتحاد مع الملكيين أن يسيطروا على المجلس وأن يعيدوا تشكيل إدارته . ولما وقعت حوادث ٣ يونيو تسعرت نار الثورة في ليون ، وأظهر زعماءها استعدادهم لمعاونة الساخطين أمثالهم في بقية المقاطعات . وظهرت آثار ذلك وأخذت خطورته تشتد يوماً بعد يوم في كل من «فرانش كوتيه» Franche Comté و «دوفينية» Dauphiné و «بروقانس» Provence و «لانجدوك» Languedoc و «نورماندي» Normandie . وزادت نيران تلك الثورات اشتعالاً بوجود من كان يغذيها من أعضاء المؤتمر الجيرونديين الذين فروا إليها من اضطهاد اليعاقة وكان بينهم «بوزو» Buzot ، و «بريسو» Brissot ، و «لوفيه» Louvet . ونستطيع أن نقول بعد ذلك أن ثلثي مقاطعات فرنسا قد ثارت على المؤتمر ولكن من حسن حظ المؤتمر أن نيران تلك الثورات قد خفت عليه لأنها لم تكن من تدبير المجالس البلدية بل من تدبير الأهالي ، فبقيت هيئات الكومون في الأقاليم موالية للمؤتمر في عمله على بناء وحدة فرنسا .

دستور عام ١٧٩٣ :

وبالرغم من ذلك بدت الأمور مشوبة بالفسوس . فبدأ أعضاء المؤتمر من اليعاقة يسوّهون على الشعب بوضع دستور لضبط الأمور

وتهدئة الخواطر. وفعلا شغلوا أنفسهم بذلك أياما (من ١١ الى ٢٤ يونيو) انتهوا بعدها من مناقشته والموافقة عليه .

وكان من مبادئ هذا الدستور الاحتفاظ بأسس ما كان في الدستور القديم ، ويعنى حق الانتخاب العام الذى تمت الموافقة عليه أول الأمر في ١٠ أغسطس ١٧٩٢ ، وقام على أساسه المؤتمر الوطنى . وقد يكون من الواجب هنا أن نبين الفرق بين طريقة الانتخابات في الدستورين ، إذ كانت في الدستور القديم تجرى على درجتين فأصبحت بسقضى الدستور الجديد تجرى في مرحلة واحدة .

أما السلطة التشريعية فبقيت في يد مجلس واحد كما كانت في الماضى ، وبلغ عدد أعضائه ستمائة يجدد انتخابهم كل عام . واستحدث الدستور الجديد مبدأ جديدا يقضى بأن كل تشريع جديد ينبغى أن يعرض على الشعب ليصبح صالحا للتنفيذ .

ونص الدستور الجديد على أن السلطة التنفيذية يهيئ عليها مجلس عدد أعضائه أربعة وعشرون . وفتح المؤتمر قبيل وضع الدستور أبوابه لتلقى رغبات الشعب حتى يتضمنها مبادئ الدستور . وظاهر أن المؤتمر كان يهدف بكل ذلك إلى تهدئة خواطر الشعب الذى بدأ الخوف يفسى قلوبه من استمرار ديكتاتورية باريس كان هذا الدستور صورة لم تفتح الدنيا عيونها على وقوعه والعمل به ؛ ولن نجاوز الصواب إذا قلنا أنه ولد ميتا . فالمؤتمر قد وضع بناءه في إطار جميل براق جشاه بأسس المبادئ دون أن يفكر في القوة التى تستطيع تنفيذه ؛ على أن التاريخ لا ينكر أن مولد هذا الدستور قد كان له أثره في تأخير اشتعال نار الحرب التى كان الشعب في الأقاليم على وشك الهبوب بها على المؤتمر إذ رأى الكثيرون الانسحاب من الميادين ؛ لا يرون ضرورة للحرب ضد المؤتمر ما دام قد استجاب لرغباتهم وحقق لهم ذلك الدستور المثالى .

لجنة الأمن العام في نهاية عهد دانتون :

ظل دانتون يسيطر على لجنة الأمن العام حتى ١٠ يوليو ١٧٩٣ .
وقد كرس جهودت لإعداد الجيش لدفع الخطر الخارجى عن فرنسا . وأقر
خصومه وغيرهم بأن نشاطه وإخلاصه كانا عاملين هامين فى تمكين فرنسا
من صد العدوان الخارجى .

وظلت لجنة الأمن العام فى عهد رئاسته تسير فى سياستها دون
استخدام العنف فى ردع ثوار أقاليم فرنسا المختلفة . ولم يكن جزاؤه
على سياسته تلك سوى اللوم الذى وجه إليه فى ٤ يولية ١٧٩٣ من أجل
ذلك . وأحست اللجنة فى عهده أنها بدأت تفقد تأييد المؤتمر ونادى
اليعاقبة الذى لم ينس لدانتون سلوك سياسة السلم والاعتدال فى معاملة
الجيروند ، ومحاولاته التى بذلها خلال المدة من ٢٩ مايو إلى ٢ يولية
لإقناع اليعاقبة بعد استخدام العنف تجاههم . ولم يقف الأمر عند حد
ما ذكرنا من لوم دانتون بل زاد عنفا حين ضج الشعب الباريسى ، وبدأ
يهزه الخوف من ثورات الأقاليم التى أخذ أمرها يستفحل ، بجهود
روبسيير التى بذلها فى سبيل إثارة الرأى العام مستهدفا بذلك إسقاط
دانتون ليحظى هو بمكانه بعد ذلك . وأخذت الأمور تزداد سوءا عندما
هزم القائد «وسترمان» Westermann صديق دانتون أمام ثوار
«لافتدية» Lavendée فى «شاتيون» Châtillon . وهنا أخذ
الرأى العام يطالب باتخاذ إجراءات عنيفة فى توقيع العقوبات على
المسجونين والهاربين من رجال الجيرونند .

ولما كان العاشر من شهر يوليو أعيد تشكيل لجنة الأمن العام
وصدر قرار المؤتمر بالموافقة على هذا التشكيل ظهر أن دانتون ليس
من أعضائها . ولن يبدو ذلك الأمر غريبا إذا ما نظرنا فى سيرة دانتون ،
إذ أنه عرف بالاهمال وقلة الاكتراث وعدم الحزم حتى لقبه أعداؤه
بالمساهل ، يضاف إلى ذلك شدة ضوح خصومه وبذلهم أقصى
الجهود فى سبيل الوصول إلى الحكم ، وما أدت إليه جهود الأعداء
وصول أحد زعمائهم وهو روبسيير إلى رئاسة لجنة الأمن العام . وظل
فى رئاستها حتى مصرعه فى يولية ١٧٩٤ .

دوبسبير رئيسا للجنة الامن العام من يولية ١٧٩٣ إلى يولية ١٧٩٤ :

كان روبسبير عضوا بارزا في حزب اليعاقة بل تزعم ناديهم . وكانت له مواقفه وخطبه الشهيرة في عهد الجمعية التشريعية برغم انه لم يكن من أعضائها . وكان يستمد معظم قوته من تأييد نادي اليعاقة إياه . تجس لإعلان الجمهورية واستراح لإعدام الملك . أصبح اسمه منذ رئاسته للجنة الأمن العام حتى وفاته في ١٧٩٤ أبرز الأسماء في تاريخ الثورة . ظل حتى نهاية حياته مثاليا ، يحلم ببناء مجتمع جديد في فرنسا عند زوال الأخطار الماثلة عندئذ . كان يهدف إلى بناء مجتمع يقوم أساسه على الدين وتشجيع في سلوكه الفضيلة . ولم يمنعه ذلك من أن يظل مرتبطا بفريق اليعاقة الذين كانوا من أنصار استمرار حكم الإرهاب والإعداد للحرب وتعبئة كل القوى ضد أعداء الثورة في الخارج والداخل محافظة على الثورة .

والواقع أن الرجل كان صادقا في إخلاسه للثورة مستعدا للتضحية في سبيلها ، أمينا في سلوكه الاجتماعي لا يعادي من الناس إلا أعداء الثورة . وكان روبسبير يدين بسادى روسو . كما كان محبوبا من الباريسيين يلتفون حوله ويؤيدونه ويحيطونه برعايتهم . ولكن القدر لم يحقق له أحلامه بل شاء أن ينهى حياته على المقصلة . ويرى بعض المؤرخين أن أسباب فشل هذا الرجل في محاولاته قد كان الجو المشبع بخوف الجماهير من نتائج الحرب ، ويضيفون إلى ذلك أنه كان شديد التحمس ، متسرعاً في أحكامه لا يتوانى في اتخاذ وسائل العنف حين يرى أنها قد تعينه على تحقيق ما يريد .

والواقع أن اليعاقة قد أحرزوا بين يديه كثيرا من الانتصارات في الداخل والخارج بخاصة خلال العام الذى رأس فيه لجنة الأمن العام . وأتيح له أن يكون الحاكم الحقيقى لفرنسا وصاحب الرأى المؤثر في جو السياسة الأوروبية .

أعيد عندئذ تنظيم وسائل الحكم في فرنسا أملا في تكوين حكومة قوية مستندة إلى دفاع وطنى قوى ، وكان الدافع إلى ذلك ظروف الحياة السياسية في فرنسا في الداخل والخارج .

ومن وسائل ذلك « اللجنة العظمى » Grand Comité وهي لجنة الأمن العام . وكان لديها من وسائل السيطرة ما يكفي من الإمكانيات المادية، ثم المبعوثون من مثلى الشعب إلى الأقاليم لحمل أمانة الحكم فيها والمحافظة عليها .

أما اللجنة العظمى فرؤى أن يعاد تنظيمها وانتهى الأمر إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

١ - تختص المجموعة الأولى - وعدد أعضائها خمسة على رأسها « لازار كارنوت » Lazare Carnot منظم انتصارات فرنسا - بالنظر في الحرب في البر والبحر وليس لها أن تعدو النظر في غير ذلك إلا إذا اقتضت الأمور .

٢ - مجموعة ثانية من ثلاثة أعضاء من « روبسبير » Robespierre و « كوثون » Couthon و « سان جاست » St. Just ، وتختص بالنظر في الشؤون الداخلية .

٣ - وثالث هذه المجموعات أشهر أعضائها « شومت » Chaumette و « هير » Hébert ، وتختص مع غير ماذكرنا من أعمال اللجنتين السابقتين ، وتسير في أعمالها مستندة بهيئة كومون باريس .

الانتصارات في الداخل :

وجنت اللجنة العظمى بين يدي « روبسبير » ثمار الجهود التي بذلت قبل أن يرأسها ، عندما تم إخماد الثورة في نورمانديا وقضى عليها في ١٣ يولية ١٧٩٣ ، وبذلك استقرت الأمور في شمال فرنسا ، وساد السلام في سهولة ويسر ، ذلك لأن القدر شاء أن تفيد اللجنة تحت رئاسة روبسبير من جهود المؤتمر التي بذلت في عهد دانتون لاستصدار الدستور الذي وصف بأنه ولد ميتا .

ذلك ما كان من أمر شمال فرنسا . أما في أقاليم الوسط منها فلم تجد وسائل الإقتناع وحدها ، فعندما بدأت الثورة في إقليم الجيروندي في

السابع من يونيو وفقت الحكومة في الفصل بينها وبين غيرها من الثورات، فجرى إخمادها على يد المبعوثين السياسيين بحيث لم تعد هناك ضرورة للحرب .

أما في وادي نهر الرون فقد اقتضى الأمر استخدام القوة أملا في تجنب اتصال حكومة الثورة في ليون بأختها في مرسيليا فكانت ثورة ليون قد قامت منذ ٢٩ مايو . وفي ٢ يونيو حذت حذوها مرسيليا ، وتقدم جيشها لمساعدة أهالي ليون في ثورتهم ، واستطاع جيش الحكومة أن يضرب مرسيليا ويحتلها في ٢٥ أغسطس ١٧٩٣ عندما كان الملكيون على وشك تسليمها للإنجليز . أما ليون فصمدت وقتا أطول وأخذت تقاوم مقاومة شديدة إلى أن سلمت في أكتوبر ١٧٩٣ .

أما في طولون فكانت الثورة أخطر وأشد عنفا منها في ليون ، إذ أن رجالها قد نجحوا في أوائل يولية في إقامة حكومة ثورية اعترف فيها بلويس السابع عشر . ووقعت طولون بذلك في أيدي الأعداء حين سلبها الثوار لهم عندما أرسلت أساطيل أسبانيا وانجلترا على شواطئها في ٢٨ أغسطس ١٧٩٣ ، وأعلن القائد الانجليزي «هود» Hood أنه استولى على المدينة ليردها إلى ملك فرنسا بعد عقد الصلح ولكنها سقطت في النهاية في يد الجمهورية الفرنسية بفضل القائد الفرنسي «ديجومييه» Dugommier ومساعدة نابليون بونابرت الذي أظهر براعة في تلك العمليات. وفي ١٩ ديسمبر ١٧٩٣ بارح طولون بعض الملكيين وتم للمؤتمر إخضاعها تماما ، فاستخدمت أبشع وسائل العقاب التي اتهمت بقتل حوالى مائتين من أهاليها رميا بالرصاص . ومن ثم أصبح اليعاقبة سادة الموقف فيها من جديد .

ولم يقتصر الأمر يومئذ على تلك الثورات المحلية التي ذكرناها بل كانت هناك ثورة أعظم وأشد خطورة ونعنى ثورة «لافتدية» La Vendée التي لم تخمد نارها إلا في عهد حكومة الإدارة .

ثورة اقليم « لاڤنديه » La Vendée :

وقعت هذه الثورة على شواطئ نهر اللوار في الشمال والجنوب . وأصبحت « بريتانيا » Bretagne « وأنجو » Anjou « وبواتو » Poitou كذلك مسرحا لحوادث هذه الثورة . وكان سكان « لاڤنديه » معروفين بتعلقهم الشديد بطائفة رجال الدين واحترامهم إياهم . ولعل ذلك مما ساعدهم على الثورة ضد القانون المدني للكنيسة ، فاضطربت أمور الحياة لديهم لاشتراك الفلاحين والقس القدامى في إشعال نار الثورة . وكان القساوسة عند تأدية الشعائر الدينية يهجرون الكنائس بالمصلين إلى المزارع والغابات ليتمكنوا من تأديتها وفق النظام القديم . ولم يكن من المستحيل تجنب وقوع حرب أهلية بهذه الشدة لو لم يصدر قانون ٢٤ فبراير عام ١٧٩٣ الذي نص على تجنيد ثلثمائة ألف محارب . وكانوا يكرهون الحرب وينفرون منها لا لأن الشجاعة كانت تنقصهم ، ولكن لأنهم كانوا يكرهون هجرة وطنهم . وحين بدىء في تنفيذ القانون المشار إليه في ١٠ مارس ، ثار الأهالي وأهانوا الموظفين الذين كلفوا بالقيام على تنفيذه وظلوا يطارودونهم حتى اضطروا إلى الرجوع . وتلت ذلك ثورة عامة قام بها الفلاحون على حين ظلت المدن الصغيرة غير محصنة ، فاستطاع الثوار أن يسيطروا على كثير منها في « بواتو » و « أنجو » كما حوصرت « نانت » Nantes . وانهى الأمر بوقوع معظم « بريتانيا » في أيدي الثوار . وباتت « برست » Brest و « لوريان » Lorient و « رين » Rennes مهددة .

وكان أول ما نثر منه الثوار ونادوا بالغائه هو التجنيد ، ثم شمل النداء بعد ذلك المطالبة بإعادة رجال الدين القدامى إلى مناصبهم . وكان عدد كبير منهم يتزعم هذه الحركة . وسمى جيش الثورة في « لاڤنديه » بالجيش المسيحي L'Armée Chrétienne . على أنه لم تبد في بداية الحركة أى إشارة لرغبة الثائرين في العمل على إعادة الحكم الملكي مما جعل الناس يعتقدون أن الحركة لم تخرج عن كونها حركة شعبية لا شأن لها بتلوين الحكم ، إذ كان زعماءها في البداية من أفراد الشعب والفلاحين

فمنهم « ستوفليه » Stofflet من حراس الصيد ، و « جاستون » Gaston صانع الشعر المستعار ، و « كاثلينو » Cathelieneau الحوذى ، فلما ظهرت نباشر نجاح الحركة انضم إليها بعض النبلاء أمثال « بوشان » Bonchamps و « لاروشجا كلان » Larochejaquelin و « شاريت » Charette . ومن ثم تغير لون الثورة واتجاهاتها فأصبحت سياسة بعد أن كانت أهلية وأصبح جيشها كاثوليكية ملكيا . L'Armée Catholique et Royale . يعمل في خدمة لويس السابع عشر .

وقد قاومت المدن هذه الحركة مقاومة عنيفة ، فأعلن كومون نانت عزمه على المقاومة بالسلاح وسائر طرق الإرهاب . فلم تلبث « بريتايا » يومئذ حتى امتنعت عن المشاركة في النزاع . على أن حرب « لاقندية » استمرت وقتا طويلا لأن المؤتمر كان يومئذ مشغولا بأحداث الحرب على الحدود ، فلم يستطيع أن يبذل من الجهود لقمع هذه الثورة إلا بإرسال بعض فرق الحرس الوطنى وطوائف ممن جندوا حديثا فلم تكن لهم خبرة كافية بشئون الحرب . وزيد على ذلك أن طبيعة البلاد بما فيها من وفرة المياه والغابات قد ساعدت الثوار على النجاح في حركتهم التى ارتكبوا فيها كثيرا من وسائل العدوان والقسوة على أسراهم من الجمهوريين . وهنالك اضطر المؤتمر أن يعلن فى أول أغسطس عام ١٧٩٣ نيته نحو الثورة فى قاندية ، والعزم على قمعها بقوة النار والحديد ، فكلف كلا من القائدين « روسينيول » Rössignol « وروسان » Roussin بقيادة الحركة التى وافق على تقريرها . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى إثارة القائد « كارييه » Carrier الذى استطاع أن يصب غضبه على رجال الحركة فى « نانت » ، فأغرق الكثيرين من رجال الدين ، وساق إلى المقصلة فريق الملكيين حيث لقوا مصرعهم . وتنفيذا لأوامر المؤتمر اتجهت حامية « مينز » (١) إلى اقليم « لاقندية » ، ولما بلغت بدأت الحرب النظامية .

(١) فى يولية ١٧٩٣ تمكنت الجمهورية من ارسال جيش اقدر على محاربة ثوار « لاقندية » وذلك عندما استسلمت « مينز » فى ذلك الشهر للبروسيين فسمح لحاميتها بالانسحاب فوجهها المؤتمر نحو اقليم لاقندية .

وكانت خططها تقضى بعزل هذا الاقليم عن البحر حتى لا تصله الإمدادات من إنجلترا . وأسىء تنفيذه هذه الخطة بسبب سوء التفاهم بين القداد وممثلى الشعب فى الأقاليم ، فلم ينل أصحابها من النجاح كل ما كانوا يتوقعون . ومع ذلك اشتدت الضربات الموجهة لثوار « لاقندية » . فاضطر الجيش الكاثولىكى الملكى إلى التقهقر ، وقضى على كل من « كاثلينو » ولا « روشا كلان » . وهكذا هزم ثوار لاقندية ولكن الهزيمة لم تخضعهم تماما ، فعزموا على استئناف ثورتهم تحت زعامة « شاريت » و « ستوفليه » . وقد بذل كلاهما كل ما يملك من جهد دفع الشعب إلى الاستمرار فى الحرب . فاستمرت الحرب فى ١٧٩٤ . ولكن انتصارات فرنسا على الحدود قد قضت على فرص القاندين فى نجاح حركتهم . وأعلن المؤتمر الهدنة والأمان للفلاحين الذين يسلمون فى بحر شهر أى فى ديسمبر ١٧٩٤ . وفى بداية عام ١٧٩٥ استطاع القائد « هوش » Hoche — وكان يحارب فى « بريتانيا » — أن يعقد معاهدات الصلح مع زعمى الحركة « شاريت » و « ستوفليه » فى « لاقندية » . وتسببت تصرفات لويس الثامن عشر فى إفساد تلك المعاهدة ؛ فاستؤنف الصراع مرة أخرى عندما أنزل الانجليز فى ٢٦ يونية ١٧٩٥ ثلاث فرق من المهاجرين استجابة لنداء لويس ١٨ فى « كويرون » Quiberon . ولكن الحركة فشلت لأن الكونت « دارتوا » Comte d'Artois بارح المكان ، فكان مصير بعض المهاجرين الفرق فى البحر والبعض الآخر السجن أو القتل .

وفى عهد حكومة الإدارة استطاع « هوش » Hoche أن يصل إلى تهدئة تلك الأقاليم عندما أرضاهم وقضى على عوامل سخطهم الدينية ، إذ سمح لهم بإقامة شعائرهم الدينية وفق النظام القديم ليس فى الكنائس وحسب ، بل فى سائر حفلاتهم الدينية العلنية عامة . وأخذت أجراس الكنائس تدق فى اقليم « لاقندية » مع توقفها فى سائر أنحاء فرنسا . وإذا كان « هوش » قد نجح فى فعلته تلك بطريق السلام والتراضى ، فهو قد استخدم الحزم والشدة فى انتزاع الأسلحة من الفلاحين ، فوضع يده على مزارعهم ومواشيهم واتخذها رهينة حتى يسلموا إليه كل ما كانوا

يملكون من أسلحة الحرب فنجح في ذلك إلى حد بعيد . فلم يبق من آثار تلك الثورات غير حركات من الشعب في « بريتانيا » لم تلبث حتى امتدت إلى نورمانديا ، ولكن خطورتها لم تتضح إلا في العام السابع للثورة الفرنسية ، وذلك عندما قُتلت حكومة الإدارة في سياستها ونشاطها الحربي .

ذلك وصف قصير نوره للقارئ لتوضيح ما كان من أمر ثورة « لافندية » وما اتخذته لجنة الأمن العام في ظل رئاسة روبسبير من إجراءات لقمعها ثم ما كان من إخمادها آخر الأمر في عهد حكومة الإدارة.

حكم الإرهاب في باريس :

لم يكن غريبا بعد كل ما ذكرنا أن تمهد الأحداث لحكم الإرهاب في باريس . وكان فاتحة ذلك العهد مصرع « مارا » Marat في ١٣ يولية ١٧٩٣ على يد فتاة من الجيرونديسمها « شارلوت كوردى » Charlotte Corday ، وكان الرجل من أقطاب اليعاقة ، كما كان في نظر الشعب رمزا للمواطن المخلص الذي يحرص على مصالح الشعب . ولما كانت القاتلة من الجيروندي فقد اعتبروها اليعاقة دسيسة عليهم ، واعتبروا الجيرونديين جميعا مسئولين عن مصرع رجلهم العظيم . وفي ٢٨ يولية ١ٷ٩٣ أعلن المؤتمر إتهامه للجيروندي بالخيانة الوطنية ، واستباح قتلهم بغير محاكمة .

ومما مهد لحكم الإرهاب في باريس وقوى من عزائم القائمين على تنفيذه إنزعاج الشعب في باريس بخاصة وفي نواحي فرنسا الأخرى عامة وصول الأنباء التي أفادت بسقوط « ماينز » Mainz و « فالنسين » Valenciennes في أول أغسطس عام ١٧٩٣ . وكان من حسن حظ الفرنسيين ، ودفعهم إلى السير في تنفيذ حكم الإرهاب أن القدر لم يتح لأعدائهم أن ينتهزوا فرصة انتصاراتهم ، فبادروا بمهاجمة فرنسا ، كما أفاد الفرنسيون من الخلاف الذي كان يومئذ لا يزال قائما على أشده بين بروسيا والنمسا بسبب تقسيم بولندا الثاني الذي لم تل منه النمسا أي نصيب وقد كانت تطمح في الاستيلاء على « كراكاو » Cracow ،

وإن كانت قد وعدت بالإستيلاء على « ستراسبورج » Strasbourg و « ليل » Lille إذا تمكنت من غزوها ، فأحقدها ذلك على بروسيا ، كما حققت بروسيا على النمسا في الوقت ذاته ، ظنا منها أن النمسا هي التي عوقت عليها ضم نصيبها من بولندا . ومن أجل ذلك لم تطمئن إحداهما إلى الأخرى ، وخيم الشك على تعاونهما في الهجوم على فرنسا .

بدأ المؤتمر بتنفيذ ما قرر من عقوبة الموت . فبعث إلى المقصلة في نهاية أكتوبر مجموعة من زعماء حزب الجيرونديين وفي مقدمتهم « فيرنيو » Vergniaud (١) ، « وريسو » Brissot (٢) ، « ومدام رولان » Roland (٣) . وفي الشهر نفسه أعدمت « الملكة ماري أنطوانيت » . وفي ٦ نوفمبر أعدم « فيليب المساواة » دوق أورليان ابن عم الملك ، وتبعه بعد قليل إلى نفس المصير « بيللي » Bailly (٤) أول عمدة لباريس وغيره .

أما محاربة قوات الدول المعادية لفرنسا فقد تأرجحت أحوالها بين النصر والهزيمة . فمن فشل في ربيع ١٧٩٣ وصيفه إلى استعادة للقوى ، ثم انتصار في خريف ١ٷ٩٣ وخلال عامي ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ . وقد كان منتصف صيف ١٧٩٣ كما ذكرنا أحلك عهود هذه الحرب . ففي يولية استولى البروسيون من جديد على ماينز ، وتقدموا لغزو الألزاس ، كما أحرز النمساويون والهولنديون والإنجليز في الشهر نفسه على انتصارات هامة على قوات فرنسا في الشمال .

على أن الهزيمة لم تلبث أن تحولت إلى انتصارات في خريف ذلك العام عندما نجح القائد « جوردان » Jourdan في إحراز انتصارات عظيمة للجمهورية في ١٥ و ١٦ سبتمبر ١٧٩٣ في بلجيكا في واقعة « واتيني » Wattignies ، فأعادوا بذلك فتح بلجيكا .

(١) انظر هامش ٢ ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) انظر هامش ١ ص ٨٤ .

(٣) انظر هامش ٣ ص ٨٦ .

(٤) انظر ص ٤٨ .

وفي مارس من عام ١٧٩٤ ثارت بولندا التي كانت قد قسمت تقسيما ثانيا في ١٧٩٣ ، فانتهر « كارنو » الفرصة ، وأمر القوى الشرقية بالهجوم على الأراضي المنخفضة بتقدم « پيشجرو » Pichegru بقوة من ١٦٠.٠٠٠ جندي ليلتقي بقوات « چوردان » المكونة من ٢٣٠.٠٠٠ مقاتل ، فانتصرت هذه القوات على قوات النمسا في بلجيكا في موقعة «توركيون» Tourcoing في ١٨ مايو ١٧٩٤ . ولما كان ملك بروسيا قد حول إمداداته - التي كان مزمعا إرسالها إلى بروكسل - نحو وارسو ، خشي الإمبراطور أن تنفق عليه بكل من بروسيا والروسيا من جديد ، فأهمل محاربة الفرنسيين ليتفرغ للمسألة البولندية ، وقد انتهر القائد « چوردان » هذه الفرصة المواتية ، وكانت قواته مدربة على القتال ، منظمة تنظيميا دقيقا ، ومشبعة بتعاليم الثورة التي من شأنها أن تزيد قوة على قواتها ، فانتصرت انتصارا عظيما في موقعة «فلوري» Fleury في ٢٦ يولية عام ١٧٩٤ . ويعتبر هذا النصر أعظم نصر حربي نالته الثورة عقب انتصار « واتينيي » في ١٥ و ١٦ سبتمبر ١٧٩٣ . وقد كانت نتائج هذا النصر سريعة . ففي ٦ يولية جلت قوات الحلفاء عن بروكسل ، وفي ١١ يولية دخلها چوردان ، وفي ٢٣ يولية طرد « پيشجرو » القوات البريطانية واحتل « اتوراب » وهكذا أصبحت بلجيكا تابعة لفرنسا من جديد بينما هددت بعض الفرق الفرنسية « تورين » Turin . ونجحت قوات فرنسا كذلك في غزو هولندا . وقد كانت المسألة البولندية عاملا رئيسيا في ضعف موقف الحلفاء .

الانقسام ينب في حزب اليعاقة :

قد يكون من الملائم هنا أن نتقل من انتصارات الثورة الفرنسية العسكرية إلى تاريخها الداخلي ، فإن حزب اليعاقة - الذي حقق نصرا كاملا على خصومه من الجيرونديين ، وأحرز لفرنسا نصرا مجيدا على أعدائها في الداخل والخارج ، وقد انقسم على نفسه انقساما شديدا ، وكان في ساعة الخطر يقف وقفة رجل واحد - أصبح اليوم منقسما يحارب بعضه

بعضاً محاربة قد تنتهى إلى أن يفنى هذا الحزب ويضيع أثره من الوجود .
وقد انتهى الأمر فعلاً بفناء كثير من رجاله علماً بأن الخلافات بين أفراد
هذا الحزب لم تكن لتؤدى إلى الحرب التى انتهت إلى تلك النهاية
المحزنة . وبحسبنا من نتائج ذلك الخلاف الذى أدى إلى هذه الحرب
أن يصبح الحزب الواحد ثلاثة أحزاب :

١ - حزب برئاسة روبسيير ، ذلك الزعيم الذى كان يدين ببادئ
ثلاثة :

(أ) تأييد الفضيلة والعمل على نشرها مع اتخاذ وسائل العنف فى
سبيل ذلك .

(ب) الاعتقاد الصادق فى وجود الكائن الأعظم .

(ج) قدسية الملكية .

٢ - حزب دانتون : وهو الحزب الثانى ويرأسه دانتون وعرف بحزب
المتساهلين . وقد أصبح فى شتاء ١٧٩٣ مصدر قلق وخوف للحزب الذى
يتزعمه « روبسيير » . وكان من أعضاء هذا الحزب « كاميل ديمولان »
و « فابر » Fabre . فقد دانتون سلطانه فى لجنة الأمن العام فى ١٠ يولية
١٧٩٣ ، ولكنه ظل رغم ذلك قطباً من أقطاب السياسة ، وإن كان سلوكه
السياسى قد تغير فمال إلى الاعتدال والبعد عن العنف بعد أن كان معروفاً
بالقسوة . كانت علاقته « بكاميل ديمولان » وثيقة ولا سيما فى آخر
أيامه . فاشترك معه فى المناداة بسلوك سبيل الاعتدال والرحمة والبعد
عن الإرهاب ، كما ظهر ذلك فى المؤتمر الوطنى وفى صحيفتهما الجديدة
التي يحررها فى « ديمولان » وعرفت « الكورد ليه العجوز » The Old
Cordelier

٣ - حزب « شومت » Chaumette و « هيبير » Hébert : وهو ثالث الأحزاب
التي تجت عن انقسام اليعاقبة . وكان على صلة وثيقة بسجل كومون
باريس واشتهر هذا الحزب بما قام به من إصلاحات هامة وافق عليها
المؤتمر ، تناولت أمور تنظيم المستشفيات ، وأمور الموازين والمقاييس عن

طريق وضع النظام العشري (الكيلو والمتر) الذى لا يزال متبعا الآن فى فرنسا وفى كثير من الدول الأوروبية وغيرها . ولم تقف جهود هذا الحزب عند حد ما ذكرنا بل عدت ذلك إلى إنشاء تقويم جديد لفرنسا ، مطلع تاريخ إعلان الجمهورية (فى شهر سبتمبر ١٧٩٢) . وقد تغير فى هذا التقويم تنظيم الأشهر وتسميتها وفقا للمظاهر الطبيعية التى تقترن بكل منها . فألغى نظام الأسابيع ، فأصبح الشهر ينقسم إلى عشرات ثلاث ، فى كل عشرة منها يوم للعطلة ، وأصبحت عدد أيام الشهر لا تعدو الثلاثين وقد ظل هذا التقويم معمولا به حتى عام ١٨٠٤ عندما أصبح نابليون إمبراطورا . ولعل أهم ما نادى به هذا الحزب فى مجال الدين هو مبدأ الوحدانية (أى عبادة إله واحد) إيمانا منهم بأن هذا هو الحق ، وعرف مذهبهم من أجل ذلك بعبادة الحق . ولما وافق المؤتمر على ذلك احتفل رسميا بهذه العبادة فى ١٠ نوفمبر ١٧٩٣ فى كنيسة نوتردام . وانتشرت هذه الحركة فى الأقاليم ، فتحولت الكنائس إلى دور لعبادة الحق ، مما زاد فى سخط الكاثوليك فى فرنسا ومما أثار روبسبير وأتباعه . فكان فى ذلك توسيع شقة الخلاف بين روبسبير من ناحية وبين هذا الحزب وكومون باريس من ناحية أخرى .

كان كل من هذه الأحزاب الثلاثة يتحضر للقضاء على الحزب الآخر ، وقد تحول مجرد الانقسام فى رأى والاختلاف فيه إلى عداوة كبيرة بينها . كان كل منها يرى أن يفرض رأيه وسلطانه ، ويعتبر ما عدا ذلك من الأمور الباطلة التى يجب أن تمحى ، وذلك أمر لا يتأتى إلا بالقضاء على أصحابها . وكان من نتيجة ذلك أن ساد الرعب حياة البلاد بسبب الخلاف بين هذه الأحزاب الثلاثة . وكانت الأحزاب الثلاثة تتسابق إلى الحصول على تأييد الرأى العام عامة وشعب باريس المسلح بخاصة ، ولم يكن ذلك بالأمر العسير ، وإنما كان الحصول عليه بمثابة حجز الزنبد الذى تنطلق منه شرارة الحرب بينها . والعجيب أن النصر فى النهاية لم يكن من نصيب «دانتون» رغم نشاطه المتزن واعتداله ولا من نصيب هيبير رغم عنفه الشديد ، وإنما كان لروبسبير صاحب الآراء المثالية .

الصراع بين هذه الأحزاب :

عندما ازداد نفوذ حزب « هيبير » رأى « روبسيير » أن يتقرب من « داتون » ليقضى على سلطة ذلك الحزب ونفوذه . وكان روبسيير يهدف إلى القضاء على كلا الحزبين . وفطن روبسيير إلى البدء بالقضاء على الأقوى يمهده الطريق إلى ما يريد من نصر نهائى . فبدأ بالتقرب من داتون، وصحت فطنة روبسيير ؛ ففقدى على حزب « هيبير » و « شومت »، ثم أعاد تشكيل الكومون من أتباعه ، واستطاع بذلك أن يهاجم داتون وحزبه ويقضى عليه فى النهاية .

وقد تم لروبسيير ما أراد ؛ ففى ١٧ مارس ١٩٧٤ قبض على أتباع « هيبير » ، وبعد أسبوع سيقوا إلى المقصلة ليلقوا مصرعهم ، وبقي الحزبان الآخران وجها لوجه . وكانت كفة روبسيير الراجحة ولا سيما عقب تلك الخطوة الناجحة التى قام بها زميله وصديقه « سان جاست » St. Just ؛ عندما أعلن أن الأموال المصادرة ستنتفق على المحتاجين من أفراد الشعب . كان روبسيير يخشى نفوذ داتون فى المؤتمر متوقعا أن ينجح فى فرض سلطانه على المؤتمر ، ويقضى بذلك على حكم الإرهاب ونفوذ روبسيير فى آن معا . وكانت له فى تلك السياسة سابقة ؛ فهو قد دبر لاسقاط الملكية وكان روبسيير يخشى وقوع تلك التدابير . فرأى تمهيدا لتنفيذ خطته أن يبدأ بالقبض على بعض أعوان داتون ممن اشتهروا بعدم الأمانة وسوء السمعة . وفى ذلك إساءة إلى مركز داتون ، وأخيرا قبض على داتون وزميله « ديمولان » . وكان ذلك فى نهاية مارس ١٧٩٤ ، وقدمهما لمحكمة الثورة ، فحكمت عليهما بالموت وتم ذلك فى أبريل ١٧٩٤ .

روبسيير يسيطر على الموقف من أبريل الى ٢٧ يولييه ١٧٩٤ :

وبذلك انفراد روبسيير بالسلطان ، ولكنه لم ينعم بذلك طويلا ، فقد شرب من نفس الكأس الذى سقى منها أعداءه فى ٢٧ يولييه ١٧٩٤ (أى ٩ ترميدور Thermidor) . عمل « روبسيير » فى تلك الأثناء على التخلص من أعدائه الواحد تلو الآخر . وقد ساعده على ذلك نفوذه الذى عظم بعد أن تخلص من داتون وأتباعه فأصبح المؤتمر الوطنى

بسائر سلطاته في قبضته ، كما أصبح أعضاء اللجنتين (لجنة الأمن العام ، ولجنة الضمان العام)^(١) يأترون بأوامره ، كما ضمن ولاء المبعوثين المثلين بعد أن جدد تشكيلهم حيث أصبحوا من الموالين له . أما أكثر الذين خالفوه فقد غصت بهم سجون فرنسا . ففي ٧ ترميدور Thermidor من العام الثاني (٢٥ يوليو ١٧٩٤) كان سجن آراس Arras يضم ألفا من المسجونين ، وضمت سجون ستراسبورج Strasbourg ثلاثة آلاف منهم ، وسجون تولوز Toulouse ألف وخمسمائة ، كما بلغ عدد المسجونين في باريس سبعة آلاف . ولقى عدد كبير من أهل تلك السجون مصيرهم تحت المقصلة .

واستطاع « روبسبير » أن يغير مافرضه حزب « هيير » — « شومت » بساعدة كومون باريس في شأن الدين ، فأحل عبادة الكائن الأعظم محل عبادة الحق ، ثم احتفل بذلك رسيا ، وقاد بنفسه هذا الحفل العظيم بصفته كاهنا أعظم . وإذا كان الشعب الفرنسي قد قبل هذا التغيير فقد قبله على مضض مؤملا أن يسود فرنسا بعد ذلك الهدوء والطمأنينة ولا سيما وأن الخطر الخارجى كان قد انقضى ، ولكن الخوف من العدوان الداخلى كان لا يزال قائما . وقد ائتمد بناء على ذلك عهد الإرهاب وكان من المنتظر أن ينتهى وتعرض أعضاء المؤتمر أنفسهم للاتهام بالخيانة العظمى مما زاد في عدد الضحايا . ذلك عندما أصدر روبسبير في ١٠ يونيو ١٧٩٤ قانونا عرف باسم « قانون بريريال » Prairial نسبة إلى اسم الشهر الذى صدر فيه في تقويم الثورة الجديدة . أصبح هذا القانون بشابة سيف مسلط على رقاب أعضاء المؤتمر ، إذ حرم أولئك المشرعون من حصاتهم البرلمانية ، فنبذت بذلك آخر الضمانات الواهية لحياة الأشخاص المتهمين بجرائم سياسية . فسقط العدد الكبير منهم ، وبلغ غاد ضحايا باريس في فترة شهر ونصف شهر (أى من ١٠ يونيو الى ٢٧ يولية ١٧٩٤) حوالى ١٣٧٠ .

(١) انظر ص ص ١٢٣ - ١٢٤ .

نهاية روبسبير :

أخذ نادى اليعاقة وعلى رأسه رئيسه « فوشية » Feuché يراجع روبسبير بعداء سافر ، كما واجهته بمثل ذلك لجنة الأمن العام . وظهر من رجال المؤتمر نفر بزعامه « بارا » Barras و « تاليان » Tallien عزموا عزمًا صادقًا على التخلص من هذا الطاغية ، أخذ فوشية يعمل جادًا في التدبير للخلاص منه . وغدا من يعرفون « روبسبير » سواء في المؤتمر أم في اللجان المختلفة يشعرون بالخطر المحدق به .

واشتد الهجوم عليه في إحدى جلسات المؤتمر التي كان انعقادها في ٨ ترميدور (٢٦ يولييه ١٧٩٤) ولكنه ثبت لذلك الهجوم . ثم انتعشت آماله عقب زيارته لنادى اليعاقة . وفي اليوم التالى أى في ٩ ترميدور (٢٧ يولييه ١٧٩٤) اتهم مع أربعة من أعوانه بالخيانة العظمى . وقد مثلوا جميعا أمام مجلس الكومون الذى أعلن بدوره اتهام أعدائهم بالخيانة العظمى ، ومن بينهم « فوشية » و « كارنو » . فلما كان مساء ذلك اليوم أقبل بعض الضباط من المؤتمر فصبوا أحدهم وهو « ميدا » Meda رصاصه تجاه « روبسبير » اخترقت خده ومزقت فكه . ولم يقف أمر الانتقام عند هذا الحد بل هم قادود مع « كوثون » Couthon ، و « سان چاست » St. Just ، وأخيه أوجستين Augustin ، ليقتضوا عليهم بالإعدام تحت المعلقة . فكان فى ذلك خطوة هامة نحو القضاء على عهد الإرهاب ولجنة الأمن العام .

الحوادث التى أدت الى زوال الارهاب :

لم يكن القضاء على روبسبير - مع أنه كان انتصارا للمؤتمر - وحده سببا فى زوال عهد الإرهاب ، ففرنسا كانت قد ملت هذا العهد بعد أن شبت أرضها من دماء الضحايا ، كما أن الدواعى التى أدت إلى حكم الإرهاب قد زالت ، فالخطر الخارجى الذى تعرضت له فرنسا لم يعد له وجود ، إذ أصبح موقف فرنسا بعد موقعة « فلورى » موقف المهاجم لا موقف المدافع . وختاما نستطيع أن نقول أن فى القضاء على روبسبير انتصارا

للمؤتمر بل لفرنسا كلها التي كان يشلها ، وهزيمة للكومون الذي لم يكن يمثل غير باريس •

وهنا أصبح المؤتمر في حالة من الاستقرار مكتته من العمل على تأمين سلطانه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم استئثار اللجان بالسلطة وطمعائها على المؤتمر • فالغى الكومون ، وشكل لجانا تشرف على أعمال المجلس البلدى . ثم وفق آخر الأمر فى اغلاق نادى اليعاقة بصفة نهائية فى ١٢ نوفمبر ١٧٩٤ • وكان هذا النادى مصدرا دائما للثورة • وأعيد تنظيم محكمة الثورة بما يتفق وقوانين فرنسا • وأعيد تنظيم اللجان التنفيذية مع مراعاة الحد من سلطانه ، ووضعها تحت السلطان المباشر للمؤتمر الوطنى . كما أفرج المؤتمر عن خمسة وسبعين عضوا من الجيرونديين ممن كانوا بالسجون ، وأعيدوا إلى مقاعدهم بالمؤتمر ، واستعان بهم المؤتمر للقضاء على الإرهاب . ومع ذلك فإن الأمور لم تهدأ لساعتها . إن حل مجلس الكومون كان معناه اضعاف شأن ثوار باريس . ومع ذلك فقد كانوا لا يزالون خطرين على الأمن العام بسبب روحهم الثورية وإحرازهم للسلاح . ولا أدل على ذلك من أنه على الرغم من الاحتياطات العديدة والإجراءات المختلفة التى اتخذها المؤتمر الوطنى ليمنع عنه خطر العناصر الثورية المتطرفة فإن شعب باريس الذى كان لا يزال يملك السلاح قد اشترك فى عدة هبات (عواصف) كان لها أثرها فى إتاحة الفرصة للقوى العسكرية وللقواد العسكريين للتدخل فى الحكم مما سيكون له أثر عميق فى مجرى السياسة فيما بعد .

أحدى هذه الهبات وقعت فى أبريل ١٧٩٥ وهى معروفة « بهبة جرمينال » Germinal وكان مطلب الثوار فيها هو الخبز ودستور عام ١٧٩٣ (١) . وتمكن القائد « پيشجرو » Pichegru قائد قوات باريس المسلحة من القضاء عليها فى سهولة . وكان فى ذلك انتصار للمؤتمر الوطنى ، واتخذت الاجراءات ضد اليعاقة فنفى عدد كبير منهم وأعيد تشكيل الحرس الوطنى •

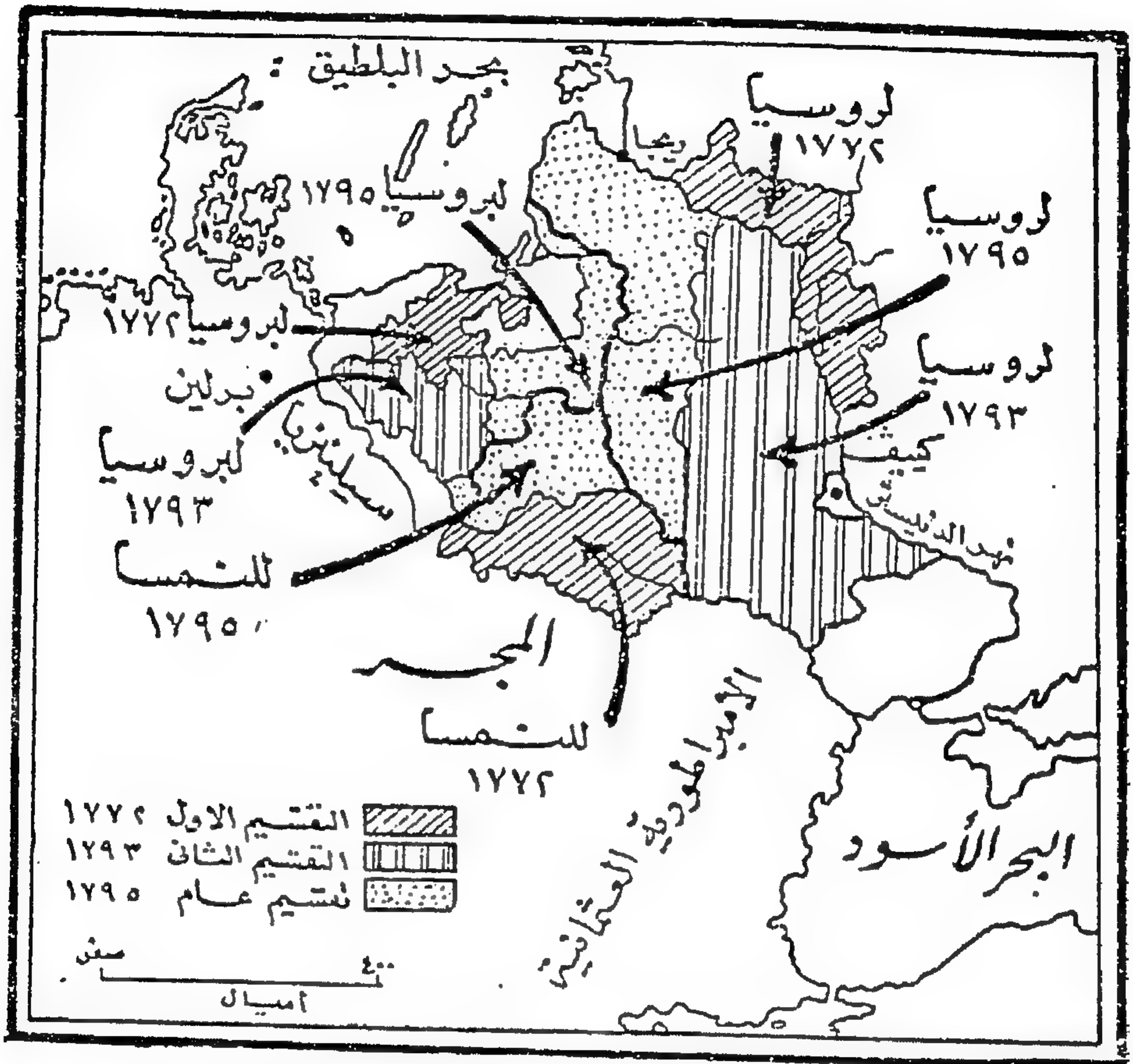
(١) انظر مواد هذا الدستور صر ص ١٢٨ - ١٢٩ .

وفي مايو ١٧٩٥ قامت هيئة أخرى (هبة بربريال) Prairial ، وكانت ذات صبغة سياسية ومن تدير حزب اليعاقبة القديم . وكانت أكثر خطورة من الأولى ، نجح أثناءها الثوار في احتلال قاعة المؤتمر محاولين أن يفرضوا عليه إصدار تشريعات تعود بفرنسا إلى مبادئ عامي ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ (أي إلى عهد الإرهاب) وهنا تدخلت القوات النظامية تحت قيادة «مينو» و «مورا» فرد الثوار على أعقابهم ، ومن ثم اتخذت الإحتياطات لحماية المؤتمر في المستقبل .

وفي ١٠ يونية كان لموت لويس السابع عشر في السجن ، وهو الاسم الذي أطلق على ابن لويس السادس عشر أثره العظيم في مجرى الأحداث التالية ، فقد أصبح « كونت دي بروفانس » صاحب الحق بعده في العرش وهو الذي سيقدر له أن يحكم باسم لويس الثامن عشر في عام ١٨١٤ . ولما كان هذا الكونت في ذلك الوقت يحارب فرنسا ويقف في صف أعدائها ولا يرضى عن حكمه المتوقع الكثيرون ، رؤى الإسراع بوضع دستور جديد لفرنسا ليضع حدا للغموض السائد حول نوع الحكم بعد عهد المؤتمر الوطني .

فَتَسْمِعُ يَتُولَدَا

في الأعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥.



حدود كل من بولندا الروسية شرقا

ويؤثّرنا البروسية غديبا

وَيُؤْتِنَا الْمَسَاوِيَةَ جَنُوبًا

بعد آخذ نصیب پولڈا فی عام ۱۲۹۵

الفصل السادس

عهد حكومة الإدارة

(١٧٩٥ - ١٧٩٩)

دستور العام الثالث (١٧٩٥) أو دستور حكومة الإدارة :

أصبح من واجب المؤتمر أن يضع دستورا جديدا لفرنسا من شأنه أن يخلق توازنا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم يضمن في الوقت نفسه المحافظة على سيطرة العنصر الثوري المعتدل الذي انتصر في ٩ ثرميدور Thermidor (٢٧ يولية ١٧٩٤) . وتم للمؤتمر وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥) . وقد استمر هذا الدستور قائما مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه حتى قضى عليه نابليون في انقلاب برومير Brumaire عام ١٧٩٩ .

أهم مميزات الدستور :

من أهم ما يميز هذا الدستور أن حق الانتخاب أصبح مشروطا - كما كان في الماضي في الدستور الأول للثورة - بالنصاب الذي يدفعه المنتخب من الضرائب ، ومعنى ذلك أن الملكية كانت شرطا من شروط المساهمة في الحكم والعمل السياسى . كما كانت الهيئة التشريعية ، تتكون من مجلسين ؛ مجلس الخمسمائة ولا يقل سن العضو فيه على ثلاثين عاما ، ثم مجلس الشيوخ وكان يشل الوقار والتروى في إصدار آرائه ، ولا يقل سن العضو من أعضائه عن أربعين عاما . وكان من حق هذا المجلس أن يرفض ما يراه مجلس الخمسمائة فيعطله لمدة عام . والمجلسين حق عقد جلسائهما في أى مكان في فرنسا فيما عدا باريس ، وقد اتخذ هذا الاحتياط لمنع وصول تأثير الشعب الباريسى الخطير على قراراتهما . ويعاد انتخاب ثلث أعضاء المجلسين سنويا .

أما السلطة التنفيذية : فوضعت في يد لجنة عدد أعضائها خمسة مديرين لذلك أطلق على حكومة هذا العهد اسم حكومة الإدارة Directoire . وكانت الهيئة التشريعية هي التي تنتخب أولئك المديرين الخمسة لمدة خمس سنوات ؛ وآية ذلك أن يختار مجلس الخمسمائة خمسين اسما يعرضون على مجلس الشيوخ ، فيختار منهم خمسة ويسقط منهم واحد سنويا بالاقتراع . وأغفل الدستور حق أولئك المديرين الخمس في تعيين الموظفين فكان ذلك يؤدي إلى شيء من الفوضى يتأرجح الأمر فيها إلى فرض حقهم في سلطة التعيين أو إغفال هذا الحق . ولم يكن من حق هؤلاء المديرين التدخل في تنظيم الشؤون المالية ، وإنما كان يعهد بذلك إلى طائفة من الموظفين ينتخبهم أعضاء الهيئة التشريعية . وكان ذلك من معوقات السلطة التنفيذية

اهم ما يؤخذ على دستور حكومة الإدارة :

ظاهر مما تقدم أن الذي دفع المؤتمر في وضع الدستور على هذا النحو قد كان احتياطه بل خوفه من طغيان مجالس الحكم ، فجعل السلطة التشريعية في مجلسين حتى لا يستأثر مجلس واحد بكل السلطة ، كما جعل السلطة التنفيذية في يد مجلس فقير في عدد رجاله وفي ماله من حقوق السلطة . وكان من نتائج ذلك أنه لم يهتد إلى وسيلة للتوفيق بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية . ولم يوفق المؤتمر كذلك في ضبط الموازين بين السلطتين المذكورتين . فقد نص الدستور على سقوط ثلث أعضاء الهيئة التشريعية سنويا في مقابل سقوط خمس الهيئة التنفيذية سنويا . وكان في ذلك تفاوت واضح بين النسبتين ؛ وهو تفاوت لا شك يؤثر على سير السلطات في كل من الهيئتين مما يؤدي إلى الصدام بينهما والاستعانة بالتدخل العسكري للتوفيق بين سياسة كل من الهيئتين وقد وقع ذلك بالفعل ، وأدى إلى وقوع فرنسا تحت سلطان حكم عسكري .

ومن الضعف الأساسي في بناء حكومة الإدارة أنها - إذا اضطربت الأمور ، وحادت الهيئة التشريعية عما يخوله لها الدستور من حقوق -

لا تستطيع أن تلجأ إلى الشعب لتستعين به على حل المجلسين . ولم يكن لها حق تأجيل ما تصدر الهيئة التشريعية من قرارات. لأن تلك الحكومة لم يكن لها حق القيتو ، وقد أضعف ذلك من شأنها .

كما أن الهيئة التشريعية لم يكن في استطاعتها أن تشير بإسقاط الهيئة التنفيذية إذا وقفت في طريق الصالح العام كما يحدث في الدساتير الحديثة . وإنما كان على الهيئة التشريعية أن تنتظر ثلاث سنوات - وهي المدة التي يتم فيها انتخاب مديريين ثلاثة جدد - لتحصل على أغلبية في حكومة الإدارة تتناسب مع آرائها وتساير سياستها .

اشترط كذلك في الدستور الجديد أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر الوطني ؛ فأذاع ذلك السخط في النفوس ، إذ كانت هناك رغبة قوية في التخلص من أعضاء المؤتمر ، فقد كان يخشى من تأثير الأعضاء القدامى على الأعضاء الجدد . فثارت باريس وقضت ثورتها على ما كان ينتظر من نتائج تطبيق الدستور الجديد قبل أن يشرع في تنفيذه . واستخدم المؤتمر الجيش للقضاء على الشعب الذي قامت به جماهير الشعب الساخطة . وبذلك نجح المؤتمر فيما كان يهدف إليه من أن يكون ثلثا الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر.

وفي ٣ أكتوبر من عام ١٧٩٥ فيما يعرف «بحركة فندمير» Vendemiaire التقى اليعاقة والجيروندي والملكيون ليعبروا عن استيائهم من ذلك الإجراء الذي من شأنه أن يمد في حياة المؤتمر الوطني . وقد صمم المؤتمر الذي ثارت عليه باريس بأحزابها جميعا على أن يقابل هذه الثورة بالقوة أي أن يستعين بالجيش لقمعها . فعهد المؤتمر إلى « بارا » Barras بالدفاع عن قاعة المؤتمر ، وكان نابليون بونابرت يعمل تحت إمرته ، وكان قد زاع أمر شجاعته من قبل في حصار طولون .

وتكرر مثل هذا الحادث في ٥ أكتوبر ١٧٩٥ (الموافق ١٣ فندمير من العام الثالث) ولكن «بارا» استطاع من جديد بمعونة نابليون أن يقضي على هذه الحركة . وأصبح نابليون نتيجة لذلك النصر قائدا للحرس

الوطني فارتقى بذلك أولى درجات السلم الذي سيوصله بعد قليل إلى قمة المجد والسؤدد .

يبين لنا من دراستنا لتطورات نظم الحكم في عهد الثورة ما كان للحروب الخارجية وخطر الموقف بالخارج من تأثير واضح على هذه التطورات . ولا شك أن ذلك أمر كانت له أهميته التي ظهرت واضحة في أحداث عامي ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ . فقد مهدت خطورة الموقف الخارجي والاستفزازات في العام الأول منهما (١٧٩٢) للقضاء على الحكم الملكي وإقامة الحكم الجمهوري ، ورأينا كيف أدت الأخطار الخارجية إلى إقامة دكتاتورية الأمن العام ؛ فقد استغل الإرهابيون من أعضاء حزب الجبل الحرب الخارجية والأخطار الداخلية في فرنسا وسيلة لفرض حكومة الأمن العام على الدولة وتبعهم في ذلك أعضاء المؤتمر متأثرين بالظروف المحيطة بالبلاد عندئذ .

على أن المسائل الداخلية في فرنسا بعد عام ١٧٩٤ قد أثرت بدورها كذلك على علاقات فرنسا الخارجية ومدى نشاطها الحربي ؛ وآية ذلك أن رجال الثورة قد استعانوا في حروبهم ضد أعداء الثورة بقيادة فرنسيين، زاع صيتهم بما نالوه من انتصارات . وأصبح بقاؤهم في فرنسا دون عدل أمرا خطيرا للغاية ، لذلك كان الاستمرار في الحروب من الأمور الحتمية . وينصر لنا هذا ، أنه عندما تقدمت بروسيا والنمسا تطالبان بالصلح رفضت لجنة الأمن العام قبوله عن طريق اقتراح شروط غير مقبولة . وكانت رغبة الشعب في فرنسا عندئذ الوصول إلى تحقيق السلام في الداخل والخارج ، ومع ذلك فإن لجنة الأمن العام قررت غزو هولندا في ١٠ أكتوبر ١٧٩٤ معتمدة على استعداد فرنسا يومئذ للقيام بالحرب نظرا لظهور طائفة من القواد العسكريين أمثال « هوش » Hoche و « مارسو » Marceau و « كليبر » Kléber و « ومسينا » Masséna و « چوردان » Jourdan و « أنجرو » Angereau و « لان » Lannes ؛ وكانوا في أول عهدهم بالحرب متطوعين ، وقد أحرزوا انتصارات لامعة ، وإذا كان هؤلاء القواد قد أبعثوا أنفسهم عن المجال السياسي ، وكرسوا

أنفسهم للحرب ، فإن حكومات فرنسا قد كانت تخشى خطرهم وعواقب بقائهم دون الانشغال بأمور الحرب .

وإذا كانت لجنة الأمن العام قد استطاعت أن تخضعهم لسلطانها وأن تفرض عليهم رقابة صارمة فإن هذه الرقابة لم تلبث أن تزعزعت بعد انقلاب ٩ ثرميدور Thermidor من العام الثاني (٢٧ يولية ١٧٩٤) . إلا أنه كان من الواجب أن تبحث الحكومة عن وسيلة أخرى لشغل هؤلاء القواد ، فاهتدت إليها عن طريق شغلهم بالحروب في الخارج . ولكن انشغالهم بتلك الحروب وتعدد انتصاراتهم فيها قد ملأ نفوسهم بالغرور ، وباتوا ينظرون إلى الاستئثار بالحكم والسلطان ، وشجعهم على ذلك إعجاب المواطنين بشجاعتهم وبطولتهم . وقابل المؤتمر كل هذا بضعفه الخفى ، بالبحث عن وسيلة لكسب هؤلاء القواد ، فقرر - بمقتضى دستور العام الثالث (١٧٩٥) - إشراكهم في أمور السياسة . وكان ذلك خطأ كبيرا في تصرف المؤتمر ، وزاد تعثر المؤتمر في أخطائه بعد ذلك خاصة حين استنجد بهم لحماية من أخطار الفتن وأحداث الثورات التي وقعت في خريف ذلك العام .

ومما زاد في قوة أولئك القواد العسكريين ومن اليهم أن حكومة الإدارة سلكت سلوك المؤتمر في الاستئثار بهم حينما دعته إلى مجلس الخمسمائة لترجح بهم كفة أحد الأحزاب على حزب آخر في ١٨ فراكنيدور Fructidor من العام الخامس (١٧٩٧) . وهكذا كانت الهيئة الحاكمة - سواء في ذلك المؤتمر أم حكومة الإدارة - هي المسؤولة عن اجتذاب العسكريين نحو الاهتمام بالشئون السياسية والتدخل فيها بل والاعتداء على حرمانها ، مما مهد السيل لأحدهم وهو القائد نابليون بونابرت لى يستأثر بالسلطان ويتحكم في سياسة فرنسا .

أهم أحداث عهد حكومة الإدارة (١٧٩٥ - ١٧٩٩)

انحل المؤتمر الوطنى الذى كان يمثل الفرنسيين تشيلا تاما بحكم تشكيله على أساس حق الانتخاب العام وذلك في ٢٦ أكتوبر عام ١٧٩٥ ، بعد أن تم في عهده التخلص من تلك الأخطار الخارجية والداخلية التى

كانت تحيط بفرنسا وتهدها في كيانها . ومعنى ذلك أنه قد كان للمؤتمر أهمية عظمى لم تتصف بها أى هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت لتمثيل الشعب الفرنسى فى عهد الثورة .

وظلت حكومة الإدارة تسبتر على شئون فرنسا مدة أربع سنوات (من نوفمبر ١٧٩٥ إلى نوفمبر ١٧٩٩) . وظهر فشلها الذريع فى تشكيل حكومة دستورية محل الحكومة الثورية . وقد ذكرنا — عند التعرض لدستور العام الثالث — عيوب هذا النظام الجديد وأوجه النقص فيه .

تم لمجلس الشيوخ فى أول نوفمبر من عام ١٧٩٥ انتخاب المديرين الجدد وهم « سييس » Siéyès ، ولكنه تنازل عن منصبه « لكارنو » Carnot ، فأصبحت له إدارة الجيش والحرب و « رويل » Rewebell اختص بإدارة الشئون الخارجية والمالية والعدالة و « لارقولير » Larevelliere لإدارة المعارف والشئون الدينية والصناعة « وبارا » Barras لإدارة الشرطة والمحافظة على الأمن و « ليتورنيه » Letourneur .

واستخدم المديرون فريقا من اليعاقبة المتطرفين فى بعض الوظائف ، وكان ذلك مصدر استياء الشعب . وتبينت مظاهر الخلاف بين أولئك المديرين وبين الهيئة التشريعية منذ البداية ، كما اختلفت الخمسة فيما بينهم ، وتمخض ذلك كله عن فساد سلوك هذه الحكومة بجلاء . فانتشرت الرشوة بدرجة كبيرة مما ضيع على الدولة والشعب كثيرا من الأموال فى عهد هذه الحكومة .

كان المديرون الخمسة أعضاء الهيئة التشريعية خليطا من الدستوريين والثوريين ؛ فثلث الهيئة التشريعية — وبلغ عددهم ٢٥٠ عضوا — كانوا من الحزب الدستورى ، واثنان وهما « كارنو » و « ليتورنيه » من بين المديرين من هذا الحزب . وكان من أشياع الحزب الدستورى كذلك غالبية المواطنين الذين انتخبوا عام ١٧٩٥ وكان أعضاء هذا الحزب يعتمدون على تأييد الناخبين وغالبية الشعب . اتهمهم أعضاء الحزب

الآخر (الثورى) بعدائهم للجمهورية ومناصرتهم للملكية فى الباطن .
وقد كذب هذا الاتهام سببا فى سقوطهم وسقوط الجمهورية فى النهاية .
والواقع أن أعضاء هذا الحزب لم يكونوا من أنصار الملكية وإنما كانوا
من أصحاب الراى المعتدل ، ويرغبون فى تطبيق الدستور تطبيقا حكيما
ويعملون على إنهاء الحرب .

يبقى بعد ذلك ثلاثة من المديرين ينتمون للحزب الثورى ، وهم
« رويل » الألزاسى اليعقوبى ، و انتهت إليه يومئذ رئاسة حكومة الإدارة ،
يناصره « بارا » ، « لارقولير » . كما كان أعضاء المؤتمر الوطنى المنحل
الذين أصبحوا يكونون ثلثى الهيئة التشريعية ينتمون إلى الحزب الثورى .
وكانت سياسة هذا الحزب تقضى بالاستمرار فى متابعة الحرب والاحتفاظ
بنظام الحكومة الثورى . وباتوا يؤمنون أنفسهم من خطر ذوى الآراء
المعتدلة من أعضاء الحزب الدستورى .

فرنسا تفقد الصلح مع بعض دول التحالف الأوروبى الأول ضدها :

من أهم المسائل التى واجهت فرنسا فى بداية عهد حكومة الإدارة
هى المسألة الخارجية . وفى عام ١٧٩٥ تم عقد صلح « بازل » بين فرنسا
وبروسيا . وقد تحققت لفرنسا مكاسب جمة منها احتلال فرنسا للضفة
اليسرى لنهر الراين إلى حين توقيع الصلح العام ، وتعهدت بروسيا بألا
تشترك فى أية عمليات حربية فى شمال ألمانيا مقابل أن تعترف فرنسا
لبروسيا بحق العمل بدور الوسيط لأية دولة ترغب فى الصلح .

وإلى جانب ما ذكرنا من المكاسب المادية التى حققتها فرنسا مكاسب
سياسية تتمثل فى أنها أظهرت - بمقتضى الشروط السرية للصلح - بروسيا
بمظهر المتآمر على المصالح الألمانية . وكان ذلك بمناسبة تعهد فرنسا
لبروسيا سرا بتعويضها عما فقدته فى منطقة الراين بأمالك على حساب
الولايات الألمانية الصغرى . ولن تلبث فرنسا بعد ذلك الصلح بعامين
(فى صايج كسيفور ميو عام ١٧٩٧) أن توقع بالإمبراطور فى نفس الموقف
الذى أوقعت فيه بروسيا من قبل .

وفي مايو ١٧٩٥ عقدت هولندا صلحا مع الجمهورية الفرنسية . وفي يولية من العام نفسه انسحبت أسبانيا من الحرب بعد أن تنازلت لفرنسا عن جزيرة « سان دومنجو » San Domingo . وهكذا يتضح مما ذكرنا أن حكومة الإدارة في عام ١٧٩٦ كانت تتمتع بمركزها المتفوق في غربى أوروبا ؛ إذ أصبحت هولندا تابعة للجمهورية ، كما انضمت لها بلجيكا وجميع الأراضي الألمانية على الضفة اليسرى للراين ، وأصبحت ساقوى تابعة لفرنسا ؛ مما أتاح للجيش الفرنسى أن يعسكر فى الريشيرا الإيطالية يضاف إلى ذلك انسحاب بروسيا وأسبانيا وهولندا من الحرب . ولم يبق على مسرح الحرب ضد فرنسا سوى النمسا وبريطانيا ، وكاتنا يومئذ ألد أعداء الثورة وأشدّها عنادا وتصميما على هزيمة فرنسا .

وأسندت إلى بونابرت فى عام ١٧٩٦ قيادة الحملة الإيطالية الموجهة لمحاربة النمسا فى إيطاليا فبرهن خلال ذلك مهارة فى السياسة إلى جانب براعته الحربية ؛ فى مجال الحرب أحرز لحكومة الإدارة انتصارات عظيمة ؛ وفى مجال السياسة تمكن من عقد صلح « كسوفورميو » Campo Formio مع النمسا فى أكتوبر ١٨٩٧ (بعد هدنة ليوبن Leoben) التى استمرت ستة أشهر . فبانت للدنيا قيمة هذا القائد البطل .

صلح كسوفورميو أكتوبر ١٧٩٧ :

أظهر فيه نابليون الألمان على خيانة إمبراطور النمسا وتخليه عن المصالح الألمانية العظمى لقاء مكاسب شخصية ضئيلة مما صرفهم عنه وأسقطه فى اعتبارهم ؛ إذ نصت شروط المعاهدة السرية أن يبذل الإمبراطور فرانسيس الثانى جهده ليوطد تفوذ الفرنسيين فى الأملاك الواقعة على الضفة اليسرى للراين ، بينما تعهدت فرنسا من جانبها بأن تساعد الإمبراطور فى الحصول على أسقفية « سالزبرج » Salzburg ، وعلى جزء من « بافاريا » Bavaria ، كما وعدت ألا تمنح بروسيا أى تعويض عما خسرت من أملاك عند النظر فى تسوية أحوال ألمانيا .

أما بقية شروط هذا الصلح فقد جعلت من النمسا سيادة على البندقية وأملاكها فى إيطاليا وبحر الإتراتيكا أى بما فى ذلك الجزء التابع للبندقية

من « استريا » Istria ، بينما وضعت فرنسا يدها على الجزر الأيونية التي كانت تابعة للبندقية - كما ترك الإمبراطور لفرنسا الأراضي المنخفضة النمساوية أي بلجيكا ، وتعهد بأن يعقد مؤتمرا في « رستاد » Rastadt لتسوية أحوال ألمانيا ، كما اعترف الإمبراطور بجمهورية ما وراء الألب . Cisalpinè Republic وكانت تتكون في بداية الأمر من ميلان والمنطقة التي حولها . ولكن لم تلبث أن اتسعت حدودها عندما ثارت « بولونيا » Bologna ، و « فراره » Ferrei و « رافنا » Ravenna و « ريجيو » Reggic وكانت اسما تحت سيطرة البابوية ، وطالبت بالانضمام إلى جمهورية الألب الشمالية فأجيبته إلى مطالبتها ، كما اعترف الصلح بقيام الجمهورية الليجورية في جنوة Ligurian Republic .

وقد أتاح هذا الصلح لفرنسا نظرا عظيما إذ جعلها سيدة على إيطاليا . وأفاد الإيطاليون من ناحية أن ذلك النظام الجمهوري الذي أدخله نابليون على بلادهم على غرار النظام الفرنسي قد فتح أذهانهم نحو مزايا الوحدة السياسية والاجتماعية فدفعهم إلى تحقيق هذه الفكرة فيما بعد وإن الإيطاليين أنفسهم ليعترفوا بذلك . ولكن لا يجب أن ننسى ما خاق بجمهورية البندقية العريقة . فقد بذلت هذه الجمهورية جهودا جبارة لتقف موقفا محايدا من الحرب بين نابليون والنمسا ، ومع ذلك فإن نابليون عندما أراد أن يكسب النمسا إلى جانبه ويعوضها عن بعض خسائرها في إيطاليا ، أختلق الماذير ليضم هذه الجمهورية العريقة إلى النمسا . وقد تم استيلاء النمسا عليها في عام ١٧٩٨ .

معاهدة « تولنتينو » Tolentino :

عقد نابليون كذلك صلحا مغتدلا مع البابا ، يعرف بمعاهدة « تولنتينو » في فبراير ١٧٩٧ . ذلك على الرغم من رغبة حكومة الإدارة في فرض شروط قاسية على البابا . ولكن نابليون لم ير من الحكم إثارة الرأي العام المسيحي عندئذ ، واكتفى بالحصول على تنازل البابا لفرنسا عن « أفينيون » Avignon ، ولجمهورية الألب الشمالية عن تلك الإمارات

التي كانت تخضع إسميا للبابا ، وأرادت الانضمام إلى الجمهورية الجديدة .
وقد منح البابا نابليون كثيرا من المال والمخطوطات والصور القيمة .

هذا ما كان من أمر المكاسب التي حققتها حكومة الإدارة في معاهدات الصلح مع الدول التي استطاع المؤتمر الوطني ثم حكومة الإدارة أن يحرروا انتصارات عليها مما ترتب عليه تمزيق شمل التحالف الأوروبي الأول بل وتصفيته فلم يبق منه إلا بريطانيا .

المشاكل الداخلية :

واجهت حكومة الإدارة مشاكل داخلية عديدة تتمثل في المشاكل الدينية ومشاكل من عاد إليها من المهاجرين وتدهور الاقتصاد الفرنسي .
أما المشاكل الدينية التي مر الكلام عنها فكانت قد تطورت تطورا له أهمية . ويكفي أن نذكر من ذلك كيف تأزم الموقف عندما امتنع رجال الكنيسة عن تأدية يمين الولاء للدستور المدني للكنيسة . وكان جزاؤهم على ذلك استصدار القوانين الخاصة بمعاقبتهم كمصادرة أملاكهم وسجنهم . وكان من نتائج ذلك أن فر أكثرهم بأبدانهم مغادرين فرنسا . وبعد وقوع انقلاب « ترميدور » Thermidor في العام الثاني للثورة (٢٧ يوليو ١٧٩٤ ، في سبتمبر من نفس العام وضعت بعض القوانين وأخرى في مايو من العام التالي خاصة بضمان حرية العبادة مما جعل المهاجرين منهم يعودون إلى فرنسا ، وشجع الآخرين على الظهور على مسرح الحياة ، وكان القانون الذي صدر في ٢٥ أكتوبر ١٧٩٥ ينص على تنفيذ كل ما صدر من عقوبات ضد أولئك المخالفين من هاجر منهم عن فرنسا ، ومن بقى فيها مختفيا ، ولن يفهم من مثل هذا القانون غير تطبيق عقوبات الموت على من يظهر من هذه الطائفة ؛ على أن تلك العقوبات لم تقع إلا على قلة لا تجاوز العشرين . ولعل مرجع ذلك إلى موقف الدستوريين . وقد كان من رأيهم الغاؤه ، غير أنهم كانوا قلة لم تتمتع بالأغلبية في الهيئة التشريعية .
أما مشكلة المهاجرين من غير رجال الدين ، وكانوا قد بدأوا يغادرون فرنسا بعد وقوع أحداث العنف في يولية وأكتوبر ١٧٧٩ ، فقد

صدر في شأنهم في المدة بين أكتوبر ١٧٩٢ ، ونهاية عهد المؤتمر الوطني في ١٧٩٥ ما يزيد على ثلاثمائة قانون . وعهد إلى كل كومون في فرنسا أن يعد قوائم بأسماء من هاجروا من الإقليم الذي يقوم عليه لتعرض على لجنة التشريع في المؤتمر لاستبعاد من ترى استبعاده منهم . وروعت الدقة في وضع تلك الأسماء ومراجعة تلك القوائم . ثم تغير ذلك الوضع في المدة بين ١٧٩٣ حتى نهاية عهد حكومة الإدارة في عام ١٧٩٩ ، فازداد عدد من أصابهم العقاب . وكان القانون يطالبهم بأداء بعض الغرامات والضرائب الخاصة ، ويفقدون آخر الأمر حقوقهم المدنية ، ويضعهم تحت الإشراف الدقيق بحكم أنهم كانوا في نظر الحكومة من الخونة الذين حملوا السلاح ضد وطنهم .

وكان عدم الدقة ومراعاة الأمانة في إعداد القوائم بأسماء المهاجرين مما أدى إلى الظلم البين الذي أخذ به كثيرون ممن لم يهاجروا قط من فرنسا . ويكفي على سبيل المثال أن العالم الرياضي العظيم « مونج » أثبت عندما أصبح وزيرا للمالية أن اسمه كان بين أسماء المهاجرين في قائمة إقليم « أردن » مع أنه لم يهجر بلاده قط .

ولم تعف القوانين من سمحت لهم بالعودة إلى بلادهم من قسوة الحياة ، فأملأهم كأملأ الكنييسة كانت قد وضعت ضمانا للأوراق المالية الجديدة التي استصدرت في بداية عهد الثورة وهي المعروفة «بالأسيستا» ومعنى ذلك أنهم قد فقدوا كل ما كانوا يملكون . وأصبح أمر الظلم واقعا بينا لم يخفف منه موقف الدستوريين حين طالبوا بعدم تطبيق العقوبات في هذا الشأن على أقرباء من هاجروا وإعادة النظر في القوائم التي كانت مجالس الكومون قد أعدتها في غير دقة ، فأدى ذلك إلى إعفاء البعض من هذه العقوبات .

المشكلة الاقتصادية :

كانت أحوال فرنسا المالية غاية في السوء ، إذ انخفضت قيمة العملة الورقية التي أصدرتها الثورة الأسيستا Assignats انخفاضاً كبيراً .

ولم يكن في استطاعة الحكومة الجديدة أن تصلح من شأنها فعبزت عن معالجة هذا التدهور . وقد شغلت الهيئة التشريعية بهذه الأزمة في العهد السابق لانتخاب عام ١٧٩٧ .

انقلاب فراكتيدور ١٨ Fructidor في أعوام الخامس للشورى (٤ سبتمبر من عام ١٧٩٧) :

ولعل من أبرز ما تميز به عهد حكومة الإدارة - بسبب طبيعة الدستور وما تميز به من نقص^(١) - ذلك التصادم المستمر بين الهيئة التشريعية وحكومة الإدارة ، والاستعانة بالجيش لترجيح كفة على أخرى ، ومن أمثلة ذلك ما يعرف بانقلاب ١٨ فراكتيدور في العام الخامس .

وتفسير هذا الانقلاب أنه عندما أجريت الانتخابات في مارس ١٧٩٧ لشغل العضويات التي خلت في الهيئة التشريعية بعد سقوط ثلث المجلسين ، أسفرت النتائج عن كسب كبير للحزب الدستوري المعتدل المناوئ للحزب الثوري اليعقوبي . في حين كان ثلاثة من أعضاء حكومة الإدارة الخمسة من اليعاقبة . أصبح الموقف عندئذ حرجا يؤذن بالصدام لأن الانتخابات قد قررت تكوين المجلسين من عناصر معادية للأغلبية في حكومة الإدارة . وظن الجميع عندئذ أن موجة من الرجعية توشك أن تجتاح البلاد ، ويفسر لنا ذلك إرجاء حكومة النساء تحويل هدنة ليوبن Leoben في أبريل ١٧٩٧ إلى صلح ، وتباطؤها في ذلك حتى أكتوبر من ذلك العام إلى أن ينجلي الموقف في باريس .

أراد المديرون اليعاقبة الثلاثة « بارا » Barras ، و « روبييل » Réwbell ، و « لازوقلييه » Larevellière أن يخرجوا كفة الحزب الثوري بالهيئة التشريعية فاستعانوا بالقوة العسكرية بدلا من الاستعانة بشعب باريس كما كان يحدث من قبل حتى وقوع انقلاب « فيندمير » Vendémiaire ، فلبأوا إلى القائد « هوخ » Hoche

(١) انظر فيما تقدم ص ١٥٠ - ١٥١ .

ولكنه رفض أن يكون وسيلتهم إلى تحقيق ذلك . فكلفوا نابليون بهذه المهمة . وكان قد أقلقهم وأزعج مضاجعهم بما حققه من مكاسب عسكرية وسياسية أثناء حربه مع النمسا (في الحملة الإيطالية) .

وهنا نصحبهم نابليون بعدم استخدام وسائل العنف ؛ فعمل المديرون اليقاقة الثلاثة بنصحهم ، وتمكنوا من التخلص من العنصرين الآخرين المعتدلين من حكومة الإدارة وهما « كرنو » Carnot ، و « بارثليمي » Barthélémy . كنا ألقى القبض على عدد من النواب من ذوي الآراء المعتدلة ومن بينهم الجدي الشجاع « پيشجرو » Pichegru ، وألغيت الانتخابات الخاصة بـ ١٥٤ عضوا بناء على أوامر الحكومة .

وتذرع اليقاقة في عملهم هذا بحجة أنهم إنما أرادوا انقاذ فرنسا من مؤامرة خطيرة دبرها الملكيون ، أشاروا إلى ذلك في خطبة ألقاها أحدهم بالهيئة التشريعية يؤكد فيها أنه لو تأخر الانقلاب - الذي عرف بانقلاب « فراكتيدور » (لوقوعه يوم ١٨ فراكتيدور من العام الخامس وهو يقابل ٤ سبتمبر ١٧٩٧) يوما واحدا - لتمت خيانة عظمى بالجمهورية ، معلنا اتهام الأغلبية في الهيئة التشريعية بالمشاركة في تدبير تلك المؤامرة ، ومعهم كل من « كرنو » و « بارثليمي » وفريق من رجال الصحافة والعبائدون من المهاجرين ورجال الدين . سر « تاليران » بهذا الانقلاب ظنا منه أنه سيقربه من تحقيق أطماعه في الوصول إلى مركز أحد المديرين الخمسة ولكنه لم ينجح في ذلك الأمل . واختير لمكانى المديرين « كرنو » و « بارثليمي » كل من « مارلين دويه » Merlin Douai ، و « فرانسوا دي نوفشاتو » Francois de Neufchateau وكان كلاهما يشغل بالمحاماه . واستطاع المديرون الثلاثة أن يحققوا لأنفسهم بهذا الانقلاب السيطرة على الموقف ، وكانت تفوق سيطرة لويس الرابع عشر ولجنة الأمن العام . وأكدوا هذه السيطرة بما اتخذوه من استبدال الموظفين في الدوائر التي ألغيت انتخاباتها بآخرين من أعضاء المؤتمر القدامى ، ومن اليقاقة ومحاسيب المديرين الثلاثة . وتمادى أعضاء حكومة الإدارة في عنتهم في العهد المتأخر من إدارتهم عندما أقاموا في كل اقليم من فرنسا محكمة عسكرية لمحاكمة

المهاجرين وقتلهم رميا بالرصاص . وقد قضت هذه المحاكم على فريق كبير منهم بحكم الإعدام لدرجة أثارت استمزاز نابليون ، فهاجم وحشية المديرين واستغلالهم للنصر الذي أحرزه في حروبه لتحقيق أغراضهم الشخصية . وقد أشار إلى هذه الوقائع في طولون في عام ١٧٩٩ عقب عودته من مصر في العبارات التالية « لقد علمت بمزيد الأسف أن شيوخا في سن السبعين والثمانين ، ونساء وأطفالا قد ضربوا بالرصاص بتهمة أنهم من المهاجرين . فهل تحول جنود الحرية إلى جلادين ؟ » .

أظهر مستقبل الأيام أن التحالف بين اليعاقبة في حكومة الإدارة والقادة العسكريين لم يكن تحالفا طبيعيا ولا دائما . وقد ظلت الأحداث الداخلية في ذلك العهد متصلة كذلك - كما كانت من قبل - اتصالا مباشرا ووثيقا بالحرب . ولا أدل على ذلك من أن قائد الجيش المنتصر أخذ يتدخل في الشؤون الداخلية ونجح في النهاية في القضاء على الجمهورية وعلى اليعاقبة في آن معا .

الظروف التي دعت حكومة الإدارة تكليف نابليون بقيادة الحملة الفرنسية على مصر :

يقتضى شرح هذه الظروف العودة قليلا إلى الوراء ، عندما تخلصت فرنسا من أعدائها أعضاء الحلف الأوروبي الأول الواحد تلو الآخر (١) ، وعندما قبلت النمسا الشروط التي أملتها عليها فرنسا بمقتضى معاهدة « كمبوفورميو » في أكتوبر ١٧٩٧ (٢) . على أن بريطانيا ظلت منتصرة ومتفوقة بحريا . وعندما قام بحارة الأسطول البريطاني بالثورة وتمردوا في عام ١٧٩٧ في «سبيتهيد» Spithead ظن الفرنسيون أن الفرصة قد حانت للتغلب على إنجلترا ، ولكنها لم تلبث أن قضت على هذا التمرد . وفي عام ١٧٩٨ عندما قامت الثورة في إيرلندا ، نجح جيش فرنسا في الوصول إلى إيرلندا لمساعدة الثوار ، ومع ذلك لم تحقق فرنسا ما أرادت ،

(١) انظر ما تقدم ص ص ١٥٥ - ١٥٨ .

(٢) انظر ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

ذلك لأن الثورة في إيرالندا لم تلبث أن فشلت . وقد رأت حكومة الإدارة - عندما ظهر لها أن مهاجمة إنجلترا في أرضها من الأمور المستعصية - إن خير وسيلة للإضرار بإنجلترا هي مهاجمتها في مصر لتقطع الطريق بينها وبين الهند . وكانت حكومة الإدارة كذلك تريد أن تبعد نابليون عن مسرح الأحداث في فرنسا نظرا لما أصبح يتسع به من شعبية ومن ثقة الجيش من كفايته ؛ إذ كان الجيش يعيش من الانتصارات التي يحرزها على يد نابليون . وكان نابليون نفسه يحلم بإنشاء إمبراطورية في الشرق لها عاصمتان إحداهما في شاطئ البحر المتوسط الجنوبي والثانية في شاطئه الأوروبي . وقد أعد العدة لذلك فأخذ معه من غير العسكريين حملة من نحو مائة عالم وقد صادف نابليون نجاحا في البداية ولكنه اضطر إلى العودة إلى فرنسا عندما تبين له فشل هذا المشروع عند تحطيم أسطوله في أبو قير في عام ١٧٩٨ وعندما تبين أن الفرصة أصبحت مواتية له للعودة إلى فرنسا . فبارح الاسكندرية سرا في ٢٣ أغسطس ووصل فرنسا في ٩ أكتوبر ١٧٩٩ .

أما ما كان من نتائج الأحداث الخارجية التي جعلت نابليون يعجل بالعودة الى فرنسا فيمكن تلخيصها فيما يلي :

لم يمنح صلح « كمبوفورمبو » في عام ١٧٩٧ أوروبا السلام أكثر من عام واحد ، ثم قامت الحرب من جديد وكانت أسبابها واضحة ؛ إذ أصبحت فرنسا قوة لا يستهان بها بسبب تفوق قواها العسكرية وتقدم نظمها الاجتماعية . تسكنت فرنسا نتيجة لذلك أن تحقق مكاسب جمة زمن السلم . دعا ذلك الدول الأوروبية إلى عقد تحالف جديد مع بريطانيا للوقوف في وجه فرنسا .

وقد كان لخطورة موقف فرنسا الخارجي أثره في تعجيل عودة نابليون إلى فرنسا ؛ فهي قد كانت يومئذ تواجه تحالفا دوليا ثانيا ، ولم يكن الأمر إنجلترا وحدها كما كانت الحال عندما بارحها نابليون على رأس حملة على مصر . فالمكاسب التي ربحتها فرنسا قد هزت العالم الأوروبي إلى حد جعل دوله تبادر بقصد حلف تواجه به فرنسا .

وتتلخص مكاسب فرنسا التي أزعجت دول أوروبا فيما يلي :

١ - ضم جمهورية الألپ الشمالية إلى فرنسا ، عندما أظهرت
رغبة في الاستقلال . انتهز الفرصة القائد «برتييه» Berthier فحولها
إلى التبعية المطلقة لفرنسا .

٢ - عندما قامت الثورة ضد البابوية في روما ، انتهزت فرنسا
الفرصة لتبسط نفوذها عليها بعد أن أهانت البابا بيوس السادس .

٣ - طردت فرنسا دوق تسكانيا .

٤ - انتهزت فرنسا أو هي المعاذير لتطرد ملك سردينيا من يدمنت ،
وتضمها إليها مع العلم بأنها قد وافقت من قبل على أثر عقد هدنة
«شيراسكو» Cherasco على بقائها تابعة لمملكة سردينيا .
وهكذا أظهرت فرنسا بمظهر المعتدى على أنحاء إيطاليا المختلفة ،
المهدد لاستقلالها .

٥ - أطلقت فرنسا يدها في هولندا التي أصبحت تعرف
بالجمهورية الپتائية Pitavian Republic ، وقد أقيم بها نظام مشابه
لنظام فرنسا .

٦ - انتهزت فرنسا وقوع خلافات داخلية في سويسرا ، وطلب
بعض أهاليها النجدة من الفرنسيين لتخليصهم من تعسف حكومة الأقلية
وضغطها الشديد في «برن» ، فبادرت فرنسا بإرسال جيش مكون من
١٥٠٠٠ مقاتل ، فنجح في التغلب على الحكم القائم وأنشأ فيها الجمهورية
الهلفتية Helvetic Republic على غرار نظام فرنسا . وأصبحت
تابعة تبعية مطلقة لفرنسا .

٧ - حدث كذلك في العام نفسه أن الأسطول الانجليزى بقيادة
أمير البحر نلسن الذى اتصر على أسطول فرنسا في موقعة أبو قير
البحرية في أغسطس ١٧٩٨ قد بارح الأراضى المصرية ، ورسا على سواحل
نابولى ، وكان يحكمها عندئذ الملك فرديناند الرابع عن أسرة البوربون ،
فرحبت نابولى بالقائد البحرى الانجليزى ، لأن شعبها كان متأخرا فقيرا ،
لم يظهر حماسه للثورة الفرنسية ومبادئها ، وانتهز فرديناند الرابع هذا

الظرف واعتبره طرفا مواليا وهاجم روما وكانت تابعة لفرنسا . وفوجيء القائد الفرنسى بهذا الهجوم ، فارتد عنها. ودخلها فرديناند الرابع ؛ فيما كان من القوات الفرنسية إلا أن عاقبت الملك فضيت مملكة نابولى إلى فرنسا بعد أن أقامت بها جمهورية جديدة هى الجمهورية البارثونية Parthonepean Republic

كل هذه المكاسب التى تحققت لفرنسا زمن السلم سواء فى إيطاليا أم فى هولندا أو سويسرا قد جعلت إنجلترا تنحس لتعد تحالفا جديدا وتظهر استعدادها القوى لمد الحلفاء بالمساعدات والإمدادات اللازمة أما الروبىا فكانت من أشد الدول تحمسا للانضمام إلى هذا الحلف ؛ وأصبح القيصر بول الأول الذى اعتلى العرش بعد وفاة كاترين الثانية سنة ١٧٩٦ متحمسا لهذا الأمر نظرا لأنه كان يطمح فى إنشاء إمبراطورية روسية عظيمة ، وخشى نفوذ فرنسا المضطرد المتزايد ، وأخافته مشاريعها الخاصة ببولندا ، وذلك على الرغم من أن بولندا فى ذلك الوقت لم يكن لها وجود سياسى مستقل ؛ فقد تقاسمت أراضيها الدول الثلاث روسيا والنمسا وبروسيا على دفع ثلاث فى الأعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ ؛ وكان القيصر كذلك يعتبر نفسه حاميا لنظام فرسان القديس يوحنا ، وقد أساء إليه كثيرا استيلاء فرنسا على مالطة مقر أولئك الفرسان ، فانضم إلى التحالف لتخليص الجزيرة من النفوذ الأجنبى .

أما النمسا فقد ترددت كثيرا قبل أن تنضم إلى هذا التحالف ولاسيما بعد ما نزل بها من هزيمة قريبة العهد أثناء معارك إيطاليا ، ولكنها لم تلبث أن ضمت على الإنضمام إلى الحلف عندما تبين لها ما حل بمملكة نابولى . وكان هناك تحالف بين النمسا ونابولى ، كما اتضح لها امتداد نفوذ فرنسا داخل إيطاليا . ووقع حادث آخر كان سببا فى التعجيل بوقوع الحرب بين الطرفين ؛ آيته أن المندوبين النمساويين قد التقوا فى اجتماع خاص مع بعض المندوبين الفرنسيين فى مدينة « رستاد » Rastadt . وكان هذا اللقاء بناء على التوصية التى اتخذت فى صلح « كسوفورميو » فى أكتوبر ١٧٩٧ بتسوية المسائل الألمانية . وفى خلال اجتماعات الفريقين تبينت خطورة الموقف التى تنذر بوقوع الحرب . وهنا طلب

من المفوضين الفرنسيين مغادرة المدينة ، فأطاعوا ، وبدأوا ينفذون أوامر
الرحيل . ولكن اعتدى عليهم عند رحيلهم ، فقتل منهم اثنان وجرح
ثالث . فأثار ذلك فرنسا وجعلها تستعد لدخول الحرب .

كان طبيعيا أن تنضم تركيا إلى الحلف نظرا لأنها كانت يومئذ
صاحبة السيادة على مصر . كما انضمت إليه البرتغال حليفة انجلترا .
وكان ملك نابولي البوربونى كذلك يرغب فى استرجاع ملكه فانضم
إلى الحلف .

وأخاف تكوين هذا الحلف الفرنسيين ، فباتوا يخشون عواقبه
خاصة وأن حكومة الإدارة لم تكن أحوالها مستقرة . فيشعر الجميع
بأنهم فى أمس الحاجة إلى قائد شجاع يستطيع أن يتصدى لما يتوقعون
من أخطار العدوان ، ويضمن لهم الاستقرار فى الداخل ، واتجهت
الأنظار نحو بونايرت ، وأشار بارا على زملائه المديرين باستدعائه من
مصر لمواجهة ذلك الموقف الخطير ، فلم يستجيبوا لرأيه خشية أن ينجح
فى الوصول إلى مركز الزعامة . ولكن كان بونايرت على علم بهذه الأمور
وهو فى مصر بعد أن تبين فشل الحملة عليها فعجل عودته إلى فرنسا .
وكان ذلك فى الوقت المناسب ، فبلغها فى أكتوبر ١٧٩٩ .

بدء الحرب :

رأت دول أوروبا المتحالفة أن الفرصة مواتية لمحاربة فرنسا . واقتضى
ذلك أن تعد فرنسا نفسها لمواجهة أخطار الحرب . فوجهت من قواتها
جيوشا يبلغ عدد رجالها ١٧٠.٠٠٠ لمواجهة جيوش الأعداء فى الميادين
المختلفة ، فقاد قائدهم «شيرر» Scherer الحملة على إيطاليا ، واتجه
القائدان «برون» Brune و «برنادوت» Bernadotte برجالهما إلى هولندا ،
وانطلق «چوزدان» على رأس ٤٠.٠٠٠ جندي نحو ألمانيا ، و « ميسينا »
Messina على رأس ٣٠.٠٠٠ نحو سنويسرا ، على حين كان
«مكدونالد» Macdonald فى نابولى على رأس ٣٠.٠٠٠ مقاتل .

استطاع «چوردان» في ألمانيا في بداية الأمر أن يعبر نهر الراين ، ولكنه لم يتقدم طويلا بل هزمه الأرشيدوق شارل في «ستوكاخ» Stokach جنوبى ألمانيا ، فتقهقر إلى ستراسبورج Strasburg . وفي إيطاليا هزم «شير» في معركة «مانيانو» Magnano شمال تورين ، بعد أن كان يفقد كل رجاله . فاضطر أن يسلم زمام الحملة «لمورو» Moreau . ولم يقتصر أمر الخسائر الفرنسية على حد ما ذكرنا بل كان أشد الخسائر فداحة ما فقدته فرنسا خلال قتالها مع الجيش الروسى الذى كان يقوده «سوقاروف» Suwaruff . وكان معروفا بهارته الحريية وقسوته بل وحشيته ، وكان مخربا هداما سفاكا للدماء ، وهو بذلك يختلف عن قائد الحلف دوق «برنزويك» Raunswick . ولو شاءت النسا أن تطلق يده في الحرب ضد فرنسا لاستطاع في عام واحد قبل وصول بوناپرت أن يضاعف خسائرها . وإنه لمن حسن حظها أن القائد المذكور كان يومئذ تحت إمرة النسا . وكانت صاحبة أكبر جيش من جيوش الحلفاء ، ولم يزد عدد قوات الروس على ٣٠٠٠٠ مقاتل .

ومن كل ما مر بنا نستطيع أن نرى خطورة موقف فرنسا خلال تلك الأحداث . ولا غرابة في ذلك فقد تكاثرت عليها قوات الحلفاء فبلغ عددها ٣٢٠٠٠٠ مقاتل ، على حين لم يزد جيش فرنسا على ١٧٠٠٠٠ مقاتل .

دارت رحى الحرب في شتى الميادين وان كانت أبشع معاركها قد وقعت في ميادين كل من إيطاليا وسويسرا ، حيث طرد الفونسيون من نابولى ثم هزمهم «سوقاروف» هزيمة حاسمة في معركة «نوفى» Novi في سهل لمبارديا في أغسطس عام ١٧٩٩ . وتتج عن ذلك القضاء على جمهورية الألب الشمالية وجمهورية روما . وهكذا كانت الحال تنذر بالخطر العظيم بالنسبة للفرنسيين .

على أن موقف فرنسا بخطورته التى يينا لم يقض عليها فهى قد أخذت تستعد لاستئناف الحرب . فأعلنت التعبئة العامة وأفادت من الشقاق الذى نشب بين صفوف الحلفاء مما أضعفهم ومكنها في النهاية

من قواتهم . ولم تكن المشكلة البولندية يومئذ هي موضوع الخلاف والتفرقة بين الحلفاء ، إذ كان قد انتهى أمرها نهائيا بالتقسيم الثالث الذي تم في عام ١٧٩٥ . وإنما نشأ الخلاف بينهم بسبب اختلاف أغراضهم من حربهم ضد فرنسا ، فالنمسا كانت ترغب في ضم أراضي جديدة إلى أملاكها في كل من « بافاريا » Bavaria وشمال إيطاليا ، وقيصر روسيا كان متحمسا لإعادة بيدمت إلى ملك سردينيا ، والبوربون إلى نابولي . واتسعت شقة الخلاف واختلاف الرأي بين القائد الروسي ومجلس الحرب النمساوي . وكان ذلك الأمر الأخير هو السبب المباشر في الهزيمة التي لقيها الحلفاء في أكتوبر ١٧٩٩ . واتضح ذلك الخلاف عندما صدرت الأوامر إلى « سوفاروف » بالسير نحو زيورخ لينضم إلى أحد الجيوش الروسية الذي كان يربط عندها . ولم يكن « سوفاروف » يرغب في تنفيذ أمر مجلس الحرب النمساوي ، فتركها في مفارقة إيطاليا . فلما بلغ سويسرا بلغها متأخرا ، بلغها عندما كان الجيش الفرنسي قد تمكن من هزيمة الجيش الروسي هناك . وقد كان في تصرفه هذا ما يمكن أن يقضى عليه وعلى جيشه . ولكنه استطاع آخر الأمر أن ينجو في صعوبة ومشقة .

وقع كل ذلك ونابليون ما يزال في مصر . ولم يكن أمر ذلك خافيا عليه كما كان يعلم برفض حكومة الإدارة أمر استدعائه لتدارك الخطر، ورغبة الشعب القوية في أن يكون في بلاده ليشارك في حل أزماتها الخائفة . ولا أدل على ذلك من صدى الفرح الذي استقبل به الشعب نبأ وصول سفيته إلى شاطئ فرنسا الجنوبي في « فريجوس » Fréjus ، وآية ذلك أن يتظاهر الشعب كله معلنا فرجة بذلك ، وأمله في ذلك الجندى العظيم ، كما تستعرض قوات الجيش احتفالا باستقباله . وليس من شك في أن وصول نابليون ومظاهر إحتفاء الشعب والجيش به قد ملأ قلوب رجال الحكومة رعبا ، وهز أصحاب السلطان فيها هزا عنيفا ، فهم قد كانوا يتوقعون أن يأخذ نابليون بزمام الأمور فيغدون ولا عمل لهم ولا رأي .

الباب الثاني
نابليون بونابرت (١٧٩٩ - ١٨١٤)



الفصل الأول

عهد القنصلية (١٧٩٩ - ١٨٠٤)

انقلاب ١٨ ، ١٩ برومير (Brumaire) من العام

الثامن للثورة (٩ ، ١٠ نوفمبر عام ١٧٩٩)

ولا يكاد يمر على بلوغ القائد أرض الوطن شهر واحد حتى يبدأ التغيير الذي سمي في ذلك التاريخ بانقلاب « بروير » ، وآية ذلك أنه وجد الشعب ساخطا يضيق بحكومته ويخشى ما يترتب به من خطر على حدود البلاد . وتسود الخصومة بين المديرين الخمسة ، ويضيق اثنان منهم بالبقاء في الحكم . وكان على رأس الساخطين منهم « سيبس » Siéyès ، وكان معروفا بسخطه هذا منذ البداية ويتضاعف سخطه عندما يصبح أحد المديرين الخمسة في مايو ١٧٩٨ ، فيتاح له كشف عيوب هذا الحكم ، فيظهر رغبة في الإصلاح ويلج في ذلك الجاحا شديدا . وتبين له مع الوقت أن تنفيذ ما يريد يكاد يستحيل دون الاستعانة بقوة عسكرية، فلما وصل نابليون إلى فرنسا وجد فيه « سيبس » أصلح من يعينه عسكريا على تنفيذ ما يريد من إصلاح . وقام باليران بدور الرسول بينهما . كما أيده في اتجاهاته أحد المديرين الأربعة الباقين وهو « روجيه ديكو » Roger Ducos ، وخالفه كل من « جويه » Gohier والجنرال « مولان » Moulins « وبارا » Barras وكانوا من اليعاقبة . وكان « بارا » من أنصار نابليون المعروفين ، ترجع صلته به إلى ما قبل سنفه على رأس الحملة إلى إيطاليا ، فلم يكذ نابليون يعود من مصر حتى استؤتف بينهما الصلة . وبالرغم من تلك الصلة ظهر عزوف نابليون عن الاستعانة به بسبب ما عرف عن ذلك اليعقوبي من خلق لا يرضى الكرامة الإنسانية ، واتخاذ أخط الوسائل وأشدّها نكرا في سبيل الوصول إلى تحقيق ما يريد ، فنفر منه ، واتجه إلى « سيبس » ليستعين به في إحداث التغيير الذي يريد . والواقع

أن التوفيق لازمهما ، إذ كل منهما متسا لصاحبه . فكان ذلك من الأسس التي بنى عليها هذا الانقلاب قويا متماسكا ، لا تهزه العواصف وساعدهما على السير في سبيل ما أرادا أمر آخر هو الفساد الذي استشرى في بناء حكومة الإدارة بحيث أصبحت بغیضة إلى نفوس الشعب جميعا . وقد كانت كلها تتحين الفرصة لقلب تلك الحكومة والاستعاضة عنها بأي لون آخر من ألوان الحكم .

وقد أثبتت الحوادث والانقلابات التي دبرت تارة ضد حزب اليعاقبة وأخرى ضد حزب المعتدلين خلال الأربع سنوات التي عاشتها حكومة الإدارة أن الغرض الأول منها لم يكن المصلحة العامة لفرنسا وإنما كانت المصلحة الشخصية للمديرين . وقد امتاز هذا العهد بالتطاحن والنزاع بين المجلسين من ناحية وبين المديرين من ناحية أخرى مما أدى إلى الاستعانة بالجيش . ويرجع ذلك إلى النقص الذي كان ظاهرا وواضحا بجلاء في دستور عام ١٧٩٥ ، ودستور عام ١٧٩١ الذي سبقه . فقد كان كل منهما يهدف إلى الفصل التام بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، كأن الذين وضعوهما لم يفتنوا إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من الفوضى ، لعدم وجود التفاهم الضروري بين الهيئتين . وقد كان من نتائج النقص في عهد الدستور الأول (عام ١٧٩١) خلع لويس السادس عشر في ١٠ أغسطس ١٧٩٢ ، ثم انقلاب « برونير » في عهد العمل ، بالدستور الثاني (عام ١٧٩٥) ، فالأداة التي استخدمت في عهد الدستور الأول قد كانت ثورة الشعب ، أما في عهد الدستور الثاني ، فقد كان تدخل الجيش .

وهنا نرى أن تمهيد السبيل أمام نابليون للوصول إلى الحكم قد تم . كما أراد نابليون أن يحقق لنفسه مكانة الزعامة والسيادة في الدولة فيضبح المسيطر على شئونها دون أن يلجأ إلى استخدام العنف ، أي أن يحقق ذلك بموافقة ورضى جميع الطبقات في فرنسا . وقد تبين أن الفرصة قد أصبحت مواتية ولا سيما وأن فرنسا لم تكن بها حكومة مستقرة ، مرضى عنها ، وأن المديرين فيها منقسمون على أنفسهم إلى فريقين ، يقف بينهما « بارا » ، والشقاق يسود العلاقات بين المجلسين . وعاون نابليون

كذلك على تحقيق خطته أخوه « لوسيان » Lucien ، وكان يومئذ رئيسا لمجلس الخمسمائة ، ومن حوله حوالي ستين عضوا من مجلس الخمسمائة والشيوخ ، وسرى أن بونابرت لن يلبث أن يكافئهم على ذلك ، فيجعل منهم مترفين وأصحاب وظائف عالية في الدولة في عهدى القنصلية والإمبراطورية .

أحداث الانقلاب :

وقعت أحداث الانقلاب خلال يومى ١٨ ، ١٩ برومير Brumaire من العام الثامن للثورة وهما يوما ٩ و ١٠ نوفمبر عام ١٧٩٩ . ففى اليوم الأول كان الشيوخ يجتمعون فى باريس ، وقد بدأوا اجتماعهم فى ساعة مبكرة من النهار بسبب ما انتهى إليهم من أنباء توقعوا من ورائها قيام حركة هياج واضطراب ، فقرروا فى اجتماعهم هذا استعمال حقهم الدستورى فى تعيين مكان اجتماع المجلسين فى اليوم التالى (١٩ برومير) ، واختاروا له ضاحية « سان كلو » St. Cloud ، كما عهدوا إلى بونابرت فى هذه الجلسة قيادة بعض الفرق الباريسية ، ومن بينها حرس المجلسين ، ولم يعهد إليه بقيادة حرس حكومة الإدارة .

وقد تحققت بالتالى خطوة هامة كان يرقبها ويعمل لها بونابرت وهى نقل المجلسين إلى « سان كلو » وأن يعهد إليه بقيادة فرقة حرس المجلسين . وكان بونابرت يدير فيما دبر غير ما ذكرنا ، العمل على استقالة المديرين من مناصبهم . واستطاع تاليران أن يقنع « بارا » بالاستقالة حين بين له أن نابليون قد أصبح يسيطر على القوات الباريسية . وقد استقر رأيه على أحداث الانقلاب . أما « جويه » Gohier و « مولان » Moulin فقد رفضا الاستقالة ، فقبض عليهما القائد « مورو » Moreau وحجزهما فى قصر « لكسمبورج » Luxembourg حتى يتم الانقلاب . وفى اليوم التالى استقال كل من « سيس » و « ديكو » ، وكانا على بينة من كل تدابير الانقلاب وتفاصيله .

فأما اليوم التالى وهو ١٩ برومير (٩ نوفمبر ١٧٩٩) ، فقد كان اليوم الخامس فى هذا الانقلاب . لم يبدأ اجتماع المجلسين قبل الساعة

الثالثة بعد الظهر . وقد تقدم نابليون ، فدخل قاعة مجلس الشيوخ ، وخطب فيهم ، مبينا خطورة مركز فرنسا يومئذ ، وعدم صلاحية الدستور القائم ، مشيرا إلى أن مجلس الخمسمائة قد يلجأ إلى إعادة حكومة المؤتمر ، وما اقترن بها من عهد الإرهاب واستخدام المقصلة ، ووضح لهم أنه إنما يرغب في حمايتهم من هذه الشرور بمعونة جنده البواسل . وقوبل خطابه بمعارضة شديدة تبينت في هتاف بعض الأعضاء بعدم رغبتهم في كرمويل فرنسي .

أما ما لقيه بوناپرت من أعضاء مجلس الخمسمائة فكان أشد وأعنف إذ لم يسمح له الأعضاء بالكلام ، بل دفعوه خارج المجلس بشيء من العنف . وقد كان في عملهم هذا ما يدل على سوء التصرف . إذ تبين لبوناپرت عقب مبارحته القاعة أن المسألة لم تعد مجرد الدفاع عن أهدافه في الوصول إلى السلطان والسيادة بل أصبحت موضوع حياة أو موت . وهنا رأى أن يدافع عن حياته وكيانه الشخصي وقد أصبحا في خطر . وفعلا فكر مجلس الخمسمائة في استصدار قرار بالقبض على بوناپرت . ولما كان القرار لا يتم إلا بسوافة رئيس المجلس وهو « لوسيان » بوناپرت تعثر إصداره ، فرأى المجلس انتخاب رئيس جديد إلا أن أمر ذلك لم يكن من السهل تنفيذه بالسرعة المطلوبة . وهنا بين « لوسيان » لأخيه نابليون خطورة الموقف وما كان عليه المجلس من هياج واضطراب ورغبة في وضع حد لتدخله في شؤنه . وهنا صمم بوناپرت على استخدام العنف لينقذ حياته أولا ثم ينقذ خطته ثانيا . فبادر بإصدار أوامر إلى الجند بدخول القاعة وإخراج الأعضاء منها . وكان عندئذ في موقف لا يحسد عليه ، فهو لم يكن واثقا من أن يطيعه الجنود ، فيضربوا سهامهم نحو أصدقاء الثورة . ولكن شاء القدر أن يستجيبوا له فاندفعوا إلى القاعة . فلاذ غالبية الأعضاء بالفرار . أما من بقى منهم أو كانوا على بينة من المؤامرة - فرأوا أن يصدروا القرارات التالية : إيقاف المجلسين حتى منتصف فبراير التالي ، ووضع السلطة في يد القنصلية المكونة من ثلاثة قناصل وهم « بوناپرت » و « سيس » و « ديكو » .

وهكذا تم انقلاب « برومير » الشهير . وقد قبلت باريس بل فرنسا كلها هذا الانقلاب بهدوء يدعو إلى الدهشة . ولا يمكن تفسير ذلك إلا في ضوء تبين الشعب فيه ما وصلت إليه البلاد بين يدي حكومة الإدارة من فساد أمور الحياة فيها . فأصبح على استعداد لقبول أى نظام يخلصهم من مساوىء ذلك العهد .

عندئذ أطلق سراح كل من المديرين السابقين « جوييه » و « مولان » . وظن كل من « سيبس » و « تاليران » وغيرهما من المدنيين ممن شاركوا بونابرت في تدبير الانقلاب أنهم سينفردون بتدبير شئون فرنسا المدنية ، على أنهم لم يكونوا يجهلون طبيعة « بونابرت » وطموحه وبراعته في خلق السبل التي يسلكها للوصول إلى ما يريد وإن كانوا قد ظنوا أن في المجال العسكرى ما يمكن أن يشبع طموحه . ولكن أشد ما كانت دهشة « سيبس » عندما تبين أن بونابرت قد أثبت دراية ومعرفة وثيقة بكثير من الشئون المدنية ، وقد توصل عن طريق ذلك إلى قرارات معينة كان من الصعب اقتناعه بالعدول عنها .

عهد القنصلية (١٧٩٩ - ١٨٠٤)

أصبح بونابرت الحاكم الفعلى لفرنسا عقب نجاح انقلاب برومير ١٨ ، ١٩ من العام الثامن (٩ ، ١٠ نوفمبر ١٧٩٩) ، فاهتم فور ذلك بتسوية المسائل المختلفة الخاصة بالإدارة وشئون الحكم وسياسة الدولة الداخلية . وقد نجح في ذلك إلى حد كبير ، وأسباب ذلك كثيرة تتعلق بشخصيته بحسن اختياره للرجال ، وعدم تعصبه لحزب دون الآخر وعمله على نشر العدالة ، والعفو عن أعداء الثورة ، وإعادة السكينة إلى نفوس الكاثوليك . وظاهر من ذلك أنه وفق في سياسته الداخلية والخارجية .

وليس من شك في أن الرجل كان عبقرى والذين كتبوا عن عبقريته لم يبالغوا ، ولم يتجاوزوا الحقيقة . فهذا أخذ معاوثيه الذي بدأ معه عهد القنصلية يقول « انه كان ذا عقل منظم يحكم ويدبر ويفاوض ويعمل في اليوم ثمانية عشرة ساعة ، وإن عمله في ثلاثة أعوام يساوى ما عمله

ملوك فرنسا جميعا في مائة سنة . وكان من صفاته البارزة أنه يحسن اختيار معاونيه كما لا يفعل غير النادرين من رجال الحكم . فلا يختار لتنفيذ أوامره وخطته إلا من يثق في قدرتهم وكفاءتهم دون التقييد بألوانهم الحزبية أو بسنى أعمارهم ، ثم هو قد وضع أمور الدولة في أيدي رجال لا يعتمد واحد منهم على الآخر ، وإنما هم يلجأون دائما إليه للاسترشاد بتوجيهه والأخذ برأيه . ومن أمثلة سلوكه في ذلك أنه أسند منصبين من مناصب الوزارة الكبرى (الداخلية والخارجية) إلى رجلين يناقض كل منهما صاحبه ، ويتشابهان في الانحراف وعدم الاستقامة . وكان يعرف لكل منهما سلوكه الخاص ؛ فجعل « جوزيف فوشيه » Joseph Fouché وزيرا للداخلية ، وكان من اليقظة ، اتصف بالكذب والنفاق والتيتك والفجور حتى علت أصوات النقاد مطالبة باستبعاده ، وجعل « تاليران » Talleyrand وزيرا للخارجية ، وكان هوائيا لا يثبت على حال . وقد نصح باستبعاده . لكنه أكد للناقدين أنها خير من يصلح لشغل هذين المنصبين وظهر أنه كان صادقا في فراسته . كما حذر نابليون كذلك من ميول « كارنو » Carnot الجمهورية ولكنه لم يأبه لذلك . استخدم بوناپرت أعوانه من الجمهوريين واليعاقبة والملكين على السواء ما دامت كفاية الرجل تؤهله للوظيفة التي اختارها له . ومما اتخذه نابليون أيام قنصليته أنه نقل مقر الحكومة من قصر « لكسمبورج » Luxemburg إلى قصر التويلري Tuileries .

اصلاح امور البلاد الاقتصادية :

وبذل جهدا كبيرا في إصلاح أمور البلاد الاقتصادية ؛ فأوقف سياسة القروض الجبرية التي كانت تتبعها حكومة الإدارة ، والتي أثارت الرأي العام . ونظم الضرائب ، فوحدها وساوى بين الجميع في تأديتها ، وأنشأ لها نظاما دقيقا يتبعه مباشرة ، فكان أمر التصرف فيه لرأيه المباشر . وأنشأ إدارة جديدة للجمارك وسجلا خاصا للأراضي الزراعية والغابات ، وجعل أملاك الدولة ضمانا للسندات التي أصدرتها ، فرفع بذلك من قيمتها وسهل بذلك السبيل أمام الدولة لتسديد ديونها ، وأعاد نابليون

نظام الغرف التجارية وضبط أمورها ، وأعاد بناء الصناعات ، فأنقذها من الضياع والفساد . واستعان في كل ما تقدم من النهوض باقتصاديات البلاد بجهود الخير المالي المعروف « چودان » Gaudin الذي كان له الفضل في تأسيس بنك فرنسا .

موقف نابليون من المهاجرين وذويهم :

وعطف نابليون على المهاجرين ، فأأنصف ذوى قرباهم مما اقترفه المهاجرون من آثام ، واستصدر بذلك قرارا ، قوبل بارتياح عظيم .

وعفا عن عادوا من المهاجرين ، فوضعوا في ظلمات السجون ، كما رحب بعودة الكثيرين ممن رغبوا في العودة الى فرنسا . واستدعى من الفارين بعض الشخصيات البارزة أمثال « لافيت » Lafayette و « كارتو » Carnot ، فاستعان بالأخير في تنظيم وزارة الحرية ، وقد كان لكارنو الفضل في إصلاح حالة الجيش وإعداد فرنسا إعدادا عسكريا بسرعة تدعو إلى الدهشة .

أما الثوار من ذوى النزعة الملكية الذين اشتركوا في ثورة « لاثندية » ، فإنه قد عفا عن ثابوا إليه وقدموا له فروض الطاعة والولاء ، ثم أنزل العقاب على من تآمروا عليه منهم فأعدم زعيمهم كادودال Cadoudal بعد اكتشاف تآمره على نابليون في عام ١٨٠٤ .

موقف نابليون من الكنيسة :

وقد أشاع الطوائف في النفوس وأعاد إليها السكينة عندما ألغى جميع العبادات المستحدثة منذ وقوع الثورة ، وأعلن أن الكاثوليكية هي مذهب الدولة الرسمي ، إذ كان يدرك أثر العقيدة في تهدئة الخواطر وبسط السلام والطائفة واستقرار النفوس ، وقدم لذلك بموقفه الكريم من البابا . ولم يكن ذلك مستغربا . لقد كان ذلك هو موقفه أيام حملاته الأولى على إيطاليا على الرغم من أوامر حكومة الإدارة . ولم يكن مستغربا موقفه كذلك من الكنيسة الكاثوليكية وإعلان مذهبها الرسمي دينا للدولة بعد عداء دام بينها وبين حكومات الثورة عشرة أعوام .

ولا غرابة في أن مسلك نابليون مثل هذا السبيل فهو قد كان مؤمنا به وهو القائل : « ومن غير الدين يتخبط الانسان في الظلام ، والدين الكاثوليكي يهدي المرء إلى أصله ومصيره هداية اليقين » . واستطاع بسلوك هذا السبيل أن يكسب ٢٠٠٠٠٠ رجل ، حين أخرجهم من ظلمات السجون .

واستعان في استصدار ما أصدره من تشريعات وقوانين باثنين من أقدر رجال القانون هما « كامبيرييس » Cambacérés وهو الذي عين قنصلا ثانيا ، « ولوبران » Lebrun الذي عين قنصلا ثالثا .

اعداد دستور القنصلية :

أخذ « سيبس » في تلك الأثناء يعد الدستور الجديد : دستور القنصلية . وكان « سيبس » من أشهر المشرعين . ولكنه كان يعلم علم اليقين أن الرأي الأول في هذا الدستور للقنصل الأول نابليون وأنه لم يكن حرا كما ينبغي لمن يشرع . وقد وضع أمر ذلك فيما قام به نابليون من تعديل وتعديل في مواد الدستور ، تكشف عن رغبته الصريحة في تركيز السلطة كلها في الاهتمام بالسلطة التنفيذية وتركيزها في قبضته ، فأما المجالس التشريعية في هذا الدستور فكانت صورية لا أثر يذكر لها .

من أهم مميزات دستور القنصلية (دستور العام الثامن) أنه لم يكن من وضع جمعية تأسيسية وإنما وضعته لجنة من خمسين عضوا انتخبتهم الهيئة التشريعية بحكومة الإدارة لتحقيق هذا الغرض بعد وقوع انقلاب برومير مباشرة ، انتخبهم في الواقع من بقى من أعضاء مجلس الشيوخ والخمسمائة ، فانتخب كل من المجلسين من بين أعضائه لجنة تشريعية مكونة من ٢٥ عضوا . وقد رأس لجنة الشيوخ « رينييه » Régnier ، وأصله من رجال اللورين المشهورين في القانون ، وهو الذي سيصبح فيما بعد رئيس لقضاة في عهد الإمبراطورية وقد اشتهر اسمه من قبل في مجلس طبقات الأمة في ١٧٨٩ . وقاد لجنة ٢٥ من مجلس الخمسمائة « جاكينو » Jacqueminot . وكان كزميله من مشاهير رجال القانون من اللورين أيضا ، ولن يلبث أن يصبح أحد أعضاء مجلس

الشيوخ في عهد حكومة التنصلية . كما تفرع عن هاتين اللجنتين لجان أخرى أكثر تخصصا لصياغة مواد الدستور ، فقام من كل لجنة من اللجنتين ستة من مهرة المتخصصين في الصياغة ، وإن كانوا لم يتوا في شيء قبل الرجوع إلى سبيس باعتباره من فلاسفة التشريع في المسائل الدستورية . فكانت آراؤه الفلسفية في التشريع تتركز في الأسس الآتية :

١ - التفرقة لتجنب الاستبداد .

٢ - تركيز السلطة لتجنب الفوضى .

٣ - النظام الدستوري يقتضى تمثيل الشعب :

٤ - الطبقات الدنيا مبعث الثقة ، والطبقات العليا مصدر السلطات .

ولم يترك أمر الدستور في الإطار الذي رسمه « سبيس » Siéyès وإنما أجرى نابليون فيه من التعديلات ما آمن بأنه يحقق له السلطان العام . وكان الصدام بين الرجلين في بادئ الأمر بسيطاً لا يكاد يبدو الخلاف بينهما إلا في أمر التسميات الخاصة بهيئة الحكم ؛ فكان من رأى بونايرت استخدام الأسماء والمصطلحات الرومانية : القنصل ، السناتو والترييون ، وفي ذلك ما يدل على تعلق نابليون بالتراث الكلاسيكي .

أما الخلافات الجدية بين الرجلين فكانت حول تشكيل الهيئة التنفيذية والسلطات المخولة لها ، وعلى مسألة أخرى كان فيها بونايرت أكثر تحملاً من « سبيس » وهي المناذاة بحق الانتخاب العام .

أما فيما يتعلق بالمجالس التشريعية : فإنها لم تظهر على الصورة التي أرادها لها سبيس . لم يكن بونايرت يبغي إجراء تعديلات جوهرية ، فأحیی مجلس السناتو . وخلاصة القول في الخلاف بين الرجلين حول تشكيل الهيئات التشريعية أنها شكلت حسب ما أراد نابليون .

أصبحت المجالس الخاصة بالهيئة التشريعية بمقتضى هذا الدستور أربعة :

١ - مجلس الدولة : ويختص بوضع القوانين وصياغتها .

٢ - مجلس الترييون : ويختص بدراسة القوانين ومناقشتها .

٣ - المجلس التشريعى : ويختص بالنظر فى القوانين للموافقة عليها أو رفضها .

٤ - مجلس السناتو : المحافظ ، وهو صاحب الحق فى القاء النظرة الأخيرة فى القوانين ليوافق عليها أو يرفض منها ما يشاء .

مجلس الدولة : الذى بنى تشكيله بمقتضى المادتين ٥٣ ، ٥٤ من الدستور . فقد أخذ صورته الأخيرة بقرار من القناصل الثلاثة فى ٢٦ ديسمبر ، فأصبح بذلك صاحب الحق فى اقتراح القوانين للعرض على مجلس الترييون ، وكان تعيين أعضائه بما فىهم رئيسه من حق القنصل الأول الذى اتخذ لنفسه منصب الرئاسة .

مجلس اترييون : وكان عدد أعضائه مائة ، لا تقل سن كل منهم عن ٢٥ عاما ، يسقط خسرهم سنويا . وكان مقره الباليه رويال Palais Royal أما اختصاصه فينحصر فى مناقشة ما يعرض عليه من مجلس الدولة ، ولم يكن من حقه أن يعدل فيها بل كان له حق رفضها . وقد ضاق به نابليون بعد لآى فألغاه عام ١٨٠٧ .

المجلس التشريعى : وكان عدد أعضائه ثلثمائة لا تقل سن الواحد منهم عن ثلاثين عاما ، وكان له حق التصويت على قبول القوانين أو رفضها دون مناقشتها ، وذلك بعد أن يعرضها على أعضائه الثلاثة . من أعضاء مجلس الدولة ، ومجلس الترييون . ويتجدد خمس أعضاء هذا المجلس سنويا مثله فى ذلك مثل مجلس الترييون وكان يعقد جلساته فى « باليه بوربون » Palais Bourbon .

مجلس السناتو : كان عدد أعضائه ثمانين ، لا تقل سن الواحد منهم عن أربعين عاما ، ويعينون لمدى الحياة ، وكان اختصاصه ينصب على تعيين التناسل كل عشر سنوات ، وكذلك أعضاء مجلس الترييون والتشريعى ، وكان له حق رفض أى قانون يقدمه مجلس الترييون إذا رأى أنه غير دستورى . وقد كان كل من « سيس » « وديكو »

القنصلان السابقان عضوين في هذا المجلس بل أصبح « سيبس » رئيساً له ، وهو مركز مغمور في الحكومة الجديدة بالنسبة لكفاءته . فالرجل رأى أن يتعد عن المناصب السياسية الرئيسية في الدولة عندما تبين له أن نابليون لا يحترم المبادئ الجمهورية والديمقراطية . ولكنه شارك « ديكو » والقنصلين الآخرين في تعيين أعضاء هذا المجلس الذي كان يجتمع في قصر لكسمبورج Palais Luxembourg .

وكان هذا المجلس أهم المجالس جميعاً ، كما كان هو ومجلس الدولة وحدهما موضع ثقة القنصلية . وكان أعضاء مجلس الترييون لهم وحدهم حق المناقشة والانتقاد العلني . وكانوا يضمنون فيه حمايتهم من يكرهون المعارضة .

وتبين مما تقدم أن السلطة التشريعية كانت متسمة بين المجالس الأربعة المذكورة قسمة غير عادلة .

السلطة التنفيذية : كانت بين أيدي قناصل ثلاثة يتجدد تعيينهم كل عشر سنوات . أما إصدار القرارات في هذه الهيئة الثلاثية فكان من حق القنصل الأول وحده . للقنصل الأول وحده حق تعيين الوزراء ، وهو الذي يحاسبهم ، فلا يسألون إلا أمامه ، وهو الذي يعين أعضاء مجلس الدولة ، والقضاة وكبار الموظفين ويختارهم من إطار القوائم القومية . وليس يفوتنا أن نلاحظ أن نابليون برغم قوة نفوذه وسلطانه التي عدنا لم يكن له حق قيادة القوات العسكرية برية أو بحرية . ولا أدل على ذلك من أن قيادة الحملة الثانية على إيطاليا كانت « لبرتييه » Berthier ولم يكن لنابليون إلا حق مرافقته . وفي ذلك ما نشعرنا بأن مثل هذا التصرف كان من قبيل الاحتياط من طغيان النفوذ العسكري^(١)

(١) وكان على رأس المحتاطين لوسيان بوناپرت شقيق نابليون . وإلى القارئ نص ما قاله في هذه المناسبة

«entre la fonction gubernative et la militaire — formulait-il avec insistance — est le dernier de tous pour le chef d'une république démocratique, toujours ombrageuse et défiante au sujet de ses libertés.»

ومن كل ما تقدم نستطيع أن نبين في وضوح أن بونابرت قد وفر للشعب حياة مريحة مطمئنة . ولكن لا ننسى أنه استقل دون غيره من الحاكمين بالسلطة التنفيذية كما كان الموجه للهيئة التشريعية ، وأمر ذلك واضح كل الوضوح في اختيار أعضاء المجالس وتعيين الوزراء وكبار الموظفين . وإن كان الحق يقتضينا أن نقول أن نابليون الذي حرم الشعب من سلطانه السياسى قد ضمن له ما عدا ذلك من حرية الحياة . فالشعب بطبقاته كافة يخضعون في المحاكم لقانون واحد ، ولا ينظر في معاملة الفرد إلى أصله أو نشأته أو الهيئة السياسية التى ينتمى إليها . فأبواب التقدم إلى أرقى المناصب وأعلاها مفتوحة أمام الجميع ؛ يستطيع أن يبلغها الفرد بكفاءته الخاصة التى تؤهله لشغلها .

نابليون والسياسة الخارجية :

ويتضح سلوك نابليون في معالجة أمور السياسة الخارجية في أنه ظهر بمظهر الراغب في السلام ، عندما لوح لكل من إنجلترا والنمسا برغبته في الصلح . فقد أرسل في بداية عهده بالقنصلية (في ٢٥ ديسمبر عام ١٧٩٩) رسالة إلى ملك إنجلترا جورج الثالث يبين فيها فظائع الحروب وأهوالها ، ويعرض عليه رغبته في الصلح . فكان رد إنجلترا على هذه الرغبة واضحاً في الرسالة التى بعث بها « جرانفيل » Grenville رئيس وزراء إنجلترا إلى « تاليران » وزير خارجية فرنسا ، فبين له فيها استحالة تحقيق السلام ، فليس هناك ما يضمن السلام ، إذ ليس من المستبعد أن تقف فرنسا مثل موقفها العدائىة السابقة كما فعلت في عهد حكومات الثورة إزاء سويسرا وإيطاليا ، وهولندا ، وألمانيا ، ومصر . ولم يثنس نابليون برد إنجلترا ، فقد كانت رغبته الأكيدة تتمثل في ضمان السلام في فرنسا ليستمر في ممارسة سلطانه إذ كانت سياسته تركز على أن يحصل على الضمانات الكافية لتأمين وتوطيد مركزه على حساب رضى الشعب الفرنسى عن سياسته واتتصاراته الحرية التى كان يطمح فيها لتؤكد سلطانه ، وتؤيد بقاءه في الحكم . فهو لم يكذب على حكومة إنجلترا في بداية عام ١٨٠٠ حتى بدأ يعد عدته لاستئناف الحملات الحرية

المنتظرة ، فأصدر مرسوما بتكوين جيش احتياطي من المحاربين القدماء يتكون من كبار السن ممن اشتركوا في الحروب السابقة ، كما أمر بتجنيد ثلاثين ألفا من المتطوعين .

وكان لفرنسا عند عودته من مصر أربع جيوش ترابط على حدودها، واحد في الشمال على رأسه القائد « برون » Brune في هولندا لمراقبة أتباع بيت أورنج وحراسة الشواطئ من هجوم انجلترا . وكان من حسن حظ فرنسا أن انهزم الجيش الذي يقوده دوق يورك في انجلترا ؛ وجيش في الجنوب يقوده ، « چوردان » في منطقة الدانوب ؛ وثالث في الجنوب الغربي وهو جيش هلقيا (سويسرا) وعلى رأسه « مسينا » Messina وكان من قبل قد اضطر إلى الجلاء عن جزء كبير منها إلا أن انتصار هذا الجيش على الروس في « زيورخ » مكنه من استرجاع ما فقد في سويسرا ؛ ورابع تلك الجيوش ، وكان يرابط في إيطاليا ، وكان قد هزم فارتد إلى مرتفعات چنوه ، فانهصر هناك ، ولم يصبح في مقدوره الاتصال بسهل نهر الپو . كما كان الأسطول البريطاني يحاصر سواحل ليخوريا (چنوه) وپروڤانس .

فلما استطاع القنصل بوناپرت أن يجمع سلطان فرنسا بين يديه نجح في تحطيم التحالف الأوروبي الثاني في عام ١٨٠٠ ، وحالفه الحظ ، وواتاه النصر ، فبدأ بحاربة النمساويين في شمال إيطاليا بعد أن مهد لذلك فعهد إلى القائد « مورو » Moreau وجيشه في منطقة الراين بالجيلولة دون وصول إمدادات نمساوية جديدة إلى إيطاليا . ونجح نابليون نفسه في الوصول إلى شمال إيطاليا عندما رافق الحملة الثانية عليها ، وكان أساس نجاحه في هذه الحملة أن نجح في عبور ممر « سان برنار » Great St. Bernard ، وأتبع ذلك بنصر آخر في موقعة « مارنڤو » Marengo في عام ١٨٠٠ ، وعاونه في ذلك جيش كان يقوده « ديزيه » Desaix الذي لقي حتفه في المعركة . وكانت من المعارك الحاسمة في تاريخ نابليون ، إذ أعادت لفرنسا سيطرتها على شمال إيطاليا ، كما مكنت القائد « مورو » من التقدم بجيوشه نحو « ميونخ » Munich حيث انتصر في باڤاريا Bavaria

انتصارا حاسما في المعركة التي عرفت بمعركة «هوهلندن» Hohenlinden وكان ذلك في ديسمبر من نفس العام ، وبهذا النصر في المعركة أصبحت عاصمة النمسا فيينا معرضة للخطر .

هنالك توقفت الحرب بعض الوقت ، عندما قرر نابليون العودة إلى باريس لبدأ إجراءات الصلح مع النمسا وليحاول أن ينتزع مصر من إنجلترا وتركيا . ولكنه لم ينجح في ذلك ، فأخذ يفكر في كسب حلفاء جدد لفرنسا فاستطاع بالفعل أن يستميل «جودوا» Godoy صديق الملكة في أسبانيا وصاحب النفوذ فيها . كما استمال إلى جانبه پول الأول قيصر روسيا . الذي بدأ يظهر إعجابه بنابليون ، أما نجاحه في أسبانيا فانتهى به إلى عقد معاهدة تحالف عرفت بمعاهدة « سان إلفونسو » San Ildefonso في عام ١٨٠٠ ، وبمقتضاها حصل على إقليم لوزيانا العظيم . وعن طريق هذه المعاهدة قدر أن يضرب البرتغال حليفة إنجلترا التقليدية ، وقد زاده وثوقا من أهمية هذه المعاهدة في صراعه مع إنجلترا موقف روسيا منه في تلك الآونة . فقد أظهر قيصر روسيا ميلا لتفاهم مع نابليون . وزاد من أسباب ذلك ما كان ينطوى عليه قيصر روسيا من الغضب على إنجلترا بسبب رفضها تسليم مالطة لفرسان القديس يوحنا الذين كانوا تحت حماية القيصر . ونجح نابليون نجاحا جديدا في توثيق أواصر الود بينه وبين القيصر حينما أعاد إليه عشرة آلاف من الأسرى ، أعادهم في حالة طيبة ومظهر لا يشير إلى أنهم كانوا في حالة أسر . وأخيرا قبل بونابرت وساطة الروس في الإبقاء على مملكة نابولي .

أحياء عصبة الحياد : ومن ثم بادر القيصر پول باعادة تكوين عصبة الحياد المسلح من الدنمارك والسويد وبروسيا والروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٠ . وقد عرضت هذه العصبة سيادة إنجلترا البحرية للخطر وجعلت فرصة نابليون في هزيمة إنجلترا أكثر قربا ، فقد رأى بعد النكسة التي حلت بأسطوله في « أبو قير » على يد بريطانيا أن محاولة الانتقام منها بحرا يكاد يكون أمرا بعيدا لذلك أسرع إلى التحالف مع أسبانيا لغزو البرتغال تمهيدا لإغلاق ثغورهم أمام التجارة الإنجليزية ،

كما أرغم نابولي على اتباع سياسة تلائم أغراض فرنسا في هذه الناحية .
وكان عليه أن يدبر أمرا آخر ، ينتهي به إلى إغلاق الثغور الشمالية في
وجه التجارة الانجليزية ، فيعوقها عن الوصول إلى أوروبا ، وكان قبل
ذلك قد نجح في إغلاق الثغور الجنوبية أي ثغور البحر المتوسط في
وجهها . كل ذلك وسع من آمال بوناپرت في الإفادة من إحياء عصبة الحياد
المسلح . وكان غرض القيصر من إحياء هذه العصبة حماية حقوق الدول
المحايدة والسماح لسفنها بارتياح البحار دون التعرض لها بالتفتيش . وكان
إنشاء العصبة الأولى أيام حرب الاستقلال الأمريكية . وكان الدافع إلى
ذلك عدوان بريطانيا ؛ لتفتيشها لسفن الدول المحايدة أثناء هذه الحرب .
وكان في ذلك العدوان ما يعود على أصحاب تلك السفن من الخسارة .
وقد نشأت فكرة هذه العصبة أول الأمر في رأس قيصرية روسيا كاترين
الثانية . فنادت يومئذ في عام ١٧٨٠ بمبدأ حرية البحار ، وقضى ألا تتعرض
أساطيل الدول المحايدة للتفتيش أو التعويق من جانب أساطيل الدول
المتحاربة ما دامت لا تتدخل في الحرب بينها . وقد بارك نابليون إحياء
هذه العصبة ومبادئها وأعلن أنه لن يعقد الصلح مع إنجلترا حتى تعترف
بأن البحار ليست حكرا لها وإنما هي للجميع .

وهنا ظهرت فرنسا في نهاية عام ١٨٠٠ وقد عظم مكانها : وأوشكت
معظم دول أوروبا العظمى أن تعترف بفرنسا الجديدة بعد انتصاراتها
ومكاسبها العديدة . فمع أن أسرة البوربون قد خلعت عن عرش فرنسا
إلا أن التحالف بين فرنسا وأسبانيا كان لا يزال قائما . كما أن الجمهورية
الفرنسية قد وصلت إلى حدودها الطبيعية وأحاطت نفسها بجمهوريات
تابعة لها ، من مبادئها الأساسية احترام حقوق الإنسان على أن أكثر دول
أوروبا لم تكن قوية الأمل في إمكان تحقيق حرية البحار ما دامت إنجلترا
تسيطر بأساطيلها عليها . ولكن فرنسا ظلت قوية الأمل في ذلك ؛ فهي
تؤمن بأن الأساطيل الأربعة التابعة لدول عصبة الحياد المسلح بروسيا
والروسيا والسويد والدنمارك كفيلة بتحقيق ذلك . وزادها أملا في ذلك
اغتنامها على أسبانيا وقوتها البحرية ، كما أضمنت إلى حياد الولايات

المتحدة وكانت فرنسا قد عقدت معها اتفاقا تجاريا في ٣٠ سبتمبر عام ١٨٠٠ .

كَانَ هم نابليون في عام ١٨٠١ ينحصر في أمرين : الأمر الأول الاستفادة من مركز فرنسا الممتاز في حروبها ضد النمسا ، والثاني القضاء على إنجلترا .

أما فيما يتعلق بالأمر الأول : فقد نجح في بداية ذلك العام في عقد صلح « لونيڤيل » Lunéville مع النمسا ؛ وكانت أكثر شروط هذا الصلح إنما تؤكد وتؤيد ما تم قبلها في صلح « كامبوفورميو » Campoformio ؛ فاعترفت النمسا بأملاك فرنسا على الضفة اليسرى للراين ، وهكذا فقدت الإمبراطورية مدنا هامة مثل « مينز » Mainz و « كولونيا » Cologne ، و « تريف » Trève . كما اعترفت بالجمهوريات التي أقامتها فرنسا وهي جمهورية « يتافيا » (هولندا) ، وجمهورية « هلقتيا » (سويسرا) وجمهورية الألب الشمالية ، وجمهورية « ليجوريا » (جنوة) . كما تعهد فرديناند الرابع ملك نابولي البوربونى بإغلاق ثغوره في وجه الانجليز وفتحها في وجه الفرنسيين . واضطرت النمسا على مضيض إلى التنازل عن تسكانيا التي قدمها نابليون لأحد أمراء پارما ترضية لإسبانيا على مساعداتها له :

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني وهو القضاء على قوة إنجلترا البحرية :

فقد كانت الظواهر تنبئ عندئذ بخطورة مركز إنجلترا ؛ ففرنسا التي أصبحت القوة الغالبة على السياسة الأوروبية قد ازدادت قوة باستيلاء بروسيا - عضو عصبة الحياض المسلح - على هانوفر ، ومهاجمة أسبانيا للبرتغال وما تنج عنه من نجاح أسبانيا في ارغام البرتغال على إغلاق ثغورها في وجه أسطول بريطانيا . ومن قبل قدمنا أن عصبة الحياض المسلح كانت كلها لمواجهة إنجلترا وقوتها البحرية . ومن هنا بادرت إنجلترا بإرسال القائدين « باركر » Parker و « نلسن » Nelson إلى بحر البلطيق . كما أوغزت إلى تركيا بإعلان الحرب على القوات الفرنسية في مصر ؛

وشاركت هي في ذلك ، بل هي التي قادت الحملة بالفعل . وقد كللت جهود انجلترا المختلفة بالنجاح ؛ ففي كوينهاجن حارب الدنماركيون جربا مجيدة ، ولكن أجبرهم نلسن على الانفصال عن عصبة الحياد المسلح في أبريل عام ١٨٠١ . كما اضطرت القوات الفرنسية إلى الجلاء عن مصر في نفس العام على سفن بريطانية . ولكن أهم من هذا كله اغتيال القيصر پول الأول وتولية القيصر اسكندر الأول في ٢٣ مارس عام ١٨٠١ . فعادت بذلك علاقات الود بين انجلترا وروسيا من جديد . وهكذا انفارت عصبة الحياد المسلح .

وقد مهدت كل هذه الأحداث بالإضافة إلى إستقالة « يت » في عام ١٨٠١ وتولية « ادنجتن » Addington مكانه - ولم يكن له من القوة ما كان لسلفه - إلى عقد صلح أميان بين انجلترا وفرنسا في مارس ١٨٠٢ .

صلح اميان Amiens في مارس ١٨٠٢ :

تنازلت انجلترا بمقتضى هذا الصلح عن كل الفتوح التي كسبتها على حساب فرنسا ، فلم يبق لها إلا جزيرة ترنداد Trinidad أمام مصب نهر أورينوكو . Orinoco ، وكانت أسبانيا قد تنازلت عنها ، وجزيرة سيلان التي تنازلت لها عنها هولندا . وردت منورقه إلى أسبانيا . كما تعهد جورج الثالث بالألا يلعب نفسه بملك فرنسا كما كان متبعا من قبل . وفي مقابل ذلك تعهدت فرنسا ، بأن تجلو قواتها عن البرتغال ومتر وناپولي والولايات اليا بوية وأن تصبح الجزر الأيونية جمهورية مستقلة ؛ كما تعهدت الدول بريطانيا والنمسا وأسبانيا وروسيا وبروسيا بالمحافظة على حياد مالطة وعلى بقائها تحت حكم فرسان القديس يوحنا . وقد تعهد ملك الصقليتين بالدفاع عنها بقواته إذا اقتضت الضرورة ذلك . ولكن انجلترا التي كانت تحتل هذه الجزيرة ، وقد تعهدت بالجلاء عنها لم تحافظ على عيدها لأنها رأت في صلح أميان مجرد هدنة لا بد وأن تستنفث بعدها الحرب كما كان الحال عقب صلح « اكبر لا شابل » Aix-La-Chapelle في عام ١٨٤٨ .

نابليون بونابرت يعيد تنظيم شؤون فرنسا الإدارية :

انصرف نابليون عقب صلح أميان إلى تثبيت الأنظمة الإدارية في فرنسا . وكانت بعض نواحيها قد أصيبت بالفوضى نتيجة لانشغاله بالحروب . وقد نشط في عمله الإصلاحى نشاطاً منقطع النظير ، فهو يعمل بلا كلل ولا ينام إلا قليلا . فاستطاع أن يعيد للحكومة في فرنسا هيبتها واحترامها ، وللأمة وحدتها ، مقتنعا بأن الاتحاد أساس العظمة القومية ، واستعان في ذلك بالدين لأنه سر النظام الاجتماعى ، والتعليم لما له من أثر عيق في توجيه الشعب . وحاول في كل ما ذهب إليه من إصلاحات وأنظمة جديدة أن يجمع تحت لوائه سائر الطوائف من مهاجرين وقساوسة وبروتستنت ويهود وغيرهم في خدمة الدولة .

فكان أول تفكيره يومئذ في المهاجرين حيث أصدر مجلس الشيوخ بشأنهم قانونا يسمح بعودتهم إلى فرنسا في أقصر وقت ممكن ، على أن ترد لهم أملاكهم التى استولت عليها الثورة ولم تزل بيد الدولة بشرط أن يثبتوا ولاءهم لحكومة القنصلية . ومن أهم ما قام به يومئذ الاتفاقية البابوية (يولية عام ١٨٠١) وعرفت باسم الكونكوردات Concordat ثبت بها دعائم الكاثوليكية في فرنسا ، فأعلنها الدين الرسمى لها . وأزال آثار القانون المدنى للكنيسة والعبادات الأخرى التى أدخلها اليعاقة فى فرنسا ، على أن ذلك الاتفاق لم يرض البابا والمحيطين به كل الرضى لأنه كان مقيدا بالقانون المدنى للكنيسة الذى يحد من سلطة البابا في التعيينات ، وقد قبله البابا على مضض .

كما أنشأ نظاما قوميا للتربية والتعليم . وكانت حاجة الشعب إلى هذا النظام قوية وعاجاة خاصة وأن الثورة كانت قد عطلت الجامعات التى كان يسيطر عليها رجال الدين . ومن الجديد في إصلاح نظم التعليم التى قام بها نابليون الاهتمام بالتعليم الفنى تحت إشراف العالم « مونج » Monge .

ومن خطواته الهامة الناجحة في طريق الإصلاح ما تم يومئذ في مجال المرافق العامة من تطهير مجارى المياه واقامة الجسور .

واستطاع نابليون رغم المعارضة التي لقيها في سبيل الإصلاح أن يصدر في ١٥ مايو ١٨٠٢ قانونا خاصا لمجازاة المجدين في أعمال الإصلاح لمنحهم أوسمة تشير إلى قيمتهم وتعلو من قدرهم . وكان المعارضون يخشون أن يحيى ذلك نظام الطبقات التي محته الثورة . أما تلك الأوسمة فعرفت بالليجيون دونور Légion d'honneur

القانون المدني : ويعرف التاريخ لبونايرت مشاركته الفعالة في مجال التشريع حيث أصدر القانون المدني المعروف والذي عرف باسم قانون « نابليون » .

ويعد هذا القانون مفخرة من مفاخر نابليون : وما زالت الدنيا تتحدث بها في تاريخ الرجل إلى يومنا هذا رغم ما وقع في العالم من أحداث وتقلبات مذهبية وتشريعية وثورية . صدر القانون المذكور في عام ١٨٠٤ ، واستقبل الفرنسيون نعمته بالحمد والرضا : فقد كان رغبة تنطوي عليها صدورهم منذ أيام القرن الخامس عشر ، وظلت تشغل بالهم طوال أيام الثورة لأنه متعهم بالمساواة التي لا يحكمها الهوى وإنسا يقننها دستور تدين له البلاد ويؤمن به الشعب على اختلاف طبقاته .

وليس من شك في أن أعضاء مجلس الدولة الذين كلفهم بونايرت بإعداد هذا القانون قد وضعوا بين أيديهم كل ما صدر من قوانين أعدتها مجالس التشريع قبل ذلك وكانت خسة ، لم يتفقد واحد منها ، ومن أجل ذلك يعد نابليون صاحب الفضل في إتمام تنفيذها بوضعها داخل بناء القانون المدني . ولم تكن عند وضعها منذ عهد الثورة وليدة عقل مشرع واحد ، بل هي وليدة عقول مختلفة عرف أصحابها مبادئ القانون الروماني معرفة صادقة وأفادوا منها . ولكن مصدر الإعجاز أو ما يشبهه في العمل الذي تم بين يدي نابليون أن القانون صدر في سفر واحد بلغ من وضوح أسلوبه وجلالة معانيه ومقاصده أن الأفراد العاديين غير رجال القانون يستطيعون أن يستظهروه في سهولة ويسر . فهو قد صور في جلاء حياة مجتمع متدين لا التواء فيه ولا تعقيد ، يقوم بناؤه على أساس من

العدل . والتسامح الديني والحرية . وقد نظر في أصوله إلى احترام الملكية مادامت مصادرها مشروعة وتنظيم عمل الحياة الأسرية .

ومن حسن حظ نابليون وشعب فرنسا أن القانون صدر في أوانه المنتظر . صدر في عهد القنصلية وكان على رأسها بوناپرت الذي آمل بأن حياة الشعب الفرنسي يجب أن يسودها العدل الذي لا تزعزع بناءه أعاصير الأهواء والفتن ، وبحسب هذا القانون أنه نظم قواعد الزواج والطلاق على أساس مدني لم يقتصر على فرنسا وحدها بل استقبله العالم الأوروبي بنفوس راضية بعد أن شققت حياة الناس بمساوىء نظمته القديمة التي كانت تخضع خضوعا كاملا للكنيسة منذ أيام الإمبراطور قسطنطين وليس ينبغي لنا أن نستتج من هذا أن نابليون قد أهمل قواعد الحياة الدينية . فنحن نعرف رأيه في الدين ونعرف مقدار ما أعطى للكنيسة من حقوق قد هضمتها الثورة وإنما نظر نابليون في قانونه المدني إلى تنظيم الحياة الأسرية وتوثيق العلاقات التي ينبغي أن تكون بين أفرادها : فلم يكن سلطان الآباء على أبنائهم وبناتهم ، ولاحق الزوج على زوجته . كما قيد شروط الطلاق وكانت الثورة قبل أيامه قد أباحتها بشكل يزعج .

والناظر في القانون المدني الذي أصدره نابليون نظرة صدق يستطيع أن يتبين ما فيه من النزعة الصادقة إلى حياة حرة ومستقيمة لا عسر فيها ولا تنوء ولا مكان فيها للهوى ، وإنما هو قانون وضع الأغراض الكريمة التي ثارت من أجلها نفوس الفرنسيين في إطار تشريعي سليم .

وكان هناك أربعة قوانين أخرى : قانونان منها متعلقان بإجراءات محاكمة المجرمين وعقوباتهم ، وبما أنهما وضعوا أيام الإمبراطورية ، فقد شوههما طابع الاستبداد : فإن أثبتا طويلا من العقوبات القاسية ومن بينها المصادرة تدل على أن واضعي قانون العقوبات كانوا بعيدين عن أن يشلوا أفكار عصرهم في دائرة التشريع الجنائي ، وكذلك قانون تحقيق الجنايات لا يخلو من هذه الوصية ، وإن كان ذلك بدرجة أقل . فرغم أنه أعطى المتهم فرصة محاكمته في جلسة علنية . وأمام محلفين . فإن هذه المزايا

الخالدة ، التى هى تراث الثورة ، تقابلها أحكام أخرى أقتبست من شرائع النظام القديم ، أو رغائب نابليون الإمبراطورية . التى كانت أقل عناية بحماية الضعفاء والأبرياء . ومن بين هذه الأحكام يكفى أن نذكر التحقيق الأولى الذى يجرى سرا بواسطة قاضى التحقيق . وترشيح المحلفين الموكل إلى مديرى المقاطعات .

حرص بوناپرت على راحة جماهير الشعب الفرنسى :

ومن مظاهر حرص بوناپرت على راحة الشعب وعطفه عليه وإظهاره فى ثوب إنسانى يرضى النفس ويخفف عنها هموم الحياة أن يخشى قسوة الشتاء على الشعب ؛ فيأمر بتدفئة الكنائس وقاعات الاجتماع للقراء وغيرها من الأغراض ، وأن يفكر فيما يسكن أن يزيد فى قسوة الشتاء كندرة اللحوم ، فيطلب إلى المسئولين أن يدبروا عسلا لمن لا عمل له ، وأن يجمعوا المسئولين ويأوونهم فى ملاجئ خاصة أو يبحثون للقادرين منهم على عمل .

ومن مظاهر إنسانيته الصادقة أن يسمح للعمال بإرتياد حدائق التويلرى للاستمتاع بها كبقية الطبقات ، وقد كانوا قبل ذلك محرومين عليهم إرتيادها ، كما حرص أشد الحرص على أن تفتح قاعات المطالعة لقراءة الصحف والنشرات وغيرها لأن حرمان الشعب من ذلك - وقد عاناه بنفسه وقاسى منه - يعد عسلا غير إنسانى كما أمر نابليون بفتح أبواب المسارح أيام الآحاد وتخفيض أسعار إرتيادها لتستمتع الأغلبية العظمى من الشعب بشاهدة ما يعرض بها . ولعل فى إصدار أوامره بتحريم الميسر ما يدل على حكيمته وبعد نظره وحرصه على هناء الأسر والمحافظة على كيانها الحيوى .

اهتمامه بنظام التعليم :

ولن نقف نظرتة الإنسانية عند هذا الحد بل تستد إلى تنوير الحياة بالعلم والثقافة ؛ فأمر بإنشاء مدارس مختلفة . نذكر منها ٥٠٠ من المدارس الشعبية ، وأخرى متوسطة ، ومدارس فنية عالية . وأخرى صناعية .

ولم ينس المدارس المعروفة باليسيه ، ذات النظام الدينى العسكرى
الصارم بلغ عددها ٥٠٠ ؛ ولما كانت أموال الدولة قليلة لا تفى بكل
احتياجاتها فى ميدان التعليم فقد أباح للجهود الفردية كذلك المساهمة فى
هذا الميدان ؛ ومن هنا ظهرت بعض المدارس الخاصة التى يديرها الأفراد
ومع ذلك فقد كانت كلها تحت إشراف الحكومة . فالحياة فى نظره أمر
جدى خطير ، وعلى الشبان أن يتعلموا واجباتهم إزاء الدولة وفى
إمبراطورية حرية كإمبراطوريته يجب أن يتعلموا الخدمة العامة ، وأن
ينخرطوا فى سلك الجيش ، وأن يقدموا حياتهم « إذا دعت الحاجة »
فداء للوطن .

ولتحقيق هذه الغايات : أنشئت عام ١٨٠٨ جامعة تديرها الدولة .
ويتعلم فيها الطلاب سائر ألوان العلوم والمعرفة لتتفع بهم الإمبراطورية .
وتتطور هذه الجامعة مع مرور الأيام فتبلغ مكانها العالمى المعروف حتى
أيامنا هذه .

الفصل الثاني

عهد الامبراطورية الأولى ١٨٠٤ - ١٨١٤

نابليون يصبح امبراطورا :

الواقع أن نابليون طوال عهد القنصلية قد كان إمبراطورا في سلطانه لا ينقصه إلا احتفال بإعلان اللقب بعد التتويج . وقد ساعدت الظروف في الخارج والداخل على التعجيل بإعلان اللقب : ففي مايو ١٨٠٣ نقض صلح أميان ، فاندلعت نيران الحرب من جديد بين فرنسا وبريطانيا أولا ثم بين فرنسا وأعضاء الحلف الأوروبي الثالث . فأصبح طبعيا أن تلجأ فرنسا إلى مثل هذا القائد العظيم الذي لم تعرف البلاد له نظيرا في الحرب أو السياسة قبل أيامه .

وقد اشتد اندفاع الناس إليه واللجوء إلى ساحته عندما كشفت الأيام عن مؤامرة خطيرة يدبرها «جورج كادودال» Georges Cadoudal من اقليم « لافنديه » (١) . وكان ملكى النزعة ومن حوله آخرون كان من أهمهم وأعلاهم شهرة في عالم الحروب بيشجرو Pichegru ومورو Moreau من كبار القواد . وأخطر ما ظهر في هذه المؤامرة عزم القائمين بها على الانقلاب الذي لا يتم لهم أمره إلا باغتيال نابليون . وظهر أن بريطانيا كانت على علم بذلك التدبير . واستطاع بوناپرت بعد نظره وقوة عزيمته وسرعة حسه أن يطفى نار تلك المؤامرة قبل اشتعالها .

فأعدم « كادودال » : ونفى «مورو» : وألقى « بيشجرو » في ظلمات السجن حيث لقي موته . وأدى القضاء على هذه المؤامرة إلى قتل دوق « دانيجان » Duke d'Enghien . وكان أميرا من أسرة كوندية ..

(١) انظر فيما تقدم ثورة لافنديه ص ١٣٤ - ١٣٧ .

هاجر مع من هاجروا من فرنسا أول عهد الثورة ، وكان مقيما في «اتينهايم» Ethenheim في « بادن » Baden على مقربة من فرنسا حيث قبض عليه رجال بونايرت ، وأعدموه رميا بالرصاص في « فانسين » Vincennes بالقرب من باريس. وظهر بعد ذلك أنه كان بريئا من الاشتراك في المؤامرة . واستاءت من ذلك بعض النفوس ، وعدت القضاء عليه من أخطاء نابليون الجسيمة .

ولم يد غريبا — بعد الذي ذكرنا من تفاصيل تلك المؤامرة وخطرها على الفرنسيين في الداخل والخارج بخاصة خطر الحروب المحتمل شنها على فرنسا بعد تقض معاهدة أميان — أن يرى الفرنسيون في الجنادة بنابليون إمبراطورا عليهم درء تلك الأخطار وتعبيرا عن ولائهم له . فلم يلبث مجلس الشيوخ (السناتو) حتى تقدم بالموافقة على مرسوم أصدره بسنح نابليون لقب إمبراطور . وكانت علاقات البابا بفرنسا يومئذ لا تشوبها شائبة من خلافات ، فانتقل البابا من كرسيه بروما منطلقا إلى باريس ليتوج نابليون وزوجه « جوزفين » في كنيسة « نوتردام » . وكان ذلك في عام ١٨٠٤^(١) . وهكذا حققت الأيام حلم بونايرت العظيم .

الظروف التي جعلت من صلح أميان مجرد هدنة مؤقتة ، والتي عجلت بعقد تحالف أوروبي ثالث :

إن الأيام قد أظهرت أن صلح أميان كان مجرد هدنة مؤقتة ، فهذه انجلترا تبين في ذكر أن فرنسا قد غدت إمبراطورية تتسع أملاكها في اطراد مستمر ، فأصبحت تضم هولندا وتجد في استرجاع مستعمرة رأس الرجاء الصالح. كما أصبحت جمهوريتا « الألب الشمالية » و « الهلثيتية » تابعتين تبعية مطلقة لها . وتزداد مطامع فرنسا ، فتبعث بحملة لاسترداد جزيرة « سان دومنجو » في جزر الهند الغربية . وتبين لانجلترا كذلك أن

(١) وقد بيت البابا وذعرت الدنيا من حوله ساعة التتويج عندما اختطف نابليون من بين يديه التاج : فتوج نفسه بنفسه ، وتوج « جوزفين » الراكعة أمامه ، وفي ذلك يقول أمير الشعراء شوقي رحمه الله :
وضع التاج على مفرقه بيديه لا بأيدى الملبسين .

فرنسا مازالت تبذل الجهود لاسترجاع مصر . وترسم مشروعاتها استعدادا للتوسع في الهند : وتبعث بحملة يقودها الجنرال « ديكان » Decan .

ويشتد زعر أوروبا من سلوك نابليون الذي أخذ ينقض وعوده . فبدأ ينقض عهده لبروسيا في شأن المحافظة على حياد شمال ألمانيا . فاستولى على هانوفر . ولم يكن في مقدور بروسيا يومئذ أن ترفقه عن المضي فيما عزم عليه .

ولم تر إنجلترا بدا من تخليص نفسها من عهدها الذي اشترطه « سلاح أميان » في عام ١٨٠٢ بشأن تخليها عن جزيرة مالطة . ذلك لأنها كانت تتوقع استئناف الحرب بينها وبين فرنسا . وأيدها فيما رأت يومئذ كان من روسيا وتركيا : وكاتتا تخشيان نتائج توسع بونايرت في الشرق . وكان أمر التوسع سببا في قطع العلاقات بين فرنسا وإنجلترا عام ١٨٠٣ .

الحلف الأوروبي الثالث في عام ١٨٠٥ :

وتتأزم الأمور في إنجلترا حين يشتد خوفها من ضغيان بونايرت . فيعود « پت » إلى رئاسة الوزارة في عام ١٨٠٤ : ليأخذ في إعداد بلاده لمحاربة فرنسا . واستغل في استعداده خطأ بونايرت في اعدام « دانچان » البريء . آملا في اكتساب حلفاء من الدول الأوروبية التي كانت تخشى ضغيان بونايرت ؛ فكانت روسيا من أهم هؤلاء الحلفاء . وكان قيصرها الشاب من ألد أعداء نابليون ، فتظاهر على مسرح السياسة في صورة بطل يطالب بإعادة الحقوق الشرعية المسلوبة إلى أصحابها ، وهنا بان في صورة السند الأول للويس الثامن عشر ، ولم يقف عداء ذلك القيصر عند حدود ماذكرنا ؛ فهو قد كان يكره من فرنسا سلطاتها على ألمانيا ويحسدها عليه ، كما كان يرى أن مطامع فرنسا في بعض مناطق الشرق الأدنى معوقا لسبل روسيا في الوصول إلى السيطرة عليها . ومن هنا كان انقسام روسيا إلى إنجلترا التي تعهدت بدفع رواتب جند القوات الروسية وحماية تجارة روسيا في البحار .

أما النمسا التي ظلت تتردد في موقفها خوفا من سلطان نابليون الذي هزمها أيام حكومة الإدارة ثم هزمها أيام حكومة القنصلية في الحملة الثانية على إيطاليا فقد رأت أن تنضم إلى الحلف بعد أن ازداد خوفها أمام خطورة الموقف الناتج عن مطامعه المتزايدة في ألمانيا وإيطاليا ، ولم تكن النمسا قد نسيت كيف تجدها نابليون عندما توج نفسه إمبراطورا عام ١٨٠٤ . وعندما ضم إلى تاجه الفرنسي تاج لمبارديا في ميلان ، حيث أصبحت البندقية في خطر ، وأصبحت زيارته لمدينة «آخن» Aachen عاصمة «شرلمان» المعروفة ذات مغزى لم يفت على السياسيين معناه ، فهو بهذه الزيارة أراد أن يمتحن مدى ولاء الولايات الألمانية له . وهنا ينشأ الحلف الأوروبي الثالث (في أغسطس ١٨٠٥) ضد نابليون على أثر اشتراك النمسا في معاهدة « سان بطرسبرج » التي عقدت بين روسيا وبريطانيا في أبريل من نفس العام . كما انضمت السويد إلى الحلف . وكان ملكها « چوستاف الرابع » الذي بدأ حكمه عام ١٧٩٦ - وكان لوثرى العقيدة - متعصبا لمذهبه الديني ، يكره الثورة الفرنسية ومبادئها كما يكره نابليون نفسه . فأسهمت السويد في الحرب التي قامت على أثر هذا التحالف بقوة عدد جنودها ١٣٠٠٠ . وكان لاشتراكها في الحرب مازاد في اطمئنان الروس . وإذا كانت بروسيا قد أحجمت أول الأمر عن المشاركة في هذا الحلف فان الظروف سوف ترغمها على الانضمام اليه بعد لآى . وكانت منذ « صلح بازل » في عام ١٧٩٥ تقف محايدة ، ويدفعها إلى ذلك بغضها الشديد للنمسا وإن كان ازدياد النفوذ الفرنسي قد بدأ يخيفها على الرغم من أن نابليون كان قد وعدها بالسيطرة على هانوفر ، إن هي وقفت إلى جانبه .

هكذا تكون الحلف الأوروبي الثالث من إنجلترا وروسيا والنمسا والسويد ضد فرنسا وأسيائها ، وأعلن أعضاؤه أن هدفهم الأول هو رد النفوذ الفرنسي إلى حدود البلاد قبل التوسع ، وتشكيل مؤتمر للنظر في حل المشاكل التي سببتها أحداث الحروب المختلفة ، ووضع قواعد لإقرار السلام بين الدول الأوروبية .

هذه كانت أغراض الحلف كما بينا ، ولكن عقبات وقعت في سبيل تنفيذها ، منها أن الروس كانوا يخشون أن تضطرهم الحرب إلى أن يخوضوا غمارها في ميادين بعيدة عن بلادهم ، كما شغلت النمسا عن المشاركة في أهداف الحلف باسترداد ما فقدت من أملاك . ومن العقبات التي وقعت في سبيل الحلف أن جيوش نابليون وإن كانت لا توازي في عدد جنودها جنود الحلف إلا أن رجالها كانوا يفوقون غيرهم من حيث التدريب والاستعداد لخوض المعارك ، كما كان نابليون مستعدا لأن يضاعف عددهم إذا اقتضت الظروف إعلان تعبئة عامة ، كما كان نابليون مطمئنا إلى ولاء من تحالفوا معه من دول أوروبا وإماراتها مثل أسبانيا وولايتي « قرتمبرج » « وباقاريا » في ألمانيا .

اندلاع نار الحرب بين نابليون ودول التحالف الثالث :

تبدأ الحرب في عام ١٨٠٥ فتسفر أول الأمر عن هزيمة الأسطول الفرنسي الأسباني في موقعة « الطرف الأغر » ، هزمه الأسطول البريطاني بقيادة أميره نلسن الذي نظم قوة بريطانية بحرية ، فاستطاع أسطوله - وكانت قطعة أقل من قطع أسطول العدو - أن يحرز نصره الخالد في هذه الموقعة في ٢١ أكتوبر عام ١٨٠٥ ومن غرائب المصادفات أن أسطوله هذا هو الذي حطم الأسطول الفرنسي في موقعة أبوقير البحرية عام ١٧٩٨ . وبنتائج هاتين المعركتين المذكورتين تأكدت قوة الأسطول البريطاني ، وارتفع لواءه في عالم المعارك البحرية . وعلى الرغم من ذلك فإن معركة الطرف الأغر لم تحظ بمكانها اللائق في تاريخ الحروب بسبب مصرع أمير البحر نلسن في المعركة والانتصارات القليلة التي فاز بها نابليون في ألمانيا .

وتتسم أيام نابليون بين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ بانتصارات متتابعة خلدت اسمه في تاريخ الدنيا ، وهي انتصارات أحرزها في معارك خطيرة جرت بين بلاده وبين دول ثلاث من دول أوروبا الكبرى وهي النمسا والروسيا وبروسيا .

هزمت القوات النمساوية تحت قيادة « ماك » Mack في واقعة « أولم » Ulm في ألمانيا في أكتوبر سنة ١٨٠٥ واستطاعت الجيوش الفرنسية أن تدخل العاصمة قيينا بسهولة . ولما انضمت قوات القيصر إسكندر عقب هذه الهزيمة إلى قوات الإمبراطور فرنسيس الثاني استطاع نابليون أن ينتصر على القوتين في «موراڤيا» Moravia في معركة «أوسترلitz» Austerlitz الشهيرة . كان ذلك في ٢ ديسمبر ١٨٠٥ ، ويسمى المؤرخون « موقعة الأباطرة الثلاث » ، وقد هزمت فيها القوات الروسية والنمساوية شر هزيمة . فلم تقوم الجيوش النمساوية بعدها أن تستأنف القتال ضد نابليون على حين انسحبت قوات الروس نحو الشمال الشرقي أملا في استئناف القتال . وهكذا أصبحت ألمانيا تحت سيطرة نابليون . وقد كانت له في تلك البلاد مطامع ، وكان الحاكمون فيها يأتمر بعضهم ببعض . وأكبر الظن أن سياسة فرنسا الخارجية بين يدي « تاليران » Talleyrand قد نجحت في خلق ذلك الخلاف بالرشوة والوعود المختلفة . وفاز نابليون بمطامعه في تلك البلاد ، سالكا إلى ذلك طريقتين :

أولهما المعاهدة التي عقدها بينه وبين إمبراطور النمسا فرانسيس الثاني في « برسبورج » Pressberg في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٠٥ .

وبها سويت العلاقات بين فرنسا والنمسا ، وفقدت الأخيرة نفوذها في كل من إيطاليا وألمانيا . وكانت المعاهدة تتضمن إلغاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وتهدف إلى ذلك دون النص عليه صراحة ، فبمقتضى هذه المعاهدة ، فقدت النمسا مساحات واسعة من أملاكها . فتنازلت عن البندقية لمملكة إيطاليا ، كما استطاعت بافاريا عن طريق هذه المعاهدة أيضا أن تسترد أملاكها في « التيرول » Tyrol وفي « فور البرج » Voralberg ، منحها نابليون اعترافا منه بمساعدتها إياه في الحرب . كما كوفت « فرتمبرج » Wurtemberg لمثل هذا السبب على حساب الأملاك النمساوية ، وأصبح كل من أمير « بافاريا » و « فرتمبرج » ملكا في بلاده . وتنازلت بروسيا عن بعض الأملاك « لبافاريا » في مقابل حصولها على « هانوفر » . وكان من النتائج

التي ترتبت على ذلك أن تزوج «بوهارنيه» Beauharnais ابن « جوزفين » من كبرى بنات ملك بافاريا الجديد .

وثاني الطريقين اللذين سلكهما نابليون كان نجاحه في تشكيل اتحاد عرف « باتحاد الراين » Confederation of the Rhine

وكان شديد الاهتمام بذلك الأمر ، ولا أدل على اهتمامه من أن يضم إلى ألقابه لقباً جديداً وهو « حامى اتحاد الراين » . وكان الاتحاد يضم ملكى « بافاريا » و « قرتسبرج » ودوق « برج » Berg وغيرهم من حكام ولايات ألمانيا الغربية ، واقتضى ذلك أن تعين هذه الإمارات جيش الإمبراطور بقوة من ٦٠.٠٠٠ مقاتل . وأعلن الدايت الألمانى فى اجتماعه فى « راتشبون » Ratisbon عام ١٨٠٦ تصديقه على حماية نابليون لإتحاد الراين ضماناً للسلام . كما أعلن فرانسيس إمبراطور النمسا عقب ذلك رفضه لقب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وبذلك انتهى عهدها .

مصر نابولى وهولندا :

وتنسحب الفرقة الفرنسية من نابولى لتعاون القائد « ماسينا » فى شمال إيطاليا ، فتتهدد نابولى الفرصة لترحب بفرقة من جنود الروس والانجليز صادف مرورها بشواطئها . ويغضب لذلك نابليون ، فيعلن عقب معركة « أوسترلتز » انتهاء عهد الملكية القائمة فى نابولى . وعندما انتهت أخبار هذه المعركة إلى الفرقة المشار إليها أسرعت بالجلء عن نابولى ، فبادر نابليون بتأييد سلطانه عليها فبعث إليها بجيش تحت قيادة أخيه « جوزيف » الذى انتصر فأصبح ملكاً عليها .

ويشجع انتصار « جوزيف » بوئبرت فى نابولى واعتلاؤه عرشها أخاه الإمبراطور فيبادر باجلاس شقيقه الثانى « لويس » على عرش هولندا (الجمهورية الهولندية) . وكانت زوجته « هورتنس » Hortense ابنة « جوزفين » (ومن ذريتها نابليون الثالث) .

بروسيا تدخل الحرب :

آثار تكوين اتحاد الراين : لم تنته آثار تكوين اتحاد الراين عند حد ما ذكرنا ، ولكنه بان واتضح في سلوك بروسيا التي أزعجها تكوين ذلك الاتحاد ، فأخذت تخشى خطره عليها . وقد كان خطراً جسيماً عليها بالنسبة إليها ، إذ قضى على حلمها في بناء إمبراطورية ألمانية على أنقاض إمبراطورية النمسا . وقد كان أمر ذلك سهلاً قبل قيام اتحاد الراين وزاد في مخاوف بروسيا أن نابليون لم ينفذ ما وعد به من تكوين اتحاد لها في شمال ألمانيا يقابل اتحاد الراين .

ولكن الأقدار شاءت غير ما كانت تريد بروسيا ، فأحوالها السياسية والعسكرية والاجتماعية لم تكن لتعينها على السير في تحقيق آمالها ، فمليكه فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ - ١٨٤٠) كان يطمح في مساندة نابليون وكان له حزب يشايح فرنسا . ويقاومه حزب آخر من المواطنين الذين يطمعون في تحقيق آمال بلادهم وأمانتهم ، ويرون أنه لن يتبأى لهم ذلك إلا بمحاربة فرنسا . وتدفع بروسيا الظروف يومئذ إلى إدراك ذلك ، ويشدد اندفاعها حين تعلم أن نابليون يفاوض إنجلترا في أن يعيد إليها سلطانها على « هانوفر » لقاء إخلاء جنودها عن صقلية . ويتشرب العرب في ألمانيا حتى ترى سلوك نابليون^(١) وتقدر أطماعه في بعثرة كيائها إذا ما هو نجح في القضاء على بروسيا وكانت قوتها تصور الأمل الألماني كله في القدرة على خوض الحرب التي تنجيها من شر نابليون ، وتعاونها على الاحتفاظ بكيائها .

زار قيصر روسيا برلين عندما كانت الحماسة قد بلغت أوجها فيما يتعلق بمحاربة نابليون فعرض عليها أن يساعدها بكل قواته في هذه الحرب وفي مقدمتها المال . ولم تكن هذه الاتصالات خافية على نابليون . فأخذ يستعد لنتائجها بادئاً باستفزاز بروسيا بما أخذت الصحف الفرنسية

(١) تبين للألمان فظاعة معاملة الفرنسيين لهم وقسوتهم ، عندما أسرعت إحدى فرقهم فعبرت حدود ألمانيا انتقبض على صحنى يدعى « بالم » Palm وسرعان ما حاكمته ثم أعدمته عندما نشر كتيباً يوضح فيه أطماع نابليون في ألمانيا .

تشر عنها وتهزأ بمليكتها وبمن حولها من الشخصيات البارزة لتدفعها إلى الحرب قبل أن تنضم إليها القوات الروسية ، ونجح في ذلك فأخذت بروسيا تستعد للحرب خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٨٠٦ . وفي أول أكتوبر من العام المذكور تقدم سفير بروسيا في باريس بمذكرة إلى تاليران - وزير خارجية فرنسا يومئذ - يذكره فيها بالوعد الذى كان بونابرت قد بذله في شأن إقامة اتحاد في شمال ألمانيا تحت سيطرة بروسيا على أن تجلو القوات الفرنسية عن منطقة الراين في مدة لا تتجاوز الثامن من أكتوبر .

وكان خطأ من بروسيا أن تتسرع في دخول الحرب قبل أن يصلها المدد الروسى، ولبروسيا سابقة في مثل هذا الخطأ يوم تسرعت فأحجمت عن مشاركة الحلف الذى دخل الحرب ضد نابليون وأسفر ذلك عن هزيمة بعض قواته الرئيسية في معركة «أوسترلتز» الشهيرة . ولم تقب أخطاء بروسيا عند حد ما ذكرنا ، بل هى سمحت لجيوشها أن تتقدم إلى سكسونيا وكان ينبغى عليها أن تبقى في مكانها . وانتهى اندفاع بروسيا على النحو الذى قدمنا إلى ما نزل بها من خسارة فادحة في معركة « جينا » Jena في ١٦ أكتوبر عام ١٨٠٦ ، التى لم تشغل قوات فرنسا غير ساعات معدودات . فقد البروسيون يومها حوالى أربعة آلاف من الأسرى ، علاوة على من خسروا من قواتها بين قتل وجريح . وتمكنت القوات المنتصرة من دخول برلين في نفس الشهر (٢٥ أكتوبر) . ولما حل شهر نوفمبر كانت أملاك البروسيين في براندنبرج - إلا أقلها - قد أصبحت في أيدي الفرنسيين . ويضطر فردريك وليم الثالث - نتيجة لذلك - أن يلجأ بفلول جيشه إلى «كونجزبرج» Königsberg بروسيا الشرقية .

وقد استطاع لويس بونابرت - أخ نابليون وملك هولندا - أن يتقدم في تلك الأثناء بجيشه في « وستفاليا » Westphalia ، فيحتلها مع جزء كبير من هانوفر وممتلكات « هس كاسل » Hesse-Cassel .

وهكذا انتهى أمر تلك الحروب القصيرة بانتهيار ملك بروسيا العظيم ، وفي ذلك ما يشير إلى أن بروسيا كانت تعتمد كل الاعتماد على قوة

جيشها . فلم يكد ذلك الجيش يلقي أول ضربات الهزائم حتى انهار صرح
بروسيا العظيم . ومن الأسباب التي عجلت بانتهيار بروسيا أن بعض أملاكها —
وكانت قد ضمت إليها حديثا — لم تكن قد صبغت بعد بالصبغة البروسية
العنيفة أو بعبارة أخرى لم يكن قد أحس أهلها بتبعيتهم لبروسيا . والواقع
أن الذي كان يجمع شمل البروسيين ، ويأخذ بزمامهم الحربى والسياسى
هو اسم «فردريك العظيم» وآثاره الخالدة ، آثاره التي تمكنت من نفوس
البروسيين ، فجعلتهم يؤمنون — أو يكادون — بقدرتهم التي لا تمكن
منهم عدو ولا تنصر عليهم خصما . وإنما شاءت الأقدار السياسية أن تغير
من أحوال البروسيين وتفقدتهم كل ما ورثهم فردريك الأعظم من تراث
مادى ومعنوى . ولا أدل على ذلك من أنهم ضعفوا أيام خليفته فردريك
وليم الثالث من الناحية الحربية ، فهزمتهم جيوش نابليون في سرعة سريعة،
ومن الناحية المعنوية والسياسية فهم قد شعروا بالهوان لأسباب متعددة؛
فهذا ملكهم قد قبل رشوة نابليون المتمثلة في منحه « هانوثر » وامتنع عن
معاونة النمسا وقت محتتها ، وأولئك قوادهم العسكريون يستسلمون
مستذلين في معركة «يينا» ، وتلك بعض حامياتهم المرابطة في أشهر القلاع
والاستحكامات ومنها مجد برج Magdeburg «وشتيتن» Stettin
تبادر بالتسليم للعدو دون مقاومة . وظاهر من كل ذلك أن شخصية
ملكهم الهزيلة لم يكن ينتظر لها من أثر في نفوس الشعب غير ما ذكرنا .

وبالغ نابليون في إذلال البروسيين ، ومن ذلك أنه أخرج سيف بطلهم
العظيم «فردريك الثاني» من قبره وحمله مع نياشينه وأجمل ما خلف من
صور وتماثيل فحملها معه من «بوتسدام» Potsdam . وبرلين إلى فرنسا .
وكان قد فعل مثل ذلك عندما انتصر على النمساويين في سهل لمبارديا
والبنديقية .

ولم يقف سلوك نابليون عند انتصاره على البروسيين عند حد
ما ذكرنا ، بل انتهز فرصة أيامه القلائل في برلين وأعلن فيما أسماه
المؤرخون « بمراسيم برلين الشهيرة » أن انجلترا تعتبر في حالة حصار
بحرى ، وحذر من الاتصال بها لأن ذلك في نظره يعد جريمة ، كما أعلن

أن جميع رعاياها في الدول المحالفة لفرنسا يعتبرون سجناء • وأمر بمصادرة
أى مصنوعات أو سلع تجارية بريطانية أينما وجدت ؛ وتفسير ذلك أن
نابليون اعتبر الاتصال بإنجلترا أيا كان نوعه في الممالك التى له نفوذ
عليها من الخيانات العظمى • فأمر أن يرابط على سواحل أوروبا عدد كبير
من رجال الجمارك ورجال الشرطة لكى ينفذوا سياسة الحصار القارى •

صلح « تلسيت » Tilsit عام ١٨٠٧ :

ويحين الوقت لانتهاء الحرب عندما رتب نابليون لعقد صلح بينه
وبين خصومه والبروسيين في مدينة «تلسيت»^(١) وأشرك معه في محادثات
هذا الصلح صديقه يومئذ اسكندر الأول قيصر روسيا • وقصد عند
توقيع هذا الصلح إهانة ملك ومملكة بروسيا (ماري لويز Marie Louise)
وكان من آثار تلك الإهانة على نفس الملكة أن تلقى حتفها بعد توقيع
الصلح بزمان قصير ويجر ذلك كله في نفوس الشعب البروسى ، فيزداد
بغضه لنابليون وحقده عليه ، ويشتد عزمه على الانتقام منه • وكانت كل
من فرنسا وبروسيا في هذا الصلح قد تحكمتا في حرية بروسيا ، وأجبرتاها
على قبول شروط الصلح ، وكانت تتلخص فيما يلى :

١ - إعادة أملاك فردريك وليم في بروسيا القديمة وفى أعالي
سكسونيا •

٢ - موافقة ملك بروسيا على تنفيذ سياسة الحصار القارى •

٣ - تحويل أملاك بروسيا فى بولندا إلى دوقية ، أطلق عليها
« دوقية وارسو » ، وجعل زمامها بين يدى منتخب سكسونيا فيما عدا بعض
مواقع تركت لروسيا ، و « دانتزج » Dantzig التى أعلنت مدينة حرة
تحت رقابة الجيوش الفرنسية إلى أن يتم توقيع الصلح البحرى .

٤ - تشكيل مملكة عرفت بمملكة « ستاليا » : وضمت أملاك
بروسيا فى سكسونيا الدنيا وأملاكها على نهر الراين ، علاوة على هانوفر

(١) مدينة على نهر « نيمن » Niemen فى بروسيا الشرقية .

و «هس كاسل» وبعض الولايات الألمانية الصغرى ، وجعل « جيروم » Jerome ، أصغر أخوة نابليون ملكا عليها .

٥ - ومن شروط هذا الصلح إعلان ملكية سكسونيا لمنتخبها ، ومملكة ناپولى لجوزيف بوناپرت ، ومملكة هولندا للويس بوناپرت .

٦ - قبول روسيا توسط فرنسا عقد الصلح بينها وبين تركيا ، وتوسط روسيا في عقد صلح بين فرنسا وانجلترا وبقتضى هذا الصلح (صلح تلست) فقدت بروسيا ما يقرب من نصف أراضيها ، كما انخفض عدد سكانها من عشرة ملايين إلى خمسة . أما روسيا فقد اتسعت رقعة أراضيها نتيجة لغزوها فنلندا من السويد وضمتها إلى أملاكها ، كما ضمت بعض الأملاك البروسية في بولندا واعترفت بكل ما قام به نابليون من تغييرات في خريطة أوروبا .

ذلك ما نشر من شروط الصلح . فأما شروطه السرية ، فقد كانت تلخص فيما يأتى : إذا فشلت وسيطة روسيا في عقد الصلح البحرى بين فرنسا وانجلترا فعليها أن تنفذ سياسة الحصار القارى وأن تتزعم اتحادا من القوات البحرية الشمالية لتقضى على سيادة انجلترا على البحار . وذلك بوضع قواتها البحرية مع قوات الدنمارك تحت تصرف نابليون لمحاربة انجلترا عدوه . كما تعهد قيصر روسيا ألا يتدخل في مشاريع نابليون في أسبانيا .

١ . وفى عام ١٨٠٧ . يبلغ نابليون أقصى درجات النفوذ والقوة ، على أن أكبر اتساع وصلت إليه أملاكه في عام ١٨١١ أثناء الحملة الروسية في عام ١٨٠٧ نجح نابليون في مشاريعه المختلفة . فقهز أعداءه الواحد بعد الآخر ، وكسب صداقة الروسيا ، وتلك قوة لم يكن يستهان بها يومئذ ، واطمأن نابليون إلى أن تلك الصداقة حتى القوة الضرورية لتثبيت ملكه في غرب أوروبا . وهنا غدا نابليون مهيمن على شئون فرنسا بل وعلى كثير من بقاع أوروبا وأبلغ معه أفراد أسرته ما لم يكن مثلها ينتظر من المجد والسلطان . فأصبح أخوه الأكبر جوزيف ملكا على ناپولى بعد أن طرد

ملكها فرديناند الرابع عام ١٨٠٦ . فلما بلغ عرش أسبانيا خلفه عليه زوج
أخته «كارولينيا» Caroline وهو «مورا» Murat . كما غدا أخوه لويس
ملكاً على هولندا ، واعتلى أصغر الأخوة «جيروم» عرش «ويستفاليا» .
كما مات غريسه الأول «بت» قسماً مقاليد الأمور في إنجلترا دوق
«پورتلاند» Duke of Portland .

على أن «جورج كاننج» George Canning وزير الخارجية الشاب
في الوزارة الجديدة إذ نمت إليه المواد السرية لصلح «تلت» أشار
بالإستيلاء على الأسطول الدنماركي الراسي بكوبنهاجن سبتمبر ١٨٠٧ ،
قبل أن يقع في قبضة أعدائه وبذلك أتم كاننج عمل نلسن في معركة الطرف
الأغر ، وأثبت سيادة بلاده على البحار دون منازع .

نابليون وسياسة الحصار القاري :

يقترن دخول نابليون برلين بنشر ما يعرف «بمراسيم برلين المشهورة» ،
تلك المراسم التي أعلنت سياسة «الحصار القاري» . وكانت تقتضي بنرض
حصار دائم على جميع الثغور البريطانية . وليس معنى هذا أن الرجل
لم يفكر في ذلك قبل إصدار مراسيم برلين ، بل كان يفكر فيه قبل ذلك
بكثير ، وإنما كان إعلانه على العالم أيام برلين . كانت هذه المراسيم واضحة
فيما نصت عليه ، فهي قد حرمت الاتجار بين إنجلترا وبين الأراضي
والممتلكات الخاضعة لنابليون ، كما حرمت على السفن البريطانية دخول
ثغور فرنسا أو ثغور حلفائها ، فإن أخلت السفن الانجليزية بذلك الأمر
كان جزاؤها الوقوع في قبضة العدو .

قابلت بريطانيا هذه المراسم بما يعرف «بأوامر المجلس» الصادرة
في يناير ١٨٠٧ ، وكانت تقضي بحرمان الدول المحايدة كذلك من
الاتجار مع بقية الدول في أوروبا كما حرمتها فرنسا .

كما قضت بوضع الأراضي والأملاك الفرنسية تحت الحصار البحري .
وهكذا استطاعت إنجلترا أن ترد عدوان نابليون بشله أو أكثر . فتمكنت

بنفوذها البحرى أن تشل حركة التجارة بين فرنسا ومن معها من بقية الدول بحرمانها من الاتجار مع سائر دول العالم .

وليس يخفى أن نابليون قد كان يرمى من إصدار قراره بالحصار القارى إلى القضاء على إنجلترا انتقاما لنفسه وتعويضا عما ناله من الهزائم التى وقعت به من أساطيلها فى « أبوقير » وفى معركة الطرف الأغر : أقنعتة سيطرة إنجلترا البحرية وتفوقها البحرى ألا مجال لهزيمتها واخضاعها الا عن طريق تجارتها وسد سبل الاتجار فى وجهها وعزلها عن أوروبا وتسبب نابليون بسلوك هذه السياسة واشتراك دول أخرى معه فى جرويلات من الحروب لم يكن يتوقعها .

ولم تقف عواقب السياسة التى سلكها نابليون عند هذا الحد بل عدته إلى أبعد من ذلك ، فقد كان سلاح تلبت فى بنوده السرية يقضى بأن تكره روسيا - إذا ما هى فشلت فى وساطتها لدى إنجلترا - كلا من الدنمارك والسويد والبرتغال والنمسا على تنفيذ سياسة الحصار القارى .

وهنا أكد نابليون سياسته إزاء قطع التجارة بين أوروبا وإنجلترا فيما يعرف « بمراسيم ميلان » .

أهم نتائج سياسة الحصار القارى :

تأثرت إنجلترا بتنفيذ هذه السياسة ، وكانت هى فى الواقع المقصودة به . فانتشروا فيها البطالة ركزت حالات الفقر وتكساد التجارة . وقد كان من الممكن أن يكون لها نتائج أخطر ، إذ لو تسكن نابليون من منع وصول القمح إلى إنجلترا من القارة الأوروبية لاضطرت إلى التسليم لأنها على الرغم من افتتاح الطريق بينها وبين العالم الجديد لم يكن من اليسير أن يصلها القمح الضرورى فى الوقت الملائم . وقد خفضت الأقدار السياسية من المضائب التى ربماها بها نابليون ، فالزيادة التى اتضحت فى إنتاجها الصناعى ، عوضتها عن بعض خسائرها فى التجارة ، فثبتت إنجلترا لخدمات السياسة والاقتصادية بشكل لم يكن يتوقعه نابليون .

أما فرنسا فقد أخذت تتقدم تقدما مطردا ، إذ فتحت انتصارات نابليون أمام الفرنسيين أبوابا جديدة للتجارة . وقد كان للتشريعات الاجتماعية أثرها في ازدهار حالة الزراعة وإذا كانت انجلترا قد حالت دون وصول بعض المنتجات الاستعمارية إلى فرنسا ، فإن الفرنسيين تمكنوا بفضل تأييد حكومتهم من استكمال النقص الذي نتج عن ذلك فنت لديهم زراعة البنجر فالتست صناعة السكر : وازدهرت وأصبحت نتيجة لذلك موارد من مورد الثروة في فرنسا : ذلك أن سعر السكر ارتفع ارتفاعا عظيما . ومع ذلك فإن هذه الحالة قد أساءت إلى بعض الأصناف الأخرى من التجارة .

وعلى أى حال فإن أسوأ النتائج التى ترتبت على سياسة نابليون الخاصة بتطبيق نظام الحصار القارى لم تصب فرنسا ، وإنما أصابت دول أوروبا التى كانت تحت نفوذ فرنسا . وقد اتضح هذا الأمر عندما فرض نابليون ما يعادل حوالى نصف قيمة السلعة المنهوبة من انجلترا أو عن طريقها رسوما عليها .

وقد تأثرت هولندا التى كان يحكمها لويس أخ نابليون تأثيرا سيئا بسياسة الحصار القارى ولم تلق شكواها آذانا صناعية . رغم ما كان من عطف لويس على أهلها . ولم يجد لويس أمامه غير أن يتنازل عن عرشه المززعج . ومع ذلك فإن حالة هولندا لم تتحسن . وضت إلى فرنسا فى يولية ١٨١٠ . وقد دفعت نابليون عوامل ماثلة لكى يضم الساحل الشمالى الغربى لألمانيا إلى فرنسا فى ديسمبر ١٨١٠ . وبرر نابليون هذه السياسة بأن التجارة الانجليزية ستجد لها منفذا إلى القارة الأوروبية ما دام مدخل كل من اليزر والإلب مفتوحا . وفى الواقع أن نابليون قد أضر بنفسه وبسركزه فى الدول التى كان مسيطرا عليها . فمن الواضح أنه لو كان هناك أى احتمال لبقاء هذه المسالك تحت سيطرته ، فإن تطبيق سياسة الحصار القارى عليها كانت كفيلة بالقضاء على هذا الاحتمال لأن هذه السياسة قد أساءت اقتصاديا إلى هذه الأقاليم إساءة بالغة . فجعلها تنسى ما أدخله نابليون عليها من إصلاحات إجتماعية وإدارية .

كما أن سياسة الحصار القارى قد سببت لنابليون كثيرا من المتاعب، بل كانت سببا في المصائب التى نزلت به ، وكانت في النهاية العامل الأساسى في سقوطه . ولكن نابليون لم يكن يرى بيده سلاحا لمحاربة أعدائه وفي مقدمتهم انجلترا سوى هذا السلاح، ونعنى تطبيق سياسة الحصار القارى . واقتضاه ذلك أن ينسبط نفوذه السياسى على كل من ايطاليا وأسبانيا حتى يجعل من ذلك سلاحا ماضيا . وقد أدى ذلك إلى إثارة الشعور الدينى والقومى في آن معا .

وقد غفل نابليون برغم عبقريته عن نتائج مسلكه السياسى ، ومن ذلك استخدام العنف في معاملة البابا ، وقد فاتته ما لاحترام عواطف الكاثوليك من قيمة . وكان عليه أن يكسب حيدة الكنيسة الكاثوليكية على الأقل . ولكنه فعل ما قضى على ذلك تماما ، فنفى البابا في مايو عام ١٨٠١ء وسجنه في «جرينبل» Grenoble ثم ضم أملاكه لفرنسا ، وربطها بالنظام الإدارى للإمبراطورية الفرنسية . وقد كان أيام حكومة الإدارة حين قاد حملته الأولى على إيطاليا في عام ١٧٩٦ يملك عكس مسلكه اليوم . وهو قد خالف حكومة الإدارة فعطف على الكنيسة وأحسن معاملة البابا . ولكن الظروف السياسية التى أحاطت بالرجل هى التى أجبرته على فعلته الأخيرة إزاء الكنيسة والبابا . كانت تلك نتائج سياسته في إيطاليا أما في أسبانيا فقد أثار الشعور القومى : فأسبانيا مع ما اتصفت به في هذا العهد من ضعف وما تميزت به إدارتها من خلل لم ترض الخضوع لحكم أجنبى كما كان الحال بالنسبة لإيطاليا ، الأمر الذى سبب على نابليون غزوها ، إذ اعتبره أهلها منقذا لهم من الحكم الأجنبى . لذلك أصيبت القوات الفرنسية في أسبانيا بأول ضربة وهزيمة برية . ولو رزق نابليون يومئذ شيئا من الحكمة والتروى لاكتفى بغزو البرتغال ، ولما أقحم نفسه في غزو أسبانيا . ولكن إصراره على تنفيذ سياسة الحصار القارى هى التى دفعته إلى ذلك .

فهو قد أكره أسبانيا في معاهدة «فنتنبلو» Fontainbleau في أكتوبر عام ١٨٠٧ على التعهد بالاشتراك مع فرنسا في الهجوم على البرتغال . فتم

لنابليون غزو البرتغال • في سهولة ويسر • وتدفقت القوات الفرنسية على أسبانيا تشق طريقها مجتازة جبال البرانس ؛ فاستولت على الحصون على الحدود وتقدمت نحو العاصمة ؛ فاحتلتها « مورا » Murat قائد الجيش الفرنسي • وفي « بايون » Bayonne أكره نابليون الملك وابنه وولى عهده على التنازل عن جميع حقوقهما في العرش ؛ وأصبح « جوزيف » أخ نابليون ملكا على أسبانيا في مايو عام ١٨٠٨ . فأساء ذلك إلى شعور الأسبانيين إساءة عظيمة ؛ فقد كان لا يهمهم كثيرا أن ولي العهد فرديناند كان غادرا وجبانا عندما خضع لنابليون كما لم يثر اهتمامهم يومئذ ذلك الدستور الحر الذي وعد نابليون في « بايون » أن يعممه في أسبانيا وإنما كان هناك أمر واحد يركز حوله الأسبان أمانهم ؛ وهو أن فرديناند هو الوريث الشرعي الوحيد للتاج الأسباني . ولن يكون عجيبا بعد ذلك أن تهزم القوات الفرنسية تحت قيادة « دوپون » Dupont في واقعة « بايلن » Baylen في جنوب أسبانيا في يولية ١٨٠٨ (١) . وكانت هزيمة منكرة أخذ منها القائد أسيرا ومعه حوالي ٢٣٠٠٠ مقاتل • وقد أثارت هذه الهزيمة دهشة أوروبا ، كما شجذت الهمم فيها على مقاومة نابليون • فكانت هذه فاتحة أبواب الشر على حياة ذلك القائد الذي أربع الدنيا وهزها حتى باتت تخشاه وباتت حكامها يهابون لقاءه والاصطدام به • ولا أدل على حرج موقف الفرنسيين في أسبانيا عقب هذه الهزيمة من أن يهتز نابليون نفسه ، فيغادر فرنسا ليظهر جيشه المنهزم في أسبانيا ويشجعه ويعيد الثقة إلى جنده .

(١) اشتد غضب نابليون عندما وصلت إلى مسامعه هزيمة « بايلن » فكتب إلى أحد أصدقائه : « لقد لطمخ دوپون شرفنا العسكري بالعار ، وأظير من الفباوة ما يعادل جنبه . عندما تصلك تلك الأنباء سيقشعر لها بدنك . سأتولى بنفسى الحكم فى ذلك ؛ فعلى من لطمخنا بعار أن يمحوه » وكان النص الفرنسى لهذه العبارات :

« Dupont a déshonoré nos armées; il a montré autant d'ineptie que de pusillanimité. Quand vous apprendrez cela un jour; les cheveux vous dresseront sur la tête. J'en ferai bonne justice. S'ils ont taché notre habit, il faudra qu'ils le lavent. »

اجتماع ارفورت فى عام ١٨٠٨ :

أدرك نابليون خطورة موقفه فى وسط أوروبا عقب هزيمة «بايلن» التى أثارت اهتمام الدول الأوروبية وما هزم منها بخاصة مثل النمسا وبروسيا . وأدرك أهمية بقاء القيصر إسكندر الأول إلى جانبه إذا أراد نجاح مشروع الحصار القارى كانت ألمانيا فى حال لا تقل عن استعدادها لإثارة الحرب عليه ، والنمسا تدعم قواتها الحربية بشكل واضح ، واستعانت بقانون نابليون لتجند من تستطيع تجنيده من النمساويين ، مدعية أنها إنما تستعد لمواجهة الخطر التركى . وأبى الإمبراطور فرنسيس الاعتراف بجوزيف ملكا على أسبانيا . وكان فى ذلك أكبر ذاع لإثارة مخاوف نابليون . وكان شعور العداء فى بروسيا تجاه الفرنسيين يزداد يوما بعد يوم ، وتظهر آثاره واضحة فى الأندية والجمعيات الوطنية . واشتد انتباه نابليون إلى خطورة موقفه عندما تبين أن هذه الجمعيات كانت تنادى بضرورة توحيد الجهود فى ألمانيا لرد العدوان عن أراضيها . وعلى الرغم من الصداقة التى بانت مظاهرها بين نابليون وقيصر روسيا فى اجتماع تلت فان نابليون كان يعلم أن سياسة الحصار القارى — برغم موافقة القيصر عليها — كانت تلقى مقاومة فى روسيا ولاسيما من الطبقة الأرستقراطية التى كانت تتمتع بنفوذ عظيم فيها . كان نابليون يخشى تأثير تلك الطبقة على القيصر ، ولم يفت نابليون أن القيصر قد ينضم للمعسكر الذى يعاديه إذا نجحت إنجلترا فى اقناع النمسا وألمانيا باتتهاز فرصة غياب نابليون فى أسبانيا وتدير حركة عصيان ضده . كل أولئك قد شغل بونايرت، فخطر له أن يوهم العالم الأوروبى بأن صداقته لقيصر الروسى ما زالت قائمة ، فدعا القيصر إلى لقاء فى « ارفورت » فى عام ١٨٠٨ وهناك اشترك كلاهما فى إرسال دعوة إلى إنجلترا يقترحان عليها عقد الصلح . فرفضت إنجلترا فكرة الصلح لإصرار العاهلين على بقاء « جوزيف » على عرش أسبانيا . والواقع أن لقاء ارفورت الذى دبره نابليون قد أوهم العالم الأوروبى أن صداقته مع قيصر لازالت قائمة . كما كان فى هذا اللقاء فرصة لعرض قوات فرنسا الحربية والسياسية ومعرضا لتقدير قيسنها الأدبية

والفنية في محضر من أعلام الآداب والفنون والثقافة الألمان ، وعلى رأسهم شاعرهم العظيم « جوتة » Goethe ، وفي هذه المناسبة لقي نابليون نفسه من الإكرام والتقدير على مسرح البطولة ما لم يلقاه عاهل من قبله . وقد ظلت مظاهر الاحتفال به قائمة لمدة أسبوعين . شارك فيها علاوة على رجال الفن والآداب والثقافة الملوك والحكام ومنهم ملوك « بافاريا » و « فورتمبرج » « وسكسونيا » الذين قدموا بين يديه فروض الطاعة والولاء والاعتراف بالجميل ، واعتبروه حاميا لهم ومؤيدا لسلطانهم . وفي هذا اللقاء اتفق العاهلان على أن يستجيب كل منهما لرغبات الآخر ، فقيصر روسيا حرص في طلبه أن يجعل تحت سلطانه « ملداقيا » و « ولاشيا » (الاقلاخ والبغدان) . ووافق نابليون على ذلك لقاء أن يقوم القيصر بمراقبة حركات النمسا . واستجاب القيصر لذلك . وينتهي لقاء « ارفورت » في منتصف أكتوبر عام ١٨٠٨ .

النمسا تعلن الحرب على فرنسا :

لم يكد نابليون يبلغ أسبانيا في بداية شهر نوفمبر حتى يضطر إلى مغادرتها إلى فرنسا ؛ ذلك أن جهود تاليران في مصالحة النمسا قد ذهبت عبثا . وهناك بدأ هو يفاوض النمسا ويستعد في نفس الوقت لمحاربتها احتمالا لفشل المفاوضات . وفي ١٦ أبريل عام ١٨٠٩ بدأت النمسا باعلان الحرب ، ولعل الذي شجعها على ذلك اعتمادها على كثرة رجال جيشها وقلة عدد رجال الجيش الفرنسي لأن كثيرا منهم كانوا يرابطون في أسبانيا . ولم يضطرب نابليون أمام اعلان الحرب ، ولم يعوقه ما في جيوشه من نقص المحاربين . فأسرع وهو القائد البارع بمهاجمة قوات النمسا . وكانت تنقسم يومئذ إلى قسمين : أحدهما تحت قيادة الأرشيدوق « لويس » Lewis فلم يكد نابليون يصطدم به حتى قهره وصرع من رجاله حوالي تسعة آلاف ، ثم اندفع إلى القسم الآخر الذي يقوده الأرشيدوق « شارل » ، فهزمه في « إكمهل » Eckmuhl هزيمة منكرة وأسر من رجاله عشرين ألفا علاوة على ما استولى عليه من مدفعية هذا الجيش . واضطر الأرشيدوق شارك إلى التقهقر متجها إلى بوهيميا تاركا ثيونا معرضة لغزو الفرنسيين .

واقعة « واجرام » : Wagram :

ولما أخفق نابليون في عبور نهر الدانوب في مايو ١٨٠٩ طارت الشائعات بتجدد عن هزيمة الفرنسيين هزيمة تكاد تكون تكرارا لهزيمتهم في « بايلن » ، وزاد أعداءه شماته أن هذه الهزيمة قد وقعت لجيش فرنسا تحت قيادة نابليون . ولكن الحوادث أثبتت أن نابليون لا يعرف اليأس .
فها هو يترك الشائعات تنطلق كما يريد لها مروجوها من أعدائه ويترك للنمسا تصوراتها في نتائج فشله ، ويعكف على دراسة خطة العبور في همة ويقظة شديدين . ولم يمض على ذلك شهران حتى فاجأ الدنيا كلها بالعبور والانتصار الرائع على النمسا في موقعة واجرام الشهيرة في يولييه ١٨٠٩ .
وإذا صح أن بعض الشر قد ينفع فإن جيوش النمسا قد أفادت من اصطدامها بالجيوش الفرنسية في معركة « أولم » و « أسترلتز » ، فاقبست كثيرا من نظمها وطرق هجومها ، واعترفت بذلك ، بل أيد نابليون نفسه هذا الاعتراف .

ولم يقتصر بقاء نابليون بالمشاكل على ما قدمنا من اشتباكه بالنمسا بل طالعه مشاكل أخرى تمثل في ثورة التيرول على بافاريا ثم اشتعال نار الفتنة في بقاع متفرقة من بروسيا . وإذا كان نابليون قد نجح في إطفاء نيران تلك الفتن إلا أنها كانت بمثابة مؤشر للصدع الذي بدأ يظهر في بناء الإمبراطورية الفرنسية .

صلح « شوينبرن » : Schönbrunn :

اضطرت النمسا بعد ما لحق بها من هزائم — كان آخرها في « واجرام » — إلى قبول الشروط التي فرضت عليها في الصلح المعروف بصلح « شوينبرن » ، فخسرت من سكانها حوالي أربعة ملايين ، حيث تنازل إمبراطورها عن « سالزبرج » Salsburg وجزء من أعالي النمسا « لاتحاد الراين » كما تنازل عن جزء من بوهيميا وعن كراكاو وغاليسيا الغربية لملك سكيونيا بصفته دوقا على « وارسو » . ثم تنازل للروسيا عن جزء من غاليسيا الشرقية . ولفرنسا عن تريستا وكارنيولا Carniola وعن بعض أجزاء

من «كرواتيا» Croatia و «دلماشيا» Dalmatia و «سلوفينا» Slovenia .
(أى ما يعرف بالمقاطعات الإيليرية) . وبمقتضى ذلك أتم نابليون تكوين
مملكة إيطاليا عندما ضم إليها تلك المقاطعات . وجرم النسا من آخر ثغر
كانت تمتلكه على بحر الادرياتيک .

نهاية نابليون

كان نابليون بالنسبة لزمانه بطلا منقطع النظير . وقد لا يستطيع
التاريخ أن ينكر عليه عبقرية الحرية والسياسة ولكنه لم يكن يعرف
حداً لأطماعه . ولم يستطع طوال عهده أن يطفى ظمأه إلى السلطان المطلق .
حقيقة أن خوفه من سلطان بريطانيا بسبب تفوق قواها البحرية قد
دفعه إلى أن يضع في أساس بنائه السياسى ما نستطيع أن نسيه صخرة
المصائب ونعنى ما أصر عليه في «مراسيم برلين» في عام ١٨٠٦ ما أساء
بالحصار القارى . وقد كان مندفعاً في إصراره هذا فلم يقدر خطورة
تأثيره في إثارة المشاعر الدينية والقومية (١) .

ولم تقف العوامل التى أدت إلى نهاية بونايرت عند حد ما ذكرنا بل
إن عوامل أخرى يمكن إضافتها إلى ما ذكرنا ؛ وبحسبه من تكتل أعدائه
وازدیاد الطامعين فى ملكه وفى مقدماتهم الفرنسيون أنفسهم . ومنهم بعض
من كانوا يعملون معه ، ويشغلون فى عهده مناصب خطيرة . نذكر منهم
على سبيل المثال «تاليران» وزير خارجيته الذى كان يفاوض النسا من
وراء ظهره ، ويطلعهما من حين لآخر على مكان من الضعف فى مركز
الإمبراطور ، ثم وزير داخلية «فوشيه» Fouché الذى ظهر أنه كان
يفاض الانجليز دون علم الإمبراطور أيضاً . فلما كشف أمره أصدر أمراً
بإقالته من منصبه . كما اشتد العداء بينه وبين برنادوت أحد قواده الذى
أصبح ملكاً للسويد فى عام ١٨١٠ باسم الملك «شارل جون» Charles John
وقد اختاره الشعب السويدي الذى كان يجهل ما بينه وبين الإمبراطور

(١) أنظر ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

من عداة اختاروه أملاً في توسطه لدى نابليون في رفع سياسة الحصار القاري عن سواحلهم لأن هذه السياسة قد أضرت بمصالحهم ؛ فحرمتهم من الاتجار في بحر البلطيق ، كما تسببت في إثارة العداة بينهم وبين إنجلترا . كذلك السويد تأمل من وراء هذه الوساطة أن تسترد فنلندا التي انتزعتها منها فرنسا ، ومنحتها لقيصر روسيا في صلح «تيلست» عام ١٨٠٧ . اختار الدايت السويدي «برنادوت» لمنحهم حرية التجارة وما يترتب على نتائجها من أرباح وفيرة ، وليكسبهم مودة أعظم دولة في أوروبا يومئذ وهي فرنسا . ولم يرض نابليون هذا الاختيار من جانب السويديين لأنما كان يتنبأ بأخطار المستقبل التي تصيب فرنسا على يد ذلك القائد الذي أصبح ملكاً ، فلم يلبث برنادوت أن أصبح من قواد حركة العصيان والمقاومة ضد نابليون .

ومن الأسباب التي أدت إلى نهاية نابليون زواجه من ماري لويز بنت إمبراطور النمسا أملاً في أن تنجب له من يرث عرشه ، ويحفظ مجده أسرته ؛ تزوج منها في سرعة وذلك عقب صلح «شوينبرن» في أبريل ١٨١٠ بعد طلاقه من جوزفين . وقد كان هذا الزواج وبالأحرار عليه كما جاء في تصريحاته أيام المنفى . فهذا الزواج قد خدعه في آماله التي اتجه بها إلى النمسا ، وضرفه عن صداقة روسيا ، وتوخى الاعتدال في سلوكه السياسي نحوها . وليس يفوتنا أن هذا الزواج قد أثار مشاعر الفرنسيين الذين كانوا يحبون جوزفين ، ويرون أنها كانت صاحبة فضل عليه ، ولأنهم كانوا ينظرون إلى صهره إمبراطور النمسا نظرة كره وعداء .

واختلت الموازين في سلوك نابليون في فرنسا نفسها ، فأنشأ عدداً من السجون في عام ١٨١١ ، ملأها بالفرنسيين الذين كان يعتقلهم لأتفه الأسباب ، واشتد غضب الفرنسيين عليه فأصبحوا يوجهون الانتقاد إلى سياسته جهراً . وينبغي أن يلتبس التاريخ لهم العذر في ذلك ، فقد أفقدتهم سياسة نابليون كامل حريتهم وفي مقدمتها حرية الصحافة .

نضيف إلى ما تقدم ذلك التطور الذي طرأ على المجتمع الأوروبي ؛ فقد تيقظت الدول الخاضعة لنابليون أو الموالية له ، ورفعت لواء العصيان

لستقل عن الحكم الفرنسي . فلم يعد نابليون آمنا في فتوحاته ومستلكته
الواسعة في أوروبا . وكلما اشتد نابليون في تضييقه على هذه الشعوب .
وأمن في إخضاعها له لينفذ سياسة الحصار القاري ، اشتدت كراهيتها
لحكمه ، وباتت تتحين الفرصة المواتية للإفلات من سلطانه . ويجب
ألا ننس أن الحرب في أسبانيا كانت لاتزال قائمة . وقد كان نابليون عاجزا
عن تركيز جهوده فيها ، إذ كان الموقف في شرق أوروبا يتطلب منه يقظة
وتركيزا للجهود .

واشتد الخطر على نفوذه في شرق أوروبا بسبب ما آلت إليه علاقته
بالقيصر اسكندر الأول يومئذ . فقد انقلبت الصداقة بينهما إلى عداوة .
واتمى الأمر إلى قيام حرب بين الطرفين . وكان ذلك من العوامل التي
ساعدت قرب انهيار حكم نابليون .

ولقد ذكرنا فيما تقدم من حديثنا عن العلاقة بين نابليون والقيصر
أنها لم تكن علاقة خالية من الغرض . وقد كان لكل منهما عند صاحبه
حاجة يحرص على قضائها ، فنابليون كان طامعا في نشر سلطانه في أوروبا
ويأمل في تأييد القيصر . وكانت للقيصر أطماع يحرص على أن يساعده نابليون
في تحقيقها . على أن القيصر بدأ بخيانة العهد . فتباطأ في تقديم المساعدة
لحليفه في النزاع الذي أدى إلى « واجرام » . وكان المتفق عليه أن يكون
القيصر عينا ساهرة ترقب تحركات النمسا ، وكان عليه أن ينبىء بها
نابليون أولا بأول ، ولعله لو فعل لما اضطر نابليون إلى الاشتباك مع
النمسا . وبات خيانة القيصر لعهدده في موقفه من سياسة الحصار القاري .
وحسبه من خيانة العهد في موقفه هذا أن تجرى السلع التجارية بين
انجلترا وروسيا في السر ، بينما تشتد الرقابة على السلع الواردة من
فرنسا ، وترفع المكوس المفروضة عليها . وتطور الأمر في هذا الموقف
عندما سمحت روسيا بفتح موانئها في وجه السفن التابعة للدول المحايدة .
وفرضت مكوسا جمركية ملائمة على واردات المستعمرات الانجليزية في
الوقت الذي فعلت فيه عكس ذلك بالنسبة لواردات المستعمرات الفرنسية

ولم يخل أمر الخصام بين نابليون والقيصر من تأثير الأخير
بالمعاهدة التي تمت بين نابليون وأسرة الهيسبورج في النمسا . كذلك لم
يراع نابليون القيصر في مسائل أكثر أهمية . ففى عام ١٨١٠ . عندما ضم
نابليون هولندا إلى فرنسا ضم معها الساحل الشمالى الغربى لألمانيا وفيه
دوقية « أولدنبرج » Oldenburg ، وكان صاحب الحق فى حكمها صهر
الإمبراطور . وليس من شك فى أن ذلك قد أغضب القيصر فطلب إلى
نابليون أن يعوضه عن تلك الخسارة بأقليم « دانتزج » Dantzig أو
إحدى البقاع المجاورة لدوقية وارسو ، فرفض نابليون ذلك الطلب .
وزاد فى مخاوف القيصر أن نابليون أنشأ « دوقية وارسو » من الممتلكات
البولندية التى أخذت من النمسا وبروسيا ، وكان أكثر البولنديين يومئذ
يخضعون للحكم الروسى ، فخشى القيصر أن يفكروا فى الثورة على حكمه
والانضمام الى هذه الدوقية . ومعروف أن نابليون كان قد وعد القيصر
بعدم ذكر بولندا بين الدول الأوروبية ، ولكنه طواها مقنعة تحت اسم
دوقية وارسو . ولم يقف سلوك نابليون فى سياسته تلك - التى أغضبت
القيصر عند هذا الحد - بل وسع رقعة الدوقية بضم غاليسيا إليها عقب
انتصاره فى موقعة واجرام .

الحرب الروسية :

وتبدأ روسيا استعدادها فى التفكير فى حلفاء يؤيدونها فيما تنوى
الإقدام عليه . ولم يكن من المعقول أن تحاول أول الأمر كسب النمسا
وبروسيا بين حلفائها ؛ ذلك لأن الأولى لم تفق بعد من ضربتها فى « واجرام » ،
وأما الثانية فعلى الرغم من خوف مليكها فردريك وليم الثالث من مواجهة
نابليون بعد الذى نزل به من هزائم كان شعبها قد استيقظ فيه الشعور
بكرامته السياسية والعجل على استردادها ، كما بدأت تنهض فى مجال
السياسة والأدب والحرب بفضل جهود أئمتها وزعمائها فى هذه الميادين ،
ففى مجال العسكرية تزعم النهضة القائد « شارنهورست » Cchamhorst
وفى مجال السياسة كان زعيمها « شتاين » Stein .

ولم يكن أمام روسيا إلا أن تفكر في اتصال بدول الشمال . ولم تكذب تخطو نحو السويد حتى رحب بها ملكها برنادوت Bernadotte ، وكان من ألد أعداء نابليون ، وزادت حماسه لفكرة التحالف عندما وعده روسيا بضم النرويج إلى أملاكه . ولم تلبث انجلترا أن انضمت إلى هذين الحليفين ، فتعهدت بتمويل الجيوش عند قيام الحرب . وشاءت الأقدار أن تمهد العوامل الطبيعية لهزيمة نابليون . ومن ذلك برد روسيا القارس ومساحة أراضيها الواسعة التي أضحت متاحات لجيش نابليون ، ذاق فيها رجاله مرارة الجوع .

كل أولئك لم يتقف حائلا دون آمال نابليون في النصر وأحلامه في السيطرة على العالم كله : وهي أحلام لم تكن تقل عن أحلام أسكندر المقدروني . قدر — بأحلامه الواسعة وآماله العظيمة وثقته من قوته وشجاعته التي أكسبته النصر في سائر الميادين التي حارب فيها — أنه لن يلبث أن يهزم روسيا ، ويضطرها إلى عقد صلح يملئ عليها شروطه إذا ما هو بادرها بالحرب ، ولا أدل على ما ذكرنا من أحلامه وآماله وثقته في قدرته على النصر من قوله « أن الناس يتطلعون إلينا ، وينتظرون أن يعلموا إلى أين نحن ذاهبون أما نحن فنعلم أننا سنعمل على الانتهاء من أوروبا لنطلق منها إلى مهاجمة عوالم أخرى ، قد يكون أهلها أشد منا اقدا ما على الحرب وانطلاقا إلى السلب ، ونتظر من وراء ذلك أن نغدو سادة الهند » .

تلك كانت آمال نابليون ولكن ما كل ما يتسنى المرء يدركه ، فهو لم يظفر بنصره الذي أمل على روسيا ، ولم يتحقق ما طمع فيه من صلح حاسم معها . وما وافى منتصف أغسطس عام ١٨١٢ حتى كان نابليون في « سمولنسك » Smolensk وهي في منتصف الطريق بين نهر « نيمن » Niemen وموسكو . وهناك لم يظفر بنصر ، وإنما حاقت به ألوان الخسائر ، فقد جيشه الجرار مائة ألفا . والعجيب أن الروس لم يصطدموا معه في حرب كما كان يقدر ، وإنما ظلوا يتراجعون أمامه دون أن يمكنوه من اللقاء الحربي الذي أراد . وظل هو يوغل بجيشه في أرض الروس طمعا في أن يلحق بجيوشهم ، فيهزمها ويلتقي قيصرهم فيقهره ويجبره على

الصلح . و انتهى في مسيرته إلى موسكو فوجدها قاعا صفصفا ؛ إذ هجرها السكان بعد أن حرقوا كل ما كان فيها من مؤن . وقفل راجعا ؛ فلم يسلم خلال عودته من الخسارة ؛ وقد نزلت بجيشه مصائب الجوع والبرد والمرض . و هلك منه خلق كثيرون . فلما بلغ أوروبا كانت شعوبها عامة قد تحولت إلى حلف يعاديه ويستعد للقضاء عليه ؛ وكان شعب بروسيا بخاصة أكثر شعوب أوروبا استعدادا لمحاربتة انتقاما لكرامته . فأحاط بسليله يستحثه على التحالف مع روسيا ؛ فعقد معها معاهدة « كاليش » Kalish في فبراير ١٨١٣ ؛ اتفق فيها الطرفان على ألا ينفرد أحدهما بعقد صلح مع فرنسا ؛ وتعهد القيصر بأن يعيد لبروسيا ما فقدته من أملاك ثم أن يرد على ألمانيا كلها حريتها . وأراد أن يستوثق من استعداد الشعب الألماني في قبول هذا العرض ؛ فأعلن على امرائه أن من يتخلف منهم عن مشاركته في محاربة نابليون سوف يفقد في النهاية أملاكه .

حرب التحرير الألمانية :

وتبدأ هذه الحرب بأن يهاجم جيش الحلفين روسيا وبروسيا القوات الفرنسية التي يقودها نابليون فتضطرها إلى التقهقر غربا . فتظفر باحتلال « هامبورج » Hamburg عند مدخل نهر الألب ثم درسدن في سكسونيا . ولكنها مع ذلك لم تظفر بقهر نابليون الذي لم يلبث أن انتصر على غريسيه المتحالفين ؛ فأوقع بهما هزيتين ؛ أحدهما في « لوتزن » Lützen في اتحاد الراين والثانية في « بوتزن » Butzen بـسيليزيا . ولكن انتصار نابليون في هاتين المعركتين لم يرق بقيته إلى المستوى الذي حققته له الظروف بعد معركة « أوسترلتزوينا » فخصائره بالرغم من الانتصار في المعركتين الأخيرتين كانت فادحة . وأحس هو أن روح الجند من حوله قد تغيرت ؛ ولم يصبح كما كان بالقائد المطاع .

دور النمسا في حرب التحرير :

لم يكد الأمر ينتهي عندما ذكرنا من تبادل النصر والهزيمة بين نابليون خصومه المتحالفين حتى ظهر مستشار النمسا الأعظم « مترنيخ » Metternich (١٧٧٣ - ١٨٥٩) ؛ فتظاهر بسيله إلى السلم عن طريقة

صلح يعقد بين الطرفين وأن يمهد لذلك بهدنة تتيح لهما الإعداد لهذا الصلح . ولم يرفض نابليون هذا الاقتراح ، فامتدت الهدنة من ٤ يولية إلى ٢٨ يولية عام ١٨١٣ .

ولسوف يتبين بعد لآى أن نابليون لم يكن واثقا من نية « مترنخ » . كما كان مترنخ من ألد أعداء نابليون ، واثقا من أن الألمان سوف يرفضون مصالحته . ولا أدل على نية « مترنخ » من أن يبادر باقتراح شروط صلح بعث بها إلى نابليون ، وهو واثق كل الثقة أن نابليون لن يقبلها . فلم يكذب يعلن رفضها حتى أعلنت النمسا الحرب عليه منضمة إلى خصميه المتحالفين (روسيا وبروسيا) وأسفرت الحرب بين نابليون وخصومه عن معارك تحقق له في أولها نصر عظيم في درسدن . ولكن لم يحالفه النصر بعد ذلك ، فانهزم خمس مرات متتالية . ومن ذلك يتبين أن قبول نابليون فكرة الهدنة التي عرضها « مترنخ » كانت معولا في هدم صرح مجده العظيم فهي قد مكنت النمسا والسويد من الانضمام إلى خصميه . كما أتاحت الفرصة لخصميه أن يعيدا تنظيم قواتهما الحربية . ويلتقى خصومه جميعا من روس وبروسيين ونمساويين وألمان وسويديين وإيطاليين في « ليزج » لمواجهة ، فتقع بينه وبينهم فيها معركة حاسمة ، تنتهى بانتصارهم عليه في ١٦ أكتوبر ١٨١٣ . وعرفت بمعركة الشعوب ، خسر فيها نابليون خمسين ألفا من جنده ، وفر هو بالباقيين من رجاله إلى الراين . فبلغه في ديسمبر بعد أن فتكت الأمراض بأكثرهم وهنا قضى على سلطانه في شرق الراين وتتابعت المصائب تلاحق نابليون ، فتسحب قواته من أسبانيا حتى تبلغها الجيوش البريطانية بقيادة « ولنجتن » Wellington الذى عزم على غزو فرنسا قاصدا إليها من الجنوب .

اهم النتائج التى ترتبت على هزيمة نابليون فى موقعة الشعوب بليزج :

أخذ بناء امبراطورية نابليون يتقوض بعد هزيمته الفادحة فى معركة الشعوب « بليزج » ففقد نفوذه فى ألمانيا وأعلنت هولندا ولاءها لبيت « أورنج » ، وعقدت ناپولى معاهدة مع النمسا : كما فقدت فرنسا كل نفوذ لها فى أسبانيا وظهرت الرغبة عند الفرنسيين فى عقد الصلح .

وقد نخطيء حين نقول أن الالتجاء إلى الصلح كان رغبة من الفرنسيين، إذا الواقع أنه كان اضطرارا، فحال الفرنسيين يومئذ كانت سيئة للغاية، فخرائنها خاوية وصناعاتها متأخرة، وتجارتها راكدة. ولم تواجه فرنسا موقفا يسوده القلق كسوقها هذا منذ عام ١٧٩٣. ولكن الأمر يختلف في الموقفين، فسوقها بعد هزيمة ليزج أسوأ بكثير منه في الماضي، فجيئها اليوم في حالة إعياء بعد الجهود التي بذلها نابليون في الحروب المتصلة. ونستطيع أن نقول أن نابليون عند عودته بعد الهزيمة التي لقيها في « ليزج » وجد بلاده في حالة لا تطئن، فالشعب قد بدأ يظهر ملله من سياسة الحكم، وكثر المفكرون في الرجوع بالبلاد إلى العهد الملكي، ونادى بعضهم بسبادة الديسقاطية. وعلى الرغم من ذلك بقيت في البلاد طائفة ما زالت تنظر إلى نابليون نظرة تقدير وتطئن إلى قوته ومقدرته على الأقل على الدفاع الوطني، وحسبه من ذلك أن استطاع - برغم ما ذكرنا من حالة البلاد - أن يجند ٣٥٠.٠٠٠ مقاتل.

وليس من شك في أن الرجل كان ما يزال يحتفظ بمقدرته العسكرية التي ظهرت واضحة أثناء دفاعه عن فرنسا نفسها حيث هزم من هاجموها بقيادة « بلوخر » Blucher في معركتين متتاليتين، فجزع بذلك أعداؤه وإن كان بعض الساسة الفرنسيين قد مالوا إلى الصلح الذي عرضه أعداؤه المتحالفون. وكان أول هذه الغروض في نوفمبر عام ١٨١٣، وفيه اشترطوا أن تحتفظ فرنسا بحدودها الطبيعية، الراين وجبال الألب والبرانس. فلم يقبل نابليون ذلك. وتنازمت الأمور في فرنسا فينتهز الحلفاء فرصة ذلك ويعرضون عليه في فبراير عام ١٨١٤ صلحا آخر، يشتدون في شروطه فيطلبون إليه التنازل عن بلجيكا وساقوى. ومعنى ذلك العودة بحدود فرنسا إلى ما كانت عليه قبل عهد الثورة. وكان طبعيا أن يرفض هذه الشروط.

وتضى الحرب بينه وبين أعدائه، وتظهر براعته على الرغم من تفوقهم في العدد والعتاد. فيندفع بكامل عزمه، فيضرب ذات اليمين وذات اليسار، ويضرب البروسيين في الشمال والنساويين في الجنوب، وفي

ذلك ما يدل على قوته الخارقة وعزيمته الجبارة ، كل ذلك برغم ظروفه السيئة ؛ فجنوده قد أرهقوا ، ولم تكن باريس على استعداد لتحمل ضربات العدو ورد عدوانه عن كيانها ، فلم تلبث أن سقطت . وفكر نابليون في المقاومة ، ولكن الأقدار قد شلت يده فاستسلم لقضائها وانطلق إلى « فوكتنبلو » عازما على التنازل ، فودع حرسه بعد أن أعلن تنازله عن حقه وحق وريثه في عرش الإمبراطورية في أبريل ١٨١٤ . ورحل بعد ذلك إلى جزيرة « إلبا » (١) .

حكمه المائة يوم :

وبينما كان الحلفاء يأترون في قينا ، ويخططون لنظام أوروبي جديد بعد الذي نزل بشعوب أوروبا من أهوال وما ملأ النفوس من مخاوف بين أيدي نابليون ، يفاجأون بنبا هز قلوبهم هذا عنيفا ، فوجئوا بفرار نابليون من منفاه في « إلبا » وعودته إلى باريس واحتفاء الشعب بقائده البطل وفي مقدمة المحتفين رجال جيشه . فأنهوا أعمال مؤثرهم مضطرين وأعلنوا أن نابليون رجل معزول لا يحميه قانون ، وتحالفوا في التخطيط لحرب يبعون من ورائها القضاء عليه .

وخطر لنابليون أن يتجه إلى بلجيكا ، وكان يعلم مقدار ما يدخره الفرنسيون لهذا القطر من قيمة وولاء رمزي ؛ فهم قد كانوا يذكرون مقدار ما أريق من دماء الفرنسيين فوق أرضه طمعا في الاستيلاء عليه ، يرون فيه السبل المهيمنة للوصول إلى مصب نهر الراين والاستيلاء عليه . وكان نابليون نفسه كبير الأمل في نجاح خطته ، فمضى منطلقا بجيشه نحو بروكسل . وكأنما كان « ولنجتن » Wellington القائد البريطاني نبيا بغرض نابليون فبادر بجيشه إلى « واترلو » ليسد عليه المسالك .

وفي يوم شاءت الأقدار فيه أن تقضى على نابليون ، فعزقت سبيله إلى الوصول إلى المكان الذي اختاره لمدفعيته وسأقت عليه في اللحظات الأخيرة الحاسمة إلى جانب « ولنجتن » عدوا من البروسيين شديد

(١) وتقع الى الشمال الشرقي من فورسيقا .

المراس هو « بلوخر » Blucher فأخذ نابليون من جميع أقطاره . ولم يكن ذلك غريبا ، فقد كان أعداؤه كثيرين ، فيهم البريطانيون والألمان والبلجيكيون والهولنديون ثم البروسيون الذين وصلوا آخر الأمر تحت لواء « بلوخر » وهناك في « واترلو » Waterloo مزق المتحالفون آخر من بقى من جيوش نابليون (١) . واحتلت هذه المعركة في صفحات التاريخ مكانا يكاد يجعلها إحدى الأساطير .

(١) وأظننا لم نجاوز الصواب حين صورنا ان الأقدار هي التي قضت بتوجيه ضربتها الأخيرة الى هذا الرجل ؛ اذ لم تكن الجيوش - على كثرتها بعد الذي عرف التاريخ من عبقرية نابليون الحربية ، وخوف دول أوروبا كافة من خطره واحجامها عن ملاقاته - بقادرة على هزيمته في تلك السرعة وبهذا البسر . حقيقة ان عدد رجال أعدائه قد كان كثيرا يبلغ نحو الستين الفا ؛ ولكن الكثرة وحدها لا تغنى في الحرب عن الشجاعة ودقة التنظيم وحسن القيادة . يشهد بذلك ما جرى على لسان « ولنجتس » في وصف جيشه حيث قال : « انه أسوأ الجيوش كما كان أسوأها قيادة من حيث هيئات أركانه » .

الباب الثالث
عهد المؤتمرات وثورات عام ١٨٣٠

الفصل الأول

تسوية فيينا ١٨١٤ - ١٨١٥

ومعاهدتا باريس الأولى ١٨١٤ ، والثانية ١٨١٥

اقتضت الظروف السياسية بعد هزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة « إلبا » Elba حلفاء دول أوروبا الكبرى الاتفاق على تسوية أمور أوروبا ، وفي مقدمتها النظر فيما ينبغي أن يكون عليه مستقبل فرنسا . فكان قرارهم في ذلك تنفيذ ما نصت عليه معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ ؛ وهو الرجوع بفرنسا إلى حدودها التي كانت لها في نوفمبر عام ١٧٩٢ ، واقتضى ذلك أن يضاف إليها بعض البقاع عند حدودها الشمالية والشرقية بشرط أن تعهد فرنسا بأن تكتفى بذلك ، وألا تطمح في السيطرة أو الإشراف على أى بقاع أخرى فيما وراء حدودها الجديدة . وكان ربح فرنسا من وراء هذه المعاهدة مساحة قدرها ١٥٠ ميلا ، ويسكنها ٥٠٠.٠٠٠ نسمة ، ذلك على الرغم من أنها أفقدتها السيطرة على هولندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وجزيرة مالطة .

وتقرر في نفس المعاهدة أن تضم من مستعمرات فرنسا جزيرتا « توباجو » Tobago و « سانت لوشيا » Santa Lucia إلى إنجلترا ، وأن تسترد أسبانيا من فرنسا نصيبها من جزيرة « سان دومنجو » San Domingo .

والواقع أن الناظر في هذه التسوية يستطيع أن يتبين في سهولة ويسر أن الحلفاء لم يكونوا متطرفين في حكمهم بل كانوا كرماء في سلوكهم نحو فرنسا ؛ فهم لم يفرضوا عليها شيئا من غرامات الحرب أو يجردوها من السلاح بل أنهم بالغوا في كرمهم حين تركوا لها ما نقل إليها نابليون من التحف والنقائس والقطع الفنية النادرة من البلاد التي غزاها ، كما اتسعت رقعتها عما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية ، وترك الحلفاء

لفرنسا بعض المراكز التجارية فيما بقى لها من مستعمرات بعد تحطيم ما كان فيها من المباني أو القلاع العسكرية ، كما تركوا لها حق صيد الأسماك في حوض نهر سنت لورنس ومنطقة نيو فوندلند .

وظاهر مما تقدم أن تصرف الحلفاء لم يكن الباعث عليه شيء من العواطف ، بل كانت النظرة فيه تهدف إلى تهدئة الحال وإقرار السلام حتى تهدأ خواطر الفرنسيين . ولا أدل على ذلك من أنهم تركوا للفرنسيين بعض الأراضي الألمانية التي كانت تسيطر عليها فرنسا عند مطلع أحداث الثورة تجنبا لحقد الفرنسيين على الحلفاء بسبب القرارات القاسية خشية أن يتكثل فريق من الذين لازالوا يؤيدون نابليون ويقضون على حركة من يريدون مساندة ملكية البوربون التي أعادها الحلفاء إلى فرنسا ممثلة في شخص لويس الثامن عشر (١٨١٤ - ١٨٢٤) (١) الذي تعهد لقاء ذلك الموافقة على قرارات الحلفاء عند صدورها .

معاهدة باريس الثانية في نوفمبر ١٨١٥ :

ويفاجأ الحلفاء بحادث لم يكن يخطر لهم على بال ، فهذا نابليون يبلغ فرنسا قارا من « إلبا » (٢) . ويستقبل استقبالاً لم يكونوا يتوقعونه فيصبح الفرنسيون ونابليون في نظرهم شيئا واحدا ، ويقتضيهم الأمر أن يكونوا قساة في معاهدة باريس الثانية في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

وكان من نتائج ذلك تضيق رقعة فرنسا والرجوع بحدودها إلى ما كانت عليه عام ١٧٩٠ بدلا مما كانت عليه في نوفمبر ١٧٩٢ ، وترتب على ذلك أن تؤول بعض المواقع العسكرية إلى أيدي أعداء فرنسا . وفرضت على فرنسا غرامات حربية كما احتلها جيش من أعدائها لمدة ثلاث سنوات .

التمهيد لعقد مؤتمر فيينا :

كان الحلفاء قد اتفقوا في معاهدة باريس الأولى على النظر في إعادة تنظيم أوروبا . ولما أثير الحديث بينهم على مكان انعقاد المؤتمر اختلفت

(١) ظل منفيما ما يقرب من ربع قرن ، وهو أخ لويس ١٦ : وحفيد لويس الخامس عشر ، أما لويس السابع عشر فهو ابن لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ، مات في السجن عام ١٧٩٥ ، وسنه عشرة سنوات .

(٢) عام ملوك الدول المتحالفة ووزرائها - الذين كانوا مجتمعين في فيينا في ٧ مارس ١٨١٥ - بأن نابليون قد بلغ أرض فرنسا . ازاء ذلك الخبر بادروا بأنباء أعمال المؤتمر في بحر أسبوعين .

الآراء ، ولكنهم اتهموا إلى اختيار قيينا مقرا لانعقاده . ولعل الموافقة على اختيار قيينا كان مبعثه إرضاء النمسا بعد الذى أصابها من أضرار وما نزل بها من محن على يد نابليون . وإذا كانت دول أوروبا التى أرهاقها نابليون بحروبه قد دعيت كلها إلى المشاركة فى هذا المؤتمر ، فإن دعوتها كانت فى الواقع شكلية لأن الذين قاموا فعلا بأعمال المؤتمر كانوا ممثلى الدول الأربع الكبرى : روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا .

ولم يجتمع المؤتمر فى الموعد الذى حدد له بادية الأمر وهو أول أغسطس عام ١٨١٤ ، وإنما تأجل إلى ١٦ سبتمبر لأسباب ؛ منها انشغال « كاسلرى » بحضور جلسات البرلمان فى انجلترا وانتظار عودة كل من قيصر روسيا وملك بروسيا من رحلتهم إلى انجلترا . ومنذ منتصف سبتمبر بدأ أعضاء المؤتمر يتوافدون على قيينا ومنهم « كاسلرى » Castelreagh و « هاردنبرج » Hardenberg و « نسلرود » Nesselrode و « مترنخ » Metternich الذى كان يستشفى فى بادن كما وصل حكام أوروبا .

وكان يستقبلهم امبراطور النمسا فرانسيس الأول باعتباره مضيفا ، واقتضاه ذلك كثيرا من الاتفاق فى وقت كانت بلاده أحوج ما تكون إلى المال . ولعل اشتراكه فى هذا المؤتمر قد وقف عند حد الضيافة ، فهو لم يكن على حظ من السياسة تبيح له المشاركة الفعالة . فبرزت عن النمسا شخصية « مترنخ » ؛ وإنما كان أبرز الحكام الذين شاركوا فى المؤتمر قيصر روسيا اسكندر الأول ، وصاحب الكلمة الأولى فى التسوية التى انتهى إليها هذا المؤتمر ؛ وكان يعتمد فى كل ذلك على القدر الذى أسهمت به بلاده فى القضاء على نابليون ، والسلطان العظيم الذى كان يتستع به فى بلاده ، وجيشه القوى الذى لم يرح وإنما ظل قائما على تمام الاستعداد للحرب فى سبيل تحقيق مطامع القيصر . وحالفه الحظ فى انعقاد المؤتمر وإن كان قد ضاق كثيرا بسكينة مترنخ ، كما حسد انجلترا على نصيبها من قرارات المؤتمر وإن كانت قد بذلت فى سبيله كثيرا من الجهود والتضحيات فى مقاومة نابليون .

أما فردريك وإيم الثالث صاحب بروسيا فقد كان سلوكه على النقيض من سلوك صديقه قيصر روسيا لأنه كان مترددا كدأبه ؛ فالتاريخ يذكر له مواقف متعددة أفسدها عليه وعلى شعبه التردد ، وكان

آخرها في عام ١٨١٣ حين اقتضاه الأمر مضطرا تحت ضغط الرأي العام البروسي إلى الانضمام إلى القائمين بحركة مقاومة نابليون ، كما عرف مقدار ما لحقه ولحق زوجه من إهانات منكرة على نابليون .

وظهرت في المؤتمر شخصية ملك الدنمارك فردريك الرابع الذي انضم إلى الحلفاء بسقضى معاهدة « كييل » في ١٤ يناير عام ١٨١٤ بعد أن كان صديقا حميما لنابليون ؛ وكان يهدف بجهوده في المؤتمر التخفيف من شروط تلك المعاهدة . على أنه بالرغم مما بذل من جهود لم ينجح . ولعل عاطفة برنادوت ملك السويد الوطنية قد استيقظت أيام المؤتمر ، فلم يشارك فيه . وشهد المؤتمر غير من ذكرنا من ملوك أوروبا بعض حكام الإمارات الألمانية .

الساسة الأوروبيون في المؤتمر :

برز منهم وكان على رأسهم مستشار النمسا الأعظم « مترنخ » . وكان بكفاءته ودهائه لا يركزه وحسب المحرك الأول لهذا المؤتمر ورئيسه الفعلي . وظهر من سلوكه في المؤتمر أنه كن — بالرغم مما أبداه من لين وتردد ازاء موقفه من نابليون بين عامي ١٨١٠ ، ١٨١٣ — العدو الأول لنابليون . وكان يطوى صدره على خطة معينة ، وكان يؤيده في تنفيذ ما دبر امبراطور النمسا ويساعده على الثبات أمام معارضة قيصر روسيا ودهاء تاليران . وكان من حوله في المؤتمر ساسة من رجال النمسا من أهمهم « فون قسمبرج » Von Wissmberg الذي تميز بنشاطه الجهم ، و « جنس » Genz الذي كان سكرتيرا للمؤتمر .

أما تاليران الذي سمح له أول الأمر بشهود جلسات المؤتمر فقد استطاع بجهوده وشخصيته السياسية أن يصبح عضوا فيه ؛ وغدا المؤتمر ابتداء من ٩ يناير خماسيا بعد أن كان رباعيا^(١) وكان لعضويته أثرها الفعال في قرارات المؤتمر ، وهو أثر أقل ما يقال فيه أنه رجح كفة على كفة ، كل ذلك على الرغم من أن استقباله أول الأمر في

(١) كان مجلس الأربعة الكبار المكون من روسيا وإنجلترا والنمسا وبروسيا الموجه لسياسة المؤتمر . وقد عقد ٤ اجتماعا كان آخرها في ٤ فبراير ١٨١٥ على وجه التقريب حيث انتهى الأعضاء من مناقشة المسائل الهامة التي لم تكن تنقصها الا الصياغة النهائية .

المؤتمر كان فاترا . وليس من شك في أن عضويته في المؤتمر قد برهنت على مواهبه السياسية ووضوح أغراضه وصفاء قريحته . كل ذلك فوق ما كان له من دهاء وسعة وحيله في تصريف الأمور وقد استطاع بكل ذلك أن يحقق لبلاده في المؤتمر ما كان ينبغي لها .

وكان كاسلري وزير خارجية إنجلترا على رأس الوفد الانجليزي في المؤتمر حتى ١٥ فبراير عام ١٨١٥ ؛ حيث استدعى ، وحل محله دوق ولنجتون الذي استمر في قيئنا حتى ٢٦ مارس . ولعل انسحاب كاسلري من المؤتمر كان يوافق مزاجه السياسي فقد كان رجلا ميالا إلى العزلة وكان من أجل ذلك بعيدا عن إدراك الاتجاهات الأساسية في السياسة الأوروبية . لم يكن خلال وجوده في المؤتمر حرا في ابداء رأيه بل كان مقيدا بما يصل إليه من تعليمات توجهها إليه حكومته . وكان خليفته « ولنجتون » سريع الإدراك في فهم الأمور السياسية واتجاهاتها ، قادرا على البت فيها برأيه المستنير في غير تردد . غير أن عودة نابليون المفاجئة من « إلبا » إلى فرنسا قد اقتضت عودته إلى إنجلترا ليعد بلاده حربيا لمواجهة نابليون ، وحل محله في المؤتمر وزير بريطانيا المفوض في « برن » وهو « سترافورد كاننج » Strafford Canning .

وكان من الساسة البروسيين وعلى رأس وفدهم في المؤتمر « فون هاردنبرج » Von Hardenberg مستشار بروسيا الأعظم ، وكان يتميز بثقافته الواسعة ، ومروته في التفكير وتجاربه فوق ذلك .

وكان يشل روسيا من ساستها المعروفين يومئذ « نيسلرود » Nesselrode . ولم يظهر أثره واضحا في أعمال المؤتمر نظرا لوجود القيصر ذي الشخصية الطاغية .

سياسة المؤتمر ونتائج أعماله :

بدأ ممثلو الدول الأربع الكبرى اجتماعاتهم في ١٦ سبتمبر ١٨١٤ ، وفي ٢٢ منه كانوا قد انتهوا من الاتفاق على خطة سير العمل في المؤتمر والمبادئ التي يعملون بمقتضاها ونستطيع أن تبيينها فيما يأتي :

أولا : الحرص على التوازن الدولي : واقتضاهم ذلك أن تسترد كل دولة ما كان لها من أملاك في عام ١٨٠٥ ، وتعوض عنها . وسارت الأمور على هذا النحو فكان من المسكن أن تبلغ النهاية لولا الخلاف الشديد الذي

نشأ بين المؤتمرين حول مسألتى بولندا وسكسونيا . فقيصر روسيا كان يطمع في السيطرة على بولندا ، على حين كان ملك بروسيا يطمع في بسط نفوذه على سكسونيا ؛ واتفق كلاهما على ذلك فعارضت النمسا بلسان ممثلها « مترنخ » وشاركتها انجلترا بلسان ممثلها « كاسلري » وانضم إليها « تاليران » . وانقسم المؤتمر إلى معسكرين ، قد يؤدي اشتداد الخلاف بينهما إلى اشتعال نار الحرب سيما وأن المتحالفين الثلاثة (انجلترا والنمسا وفرنسا) قد عقدوا في السر معاهدة دفاعية لمقاومة أطماع الدولتين الأخريين (روسيا وبروسيا) . فلما كشف أمرها القيصر وحليفه الملك البروسي تنازلا عن بعض أطماعهما تناديا لوقوع الحرب بين الطرفين . فأنتهى الأمر بمنح بروسيا حوالى نصف سكسونيا . أما روسيا فرأى المؤتمر أن تكتفى بجزء كبير من بولندا متغاضيا في رأيه عن التمسك ببدأ التوازن الدولي بغية تجنب الحرب بعد تلك الجهود التى بذلتها .

كانت روسيا منذ بدء أعمال المؤتمر تشعر بقوة مركزها بسبب ما أحرزت من انتصارات حديثه في حربها ضد تركيا ، كما اكتسبت صداقة السويد بعد أن كانت من أعدائها في الشمال . وكان الاتفاق قد تم بينهما على أن تحصل السويد على النرويج وتحصل روسيا مقابل ذلك على فنلندا . وكانت روسيا تشعر أن الظروف تهيء لها الفرصة للحصول على دوقية وارسو العظمى . وهى فكرة كانت تداعبها قبل سقوط نابليون بل قبل حملته على روسيا نفسها . ولكن قيصر روسيا لم يكن غافلا رغم ذلك عن معارضة النمسا في حصوله على غاليسيا ، وكانت جزءا هاما من بولندا ، ولم يفقه كذلك أن بروسيا كان لها نصيب في بولندا ، ولكنه اتفق مع ملك بروسيا قبل انعقاد المؤتمر ووعده بترك نصيبه في بولندا لقاء أن يظهره في الحصول على ما يريد في سكسونيا خلال انعقاد المؤتمر . وهكذا اجتمعت الظروف المصلحية الخاصة بالطرفين (روسيا وبروسيا) بين موضوعى بولندا وسكسونيا .

فأما مسألة بولندا فقد استطاع المؤتمر أن يضع تسوية بشأنها ؛ آيتها أن حصلت بروسيا على « بوزن » واحتفظت النمسا باقليم غاليسيا ، وغدت منطقة كراكاو وما حولها جمهورية مستقلة . أما بقية بولندا فوُضعت تحت نفوذ روسيا ، التى وعدت بأن تمنحها استقلالها الذاتى لتمكينها من وضع دستور ينظم حياتها .

هكذا كان مركز روسيا من أول المؤتمر إلى آخره ، وتم على النحو الذى قدمنا . فأما مركز بروسيا فكان مخاطا بكثير من المشاكل ؛ فهي لكى تصبح لها مكانة الدولة المرموقة فى أوروبا كان ينبغى عليها أن تحصل بمقتضى تسويات المؤتمر على أكثر مما كان لها من أملاك قبل عدوان نابليون عليها عام ١٨٠٦ . وكان ينبغى أن يعترف لها فى المؤتمر بالدور الذى قامت به فى تحرير ألمانيا من سلطان نابليون لتحصل مقابل ذلك على بعض الأملاك الألمانية التى استردت من فرنسا وحلفائها . على أنه لم يتحقق لها كل ما كانت تنتظر الحصول عليه ؛ وإنما فازت ببعض المناطق الممتدة على يسار الراين بما فيها من مناطق هامة من وستفاليا ، وبقاع أخرى على يسينه وفيها دوقية « برج » Berg العظمى وبعض أملاك أسرة « ناسو » Nassau . غير أنها لم تحظ بما كانت تتطلع إليه فى هانوفر وقبلت ذلك راضية مراعاة لخاطر الأسرة المالكة بانجلترا . كما أنها لم تستطع الحصول على منطقة « فريزيا » الشرقية التى آلت إلى هانوفر ، وبذلك حرمت بروسيا نفسها من منطقة ساحلية هامة . ورأى المؤتمر أن يعوضها عن ذلك « بيوميرانيا » السويدية ولا تنسى آخر الأمر أنها فازت بخسى سكسونيا .

وإتساما للتسوية الألمانية قرر المؤتمر إنشاء ما يعرف بالاتحاد الألماني . وكان فى ذلك احترام لرغبات الشعب الألمانى الذى ما زال يذكر ماضيه أيام الامبراطورية الرومانية المقدسة التى ألغيت عام ١٨٠٥ ، كما ألغى اتحاد الراين بسقوط نابليون . ولم يكن الشعب الألمانى ولا الدنيا من حوله قد نسى ما أصاب ولاياته على يد نابليون ، فسوى المؤتمر عددها بحيث أصبحت جوالى ٣٩ ولاية بعد أن كانت قبل حروب نابليون حوالى ثلثمائة ، ينتظم حكمها تحت إمرة الدايت الألمانى ، فيجلبها على مسرح السياسة فى ثوب أمة متحدة .

ويأتى دور الحديث عن النمسا وما خرجت به من ذلك المؤتمر . أحست النمسا بأن مطالبها لن يضيق بها المؤتمر ، فكانت موزعة بين ميادين ثلاثة إيطاليا ، وجنوب ألمانيا ثم بولندا ولم تظهر بسظهر الطمع فبدأت بإعلان تنازلها عن الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) . والواقع أنها قد فعلت ذلك بعد أن شعرت بأنها عبء ثقيل عليها . وقد صرح بذلك مشلها فى المؤتمر وحصرت أطماعها الأساسية فى إيطاليا . ورأت النمسا أن تدعم مركزها فى الأملاك الإيطالية التى اضطرت إلى التنازل

عنها في سلسلة المعاهدات المشينة التي اضطرها نابليون إلى قبولها بين عامي ١٧٩٧ ، ١٨٠٩ (١) . فوضعت يدها على النديفة ، واستردت لمبادريا والساحل الدلاشي ، كما استردت « كارنثيا » Carinthia « و « كارنيولا » Carniola و « تريستا » وأصبح يطلق على الولايات المذكورة مملكة « إيليريا » Illyria . ولم يقتصر نفوذ النمسا في إيطاليا على هذه الأقاليم ، بل امتد فشمّل فلورنسا وبارما حيث كان بعض أفراد الأسرة الحاكمة في النمسا يتولون حكمها ، وكذلك أصبح للنمسا نفوذ عظيم على مملكة نابولي التي أعيد إليها ملكها فرديناند الرابع عقب إعدام « مورا » Murat في عام ١٨١٥ ، فوقع مترنخ معاهدة مع ملك نابولي تقضى بالأخير يقوم بإحداث أي تغييرات في نظام حكمه لمملكة نابولي إلا بعد موافقة النمسا ، وذلك لكي يضمن مترنخ رضوخ الولايات الإيطالية الواقعة تحت حكم النمسا لحكمها المطلق .

وتحققت بذلك أغراض النمسا ، فلم تعد إيطاليا إلا تعبيراً جغرافياً ، وأصبح على الإيطاليين - في سبيل تحقيق هدفهم الأسمى في الوحدة - أن يعملوا على القضاء على نفوذ النمسا من شبه الجزيرة ، وكان يشملها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب .

كما أعيدت إلى النمسا ما فقدته من أملاك اضطرت إلى التنازل عنها لبافار في معاهدة « برسبرج » Pressburg (٢) .

وهكذا خرجت النمسا من تسوية فيينا ظافرة بأكبر قدر من الغنيمة، فزاد عدد سكانها نحو أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، كما أن امتداد موانئها على بحر الأدرياتيك قد جعلها دولة بحرية تتمتع بأهمية عظيمة .

نتيجة تسوية فيينا بالنسبة لبروسيا والنمسا :

وإذا دققنا النظر فيما آل إلى كل من بروسيا والنمسا من أملاك بمقتضى تسوية فيينا فإننا لا نلبث أن نلاحظ أن بروسيا أصبحت تسيطر على أملاك ألمانية تتأخم حدود فرنسا . كما أن هذا الاتجاه مضافاً إليه ما قرره التسوية من وصايتها على أقاليم الراين الوسطى وحصولها على

(١) انظر معاهدة « كامبوفورميو » عام ١٧٩٧ ص ص ١٥٦ - ١٥٧
معاهدة لونيغال عام ١٨٠١ ص ١٨٦ . ومعاهدة برسبورج في عام ١٨٠٥
ص ص ١٩٨ - ١٩٩ ، ومعاهدة Schonbrunn في ١٨٠٩ ص ص ٢١٢ - ٢١٣
(٢) انظر أهم شروط معاهدة « برسبورج » في ديسمبر
عام ١٨٠٥ ص ص ١٩٨ - ١٩٩ .

جزء كبير من سكسونيا قد اقتضاها أن تزعم في النهاية القضية الألمانية . وعلى العكس من ذلك أعفيت النمسا بمقتضى هذه التسوية من مسئولية الزعامة في ألمانيا بعد أن تمتعت بها مدى طويلا ، ذلك أن سياسة النمسا قد اتجهت — بما فازت به نتيجة لهذه التسوية — نحو الشرق والجنوب أى البلقان وإيطاليا . وقد كان ذلك هو هدف السياسة النمساوية في القرن التاسع عشر .

أما إنجلترا : فقد اقتنعت في المؤتمر بتدعيم مركزها في حوض البحر المتوسط عندما احتفظت بسلطانها على جزيرة مالطة وحصلت على الجزر الأيونية . وتنازلت لها فرنسا عن « موريشيوس » وهي محطة بحرية هامة في الطريق إلى الهند . كما أصبحت جزيرتا « توباجو » Tobago و « سانت لوتشيا » St. Lucia من نصيب إنجلترا ، وكانت لهما أهمية استراتيجية عظيمة في منطقة جزر الهند الغربية . وقد لاحظ نابليون — وهو في منفا — قناعة إنجلترا ، وعدم تعاليها في المطالب فأظهر تعجبه لعدم انتهازها الفرصة الذهبية التي واتها في مؤتمر فيينا للحصول على المزيد من المكاسب ، وفاته أن قناعة إنجلترا هذه قد أتاحت لها فرصة لتساهم مساهمة فعالة وجادة في التسويات الأخرى التي لم يكن لها فيها أى مصلحة مباشرة .

ومن نتائج التسوية :

أن استعادت كل من أسبانيا والبرتغال حدودها القديمة ، وأعيد إلى كل منها حاكمها السابق ، كما ردت لها مستعمراتها .

واحتفظت سويسرا باستقلالها على أساس الدستور الذي وضعه لها نابليون ، وأصبح اتحادها يتكون من ٢٢ ولاية ، ولا تزال سويسرا إلى اليوم دولة اتحادية .

أما في شبه جزيرة اسكنديناوه فتقرر فصل النرويج عن الدنمارك وضمها للسويد تعويضا للأخيرة عن «بوميرانيا» التي ضمت إلى بروسيا ، ووفاء بالوعد الذي بذل « لبرنادوت » لقاء مساهمته الفعالة في القضاء على نابليون ، وعقابا للنرويج على صداقتها للأخير .

ثانياً : إعادة الحقوق الشرعية الى اصحابها :

وكان ذلك ثانياً مبادئ المؤتمر . وكان ذلك المبدأ قد بدأ سياسة أوروبا العظام يحققونه بالنسبة لفرنسا في مايو عام ١٨١٤ في معاهدة

باريس الأولى ، عندما استدعى لويس الثامن عشر ليستأنف حكم أسرة البوربون في فرنسا فحكمها بين عامي ١٨١٤ ، ١٨٢٤ .

روعى ذلك المبدأ في تسوية فيينا بإعادة فرديناند الرابع ، ملك نابولي البوربونى إلى عرشه ، وإن كانت النمسا قد رأت أن تقيده بمعاهدة تجعله لا يملك حرية التغيير في طريقة الحكم في نابولي إلا بعد مشورتها والاتفاق معها ؛ وكان ذلك حرصا من النمسا على الاحتفاظ بسيطرتها كاملة على سائر أملاكها في إيطاليا .

وأعيد إلى كل من أسبانيا والبرتغال حاكمها السابق ، واحتفظت سويسرا باستقلالها على أساس الدستور الذى وضعه نابليون لها . كما ردت مملكة سردينيا (أو بيدمنت) إلى حاكمها السابق وتعهد الحلفاء العمل على تقويتها وتدعيم نفوذها .

وتلك بعض الأمثلة التى روعى فيها إرجاع الحقوق الشرعية إلى أصحابها . لكننا عند انتقاد التسوية سنجد أمثلة عديدة لم يراع فيها هذا المبدأ .

ثالثا : احاطة فرنسا على حدودها الشرقية بدول قوية :

فقرر ضم بلجيكا إلى هولندا . وكان هذا الإجراء إنما يعمل على تحقيق هدف سعى إليه الساسة المجتمعون في فيينا ، وهو خاص بإحاطة فرنسا على حدودها الشرقية بمجموعة من الدول والولايات الحاضرة بقصد حماية وسط أوروبا وشرقها من الخطر الذى يحتمل أن ينشأ فى المستقبل بسبب قيام ثورات في فرنسا . وتعهد الحلفاء تقوية هولندا ؛ فأعادت إنجلترا إلى تلك الدولة جزيرة «جاوة» وكانت إحدى مستعمرات هولندا ، وعلى جانب عظيم من الخيرات والثروة . وساعدتها إنجلترا بقرض قدره مليونان من الجنيهات للاتفاق على تقوية حدودها وحمايتها من فرنسا . وقد وصفت هذه السياسة بأنها حكيمة برغم عدم نجاحها . وقد كانت سياسة فاشلة فعلا لأن البلجيكيين كانوا يكرهون الهولنديين ، فلم يلبثوا أن ثاروا عليهم عام ١٨٣٠ ، وانهى الأمر بانفصالهم عنهم واستقلال بلجيكا في عام ١٨٣٩ .

وتحقيقا لهذا المبدأ كذلك أعيدت مملكة «بيدمنت» أو «سردينيا» إلى الأسرة التى كانت تحكمها من قبل وهى أسرة «سافوا» ، وتعهد

الحلفاء تقويتها بضم جمهورية جنوة إليها وكذلك دوقية « سافوى »
بقصد حماية شمال إيطاليا من عدوان فرنسا والمؤثرات الثورية التي قد
تنشأ فيها .

وتحقيقا لهذا لمبدأ أيضا وضعت أقاليم الراين الوسطى بإيعاز من
الحكومة البريطانية تحت وصاية بروسيا . وتوهم الحلفاء يومئذ أنهم
بعملهم هذا يستطيعون حماية وسط أوروبا وشرقها من أخطار الثورات
التي يحتمل أن تقع في فرنسا .

ومن المسائل العامة الهامة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر قيينا
مسألة إلغاء تجارة الرقيق . وقد بدأت إنجلترا فأصدرت قانونا بإلغاء هذه
التجارة في سائر مستلكاتها عام ١٨٠٧ . وتلتها الولايات المتحدة في أمريكا
الشمالية في العام التالي . وكانت إنجلترا قد أقنعت فرنسا في معاهدة
باريس الأولى عام ١٨١٤ بتوحيد جهودهما لضمان إلغاء تجارة الرقيق
في أوروبا كلها في مدى خمس سنوات .

كما ناقشت إحدى اللجان مسألة حرية الملاحة في الأنهار، واستطاعت
أن تصل إلى إصدار قرار بحرية الملاحة في نهر الراين ، وقرارات أخرى
تتضمن شروطا تكفل حرية الملاحة في أنهار « الموزيل » Moselle
و « الموز » Meuse و « الشلد » Scheldt . وقد كان في إجراءات
اللجنة تمهيد لإعلان حرية الملاحة فيها في النهاية .
نقد تسوية قيينا :

ليس من شك في أن مؤتمر قيينا قد انعقد في موعده ، وكان انعقاده
ضروريا لتسوية المشاكل الأوروبية ، ولكن الناظر في نتائج هذه التسوية
التي حققت السلام في أوروبا نحو نصف قرن يرى أنها لم تكن نقيه
إذا ما هي صفت بمصفاة العدل بل يكاد يرى أنها خلقت لصالح الشعوب
القوية . وواضح منذ بدء أعمال المؤتمر أن ممثلي الشعوب الصغيرة إنما
كان تمثيلهم لاستكمال الشكل ، وهم في الواقع لم يشاركوا مشاركة جدية
في أعماله واستصدار قراراته ، بل كان من الواضح لأصحاب العقول
السياسية منذ أول الأمر أن نتائج التسويات ستكون لصالح الدول
الكبرى .

وليس علينا لتحقيق الأمر إلا أن ننظر في المبادئ العامة التي طرحها
أعضاء المؤتمر وأعلنوها في صراحة وقرروا الإلتزام بها .

إذا فعلنا ذلك تبين لنا أن مبدأ المحافظة على التوازن الدولي قد أخذ جانبا كبيرا من اهتمام المؤتمر ولكن على حساب الشعوب الصغيرة ، فالنمسا مثلا قد استردت بهذا المبدأ سائر حقوقها بل زاد نصيبها من التعويض عما كان ينبغي لها على حساب الإيطاليين . ولم يراع الالتزام بالمبدأ فيما يختص بنصيب الروس ، فهم قد فازوا بنصيب الأسد ، فازوا بفرنلندا والجزء الأكبر من بولندا وكان من الممكن — لو زاد تهاون المؤتمر ولم تنضم فرنسا إلى صفوف المعارضة — أن تفوز روسيا ببولندا كلها ، فقد كانت روسيا يومئذ قوية تلوح بقوتها في أجواء الحرب والمال واتساع النفوذ . فكت رجال المؤتمر عن المعارضة فيما حصلت عليه روسيا من هذا القدر . هذا ما يسكن أن يوجه في اختصار من نقد إلى مبدأ المحافظة على التوازن الدولي .

أما فيما يتعلق بالمبدأ الثاني وهو إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها ، فقد كان سلوك المؤتمر فيه لا يختلف عن سلوك مبدأ النظر في المبدأ الأول ، روعيت فيه مصالح الدول العظمى . ومن أمثلة ذلك أن أغسطس ملك سكسونيا كاد يفقد ملكه لأن روسيا كانت تعاون بروسيا على بسط سيطرتها على سكسونيا كلها . ولولا ما أثارته صفوف المعارضة لضاعت مملكته بأسرها .

ومن الأمثلة الصارخة على زيغ المؤتمر في عدم الثبات على ما التزم به من ضمان التنفيذ أن تتزع النرويج من مملكة الدنمارك على الرغم من رابطة الجنس والوطن والثقافة والسياسة ، وتهدى إلى ملك السويد جزاء له على مساهمته في إسقاط نابليون .

ونجبل النظر بحثا وراء نتائج التسوية التي لم تراع فيها إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها فنرى أن كثيرا من بقاعها لم ترد إلى حكامها الأصليين ، فحرمت جمهورية جنوة استقلالها وضمت إلى مملكة بيدمونت ، وكذلك حرمت جمهورية البندقية استقلالها وضمت إلى النمسا . فإذا قيل أن مملكة نابولي قد عادت إلى حاكمها الأصلي من أسرة البوربون فإنها قد فقدت حريتها بسبب ذلك القيد الذي حرمتها حرية التصرف في سياستها الداخلية والخارجية ، فلم تكن تستطيع التحرك دون استئذان النمسا . ولا يفوتنا آخر الأمر ما وقع بشأن بولندا التي وزعت بين دول ثلاث : روسيا والنمسا وبروسيا . وهناك أمثلة أخرى

من عدم التزام المؤتمر بتحقيق مبدأ إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها .

واما المبدأ الثالث فيكاد المؤتمر أن يكون قد تفذه في حدود الالتزام ؛ ونعنى مبدأ خنق فرنسا من جهة الشرق وذلك بخلق دول قوية على امتداد حدودها الشرقية . وعلى الرغم من الالتزام بهذا المبدأ فإنه لم يحقق ما أراد المؤتمر من وراء تنفيذه ؛ فالثورة التي قامت في بلجيكا عام ١٨٣٠ لم تكن غير إحدى نتائج الثورة التي هبت في فرنسا في العام نفسه .

ونحب أن نقول بعد الذي ذكرنا - من عدم التزام المؤتمر بالمبادئ التي قرر أن يسير على هداها - أن نتائج أعماله قد دلت على كثير من الغفلة والغرور ؛ فماسة المؤتمر المؤثرون لم يحققوا للشعوب التي أرادوا إنصافها ومناصرتها ما كان ينبغي عليهم أن يحققوه، وهم قد غفلوا عما يسكن أن يكون للثورة الفرنسية ومبادئها - التي ظنوا أنه قد قضى عليها تماما - من شرارات مخبئة قد تشعل نارها من جديد ؛ فالنفس البشرية في مختلف الشعوب لم تنس بعد ما كانت تؤمل من خير المبادئ التي نادت بها الثورة من الحرية والإخاء والمساواة وما بنى نابليون على تلك المبادئ من أسس الوحدة ؛ ونذكر منها على سبيل المثال اتحاد الراين ومملكة إيطاليا الشمالية وغيرها . كل أولئك قد قضت عليه ما سماه المؤتمر بالتسوية ولكن إلى حين . ومن ذلك يتبين لنا أن هذه التسوية قد قضت على آماني الإيطاليين في الوحدة والحكم الديمقراطي عندما فرضت عليهم سيطرة النمسا المطلقة ، فكبت الحريات وأخمدت أنفاس الحركة القومية بها . كذلك لم تراع الأماني القومية والديمقراطية للشعب الألماني لأن المؤتمر لم يراع إقامة اتحاد يضم شمل ولايات ألمانيا المتفرقة . وإذا كانت الرجعية قد نجحت بعض الوقت في إزهاق أنفاس الحرية والحركات القومية في ألمانيا وإيطاليا كما حدث عند إخسار ثورات عام ١٨٤٨ فإن كلا منها لم تلبث أن تحقق اتجاهها القومي بعد ذلك بما يقل عن ربع قرن .

1

الفصل الثاني

عهد المؤتمرات ١٨١٥ - ١٨٣٠

أتيحت للحلفاء بعد خلاصهم من نابليون فرصة سهولة الاتصال بعضهم ببعض ، وخطر لهم خلال ذلك التفكير في تطبيق تجربة دولية للمحافظة على السلام ، ورأوا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالتفاهم السليم على إنشاء اتحاد بين الدول الكبرى ، ودفعهم إلى ذلك - فوق طبعهم في حياة يسودها السلام - خوفهم من المبادئ الثورية التي تسببت في كثير من الشرور والعدوان بين شعوب أوروبا التي لا زالت بذورها موجودة في فرنسا . وليس من شك في أن هذا الاتحاد قد تمكنهم من فرض إرادتهم على الشعب الفرنسي الذي كانوا يخشون ثورته ، ومكنهم من التفكير في الاستعانة به لحل مشاكل أوروبا بطريقة سليمة .

وأدى نجاح فكرة الاتحاد إلى اجتماع أعضائه في مؤتمر فيينا ، ووضعوا فيه تحت أنظارهم المسائل التي ينبغي عليهم أن يناقشوها ويبحثوا لها عن حلول مرضية ، وكان الغرض منها أن يسود السلام جو أوروبا ، واقتضاهم ذلك النظر في إصلاح النظام السياسي في كل بقاع أوروبا بحيث يتحقق لشعوبها حياة حرة سليمة خالية من المشاكل التي تجرّها إلى الحروب . وشاءت الأقدار ألا يتمخض المؤتمر عما كانوا يبتغون من نتائج ، وإنما أدت أعماله - في الأغلب الأعم - إلى إعادة النظام الذي كان يسود أوروبا قبل الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، وهو نظام كان قوامه استخدام القوة وخوض معارك الحرب ، ومعنى ذلك أن مؤتمر فيينا كان مؤتسرا فاشلا . ولا أدل على فشله من أنه عجز عن تحقيق التوازن الدولي وكان من الشعارات التي طال هتافه بها . وإذا كان خيل إليه أنه نجح في إدخال بعض التعديلات فهو إنما قد اعتدى في سبيل هذا التحقيق على حقوق الشعوب المستضعفة .

وأكبر الظن أن فشل المؤتمر في تنفيذ ما كان يقدر من إصلاح الأمور في أوروبا يرجع إلى اختلاف نظم الحكم والسياسة والاتجاهات

الفكرية في تلك الدول التي ضمها المؤتمر ، فالشيء الذي لا شك فيه أن الاشتراك بين حليفين أو أكثر يقتضى التشابه - إن لم يكن التماثل - في نظم الحياة سياسة كانت أو اقتصادية أو فكرية بينهم ؛ ذلك أمر ضروري لتلاقى وجهات النظر في كل ما يتطلبه العمل من جهود . ولم تكن أوروبا في عام ١٨١٥ ، وهو العام الذي خلصت فيه من نابليون وتفوقه قد بلغت بعد من تضج الفكر والمرونة في معالجة ما بين الشعوب من مشاكل ما يؤهلها للاتفاق على سلوك سياسى موحد . وكان ذلك سببا في انهيار ما أقامت الشعوب من بناء توهمت أنه يصلح لإقامة الحياة الأوروبية التي أرادوها .

وان النظرة في دقة وبقظة في تاريخ كل من الحلف المقدس Holly Alliance والمحالفة الرباعية Quadruple Alliance يمكن أن يظهرنا على الأسباب التي استحال معها تكوين نظام أوروبى يكفل ما طمع فيه الحلفاء من ضمان الحرية والسلام .

الحلف المقدس Holly Alliance :

كان حلفا كتب له الفشل منذ نودى به ، لأن صاحب فكرته كان القيصر اسكندر الأول . ولم يكن هذا القيصر يصدر عن ثبوت واقتناع ، وإنما كان يصدر عن هوى يرضى مزاجه السياسى وغروره . وقد خدع العالم الأوروبى بما أبدى من اتجاهات تصوفية إذ كان يصور الملوك في نداءاته بآباء الشعوب ، ويهتف مناديا بالقضاء على الشر يراه في سلوك نابليون . فسد يده إلى إنجلترا ليتعاون معها على القضاء على نابليون ، ورجعت إنجلترا يومئذ بهذا العهد فتحالفا عام ١٨٠٤ .

وافق « بت » رئيس وزراء إنجلترا يومئذ على مبدأ التحالف الأساسى مشروطا أن تضمن ذلك التحالف لكل دولة من دول أوروبا حقها الكامل فيما يؤول إليها من أملاك بعد التسوية تجنبا لقيام محاولات ثورية تقلق السلام العام . وظهر أن « بت » كان يقصد بشرطه فرنسا خشية أن تقوم بمحاولات للتوسع على حساب الدول الأخرى ، وظهر أن قيصر روسيا كان يرمى إلى هدف أبعد من ذلك ، كان يفكر في إقامة محكمة عليا تهتم بشئون أوروبا كافة . ولم يلبث أمر التحالف بين الدولتين طويلا حتى انكشف الأمر عن تناقض بين أغراض كل منهما ، وذلك عندما أعلنت مواد الحلف المقدس . وهنا رأت إنجلترا أن تخلص نفسها من هذا

التحالف فانفصلت لأن غرضها الأساسى من قبول التحالف مع القيصر قد كان مقاومة نفوذ نابليون ، وكل ما يسكن أن يصدر من فرنسا بعده من محاولات عدوانية ، ولم تكن تفكر مطلقا فيما قصد إليه القيصر - كنا ظهر في مواد الحلف المقدس - من اقحام تقسمها في مشروعات يسودها الغموض .

وقد اختلفت السياسة في فهم الحلف المقدس الذى تم في ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ . وأخطأ بعضهم فهم ما يرمى إليه حين اعتبروه مناداة بالردة إلى الرجعية ، ورأوا فيه مؤامرة واسعة النطاق على الأفكار الحرة، بل مؤامرة بين الحكام المشتركين فيه على حرية شعوبهم . ولعل الذى أثار ذلك هو أن النمسا وبروسيا سارعتا إلى الانضمام إلى هذا الحلف . وسلكت الدول الأخرى فيما عدا إنجلترا سلوكهما . والواقع أن هذا الحلف قد بنى على آمال وخيالات لا يسكن أن تتحقق ، فقد ظهر بالفعل أن قيصر روسيا - وهو أول من نادى به - قد أصدره عن هوى في نفسه وقدم له بظواهره الدينية ومزاعمه التصوفية . وتلك أمور تعد في مقدمة ما تتخذع به الجماهير . ولعل مترنخ كان أشد الساسة إدراكا لأغراض هذا الحلف حين قال إن القيصر أراد أن يطبق المبادئ المسيحية على ما يجرى في أوروبا من أمور السياسة ، وأعلن أن هذا الحلف لم يكن الغرض منه كبت شعور الجماهير ونشر السلطان المطلق على حياتهم . كما صدق « كسلى » وزير خارجية إنجلترا حين وصفه بأنه مظهر من المظاهر الزائفة التى يكسوها لباس التصوف البراق ، أى أنها فى النهاية أشبه شيء بالطليل الأجوف ، وإن كان القيصر صاحب هذه الفكرة قد زعم أنه إنما قصد بها إلى خلق الضمير السياسى بين حكام أوروبا ، راجيا أن يصبحوا أخوة فى اتصالاتهم وآباء لشعوبهم . ولم يكشف هذا الحلف إلا عن شيء واحد ، وهو أن إنجلترا ترمى إلى هدف معين وسرى أن موقفها هذا لم يتغير فى الحلف الرباعى بينما كان القيصر ومن معه من دول شرق أوروبا ووسطها ، كانوا جميعا أصحاب شعارات براقة ، وقد خلت خططهم من الجدية والواقعية .

الحلف الرباعى : Quadruple Alliance

لم ترفض إنجلترا المشاركة فى هذا الحلف بعد أن رفضت المشاركة فى الحلف المقدس ؛ فهى قد كانت على استعداد لتشارك دول أوروبا فى

العمل على تحقيق أهداف جدية معينة . وقد نشأت فكرة التحالف بين دول أوروبا العظمى نتيجة لأحداث الثورة الفرنسية التي باتت تهدد السلام في أوروبا بأسرها . فأخذت الأحلاف تترى في مدى العشرين عاما التي استمرت فيها نيران الحرب . وقد لا يكون من الانصاف أن نخليها جميعا من النتائج الفعالة فهي قد أدت آخر الأمر إلى سقوط نابليون في « واترلو » عام ١٨١٥ وانهاء أمره .

وكان أول من نادى بفكرة التحالف هو المستشار النمساوي « كوتنز » Kaunitz في عام ١٧٩١ بقصد المحافظة على السلام العام ، وذلك أمر لا يمكن تحقيقه إلا بالحرص على احترام المعاهدات القائمة بين الدول . على أن فكرة التحالف الأوروبي قد تعرضت لكثير من الأخطار ، وقامت في سبيلها كثير من العقبات بسبب اختلاف أغراض الدول ، وما كان بينها من منافسات وأطماع وأحقاد . وإن كانت نار هذه المشاكل قد أخذت فترة من الزمن بسبب لم يكن يخطر على البال وهو فرار نابليون وحكمه لفرنسا المائة يوم . وقد كان له أثره الفعال في إيقاظ الشعب الفرنسي وفي تنبيهه إلى موقفه بعد القرارات التي أصدرها في شأنه الحلفاء . ومعنى ذلك أن أعمال مؤتمر فيينا لم تحقق لهم ما كانوا يريدون ، وأن الواجب يقتضيهم متابعة السير في هذا السبيل ، ونعني أي مواصلة عقد المؤتمرات . رأت هذه الدول أنه يتحتم عليها أن تكون على أتم استعداد لمواجهة المشاكل المحتملة التي قد تؤدي إلى الإخلال بتلك التسوية التي وضعوا أسسها في فيينا . وبناء على ما تقدم من الحديث عن يقظة الحلفاء ووجوب استعدادهم لمواجهة الأخطار المحتملة اتفقت أربع دول منهم وهي روسيا والنمسا وبروسيا وانجلترا في ٢٠ نوفمبر في عام ١٨١٥ على تكوين « حلف رباعي » .

وقد نصت المادة السادسة من مواد إنشائه على تنظيم أعماله ، وآيتها أن تلتقى الدول الأربع ممثلة في ملوكها أو وزرائها في دورات معينة للنظر في أمور ؛ منها العمل على توطيد العلاقات التي تربط بينها ، ومناقشة ما قد يستجد من أمور عامة في أوروبا ، ودراسة الاجراءات اللازمة لتوطيد حياة يسودها السلم والرفاهية . وظل العمل قائما في هذا الحلف بمقتضى المادة المشار إليها مدة ثمانية أعوام من ١٨١٥ إلى ١٨٢٣ ؛ فانعقدت المؤتمرات لمناقشة المشاكل المختلفة التي وقعت خلال تلك المدة . وقد تبين في اجتماعات المؤتمرات المختلفة أن المشاكل لم تكن قاصرة على فرنسا

بل تعدتها إلى دول أخرى . وتطورت الأمور وتكررت اللقاءات ، وتبين أن أعمال هذا الحلف . قد تعرضت لدراسة كثير من الأمور التي لم ينشأ الحلف من أجلها . وتبينت انجلترا بعد مختلف اللقاءات في مؤتمرات متتابعة أنها قد ورطت نفسها في هذا الحلف الذي انحرف في مسيرته عن الهدف الذي أنشئ من أجله . وأحست الدول الصغرى أن المحن التي أصابتها من قرارات هذا الحلف لم تكن تقل في شدتها عن المحن التي نزلت بها في عهد نابليون .

مؤتمر اكس لاشابل Aix-la-Chapelle عام ١٨١٨ :

اجتمع أعضاء الحلف في مؤتمر عقده في « إكس لاشابل » في عام ١٨١٨ حضر فيه من الحكام قيصر روسيا وإمبراطور النمسا وملك بروسيا ومعهم من تلك الدول معاونون فحضر عن روسيا « كابوديسترياس » Capodistrias و « نيسلورد » Nesselrode وعن النمسا « مترنخ » Metternich وعن بروسيا هاردنبرج Hardenberg والكونت « برنشتورف » Bernstorff؛ ومثل انجلترا لورد كاسلري ودوق ولنجتون . وشهد الاجتماع الدوق ريشيلو وزير خارجية فرنسا . وأثير في اجتماع المؤتمر موضوع جيش الاحتلال الذي كان قد فرض على فرنسا عام ١٨١٥ فظل شعبها يضيق به ، وينوء بحمل أعبائه الثقيلة مدة ثلاثة أعوام . قرر المؤتمر أن يجلو هذا الجيش جلاء تاما عن فرنسا في ٣٠ نوفمبر بمقتضى معاهدة وقعها المؤتمر في ٩ أكتوبر . وأرضى ذلك القرار ريشيليو فطلب إلى المؤتمر أن تصبح بلاده عضوا في الحلف الرباعي ، وجزعت لذلك دول أوروبا الشرقية لأنها لا تأمن جانب فرنسا وتتوقع قيام الثورات فيها بين الحين والحين . استنتجت ذلك من تغلغل المبادئ الديمقراطية التي أشارت إليها نتائج الانتخابات المتتالية . وغالى قيصر روسيا في تخوفه من عضوية فرنسا في الحلف ، فدفعته مغالاته إلى الرفض ، وبني رفضه هذا على أن الغرض من إنشاء الحلف الرباعي كان أصلا لمقاومة فرنسا ومبادئها ، وشاركه في رأيه « مترنخ » . ولم يوافق « كاسلري » على هذا الرفض لأنه كان يرى الخطر كل الخطر في ترك فرنسا في عزلة قد تدفعها إلى التفكير في تعكير جو السلام الذي تهدف إليه أوروبا، وقد تفكر في إنشاء جبهة لمناخلة الحلف . ولم يخف القيصر عجبه من أن يقبل المؤتمر عضوية فرنسا وهو يعلم أن الحلف الذي يجتمع فيه قد قام لمناهضة فرنسا . وكان دفاع القيصر عن رأيه في رفض عضوية

فرنسا أن ذلك الحلف الرباعي الذي قام لهاضتها لا ينبغي لها أن تكون عضوا فيه ، وعليها إذا أرادت المشاركة في العمل على تصفية الجو الأوروبي أن تقبل عضوية الحلف المقدس . و انتهى الأمر بعد أخذ ورد بالموافقة على قبول فرنسا في الحلف الرباعي على أن يمثلها مايكها لويس الثامن عشر . وأعلنت فرنسا بعد ذلك أنها تؤمن بضرورة هذا الحلف الخماسي في ظل العقيدة المسيحية ، ولعلها أرادت بذلك تغطية ما رآه القيصر من موافقته على عضويتها في الحلف المقدس .

وأحتت بعض الدول الأوروبية ما لمؤتمر « إكس لاشايل » من قيمة قد يكون لها أثرها الفعال فتقدمت الدنمارك إليه بشكواها من سلوك ملك السويد شارل الرابع عشر (برنادوت) واستجاب المؤتمر لشكوى الدنمارك وأنصفها من « برنادوت » الذي قبل قرار المؤتمر المبني على شروط معاهدة « كيل » ؛ فقبله « برنادوت » على مضض وبعد احتجاج شديد .

وتقدم إلى المؤتمر بعض حكام ألمانيا يعرضون بين يديه مشاكلهم التي فات مؤتمر فيينا أن ينظر فيها بسبب إسرعه في إنهاء ما كان بين يديه من أعمال في مرحلة اجتماعاته الأخيرة . وكان من بين المشاكل التي تقدم بها أولئك الأمراء الوراثة في بادن « Baden » . ولما رأى المؤتمر أن النقاش سوف يطول حولها رأى أن يؤجل النظر فيها إلى المؤتمر الذي تقرر أن يعقد في فرانكفورت بعد عام . كذلك لم يستجب المؤتمر لطلب منتخب « كاسل » بأن يحصل على لقب ملك . وكان أمام المؤتمر فوق كل ما ذكرنا شكاوى تقدمت بها بعض الولايات الألمانية تلتس فيها رفع ما نزل بها من مظالم .

ومن المسائل الهامة التي عرضت على المؤتمر المشار إليه مسألة تجارة الرقيق ، والشكوى من سلوك قراصنة البربر . ولكنه لم ينته في أي منها إلى حل . ومن قبل أدان مؤتمر فيينا العاملين في تجارة الرقيق ، وبعد مناقشة طويلة وافق المؤتمر على قبول تعهدات الدول بإلغاء هذه التجارة . وكانت إنجلترا أول دولة استجابت لقرار المؤتمر ، فبادرت بتحريم تجارة الرقيق ، ولكن التجارة ظلت مباحة في الدول الأخرى ، فاقترحت إنجلترا أن يعالج الأمر عن طريق مراقبة السفن وتفتيشها . فرفضت بقية الدول ذلك الاقتراح بسبب تفوق إنجلترا البحري وما يخول

لها هذا الحق من سيطرة أكبر . وعن لقيصر روسيا اسكندر الأول أن
يتقدم باقتراح آخر مؤداه تكوين مراقبة دولية على الساحل الغربى
الأفريقى تستخدم أسطولا دوليا يعينها على مراقبة السفن وتفتيشها .
على أن هذا الاقتراح لم يقدر له شيء من نجاح .

وكان للقيصر اقتراح آخر يتغى من ورائه الوصول إلى البحروان
كان قد زعم عند تقديمه أن الغرض منه تكوين أسطول دولى فيه لمقاومة
نشاط القراصنة . وقوبل هذا الاقتراح بالرفض وخاصة من جانب انجلترا ،
وكانت يؤمئذ لها السيادة على هذا البحر ، تكره أن تشاركها فيه دولة
أخرى ، كما أنها لم تكن تخشى خطر القراصنة الذين رأوا مهادتها وعدم
التعرض لسفنها . وقد انفردت انجلترا بهذه الميزة لدى القراصنة ؛ فأما
بقية الدول الأوروبية فتعرضت لخطر القراصنة ، وحسبنا من ذلك ما لقيه
الأسطول التجارى النمساوى من عدوان القراصنة ، فألجأها ذلك إلى
وضع أسطولها تحت حماية تركيا . وقد لقيت التجارة الألمانية من
الخسارة فى بحر الشمال على يد القراصنة ما لقي غيرهم فى البحر
المتوسط . وكثيرا ما تعرضت السواحل الإيطالية المكشوفة لخطر
عدوانهم . ولم تنج سفن اليونان تحت أعلام الروس من عدوان القراصنة .
ولن يكون عجبا بعد ذلك أن تنادى سائر الدول الأوروبية بالقيام بعمل
مشترك للقضاء على القراصنة ، وما يصيب تجارتهم من أخطارها ، إلا أن
انجلترا كانت تخشى أن ينزل القيصر شريكا لها فى البحر المتوسط . وقد
أخذت شكوكها فى نواياه تزداد عندما كثر نشاط عماله فى كل من أسبانيا
 وإيطاليا .

وظاهر مما تقدم أن المؤتمر قد عجز عجزا تاما عن إيجاد حل موفق
لهاتين المشكلتين الهامتين الخطيرتين فى آن معا . فبدأ التصدع يسرى فى
بناء الحلف ، وأخذت مسيرته تضطرب اضطرابا واضحا وسريعا حتى أدى
إلى انهياره انهيارا تاما .

ومن ذلك نرى أن مؤتمر « إكس لاشايل » لم ينجح إلا فى حل
المشاكل الصغرى . فأما المشاكل الكبرى التى تهم الرأى العام الأوروبى،
وتتنافس فيها الدول الكبرى فقد فشل المؤتمر فى إيجاد حل لها بسبب
حرص كل دولة من الدول الكبرى على أن تخرج هى وحدها بنصيب
الأسد وأن تكفل لمصالحها الأمن والضمان دون مراعاة لمصالح الدول
الأخرى .

العالم الأوروبي أمام أحداث عام ١٨١٩ :

مر بنا في الحديث عن المشاكل التي استعرضها مؤتمر « إكس لا شابل » ، وبينها ما تم وما لم يتم ، وذكرنا كيف أن كثيرا من الشعوب كانت متبرمة ببعض قرارات المؤتمر وكانت عزيمة الشك في أنه سيتطيع في عامه المقبل أن يمتدى إلى حلول ترضيها . كما أن أحداث هذا العام كان يتوقع لها أن تثير المتاعب في اجتماع المؤتمر فلن يكون حظه من إيجاد حل لها بأحسن من حظه في العام السابق ، فالأمر في فرنسا أخذت تتطور تطورا يثير الخوف في نفوس الدول الأوروبية ، وقد كانت أحداثها تحمل إلى مترنخ أولا بأول بين أيدي عيونه الذين بشم في نواحي فرنسا . فقد بان لهم منها أن الاتجاهات الثورية قد بدأت تتحرك في فرنسا ، وكان مترنخ يرى أن « ديكاز » رئيس وزارتها أول مسئول عن إنتشار هذه الأفكار ويرى أن نتائجها ستعرض الملكية للسقوط . وكان مترنخ مقتنعا بأن الثورة في فرنسا لا يمكن تجنبها وصرح بذلك للوزير البريطاني في فيينا في عام ١٨١٩ . ولم يقتصر خوف مترنخ من الجارى في فرنسا وحسب ؛ بل كان تخوفه من الجارى في بروسيا شديدا كذلك . وكان يعتبر أن ملك بروسيا مسئول عن ذلك ؛ فهو قد تهاون في علاج أمور بلاده حين أجل دعوة مجلس الأقاليم ؛ فأثار بذلك استياء الجيش والموظفين وتبرم الشعب بحياته عامة ؛ إذ كان من الممكن وبروسيا حالها التي وصفت أن تصبح بؤرة لانتقال عدوى الثورة إلى سائر أنحاء ألمانيا . وكانت أحوال إيطاليا أكثر خطورة ؛ فقد اصطحب « مترنخ » في بداية عام ١٨١٩ الامبراطور فرنسيس في زيارته الأولى لأملكه الجديدة في إيطاليا ، فزوده رجاله هناك بتبرم الإيطاليين لوقوعهم تحت النفوذ النمساوي ، وكان مترنخ يدري مصدر هذا الاستياء ؛ وهو أنهم يكرهون أن تعالج مشاكلهم في النمسا .

وكانت أسباب تخوف « مترنخ » مما يسكن أن يحدث في إيطاليا كخوفه مما قد يحدث في فرنسا وألمانيا - مصدره واحد وهو تدخل قيصر روسيا ، فقد عزا مترنخ الأزمة في فرنسا إلى روسيا ، وعزا اضطراب الأحوال في أسبانيا إلى دسائس روسيا . وكان يرى أن غرضهم أن تسوء العلاقة بين إنجلترا وأسبانيا بالنسبة للمستعمرات الأسبانية . وفي ألمانيا كان الأمراء من أصحاب الاتجاهات الديمقراطية يتطلعون إلى سانت سبرج طلبا للمساعدة . وأخيرا كان تردد الوزراء والرحالة الروس على

إيطاليا أكبر الأثر في جعل مشاكل إيطاليا معقدة يستعصى حلها على النساء، وكان سلوك قيصر روسيا المتأرجح بين الرجعية والأفكار المتحررة هو في الواقع مصبدر تخوف مترنخ مما عساه أن ينتج عن الأحداث التي يقوم بها الفرنسيون والبروسيون والإيطاليون.

وفي ٢٠ يولية عام ١٨١٩ وقعت معاهدة فرانكفورت بين الدول الأربع لتسوية المسائل المرجأة التي لم يبت فيها مؤتمر فيينا. وكان معظمها خاصا بألمانيا. أما غيرها من المسائل فكانت تتعلق بالتنازل للأراضي المنخفضة عن بعض القلاع على الحدود، وتسوية حدود ساقوى، والتعديلات التي أدخلت على حدود بعض الدوقيات الإيطالية. وحلت المشاكل الألمانية بمتضى هذه المعاهدة ومنها ما كان بين بافاريا وبادن كما حددت سلطة الأمراء في ألمانيا. وتهيأت بذلك أمام مترنخ الفرصة لتحقيق سياسته التي كان يرمى بها إلى جعل ألمانيا حاجزا رجعيا بين فرنسا وروسيا. وقد تحقق ذلك الغرض في رأى الكثيرين من الساسة المعاصرين في مؤتمر «كارلسباد» Carlsbad (١) الذي صدق على مراسيمه الدات في سبتمبر عام ١٨١٩، وفي مؤتمر فيينا الذي انعقد في ١٥ مايو ١٨٢٠ ولم يشهد هذين المؤتمرين - لمناقشة ما عرض فيهما من مشاكل ألمانيا - إلا الألمان أنفسهم وقد صرح مترنخ في مؤتمر فيينا بأن الاتحاد الألماني جزء متسم للنظام الدولي في أوروبا كما تقرر من قبل تحدده المعاهدات. وقد حرص مترنخ على أن تؤيد بقية الدول الأوروبية سياسة النساء ازاء ألمانيا.

وهنا ظهرت الخلافات في رأى مرة أخرى بين الدول المتحالفة، إذ كان لقرارات كارلسباد تأثير سيء للغاية على ذوى الاتجاهات التحررية.

(١) قرارات كارلسباد : Carlsbad Decrees

هي قرارات تم الاتفاق عليها في مؤتمر عقد في «كارلسباد» ببوهيميا من ٦ الى ٣١ أغسطس ١٨١٩ وقعها وزراء ومبعوثو الولايات الألمانية. أراد مترنخ يومئذ أن يستغل الذعر الذي أثارته بعض أعمال العنف الثورية وخاصة حادثة مقتل المؤلف المسرحي «كوتزيبو» Kotzebue ليقنع حكام ألمانيا بالاشتراك في قمع الحركات التحررية في ألمانيا.

وقد أدت الحاجة الملحة - في نظر مترنخ - إلى دعوة الوزراء الذين كانوا يزورون كارلسباد في ذلك الوقت للاستشفاء. حضر المؤتمر ممثلون عن النمسا وبروسيا وسكسونيا وبافاريا وقرنبرج وهانوفر وبادن وناسو ومكلنبرج. ورأس الاجتماع مترنخ.

إذ اعتبرت خطوة أولى نحو فرض نظام كبت لحرية الفكر والكلام في أنحاء أوروبا المختلفة . وتبين كاسلري الخطر الذي يحتمل أن ينجم عنها ، فأعلن احتجاجه على مراسيم كارلسباد ، ووصفها بأنها تدخل لا مبرر له في حرية الحكام والدول المستقلة ، مبينا أنه ليس من صالح الحكومات أن تتحد ضد الشعوب كما كان موقف روسيا معارضا لسياسة « مترنخ » ؛ إذ لم يكن من صالحها أن تقوم على حدودها ألمانيا المتحدة القوية تحت زعامة النمسا . وعلى الرغم من خوف القيصر وفزعه من الثورة فإن قيامه بدور الحامي للحرريات والمدافع عنها كان يسند ملكه وأغراضه نحو ألمانيا ، ولذلك كثيرا ما كانت الولايات الألمانية ذات الخطر الأقل مثل « فرتمبرج » تلجأ إليه ليحميها كلما تعرض كيائها للخطر أثناء المنافسة بين النمسا وروسيا للسيطرة على ألمانيا .

ولم تلبث إحدى حوادث العنف في فرنسا أن مهدت لمترنخ السبيل ليتدأى في سياسته الرجعية ونعني حادث مصرع دوق ديري Duke de Berri الصغير ولي عهد فرنسا بدار الأوبرا في باريس في فبراير عام ١٨٢٠ . وقد كان لهذا الحادث أثر عميق في نفسية القيصر ، كما كان كفيلا بعدوله عن سياسة التحرر والعودة إلى سياسة الرجعية . وزاد الموقف خطورة النجاح الذي أحرزته الثورة العسكرية في أسبانيا التي بدأت فيها عند مطلع ذلك العام مما ضاعف المخاوف الناجمة عن اضطراب الحالة في فرنسا .

موقف الدول المتحالفة من ثورة اسبانيا في عام ١٨٢٠ :

كان القيصر على استعداد لاتخاذ اجراءات العنف إزاء ثورة أسبانيا ، فاقترح أن يعقد مؤتمر في باريس لمناقشة الحالة ، وأعلن استعداداه لإرسال جيش باسم أوروبا لقمع هذه الثورة . كما اقترح إعادة تشكيل لجنة وزراء الدول المتحالفة في باريس لمراقبة الأمور التي تجرى في فرنسا . وقاوم كل من « كاسلري » ومترنخ الاقتراح الأخير بشدة ؛ إذ أن ذلك يعتبر خرقا للتعهدات التي قدمتها الدول لفرنسا في مؤتمر « إكس لاشابل » منذ عامين ، كما أنه يثير نفوس الشعب الفرنسي . ولم يوافق كاسلري ومترنخ على عقد المؤتمر في باريس . أما النمسا فلم تتأثر كثيرا بالاضطرابات الواقعة في اسبانيا . وإن موافقة الدول على اقتراح القيصر بشأن مرور جيش روسي بأراضيهم لقمع الثورة في أسبانيا فيه تعريض لأمن بلادهم للخطر .

الثورة في نابولي :

لم تلبث في يولية عام ١٨٢٠ أن وقعت ثورة عسكرية أخرى في نابولي ، واضطر ملكها فرديناند إلى قبول الدستور الأسباني الذي صدر في عام ١٨١٢ . وكان لهذا الحادث أهمية عظمى وخطورة كبرى بالنسبة لتعرض نظام مترنخ وطريقته في حكم الأملاك النمساوية في إيطاليا للخطر ، لذلك بدأ مترنخ يتخذ موقفا جديدا ، وساعدته هذه الثورة على أن تنفرد النمسا بتقرير سياسة الدول المتحالفة والعمل على توجيهها . ففي رأيه أن مسألة أسبانيا ليست ملحة مثل مسألة « نابولي » وقد كان حق النمسا للتدخل في ثورة « نابولي » يستند إلى أساس واضح ، وأوضح بكثير من حق أي دولة أخرى للتدخل في أسبانيا . وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ أحقية النمسا في التدخل بسقضي المعاهدة المبرمة بين النمسا وناپولي لأن التغيير في حكم نابولي يعتبر خطرا محققا على نفوذ النمسا في إيطاليا . كان موقف روسيا مشكوكا فيه ، إذا أعلن أحرار نابولي أنهم قد حصلوا على التأييد الأدبي من قيصر روسيا ، ومن ثم كان يتحتم على النمسا أن تقضي على اعتقاد الإيطاليين الأحرار بأن في استطاعتهم أن يعتمدوا على تأييد روسيا وحماتها .

وعندما طلب امبراطور النمسا مقابلة القيصر للنظر في هذه المسألة رفض الأخير أن يكون جانبا في مثل هذا الاتفاق المنفصل ، إذ لم يكن من رأيه . النظر في اضطرابات نابولي قبل النظر في اضطرابات أسبانيا . وأعلن على لسان مثله في النمسا أن روسيا لن تعترف بشيء الا في مؤتمر يضم الدول المتحالفة ، أي أن القيصر لن يرضى إلا بمؤتمر على نمط مؤتمر إكس لاشابل في عام ١٨١٨ . وكتب دوق رشيلىو من فرنسا مؤيدا رأي القيصر ، مؤكدا أن الاضطرابات التي ظهرت في أسبانيا وإيطاليا لن تلبث عدواها أن تسرى إلى بقاع أخرى من أوروبا ، وكانت فرنسا تخفى حقيقة أطماعها ، وتود أن تنجح في السعي إلى دول أوروبا لتشارك معها في المؤتمر المقترح انشاؤه لمعالجة مشاكل أسبانيا وناپولي . وسعى « مترنخ » منفردا في تجنب عقد مؤتمر في هذا الشأن خشية أن ينجح أعضاء المؤتمر في الاقتناع بالنظر في مشاكل أسبانيا أولا . واجتهد في الحصول على تأييد الدول إياه في البدء في حل مشكلة نابولي ، واقتضاه هذا المسعى أن يطلب إلى تلك الدول رفض الاعتراف بالحكومة الثورية في نابولي ، واخبار

جميع ما أصدرت من أحكام ونظم لاغية لا أثر لها ، وتبلغ مثلهم
في نابولي بأن النمسا صاحبة حق في هذا التدخل .

وقد رفض كاسلري الموافقة على ذلك ، وأعلن أن بلاده لن تتدخل
في مسألة نابولي الداخلية ، كما أنها لن تساعد الآخرين على هذا التدخل .
ولكنها على استعداد لأن تقف جانبا وتترك النمسا تعمل اذا كانت تشعر
بأنها في خطر . وهناك تبن للنمسا أن عقد مؤتمر من الدول المتحالفة يفتح
لها باب العمل ويسندها في محاولة إرجاع الأوضاع إلى أصلها في نابولي ؛
لأن اجتماع المؤتمر مظهر من مظاهر تأييدها فيسأ تريد أن تعمل . واقترح
مترنخ اجتماع المؤتمر في « تروپاو » Troppau في سيليزيا . بألمانيا
لتوضيح المبادئ التي على أساسها يحق للدول المتحالفة أن تتدخل في
مسألة نابولي ، ثم تتقدم النمسا بعد ذلك لتطبيقها . بدأ مترنخ بتفسير
الثورات فذكر « أن الثورة تكون شرعية إذا كانت السلطة الحاكمة أي
العليا هي التي قامت بها ، ولكنها لن تكون كذلك عندما يقوم بها
الشعب . وفي الحالة الأولى لا يحق للدول أن تتدخل ، أما في الحالة
الثانية فيقتضى الأمر فيها تدخلا عاجلا » . وكان رد كاسلري على رأى
مترنخ على جانب عظيم من الأهمية موضحا للسياسة التي ينبغي أن
تسلكها إنجلترا من « مؤتمر تروپاو » إلى مؤتمر عقد فيما بعد في
« فيرونا » Verona إزاء تلك المشاكل التي ترى النمسا حلها . فبين
أن توسيع نطاق المحالفة وجعلها تنصب على أعمال الحاضر والمستقبل فيه
تغيير لطابعها وخصائصها ، وذلك أمر يسهم إنجلترا من المشاركة فيها .
وكان في ذلك الرأي صدمة لمترنخ الذي كان يعتمد على تأييد إنجلترا
بقدر ما كان يخشى اتجاهات روسيا .

مؤتمر تروپاو في ٢٣ أكتوبر عام ١٨٢٠ :

فوجيء فيه مترنخ بما لم يكن يتوقع وهو أن القيصر قد تغير تماما ،
فأصبح يرى ما يطمئنه بعد تخلي إنجلترا عن معوثته : وزاد من سروره
بهذه المفاجأة ما سمع من القيصر الذي اعترف بندمه على سلوك سياسة
تبين له عدم جدواها ، فهو يرى الآن أن مترنخ كان أبعد نظرا مما قدر
له ، وزاد القيصر في إكرامه حينما وعده بمعاقبته في كل ما يقدم عليه من
عمل ، وزاد اطمئنا أن بروسيا تقف هي الأخرى إلى جانبه . والتقى
الحلفاء الثلاثة النمسا وبروسيا والروسيا في « تروپاو » دون انتظار
حضور ممثلي إنجلترا وفرنسا .

وفي هذا اللقاء استطاع ثلاثتهم في ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ الاتفاق على ما يأتي : « الدول التي تغير نظام حكمها نتيجة الثورة ، وبات نظامها الجديد مهددا لغيرها يجب عليها أن تنسحب من التحالف الأوروبي ، وتظل بعيدة عنه إلى أن تتقدم إليه بضمانات تكفل الحرص على الهدوء واستقرار الأمور بها . وتعهدوا بإعادة النظام في الدول التي أصابها خطر غيرها من الدول الخارجية التي تغير فيها نظام الحكم بسبب ثوري ، ووعدوا باستخدام السلاح في تنفيذ ما يرونه إذا لم ينجحوا بالطرق السلمية حتى يعيدوا الدول الخارجية إلى حظيرة الحلف الأوروبي »
بدأ التصديق في التحالف يظهر بوضوح في هذا المؤتمر عندما لم توافق الدولتان الأخريان فرنسا وإنجلترا على ذلك الاتفاق . وانتهى هذا المؤتمر دون أن يصل إلى أي حل أو قرار فيما يتعلق بالمسألة الإيطالية . وأعلن كاسلري في البرلمان الانجليزي أن اتفاق (بروتوكول) « تروپاو » يعوزه الإدراك السليم .

مؤتمر ليباخ Laibach في ١٢ يناير ١٨٢١ :

وتستأنف مناقشات الحلفاء في مؤتمر انعقد بتاريخ ١٢ يناير عام ١٨٢١ في « ليباخ » . ودعى إليه ملك نابولي . ووافقت بريطانيا على هذه الدعوة . وفي هذا المؤتمر وإن كانت إنجلترا قد أظهرت قبولها مبدأ تأمين مركز الأسرة المالكة في نابولي والقضاء على الفوضى فيها إلا أنها أصرت على الاحتفاظ بحيادها التام في هذا المسألة . وعندما رددت النمسا بين أعضاء المؤتمر اتفاق « تروپاو » الرجعي أعلن ممثل إنجلترا وهو لورد « استيوارت » Stewart صراحة أن إنجلترا لم تشترك فيه ، وأصر على أن يعلن ذلك وينشر في الصحف . وقد أحدث ذلك مرارة في نفوس الدول الرجعية ، واتضح للجميع أن المحالفة قد أصبحت غلى وشك الانهيار . ولكن القيصر قد أخذ يؤيد فكرة الوحدة العالمية ، وبين استعداداته التام للمساهمة في العمل على تحقيقها . وخذت النمسا حذوه ، بل أرسلت فعلا قوادها لإطفاء نار الثورة في كل من « نابولي » و « بيدمونت » والقضاء على الدستور في كل منهما ، وإعادة ملكيتهما إلى الحكم . وقد كتب لورد « استيوارت » إلى بلاده في هذه المناسبة مينا أن الدول الأوتقراطية الثلاث قد أصبحت ترتبط باتفاقاتها الخاصة على الرغم من اعتراض الدولتين الديستقراطيتين وعدم موافقتها . كما أعلن « لورد كاسلري » عندئذ صراحة براءته من كل ما قررت عمله

الدول الثلاث . وقد وقعت أمور أخرى وسعت من شقة الخلاف بين الكتلتين ، وأدت إلى الانفصال التام بينهما في عام ١٨٣٠ .

والواقع أن الذي أطال عمر الحلف الأوروبي الذي انتهى بهذا الانفصال قد كان نتيجة لبعض أحداث نتجت عن ثورة اليونان التي قامت في مطلع اجتماع « مؤتمر ليباخ » في عام ١٨٢١ ، آيتها التقريب بين وجهات النظر في النمسا وانجلترا لأن كليهما تدين سياسة المحافظة على أملاك الدولة العثمانية . وكانت هذه الثورة تختلف عن الثورات السابقة في نابولي و « يدمونت » وأسبانيا ؛ فقد كانت تهدف إلى الخلاص من الحكم العثماني . ورأى فيها مترنخ تهديدا لمركز السلطان العثماني ، وتهديد مراكز الملوك والحكام أمر لم يكن يوافق عليه مترنخ . وكان اتحاد النمسا وانجلترا في هذه السياسة إزاء الدولة العثمانية مرجعه إلى تخوفهما من روسيا وأطماعها في أملاك العثمانيين ؛ إذ لو تم لها ذلك لحظيت وحدها بالجزء الأكبر من الأملاك العثمانية . وكان إلى جانب ما ذكرنا مشكلة أخرى أثارها موقف حكومة الملكين المتطرفين في فرنسا بسبب عدم استقرار الأمور في أسبانيا ، فترتب عليها التفرقة بين فرنسا وانجلترا ، ومبادرة فرنسا في الانضمام إلى المعسكر الأوتقراطي ولو لبعض الوقت ، وترتب على ذلك إعلان انجلترا انفصالها عن الحلف الأوروبي .

وكانت الثورة في أسبانيا قد جعلت الاضطراب يسود حياتها منذ عام ١٨٢٠ . وكانت فرنسا التي كان يرأس وزارتها « فيل » Villèle يومئذ تصر على تدخلها في قمع ثورة أسبانيا وإعادة زمام الحكم إلى الملك . أرادت ذلك لسببين الأول تخوفها على حياتها السياسية من العدوى حين تسرى إليها من أسبانيا . وثانيهما إصرارها على الانتقام لملك أسبانيا البوربونى بعد الذى نزل به من إهانات . كما كانت فرنسا قد تذرعت منذ عام ١٨٢١ بحرصها على اتقاء خطر الوباء الذى انتشر يومئذ في أسبانيا من أن يتسرب إليها ، فأقامت من أجل ذلك هيئة مراقبة على الحدود بينها وبين أسبانيا ، وظل عدد أفراد هذه الهيئة يضطرد في الزيادة حتى بلغ مائة ألف ، وتظل الهيئة قائمة حتى بعد أن زال خطر الوباء . ولكن فرنسا لم ترد - برغم الفرصة المتاحة للزحف على أسبانيا - أن تفعل قبل السعى إلى الاتصال بالحلف والحصول على موافقته .

كان مترنخ لا يزال يأمل في كسب إنجلترا إلى جانبه ، وقد تبين له أن أحوال أوروبا تزداد سوءا وخطرا يوما بعد يوم . وقوى لديه هذا الأمل أن حكومة التوري في إنجلترا لم تكن تعطف على الحركات الثورية ، ولم تكن راضية عن الأحرار في مجالس ولايات ألمانيا الجنوبية . أما « كاسلري » فكان لا يزال متشبثا بموقفه ، لا يرغب في إقحام بلاده على التدخل في مسائل البلاد الأخرى الداخلية . ولكن فيما يتعلق بالمسألة الشرقية التي كانت تزداد خطورة يوما بعد يوم كان كاسلري على أتم اتفاق مع مترنخ ، وقد قربت هذه المسألة بينهما . واتهم السياسيان فرصة زيارة جورج الرابع ملك إنجلترا هانوفر في أكتوبر ١٨٢١ . فعقد اجتماعا فيها لتسوية الخلاف بين بلديهما ، واتفقا على دعوة مؤتمر آخر للنظر في المسألة الشرقية قبل أن يتخذ التيسر اسكندر اجراءات ايجابية منفردة ضد مصالح إنجلترا

مؤتمر « فيرونا » Verona في عام ١٨٢٢ :

وفي الاتفاق الذي تم بين السياسيين تحدد خريف عام ١٨٢٢ لعقد مؤتمر جديد في « فيرونا » وفي انتظار انعقاد المؤتمر المشار اليه وقع حادثان على جانب عظيم من الأهمية ، أحدهما زيادة الاضطرابات في أسبانيا وعزم فرنسا على التدخل عسكريا للقضاء عليها ، والثاني موت كاسلري وزير خارجية إنجلترا وتعيين « جورج كاننج » خلفا له ، فسلك ازاء الحلف مسلكا يخالف مسلك « كاسلري » ، فقد كان هذا يكفي بالاعتراض على قرارات الدول الأوتقراطية في حل المشاكل الأوروبية المختلفة . أما « كاننج » فقد انسحب من الحلف في النهاية . وكان ذلك سببا من الأسباب التي أدت إلى انهياره .

ولكن إنجلترا لم تر مقاطعة اجتناب الحلف في مؤتمر فيرونا . فبعثت بسثل لها فيه وهو « دوق ولنجتون » Wellington بمرض الاضطلاع بدراسة أمر من أمور السياسة تهم إنجلترا ونعني المسألة الشرقية وثورة اليونان . وكانت أولى المشاكل المعروضة على المؤتمر إلى جانب مسائل أخرى ، وهي الثانية وكانت تتعلق بثورة أسبانيا ومستعمراتها في العالم الجديد . أما المشكلة الثالثة فكانت تتعلق ببعض الشؤون الإيطالية . وكان على ممثل إنجلترا أن يشارك في مناقشة هذه المسألة الأخيرة بشرط ألا يتعارض حلها مع ما ألتفق عليه في المعاهدات

السابقة . أما فيما يختص بالمشكلة الأولى وهى ثورة اليونان فكانت انجلترا قد أوصت مثلها بأن يعمل على تحقيق ميلها فى استقلال المورة نظرا لأن نجاح اليونانيين فى ثورتهم أصبح متوقعا كما أن ضعف العثمانيين فى شرق البحر المتوسط كان من الأمور الواضحة . وكان من رأى انجلترا فى المسألة الأسبانية عدم الاشتراك فى أى مشروع للتدخل فى حلها بالقوة أو بالتهديد « مهما تكن العاقبة » .

وأما بخصوص المستعمرات الأسبانية الثائرة ، فإن الدول الأوروبية لن تلبث إن أجلا أو عاجلا أن تعترف باستقلالها إذا فشلت أسبانيا فى بظ سيطرتها عليها من جديد فى أقصر وقت . وعلى المثل البريطانى أن يركز اتباهه فى الاهتمام باستمرار التجارة بين انجلترا والمستعمرات الثائرة ، تلك التجارة التى تعتبر عنصرا حيويا بالنسبة لها . وكانت انجلترا قد اعترفت ببعض جمهوريات أمريكا الجنوبية الجديدة .

شعر ولنجتون منذ الوهلة الأولى أن مؤتمر « فيرونا » سيهتم خاصة بالمسألة الأسبانية . وقد تحقق ذلك إذ أن المسألة الشرقية قد تم الاتفاق عليها بين الدول فى فيينا .

وبدأت المناقشات فى المؤتمر عندما وجه مشل فرنسا « مونمرنسى » Montmorency ثلاثة أسئلة إلى المجتمعين فيه وهى :
١ - هل سيحذو الحلفاء حذو فرنسا إذا اضطرت إلى سحب سفيرها من مدريد .

٢ - ما مدى التأييد الأدبى الذى سيقدمه الحلفاء لفرنسا إذا اضطرت إلى إرسال جيوشها إلى أسبانيا .

٣ - ما مقدار العون المادى الذى سيقدمه الحلفاء لفرنسا إذا ما طلب إليها أن تتدخل عسكريا فى الشؤون الأسبانية .

وكان رأى قيصر روسيا أن التدخل واجب محتوم . ولكنه سأل متعجبا لم تنفرد فرنسا بالأمر : واقترح تسيير جيش روسى تعدادده ١٥٠.٠٠٠ جندي على ألمانيا إلى ييدمونت ليقدم منها إلى أسبانيا . غير أن هذا الاقتراح لم يلق ترحيبا من مثلى الدول الثلاث (النمسا وفرنسا وانجلترا) . وأوضح مشل فرنسا أن مرور أى جيش أجنبى عبر فرنسا يعد إهانة كبرى لشعورها السياسى والقومى . كما أوضحت النمسا وبريطانيا مقدار ما يمكن أن يكون لاقتراح القيصر الروسى من

تتأج خطررة . على أن برطانيا ظلت على موقفها الأول متمسكة برأياها فى عدم التدخل بالقوة أو التهديد فى شئون أسبانيا الداخلية ؛ وأفضى ولنجتى بهذا الرأى إلى المؤتمر فى ٣٠ أكتوبر عام ١٨٢٢ وكان له دوى شديد ؛ وبحسبه أنه حال دون تدخل الحلف كله تدخلا عسكريا وإن كان الحلف قد وافق على أن تتدخل فرنسا بفردىها وهنا أعلنت الدول الثلاث الأوتقراطية استعدادها لتقديم المعونات المادية والتأييد الأدبى ؛ فأطلقت فرنسا جيشها إلى أسبانيا ، فقضت على الدستور القائم ؛ وردت الملك فرديناند إلى عرشه فى عام ١٨٢٣ .

وكان من نتائج ذلك أن أعلنت انجلترا انسحابها من الحلف احتراماً لرأياها الذى أبدته من قبل ؛ وهو رفض التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة عن طريق الحرب والتهديد بالحرب ؛ فهى ترى أن كل دولة ينبغى أن تكون لها حريرتها الكاملة فى تنظيم شئونها الداخلية وإلا أصبح خطر الرجعية التى قاومتها الشعوب بكل قوتها قائماً ؛ فبرطانيا لا زالت تذكر ثورتها الكبرى على الرجعية فى عام ١٦٨٨ ، وما نتج عن ذلك من حريرتها فى إقامة حياتها البرلمانية السليمة على أساس قوى مكنها من بناء مجددا الحربى الذى منحها حظاً عظيماً من التفوق الحربى والسياسى بين سائر دول أوروبا .

وعلى الرغم من موقف انجلترا هذا وانسحاب ممثلها من المؤتمر الأخير فإن الحلف ظل قائماً رغم ما أصابه من ضعف ولا أدل على قيامه من أن يدعو إلى عقد مؤتمر جديد - على أثر عودة ملك أسبانيا إلى عرشه - للنظر فى شئون المستعمرات الأسبانية فى أمريكا . واجتمع المؤتمر فى يناير ١٨٢٤ وامتنعت انجلترا عن تمثيل نفسها فيه وكانت النتيجة أن فشل المؤتمر فى الوصول إلى ما اجتمع من أجله . ودعا القيصر إلى عقد مؤتمر آخر للنظر فى مسألة تركيا واليونان فرفضت انجلترا للمرة الثانية الاشتراك فيه واجتمع الحلفاء الأربعة فى يناير ١٨٢٥ بمدينة سان بطرسبرج . وظل اجتماعهم قائماً خمسة أشهر فانفض فى مايو دون أن يصلوا إلى حل بسبب ما وقع بين المجتمعين من خلاف . واتهى بذلك عهد المؤتمرات .

اسباب فشل المؤتمرات :

وهكذا فشلت تلك المحاولة التى شرعت فيها دول أوروبا العظوى لتكوين حلف أوروبى دائم . وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو استحالة

التوفيق بين آراء إنجلترا وآراء بقية دول الحلف وقد مر بنا غير مرة أن إنجلترا كانت مصممة على عدم التدخل في شئون الدول المستقلة ، ومثل هذه السياسة في المؤتمرات كل من كاسلري وكاننج . وإذا كان الأول قد حافظ على عدم انفصاله انفصالا تاما عن الدول العظمى فإن الثاني لم يلق لهذا الأمر أى اعتبار وقد أدلى كاننج برأى حكومته بكل صراحة في رسالة بعث بها إلى سفير إنجلترا في فيينا عام ١٨٢٣ وهو « ليس هناك ما يجبر إنجلترا على التدخل في الشئون الداخلية لأى دولة مستقلة ، وأن تعاهدها مع دول الحلف للتدخل في شئون فرنسا الداخلية إنما كان استثناء من هذه القاعدة وإننى أرى أن التعاهد بيننا بشأن التدخل إنما يقوم على أساس ما تقرر في تسوية فيينا بشأن المحافظة على الأملاك التى آلت الى كل دولة » . وهذه كانت سياسة إنجلترا كما قدمنا ، وكانت تقوم على أساسين الثقة بين الشعب والحكومة ثم بين مجلس العموم والملك .

كان من الطبع كذلك أن يفشل هذا النظام بسبب يقظة الحرية لدى سائر شعوب أوروبا والتطلع إلى تحقيق الأمن القومية والاتجاه إلى سيادة الحكم الديمقراطي . وكان لموقف إنجلترا فى ذلك كله أثر كبير .

ومع أن عهد المؤتمرات قد انتهى بالفشل عقب عام ١٨٢٣ كما قدمنا فإن دول الحلف لم تفقد أثرها بل ظلت تتعاون فى حل بعض المشاكل التى واجهت أوروبا بعد ذلك كما سنرى فيما يتعلق بالمسألتين البولندية وتأسيس مملكة بلجيكا . فعندما ثارت بلجيكا فى عام ١٨٣٠ ، وطالبت باستقلالها عن هولندا كانت الظروف الأوروبية تختلف عما كانت عليه منذ خمسة عشر عاما يوم أن أجمعت الدول العظمى على ضمها إلى مملكة هولندا . فهذا ملك هولندا يطالب اليوم برد بلجيكا إلى حوزة سلطانه فتستجيب إلى ذلك الدول الأوتقراطية الثلاث . ولكن الظروف السياسية يومئذ قد وضعت العقبات فى سبيل تحقيق ما أراد ملك هولندا لأن اثنين من الدول الثلاث وهى روسيا والنمسا قد انشغلت لقيام الثورة فى بولندا والعسل على إطفاء نارها . وأصبحت بروسيا عاجزة وحدها أمام فرنسا وإنجلترا فانفردتا بحلها . وكان كلاهما يناصر حركة استقلال البلجيكيين . فهذا لويس فيليب ملك فرنسا يؤمن بأن رأى العام الفرنسى لن يقبله ملكا إذا ترك البروسيين وحدهم يتدخلون فى المنألة

البلجيكية ، فيعلن أنه سيقابل بروسيا بالحرب إن هي أقدمت على التدخل ،
وتقف إنجلترا إلى جانب لويس فيليب تؤيده تجنباً لوقوع حرب أوروبية
عامة . وكانت هذه المسائل مجتمعة من العوامل الهامة التي ساعدت
البلجيكيين على نيل استقلالهم .

مصر المستعمرات الأسبانية :

كان موقف إنجلترا من ثورة المستعمرات الأسبانية معروفا منذ أول
الأمر ، فهي قد كانت تحرص على استقلالها بغية ما تفيد من حرية الاتجار
معه ، وما يعود عليها من كسب مادي نتيجة لهذه التجارة ، ولم تمنع
فرنسا من التدخل في شئون أسبانيا نفسها . ولكنها عارضتها حين أرادت
التدخل في شئون هذه المستعمرات . وقد ساعد موقف إنجلترا من هذه
المستعمرات ، فتحرر منها أول الأمر «بيرو» و «كولمبيا» و «المكسيك» .
وطالب التجار البريطانيون حكومتهم بتنظيم التجارة بينهم وبين هذه
الجمهوريات ، وتأمينها عن طريق الاعتراف الرسمي بهذه الجمهوريات .
وباتت بعض الدول الملكية المستبدة في أوروبا تخشى أثر هذه الجمهوريات
التي استقلت ، واعتراف إنجلترا باستقلالها وصلاتها المستمرة بها . كما
أثارت حياة هذه الجمهوريات الديمقراطية مشاعر المفكرين الديمقراطيين
مثل « بنتام » Bentham الذي فكر برغم تقدم سنه في زيارة المكسيك
ليرى بنفسه اتصار الحرية وسيادة الديمقراطية التي حققها المشاعر
القومية لشعب المكسيك .

وليس يفوتنا في هذه المناسبة التنويه ببدأ « منرو » Monroe
الذي نودى به في الكونجرس الأمريكى يوم ٢ ديسمبر عام ١٨٢٣ ،
وآيته « أن أمريكا للأمريكيين وليس لدول أوروبا حق التدخل في شئون
العالم الجديد » . وما لا ينبغي أن ينسى موقف إنجلترا من ثورة
المستعمرات الأسبانية واعتراضها الصريح على تدخل فرنسا في أمور هذه
المستعمرات قبل صدور اعترافها الرسمي عام ١٨٢٥ بالجمهوريات التي نشأت
في هذه المستعمرات . وعلى الرغم من فشل المؤتمرات في جهودها المتكررة
لإصلاح الأمور بين دول أوروبا بسبب تطرف بعض أعضاء الحلف
الأوروبي في نزعتهم الرجعية ، وحرصهم على أن تسود الرجعية حياة
الدول الأوروبية لا ينبغي أن تنسى الجهود التي بذلت في هذه المؤتمرات
في سبيل التقريب بين وجهات النظر ، والحرص على سلامة العلاقات
بين دول أوروبا .

الفصل الثالث

عودة البوربون الى الحكم في فرنسا (١٨١٥ - ١٨٣٠)

نقد خلف نابليون لمن جاء بعده في فرنسا مشكلة التوفيق بين تحقيق غرضين متناقضين ، وهو تكوين نوع من الحكم يرضى الفرنسيين كما يرضى في الوقت نفسه السياسة الأوروبية . وقد ظلت هذه المشكلة المسألة الهامة التي استنفدت جهود ساسة فرنسا مدة نصف قرن . فقد كان الشعب الفرنسي مصمما تمام التصميم على نقض تسوية فيينا عام ١٨١٥ ، تلك التسوية التي اقترنت باقتطاع أملاك كثيرة من فرنسا ، وبالقضاء على العزة القومية للفرنسيين على حين كانت دول أوروبا تعمل جاهدة للحفاظ على هذه التسوية بكل جزئياتها . وقد قامت في فرنسا محاولات ثلاث للتوفيق بين هذين الغرضين ، ولكنها فشلت جميعا ، فالفرنسيون لم يستريحوا لعودة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا . وقد أظهروا منذ البداية عدم رغبتهم فيها لأنها كانت تعتمد في بقائها في فرنسا على الدول الأوروبية فكان واضحا أنها لن تعمر طويلا . وسلكت الحكومة أيام أسرة أورليان سياسة خارجية تتعارض مع رغبات الأمة ، غير أن تأييد الطبقة الوسطى لهذه الأسرة قد أخر سقوطها وإن كان لم يستطع حمايتها من ذلك . ولما كانت أيام نابليون الثالث نجح هذا الحاكم في استمالة الفرنسيين نحوه ، إلا أن نجاحه هذا في بادئ الأمر عرضه لعداء دول أوروبا التي رأت في نشاطه ومجهوداته محاولة لإرجاع عظمة فرنسا في عهد الامبراطورية الأولى . واتهى الأمر بسقوطه كما سقط أسلافه .

لويس الثامن عشر ١٨١٤ - ١٨٢٤ :

لم تكن مهمة الساسة الفرنسيين بعد عودة الملكية في عام ١٨١٤ يسيرة وإنما كانت شاقة ومعقدة إلى أبعد الحدود ، ففي عهد لويس ١٨ ظهر بوضوح عداء القيصر اسكندر لفرنسا . وكان موقفه من نابليون منذ

أيام تسوية فيينا معروفا (١) ولم يكن هناك بد من أن يبعد تاليران ، فلم يشارك في المفاوضات التي وقعت بين الدول العظمى وانتهت باحتلال جيش أجنبي لثلاثة أرباع فرنسا .

وكانت الأحوال الداخلية في فرنسا معقدة ، وليس ذلك بالأمر الغريب ؛ فعودة نابليون إلى الحكم لمدة مائة يوم بعد فراره من « إلبا » قد كان لها أثرها في ازدياد التنافس بين الأحزاب في خلق جوم من الكراهية والبغضاء بين طبقات الشعب الفرنسي (٢) ؛ فالملكيون المتطرفون يعتقدون أن هناك مؤامرة تدبر ضدهم للانتقام منهم . بينما ظل الأحرار المتطرفون يرفضون الاعتراف بملكية لويس الثامن عشر بعض الوقت وإن كانوا قد اضطروا إلى قبول الأمر الواقع . وحكم أسرة البوربون قد بدأ والبلاد منقسمة إلى حزينين قوين متخاصمين ، واستمر الخصام بينهما قائما مدة خمسة عشر عاما ، فحزب الملكيين المتطرفين كان معروفا بعدائه للثورة الفرنسية ، يحارب جهد طاقته كل نزعة إلى الحرية للانطلاق من قيود الحكم الملكي ، ويواصل سعيه إلى إرجاع فرنسا إلى ما كانت عليه في العهد القديم . وكان أكثر أعضاء هذا الحزب من الذين اضطروا أيام قيام الثورة إلى الهجرة ، ثم عادوا بعد ذلك إلى فرنسا ، وباتوا يعملون على الرجوع بها إلى ماضيها طمعا في استرداد سلطانهم مهما كان في ذلك من هضم لحقوق الطبقات الأخرى ولو كان في ذلك انتقاص من سلطة الملكية . ومن الوسائل التي اتخذوها لتحقيق هذا الغرض العمل على إعادة الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق عظمتها وقوتها . وكان من رأيهم أن الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة من شأنه أن يزيل العقبات التي قد تعترض سبيل تحقيق السياسة الجديدة ، فرأوا أن تعود إلى الكنيسة أملاكها التي كانت لها قبل الثورة وأن يكون الإشراف على

(١) انظر تسوية فيينا صص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) على أثر هزيمة نابليون في واترلو وقع ما يعرف « بالارهاب الأبيض » في بعض الولايات الملكية في جنوب فرنسا وخاصة في « جارد » Gard ومرسيليا . وهو عدوان نزل بأنصار نابليون والثورة والبروتستنت ، فقتل البعض وشرد البعض الآخر واضطهد فريق ثالث . وترتب على ذلك وقوع مئات الضحايا ، من بينها بعض الشخصيات المرموقة . وكان المحرضون على هذا العدوان ينتمون للحزب الملكي المتطرف كما كانوا من أنصار الكنيسة . وقد استطاع دوق « أنجوليم » Angoulême بمساعدة القوات النمساوية أن يقضي على الحركة .

أمور التعليم والثقافة من حق رجال الدين . فهذا أحد الأساقفة يعين مديرا للجامعة في ١٨٢٢ ، فيهيئ على شئون التعليم العالي والثقافة ، وفتحت أبواب فرنسا لجماعة الجزويت ، فعادوا إليها ليستأنفوا نشاطهم المعروف في مجال التعليم . وكان الحزب الملكي المتطرف يؤمن بأن العودة بفرنسا إلى الرجعية لن يكون نجاحه مؤكدا إلا تحت ستار التعليم الديني ، ورأوا لضمان النجاح في الوصول إلى غرضهم أن تفرض الرقابة الشديدة على الرأي العام ووسائل النشر عنه في الصحف والمؤلفات والمنشورات .

ولم ينجح ذلك الحزب رغم كل ذلك في سياسته لأن أثر الثورة وما بذرتة في عقول الشعب وقلوبهم من مبادئ الحرية وقيمتها لم يكن قد زال تماما ولأن أعضاء الحزب قد بالغوا في أطباعهم ، فطالبوا بما كان لهم من امتيازات حتى قبل أيام عهد الثورة بعهد طويل ونعني ابتداء من عهد الوزراء العظام أي عند مطلع القرن السابع عشر .

حزب الأحرار المؤيدين للثورة :

وكان يقاوم حزب الملكيين المتطرفين حزب من عشاق الثورة الذين آمنوا بسمادتها ، وما أحدثته من تغيير في الأوضاع . وكانت خططهم تنحصر في الدفاع عن الثورة والاستمرار في التسع بتأثيرها دون الالتجاء إلى العنف والروح الثورية المتطرفة . وكانوا يمدون آمالهم إلى الوصول إلى هدف بعينه وهو التوفيق بين الحياة المنظمة والحرية التي نادى بها الثورة وتمتع بها الشعب دهرا . والواقع أن هذا الحزب لم يخاصم الحكم الملكي وإن كان قد فرض على فرنسا فرضا . وتعهد بتأييد الملك والولاء له ما دام لا يتعرض للحريات بسوء ، ويحترم الشروط التي أخذها على نفسه عندما آل إليه ملك فرنسا . وكان الحزب يعتمد في ذلك على ما ضم « الميثاق » أو « العهد » La Charte من شروط ؛ غير أن ذلك العهد كان ينقصه الإيضاح والتحديد في بعض مواده ، فمن ذلك مثلا أنه لم يحدد في المادة الخاصة بتشكيل الوزارة الحزب الذي تختار منه الوزارة . وسنعرض لذكر « الميثاق » في تفصيل بعض مواده فيما يلي :

صدر هذا الميثاق بإرادة لويس الثامن عشر ، واستقبله الشعب بالرضا على الرغم من أنه لم يوسع في باب الحرية بالقدر الذي تضمنته

دستور عام ١٧٩١ الذي أصدره لويس السادس عشر عند مطلع أحداث الثورة الفرنسية .

نص الميثاق على وجوب تشكيل هيئة تشريعية تمثل الشعب الفرنسي . وهو بذلك قد أتاح له ما لم يتح له أيام نابليون . فكانت الهيئة التشريعية مكونة من مجلسين ؛ مجلس الشيوخ وللملك حق تغيير أعضائه . وكانت عضويتهم مدى الحياة ، وقد تكون وراثية ، والمجلس التشريعي وكانت عضويته عن طريق الانتخاب ، إلا أن الانتخاب كان معتمدا بنصاب الملكية ، فلم يكن الناخب يستطيع أن يدلي بصوته الانتخابي إلا إذا أثبت للدولة أنه يدفع ضريبة سنوية مباشرة قدرها ثلاثة عشر جنيها . فأما المرشح لعضوية المجلس فلم يكن يسمح له بالترشيح إلا إذا ثبت أنه يدفع للدولة ضريبة مباشرة سنوية لا تقل عن أربعين جنيها . فترتب على هذه الشروط أن عدد الناخبين لم يزد على حوالي مائة ألف يمثلون شعبا تعدادهم وقتئذ ثمانية وعشرون مليوناً . وعلى الرغم من هذه القيود التي فرضها الميثاق على عملية الانتخاب فقد كان للمجلس التشريعي من الحقوق ما لم يتوافر لأي هيئة تشريعية منذ أول عهد القنصلية . وبحسب تلك الحقوق حق مناقشة كل ما يعرض عليه أمور ، يقبل منها ما يشاء ويرفض ما يشاء ، ومن ذلك رفض فرض الضرائب حين يقتنع بضرورة ذلك .

واعترف « الميثاق » بطبقة النبلاء التي نشأت أيام نابليون ، فحلت محل طبقة النبلاء القديمة على أنه لم يكن لها ما كان لسابقتها سوى الاسم والمظهر .

ونص « الميثاق » على ضمان حق أصحاب الأملاك التي اشتروها في أول عهد الثورة ، كما أبقى على الاعتراف بالحرية الدينية وفرض المساواة أمام القانون وحق التقدم لشغل وظائف الدولة للمؤهلين من مختلف طبقات الشعب . وكانت كل أولئك من حقوق الشعب التي منحها في عهد الجمهورية والامبراطورية . وأصبحت كل هذه المبادئ التي تضمنها « الميثاق » جزءا هاما من القانون العام في فرنسا . كما نصت مواد « الميثاق » إلى جانب ما تقدم على حرية الصحافة .

وظاهر من استعراض مواد الميثاق أنه لم يسمح باستعلاء طبقة من طبقات الشعب على أخرى ، ومع ذلك فقد رأى النبلاء وعلى رأسهم أخ



الملك « كومت دارثوا » Comte d'Artois (١) أن يعوضوا عما
تغاضى عنه « الميثاق » في شأن حقهم في شغل وظائف الحكم والإدارة ؛
فاتجهت آمالهم نحو الوظائف العسكرية . وكانت المؤسسة العسكرية
يومئذ أعظم المؤسسات حظا من الديمقراطية والقومية . وقد اقتضت
الظروف الاقتصادية حينئذ أن تسرح الحكومة حوالى أربعة عشر ألف
من رجال الجيش ، فأصبحوا لا يتقاضون إلا ما كان لهم من مرتبات .
فلم يلبث أن حل محل المرحين من الجيش عدد كبير من المحاربين
المهاجرين من الذين حاربوا ضد الجمهورية داخل فرنسا أثناء حرب
« لاغنديه » (٢) وخارجها ضمن صفوف أعدائها . وأعيد إلى خدمة
الجيش في قواته البحرية من كانوا قد اضطروا إلى تركه من قبل . أعيدوا
برتبهم التى بلغوها في بحرية العدو . وعين « دوبون » Dupont
وزيرا للبحرية ، وكان قائدا لقوات فرنسا التى هزمت لأول مرة أيام
نابليون فى أسبانيا فى واقعة « بيلين » Beylen عام ١٨٠٨ . وحل
علم ملكية البوربون الأبيض محل علم الثورة المثلث الألوان .

والواقع أن ما حققه النبلاء لأنفسهم لم تعد مظاهر تافهة وإن كانت
قد أثارت فى نفوس الشعب كثيرا من الاستياء ، فالشعب يرى أن رجال
الجيش من أيام نابليون وأبطال الثورة المجيدة قد أهمل حالهم وحال
أسرهم وأصاب الاضطهاد بعضهم .

ولم يقتصر الأمر عند حد ما ذكرنا من إثارة النفوس على الحكم
الملكى بل اشتد غضب الشعب من زيادة سلطان الكنيسة نتيجة لموقف
الملك منها ، فهو قد غمر الكنيسة بما رأى لها من سلطان ، وأعلن
أساقفتها ، أنه وضع الدولة كلها تحت حماية العذراء (أى تحت حماية
الكنيسة) . وبالغ فى تكريم الكنيسة واحترام أعيادها فقرر تحريم البيع
والشراء أيام الآحاد والأعياد . وإذا كان مثل ذلك الإجراء لم يهز كبار
رجال التجارة ، فإنه من غير شك قد أوغر صدور الطبقة الصغيرة من
العاملين فى التجارة .

وإذا كان ما ينسب إلى النبلاء ورجال الدين من سلوكهم ازاء
طبقات الشعب والاستعلاء عليها فإنه كان من الأمور التافهة إذا قيس

(١) انظر ص ٤٨ من ٢٦٦ - ٢٧٤

(٢) انظر حرب لاغندية ص ١٣٤ - ١٣٧ .

به وقع لهذا الشعب الفرنسي أيام بوناپرت ، إلا أن مظاهر البطولة والمجد في عيد هذا الأمبراطور العبقري قد كان كفيلا بأن ينسى الشعب كل ما أصابه من متاعب الدنيا وأهوالها . فقد استيقظ في خواطر الشعب ما كان مطويا من مساوئ العهد الملكي الذي قضت عليه الثورة ، ثم بعثته الظروف بعد انقضاء عهد الثورة وبطلها نابليون . ولا عجب فهذه طبيعة النفس البشرية في كل زمان ومكان . وتشعر الدنيا بحال فرنسا عامة وعاصمتها باريس خاصة ؛ فهذا ولنجتن سفير بريطانيا في فرنسا يكتب إلى حكومته شارحا لها شعوره بذلك ويختم بيانه بقوله « في الحق أن ملك فرنسا لن يكون جديرا بهذا الاسم من غير أن يكون حوله جيش قوى » .

والواقع أن لويس الثامن عشر كان رجلا سيء الحظ ، فهو على الرغم من مظاهر مقاصده الطيبة نحو شعبه ومحاولته التوفيق بين طبقاته لم يوفق في ذلك كل التوفيق لأن الحزبين المتنافسين في أيامه قد حالا سلوكهما نحو تحقيق الأغراض المتباينة دون الوصول إلى استقرار سياسي ، ذلك مع أنه بادر بوضع « الميثاق » دون أن يتأثر بآراء الملكيين المتطرفين . ومع ذلك لم يصل بنياته الطيبة وما صدر عنها من آراء تضمنها الميثاق إلى ما كان يرجو من نجاح وإن كان سلوكه قد أضر قيام الثورة فلم تقع في أيامه (١) .

ويكفي للتدليل على حسن نيته ونفاذ بصيرته وسرعة ادراكه أن يبادر بالعمل على التخلص من المجلس التشريعي الذي كان قائما أول عهده . وكان أكثر أعضائه من الملكيين المتطرفين الذين لم يرضوا بالتعاون مع حكومة يرأسها ريشيليو D. Armand Emmanuel Richelieu . وكانت معروفة بالاعتدال في سلوكها السياسي . وبذلك استطاع لويس الثامن عشر أن يستبعد نفوذ الحزب الملكي المتطرف ولو إلى حين ، وترتب على ذلك أن ساد الوئام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية مما أدى إلى تحسين

(١) تلك كانت حال فرنسا في ذلك العهد ، وهي حال تشبه إلى حد كبير حال إنجلترا عندما عادت إليها الملكية في عام ١١٦٦١ عهد الملك شارل الثاني (١٦٦١ - ١٦٨٥) أنظر الجزء ١ من تاريخ أوروبا ، ص ٢٢٩ - ٢٣٦ فقد كان موقف الملك في الحالين حرجا ، ذلك لأن المحيطين به من أعوانه كانوا يتطمعون في الانتقام ممن كان لهم شيء من النفوذ في العهد السابق . ومن عجائب الأقدار أن يتشابه (لويس ١٨ ، وشارل الثاني) في السلوك السياسي ، وفي سلوك أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه آخر الثورة في عهديهما ..

أحوال فرنسا الاقتصادية . فاستقامت الأمور فيها وبخاصة أمورها المالية مما أعانها على دفع ما كان عليها من غرامات حرية ، بحيث أصابت شيئا من رضا الحلفاء ، فلما اجتمعوا في مؤتمر « آكس لاشابل » قرروا في عام ١٨١٨ تحريرها من جيش الاحتلال . وعد ذلك نصرا لسياسة ريشيليو وإن كان زوال نفوذ بعض الأحرار في المجلس التشريعي قد اضطر ريشيليو إلى الاستقالة ، وخلفه « ديكاز » Decazes (في رئاسة الوزارة)، الذي كان يعتمد في سلوكه على تأييد الأحرار . وكان أول عمل يادر إلى القيام به تحرير الصحافة من سلطان الرقابة والترحيب باستقبال الأحرار في المجلس التشريعي ، وفي مقدمتهم « لافيت » .

وظلت الأمور تجري في فرنسا في هدوء إلى أن وقع حادث غير من سيرتها ونعني حادث اغتيال « دوق دي بري » Duke de Berri ابن أخ الملك (١) في عام ١٨٢٠ . فأثار ذلك شعور الملكيين وأدى إلى ضعف مركز الوزارة ، فاضطر الملك إلى حل الوزارة التي يرأسها وزيره المحبوب « ديكاز » . وترتب على ذلك تغيير في مجرى الأمور في فرنسا وأثبتت الأحداث أن سقوط الوزارة المذكورة قد كان بداية لعهد رجعي جديد ، أخذ نفوذه يقوى فأصبح أساسا في قيام ثورة جديدة في يوليو عام ١٨٣٠ .

الحزب الملكي المتطرف يسود الموقف :

وأتيحت بذلك الفرصة للحزب المتطرف بزعامة « ثيل » Villèle رئيس الوزارة الجديدة أن يسيطر على شئون فرنسا من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٢٧ ، وأن يدعم سلطان هذا الحزب ونفوذه معتمدا على قوتين : الكنيسة والموارد المادية فاستغل الكنيسة في تربية البيئة عن طريق التعليم وفي التأثير على أفراد الشعب الفرنسي عن طريق الوعظ والارشاد هادفا بذلك إلى تخليص النفوس مما بقي فيها من آثار الثورة للوصول إلى بعث عهد الرجعية .

واستخدم القوة الثانية ألا وهي الموارد المالية في تحويل الرأي العام من الاهتمام بالمسائل السياسية إلى الاهتمام بالمسائل المادية . وقد اتصف

(١) وهو ابن الكونت دارتوا d'Artois الذي أصبح شارل العاشر

دولي عبده .

قيل بتوجيه الحكمة والحذر في تنفيذ سياسته فعمل على تحقيقها بطريقة تدريجية . وكانت خطته في هذا الشأن تلخص في أن يسترد الملكيون ما فقدوه من امتيازات بصورة تدريجية . وفي عام ١٨٢٢ بدأ بفرض رقابة صارمة على الصحافة مما أسكت النقد المر الموجه ضد رجال الدين والنبل . وبأمر بفرض ضرائب طائلة على الكماليات المستوردة من الخارج فأرضى بذلك ملاك الأراضي وأغنياء الصناع الوطنيين . ثم عهد إلى الكنيسة بإدارة الشؤون التربوية .

وكان الكاتب المشهور «شاتوبريان» Chateaubriand وزير الخارجية يومئذ يصر على أنه لا بد للحكومة - لكي تقوى مركزها - أن تكسب لفرنسا بعض الأمجاد الحربية ، حتى يعرض الشعب الفرنسي عما فقدته من مساواة وحقوق سياسية قد آكسته إياها الثورة . وبتوجيه من « شاتوبريان » سير « قيل » جيشا في بداية عام ١٨٢٣ ليخمد ثورة الأسيان الأحرار ويعيد الملك البوربونى إلى سلطانه المطلق ، وقد نجحت المحاولة .

حكم شارل العاشر ١٨٢٤ - ١٨٣٠ (١) :

خلف لويس الثامن عشر أخوه شارل العاشر . وفي عهده قوى نفوذ « قيل » ، وتدعم سلطانه نتيجة التغير الذى أجرى على مجلس الشيوخ والمجلس التشريعى . فمضى قيل فى العمل على تحقيق أغراض الحزب الملكى المتطرف ، وكان أهم ما قام به فى هذا الصدد تقديم تعويض مالى للأشراف المهاجرين ممن هاجروا عند وقوع حوادث الثورة، وحاربوا فى صفوف أعداء فرنسا . وقد منح الأشراف هذا التعويض عن الأراضى

(١) ابن لويس ١٥ ، واصغر أخوة لويس السادس عشر . غادر فرنسا ٤ يوليو ١٧٨٩ ، وأصبح قائدا للمهاجرين الفرنسيين . زار عدة دول أوروبية ليعرض عليها قضية بلاده . وفى عام ١٧٩٥ حاول مساعدة الملكيين فى ثورتهم فى « لافاندية » . ظل فى إنجلترا حتى فبراير ١٨١٤ عندما عاد إلى فرنسا . تزعم حزب الملكيين المتطرفين أثناء ملكية أخيه لويس الثامن عشر . وإذا كانت الآمال قد تعلقت بشخصه فإنه على أثر المراسيم والإجراءات التى اتبعت فى تنويعه فى « ريمس » Reims تبين تعلقه الشديد بالملكية القديمة . وقد أدرك الفرنسيون عندئذ أنه إنما يهدف إلى حكم فرنسا يستند على حق الملوك المقدس . وتبين لأول وهلة أن مصالح المهاجرين ستصبح موضع عناية الملك الجديد . وفعل عمل على تنويعهم ، ورحب بعودة الجزويت .

التي انتزعت منهم أثناء أحداث الثورة ووزعت على صغار المزارعين مما جعل من الصعب استردادها . فقد ظهر استحالة تغير ذلك النظام الذي استمر ثلاثين عاما .

شجع قييل كذلك عودة الجزويت إلى فرنسا واستئناف نشاطهم الديني . وكان لهذا الاتحاد الذي بدأ يظهر بين الدولة والكنيسة أثره في إثارة شكوك أعضاء مجلس الشيوخ ؛ وكان يومئذ من معاقل الحرية ما جعله يظهر المقاومة والاحتجاج على سياسة الدولة فتسببت معارضته في بعض الأمور في فشل بعض مشاريع الحكومة ؛ ومن ذلك أنه رفض اقتراحها الخاص بأن تحمل كل المطبوعات الختم الملكي . وقوبل ذلك النشل بالفرح والحساسة من جانب الأحرار . وعندما استعرض الملك الحرس الوطني هتف رجاله بسقوط الوزارة . وكان رد قييل على ذلك تسريح الحرس الوطني ؛ وتشديد الرقابة على الصحف ؛ وتعيين ٧٦ عضوا من الشيوخ الجدد ليقاوموا الأحرار المسيطرين على مجلس الشيوخ يومئذ .

وكان في تلك الاجراءات التي اتخذها قييل ما يدل على عكس ما اتصف به من الحذر والحكمة ؛ بل كان من نتائجها ما أغرقه في بحر من الاضطراب السياسي . كما أن سلوكه هذا لم يحد من معارضة الحزب الذي كان يرأسه « شاتوبريان » . ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن الكثيرين من أنصار « شاتوبريان » كانت تحركهم الأغراض الشخصية والحققد الذي أدخروه « لقييل » بسبب إخراجهم من مناصبهم ، وإن تظاهروا في سلوكهم ضد الحكومة بنفورهم من سلبية الحكومة في سياستها الخارجية واتهام « قييل » بالتأخر في سياسته الداخلية مما كان له أثره في فشل سياسة الحزب الملكي المتطرف . وقد كانوا في موقفهم المعارض « لقييل » على أنهم استعداد للانضمام إلى حزب الأحرار وقد أدت الانتخابات العامة في عام ١٨٢٧ إلى أغلبية في المجلس التشريعي معارضة « لقييل » ، ووزراته مما اضطره إلى اعتزال الوزارة .

وزارة مارتينيياك Martignac :

حل محل قييل في الوزارة . وقد حاول أن يرضى الرأي العام باستصدار بعض القرارات ؛ منها ما يتعلق بإلغاء الرقابة على الصحف ؛ وإلغاء حق استئثار جماعة الجزويت بإدارة الثقافة العامة وتوجيهها . غير أن سياسته على الرغم من اعتدائها لم ترض أيا من الحزبين . ففى نظر

أعضاء الحزب الملكي المتطرف اعتبر متحررا على حين لم يجد الأحرار فيها استصداره من قرارات الكفاية لتحقيق أهدافهم الديمقراطية ؛ ذلك أنهم كانوا ينادون بضرورة العمل على توسيع دائرة الانتخاب . إذ أن نتيجة الانتخابات السابقة قد جعلتهم يعتقدون على أنصار الحزب الملكي المتطور للحصول على الأغلبية مما جعل مركزهم غير آمن . ومن ثم اتحد أنصار كل من الحزبين في الاتفاق على إقالة الوزارة في عام ١٨٢٩ .

بلغت الأمور يومئذ مبلغا عظيما من الخطورة . فقد وجد شارل العاشر نفسه في موقف مماثل لذلك الموقف الذي وجد فيه لويس الثامن عشر نفسه منذ ثلاث عشرة سنة من قبل ؛ فقد أشيع أن الملك ينوى إحداث انقلاب لإلغاء الدستور وإعادة النظام . وقويت تلك الشائعات عندما اختار الملك « جول بولينياك » Jules Polignac الرجعى لرئاسة الوزارة في عام ١٨٢٩ . وباتت النفوس تنتظر ثورة تقتضيها الأحوال المضطربة في البلاد . وقد حققت الأيام ظنونهم ؛ فكانت ثورة يوليو عام ١٨٣٠ .

ثورة يوليو عام ١٨٣٠ :

لم يكد عام ١٨٣٠ يتتصف حتى هبت فيه ثورة على الرجعية تخطت آثارها حدود فرنسا إلى بقية العالم الأوروبى . ولا أدل على نجاح هذه الثورة من أن تكون أول بشائرها انتقال الحكم من يد الأرستقراطية إلى أبناء الطبقة الوسطى في كل من فرنسا وإنجلترا ؛ وأصبحت الكلية في البلدين لأبناء الطبقة الوسطى الذين بلغوا سلطانهم عن طريق الانتخابات . وكان لذلك أثر في اهتمام الدولتين المذكورتين بأمر بلجيكا ؛ ومعاونتها على التخلص من نفوذ الدول الرجعية التى أرادت أن تعيدها إلى سلطان هولندا . فنال بذلك استقلالها وأخذت في أسلوب حياتها بالنظام الديمقراطي .

والعجيب أن ثورة يوليو - التى أسقطت أسرة البوربون عن العرش فكان مصيرها الرجوع إلى المنفى بعد خمسة عشر عاما من الحكم - قد كان زعماؤها أول الأمر من فريقين ، الأول من أعضاء مجلس الشيوخ الذين عينهم الملك والثانى من أعضاء المجلس التشريعى الذين انتخبهم قلة لا تعدو مائة ألف من المواطنين . أعلن الفريقان المذكوران استيائهم

من سلوك الملك ، وكان رجعيا تعسفيا ، وهاجموا الحكومة التي يرأسها بولينيّاك بعد أن قارنوا سلوكها السياسي بما جاء في الميثاق واضطروها بذلك إلى الاستقالة .

ولقى رجال الثورة سبيلهم الممهد إلى النجاح إذ لم تلبث دعوتهم أن نبهت الشعب إلى أخطاء الحاكمين وساعدت على ذلك الصحافة الحرة وفي مقدمتها «صحيفة البداية» Journal des Debats «وصحيفة الدستور» Constitutionnel ثم الصحيفة الناشئة التي فاقت سائر الصحف وسمي اسمها «الصحيفة الوطنية» National ، فهي التي أيقظت الوعي السليم في نفوس طبقات الشعب وأظهرت الجماهير على أن الحكم القائم يخالف ما تعهد به الميثاق ، ونبهتهم إلى أن الملك يعتبر الميثاق منحة يستطيع استردادها كما استطاع اهداءها ، وباتت تلك الصحيفة تمضي في تنبيه الشعب إلى سوء سلوك الحاكمين ، وتضرب له الأمثال عن طريق التخلص من مثل هذا الحكم الجائر ومن ذلك ثورة عام ١٦٨٨ في إنجلترا التي قضى بها الشعب على الحكم الملكي الجائر والوصول إلى حكم ديمقراطي مدغم . وينجح الهادفون إلى الثورة - التي باغتوا بها أنصار الرجعية - في وقت قصير جدا واستجاب لها الشعب رغبة في الانتقام لوطنته من الدول الأوروبية التي فرضت على فرنسا حكم البوربون ومعاهدات عام ١٨١٥ .

اشتد تخوف الشعب وازدادت شكوكه عندما شكل شارل العاشر وزارة يرأسها «بولينيّاك» المعروف بميله إلى الرجعية بل من كبار زعمائها ومن أوائل من هاجروا من فرنسا عام ١٧٨٩ ظن الشعب أن الملك يبيت من وراء موقفه الجديد هذا أمورا يقضى بها على ما جاء في الميثاق .

ولكن الحكومة وجهت جهودها أول الأمر إلى السياسة الخارجية فأعادت غزو الضفة اليسرى لنهر الراين ، وأعدت حملة بعثت بها إلى الجزائر . فنالت نجاحا بفضل جهود وزير البحرية الفرنسية ، وتأيد روسيا ، وحياد كل من النمسا وبروسيا . واتضح أن الحكومة إنما كانت تقصد بذلك تحويل أنظار الشعب وأفكاره إلى الأعمال الحربية وما يمكن أن يكون لها من نتائج ثم التمهيد للاعداد لانتخابات جديدة . ومن وسائل السياسة الداخلية التي سلكتها الحكومة خلال هذا العهد القصير

أنها كانت تستغل أنباء انتصار جيوشها لتوقع في روع الشعب أنها تملك من القوة ما يعينها على الرجوع بفرنسا إلى حالها قبل الثورة .

المعارضة تقوى في الهيئة التشريعية وتشتد :

وتبدأ الهيئة التشريعية عقد جلساتها في مارس عام ١٨٣٠ ، فيقف أعضاء اليسار وأعضاء الوسط في المجلس التشريعي موقفا واحدا من الحكومة . وكانت لهجة خطاب العرش التهديدية قد أثارت نفوس حزب الوسط ، فقام واحد من أعضائه ويدعى « روييه كولار » Royer-Collard بإلقاء خطاب جرىء يبين فيه أن الحال في فرنسا تقتضى توحيد الجهود بين الحكومة والشعب ، وذلك في نظره أمر لا يلاحظ في الحكومة القائمة ، لأنها لا تحظى بتأييد أغلبية الهيئة التشريعية (١) . هناك صدرت أوامر الملك بحل المجلس التشريعي .

وتبدأ الانتخابات الجديدة في يوليو عام ١٨٣٠ ، وتمتد آمال « بولينياك » في النصر ، تقويها في رأيه أخبار نجاح حملة فرنسا على الجزائر . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة وما يتبعها من إدارات وتدخل الملك بسلطانه أسفرت الانتخابات عن جبهة معارضة أقوى من سابقتها ، إذ بلغ عدد أعضائها في المجلس التشريعي ٢٧٤ أى بزيادة قدرها ٥٣ عضوا ، بينما بلغ عدد الأعضاء المؤيدين للحكومة ١٤٣ عضوا . فزاد مركز الحكومة سوءا عن ذي قبل . ولكن شارل لم يحن رأسه للعاصفة ، بل أصر على المضي في طريقه غير عابىء بغضب الرأى العام واستيائه ، وقد شجعه على ذلك وصول أخبار سقوط الجزائر في ٥ يوليو عام ١٨٣٠ .

ونما إلى علم صحيفة « المونيتور » Moniteur خبر المراسيم التي كان الملك يصدر إعدادها سرا ، فنشرته في ٢٦ يوليو . وقد اعتمد الملك في استصدار هذه المراسيم على المادة ١٤ الخاصة بحماية الدولة ، وهى تتعلق بالحد من حرية الصحافة ، وإلغاء الانتخابات الأخيرة ، وتضييق دائرة الانتخابات . وكانت كل أولئك أمورا من اختصاص المجلس التشريعي وحده . وترتب عليها إلغاء نتيجة انتخابات يوليو قبل أن يجتمع

(١) كان عدد المؤيدين لرأى « كولار » ٢٢١ والمعارضين ١٨٢ من أعضاء المجلس التشريعي .

الأعضاء الجدد ، واتخذت الاجراءات اللازمة في الانتخابات التالية لقطع الطريق أمام الأحرار . وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه هذه المراسيم وقع رجال الصحافة الاحتجاج الذي كتبه « تير » Thiers ، معلنين فيه نيتهم واصرارهم على مقاومة هذه المراسيم الاستثنائية .

الثورة تحقق نجاحا خلال الأيام الثلاثة المجيدة (Three Glorious Days) :

وإذا كان بعض التردد قد شاع وقتئذ بين النواب الموجودين في باريس ، فإن الجمهوريين قد صمموا على المقاومة المسلحة . وكان عددهم صغيرا ، ولكن اتصفت بقيادتهم بالجرأة والشجاعة والاقدام وحسن التدبير ، ومنهم « راسباي » Raspail ، « وتريلات » Trélat . وكانوا على اتصال ببعض الجمعيات السرية مما جعل في مقدورهم تجنيد الأعوان للخدمة الحركية عند الحاجة . وكان أصحاب المصانع والمطابع هم الذين دفعوا بعمالهم إلى هذه الثورة بعد أن أغلقوا دور أعمالهم . ونزل الجميع للمقاومة المسلحة في يوم ٢٧ يولية عام ١٨٣٠ ، وانضم إليهم الطلبة في الحي اللاتيني . وفي ٢٨ بدىء في إقامة المتاريس ، وتحصين بعض الشوارع . ولم يلبث الثوار أن استولوا على المجلس البلدي ورفعوا عليه العلم المثلث الألوان ، مما حسس الكثير ودفعهم إلى مشاركة الثوار في حركة المقاومة . وفي ٢٩ يوليو نجح الثوار في الاستيلاء على قصر اللوفر ، كما رفعوا علم الثورة المثلث على قصر التويلري .

وكانت حماسة الشعب عظيمة يقابلها ضعف الحكومة وتخاذلها عن القضاء على هذه الحركة . وكان شارل العاشر عندئذ متغيبا عن باريس ، يشغل نفسه بالصيد في ضاحية « سان كلود » St. Cloud . واضطرت قوات الحكومة في ٢٩ يوليو إلى التقهقر عن باريس تاركة إياها للثوار . وهكذا استطاع الثوار أن يحققوا في ثورتهم - التي لم يعد زمنها ثلاثة أيام ، واشتهرت عند المؤرخين باسم « الأيام الثلاثة المجيدة » - ما أرادوا . ومن الغريب أن نجاح هذه الثورة لم تصل أنباءه إلى شارل العاشر في وقتها وإنما وصلت متأخرة .

ويجتمع أعضاء المجلس التشريعي - الذي قرر شارل العاشر إلغاء عضويتهم - للتداول في لون الحكم الذي ينبغي أن يكون بعد تنازل شارل العاشر عن حقه في العرش . وقام أحد النواب فنبه زملاءه إلى قيمة الشعب الباريسي ، وكان في تنبيهه زملائه إلى ذلك ما يشير إلى إيمانه

بالحكم الجمهورى . غير أن رأى قد استقر أخيرا على استدعاء دوق أورليان ليعتلى عرش فرنسا بشرط أن يتعهد باحترام حقوق الشعب التى نص عليها الميثاق وخول نوابها الدفاع عنها .

دور لافيتت : Lafayette

كان لافيتت معروفا بميوله الجمهورية وكان الشعب الباريسى يعرف عنه ذلك ، ولكننا نراه فى هذه الظروف يقف فى المجلس البلدى Hôtel de Ville وحوله فريق من أنصاره المعروفين بنزعتهم إلى الحكم الجمهورى فيفاجأ الجميع بدوق أورليان يدخل عليهم فى المجلس فيسرع إليه لافيتت مرحبا به ومقبلا إياه . وكان فى ذلك إعلان بقبول الحكم الملكى فى شخص الدوق وإقناع لأنصار الجمهورية بقبول ما رآته الجمعية التشريعية .

نظرة جديدة فى الميثاق :

ويجتمع فريق من نواب الشعب الذين وافقوا على استئناف الحكم الملكى - ممثلا فى فرع أسرة أورليان - لإعادة النظر فى الميثاق وتضمينه ما يرون فيه حفاظا على حقوق الشعب . ومن ذلك إلغاء مقدمة الميثاق ، وكانت تنص على أنه منحة من الملك ، وأن يكون لقب الملك « ملك الفرنسيين » بدلا من « ملك فرنسا » ، وأن يكون علم الثورة ذو الثلاثة ألوان علما بفرنسا بدلا من العلم الأبيض . ليس من حق الملك استصدار المراسيم الاستثنائية حتى ولو كانت فى رأيه لحماية الدولة ، وأن يكون للهيئة التشريعية وحدها حق اقتراح القوانين ، وإلغاء رقابة الحكومة على الصحافة والنشر ، وإدخال بعض التعديلات على شروط الانتخابات ، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب السنوية المقررة على الناخبين والمرشحين فى آن معا لعضوية مجلس النواب ، كما ألغيت وراثية العضوية فى مجلس الشيوخ ، واعتبار العقيدة الكاثوليكية دين الغالبية من الفرنسيين بدلا من أن تكون دين الدولة الرسمى ، وفى ذلك تخلص مما كان بين الكنيسة والدولة من تحالف يعتبر خطرا على المبادئ الديمقراطية .

ولما انتهوا من ذلك عرض الميثاق على مجلس الشيوخ فى صورته الجديدة التى نص فيها على إخراج من عينهم شارل العاشر فى آخر أيامه ، فأقر مجلس الشيوخ الميثاق كما قدم إليه .

وفى ٧ أغسطس عام ١٨٣٠ استندى مجلس النواب

Chambre des Députés لويس فيليب دوق أورليان ليعلن إيلسه
ترحيبه به ملكا على فرنسا ، على أن يتعهد بالمحافظة على الميثاق في صورته
النهائية ، وعلى أن تتم مراسيم توليه بمشهد من المجلسين (الشيوخ
والنواب) .

قيمة ثورة يوليو عام ١٨٣٠ :

قد لا يتبين للباحث في أحداث هذه الثورة ما كان لها من نتائج في
تاريخ فرنسا ، فهي لم تحدث تغييرا ظاهرا في الأوضاع بمعنى أنها لم
تغير في لون الحكم . والعجيب أن عشاق الجمهورية والأحرار بصفة
عامة - الذين ملأوا الدنيا هتافا بها ، وقامت الثورة على أكتافهم - لم
يغيروا من لون الحكم بل شاركوا في استئناف الحكم الملكي وإن كان
قد انتقل من فرع الأسرة الأكبر (البوربون) إلى فرعها الأصغر
(الأورليان) . وأعجب من ذلك أن الجمهوريين لم يكونوا يهدفون إلى
إسقاط أسرة البوربون وحسب ، بل كانوا مصرين على إزالة ما كان
للدول الأوروبية من أثر يروونه وصلة عار في جبين فرنسا ؛ ذلك لأن هذه
الدول هي التي أجبرت فرنسا على قبول الحكم الملكي . وإذا كان
أنصار الجمهورية مع ذلك لم يوفقوا إلى إقامة الحكم الجمهوري فأكبر
الظن أنهم خافوا أثر الدول المذكورة في مقاومتهم وإفساد الطريق في
سيرهم ؛ وهم لم ينسوا بعد ما كان من تدخل هذه الدول بعد أحداث
الثورة عام ١٧٨٩ ؛ وهي لن تحجم اليوم عن التدخل لأنها كانت قادرة
على ذلك . وقد كان من شواهد التوفيق أن يقبلوا الحكم الملكي بعد
تعديل الميثاق دون ضغط . يضاف إلى ذلك أن الجمهوريين لم يجدوا من
الرأي العام معارضة قيام الملكية عندما رحب بها الأحرار .

ومن كل ذلك يتبين لنا أن الثورة وإن بدا أنها لم تغير في نظام
الحكم ، فتنقله من لون إلى لون فإنها قد نجحت في إقامة الحكم الملكي
على أساس ديمقراطي سليم مدعم بالضمانات الدستورية التي احتوى
عليها الميثاق .

وتذكرنا ثورة يوليو عام ١٨٣٠ في فرنسا بشبهة لها وقعت في إنجلترا
في عام ١٦٨٨ فكلتاها لم تنته إلى تغيير في لون الحكم أو وضع نظم
سياسية أو اقتصادية جديدة ولكن تقيده بمقتضاها الحكم الملكي ، فأصبح
الملك لا يحكم مستندا إلى حقه الإلهي بل مستندا إلى إرادة الشعب .

أضر تعصب شارل العاشر ورجعيته وتشبثه بإنصاف طبقة المهاجرين واحتضان الحزب الملكي المتطرف بحقوق أسرته (البوربون) ، وأضاع بالتالي أهمية تلك الفوائد العظيمة التي جنتها فرنسا في السنوات الأولى لحكم هذه الأسرة من توطيد أركان الأنظمة الدستورية ، وتحرير فرنسا من جيش الاحتلال ، وتخليصها من الغرامات الحربية الفادحة وإعادة السلام والأمان إلى أراضيها .

كانت ثورة ١٨٣٠ في فرنسا تنمة لثورة ١٧٨٩ فيها ، إذ غدا ما جنته فرنسا بفضل ثورة ١٧٨٩ من مساواة اجتماعية وحرية دستورية حقوقا مؤكدة مدعمة . فلم يعد الميثاق الذي منحه لويس الثامن عشر للفرنسيين مجرد تنازل ملكي يحصل عليه الشعب في حالة ضعف الملك أو رضاه عنه ، وإنما أصبح حقا مكتسبا من حقوق الأمة .

الفضل الرابع

ثورة بلجيكا في عام ١٨٣٠

قاسى الشعب الهولندى كثيرا من آلام الضيق بحياته تحت حكم نابليون ، ولكن ذلك لم يثنه عن السعى بهمة الوثابة وعزيمته السابقة فى سبيل الوصول إلى الاستقلال . فلما انهزم نابليون فى معركة ليبزج عام ١٨١٣ هب الشعب يريد الاستقلال ؛ ولم يكن قد مضى على هزيمة نابليون أكثر من شهر ، فاشتعلت نار الثورة على المعتصب فى أمستردام فى ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٨١٣ ، وفى لاهاى The Hague فى ١٧ نوفمبر من العام نفسه . ولما كانت الجيوش الفرنسية أضعف من أن تقاوم ، فقد انهارت النظم التى أنشأها نابليون فى هولندا ، وقضى بالتالى على السيادة الفرنسية بها . وأعلنت هولندا الاستقلال رسميا فى ٢١ نوفمبر . كان معنى هذا أن الشعب الهولندى كان يقظا مترقبا ، فهو قد حقق استقلاله بعد ثورة لم تعد ستة أيام ، وأعلن الشعب قيام حكومة مؤقتة ، واستدعوا لرئاستهم زعيمهم وليم أورنج من منفاه .

وحين وصل استقبله الشعب استقبالا حافلا ، ثم أسلمه الشعب مقاليد أموره باسم وليم الأول حاكم الأراضى المنخفضة ، كما أطلق عليه اسم « وليم المحرر » William the Liberator . وكان رجلا جديرا بالثقة ، علمته المحن الكثيرة التى ابتلى بها فى حياته . كان دؤوبا على العمل ، يعرف تاريخ بلاده معرفة وثيقة ، وكان يرى أن واجبه يقتضيه أن ينظر بنفسه فى أمور بلاده كافة . ولعل هذا يفسر لنا ثباته على رأيه وتشبته به .

ولم يكد يبدأ حياته فى الحكيم حتى شكل لجنة فى ٢١ ديسمبر عام ١٨١٣ لوضع الدستور الأساسى للدولة ؛ فالتهمت من أداء مهمتها فى أقل من شهرين . وفى ٢٨ مارس عام ١٨١٤ اعتمد الدستور الجديد ، ونص الدستور المذكور على حق الملك الكامل فى السلطة التنفيذية ، كما أعطاه حق التدخل فى السلطة التشريعية ، فهو بذلك يملك الاعتراض على

القوانين ؛ وإعلان قيام الحرب وانتهائها وقيادة جيوشها وإقرار ميزانية الدولة . وهكذا انتقل السلطان من أيدي حكام الولايات القديمة ومجالس البلديات إلى الملك وإن كان الدستور قد ترك لهم من السلطة حق تصريف الشؤون المحلية^(١) . وكفل الدستور حقوق الشعب بين أيدي خمسة وخمسين عضوا ينتخبون كل ثلاث سنوات ، ويكونون مجلسا يسمى « مجلس طبقات الأمة » States General . وكان لهذا المجلس من الحقوق مثل ما للملك من حيث اقتراح القوانين ورفضها . كما جاء في الدستور الجديد النص على استقلال القضاء .

هكذا كان دستور الدولة الذي أصدره الملك . ويتبين لمن يطلع عليه أنه خلا من الإشارة إلى المسؤولية الوزارية ونظام المحلفين في القضاء ، كما خلا من النص على حرية الصحافة . ويسكن تلخيص الكلام عن هذا الدستور بأنه أعطى الملك سلطة استبدادية في إدارة شؤون البلاد .

رحبت الدول العظمى بعودة وليم أورنج إلى الحكم في هولندا ، وخطر لها أن تدعم بناء هولندا بضم الأراضي المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) إليها ؛ فتخلق بذلك حاجزا قويا يعوق تقدم فرنسا نحو شمال غرب أوروبا ، وتتقى به انتشار الآراء الثورية التي قد تظهر من جديد في فرنسا . وكان لورد « كاسلري » صاحب الفكرة . وأخذ الحلفاء يتفاوضون في ذلك مهملين رأى الشعب البلجيكي مع أن الأمر يمس حياته في الصميم . وتبلورت فكرة الحلفاء حتى تم إعلانها في معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤ وإن كان النص عليها جاء غير صريح في البند السادس ؛ عومه الحلفاء في النص على أن المقصود باقتراحهم توسيع حدود هولندا تحت حكم أسرة وليم أورنج .

وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في ٢٠ يونيو عام ١٨١٤ قرر ممثلو الدول المتحالفة ما يعرف في التاريخ باسم « المواد الثمان » . وهي قرارات ، تأخر نشرها عاما كاملا ، وإنما عرضت سرا على وليم أورنج فقبلها في ٢١ يوليو من العام نفسه . وكانت تنص على ما يلي :

(١) انظر مدى ما كانت تتمتع به المجالس المحلية في هولندا من استقلال ونفوذ الجزء الأول في تاريخ أوروبا الحديث عند الكلام عن ثورة الأراضي المنخفضة ، ص ١٨٨ .

١ - أن يتم الاتحاد بين الدولتين (هولندا وبلجيكا) تحت راية الود والاخاء ، وأن يسير الحكم في الدولة الموحدة على أساس دستور عام ١٨١٤ مع وضع التعديلات التي يقتضيها الوضع الجديد .

٢ - لا ينبغي أن يعدل ما نص عليه دستور عام ١٨١٤ من حيث حرية العقيدة ، والمساواة بين مختلفي المذاهب الدينية ، وكفالة حرية الفرد .

٣ - أن يراعى في مجلس طبقات الأمة تمثيل الولايات تشيلا يرضى كرامتها ، على أن يكون انعقاد هذا المجلس تارة في « لاهاي » وتارة أخرى في « بروكسل » .

٤ - المساواة التامة بين جميع سكان الأراضي المنخفضة مع المحافظة على مصالحهم الاقتصادية .

٥ - تشارك على قدم المساواة جميع المدن والولايات البلجيكية عتب اتمام الوحدة في أعمال التجارة والملاحاة الخاصة بالولايات الهولندية .

٦ - تتكفل هيئة الصندوق العام بالأراضي المنخفضة بسداد الديون التي على كل من هولندا وبلجيكا .

٧ - أن تتولى هيئة الصندوق العام الانفاق على بناء الحصون واقامة الاستحكامات وحماية الحدود لتقوية الدولة الجديدة .

٨ - أن يراعى في توزيع عبء النفقات على تقوية الدولة وتحسينها مدى ارتفاع الأقاليم وذلك في الأحوال العادية ، أما عند وقوع الكوارث فيتساوى الجميع في حمل الأعباء .

وفي أول أغسطس أعلن وليم نثر سلطانه جنوبا على الأراضي البلجيكية ، وأنه ينتظر قرارات مؤتمر فيينا في شأن حدود أملاكه .

أثر الاتحاد :

كان لهذا الاتحاد أثره وقسته في الوضع الأوروبي ، فهو قد نفع هولندا ، فزادت رقعة أراضيها ووفرة مواردها وعدد سكانها . ونفع الدول الكبرى ، فانجلترا أفادت من إبعاد النفوذ الفرنسي عن الولايات البلجيكية وخاصة نثر أتورب . كما أفادت بروسيا من هذا الاتحاد ، فثبتت وضعها على نثر الموز ، فأصبح لها بمقتضى ذلك حق التدخل في

شئون لكسمبورج . واستقبلت كل من روسيا والنمسا هذا الاتحاد بالارتياح ، لأنه أقام حاجزا قويا في وجه فرنسا يمنع تقدمها نحو الشمال والشرق . ، ويحول دون تسرب الآراء الثورية فيها . وإذا كان هذا الاتحاد قد نفع بعض الدول الأوروبية كما قدمنا فإن الشعب البلجيكي لم ير فيه من الكسب ما يرضى أطماعه وكبريائه .

ومن مفاجآت الأقدار السياسية أن يتلقى المجتمعون في مؤتمر فيينا نبأ لم يكن يخطر على البال ، فوقع عليهم موقع الصاعقة . فهذا نابليون يبلغ فرنسا بعد أن تم له الهرب من جزيرة « إلبا » . فلم يلبث وليم أورنج أن أعلن على الملأ بأنه سيتولى حماية وطنه . هنالك اعترف المؤتمر بالدولة الجديدة . وكان ذلك في ٢٣ مايو ١٨١٥ . ولم يلبث نابليون أن اقتحم بجيوشه بلجيكا في يونيو ١٨١٥ ، فهاجمه « بلوخر » القائد البروسي بجيوشه من الشرق ، ولكنه انهزم أمام نابليون عند « لينى » Ligny ثم كانت واقعة « واترلو » التي هزم فيها نابليون . وقد اشترك فيها الهولنديون والبلجيكيون تحت إمرة وليم أورنج الذي أظهر شجاعة وأقداما عظيمين في الحرب ، وجرح خلال المعركة . وهكذا دعمت الأقدار هذا الاتحاد بين بلجيكا وهولندا بما أريق من دمائهم ودم قائدهم البطل في سيل المحافظة على المملكة الجديدة وعلى استقلالها وحريتها .

والذي ينظر في قومة الاتحاد بين بلجيكا وهولندا يستطيع أن يتبين في سهولة ويسر أنه لم يكن ملائما لأسباب منها .

التفاوت الكبير في عدد السكان بكل من القطرين فلم يكن من السهل على الأراضي المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) وقد بلغ عدد سكانها يومئذ خوالى ثلاثة مليون ونصف مليون نسمة أن تنطوى تحت لواء واحد مع هولندا التي تزعمت الاتحاد ولم يكن عدد سكانها يجاوز المليونين .

كانت الظروف في كل قطر من القطرين مختلفة ؛ فهولندا دولة ذات كيان مستقل عرف بها قبل فكرة الاتحاد بخوالى قرنين . وتمتعت خلال ذلك بوضعها السياسى والاقتصادى فى آن معا ؛ ويحسن بنا أن نذكر ما كان لها من مستعمرات تدر عليها كثيرا من الكسب المادى إلى جانب المحطات التجارية التى يسهل لها أمر ذلك . هكذا كانت هولندا على حين كانت الأراضي المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) قطرا سيء الحظ ؛

لم يعرف شيئا من الاستقرار السياسى فى حياته . فهو لا يكاد يفلت من يد دولة حتى يقع فى يد أخرى ؛ فهو بمقتضى معاهدة وستفاليا فى عام ١٦٤٨ آل إلى أسبانيا وفى عام ١٧١٣ أصبح بمقتضى معاهدة يوترخت تابعا للنمسا وقد أريد من ذلك أن يكون حاجزا بين فرنسا وهولندا . وليس من الصعب أن تتصور شعور البلجيكيين بالهوان والمذلة أمام شعب هولندا الذى عرف استقلاله ، وعرفت له أوروبا أطماعه السياسية ورخاءه المادى بحيث كان من الطبيعى أن يطمع فى بسط سيادته على شريكه فى الاتحاد وفى ذلك ما يعرض القطر الشريك للحرمان من الاشتراك الفعلى فى الإدارة .

وليس يفوتنا ما كان بين الشعبين اللذين اتحدا من اختلاف فى الجنس واللغة ، فالهولنديون ينتمون إلى الجنس التيوتونى ، ويتكلمون لغة قريبة من اللغة الألمانية ، أما البلجيكيون فكانوا ينقسمون فى أصلهم إلى جنسين مختلفين الوالونى Walloon (١) . و الفلمنكى Flemish ومن هذا العنصر الأخير يتكون ثلثا سكان بلجيكا ؛ وينتشرون بخاصة بين أقاليم « فلاندرز » Flanders « وبربان » Brabant ؛ وكانت لغتهم قريبة من لغة الهولنديين . أما المتمون إلى الجنس الوالونى فكانوا ينتشرون بين « هينولت » Henault « ونيمور » Nemours « ولييج » Liege . ويتكلمون لغة تشبه فى لهجتها اللغة الفرنسية على أن الاختلافات بين الجنسيتين بدأت تنمى تحت ستار من الثقافة والعبادات الفرنسية .

ولو أمكن أن تتغاضى عن تلك الاختلافات برغم جسامتها وحاولنا التقريب بين الشعبين الهولندى والبلجيكى بفتح نهر الشلد Scheldt للملاحة الحرة التماسا لخلق شعور بالوحدة القومية قد يصبح بمرور الوقت عقيدة أو ما يشبه العقيدة - ففى فتح النهر المشار إليه ما يعود بالفائدة المادية على الفلمنكيين « الفلندرزوبرابان » - نقول لو حاولنا ذلك لما خلت السبيل إلى ذلك من عوامل أخرى تتسبب فى كثير من المشاكل التى تحول دون استمرار الاتحاد بين القطرين .

وهو فى الإمكان تلخيص تلك المعوقات على النحو التالى :

(١) الوالون يعتبر هؤلاء السكان منحدرين من سلالة مختلفة من الكلت والرومان ، وأقرباء للفرنسيين ويسكن أغلبهم جزءا كبيرا من أرض بلجيكا يمتد من دنكرك الى مليمى .

١ - اختلاف العقيدة الدينية :

فقد كان للسياسة التي سلكها فيليب الثاني ملك أسبانيا ودوق « القيا » (١) أثر في التفرقة الدينية بين سكان شمال وجنوب الأراضي المنخفضة ، فبلجيكا قد ظلت - على الرغم من مرور قرنين ونصف قرن - تدين بالعقيدة الكاثوليكية . أما هولندا فقد منحت الأقلية التي تدين فيها بالمذهب الكاثوليكي حرية العقيدة ؛ فقد ظلت غالبية الشعب متدين أيام وليم الصامت تدين بالبروتستنتية على مذهب كلثن ؛ وهي العقيدة الرسمية لهولندا. وترتب على ذلك أن فقد رجال الكنيسة ومن والاهم من النبلاء في الشمال نفوذهم مع الوقت على حين احتفظ رجال الكنيسة الكاثوليك في الجنوب (بلجيكا) بنفوذهم العظيم ومن ذلك نرى أنه لم يكن من اليسير الجمع بين هذين الشعين المختلفين .

٢ - التباين بين القطرين في أمور الاقتصاد :

كان التباين واضحا بين القطرين في النواحي المادية والاقتصادية ؛ فالهولنديون كانوا من الشعوب التي أفادت بحكم موقعها من ركوب البحر وما كان يدره عليها من الكسب المادي، عن طريق التجارة . وكان ذلك الكسب هو الأساس في حياتهم ، ذلك لأن قطرهم قد خلا من الأراضي الخصبة فدانوا بحرية التجارة التي عوضتهم من فقر مواردهم الطبيعية ، وزودتهم بحاجاتهم من ضرورات الحياة . وعلى العكس كانت حياة سكان الأراضي المنخفضة الحنوسة . فقد كان قطهم قبل الاتحاد مع هولندا محروما من الشواطئ والموانئ، ولكن الطبيعة عوضتهم عن ذلك بخصب أراضيهم وغناها بالمعادن وقد كفل لهم ذلك حياة تقوم على الزراعة والصناعة .

على ضوء تلك الاختلافات التي ذكرناها نستطيع أن نتصور ما بخس من قيمة الفوائد العظيمة التي كان يمكن أن تعود على بلجيكا نتيجة للاتحاد الذي فتح في وجهها نهر الشلد تسلكه إلى البحر فتفيد من تجارة المستعمرات الهولندية ..

ولكن الإنصاف في الحكم يقتضينا أن نذكر بما أفادت بلجيكا خلال الخمسة عشر عاما التي عاشتها مع هولندا تحت راية الاتحاد . ومن ذلك

(١) انظر استقلال هولندا في الجزء الاول - تاريخ أوروبا الحديث ص ص ١٩١ - ٢٠١ .

أن إشراف الملك وليم المباشر عليها قد أتاح لها أن تخطو خطوات واسعة في سبيل حياة يغشاها التقدم المادى . فطرق المواصلات بها بحرية كانت أم برية قد تقدمت ، وشقت فيها قنوات جديدة . وتقدم استغلال الموارد المعدنية في البلاد تقدما ملموسا . وانتشرت مصانع الصوف والقطن والحديد انتشارا عظيما . وأصبحت « لياج » و « جنت » وغيرها مراكز صناعية ناجحة كما ازدهرت تجارة بلجيكا الخارجية حتى أصبحت تمثل خطرا على التجارة الهولندية نفسها . اهتم وليم كذلك بالتعليم فأخضع جامعات بلجيكا الثلاث في « جنت » Ghent و « لوفان » Lovvain و « لياج » Liège لإشراف الحكومة . كما أنشأ كثيرا من المدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء بلجيكا . وهكذا استفادت بلجيكا من هذا الاتحاد من الناحيتين المادية والعلمية . ومع ذلك فقد كان هناك من الأسباب ما أدى إلى الشقاق بين البلدين ثم إلى الانفصال النهائي ونستطيع أن نلخص هذه العوامل فيما يلى :

١ - التفرقة السياسية :

استقر الرأى على أن يكون لهولندا البالغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة عدد من النواب مساو لعدد نواب البلجيكيين البالغ عددهم حوالى ثلاثة مليون ونصف مليون . وعلى ذلك كانت لغة الهولنديين هى الراجحة في غالبية الأحيان لأن بعض الأصوات البلجيكية كانت تنضم إلى الهولنديين . وعلى الرغم مما نص عليه الدستور من اجتماع مجلس طبقات الأمة مرة في هولندا وأخرى في بلجيكا فإن ذلك لم ينفذ عمليا ، بل بقيت الوزارات في « لاهاي » وظلت بها كذلك المنشئات الرئيسية . وفي عام ١٨١٦ لم يكن بين الوزراء السبعة الذين يديرون شئون الدولة المتحدة غير وزير بلجيكي واحد ، وكان الأمر كذلك في عام ١٨٣٠ عندما كانت النفوس ثائرة . وفي مناصب وزارة المالية البالغ عددها ٦٤ كان الهولنديون يستأثرون بتسعة وخمسين بينما لم يتركوا للبلجيكيين سوى خمسة مناصب فقط . وفي الإدارة الحربية البالغ عددها مناصبها (١٠٥) مائة وخمسة لم يكن للبلجيكيين منها سوى ثلاثة . وكان توزيع المناصب الحربية الرئيسية يوضح التفرقة توضيحا تاما ، فلم يكن بين المناصب الحربية التسعة الكبرى في الجيش سوى بلجيكي واحد . وكان بين أعضاء هيئة أركان الجيش المكون من ثلاثة وأربعين ضابطا ثمانية ضباط فقط من البلجيكيين .

٢ - التفرقة الدينية :

كانت مواد الدستور تنص على اطلاق الحرية الدينية ، وتكفل للجميع المساواة أمام القانون بغض النظر عن المذهب الذي يعتنقه الفرد . كما نص الدستور على حق الأفراد في شغل مناصب الدولة دون النظر إلى مذاهبهم الدينية . على أنه لم يكن من اليسير تنفيذ ذلك مع استحكام الكره بين البروتستانتين في هولندا والكاثوليك في بلجيكا فهؤلاء رجال الدين الكاثوليك في بلجيكا يطالبون بعدم الاستمرار في الحياة تحت راية هذا الاتحاد خوفا من ضياع مالهم من امتيازات ونفوذ سياسي . وهناك جرت مفاوضات بين البابا والملك وليم الأول في شأن بعض القيود التي فرضها الملك على رجال الدين ، ومن ذلك إلزامهم بالدراسة مدة سنتين في كلية الفلسفة التي أنشأها الملك في « لوفان » . ونجحت المفاوضات التمهيدية إلا أنها لم تلبث أن تعثرت في طريقها و انتهت بالفشل .

٣ - الاختلاف في اللغة :

أعلن وليم في عام ١٨١٤ استخدام اللغتين الفرنسية والهولندية ، ذلك لما لاحظته من انتشار الفرنسية وجهل الكثيرين من الفلمنكين بلغتهم الأصلية . وفي ١٥ سبتمبر عام ١٨١٩ كانت إجادة اللغة الهولندية اجبارية لكل من يريد أن يشغل منصبا حكوميا ، بل لقد فصل الموظفون الذين لا يتكلمون الهولندية ، وحل محلهم هولنديون . وفي أكتوبر عام ١٨٢٢ أصبحت اللغة الهولندية اللغة القومية إلى جانب كونها اللغة الرسمية .

ولاشك أن ذلك قد أثار البلجيكيين ولاسيما الجنس الوالوني ، ولذلك عندما ثارت النفوس في عام ١٨٢٩ اضطرت الحكومة إلى الاستجابة . على أن استجابتها لم تجد بسبب فوات الوقت .

٤ - السياسة المالية :

فرض على بلجيكا القيام بتسديد نصف ديون الدولة . ولم يكن ذلك في جانب الحق لأن نصب بلجيكا من تلك الديون كان صغيرا إذا قورن بنصب هولندا التي اضطرت إلى الإستدانة نظرا لسوء أحوالها المالية أمام كانت تحت حكم فرنسا .

وكان البلجيكيون يعوضون عن ذلك بترويج تجارتهم وفتح الأسواق الخارجية أمامهم . ولكن ثورة جاوة في عام ١٨٢٥ اقتضت كثيرا من النفقات الباهظة حتى بدأ النقص في ميزانية الدولة بوضوح واضطر وليم إلى فرض الضرائب . وقد أخطأ حين فرضها على ضرورات الحياة مثل القمح واللحوم . واشتد أنين فقراء البلجيكيين من عبء الضرائب على القمح ، إذ كانوا في العادة يكثرون من أكل الخبز ، بينما كان الهولنديون يستعيضون عن الخبز بالبطاطس والخضراوات .

هـ - الاعتداء على حرية الصحافة :

لم يحترم وليم حرية الصحافة ، بل لم يتورع في بعض الأحيان عن انتهاك قدسية القضاء . ففي ٢٠ أبريل ١٨١٥ أصدر مرسوما يقضي بفرض رقابة صارمة على الصحافة . وتعلل في ذلك بما يسكن أن تتعرض له الدولة من أخطار بسبب عودة نابليون من إلبا . وأصبح أفراد الشعب معرضين من أجل ذلك للوقوع في تهمة نشر الاشاعات والأكاذيب التي تعرض سلامة الدولة وأمنها للخطر ، فكان يصدر ضدهم أحكاما قاسية مثل الحرمان من الحقوق السياسية والسجن ودفع الغرامات . وعلى الرغم من كل ما اتبع من تقييد الصحافة وما اتخذ من وسائل تعسفية لتحقيق ذلك فإن جو الصحافة لم يعدم وجود أحرار يملكون من الشجاعة ما يعينهم على نشر الآراء الحرة . وقد وجد أولئك من تشجيع الشعب وتأييده وبخاصة من البلجيكيين ما شجعهم على المضي في سبيل تحقيق الحرية .

مقدمات الثورة :

نسى البلجيكيون خلافاتهم الدينية والسياسية عندما أهدقت الاخطار بواطنهم فقام اتحاد بين الأحرار والكاثوليك من البلجيكيين لإنصاف المظلومين ، والدفاع عن الحريات الدينية والمدنية . وقد كان الشعب البلجيكي وأغلبه من الكاثوليك منقسما على نفسه خلال عهد الوحدة مع هولندا .

ف هناك الكاثوليك المتطرفون من رجال الدين ، ثم حزب الأحرار الذين تأثر أعضاؤه بدرجات متفاوتة بمبادئ الثورة الفرنسية . وكان كلاهما لا يحب الآخر ، على أنهم وقفوا وقفة الرجل الواحد في مجلس

طبقات الأمة لمقاومة أطماع هولندا ومحاولتها استغلال بلجيكا والسيطرة عليها . وكان الملك يحاول اجتذاب فريق الأحرار إلى جانبه ليصد به تيار المتطرفين من الكاثوليك . وقد شهد عام ١٨٢٨ ميلاد الاتحاد بين الحزبين ، فقام الجميع يدافعون عن حرية المذهب وحرية التعليم وحرية الصحافة . وفي نهاية ذلك العام تقدم أهالي بلجيكا مطالبين بإلغاء ضريبة الخبز واللحم . وكانت المقاومة في هذه المرة عامة تسودها روح القومية اذ اشتركت فيها جميع الطبقات من النبلاء ورجال الدين وسكان المدن والريف والمحامين ، على أن الحكومة لم تستجب لذلك .

فهاجم النواب البلجيكيون سياسة الحكومة تجاه الصحافة وتقدم أحدهم في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٩ باقتراح لإلغاء مرسوم عام ١٨١٥ الذي فرض على الصحف . ولكن رفض الاقتراح بإجماع من النواب الهولنديين وسبعة من نواب بلجيكا . وفي ١١ ديسمبر من نفس العام وصلت رسالة ملكية إلى مجلس طبقات الأمة سببت لهم كثيرا من الاضطراب والقلق ، إذ وصفت معارضة البلجيكيين بأنها من صنع « محترفي السياسة ومثري الفتن » . وكانت النتيجة أن صدر قانون جديد يضاعف من القيود المفروضة على الصحافة . ولما عرضت الميزانية على المجلس في نهاية ديسمبر من ذلك العام - وكانت تناقش كل عشر سنوات - ارتفعت أصوات الاحتجاج من جانب البلجيكيين من النواب . فهاج الملك وقام بتصرف غير حكيم اذ أصدر مرسوما في يناير عام ١٨٣٠ ب عزل ستة من النواب الذين عارضوا الميزانية ، وحرّمهم من مرتباتهم . وازدادت أحكام الاعتقال والسجن بين رجال الصحافة ممن هاجموا سياسة الملك التعسفية . ومع ذلك فإن البلجيكيين في ثورتهم ومعارضتهم للحكم لم يكونوا ناقلين على الملك وأسرته . ولكنهم كانوا يرغبون في الحصول على استقلال ذاتي ، ولا يعارضون في بقائهم مع هولندا تحت تاج واحد . فتقدموا إلى الملك في لاهاي يعرضون عليه مظالمهم ويطلبون الانفصال عن هولندا على أن يكون أمير أورنج نائبا للملك عليهم . ولا عجب في ذلك فقد كان البلجيكيون يذكرون لوليم إهتمامه بصالحهم التجارية والصناعية ورعايته المباشرة لها . وقد بلغ تقدمهم في هذه الميادين حدا أثار حقد الهولنديين ، فكان أهالي امستردام وروتردام يحقدون على سكان اتوارب بسبب ما وصلت اليه مدينتهم من تقدم .

وقد لخص الوزير الفرنسي في لاهاي في ديسمبر عام ١٨٢٨ عوامل الكراهية بين الشعبين فيما يلي : « ان البلجيكي يكره الهولندي ، والهولندي يحتقر البلجيكي ، وكل يستمد شعوره من قوميته ومن الذكريات التي يوحى بها التاريخ إليه . يضاف إلى ذلك أن البلجيكيين لم ينسوا ما وقع عليهم من عبء يتسل في عبء الضرائب التي فرضت عليهم ، وعدم تمثيلهم تمثيلا نسبيا صحيحا في مجلس طبقات الأمة حتى أخذوا يتساءلون عما اذا كانت لهم دولة ، ومن ثم كانوا متألمين غير مطمأنين لوضعهم هذا » .

كما لخص المؤرخ فشر شعور البلجيكيين فيما كتبه عن ثورة بلجيكا كما يلي :

« تملل البلجيكيون وتذمروا طويلا من حكم سادتهم الهولنديين الصارم ، وكانوا يسقتون الدين البروتستانتى وروح التسامح الدينى الهولندية ، واستثار الهولنديين بالطبقات فى الدولة ، ورأوا أنفسهم أكثر عددا وأفصح لسانا ، واعتقدوا أنهم أعلى ثقافة وألطف عشرة ، فلهذا عدوا جعل اللغة الهولندية اللغة الرسمية الوحيدة فى الدولة ، وإبعاد السكان الوالونيين عن الحياة العامة واعطاء جميع الوظائف الهامة تقريبا - مدنية أو عسكرية - للهولنديين ، عدوا هذه الأمور من المظالم التى لا تحتمل » .

وفى ربيع عام ١٨٣٠ أصدر الملك وليم الأول بعض المراسيم التى خفضت بعض الشئ من حدة الاستياء . ومنها مراسيم ٢٧ مايو ، ٤ يونية وتقضى بتعديل بعض قوانين التعليم العام واستخدام اللغة الهولندية ولكن تلك الترضيات البسيطة قد قضى عليها تماما عندما أصدر الملك فى ٢١ يونيو ١٨٣٠ مرسوما يقضى بأن يكون مقر محكمة الاستئناف العليا فى لاهاي .

ثورة البلجيكيين :

لم تلبث أن وقعت فى باريس ثورة يوليو عام ١٨٣٠ التى أنهت حكم أسرة البوربون فى فرنسا وأقامت حكم أسرة أورليان . ولم يكن لها صدى مباشر على الأحداث فى بلجيكا وإنما صادف ذلك الوقت أن كانت بلجيكا تحتفل بمعرض الصناعات القومية ، واتجهت إليه نحو انتهاء هذه الاحتفالات بالاحتفال بعيد ميلاد الملك التاسع والخمسين يوم

٢٤ أغسطس ١٨٣٠ ومثلت بهذه المناسبة مسرحية La Muette de Portici تأليف « دانييل فرانسوا اوبر » Daniel-Francois Auber (١٧٨٢ - ١٨٧١) على مسرح الاوبرا . وكان قد سبق منع عرضها نظرا لانها تعالج موضوعا ثوريا للغاية يتعلق بثورة نابولي تحت قيادة « مسانييلو » Massaniello ضد الحكم الأسباني . وقد كان لمشاهدها الثورية أكبر الأثر في إثارة النفوس فتمت عما كان يعتلج في صدور البلجيكيين من ثورة . وارتفعت هتافات الحاضرين لفرنسا وضد هولندا . وتجاوزت تلك الهتافات دار الأوبرا إلى شوارع المدينة وتطور الأمر إلى ثورة حامية ، استطاع الشعب أن يخمد نارها بعد ثلاثة أيام . وتقدم وفد بلجيكي بالشكوى إلى الملك وليم . ولكنه لم يصغ إلى مطالب الشعب ، ولم يكن حكيما في تصرفه إزاء ذلك ، فتخرجت الأمور وازداد خطرهما مما أضطر الملك إلى اللين ، فرأى أن يستجيب لبعض مطالب البلجيكيين حين عزل وزير العدل ودعا مجلس طبقات الأمة إلى الاجتماع في جلسة غير عادية ، عرض فيها مطالبة البلجيكيين الانفصال عن هولندا اداريا وطلب إقامة أمير أورنج حاكما عليهم . عرض ذلك بطريقة جعلت المجلس يرفض مع أن الملك كان قد وعد البلجيكيين بمعاونتهم على تحقيق ذلك . ولكن أمر ذلك جاء متأخرا ، إذ كان الثوار قد بادروا بتشكيل فرقة من أربعمئة مقاتل وهاجموا بها دار البلدية . فتم استيلاؤهم عليها في ٢٠ سبتمبر من نفس العام . وانصرفوا إلى أعمال التخريب التي استمرت أسبوعا ولما انطلق الجيش الهولندي للقضاء على الثوار عوقه ما كانوا قد وضعوا في شوارع المدينة وطرقاتها من المتاريس ، وقاومتهم فرق الثوار من المتطوعين . وظل القتال بين الطرفين قائما لمدة ثلاثة أيام واضطر الأمير فردريك الى أن ينسحب بما بقي من جنوده بعد أن هلك من جيشه حوالي ٢٥٠ جندي . وفي أكتوبر طغى الشعور القومي فاندفع الثوار ، وانتشرت نيران الثورة بين أيديهم ، فلم يعد من اليسير أن يتصدى جيش لمقاومتها ، وفي ميدان الشهداء بيروكسل أقيم نصب تذكاري تخليدا لذكرى من لقوا مصرعهم من البلجيكيين الذي بلغ عددهم ستمائة خلال المعارك التي وقعت بينهم وبين الجنود النظاميين الهولنديين في سبتمبر عام ١٨٣٠ . ونجح من بقي من الثوار في تشكيل حكومة مؤقتة . كما دعوا مؤتمرا وطنيا إلى الانعقاد ، وأعلنوا فيه استقلال الولايات البلجيكية عن هولندا .

موقف الدول من أحداث ثورة البلجيكيين .

لم يكن عجيبا أن تثير أحداث الثورة التي قام بها البلجيكيون بين أواخر أغسطس وأكتوبر ١٨٣٠ دول أوروبا الكبرى ، وخاصة بعد أن مد الملك وليم يده يطلب معاوتهم في المحافظة على ما قرروا في عام ١٨١٤ في إقامة مملكة متحدة تضم بلجيكا وهولندا ، وجعلها حازما يتقون به تسرب الآراء الثورية من فرنسا . ووافق الملك وليم بناء على ذلك على ما أسموه بنود لندن الثمانية التي تنظم أمور الحكم في تلك الدولة الجديدة . وكان عزمه قد استقر يومئذ على مقاومة كل محاولة تهدف إلى استقلال بلجيكا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة . ولكن الموقف عام ١٨٣٠ كان يختلف تماما عن الموقف في عام ١٨١٤ .

فهذا لويس فيليب ملك فرنسا الذي بلغ العرش بعد ثورة يوليو عام ١٨٣٠ يخشى إن هو تخلف عن معاونة الدول الكبرى في إخضاع بلجيكا وردّها تحت راية المملكة المتحدة التي يحكمها الملك وليم . فبالده ما زالت منذ انعقاد مؤتمر فيينا تحت وصاية تلك الدول التي حالت دون قيام الجمهورية بها . وفيها نزعات سياسية مختلفة تثير القلق على حياة شعبها وحول عرش مليكها ، فهذا فريق من الأحرار يطالبون الملك في الحاح بمديد المعاونة إلى بلجيكا الثائرة ، وفريق آخر يرى انتهاز الفرصة لضم بلجيكا إلى فرنسا ، وثالث يرى أن يستجيب الملك لويس فيليب لرغبة البلجيكيين في تنصيب ابنه دوق نيمور Nemours ملكا عليهم . وكان يود الملك الموافقة على ذلك لولا خوفه من إنجلترا التي كانت تكره أن يحكم الأراضى المنخفضة ملك قوى ، وترى في وجوده تهديدا لأمنها .

ولم يكن موقف الدول الأربع الأخرى (النمسا وروسيا وبروسيا وإنجلترا) ، بأقل حرجا من فرنسا ، فهي قد تعهدت في مؤتمر فيينا على المحافظة على ما تم فيه من تسويات وترى أن ثورة البلجيكيين ومطالبتهم بالاستقلال يناقض ما اتفقت عليه تلك الدول .

ترى كيف يكون موقف الدول الكبرى في معالجة الأمر ؟ إخضاع البلجيكيين ليقوا مع الهولنديين تحت راية واحدة كما نصت عليه تسوية فيينا أم ترك البلجيكيين يسعون إلى تحقيق استقلالهم ؟ لم تكن دول أوروبا الشرقية الكبرى (روسيا وبروسيا والنمسا) في حال تمكنها من

التدخل في الأمر ؛ فالروسيا والنسب كاتتا منشغولتين بإطفاء نار الثورة في بولندا ، ولم تكن بروسيا قادرة على التدخل بمفردها . ولم تجد إنجلترا أمامها غير فتح الطريق أمام البلجيكيين للسعى في سبيل تحقيق استقلالهم . ووقفت فرنسا إلى جانب إنجلترا .

لم تكن إنجلترا تعارض في أن ينال البلجيكيون استقلالهم وخاصة بعد أن انتقلت زمام الأمور فيها إلى وزارة من الأحرار ، وأصبح بالمرستون Palmerston (١٧٨٤ - ١٨٦٥) وزيرا للخارجية . وكان من المؤمنين بمطالب بلجيكا . فوجد في تاليران - السفير الفرنسي عندئذ في إنجلترا - خير حليف يتعاقد معه ليجاد حل لهذه المشكلة مع الاحتفاظ بالصدقة بين الدولتين . وكان بالمرستون يرحب دائما بالاتفاق الودي بين بلاده وفرنسا ، ويرى أن استقلال بلجيكا يبعدها عن النفوذ الفرنسي ؛ فبلجيكا المستقلة في نظره سوف تعارض فرنسا كما تعارض أي دولة أخرى إذا حاولت التدخل في شئونها . أما بلجيكا المجبرة على الانضمام إلى هولندا فإنها سوف تدعو فرنسا وحدها لتخلصها مما هي فيه . وهذا ما كان يخشاه بالمرستون ، ولذلك وقف في سبيل انتخاب « دوق نيمور » ملكا على بلجيكا ، عندما رشحه أهلها لذلك ، وعندما طلب منه تاليران أن يوافق على ذلك ، فقال بالمرستون إن تولية « دوق نيمور » على العرش البلجيكي معناه ضم بلجيكا إلى فرنسا وإن الموافقة على ذلك ستؤدي حتما إلى وقوع حرب عامة . وعندئذ كف تاليران عن الإصرار في طلبه .

وكان تاليران قد وصل إلى لندن يوم ٢٥ سبتمبر أي قبل انسحاب القوات البولندية من محاربة الثوار البلجيكيين . وحاول اقناع الوزارة الانجليزية بوجهة نظر حكومته ومقدرتها على الاضطلاع بالأمر وحدها . وعندما أصبح على الحكومة الانجليزية أن تختار بين أمرين : الحرب أم التضيحية بالمبدأ ، اختارت الأمر الثاني واعترفت بموافقتها على انفصال بلجيكا عن هولندا ، ووعدت بالاعتراف بالدولة الجديدة « بلجيكا » بشرط أن تعهد فرنسا بالمحافظة على الحدود التي رسمتها تسوية فيينا في عام ١٨١٥ ، وأن تتعاون مع الدول الأربع الأخرى في تكوين الدولة الجديدة . وقد اقترح تاليران في ٤ أكتوبر أن تعرض المسألة أمام المؤتمر المكون من الدول الخمس العظمى الذي كان مجتمعا يومئذ في لندن للنظر

في مسألة اليونان وعندما طلب ملك الأراضي المنخفضة في اليوم التالي من الدول أن تساعد على التغلب على الثورة ، كانت المحالفة الفرنسية الانجليزية قد أصبحت حقيقة ماثلة ، وأصبح التحالف ضد فرنسا من صنع الماضي .

وقد نظرت روسيا بمزيد من الأسف إلى التطور الجديد في السياسة البريطانية . ولكن لحسن حظ المسألة البلجيكية ، أن روسيا كانت مشغولة بالثورة في بولندا ، وعزلت روسيا بذلك عن المشاركة في شئون غرب أوروبا . وكذلك بروسيا التي رأت أن تتحد مع روسيا في سياستها لم تكن تستطيع أن تتدخل في المسألة البلجيكية لصالح ملك هولندا لأنها رأت ضرورة الاحتفاظ بجيشها قائما على حدودها الشرقية .

أما النمسا فقد شغلتها مشاكلها في بولندا وإيطاليا عن التدخل في المسألة البلجيكية .

وبسبب هذه العوامل مجتمعة ، ووسط هذه الظروف ، اتفقت الدول على مبدأ انفصال بلجيكا عن هولندا في البروتوكول الذي تم توقيعه بتاريخ ٢٠ ديسمبر عام ١٨٣٠ . ومع أن نيقولا قيصر روسيا قد صدق على هذا البروتوكول إلا أنه اشترط أن يكون تنفيذه مقرونا برضا ملك هولندا . فهو بوصفه حليفا وصديقا لذلك الملك يرفض استخدام العنف والتهديد في إقناعه .

وفي مطلع عام ١٨٣١ بدا حل مشاكل المسألة البلجيكية صعب التنفيذ ، وبدأ الشك في أن تجتمع عليه سائر الدول ، فالقيصر لا يزال مترددا ، وملك الأراضي المنخفضة يبدى عنادا وتشبها بموقفه ، بينما المؤتمر الوطني لا يقتنع بالحلول المعروضة ، وموقف فرنسا الذي ما يزال يبدو غامضا ، ومشكلة لكسمبورج ما تزال معقدة يستعصى حلها . ففي عام ١٨١٥ منح ملك الأراضي المنخفضة لكسمبورج تعويضا له عن أملاكه الوراثية التي تنازل عنها لروسيا . كانت مدينة لكسمبورج قلعة حصينة تسيطر على مداخل ألمانيا الدنيا . كما كانت لكسمبورج نفسها عضوا في الإتحاد الألماني . ومع ذلك فإن البلجيكيين على الرغم من اعترافهم بكونها عضوا في الإتحاد الألماني يطالبون بها ، ويعتبرونها جزءا هاما من بلادهم ، ولا أدل على ذلك في رأيهم من أنها ممثلة في مؤتمر بروكسل .

وفي ٢٠ يناير من عام ١٨٣١ ، أصدر المؤتمر المنعقد في لندن بروتوكولا جديدا يحدد مبدأ الانفصال وفقا للقرار التالي « تعاد لكتنبورج إلى ملك الأراضي المنخفضة ، وتقوم بلجيكا بدفع نصف الدين القومي » . وكانت هولندا قد اقترضت معظمه قبل الوحدة . وفي نفس المؤتمر اشتدت مطالبة تاليران ببعض المواقع لفرنسا ، طالب بالحصول على قلعتي « مارينبورج » Marienburg و « فيليبيل » Philippeville . ولما فشل في إقناع المؤتمر وافق على البروتوكول المشار إليه ضمانا للسلام ، وتجنبا للحرب . ووافق ملك هولندا على ذلك .

عرش البلجيكي :

ويناقش المؤتمر مسألة اختيار من يجلس على عرش بلجيكا . ويرفض البلجيكيون - وكانوا أقلية في المؤتمر - أمير أورنج الذي جاء يطلب هذا العرش مدعيا أنه من حقه . وينقسم أعضاء المؤتمر إلى فريقين : فريق يرى اختيار « أوجست بوهارنيه » Auguste Beauharnias « دوق لوستنبرج » Leuchtenberg وفريق يفضل « دوق نيمور » Nemours ، الابن الأكبر لملك فرنسا . وقد كانت معارضة فرنسا للأمر الأول مما أبعدته . بينما شجعت البلجيكيين على التثبيت بالثاني . وفي ٣ فبراير عام ١٨٣١ تقدم وفد رسي إلى البلاط الفرنسي يعرضون تاج الملك على « دوق نيمور » . وكان تثبيت البلجيكيين بمطلبهم هذا يقتضي أن يقبل الدوق المذكور عرض بلجيكا ولكن قبوله لهذا العرض سيكون أول شرارة تشعل نار حرب أوروبية عامة . وفي أول فبراير أي قبل ذلك العرض الرسمي يومين كانت الدول قد قررت اقضاء أمراء اليوت الحاكمة في الدول المعطى الخمس من حق اعتلاء العرش البلجيكي . وأكبر الظن أن الدول كانت تعني بما قررت في المرتبة الأولى (دوق نيمور) . ألم يكن من الحكمة بعد ذلك ألا يقبل ملك فرنسا عرش بلجيكا لابنه ، فيعرض ملكه للخطر . وظل الوفد البلجيكي ينتظر باب لويس فيليب أسبوعين كاملين وانصرف أخيرا بعد أن صدر قرار الملك المذكور بالرفض .

وكان لرفض ملك فرنسا أثر في نفوس البلجيكيين الذين استاءوا واشتد استيائهم فرفضوا ترشيح أحد أمرائه وهو أمير ناپولي . وتطلعت الأنظار بعد ذلك إلى أحد أخوال الملكة فيكتوريا ، وهو ليوبولد أمير ساكس كوبورج Leopold of Sax-Coburg . ولم يعارض في ترشيحه إلا قيصر

الروسيا بحجة أنه سبق أن طلب لعرش اليونان فرفض ، وصرح بعد هذا الرفض بأنه يرى ترك الأمر للبلجيكيين أنفسهم . أما انجلترا فقد رضيت به عن طيب خاطر نظرا لما بينه وبينها من علاقات طيبة . واتجه « بالمرستون » إلى لويس فيليب واجتهد في اقناعه بالموافقة على قبول « ليوبولد كوبورج » . واقترح في عرضه هذا تزويج المرشح بالأميرة « لويز أورليان » . وكان ليوبولد سياسيا بعيد النظر ، فاشترط لقبوله تاج بلجيكا أن يعاون في العمل على إيجاد تسوية مرضية لشعب بلجيكا ، واقترح أن يقدم لذلك بإدخال بعض التعديلات على بروتوكول ٢٠ يناير عام ١٨٣١ وقد جمعت كلها فيما يعرف بالمواد الثمان عشرة في ٢٦ يونية من نفس العام . أما رأس المقترحات التي حرص على تنفيذها حرصا على مصالح البلجيكيين ، فقد كان الإبقاء على حق بلجيكا في لكسمبورج ، وتعديل موضوع الديون بحيث يقع عبؤها على هولندا ، وتعفى بلجيكا من هذا الغرم .

ليوبولد أمير « ساكس كوبورج » يصبح ملكا على بلجيكا :

وفي ١٦ من أغسطس عام ١٨٣١ قصد ليوبولد إلى بروكسل ، فاستقبله الشعب بحفاوة عظيمة وأيدته الدول التي يهمها الأمر . لم ينته الأمر عند حد ما ذكرنا ، وإنما ظهرت في السيل عقبات ، وأحيطت الأمور بسياج من المتاعب ؛ فهذه هولندا ترفض رفضا تاما ما أقره المؤتمر من التعديلات التي اقترحها ليوبولد (المواد الثمان عشرة) ، وهذا وليم أورنج ملك هولندا يرى فيما أقره المؤتمر تحديا من الدول ، أقل ما يمكن أن يوصف به أن الدول لن تعينه بعد اليوم . فحزم أمره وأصر على مهاجمة بلجيكا بجيشه الخاص . ولم يكن الجيش البلجيكي قد أعد نفسه لصد هذا الهجوم ، فبات يتلقى النكسة بعد النكسة والهزيمة تلو الهزيمة . ولعل الدول لو قبلت اقتراح التيسر بترك بلجيكا وشأنها لكان من الممكن أن يقضى على عرش ليوبولد ، وتعود بلجيكا إلى وحدتها مع هولندا . واضطر ليوبولد أمام هجوم هولندا إلى الالتجاء إلى ملك فرنسا يطلب معونتها ، فتقبل الملك رجاءه ؛ ويرضى الشعب الفرنسي بذلك ، وكان الشعب يتعطش إلى خوض الحرب لتدعيم استقلال بلجيكا . ولم تكد أنباء ذلك تذاع في أجواء أوروبا حتى أزعجت انجلترا التي خشيت أن تنفرد فرنسا بالنفوذ في بلجيكا .

وتتقدم قوات فرنسا بالفعل ، فترد الجيش الهولندى عن بلجيكا ،
وتبقى مرابطة في مواقعها معلنة أنها لن تتسحب إلا بعد تنفيذ الاتفاق
الذى تم بتاريخ ١٧ أبريل عام ١٨٣١ .

ويقتضى هدم بعض القلاع وإزالة بعض التحصينات . ولم تكن
دول أوروبا تكره لفرنسا أن تنال ما تطلب ، ولكنها تكره أن تنال ذلك
عن طريق التهديد بالسلاح . وقد جاء ذلك في تصريح لبارستون ، وهو
يهدد بإعلان الحرب إن بقيت فرنسا مرابطة بجيوشها في بلجيكا . فلم
تكذب فرنسا تسمع بذلك حتى بادرت بسحب جيوشها . ومن ثم بدأ
تخطيط القلاع المتفق عليها الواقعة على الحدود وهو « منان » Menin
« وآث » Ath ، و « مونز » Mons « فليشيل » ، و « مرينبورج » .

واتتهن الأمر بعقد اتفاقية ١٥ أكتوبر عام ١٨٣١ ، وهى اتفاقية
المواد الأربع وعشرين التى أعيدت بمقتضاها « ليمبورج » Limburg
وجزاء من لكسمبورج إلى هولندا . وعقدت معاهدة لندن في ١٥ نوفمبر
من عام ١٨٣١ ، وكان أعضاؤها وزراء الدول الخمس العظمى وبلجيكا .
ورفض قيصر روسيا التصديق عليها حتى يوافق عليها ملك هولندا .
وفي النهاية في ٣ مايو عام ١٨٣٢ أكدت معاهدات نوفمبر ، وصدق
عليها قيصر روسيا . وهكذا اعترف بليوبولد ، كما تم الاتفاق على الاعتراف
بحياد بلجيكا الذى ضمته الدول العظمى جميعا .

لم يكن الملك وليم ليدعن للأمر الواقع ، فكان لابد من استخدام
القوة ليرضخ للأمر . فهاجمت القوات الفرنسية أنتورب ، وكانت لاتزال
تحت سيطرة الهولنديين . وحاصرت انجلترا مصب نهر الشلد وسواحل
هولندا وهكذا لم يعد للهولنديين أى مراكز في بلجيكا فيما عدا قلعتين
على نهر الشلد ، بينما ظل البلجيكيون يحتلون « ليمبورج » Limburg
ولكسمبورج . ولم تحل هذه المشكلة الا في عام ١٨٣٩ ، عندما أظهر
البلجيكيون استياءهم ، وطالب ملكهم بتعويض عما فقد من أملاك .
ولكن الدول هددت باستخدام القوة مما أدى إلى حل المشكلة البلجيكية
وقد أساء إلى وليم ما عاناه من هزيمة فتنازل عن ملكه .

ولا يمكننا أن نقرر موقف الدول الشرقية أثناء السنوات الحرجة
في المشكلة البلجيكية إلا على أساس اشتغال هذه الدول ببعض الحركات

الثورية القريبة من أملاك كل منها . فقد شغلت روسيا تماما بالثورة في بولندا . وكانت هذه الثورة مما شتت جهود كل من بروسيا والنمسا كذلك ، كما كانت الأخيرة قلقة بسبب الاضطرابات والفتن في كل من ألمانيا وإيطاليا ؛ ففي ألمانيا وقعت بعض الحركات الانفصالية ، فخلع دوق برنزيك من دوقيته دون اعتراض ، واضطر منتخب هس أن يمنح - مرغما - شعبه الدستور . ووقعت حوادث مماثلة في كل من هانوفر وسكسونيا . وكان مترنخ عندئذ يركز جهوده في إعادة النفوذ النمساوي في إيطاليا إلى ما كان عليه من قبل ، ولذلك انفردت كل من فرنسا وإنجلترا بحل مشكلة الأراضي المنخفضة ؛ فكان ذلك من حسن حظ بلجيكا .

استطاع الملك ليوبولد أمير « ساكس كوبورج » أن يضع سياسة لتحسين العلاقات بين بلجيكا وهولندا والعمل على نشر السلام بينهما . وأثبتت الأيام أن البلجيكيين قد وفقوا في اختيارهم لهذا الأمير ليكون ملكا عليهم ، فهو قد ذل الصعاب التي واجهته : فنجى بلاده من الغزو الهولندي المحفوف بالخطر ، ذلك الهجوم الذي شن عليها في نهاية يوليو عام ١٨٣١ . وتغلب على مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن هذه وهي تخليص بلجيكا من الجيش الفرنسي الذي قدم لطرد الهولنديين ، وراق له أن يبقى بعض الوقت بلجيكا . كما تغلب على سخط الشعب البلجيكي الشديد وتدمره العميق لفقدانه شطر من لكسمبورج وإقليم لمبورج . كان ذلك نتيجة لما فرضته عليه الدول العظمى في مؤتمر لندن .

وفي مايو عام ١٨٣٩ بعد كفاح دام تسع سنوات تقرر أن تصبح بلجيكا دولة مستقلة مكفولة الحقوق وكان النصر الحقيقي من نصيب بالمرستون ، فقد تخلصت بلجيكا حقا من حكم هولندا ، وأنتقلت من انضمامها إلى منطقة النفوذ الفرنسي الحربي والتجاري ، وفرض عليها نظام من الحياد الدائم بعد ما ضمته الدول الخمس العظمى وقد وصف هذا الاتفاق بعد ذلك بخمسة وسبعين عاما بأنه كان قصاصة ورق .

كان لحركة استقلال بلجيكا أهمية تتضح آثارها في إظهار جانب من تلك الصعاب التي واجهت لويس فيليب ، وموقفه الحرج في التوفيق بين رغبات شعبه ورغبات الدول الأوروبية . وكانت هذه الحركة كذلك

خروجا على قواعد تسوية قيينا بعد أن أثبتت ما فيها من نقص . وضربت
المثل في مد الأمل للمطالبين بالحرية والاستقلال . كما أثبتت أن نجاح
الحكم لا يقوم إلا على أساس من القواعد الدستورية كما ثبت في كل
من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا . أفادت بلجيكا كثيرا من هذا الاستقلال ،
وبحسبها من ذلك أن أصبحت تتمتع بحكم سليم بين يدي ملك دستوري ،
يمتاز ببعد النظر وثاقب الفكر والحكمة .

الباب الرابع ثورات عام ١٨٤٨

تميز عام ١٨٤٨ بقيام الثورة في فرنسا وانتقالها إلى الدول الأوروبية الأخرى . وليس عجيبا أن تتابع الثورات تقليدا لما وقع في فرنسا ، ذلك لأن المبادئ الرجعية - التي روج لها مترنخ في أوروبا منذ عام ١٨١٥ - كانت تتعارض مع ما بدأت تحسه الشعوب إلى الخلاص منه ، فالشعوب قد أحست الرجعية والظلم وأخذت تنزع إلى الحرية في كل ناحية من نواحي الحياة لأن أثر الثورة الفرنسية مازال يحرك مشاعرها . فكان من الطبيعي أن تتخلص الشعوب من تلك المبادئ المنفرة التي نادى بها مترنخ ، وأخذ يدعو إليها ويروج لها . وإذا كانت هذه الثورات لم تحقق كل ما كانت تهدف إليه فإنها على الأقل قد أحدثت تصدعا هائلا في ذلك النظام الرجعي الذي كان يسود أوروبا ، وأثبتت أنه لن يقوى على البقاء أمدا طويلا .



الفصل الأول

ثورة فرنسا في فبراير عام ١٨٤٨ :

لم تكن التالية لثورة عام ١٨٧٩ ، بل سبقتها ثورة أخرى في عام ١٨٣٠ ، وقعت في عهد شارل العاشر ولكنها لم تتمخض عن حكم جمهوري كما كان ينتظر منها . فالحكم الملكي انتقل من أسرة البوربون إلى أسرة الأورليان . على أن نتائجها العامة لم تخل من أهمية . وبحسبنا من تلك النتائج انتقال قدسية الحكم من البيت المالكي إلى حقوق الشعب . ومعنى ذلك أنها مهدت للديمقراطية وإن كانت لم تؤيد بإصلاحات دستورية جديدة بالذكر . ولكن الشيء الذي لاشك فيه هو أن لويس فيليب أصبح يحكم فرنسا بإرادة الشعب . وعلى ذلك يمكن اعتبار ثورة عام ١٨٣٠ تسعة لثورة عام ١٧٨٩ . فمبادئ الثورة الأولى وهي الحرية والائخاء والمساواة قد تحققت بالفعل وأصبح الحفاظ عليها في أيد أمينة وفيه . فحق الشعب الذي منحه لويس الثامن عشر في عهده لم يصبح تنازلا من الملك ؛ لا يحصل عليه الشعب إلا إذا ضعف الملك أو أراد بل أصبح حقا ثابتا من حقوق الشعب لا يتغير ويتبدل ولا يسترد (١) .

أسباب الثورة التي قامت في فرنسا في عام ١٨٤٨ :

إنها أسباب تجمعت خلال حكم لويس فيليب (١٨٣٠ - ١٨٤٨) .
الواقع أن التاريخ لا ينكر المزايا الكثيرة التي استقرت خلال ذلك العهد ، وقامت على أساس النظم المختلفة التي أفادتها البلاد من كلا العهدين الجمهوري والإمبراطوري ، واستقرت دعائم النظم الاجتماعية والسياسية ، فلم تعد يخشى عليها من خطر إذا ما هي وضعت في أيدي الرجعية من أمثال « فييل » Villèlie و « بولينياك » Polignac .

(١) انظر ثورة يوليو من عام ١٨٣٠ ص ٢٦٨ - ٢٧٤ .

وإذا كان حق الانتخاب قد قصر في دائرة ضيقة لا يجاوز أفرادها ٢٥٠٠٠٠ ناخب ، فإن فرنسا في عهد لويس فيليب قد تستعت بعصر زاهر تميز ببلاغة أعضاء البرلمان وتقدم السكك الحديدية ، وفتح الجزائر وتوطيد الحكم الفرنسي فيها .

وفي عهد لويس فيليب كان « جيزو » Guizot زعيما لحزب المحافظين و « تيير » Thiers رئيسا لحزب الأحرار . وكان كلاهما قد استقبل حكم الملكية البورجوازية برضا وحفاوة ، وتعاهدا على تأييدها والدفاع عنها بكل ما يملكان من قوة أمام أنصار الملكية الشرعية (ملكية البوربون) من ناحية ، وأنصار الجمهورية من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من اتفاقهما هذا كان لكل منهما في السياسة الخارجية سبيله الخاص . « فجيزو » كان يستند في سياسته إلى ما يعرف « بالتعاقد الودي » Entente Cordiale مع إنجلترا ، وهو تعاقد بين الدولتين الديسقاطيتين في غرب أوروبا ضد الدول الثلاث الأوروبية الرجعية في شرق أوروبا . وكان تيير من أنصار سلوك سياسة الهجوم ومعارضى سياسة التعاقد الودي . ولا ينبغي أن تغفل عن حقيقة هامة وهى أن سقوط ملكية لويس فيليب لم يكن نتيجة الخلاف بين السياستين وإنما نتجت عن سلوك لويس فيليب في السياسة الخارجية ، وعن نقطة الديسقاطية التى أخذت تزداد نموا في النفوس .

وكانت ثورة عام ١٨٤٨ مفاجأة لكل من الزعيمين المذكورين . ويمكن تفسير السهولة التى تمت بها هذه الثورة بإنشغال الحكومة والمعارضة في أوجه النزاع بينهما ، وعدم انتباههما إلى تلك القوى التى أخذت تعمل في سكون خارج البرلمان للقضاء عليهما معا .

أما ثورة عام ١٨٤٨ :

وقد كان مبعثها مسلك لويس فيليب في سياسته الخارجية ، فهو قد اتبع سياسة لا تلائم ميول الشعب الفرنسي ، فتسوية ثيينا في عام ١٨١٥ قد خلفت لفرنسا آثارا مخزية كان من واجب أسرة أورليان العمل على محوها ؛ ذلك لأن مركز هذه الأسرة كان يرتبط بنقدار ما يسكنها أن تقدم من جهود في سبيل استرداد الكرامة الوطنية التى ترد على الشعب كبريائه . وقد سنحت الفرصة مرتين ؛ أولاهما في عام ١٨٣٠ عند اندلاع

نار الثورات في أوروبا ، والثانية عام ١٨٤٠ بمناسبة موقف أوروبا من محمد علي . ولكن لويس فيليب اهل رعية الشعب في دلا العرستين . كانت باريس في عام ١٨٣٠ كما كانت في عام ١٧٨٩ وكما ستصبح في عام ١٨٤٨ مهب العاصفة الثورية التي عت أوروبا وهزت فيها عروش الحاكمين . وكان من نتائج ذلك أن أعلنت بلجيكا استقلالها عن هولندا وثار بولندا على روسيا . كما شهدت ألمانيا وإيطاليا بعض الاضطرابات . فأصبح على لويس فيليب أن يختار الموقف الذي يلائمه من هذه الثورات وكان حديث عهد بالحكم . وكان مصير أسرته يتوقف على سلوكه السياسي يومئذ ، فوفق في إرضاء الدول ، وحفظ عليه موقفه هذا عرشه ثمانية عشر عاما . ولكنه لم يرض شعبه ، فامتدت هوة الخلاف بينه وبين الشعب ، وعجلت الظروف على توسيعها . فالشعب يرى أن من الحق على ملكه أن يساند الشعوب الثائرة ، ويدفعه إلى ذلك ما خلفته تسوية عام ١٨١٥ من جراح عميقة في الكرامة الفرنسية . وتهزمهم إلى ذلك ذكريات المجد في عهد نابليون وإن كان من الصعب تصوير الموقف لو أن الملك استجاب لرغبات شعبه وإن لم يكن من المستبعد - لو فعل - أن تتحالف دول أوروبا الرجعية (روسيا والنمسا وبروسيا) ضد فرنسا . فيفاجأ الشعب الفرنسي بذلك الخطر الذي لم يكن مستعدا لرده . والشئ الذي لاشك فيه هو أن لويس فيليب قد امتنع عن التدخل في الشؤون الأوروبية يومئذ ليحصن عرشه ويحافظ على سلامته . فقد بالغ في إبعاد نفسه عن التدخل . فرفض تاج بلجيكا الذي عرض على ابنه . وكان في ذلك بعيد النظر فلو أنه قبل لابنه هذا العرش لعرض بلاده لأخطار حرب قد تنتهي بالقضاء عليها .

ولما سنحت الفرصة الثانية عام ١٨٤٠ عندما قامت أوروبا في وجه محمد علي مدعية أن نشاطه قد أصبح مبعث خطر على الباب العالي وتحمس الشعب الفرنسي لمناصرة محمد علي رأى لويس فيليب أن يرضى الشعب فعين « تيير » Thiers - وكان من أنصار محمد علي - رئيسا للوزارة . ولكنه لم يلبث أن تبين في سلوك « تيير » واستعداداته ما يمكن أن يشبر عليه حربا لا طاقة له باحتمالها ، واتضح له كذلك أن الدول الأوروبية مصرة على موقفها ، وأنها طلبت إليه أن يتنازل عن أطماعه في أملاك الدولة العثمانية ، فاشتد عطف الشعب على محمد علي عطا يكاد أن يتطور إلى ثورة ، فبادر لويس فيليب بعزل تيير وتعيين

جيزو الذى ظل فى منصبه حتى وقوع الثورة فى فبراير عام ١٨٤٨ . تلك كانت آثار السياسة الخارجية .

السياسة الداخلية :

ويساند سلوك الملك فى سياسته الخارجية سلوكه فى السياسة الداخلية ، فهو سلوك لم يقل أثرة فى إغضاب الشعب عن أثر السلوك فى السياسة الخارجية . وكان من رأى الأديب « شاتوبريان » Chateaubriand والسياسى « تيير » العمل على اجتذاب رأى العام الفرنسى بسلوك جرىء فى السياسة الخارجية يصرفه عن الانشغال بسياسة الخمول الداخلية التى حرمته من حقوقه السياسية . بينما رأى الملك ورئيس وزرائه « جيزو » أن خطر ذلك يسكن أن يتقى بالعنف ، إلا أن الأمر لم يكن يسيرا لأن الحكومة لم يكن لديها الوسائل لتنفيذ ما تريد . كانت أسرة الأورليان تعتمد فى سلطانها على الطبقة الوسطى وحسب ، وكان أفرادها هم أصحاب الحق فى الانتخاب (١) . وفى ذلك ما يشير إلى استبعاد غيرهم كأعضاء الحزب الكاثوليكي والحزب الذى دأب على تأييد البوربون . ولم تبذل الأسرة الحاكمة أى جهد فى سبيل إرضاء الشورىين والديمقراطيين ، فى الوقت الذى راعت فيه فقراء الطبقة الوسطى ، فجعلت منهم الحرس الوطنى فأصبح لهم فى الدولة كيان ملحوظ وان كان ذلك لم يخرجهم عن طاعة من فوقهم من رجال الطبقة . على أنهم سئموا حالهم مع الوقت ، فبدأت النفوضى تدب بين صفوفهم ، وعدل الملك عن استعراضهم لأنهم كثيرا ما كانوا يتفوهون خلال الاستعراض بألفاظ خارجة وعدائية . حقيقة أن البرلمان لم يخل من معارضة يتزعّمها « تيير » ومع ذلك فقد أمن الملك جانب المجلس عن طريق الرشاوى التى كان يقدمها رئيس وزرائه « جيزو » للأعضاء . وعلى الرغم من كل ذلك فإن رأى العام لم ينبج من الاندفاع وراء ما تنشره الصحف من آراء مثيرة .

كما أثار النفوس موقف « جيزو » الذى كان يرى أن التساهل فى سياسته والاستجابة لبعض مطالب الشعب مظهر من مظاهر الضعف .

(١) لا يسمح لفرد من أفراد الشعب الفرنسى بحق الانتخاب إلا اذا كان يؤدى للدولة ضريبة مباشرة لا يقل قدرها عن ٢٠٠ فك ، ولا يسمح للمرشح لعضوية البرلمان بالوصول إليها الا اذا كان يدفع ٥٠٠ فك ضريبة مباشرة للدولة .

وبات الشعب يكره هذه السياسة . ويعتقد أن ملكية لويس فيليب لم تعد صالحة في سياستها الخارجية والداخلية ؛ فالملك في الواقع قد خدع الشعب بحكومة برلمانية ولكنها زائفة ؛ فهو لا يرى أن يكون جديرا بالعرش إذا تخلى عن شيء من سلطانه . ومن ذلك تشبهه الكامل بالسيطرة على السياسة الخارجية ؛ فهو يرى أن إهمال ما يقرره البرلمان في شأن السياسة الخارجية أهون عليه من إقحام فرنسا في أي حرب . فلم ير « تيير » رغم المعارضة في البرلمان بدا من مهاجسته واتهامه بالإعتداء على الدستور . ولما بدا (لتيير) أنه لن يستطيع أن يكسب في البرلمان من يؤيدون رأيه انضم إلى الحزب الجمهوري ؛ وأيد مطالبهم الخاصة بإصلاح الانتخاب .

تعرض كذلك موقف الملك لتيارين جارفين من تيارات السياسة ؛ أحدهما يستند قوته من أنصار الحزب البونابرتي الأوفياء لذكرى عهد بونابرت والثاني يستند إلى قوة الحزب الجمهوري الاشتراكي .

فأما أنصار التيار الأول :

فقد كانت الذكريات من عهد بونابرت لا تزال تهز مشاعرهم . ذكروا أمجاده الخيرية واتصاراته السياسية التي تغني بيا بيرنجيه Beranger ، وأشاد بذكرها « فيكتور هيجو » Victor Hugo ، وذكروا تحالف دول أوروبا عليه وذكروا هزيته في « واترلو » . وفاخت قلوبهم بالعطف على نهاية هذا البطل وذكروا كيف سلم نفسه للشرف البريطاني الذي غدر به حين رمى به إلى سائت هيلانه ؛ وذكروا عودته إليهم في عام ١٨٤٠ وفاة ليستقر في « الأثليد » بقلب باريس . ذكروا كل ذلك ؛ ونسوا ما كان في عهده من متاعب الحروب وأهوالها (١) هزتهم كل هذه المشاعر فاستمعوا إلى هاتف من بيت نابليون يطالب بالعرش وهو لويس بونابرت (١٨٠٨ - ١٨٧٣) (٢) .

(١) ما أكثر ما أثارت الحرب من مخاوف ؛ وما أكثر ما فقدت البلاد من ضحايا في الرجال والأموال ؛ وما أكثر ما هزت الأخطار قلوب من يخشون هجوم الأعداء حين يغرون على بلادهم ؛ وبحسبنا أن نذكر ما لقي الفرنسيون من مذلة وهوان بسبب ما فرضته عليهم معاهدة باريس الثانية في عام ١٨١٥ من شروط قاسية انظر ص ٢٢٦ .

(٢) ابن لويس بونابرت الذي عينه أخوه نابليون على عرش هولندا في عام ١٨٠٦ ولكنه تنازل عنه في عام ١٨١٠ وأمه هورتانيس بوهارنيه Hortense Beauharnais ؛ ابنه الإمبراطورية « جوزفين » من زوجها الأول .

أما التيار الثانى وهو الجمهورى الاشتراكى :

فجرت سيرته وأثره على النحو التالى :

بدأ الحزب الجمهورى فى فرنسا منذ أحداث الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ . والواقع أن تلك الثورة لم تهدف عند قيامها إلى الحكم الجمهورى وإن كان هذا الحزب لم يظهر إلا فى عام ١٧٩١ ، وذلك فى البيان الذى وضعه أعضاؤه فى ساحة مارس ، يدعون فيه إلى إلغاء الملكية . أما الجمهورية الأولى فقد بدأت فى سبتمبر عام ١٧٩٢ وأخذت سيرتها فى أنشط متوالية خلال سنى الثورة الفرنسية إلى أن انتهى الأمر بقيام الحكم الامبراطورى فى عام ١٨٠٤ . ولما قامت ثورة يوليو عام ١٨٣٠ لم ير الجمهوريون ضرورة للتسك ببادئ الجمهورية ، وقبلوا ملكية أورليان اتقاء للخطر الذى ينشأ عن تدخل الدول الأوروبية . وأخذ الحزب الجمهورى فى عهد تلك الملكية يطالب بحق الانتخاب العام . وكانت وسيلة الجمهوريين والأحرار إلى إصلاح البرلمان خالية من كل عنف وإلحاح . وإنما جرى الحديث عن مطالبهم على موائد تجمعهم حولها لقاءات لا تثار فيها إلا أحاديث التفاهم الودى . وكان أبرع من يديرها يومئذ بعض أقطاب الساسة أمثال « أوديلون بارو » Odilon Barrot و « تيير » Thiers ، و « رموزا » Rémusat وغيرهم .

وبان للجمهوريين خلال جهودهم تلك أن إلى جانبهم فى باريس حزبا آخر ينادى بالاشتراكية يراها فى إجراء إصلاحات اجتماعية تنصف الفقراء من أهل الغنى وتصلح من أحوالهم المعيشية . وكان من أقطاب هذا الحزب سان سيمون St. Simon (١) الذى نادى بوجوب السعى إلى تحقيق السلام العالمى وضرورة تنظيم العمل تنظيمًا دوليًا . وقام من أعضاء هذا الحزب « لوى بلان » Louis Blanc (٢) ينادى بوجوب إقامة

(١) ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ، رأى أن قادة الصناعة والعلم عليهم إعادة تنظيم الدولة وتوجيهها حتى يقيموا نظاما اجتماعيا أفضل ؛ عرفت مبادئه بالسيمونية .

(٢) (١٨١١ - ١٨٨٢) من أهم كتبه تنظيم العمل ١٨٤٠ . كان من قادة ثورة ١٨٤٨ وعندما تغلبت عناصر المحافظة والرجعية على الحركة العمالية ، اضطر بلان إلى التهرب إلى إنجلترا حيث أقام فيها إلى عام ١٨٧١ . أثرت أفكاره تأثيرا عميقا فى الحركة الاشتراكية فى كثير من البلاد وخصوصا فى ألمانيا .

دور الصناعة القومية وتنظيمها (١) . وأخذت الأمور تتطور بين يدي ذلك الحزب حتى بدا لفظا « الاشتراكية » و « الشيوعية » يجريان على ألسنة الناس وكأنهما شيء واحد .

وأيدت الصحافة بدورها كل أولئك الأغراض ؛ فنت بذلك روح التذمر والسخط بين طبقات الشعب الفقيرة وارتفع صوتهم ينادي بالإصلاح العاجل . واستغل الحزب الجمهوري كل ذلك عندما قامت الثورة ، فحولوا نداءهم بالإصلاح إلى نداء بالحكم الجمهوري .

قيام ثورة فبراير عام ١٨٤٨ :

ولما أخفق « أوديلون بارو » زعيم الأحرار في تحقيق ما كان ينادي به من إصلاح انتهر فرصة العطلة الصيفية للبرلمان في عام ١٨٤٧ : وأخذ ينادي في كافة أنحاء فرنسا بوجوب إصلاح البرلمان على أساس توسيع دائرة الانتخاب ؛ كما دعا إلى ضرورة عزل « جيزو » رئيس الوزارة . وأيد هذا النداء يومئذ خطيب فرنسا وشاعرها المشهور يومئذ «لامارتين» Lamartine (١٧٩٠ - ١٨٦٩) .

وخشيت الحكومة خطر هذه الجهود . فرفضت تحقيق تلك المطالب . فوجهت الحكومة بسوقها هذا باندلاع نار الثورة في اليوم التالي . ولا يكاد يمر على اندلاعها يوم واحد حتى اشتدت ثورة العمال الذين تحصنوا في شوارع المدينة بالمقاريس واندس بينهم فريق الجمهوريين لينادوا بحياة الجمهورية بدلا من المناذاة بتحقيق الإصلاح . ولم يجد الملك الشيخ بدا من الهرب تاركاً العرش لحفيده . فلبأ إلى مقاطعة « سري » Surrey بانجلترا .

وهكذا كانت الثورة في فبراير عام ١٨٤٨ من صنع باريس وحدها بل ومن صنع فئة معينة فيها . وقد أعلنت الجمهورية نتيجة لها ، وانتخب لويس بوناپرت رئيسا للجمهورية في استفتاء شعبي في ١٠ ديسمبر عام ١٨٤٨ . ولم يلبث أن دبر انقلابا حكوميا محكما في ٢ ديسمبر عام ١٨٥١ فعدا نتيجة له امبراطورا على فرنسا .

(١) دعا أصحاب هذه الحركة الى اعادة تنظيم الصناعة طبق مبادئ انسانية عملية .

وسلك نابليون سياسة خارجية يتصف أسلوبها بالنشاط والجرأة (١)
على خلاف سالفه ، أثارت عليه أوروبا ، كما أنها لم ترض جميع الأحزاب
في فرنسا . وكانت في النهاية السبب في سقوطه في عام ١٨٧٠ وقيام
الجمهورية الثالثة في فرنسا .

(١). انظر دوره في المساهمة في بعض خطوات الوحدة الإيطالية
ص ٣٥٠ - ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٦ ودوره غير المباشر في هذا الصدد
بالنسبة للاتحاد الألماني والأخطاء التي ارتكبها في هذا المجال ص ٣٩٩ .
٤٠٠ - ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ - ٤١٨ .

الفصل الثاني

نابليون الثالث والامبراطورية الثانية

انقلاب ديسمبر ١٨٥١ يقابل بالرضى في فرنسا ؟

لم تتمتع الأغلبية العظمى من الفرنسيين لنتائج القضاء على الجمهورية على يد لويس نابليون في ديسمبر عام ١٨٥١ لأنهم كانوا يخشون الثورة الاجتماعية ، كما أن عهد الجمهورية لم يحقق للفرنسيين شيئاً مما كانوا يتطلعون إليه ، وعلى الرغم من وجود قلة تدين بالولاء للمبادئ الجمهورية وإن الأغلبية كانت منقسمة على نفسها لا تدرى عواقب ذلك الموقف. كل ذلك مهد السبيل للرئيس نابليون وإن هذا ليفسر في سهولة ويسر كيف أن ذلك الانقلاب لم يثر أى معارضة بسبب تلك الخلافات بين بين أتباع أسرة أورليان وأتباع أسرة البوربون والجمهوريين . ومما يدعو إلى الدهشة حقاً تلك الشعبية التى تبينت للرئيس نابليون نتيجة للاستفتاءين الشعبيين اللذين أجريا في ديسمبر عام ١٨٥١ ، وفي نوفمبر عام ١٨٥٢ في الموافقة على إعادة الحكم الامبراطورى إلى فرنسا ، نجح لويس نابليون في كليهما في الحصول على أغلبية ساحقة من الأصوات ما يزيد على سبعة ونصف مليون صوت من ثمانية ملايين وهذه النسبة تثبت أن لويس نابليون قد أصبح يتمتع بتأييد أغلبية الفرنسيين وثقتهم .

كانوا جميعاً يعادون الثورة الاجتماعية كما لم يتغلبوا على ما أصابهم من فزع في عام ١٨٤٨ من جراء قتال يونيو الذى نشب في باريس مدة أربعة أيام بين الجند النظاميين والحرس الأهلى تحت قيادة كافينياك - Cavaignac وبين العمال العاطلين الذين كانوا خلال هذا القتال (١) دون قيادة . ولقد كلف الحكومة النصر ضياع

« ١ » وقع ذلك القتال نتيجة لإغلاق الدولة للمصانع الأهلية التى انشأتها لتوجد أماكن عمل للعاطلين ولكنها ادارتها بخمائر فادحة وكانت عاملاً هاماً على جذب أعداد غفيرة من المتعطلين إلى باريس .

عشرة آلاف من الأنفس ولما كان سواد الأمة الفرنسيين يملكون أرضاً زراعية أو يستثمرون بعض أموالهم في امداد الحكومة بالقروض فقد ابتهجوا لانتصار الحكومة وطالبوها بالمزيد من الشدة والحزم في الحكم ليضمنوا الأمن والحماية لأموالهم ومصالحهم.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الجمعيات البرلمانية الفرنسية لم تؤد الدور الذي قام به البرلمان الانجليزي خلال القرن التاسع عشر . ولم تكن البرلمانات الفرنسية لتتعم بتأييد كبير من الشعب الذي لم يكن يرى فيها الضمان لحرياته الشخصية ولا العامل المساهم في رفاهية الشعب . أما في إنجلترا فقد تم التحول السياسي والتقدم الاجتماعي عن طريق التشريعات البرلمانية ، لقد كان البرلمانية مركز مناقشة هذه التشريعات كما أنه مصدر قوتها والعامل على تنفيذها وإحفاظة عليها ، ففي خلال القرن التاسع عشر نمت الأحزاب السياسية الجديدة كما اتسعت دوائر الانتخابات مما أتاح للشعب البريطاني تمثيلاً أقوى في البرلمان دون المساس بفاعلية الحكومة وقوتها فأصبح التطور البرلماني في إنجلترا نموذجاً يحتذى ، ومستوى يقاس عليه مدى تقدم النظم البرلمانية كسائر الدول الأوروبية وقد كان تأثير هذا المثل البريطاني عظيماً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . على أن الحكم على تاريخ سائر دول أوروبا وفق المعيار البريطاني يؤدي غالباً إلى سوء فهم الأوضاع نظراً لأن هناك عمليات مختلفة يتصل بكل منها : ففي فرنسا ذات الطابع الزراعي كان الفلاحون مرتبطين بطبقة النبلاء والأعيان من أصحاب الامتيازات ، وقد نجح نابليون في أن يخلص الفلاحين من نفوذهم الأمر الذي فشلت في تحقيقه من قبل أجهزة الحكم الجمهوري البرلماني . إذ كان نابليون الثالث يهدف إلى تقوية حرية الفرد المدنية .

نابليون الثالث :

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من حكم نابليون الثالث بعد الانقلاب بأنها كانت شخصية وديكتاتورية بمعنى أنها كانت مليئة بالاعتقالات التي بلغت حوالي ٢٥,٠٠٠ بعد الانقلاب : أراد بذلك الامبراطور أن يخمّد أنفاس المعارضة من البداية وأن يؤكد ادعاءاته بتوقع حدوث ثورة اجتماعية عارمة . واتسمت اعتقالاته بأنها كانت تعسفية . كما كان في بادئ الأمر قاسياً بل ظالماً عندما أرسل تسعة آلاف شخص إلى الجزائر ثم نفي من فرنسا حوالي ١٥٠٠ آخرين . ولكن لم يلبث بعد أن استقرت به

الأمر وشعر بالأمان أن كون لجنة قضائية لمراجعة الأحكام التي أصدرها . فأطلق سراح أكثر من ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف من المسجونين . وفي خلال بضع سنوات أطلق سراح المعتقلين السياسيين . فلم يمض عام ١٨٥٩ إلا وقل عدد المعتقلين إلى ١٨٠٠ شخص . وقد حرص على ألا يبقى أثناء سني امبراطوريته سجناء سياسيين . وكان حكمه يختلف تماماً عن حكم ديكتاتورى القرن العشرين وإن لقب بأول ديكتاتور فى العصر الحديث .

كان حكمه امتدادياً . ولكنه لم يحاول أن ينشئ حزباً بونابرتياً موالياً فقد كان ديكتاتور القرن العشرين ويبنون حكمهم على أساس الحزب الواحد والإرهاب . فيضع الحزب سياسته ينشئ معتقلاته ليضمن عدم معارضة حكمه وإنزال أشد أنواع العقاب بالمعادين للحزب . فلم يتصف عهد الامبراطورية الثانية بهذا الإرهاب بل إن المعارضة اشتدت أثناءه فأصبح لها وزنها ولم يطل عهد الاستبداد الذى تميز به العهد المبكر للامبراطورية بل خفت وطأته بعد ذلك .

لقد لقب ماركس Marx نابليون الثالث بالمجنون بينما لقبه بعض المؤرخين بالمغامر والانهازى . أما معاصروه فاستعصى عليهم فى عام ١٨٥٢ سبرغور دوافعه فلقبوه بأبى الهول . لم تكن الامبراطورية الثانية صورة مطابقة للامبراطورية الأولى . فقد كان نابليون الثالث يعتقد أن الامبراطورية الأولى ناقصة لم تمهلها الهزيمة العسكرية لكى تستكمل نموها . وكان مقتنعاً بأن الأقدار قد قيضته لكى يقيم البناء على الأسس التى وضعتها الامبراطورية الأولى ولكى يطور مؤسساتها وسياستها . كما كان يرى منذ البداية أن التغيير ضرورى وبناء . لا يجب مقاومته دون وعى . وأن تلك المقاومة كانت غلطة مترنيخ Metternich ورجال عودة الملكية إلى فرنسا . كان نابليون الثالث معجباً ببريطانيا لأنها كانت حريصة على أن تكييف مؤسساتها ونظمها لمقابلة الاحتياجات الجديدة التى يواجهها المجتمع الانجليزى . وهكذا تميز عهد الامبراطورية الثانية بسلسلة من التغييرات التى بدأها نابليون الثالث وكان يرى بعد وقوع الانقلاب أن فرنسا فى حاجة إلى حكم مطلق . ومن ثم كان الدستور الذى قدمه لفرنسا فى يناير ١٨٥٢ يمنح الامبراطور سلطات واسعة . دستور الامبراطورية الثانية وضع الدستور على نسق دستور العام الثامن (أى دستور اتنصالية) . وقد سلب المؤسسات البرلمانية سلطانها . فأصبحت مهمة مجلس السناتو حماية الدستور . وكان الامبراطور هو

الذى يعين أعضائه . أما المجلس التشريعي فكان يتكون من ٢٦٠ عضواً فكان يجتمع ثلاثة أشهر سنوياً ، حيث يناقش أعضاؤه مشروعات القوانين المقدمة من مجلس الدولة الذى كان نابليون الثالث يسيطر على أعضائه ، ولم تكن هذه المناقشات تنشر في الصحف . كما لم يكن لهذا المجلس حق مناقشة الوزراء ، إذ أنهم كانوا لا يعتمدون على الأغلبية في هذا المجلس وإنما يتبعون نابليون الثالث ؛ وهكذا خطط كل شيء لتقوية نفوذ السلطة التنفيذية . وعدم احترام مبدأ فصل السلطات . وأصبح بالتالى للسلطة التنفيذية السلطة العليا ، وكان نابليون الثالث يقودها .

سار نابليون الثالث في نظامه في الحكم على غرار نابليون الأول معتمداً على الإدارة المركزية ، وتحت تأثير وزير داخلية منح مديري محافظات فرنسا المختلفة سلطات أوسع مما حصلوا عليها من قبل ، ومركزاً أسمى ومرتببات عالية . كان عليهم تنفيذ أوامر الحكم المركزى ، كما كانوا حراساً على هيئات الكوميون والإدارات البلدية التى تنتشر في أنحاء فرنسا . بلغ عدد أعضاء الحكومة المركزية في عهد الامبراطورية الثانية حوالي ٣٥٠,٠٠٠ رجل ، والذين لنابليون جمعت بينهم روح التضامن والكفاية الإدارية مما جنب البلاد ما قد ينجم من أخطار عن البيروقراطية . وهكذا كانت السيطرة كاملة على الشؤون الإدارية . وفي الفترة بين عامي ١٨٥٢ ، ١٨٥٤ ، وبين عامي ١٨٦٠ و ١٨٦٢ كان « الدوق دي برسنيني » Duc de Persigny أحد المخلصين للامبراطور نابليون الثالث يتولى رئاسة الإدارة بوصفه وزيراً للداخلية . على أن حرصه الزائد على عدم السماح للرأى المخالف بأن يسمع جعلت هذا الوزير مصدر ضيق وارتباك لنابليون الثالث الذى كان في الستينيات من القرن التاسع عشر يرغب في أن يدخل على نظام حكمه بعض مظاهر الديمقراطية ؛ ففرضت على الصحافة في فرنسا رقابة صارمة إذا أصبح يتحتم على أى جريدة باريسية أو إقليمية ألا تنشر إلا بعد موافقة الهيئة المختصة وقد تتعرض أى صحيفة للإيقاف بعد ثلاثة انذارات صادرة من مدير المحافظات في الإقليم أو وزير الداخلية في باريس بسبب نشر أنباء أو الادلاء بتعليقات غير لائقة وكان رجال الشرطة وقد اتسع نفوذهم وسطا عليهم يعينون المديرين في أقاليهم .

الجيش : - أولى نابليون الثالث الجيش - وهو الذى حقق لنابليون الأول

أجاده - الاهتمام ومظاهر الاحترام . فرفع من المستوى الاجتماعي لرجان الجيش كما زاد في مرتباتهم .

وافتح الاستعراضات العسكرية والاحتفالات ليرفع معنويات أفراد الجيش واهتم بالاشتراك في شبه جزيرة القرم Crimea وفي شمال إيطاليا مما وفر للجيش الفرنسي مارشلات وحقق له أجاداً جديدة في سيستبول Seuastopol ، وماجنتا Magenta وسولفرينو Solferino .

الكنيسة : وجد نابليون الثالث في الكنيسة حليفاً مهماً آخر لحكمه ، فتعهدوا بالعناية فزادت ثروتها وازداد نفوذها وفي مقابل ذلك كان القسس يقودون صغار الفلاحين إلى صناديق الانتخاب ليؤيدوا الامبراطور ولتقبلوا حكمه الخير .

أضواء على سياسة نابليون الثالث الداخلية : على أن سياسة القمع والحكم الشخصي التي اتبعها نابليون الثالث لم تكن غاية في حد ذاتها ، وهذا مما يؤكد أنه كان أكثر من مغامر أو انتهازي كما نعته بعض المؤرخين ، إذ كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يستطيع أن ينهي عهد إعادة الأوضاع إلى عهدا وأن يبدأ عهداً جديداً للثورة . كان يهدف إلى تهيئة فرنسا لتجربة هامة تتلخص في تطوير مؤسساتها وتغييرها ليحقق للشعب الفرنسي مكاسب جمّة منها استتباب الأمن والرفاهية وفي النهاية الحرية المدنية والسياسية .

لم يكن لدى نابليون برنامج عمل دقيق لتحقيق تلك السياسة ، ففي خطاب ألقاه بعد الانقلاب مباشرة أعلن أن النظام القائم لا يغلق الباب في وجه أي تحسينات وأن هدفه هو أن يضع أسس البناء الوحيد القادر فيما بعد على أن يدعم الحرية الحكيمة المثمرة ، إذ أنه لم يكن يخشى المناقشات ويرى أن في إمكانه أن يغير سياسته عندما يقتضى الأمر ذلك وقد قدم نابليون الثالث للأغلبية بالعظمى من الفرنسيين ما كانوا ينتغون ، فمنحوه تأييدهم مدة عقدين من الزمن . إذ كان في سلطته ضمان للممتلكات والثروات والأمن السياسي والاقتصادي ، كما اعتبر ضامناً لمكاسب الثورة الفرنسية : من مساواة بين سائر المواطنين ، ونكافؤ الفرص أمامهم . ومن النقاط الأساسية في وجهة نظره أن زعيم أي شعب يجب أن يعمل مع القوى الرئيسية السائدة في عصره لا ضدها ، فهو قد رأى في القومية إحدى هذه القوى ، فهو إذن سيحالفها . وهناك

أمر آخر وهو أن الشعوب بدأت تظهر ثقلها في إدارة أمن الدولة ، أى أنها لم تعد تتقبل الأوضاع القديمة وهي أن تعامل كمجرد رعايا للحاكم عليها طاعته طاعة عمياء ، إذن فهو سيعمل على تحقيق هذه الرغبات الشعبية وبذلك يسهم في تحسين أحوال الفلاحين وعمال المدن بعد تمضية بعض الوقت في تشخيص أمراض فرنسا الاجتماعية ، نجح نابليون بسلطته المطلقة في أن يجرى العلاج الذى أثار موافقة عامة خلال العقد الأول من حكمه من الخمسينيات من القرن التاسع عشر (١٨٥٠) ، بينما أخذت المعارضة فلم يعد لها مؤيدون سواء أكانت الشرعية منها أم الاجتماعية ، فانخرط عدد كبير من أعضاء حزب أورليان في خدمته . وأسفرت انتخابات المجلس التشريعى في عام ١٨٥٧ مرة أخرى عن أغلبية ساحقة مؤيدة للحكومة كما كان الحال في ١٨٥٢ .

لقد كان الشعب الفرنسى في حاجة ماسة إلى استقرار الأمور السياسية واستتباب الأمن . وقد نجح نابليون الثالث في تحقيق ذلك له . ولكنه كان يهدف إلى أبعد من ذلك : كان يتطلع إلى علاج جروح المجتمع الفرنسى والقضاء على المنازعات بين الطبقات - كان نابليون يشارك الطبقة المستنيرة من المحافظين في آرائهم الخاصة بتوفير الرفاهية للشعب . كانت فرنسا لا تزال تحتفظ بمجتمعها الزراعى بينما كانت حركة التصنيع ونمو المدن بها في القرن التاسع عشر بطيئة نوعاً عما كانت عليه وقتئذ في إنجلترا وفي بعض أجزاء ألمانيا وفي بلجيكا ، فعندما تولى نابليون الثالث الحكم كان ثلاثة أرباع السكان يقيمون في الريف بينما انخفض هذا العدد تدريجياً فوصل إلى ثلثى السكان عند انتهاء عهد الامبراطورية الثانية . كان المجتمع الريفى متأخراً ، وكانت الأراضي الزراعية في غالبيتها موزعة بين صغار ملاك الأرض من الفلاحين وقد خلصتهم الثورة الفرنسية من التزاماتهم الإقطاعية . وكان هؤلاء الفلاحون يتشبثون بأرضهم وتقاليدهم ، ويخضعون لسلطة الدولة والكنيسة الكاثوليكية ، ويعارضون مبادئ التغيير والمبادئ الاشتراكية في المدن .

السياسة الاقتصادية :

وقد ألقت الأبحاث الحديثة الضوء على سياسة نابليون الثالث الاقتصادية ، فأثارت الشكوك حول اتباعه برنامجاً ثابتاً لسياسة التصنيع في فرنسا ، لعله لم يدرس تعاليم الكونت سان سيمون Saint Simon المتوفى عام ١٨٢٥ ، مؤكداً الأهمية القصوى

لتزويد الجماهير بالمزيد من الخير والرفاهية ، وقد توصل نابليون الثالث وحده إلى القرار نفسه ، فكان يرى أن توفير أسباب الرفاهية للشعب خير من حصولهم على الحقوق السياسية المجردة . فكانت أفكاره الاقتصادية بدائية تتلخص في توفير ما يساعد الفلاح في الريف والعامل في المدن في إقامة بعض المنشآت والمرافق العامة وغيرها . وكان يرغب في إيجاد فرص للعمل للجميع ولكنه لم يكن رسولا للتصنيع . ويمكننا أن نجزم بأنه كان مهتماً في المقام الأول بالعمل بكل الوسائل على ارضاء الغالبية العظمى من الفرنسيين أي الفلاحين ، فكان في خفض حصة الضرائب ورفع قيمة الاعتمادات أكبر عون للفلاح المالك للأرض للوفاء بديونه . أما فيما يتعلق بالتصنيع فلم يطرأ عليه أي توسع في عهد الامبراطورية الثانية ، ولم ترصد له الاعتمادات الكبيرة اللازمة لتدعيمه كما كان يتوقع كثير من المعاصرين .

المواصلات :

وفي تشجيع نمو المواصلات لم تكن الامبراطورية الثانية تبتدع شيئاً جديداً وإنما كانت تتابع السياسة التي بدأت في فرنسا منذ عام ١٨١٥ ، فإن العمل في هذا الميدان قد بدأ بعد عام ١٨١٥ ، وتم انجازه في عهد الامبراطورية الثانية . على أن نمو خطوط السكك الحديدية ظل بطيئاً في فرنسا ، وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٤٠) حاولت الدولة أن تزيد من سرعة هذا النمو ، وقد تابع نابليون الثالث جهود ملكية يوليو وساعد على تعزيز فترة من فترات التوسع في مد هذه الخطوط في الخمسينيات (١٨٥٠) والستينيات (١٨٦٠) من القرن التاسع عشر . ولم يكن هناك في عام ١٨٤٨ إلا حوالي ١٨٠٠ كيلو متر من خطوط السكك الحديدية بفرنسا ، بينما أصبح طول شبكة الخطوط الحديدية عند انتهاء الامبراطورية الثانية ١٧,٠٠٠ كيلو متر . لقد كان ذلك انجازاً اقتصادياً هاماً ، إذ أنه شجع صناعة التعدين (الميتالورجيا) التي كانت تستخدم في المباني وأوجد عند نهاية عهد الامبراطورية الثانية سوقاً واسعة تحت على المزيد من الإنتاج .

كانت سرعة النمو الصناعي بطيئة وتدرجية في القرن التاسع عشر ، فشاهدت بداية عهد الامبراطورية الثانية تقدماً يسيراً في هذا المجال ، والإحصائيات - التي يجب دائماً أن نحتاط في الأخذ بها - تشير إلى أن سرعة النمو قد تراوحت بين ٢,٥% ،

١.٨٪ خلال القرن التاسع عشر . وكان لنمو طرق المواصلات واستخدام للتكنيات الحديثة في صناعة الحديد والصلب بالإضافة إلى بعض التشجيع والمساعدات المقدمة من الدولة ، كان لذلك كنه أثره في الحث على انتشار التصنيع . ومهما يكن من شيء فإن الامبراطورية الثانية لم تنسم بأنها كانت عهداً خاصاً بالنمو الصناعي السريع في فرنسا .

وحقق رجال المال والبنوك في عهد الامبراطورية الثانية نجاحاً مرموقاً فازداد عددهم عندما انضم فريق من التجار ورجال البنوك النابيين إلى رجال بنوك عهد ملكية الأورليان ، فأنشأوا بنك التسليف العقاري Credit foncier ، وبنك الكرديه موبلييه Credit mobilier حتى عام ١٨٥٢ ، وفي عام ١٨٦٣ أسس بنك الكرديه ليونيه Credit Lyonnais وقد جذبت أنظار كل من نابليون الثالث والمقربين منه مغامرات رجال المال فأنضموا إليها . وكان هذه البنوك دور هام للغاية في إعادة بناء بعض المنشآت العامة في باريس وفي مد بعض خطوط السكك الحديدية . ولكن بولغ في الدور الذي قامت به في مساعدة عملية التصنيع ، فقد ظلت الصناعة حتى نهاية عهد الامبراطورية الثانية - وفيما عدا بعض مصانع القطن في الألزاس في شمال فرنسا - قاصرة على بعض الأسر التي أمدتها بالأموال اللازمة مما جعلها مستقلة عن البنوك . على أنه لا يمكن انكار ما كان لنابليون الثالث من فضل في إتاحة الاستقرار الداخلي والحفاظة على السلام في أوربا مدة ستة عشر عاماً خلال حكمه الذي استمر ثمانية عشر عاماً .

تجميل باريس :

كان من أولى الخطوات التي اتخذها نابليون الثالث عقب الانقلاب البحث عن سبيل واضح أخاذ ملفت للأنظار فيه متابعة لما قام به نابليون الأول فأدرك لأول وهلة قيمة الدعاية في جعل المنشآت العامة في باريس عظيمة مهيبه ، وكان يرى أن المباني العامة التي بدأها نابليون الأول على نطاق واسع كانت عاملاً رئيسياً من عوامل الرفاهية في الداخل كما أنها أدت إلى التقدم الاجتماعي . وهكذا اجتهد في إتمام العمل الذي بدأه من قبل لإقامة شارع ريفولي Rivoli . وكان الرجل الذي ارتبط اسمه بحق بإعادة بناء باريس «البارون» جورج يوجين هوسمان Georges Eugène Housmann الذي استقدمه نابليون الثالث إلى باريس عام ١٨٥٣ وعينه مديراً على السين Prefect of the Seine ومن ثم أصبح «هوسمان» بين عامي ١٨٥٣ ، ١٨٧٠ - يسانده الامبراطور -

القوة المحركة لأعمال الهدم والبناء العملاقة التي منحت باريس تلك الشوارع الواسعة المحفوفة بالأشجار على الجانبين التي لا تزال تنعم بها العاصمة الفرنسية إلى اليوم وكانت التكاليف باهظة استطاع هوسمان أن يوفرها بكل الطرق . ولكن انتقص من هذه الصورة الرائعة أن تكسب الفقراء حول العاصمة ، فأقاموا في الضواحي ؛ وهكذا قامت مظاهر الأبهة من أوبرا وشوارع وميادين فاخرة جنباً إلى جنب مع مظاهر الفقر والقذارة في الضواحي التي اكتظت بالفقراء . ولا يلام على ذلك هوسمان ؛ وقد نجح في جعل قلب باريس درة تتحدث عن رفاهية الامبراطورية الثانية أمام العالم .

السياسة الخارجية :

كان نابليون الأول يهدف إلى جعل فرنسا سيدة على أوروبا وكان نابليون الأول أشجع وأجرأ قواد عصره . بطل المواقع المختلفة التي انتصر فيها الواحدة تلو الأخرى . فهزم قوى أوروبا التقاليدية وعمل على إعادة رسم خريطة أوروبا ؛ فقاد جيوشه المنتصرة على عكسه لم يكن نابليون الثالث شغوفاً بالحروب لأنه كلن يكره ما يترتب عليها من آلام وازهاق الأرواح . ليس من السهل أن نقص من قلب آراء نابليون الثالث في السياسة الخارجية فنجعلها تتلخص في التوسع الإقليمي أو الأغراض القومية . أراد أن يطور العلاقات الدولية في أوروبا بالطرق السلمية وأن يجعل من فرنسا مركزاً للدبلوماسية الأوروبية فتستجيب للتيارات المعاصرة . كان عليه أن يتجنب الخطأ الذي وقع فيه نابليون الأول عندما جعل من إنجلترا عدواً له ؛ فصادقها جديرة بأن تساعد على أن يحل محل تسوية فيينا عام ١٨١٥ التي فرضها المنتصرون على فرنسا تسوية جديدة مبنية على المبادئ التي يعتنقها نابليون الثالث الامبراطور ووزير الخارجية . أما كل من « دروين دي لوس » (١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٥ ، ١٨٦٢ - ١٨٦٦) و « فالسكي Waleuski » (١٨٥٥ - ١٨٦٠) حامل لقب وزير الخارجية ، في السنوات المبينة قرين اسم كل منهما فلم يكونا أكثر من منفذين لسياسة الامبراطور .

كانت سياسة نابليون الثالث الخارجية تتميز بالحذر وعدم دفع الأمور إلى نهايتها ، كان يفتقر إلى الثبات في سياسته مما أدى إلى إثارة شكوك دول أوروبا وعدم ارتياحها لسياسته بينما لم نحقق لفرنسا شيئاً يذكر من المكاسب . وعلى أن الامبراطور كان موقفاً في سياسته بعض الشيء خلال الخمسينيات من القرن التاسع عشر (١٨٥٠) . فإذا

قورنت بسياسته خلال الستينيات (١٨٦٠) اعتبرت سنوات قد حالفها الحظ في هذا المجال .

كان حصول نابليون على لقب امبراطور في عام ١٨٥٢ شيئاً رمزياً في فرنسا ولكنه كان بالنسبة للدول أوروبا تحدياً لتسوية فينا ، إذ اتفق الحلفاء في معاهدة المحالفة الرباعية في نوفمبر ١٨١٥ على أن عودة نابليون أو أى فرد من أسرته إلى الحكم في فرنسا بمثابة إعلانها للحرب على أوروبا ، ولذلك بادر لويس نابليون في خطاب شهر له في أكتوبر عام ١٨٥٢ بتأكيد حقيقة هامة وهي أن الامبراطورية هي السلام ولكن ملوك أوروبا أن الامبراطور الذى يعتمد في الحصول على تاجه على موافقة الشعب إنما هو مغتصب لهذا المنصب وزاد من امتعاض الدول أن نابليون الثالث قد اعتبر أن دوق رايشتستاد Reichstadt انعكس ، ابن نابليون الأول ، الذى توفي في قصر « شوينبرن » Schonbrunn في فيينا اعتبره نابليون الثانى ، وبذلك أنكر ضمنا شرعية عودة أسرة البوربون إلى الحكم . لاجب ألا يعترف قيصر روسيا بالامبراطور الجديد وألا يلقبه بأخيه . وقد اتخذت الملكة فيكتوريا موقفاً مغايراً مبيناً على مراعاة مصالح بلادها القومية فكتبت في إحدى رسائلها « مهما يكن من أمر الاعتراض على هذه التسمية (نابليون الثالث) وهو أمر لا يدعو إلى الشك ، فإنه لا يساوى إهانة فرنسا وحاكمها بعدم الاعتراف به امبراطوراً . . . إن هدفنا أن نترك فرنسا وشأنها ومادامت لا تتخذ أى سياسة عدوانية » . وقد حدث كل من بروسيا والنمسا حذو انجلترا ولكنهما أضافتا إلى ذلك الاعتراف بأن نابليون الثالث قد أبدى استعداداً للمحافظة على الأوضاع القائمة .

سياسته الخارجية فيما يتعلق بالمسألة الشرقية :

كان نابليون الثالث يعول على المنافسة بين الدول العظمى والمناقشات التي قد تنشأ عن اليقظة القومية لتقدم له المناسبة التي يستطيع فيها أن يحقق غرضه الرئيسى الخاص بتعديل تسوية فيينا فبدأ له وقتئذ أن تأييد القوميات المعوقة في البلقان تحت الحكم العثماني تقدم لفرنسا فرصة جديرة باحداث هذا التغيير . ففي نوفمبر عام ١٨٤٩ اقترح الامبراطور على قيصر روسيا محاولة تقسيم أملاك الامبراطورية العثمانية كخطوة في سبيل إعادة تشكيل أوروبا ، فرفض القيصر لنوه الاقتراح ولكن نابليون الثالث

وجد نفسه بعد ذلك التاريخ بخمسة أعوام مشتركاً في حرب القرم دفناً عن أملاك
الامبراطورية العثمانية . وإن المعاهدة التي عقدها وقتئذ مع بريطانيا قد أنهت الاتفاق
الدولي لعام ١٨١٥ . ولكن حرب القرم لم تقدم لنابليون الثالث إلا القليل من النفع
مع بعض الكوارث المفجعة فأنهاها بسرعة ولكن دون المساس بهيبته . وأكد مؤتمر
باريس في عام ١٨٥٦ ظاهرياً على الأقل مركز فرنسا القيادي في أوروبا . ولكنها
لم تجن من ورائه أرضاً كما أنها لم تحقق غرض نابليون في إعادة رسم خريطة أوروبا .
أما أهم ما ترتب على هذا المؤتمر بالنسبة لفرنسا فقد كان عودة السلام إلى أوروبا
بعد حرب كلفت فرنسا تكاليف باهظة في الرجال والمال لا تعادل مع ما حققت
من وراء من كسب ظاهري .

وقد حذر وزير الخارجية « دروين دي لويس » الامبراطور من نوايا إنجلترا التي
كانت فرنسا تحارب لحسابها في حرب القرم . أما المكسب الرئيسي الذي أحرزته
فرنسا في هذه الحرب فهو أن مؤتمر الصلح في عام ١٨٥٦ قد جعل من باريس مركز
الثقل في الدبلوماسية الأوروبية كما جعل من نابليون الثالث الدعامة الأساسية لكل
تسوية أوروبية . وإن في هذه الحقيقة تناقضاً واضحاً بالنسبة لما كان نابليون الثالث
يرغب فيه في قرارة نفسه وهو أن يعيد رسم خريطة أوروبا .

في إيطاليا :

كانت إيطاليا موطن مغامرته الثانية ، لأن إيطاليا كانت الهدف الطبيعي والتقليدي
لبسط النفوذ الفرنسي على أوروبا . أما الميدان الآخر فهو منطقة الراين وقد كان
النضال في إيطاليا يتضمن محاربة النمسا ، بينما ذلك النضال في الراين يتضمن محاربة
بروسيا .

وهكذا وقع اختيار نابليون الثالث على النمسا لتكون عدوه الثاني في سبيل مد
نفوذ فرنسا في إيطاليا إذ كان الامبراطور يعتبر الحصول على انتصارات في إيطاليا
أسهل وأسهل من الحصول عليها في الراين ومهما يكن من أمر فإن كلا المشكلتين
الألمانية والإيطالية قد ارتبطت أحدهما كما سيتبين في دبلوماسية عام ١٨٥٩ . لم
تكن إيطاليا مسرح انتصارات نابليون الثالث المبكرة فحسب وإنما كانت كذلك
مهد مؤامرات شبابه . رأى الامبراطور أن التدخل في إيطاليا يبشر بمكاسب جمة

بنفقات قليلة ، فبدأ يعد العدة بعناية وحذر في مؤتمر الصلح في باريس أظهرت
بريطانيا تعاطفاً شديداً نحو القضية الإيطالية (١) .

وقد رأى الامبراطور أن يتبنى هذه القضية حتى يكسب ود إنجلترا . ثم ان النمسا
قد فقدت صداقة القيصر الروسية أثناء حرب القرم بعد ما قدمه لها من خدمات قيمة
قع ثورات عام ١٨٤٩ في أملاك الحبسبورج . وهكذا لم يكن هناك ما يخشى من
تكدير القيصر إذا هزمت النمسا ثم إن نابليون الثالث كان على استعداد ليستعيض عن
مصادقة النمسا بالروسية . وقد بدأ فعلاً بتوطيد صداقته بالقيصر الجديد الكسندر الثاني
واستمر في العمل على تحسين صداقته بالروسية حتى ولو كان ذلك على حساب علاقته
بانجلترا ، وإذ كان يرى أن في استطاعة الروسية أن تترك جيشاً كبيراً في غاليشيا
تهدد به النمسا فيجعلها عاجزة عن تقوية جيشها في إيطاليا مما يسهل على الامبراطور
هزيمتها . وكان القيصر على استعداد لتقديم مساعدته لفرنسا فكان الاتفاق الفرنسي
الروسي في مارس عام ١٨٥٩ ، ولكن وحدة الهدف كانت تنقصهما . فبينما كان
القيصر يريد أن يخلص الروسية من شروط صلح باريس المهينة وخاصة المواد المتعلقة
بالبحر الأسود ، لم يكن هذا الأمر لهم فرنسا في شيء . وقد كانت الروسية مثل
إنجلترا (بعد هذا الصلح أي بعد عام ١٨٥٦) مصممة على ألا تتدخل مرة أخرى في
حرب أوروبية . وقد مهدت هذه الحقيقة إتاحة الفرصة لنابليون الثالث لهزيمة النمسا
في عام ١٨٥٩ ، وليس بفضل مهارة الدبلوماسية الفرنسية .

وفي يناير عام ١٨٥٨ حاول أحد ثوار إيطاليا ويدعى « فيليس أورسيني » Felice
Orsini أن يقتل الامبراطور وزوجه يوجيني Eugenie وكانا في طريقهما إلى
الأوبرا ، ولم يصب الامبراطور ولا الامبراطورة بسوء ولكن الحادث أسفر عن
قتل وإصابة كثيرين . وقد اعتبر نابليون الثالث هذا الحادث قضاء وقد را فسجن
أورسيني ثم نفذ فيه حكم المقصلة ، ولكن وقع ذلك بعد أن استغل الامبراطور
الحادث ومقرفه في الدعاية لقضية تحرير إيطاليا .

رأى نابليون الثالث في أطماع كافور رئيس وزراء بيدمونت Piedmont

(١) نجاح كافور رئيس وزراء « بيدمونت » في جذب انتباه الدول نحو القضية الإيطالية أثناء انعقاد
مؤتمر باريس في عام ١٨٥٦ .

الفرصة السانحة لفرنسا ، كما وجد كافور في تطلعات نابليون الثالث فرصة لتحقيق أهداف بيدمونت . كان كل من الرجلين في الواقع يحاول أن يستغل الآخر . وقد تم الاتفاق بينهما في حمامات « بلومبير » Plambières في يوليو ١٨٥٨ ضمن الامبراطور بمقتضاه مكسباً مادياً ألا وهو أن يؤول « سافوي » Sovoy و « نيس » إلى فرنسا وبما لاشك فيه أن في هذه الإضافة والضم إلى أملاك فرنسا نقضاً جزئياً للشروط التي فرضها الحلفاء على فرنسا في عامي ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، وقد أعلنت فرنسا في عهد الثورة في عام ١٧٩٢ أن تلك الأقاليم فرنسية حيث يتحدث أهلها اللغة الفرنسية . وكان هذا الثمن الذي قدمه كافور للامبراطور في مقابل وعده بمساعدة سردينيا أثناء حربها ضد النمسا ، كما تم الاتفاق على خطط المستقبل الخاصة بتكوين اتحاد شمالي إيطاليا بعد حصول سردينيا على لمبارديا والبندقية فتصبح قوة مهيمنة على شمال إيطاليا بعد طرد النمسا منها .

كما تم الاتفاق على تدعيم التحالف الفرنسي الإيطالي بزواج ابن عم الامبراطور إلى ابنة فيكتور عمانويل ملك بيدمونت ، على أن تترك مملكة الصقليين في جنوب إيطاليا دون التعرض لها . أما مستقبل إيطاليا فقد ظل غامضاً بعض الشيء ، ذلك لأن البابا كان إلى جانب سلطانه الديني يبسط نفوذه الزماني على بعض الولايات الكبيرة في وسط إيطاليا بينما أراد الامبراطور أن يسيطر على مملكة في وسط إيطاليا مكونة من الدوقيات الصغرى . وكان يرى أن ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادي يرأسه البابا وإن سياسة نابليون الثالث في مساعدة القومية الإيطالية لتظهر بوضوح التناقض في مشاريعه الإيطالية ، فلم يكن يهدف إلى تكوين إيطاليا متحدة فتصبح جارا قويا لفرنسا . ولكنه كان يطلع إلى الإبقاء على انقسام إيطاليا ، لتلجأ إلى فرنسا عند الحاجة ، وتحل فرنسا بالتالي محل النمسا ولكنها تصبح عندئذ الدولة الصديقة والمخلصة .

للمرة الثانية كما حدث بالنسبة لحرب القرم لم تسر الأمور في إيطاليا وفق ما كان يتوقع الامبراطور رقص كافور الإنذار النمساوي في أبريل ١٨٥٩ وفي مايو من العام نفسه تقدمت القوات الفرنسية نحو بيدمونت بمساعدة السكك الحديدية ، فانتصرت قبل انضمام القوات البيدمنتية إليها في موقعة « ماجنتا » Magenta في ٤ يونيو وبمساعدة خلفائها انتصرت في موقعة « سولفرينو » Solferino في ٢٤ يونيو ؟ وقد أسفرت

هذه الحرب عن قتل وإصابة الكثيرين من الفرنسيين والنسويين وبدأ الجيش النمساوي في الانسحاب إلى معاقله . وتميزت حركة جيش بيدمونت ببطء الحركة كما كان عدد المتطوعين في هذا الجيش من سائر أنحاء إيطاليا غير كاف . وفي تلك الأثناء أخذ نابليون على عاتقه قيادة الجيش . فتبين له خطورة الموقف . إذ كان الموقف يستدعي زيادة كبيرة في الإمدادات لتساعد على إسقاط المواقع النمساوية المحصنة . في الوقت نفسه كانت قوات بروسيا تهدد أمن الراين . اتفق لذلك الامبراطور مع فيكتور عمانويل على عقد هدنة سريعة مع الامبراطور فرانسيس جوزيف في « فيللافرانكا » Villa Franca في ١١ يوليو ١٨٥٩ . فحصلت بيدمونت على مبارديا ولكنها لم تضم البندقية كما كان المتفق عليه بين الطرفين ولذلك تنازل نابليون الثالث عن مطالبته بنيس وسافوي . ولما لم تحقق الحرب لكافور ما كان يهدف إليه (ضم البندقية) استقال من منصبه .

ماذا جنت فرنسا من وراء هذه الحرب السريعة ؟ لقد أنقذ نابليون الثالث أرواحاً عديدة بتلك التسوية السريعة . هزم نابليون الثالث النمسا كما أثبت تفوق الجيوش الفرنسية على الجيوش النمساوية وساهم في حركة تحرير إيطاليا وقدم لها فيما بعد أكثر مما كان هو وكافور يتوقعان . كانت هذه الحرب خطوة هامة نحو المرحلة التالية في تحرير إيطاليا تلك هي حرب عام ١٨٦٠ (١) . عاد كافور إلى منصبه في عام ١٨٦٠ (١) فساهم في توسيع رقعة بيدمونت عندما نجح في أن يضم إليها دوقيات الوسط الثلاث ، (٢) وقبض عندئذ نابليون الثالث الثمن عندما تنازلت بيدمونت لفرنسا عن نيس وسافوي في مارس عام ١٨٦٠ . فقدت فرنسا صداقة الإيطاليين فقد اشتد استياءهم لفقدان هذين الموقعين . وقد أشعل نيران هذا السوط . وسولينى بعد ذلك التاريخ بخمسة وسبعين عاماً . فلم تجن فرنسا من وراء تدخلها في إيطاليا إلا فقدان نفوذها في شبه الجزيرة الإيطالية . وكان الجيش الفرنسي آخر الجيوش الأجنبية التي بارحت إيطاليا عندما غادرت روما في عام ١٨٧٠ . وإن سياسة نابليون الثالث الخارجية البارعة والمخاطر التي تسببت فيها نتيجة للحروب التي خاضتها فرنسا قد تركتها في عام ١٨٦٠ في موقف لا تحسد عليه وأصبحت فرنسا أثناء المنازعات الأوروبية التالية الضحية الرئيسية (٣) .

(١) انظر فيما يل ص

(٢) انظر ص

(٣) انظر ص

تحول فرنسا في عهد نابليون الثالث
من امبراطورية أوتوقراطية إلى امبراطورية ليبرالية
بين عامي ١٨٦٠ . ١٨٧٠

كيف كانت فرنسا في عام ١٨٦٠ تتميز بالحكم الأوتوقراطي وكيف أصبحت ليبرالية بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ؟ لم يكن التحرر في فرنسا واتباع النظم الديمقراطية فيها وقتئذ يعنى مماثلة النظام القائم في بريطانيا المعاصرة . فالتشريع الفرنسي يختلف عن التشريع الانجليزي . فـ نابليون الثالث لم يكن يهدف إلى منح الهيئة التشريعية الساطة كلها على غرار ما كان يتمتع به البرلمان الانجليزي وقتئذ . وهكذا لم يكن معنى الامبراطورية الليبرالية المملكة البرلمانية على غرار النموذج البريطاني كما لم يكن معنى الأوتوقراطية فقدان كل الحريات الشخصية كما حدث أثناء ديكتاتورية القرن العشرين . حقيقة أن نابليون الثالث قد اعتقل عدداً كبيراً من الاشتراكيين ونفاهم إثر انقلاب عام ١٨٥١ ، ولكنه لم يلبث أن أفلح عن هذه السياسة ، فأعاد بعض أعضاء الهيئة التشريعية إلى مقاعدهم ومنهم اميل أوليفيه Emile Olivier بوصفهم أعضاء جمهوريو النزعة . وفي عام ١٨٥٩ عفا نابليون الثالث عن خصومه السياسيين بما فيهم « بيدرو رولان » . bedry Rollin العنيف . كان العاهل الفرنسي بذلك يحاول أن يثبت أقدام أسرته وأن يحول الحكم الشخصي الذي كان يمارسه إلى حكم يمنح فرنسا المؤسسات الدستورية التي يتطلع إليها غالبية الشعب الفرنسي . وليضمن بالتالي لابنه الصغير العرش عند بلوغه السن القانونية .

تفسير هذا التحول :

وكثيراً ما تساءل المؤرخون عن سر ذلك التحول الديمقراطي في الحكم بين عامي ١٨٦٠ ، ١٨٧٠ . هل كان تلقائياً أم كان يمثل محاولة يائسة من حاكم مفلس يعمل على إنقاذ عرشه . والواقع إن نابليون الثالث قد أدرك أن مشكلة أكثر الحكام نجاحاً وتوفيقاً هي البحث عن الوسيلة التي تضمن لهم عدم قيام خلفائهم بهدم ما أنجزوه . وكان الامبراطور الفرنسي يملك حاسة قوية تتمثل في وعيه التاريخي النابه أدرك

مساعدتها أخطاء بعض زعماء الماضي فعمل على أن يتجنبها ، وعندما تطلع إلى أحوال فرنسا بعد أحداث الثورة الفرنسية وجد أن جماعات مختلفة المبادئ قد تولت الحكم في فرنسا الواحدة بعد الأخرى ، فرأى ألا يعادى أيًا منها مع الاهتمام بالعمل على مصالح الجميع باستثناء العناصر المتطرفة في كل منها . ومن هنا تكونت مظلة عريضة يستظل بها مؤيدو عودة البوربون وأسرة أورليان والجمهوريون والبونابرتيون ، كل سواء ، يحتمى بالدولة ويتمتع بأمنها وأمانها مادام هدف الجميع هو مصالحة فرنسا العريقة وليست مصالح تلك الأحزاب الخاصة ومن ثم أصبحت الامبراطورية صورة للحكومة التي تجمع بين جميع أفراد الشعب الفرنسي .

ومعنى ذلك أن نابليون الثالث قد اتجه نحو رفع قبضته عن أمور الدولة هادفاً إلى إشراك الفرنسيين في الحكم ولم يكن ينبغي من وراء ذلك مجرد الإعلان والدعاية لحكمه . فقد كان نابليون الثالث مقتنعاً تماماً بأنه لن يلبث أن يحين الوقت الذي يضطر فيه إلى التنازل عن بعض سلطاته ، وأن التغيير لا مفر منه في التاريخ ، لذلك أراد الامبراطور أن يستبق الأحداث إلى هذا التغيير وألا يقف حجر عثرة في سبيله لأن هؤلاء الذين فضلوا إعاقه مسيرة أمثال هذا التغيير قد قضى عليهم كما حدث بالنسبة لمارنيخ زعيم الرجعية في أوروبا . ومع ذلك عندما حان الوقت لبدء التغيير لم يبادر إلى الاستجابة له فلم يبد استعداداً طيباً لإحداثه بسبب ما عرف عنه من تردد وافتقار إلى سرعة البت في الأمور ، تلك الصفة التي تفاقمت بسبب تقدمه في السن ومرضه خلال السنوات الأخيرة من حكمه . وعندما قرر أن يتبع ذلك الطريق المتحرر الجديد لم يكن الوقت مناسباً ، كما كانت سياسته الخارجية مشثومة بمعنى الكلمة ، فلا شك أن فشل سياسته الخارجية في منتصف الستينيات قد حطمت هيئته وأدت إلى احتدام المعارضة فأقنعه بأن الوقت قد حان للبدء السريع في إحداث التغيير المرتقب .

وهكذا كان فشل نابليون الثالث في سياسته الخارجية ، ونوبات المرض التي اعترته سبباً في عدم التوقيت السليم المناسب لأحداث التغيير . ومع ذلك فإن أول عهد نابليون الثالث بالتغيير اللبيرالي كان قبل الستينيات . عندما وصلته أنباء الاستفتاء الشعبي الذي أجرى في عام ١٨٥١ وما ترتب عليه من حصوله على أغلبية ساحقة . تقرر حكمه المطلق . عندئذ بدأ يؤذن بالتغيير بقوله « إن قضاء حاجات الحاضر بطريقة مرضية يتطلب إنشاء نظام يعترف بالسلطة دون الإساءة إلى المساواة ودون اغلاق

المنافذ في وجه التعديلات بمعنى وضع أساس ذلك البناء القادر على حماية الحرية المثمرة » .

خطوات التحول :

بدأ نابليون الثالث في عامي ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ يتخلى عن سلطته الأوتوقراطية حتى يحصل على تأييد المعارضين لسياسته ، وكانوا وقتئذ من حزب أورليان ، وبعض الأعيان ، وعمال المدن حيث واجه الامبراطور أشرس المعارضة السياسية .

وكانت الامبراطورة أوجيني تحت نابليون الثالث بعد عام ١٨٦٣ على المحافظة على سلطانه وعلى الدفاع عن المطالب المتطرفة للفريق المؤيد لسلطة البابا المطلقة في الكنيسة .

ولكنها لم تكن تستطيع تعويق مسار ذلك التغيير وقد استقر رأى الامبراطور عليه . وقد بدأ نجم «دوق دى مورنى» Due de morny يلمع وهو أخ الامبراطور غير الشقيق وقد عينه نابليون رئيساً للهيئة التشريعية ، وقد علا شأنها في عهده ، كما نجح «مورنى» في أن يقيم العلاقات بين «اميل أوليفيه» Emile Olivier العضو الجمهورى والامبراطور . مما أدى في النهاية إلى التعاون بينهما .

وفي عام ١٨٦٠ وجد نابليون في نفسه الشجاعة الكى يتحدى طائفة المؤيدين لسيادة البابا المطلقة وأصحاب المصانع أثناء محاولته توسيع دائرة تأييد امبراطوريته السياسى . كان نابليون الثالث يعتقد أن حرية التجارة ستساهم في تحقيق هذه الغاية . ومن ثم أصبحت فرنسا تؤيد مذهب حماية الإنتاج الوطنى . فبدأ نابليون الثالث في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر في تخفيض بعض التعريفات وكان وقتئذ تحت تأثير تجار منشستر الأحرار ، كما تأثر بمقابلة «لكوبدن» Cobden أحد معتنقى آراء «سان سيمون» Saint. Simon في حرية التجارة . وقد أسفرت بعض المفاوضات السرية بين فرنسا وانجلترا إلى عقد معاهدة تجارية بينهما في يناير عام ١٨٦٠ . وعلى الرغم من المعارضة القوية لمؤيدى مذهب حماية الإنتاج الوطنى عقد نابليون الثالث خلال السنوات التالية معاهدات خاصة بحرية التجارة مع بروسيا وبلاد أوروبية كثيرة أخرى .

وان إصراره على احترام هذه السياسة لعلامة قوة لاضعف كما ادعى البعض :

كذلك كانت سياست الإيطالية قائمة لخدمة مصالح فرنسا وليس لخدمة طائفة بعينها فيها . فما لاشك فيه أن عقد الهدنة « فيلا فرانكا » Villa Franca مع النمسا في يوليو عام ١٨٥٩ لم يكن عملاً مجيداً ، ولكنه كان عملياً وصائباً وإن دل على شيء ، فإنما يدل على الوعي واليقظة ، لقد نجح الامبراطور في أن يحقق الكثير للإيطاليين . كما كان من الحمق أن يستمر في الحرب أطول من ذلك ، فيتسبب في إزهاق أرواح فرنسية عديدة في سبيل الحصول على البندقية . وفي العام التالي ١٨٦٠ باغتت الوحدة الإيطالية الجميع . وهنا اتبع نابليون سياسة غاية في الحذر ، عندما وافق على خطط كافور لمنع قوات غاريبالدي من التقدم شمالاً ، فسمح لقوات بيدمونت بالتقدم جنوباً مرة بالولايات البابوية لتصل إلى نابلي . وهنا لم يكن نابليون الثالث مستعداً للمخاطرة بأرواح فرنسية للمحافظة على حرمة الأملاك البابوية ، لقد صان للبابا ما استطاع صيانته له من أراض إلى أن اضطرته ظروف عسكرية قومية قاهرة أن يسحب حاميته من روما عام ١٨٧٠ عندما تعرض جيشه للخطر في مواجهة القوات البروسية . ولكنه بدل أن ينال عرفان كنيسة روما بالجميل ، هاجمه المؤيدون لسيادة البابا المطلقة بغير وجه حق مروجاً لاذعاً .

كان نابليون يتبع سياسة مترنة بينما كان البابا بيوس التاسع Pius يعمل على تثبيت نفوذه الديني في إيطاليا وقد أخذ نابليون الثالث يعمل على تأييد الروح التقليدية لاستقلال الكنيسة الجاليكانية ، فلم يعد للبابا رأى في تعيين الأساقفة ، ولم يعد للأوامر الدينية الصادرة من كنيسة روما تلك الامتيازات التي كانت تتمتع بها من قبل ولم تكن هذه الحركة في مجموعها معادية للسياسة الكنسية ، فلم يجد غالبية الكاثوليك أي غضاظة في سياسة الامبراطور الدينية .

وفي ٢٤ نوفمبر من عام ١٨٦٠ ، أعلن الامبراطور المجموعة الأولى من الإجراءات المحررة للدستور ، كانت الاقتراحات متواضعة ولكنها زادت من حقوق الهيئة التشريعية . وكما اعترف « إميل أوليفيه » Emile Ollivier أن المهم هو أنها كانت الخطوة الأولى في الطريق السليم فقام في الهيئة التشريعية - وهو الجمهوري النزعة المعروف - ليعبر عن رضاه في خطاب لامع عن تلك الإجراءات أراد نابليون الثالث وقد وضع نفسه فوق الأحزاب أن يصلح بين الأحرار والامبراطورية ويقرب وجهات النظر إذ أنه مثل أوليفيه . كان يأمل أن يدرك جميع الفرنسيين أن الامبراطورية إنما

تقدم لهم الطريق الأسلم إلى الحرية ، وذلك في نظام وأمان . وفي عام ١٨٦١ استحدثت بعض الإجراءات الأخرى التي كان من شأنها منح الهيئة التشريعية سلطات أوسع في فحص الميزانية وكذلك جعل الصحافة أكثر تحراً .

يؤخذ على نابليون انه لم يكن أكثر إقداماً وجراً في منح الهيئة التشريعية المزيد من الحقوق والحرية وقتئذ أي في مطلع الستينيات وإنما ترك الخطوة التالية لما بعد ذلك ، فلم يقدم عليها إلا بعد ما مضى به من فشل ذريع في سياسته الخارجية ، مما أظهر أنه قد أقدم على هذه التنازلات مضطراً لا بمحض إرادته ؛ ومع ذلك فإن انتخابات عام ١و٦٣ قد أسفر عن أغلبية ساحقة مؤيدة للنظام القائم ولكنها كذلك قد تضمنت أقلية من الوجوه الجديدة والقديمة الضليعة في شئون السياسة ممن في استطاعتهم تحطيم نابليون الثالث بمعارضتهم السياسية ، وكان بينهم « تير » Thiers وقد ازداد عدد ممثلي الحزب الجمهوري . وأصبح من الواضح أن نابليون الثالث قد فقد تأييد باريس وغيرها من المدن الكبيرة ، ومع ذلك فقد ظل نابليون يتوودد إلى العمال فدخل لهم بعض الحقوق المحددة في إقامة الجمعيات في عام ١٨٦٤ ، وبعد مضي أربع سنوات سمح للعمال بإقامة الاتحادات ولكنه بالنسبة للشئون الدستورية ، كان يلجأ إلى « روفر » Rouher عضو من الأحرار المعارضين وفي النهاية تعدل الدستور في يناير عام ١٨٦٧ فنحت الهيئة التشريعية حقوقاً جديدة ، ومع ذلك ظل « روفر » مستشار الامبراطور الرئيسي ، وظل الامبراطور في نظر العالم كله وهو يقدم الإصلاح تلو الآخر متنازلاً عن سلطاته بصورة تدريجية .

لم تكن أواسط الستينيات من القرن التاسع عشر فترة سعيدة في حياة الامبراطورية . فقد اشتهد هجوم الصحافة وقد تحررت من قيودها بقوانين عام ١٨٦٨ على سياسة نابليون الاقتصادية ومع ذلك فلا زالت الأغلبية العظمى من الفرنسيين تؤيد نابليون الثالث . ولكن انتخابات مايو عام ١٨٦٩ أسفرت عن تيار جارف للمؤيدين لإصلاحات الدستور التحررية (الليبرالية) بينما ظلت المدن الكبرى معارضة للنظام الامبراطوري ، وكان عدد النواب الجمهوريين بالمجلس صغيراً . بينما عاد عدد كبير من النواب عازمين على تأييد الامبراطورية على أساس الإصلاحات الدستورية . فكانوا يطالبون بحكومة مسئولة أمام الهيئة التشريعية . كانت هذه هي السياسة التي اعتنقها « أوليفييه » Ollivier . وفي نوفمبر عام ١٨٦٩ التقى بالامبراطور سراً . وبعد ذلك بعدة أسابيع ألف

أوليفيه وزارة جديدة . وهنا استكملت الامبراطورية آخر مراحل تطورها الديمقراطية ، وكان ذلك عند اندلاع الحرب ضد بروسيا . لقد ألف الامبراطور بذلك وزارة تتمتع بتأييد الجمعية التشريعية . ولكن الامبراطورية الديمقراطية وجدت أن هذه الوزارة أى الهيئة التنفيذية لن تكون كافية لتحمل المسئولية وحدها أمام أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية وأن تعتمد عليها كما هو الحال في المملكة المتحدة ، فاحتفظ نابليون الثالث بمقتضى دستور عام ١٨٧٠ بسلطات واسعة ؛ فظل رأس الحكومة وصاحب الحق في تعيين الوزراء ورئاستهم عند الاجتماع ، كما احتفظ لنفسه بحق الفيتو ، كما أصر على الاحتفاظ بمطلبه الخاص بأن يكون مسئولاً أمام الشعب الفرنسي مباشرة ، فبلغوا إليهم في استفتاء شعبي إذا لزم الأمر . ومن جهة أخرى حتم الدستور عليه أن يتعاون مع الوزراء والجمعية التشريعية التي اكتسبت حقوقاً واسعة . فأصبح من حق المجلسين أن يتقدما بمشروعات القوانين ، وأصبح الوزراء مسئولين أمام الامبراطور بالإضافة إلى مسئوليتهم أمام الجمعية التشريعية ، وكانت الرقابة شديدة على الهيئة التشريعية ، فقد كان من سلطة مجلس السناتو أن يستخدم حق الفيتو لازاء التشريعات التي تصدر عن المجلس التشريعي ، كما كان الامبراطور والوزراء يشتركون في تعيين أعضاء ذلك المجلس .

كان الامبراطور وأوليفيه يتطلعان إلى نجاح المصالحة بين الأحزاب . وهنا نتساءل هل كان في استطاعة الدستور أن يعمل على أساس مزدوج من التأييد الشعبي : أحدهما يرتبط بالامبراطور الذي في استطاعته أن يقيم أعماله على أساس الاعتماد المباشر على الشعب عن طريق استفتاءه والثاني يتعلق بالهيئة التشريعية حيث ينتخب أعضاء المجلس التشريعي فيها عن طريق الانتخاب العام فيصبح له حق المطالبة بحقوق الشعب . إنها الموازنة بين الحكم الفردي الأوتوقراطي ممثلاً في الامبراطور والسيادة البرلمانية لعدد كبير من نواب الشعب . وقد وافق الشعب على الدستور عام ١٨٧٠ بأغلبية ساحقة في ٨ مايو ١٨٧٠ ؛ فحصل على تأييد ٧,٣٥٨,٧٨٦ صوتاً مقابل عدد من الأصوات المعارضة بلغ ١,٥٧١,٩٣٩ . فأعلن أوليفيه بعد الاستفتاء الشعبي أنه على الرغم من معارضة الجمهوريين لقد أحييت الحرية شباب الامبراطورية . وقد حصلت على تأييد لا يقل عما حصلت عليه في عام ١٨٥١ إلا بقدر ١٠٪ .

أخذ نابليون الثالث ينشر النفوذ الفرنسي فيما وراء البحار ولكن هذه الصورة

الناجحة بدأت تنجو بعد عام ١٨٦٦ بسبب سلسلة من الإخفاق في سياسته الخارجية ؛ فشله في الحصول على بعض التعويضات بعد انتهاء الحرب البروسية النمسية ، إخفاق حملته المكسيكية ، ثم إخفاق سياسته الخارجية بين عامي ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ أى إلى قيام الحرب ضد بروسيا في عام ١٨٧٠ . وأثناءها أظهر الجيش الفرنسى عجزه التام أمام قوات بروسيا المدربة المستعدة ، فتسبب ذلك فى سقوط الامبراطورية وإلى قيام الحكم الجمهورى ؛ ذلك لأن المعارضة فى فرنسا لم تكن من القوة بحيث تستطيع أن تغير من نظام الحكم ، فكانت الهزيمة ووقوع الامبراطور أسيراً فى يد أعدائه البروسيين السبب فى إحداث ذلك التغير .

تفسير سياسة الامبراطور الخارجية :

وإذا حاولنا أن نحلل سياسة نابليون الثالث الخارجية التى أدت فى النهاية إلى القضاء على حكمه فإننا نجزم بأنه كان متعاطفاً مع الحركات القومية والتحررية فى أوروبا ولكنه كان يفتقر إلى الاستمرار والتشبث بموقفه وخاصة فى أيامه الأخيرة : فى عام ١٨٦٣ عند وقوع الثورة فى بولندا اتخذ موقف المدافع عن البولنديين فأهان روسيا وأغضبها بينما لم يساعد البولنديين وأخطار من ذلك أن نابليون لم يقدر أن نمو الشعور القومى فى ألمانيا جدير بأن يخلق منافساً قوياً لفرنسا ولم يكن وحده فى هذه الغفلة بل إن الجميع قد استهانوا ببروسيا وقوتها قبل عام ١٨٦٦ . فى ذلك العام بعد هزيمة النمسا الفادحة (١) اقتنع الامبراطور بعد فوات الأوان بضرورة العمل على المحافظة على التوازن الدولى بعدم السماح لبروسيا بمزيد من التوسع ولكن مستشاريه فى باريس كانوا منقسمين إلى فريقين : الفريق التقليدى الموالى للنمسا ومنه الامبراطورة والوزير « دروين دى لويس » Drowyn de Lhuys وبعض مارشلات فرنسا ممن أرادوا التدخل عنوة إذا اقتضى الأمر لمنع هزيمة النمسا وإخراجها من ألمانيا ، والفريق الآخر ويطلق عليه الحزب الإيطالى ومكون من الأمير نابليون « روهير » Rouher وهو الفريق المنادى باتباع سياسة الصداقة مع إيطاليا وبروسيا التى ستفسح المجال بانتصاراتها للمحطم تسوية عام ١٨١٥ . ولم يوفق نابليون الثالث فى القرار الذى توصل إليه ليرضى الطرفين فأثار غضب بسمارك باقتراحه التوسط فى الأمر ؛ وقد أدت المناقشات الخاصة بتعويضات

على نهر الراين (مينز Maing أو الكسمبرج Luxembourg) إلى أزمة لكسمبرج في عام ١٨٦٧ وكان لنشر المعاهدات السرية مع الولايات الألمانية الجنوبية أثرها في أنه بعد عام ١٨٦٧ لم يعد هناك احتمال لعودة التعاون الفرنسي البروسى . ومع ذلك لم يفتن نابليون الثالث إلى الاحتياط لهذا الأمر باتخاذ موقف يقوى من مركزه إزاء موقف بروسيا العدائى .

أحرز نابليون الثالث نجاحاً ملحوظاً فيما وراء البحار . لم تلبث مصيبة المكسيك المفادحة ان جعلت نوره يخبو ؛ فقد أعادت فرنسا تنظيم مستعمراتها في الخارج بل وزادت من رقعتها . كان يؤمن بحرية التجارة فأفادت فرنسا اقتصادياً من هذا الاتجاه كما حذا حذو حكم أسرة أورليان في متابعة تثبيت أقدام فرنسا في الجزائر . فأتى ذلك . وقد أعلن في إحدى خطبه في عام ١٨٥٢ أن فرنسا لن تتنازل عن هذا الفتح وفعلاً لم يحدث ذلك إلا بعد مضي ما يزيد على مائة عام . ولكن استمرار قيام الثورات بالجزائر وانتشار الطاعون بها جعل من الصعب على فرنسا إدارتها بل والاستفادة منها . على عكس ذلك استفادت فرنسا من تدخلها مالياً في مصر عندما أيد نابليون الثالث فرديناند دى لىسبس Ferdinand de Lesseps الذى أسس شركة عالمية لحفر قناة السويس . وأصبح أحد المساهمين فيها ، كما أنه ضغط على السلطان ليرسم بالحفر الذى بدأ في عام ١٨٥٩ ؛ واحتفل بافتتاح قناة السويس رسمياً في عام ١٨٦٩ بحضور الامبراطورة « أوجيني » Eugénie كما اتسمت سياسة فرنسا بالنشاط في القسطنطينية والشرق ، فأصبحت فرنسا إحدى قرى حوض البحر المتوسط ، تلى انجلترا في المنزلة . كما توسعت فرنسا على السواحل الغربية لأفريقيا في الخمسينيات من القرن ١٩ (١٨٥٠) كما أنها بعيداً في الشرق الأقصى بدأت امبراطوريتها الاستعمارية في الصين والهند الصينية في عهد نابليون الثالث .

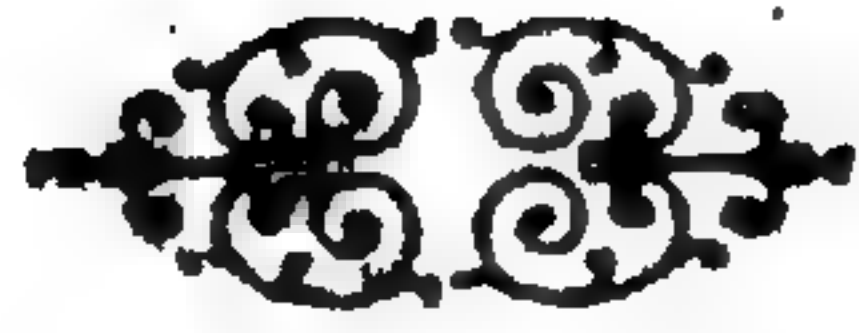
وكانت بلية المكسيك أكبر المشاريع الفرنسية فيما وراء البحار عندما أتاحت الحرب الأهلية الأمريكية الفرصة للدول الأوروبية بالتدخل دون خطر ضد القائد « جواريز » Juarez رجل الدين الليبرالى . وكانت الذريعة توقف « جواريز » عن دفع ديونه لحاملي السندات الأجانب وبالاتفاق مع بريطانيا وأسبانيا أرسلت فرنسا حملة لإجبار « جواريز » على الدفع ولكن غرض نابليون الثالث الحقيقى كان خلع « جواريز » وإحلال أحد الملكيين الكاثوليك محله . وقد قدم نابليون الثالث ذلك التاج إلى الأرشييدوق

ماكسميليان Maximilian أصغر إخوة الامبراطور فرانسيس جوزيف وفي عام ١٨٥٢ أصدر نابليون الثالث أوامره إلى القائد الفرنسي أن يستولى على مدينة المكسيك وأن يدبر اجتماع مجلس مكسيكي يدعو ماكسميليان لقبول التاج الامبراطوري . فقاوم المكسيكيون مدفوعين بحماس قومي ولكن مدينة مكسيكو سقطت في النهاية في عام ١٨٦٤ ونصب الامبراطور ماكسميليان عليها .

ظل ماكسميليان يعتمد على الإمدادات الفرنسية لتزويده في مركزه . ولسوء حظه أن متاعب نابليون الثالث في أوروبا في عام ١٨٦٦ وعداء الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٨٦٥ جعلته يقرر سحب قواته من المكسيك وترك ماكسميليان للأقدار . ومنهما يكن من شيء فإنه ليس من الإنصاف أن نحمل نابليون الثالث مسئولية المأساة التي تلت ذلك . فلم يكن في استطاعة ماكسميليان كما لم يكن في استطاعة البابا أن يتوقع حماية مستمرة من جانب فرنسا لأملأكه كان الموقف يحتم على ماكسميليان أن يتنازل عن عرشه ويعود إلى بلاده . ولكنه فضل أن يبقى مفتوناً بمكانه وقدره الزائف . وقد تحمل في شجاعة نتائج جنونه وغروره . فوقع في أسر « جواريز » ونفذ فيه حكم الموت رمياً بالرصاص . لقد كان كذلك للنهاية النعمة لمكسميليان أثرها في نفوس الأوروبيين الذين اتهموا نابليون الثالث بتخليه عنه . كما أساء ذلك إلى علاقته بالهسبرج في الوقت الذي كان فيه نابليون أحوج إلى مساعدتهم ضد بروسيا .

لم يمض بعد ذلك طويلاً لانتهيار الامبراطورية الثانية . فإن أزمة ملء عرش أسبانيا الشاغر (١) يأخذ أفراد أسرة الهوهنزولرن في يوليو عام ١ٸ٧٠ أقنعت نابليون الثالث و « أوليفيه » بالدخول في حرب ضد بروسيا على الرغم من سوء حالة جيش فرنسا . كانت غلطة فرنسا الكبرى أنها لم تهتم بإصلاح الجيش وإعداده لمثل هذه الحرب التي لم يكن نابليون الثالث يتوقعها في عام ١٨٧٠ كما أنه لم يكن مستعداً لها . ففي عام ١٨٦٦ اشتد فزع بعض مستشاري الامبراطور العسكريين لما وصل إليه جيش فرنسا من ضعف وخاصة عندما قارنوه بجيش بروسيا المدرب أحسن تدريب . ورؤى ضرورة استخدام التجنيد الإلزامي كما فعلت بروسيا لإعداد الجيش وقد نادى الامبراطور بذلك ولكن المقاومة والمعارضة كانت شديدة إزاء هذا الإجراء . فقد أعلن جميع المسئولين

عن خشيتهم من عواقب التجنيد الإجبارى لعدم شعبيته ؛ كما كانت المعارضة من جانب الأحرار فى البرلمان شديدة إزاء العمل على زيادة سلطان الامبراطور عسكرياً فى الداخل . وقد رأى نابليون إزاء ذلك أن يعهد إلى القائد « نيل » Niel بأن يقوم بالإصلاحات الضرورية فى الجيش بمساعدة الهيئة التشريعية ولكن « نيل » لم ينجح فى تحقيق ذلك . وهكذا كانت السياسة الليبرالية التى اتبعها الامبراطور قد حدت من الحكم انديمقراطى فى الداخل ولكنها أضعفت منه فى الخارج أى فى مواجهة أعدائها وهكذا سقطت الامبراطورية نتيجة لخطأ فى الدبلوماسية وخطأ فى تقدير قوة عدوتها بروسيا التى استهانت بها فرنسا ولم تعد العدة لمواجهة لها . ولذلك لا تعجب إذا قيل أن سياسة نابليون الخارجية كانت الفاعل الأساسى فى سقوط حكمه والقضاء على الامبراطورية الثانية .



الباب الخامس
الوحدة الإيطالية



الوحدة الإيطالية

حققت إيطاليا وحدتها متأخرة ، فلم تصل إليها إلا في القرن التاسع عشر شأنها في ذلك شأن ألمانيا . أما أسباب تأخير حصولها على الوحدة فترجع إلى إزدياد قوة البابوية وإهتمام البابوية بالشئون العلمانية والسياسية إلى جانب الشئون الكنسية والروحانية ، لذلك كانت البابوية حريصة على ألا تتحدى إيطاليا سياسيا فكانت ترى في الإتحاد حرمانا لها من سلطانها السياسي وسيطرتها على إمارات الوسط ، وأعانها على تحقيق هذه السياسة مساعدة الدول الكاثوليكية . شارك البابوية في اتجاهاتها السياسية نحو تعويق وحدة إيطاليا سائر أمراء إيطاليا وحكامها ، لأن إتحاد إيطاليا يفقد كل هؤلاء الحكم ما كان لهم من استقلال ونفوذ واسع ، فقد كان كل منهم يتمتع بنفوذ عظيم وسلطان مطلق في إدارة أمارته وتوجيه سياستها .

يضاف إلى الأطماع السياسية لدى البابوية وحكام إيطاليا عوامل أخرى تتعلق بالاختلافات الواضحة في الجنس والعادات في أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية مما عوق تحقيق وحدتها بادية الأمر ، فللبارديون مثلا أي سكان شمال إيطاليا يختلفون اختلافا بينا عن سكان نابولي ليس من ناحية الجنس وحسب بل بالنسبة للغة والتطور التاريخي .

على أن تلك الاختلافات والفروق سرعان ما كانت تختفى تحت تأثير عوامل كانت تربط بين أفراد شعب إيطاليا ، فبناك عظمة تاريخهم الماضي يوم أن كانت إيطاليا قلب الإمبراطورية الرومانية النابض ، وصاحبة السيطرة على كثير من شعوب أوروبا ، وهناك ما تزهو به أيضا في ميادين الآداب والفنون بألوانها المختلفة ومن ذلك أشعار دانتى الخالدة وتناج عصر النهضة بثرائه الوفير وكنوزه الرائعة .

وليس الخير وحده هو الذي يجمع بين الناس ، وإنما تجمع بينهم المحن كذلك ، فالإيطاليون كانوا يقاسون كذلك من سيطرة النسا عليهم ؛ وكان الحلفاء قد قرضوها عليهم في تسوية فيينا في عام ١٨١٥ . وأصبحت

إيطاليا بمقتضاها تعبيراً جغرافياً . وما زاد مرارة الإحساس بذلك عند الإيطاليين تذكّرهم لمزايا الإتحاد أيام نابليون الأول حين وحد شمال بلادهم ووسطها تحت اسم مملكة إيطاليا الشمالية .

وكان على الإيطاليين قبل أن يسموا في سبيل تحقيق وحدتهم السياسية أن يخلصوا من سيطرة النمسا ولكن الأحلام التي راودتهم في سبيل تحقيق الوحدة عند منتصف القرن التاسع عشر بدا تحقيقها بعيداً ، فالنمسا ظلت مصرة على سيطرتها على إيطاليا كلها . ولم تكتف بالسيطرة على شمال إيطاليا بل إنطوت الإمارات الوسطى تحت هذه السيطرة . وزاد الأمر تعقيداً أن البابوية بما تملك كانت تتطلع إلى النمسا كحليف قوى يمكن الإعتماد عليه . وأظهر ملك نابولي كذلك تبعيته للنمسا وفقاً للمعاهدة التي عقدت بين الطرفين منذ تسوية فيينا .

في سبيل وحدة إيطاليا :

تزعّم السعى في سبيل الوحدة الإيطالية ثلاثة من رجالها ، فكان أولهم وهو « ماتزيني » Mazzini روح هذه الحركة ، وكان ثانيهم « كافور » Cavour عقلها المدير ، أما ثالثهم « غاريبالدي » Garibaldi فكان ساعدها القوى .

الفصل الأول

دور « ماتزيني » Mazzini (١٨٠٥ - ١٨٧٢)

كان « ماتزيني » (١) الرجل العظيم مرهف الحس : رقيق المزاج ، سريع الفهم ، متوقد الذهن ، شديد الوعي . أحس منذ مطلع شبابه شقاء شعبه : والفقر الذي يملأ حياته ، فدفعه ذلك بجانب حبه الشديد لشعبه وإيمانه به إلى مواصلة التفكير فيما ينبغي أن يكون لهذا الشعب من حقوق لا يتصرف فيها حاكم مستبد وإنسا يرهاها حاكم ديمقراطي . وكان ماتزيني من عشاق الديمقراطية التي قرأ عنها كثيرا وتعلق ببادئها منذ مطلع شبابه ، فأخذ يتطلع إلى الحكم الجمهوري وظل مؤمنا به إلى أن فارق الحياة .

انضم ماتزيني إلى جمعية الكاربوناري وكانت يومئذ تعاني من الضعف بعد أن فشلت في التدير لثورتى تايولي وييدمونت عام ١٨٢٠ ، التي ساهمت في الإعداد لها . وهناك فكر ماتزيني في إنشاء جمعية جديدة بعد أن تبين له أن أسباب فشل الثورات يرجع إلى سوء القيادة .

وكان تفكيره في إنشاء الجمعية الجديدة التي عرفت باسم جمعية إيطاليا الفتاة أثناء وجوده في المعتقل في المدة بين نوفمبر ١٨٣٠ إلى آخر يناير عام ١٨٣١ . واستطاع « ماتزيني » عن طريق تأسيس جمعية إيطاليا الفتاة أن يتولى زعامة الحركة القومية الثورية التي كانت تتولاها من قبل جمعية الكاربوناري . وكان الغرض من إنشاء هذه الجمعية العمل على تحرير إيطاليا وتوحيدها ، وكانت ترى أن ذلك لا يتم دون القيام بإصلاح اجتماعي ؛ ذلك لأن الجمعيات السابقة لم تفكر في ذلك . وكان إسهالها للنظر في حال الجماهير وما تحتاج إليه من تفكير سليم سببا في فشلها جميعا .

(١) ولد ماتزيني يوم ٢٢ يونية بمدينة جنوا عام ١٨٠٥ وتوفي عام

١٨٧٢ .

ونجحت الجمعية في تربية الشعب الإيطالي ونشر المبادئ الحرة بين صفوفه وإثارة الحماسة بين أفرادها . وعن طريقها استطاع «ماتزيني» أن يصل بتعاليمه إلى قلوب الناس وعقولهم . وكان مؤمنا كل الإيمان بأن الثورة آتية وأنها لن تكون قاصرة على إيطاليا وحدها بل أوروبا كلها . وكان شديد التفاؤل بنجاحها . وكان الجو السياسي في أوروبا يشير بالخير ؛ فبلجيكا نجحت في ثورتها ، وبرلندا متحفزة للثورة ، وانجلترا تقاوم سياسة مترنخ الرجعية ، وفي إيطاليا نفسها ارتقى عرش « بيدمونت » شارل ألبرت في عام ١٨٣١ . وكان جنديا له خبرته السياسية ، وكان من ألد أعداء النمسا .

ورأى ماتزيني بثاقب فكره في نهاية عام ١٨٤٧ أن تستثار النمسا ، ويتظر من وراء ذلك أن يزداد تدخلها في شؤون إيطاليا ، فيحفز بذلك همّة الإيطاليين ونشاطهم في الثورة على النمسا . وشاءت الأقدار أن يحمل عام ١٨٤٨ مطالع الثورات في كثير من الأقطار الأوروبية ؛ فلما هبت الثورة في فرنسا انتهت بخلع لويس فيليب وإقامة الجمهورية الثانية بزعامة لويس نابليون ، وأسرع « ماتزيني » إلى باريس يقدم تهنئته بقيام الجمهورية واشتعلت نيران الثورة في ميلان . وأعلنت تسكانيا وبيدمونت الحرب على النمسا .

إيطاليا وثورات عام ١٨٤٨

البابا بيوس التاسع :

لم تسلم إيطاليا من ثورات عام ١٨٤٨ ، بل أن هذه الحركة الثورية قد بدأت في مركز الإستبداد بها ألا وهو مقر البابوية . ففي يونيو عام ١٨٤٦ انتخب البابا بيوس التاسع Pius IX . ولم تكن له شهرة يومئذ . ولكنه أصبح خلال العامين التاليين علما بارزا في العالم الأوروبي تتعلق به آمال الأحرار في أوروبا كلها . وبعد أن علا شأنه فوصل إلى أعلى درجات السمو في قلوب الناس ارتد إلى الرجعية ، فاتهم بالخيانة لقضية الحرية ووصف بأنه عدو للإنسانية .

كان هذا البابا بسيطا ومسلوا بالنيات الطيبة ؛ كان حبه لإيطاليا عظيما وبغضه للنمسا كبيرا . وقد تأثر ببعض ما قرأه في كتاب «جوبرتي»

Gioberti (١) من حيث أن البابا يجب أن يكون بطل الدولة ومخلصها، وتراءى له أن في الإمكان تحقيق ذلك . ولكنه - كما صرح عن نفسه - لم يكن ضليعا في السياسة ، كما أنه لم يكن يقدر ما يقتضيه تخليص إيطاليا من شجاعة وحكمة . ولم يكن يدرك ما يحيط به من أخطار . ولا عجب أن ينسحب الرجل من ميدان الجهاد بعد أن بدأ العمل فيه وبقي يعمل مدة عامين كاملين (١٨٤٦ - ١٨٤٨) . استطاع خلالها أن يكسب حب الجميع ، فهو قد بدأ عهده بالعفو عن المنفيين والمسجونين لأسباب سياسية ، فاحتشدت الجموع تهتف له كمحرر للعالم كله لا لإيطاليا وحدها . وخفف من تقييد الصحافة ، كما عدل من طابع الحكومة الإستبدادي الأوتقراطي الكنسي . فأنشأ مجلسا للدولة في إبريل عام ١٨٤٧ ، اختار أعضائه من يان بعث به حكام الولايات البابوية المختلفة . كما شكل مجلسا للوزراء في يونيو من العام نفسه ينحصر عمله في مناقشة أعمال الحكومة البابوية وليس من حقه السيطرة عليها .

تملأ الحماسة قلوب المواطنين حينما انتهى إليهم سلوك البابا ويملأ الخوف قلب مترنخ الذي لم يكن يتوقع ظهور مثل هذا البابا . وبدأت الثورة تحرك نفوس الإيطاليين في أنحاء إيطاليا المختلفة : في صقلية وناپولي ، وتسكانيا ، وبارما ، وميلان والبندقية بل في ساقوى أيضا . ولكن حماسة الأفراد وهتافاتهم بقيام الثورة لم يكن يتظر لها شيء من نجاح لأن الأساس الذي قامت عليه لم يكن سوى آمال حركتها سمعة البابا الذي لم يكن في طبيعته حب الثورة أو الميل إليها وإنما كانت

(١) « فيشنزو جوبرتي » Vincenzo Gioberti : وصف « جوبرتي » البابوية في أحد مؤلفاته بأنها زعيمة المذهب الكاثوليكي وحامية الحضارة، وأنها كفلت للشعب الإيطالي مكانته المرموقة بين الأمم ، وأن الوحدة الإيطالية يمكن تحقيقها تحت زعامة البابا على أفضل وجه . ثم قال أن الحالة الحاضرة (أى في الأربعينات من القرن التاسع عشر) في إيطاليا ليس سببها سوء الإدارة أو نفوذ رجال الدين المنحليين ، وإنما السبب فيها انحطاط الآداب وعدم صلاحية الطبقات العليا في المجتمع . وكان « جوبرتي » يتطلع الى بعث إيطاليا من جديد عن طريق زعامتها في مجالى العلوم والآداب على أساس من العقيدة السليمة . كان يرى أن البابا لا يكفى أن يكون رئيسا للكنيسة العالمية فحسب ، بل يجب أن يكون على رأس الاتحاد الإيطالي ، ذلك لأن منصبه يؤهله ليكون الفيصل في أوروبا ، ورافع راية السلام على ربوعها . فهو الأب الروحي ، وحامى الشعوب اللاتينية ووارث عرش الامبراطورية .

نزعته هادئة أساسها الرجعية وليس في ذلك ما ينفى عنه حبه الصادق للإصلاح .

وحركة التحرر ما زالت قائمة في روما يعزز آمال القائمين بها اشتعال نار الثورة في نابولي وميلان وفرنسا . وتلك أمور لم تترك مقر البابا من استئناف عمله في سبيل الحرية ؛ فشكل وزارة غالبية أعضائها من المدنيين وأعلن في مارس عام ١٨٤٨ الدستور الذي نص على أن تكون السلطة التشريعية في يد مجلسين . فقبل عمله هذا بحفاوة كبيرة وإن كان قد أخذ عليه الإبقاء على كلية الكرادلة المقدسة التي نص عليها الدستور السياسي الذي أصدره .

وكانت المشروعات التي تضمنها دستور البابا تتوقف على نتيجة الحرب مع النمسا ؛ وكان أهل شمال إيطاليا قد أعلنوها . لكن البابا أعلن ما يتضمن رفضه لفكرة الحرب ؛ فهو لم يكن على استعداد للتدخل في أمرها . وهنا فقد كل ما كان له من مكانة في نفوس المواطنين في سائر أنحاء إيطاليا . وكان رئيس وزرائه من مؤيدي حركة التحرر وعلى الرغم من ذلك لقي الرجل مصرعه على يد واحد من الثوريين المتطرفين . وجزع البابا لذلك الحادث الذي جعله ينسحب من النضال في سبيل الحرية أو تأييدها . وخشى على نفسه من الأحرار المتطرفين في روما وإضطراره إلى إعطائهم المزيد مما يطلبون ففر إلى نابولي التماسا للحماية في ظل ملكيها . وهكذا انتهى دور روما بعد أن تعلق بها الآمال في الحرية دهورا .

الثورة في نابولي :

كانت إيطاليا مهيأة لإندلاع الثورة فيها ؛ ذلك لأن عددا كبيرا من سكانها كانوا قد تشبعوا بمبادئ جمعية إيطاليا الفتاة ، كما كان أفراد الطبقة الوسطى كلها يؤيدون تحقيق الوحدة الإيطالية ولذلك كان قيام الثورة في بقعة منها يجد استجابة عامة . وكان من الغريب حقا أن تبدأ روما بهذه الحركة ، كما كان من غير المتوقع أن تصدر الخطوة الثانية الحازمة من فرديناند ملك نابولي وصقلية . كانت هذه البقعة أسوأ بقاع إيطاليا إدارة وحكومة ، كما كان شعبها متأخرا غير متعلم . وكان فرديناند ملكها أبعد حكام إيطاليا رغبة في منح شعبه الدستور . ولكن دفعه إلى ذلك خوفه من تطور الثورة وامتداد نارها إلى عرشه . وفي ١٢ يناير عام ١٨٤٨ قامت الثورة في «بالرمو» Palermo عندما امتنع فرديناند عن

منح شعبه بعض الحقوق . وظلت الثورة قائمة فيها أسبوعين لعجز الجيش عن القضاء عليها فوراً . وتأثرت إيطاليا كلها بهذا النصر ، وشجعها ذلك على إشعال نار الثورة واضطر فرديناند أمام هذه الهزيمة إلى الرضوخ للأمر الواقع . فأصدر عفواً عن المسجونين السياسيين ، ومنح أهالي نابولي دستورا وتأثرت بذلك الدستور سائر حكومات شبه الجزيرة . وتأثر البابا فمنح الدستور ولاياته البابوية كما قدمنا . واضطر حاكم تسكانيا الأرشيديوق ليوبولد الثاني أمام موقف الحزب الوطني إلى أن يمنح شعبه دستورا في فبراير عام ١٨٤٨ على غرار دستور نابولي .

على أن كل هذه التغيرات وكل ذلك النجاح الذي أحرزته بعض أجزاء إيطاليا لم يكن مهماً وذا أثر فعال في الوصول إلى الغاية النهائية وهي توحيد إيطاليا ، لأن مستقبل إيطاليا كله يتوقف على مسألة واحدة وهي الخلاص من الحكم النمساوي في شمال شبه الجزيرة . ولذلك كان مصير إيطاليا كله يتوقف على « بيدمونت » Piedmont مركز مملكة سردينيا ، وفي لمبارديا حيث كانت النمسا تتمتع بسلطان كبير ، وحيث كان السكان يتطلعون إلى التخلص من حكمها التعسفي .

مملكة سردينيا :

ولم تكن سردينيا إيطالية الهوى والشعور لأن حاكمها الملك « شارل ألبرت » Charles Albert (١) كان متأثراً بالثقافة الفرنسية يفضل الكلام بها على اللغة الإيطالية . وعلى الرغم من أن شعب سردينيا كان متأثراً ببلاط حاكمه الملك شارل ألبرت ، فرنسي الهوى في تقاليده ومظاهره فإنه كان شعباً ذا نزعة خربية ، كما كان لأسرة الملك نفسه مطامع سياسية ونشاط يدفعها إلى تحقيق تلك المطامع . وقد أعلن أمله في أن تتفق إيطاليا على طرد الأجنبي منها . وكان الرجل برغم تردده لا يخلو من الشجاعة . ويرجع تردده في الغالب إلى تفانيه في خدمة الكنيسة الكاثوليكية ثم اعتقاده بأن تحرير إيطاليا وسيادة الأفكار الحرة الديمقراطية فيها سيعوق الوحدة الإيطالية . ولاشك أن موقف الرجل يدل على أنه كان صادق الرغبة في تخلص إيطاليا من الحكم الأجنبي ، ولكنه كان يكره أن تتحرر

(١) شاءت الأقدار أن يتزعم ابنه Victor Emmanuel الوحدة الإيطالية وكان من « سافوي » ولذلك يمكننا أن نقول أن البيت الحاكم بالنسبة لإيطاليا كان أشبه ببيت الهوهنزولرن بالنسبة لألمانيا .

من حكم قوى لا يستند إلى الاستبداد . فكان يرغب في تخليص إيطاليا من العدو الأجنبي ويعني النمسا . ولم يكن من السهل إقناعه بأن الحرية السياسية كانت خطوة أساسية للتحرر من الحكم الأجنبي .

اتجهت أنظار الإيطاليين نحو هذا العاهل الذي صرح بآماله في توحيد إيطاليا . وقد وجد كثيرون من الإيطاليين الأحرار ممن اضطروا إلى مباحرة بلادهم ملجأ في هذا البلد حيث تمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها في سائر أنحاء إيطاليا . وأسهم « كاثور » Cavour بجهد عظيم فيما كانت تنشره الصحف ، فقد كان محرر جريدة البعث . وكان يدين بالمبادئ الديمقراطية بل حث المواطنين على المطالبة بالدستور . واضطر شارل ألبرت إلى أن ينسح شعبه ذلك الدستور الذي قاده إلى الحرب ، ودفعه إلى الخراب والمنفى ثم الموت ، ولكنه جعل من ابنه ملكا على عرش إيطاليا الموحدة . حقق هذا الدستور لملكة سردينيا حكما ملكيا مقيدا على غرار النظام الانجليزي . وقد عم هذا الدستور فيما بعد ملكة إيطاليا المتحدة ، وظل قائما إلى أن ظهر « موسوليني » Mussolini فأدخلت عليه بعض التعديلات .

الثورة في ميلان :

تأثرت ميلان بتيار الثورة الجارف ، وانطلقت فيها المظاهرات ، فأحاط المتظاهرون من الطلاب والعمال والصحفيون والتجار ، بقرار الحكم يتفقون بعدائهم للنمساويين ، وكان الحاكم النمساوي غائبا عن ميلان ، فتنازل نائبه للشوار عن بعض المطالب ، ولكنها لم ترضهم ، فاشتبك القتال بين المتظاهرين والجنود النمساويين وانهى بطرد القوات النمساوية من ميلان واتصافار المواطنين . وامتد أثر ذلك إلى « پارما » Parma و « مودينا » Modena ، فسقط فيها الحكم النمساوي . وكانت أشنف الثورات على النمسا ثورة البنادقة التي قادها « دانييل مانان » Mannin بعد أن غادر السجن . فاستطاع أن يتغلب على القوات النمساوية ، واشتد غضب النمسا فعزمت على محاربة العصاة واخضاعهم لسلطانها .

سردينيا تقود حركة المقاومة ضد النمسا :

اتجهت أنظار الإيطاليين في ميلان والبندقية ولبارديا إلى شارل ألبرت ملك سردينيا ، إذ كان من المتعذر عليهم أن يواجهوا قوات النمسا

بمفردهم . فاستجاب لنسائهم شارل ألبرت . على أن تفوق القوات
النساوية كان واضحا ؛ إذا لم تكن القوات الإيطالية - عدا قوات سردينيا
- كاملة التنظيم بحيث يمكن أن تواجه قوات النسا . كما أن شارل ألبرت
لم يكن لديه من القواد القادرين من يعينه على خوض المعركة . وانشتر
الخلاف في صفوف الإيطاليين واشتد الصراع بين الملكيين والجمهوريين
في جميع الولايات . وقصد « ماتزيني » إلى ميلان محاولا توجيه الحركة
فيها لصالح الجمهوريين . كل أولئك أمور عوقت انتصار الإيطاليين بعد
ما واثمهم بواد النصر ؛ فهزمهم القائد « رادتزكى » Radetzky في معركة
« كستوزا » Custozza في ٢٥ يوليو عام ١٨٤٨ . ودخلت القوات
النساوية ميلان . وسح لشارل ألبرت وقواته بالانسحاب منها . وهكذا
فشلت هذه الحركة .

نتائج الحرب بين الفريقين :

رأينا كيف أن الحرب قد انتهت بهزيمة الإيطاليين وعودة النمساويين
إلى حكمهم . ولكن برلمان تورين لم يلن للهزيمة وطالب بتجديد القتال
مع النسا . فقاد شارل جيوشه المنهزمة . ولكنه لم يلق من وراء قومه
هذه غير الهزيمة التي لحقت في « نوقارا » Novara في ٢٣ مارس عام
١٨٤٩ . فأعلن على أثر ذلك « أنه ضحى بكل ما يملك في سبيل القضية
الإيطالية . وإذا كانت النسا ترى في وجوده في الحكم معوقا لإجراء
الصلح بين سردينيا والنسا فانه يتنازل عن عرشه لابنه « فيكتور عمانويل »
« Victor Emmanuel » . ورحل بعد ذلك إلى البرتغال . فمات بعد عدة شهور
وعلى الرغم من سخاء النسا في وعودها أثناء عقد الصلح مع سردينيا
إلا أن ملكها الجديد « فيكتور عما نويل » رفض أن يحرم شعبه من
التمتع بالحياة النيابية ، فأبقى على الدستور . وأعلن في أول خطاب ألقاه
على شعب سردينيا ، أنه سيدافع عنه ويحرص على حقوقه ويحياه من
أى عدوان في الداخل أو الخارج .

استمرار الثورة في روما والبندقية :

وظلت الثورة قائمة في موضعين آخرين من إيطاليا وهما روما
والبندقية ، ففي روما أدى فرار البابا منها إلى فييولي إلى انتشار الفوضى
في روما . وعبشا حاول البابا أن يسيطر على أمورها ويدبر شئونها من
مقره الجديد . إذ انتهى الأمر إلى قيام الجمهورية بين يدي الحزب

الجمهورى الذى تزعمه « ماتزىنى » . وهنا تطوع « غاريبالدى » بتقديم ما يملك من جهود لمساعدة ماتزىنى . ولاح فى جو السياسة أن هذه الجمهورية الناشئة قد لن تعمّر طويلا لوقوعها بين ناپولى التى تحكمها الرجعية وممتلكات النمسا عدو إيطاليا الأول . وتهب على هذه الجمهورية عاصفة لم تكن فى الحبان أثارتها فرنسا التى كان على رأسها يومئذ « لويس نابليون » . وكان يرمى من وراء ذلك كسب الحزب الكاثولى فى بلاده الذى يناصر البابا ؛ ويطمح فى أن ينتهى به الأمر إلى عرش الإمبراطورية ؛ لذلك قرر أن يتدخل فى مسألة روما ؛ فأرسل جيشا استطاع أن يقضى على الجمهوريين وأن يعيد البابا إلى مركزه وإنهزم غاريبالدى فلجأ مع بعض معاونيه إلى الجبال وسيكون له شأن عظيم فى المستقبل فى اتمام الوحدة .

أما البندقية التى شجعها نجاح الثورة فى ميلان فكان لها شأن آخر . دفعها قائدها الشجاع « مانان » إلى إقامة الحكم الجمهورى ؛ فظلت تقاوم النمسا حتى بعد انضمام سردينيا فى « كستوزا » و « نوڤارا » . وشاءت الأقدار أن يكون مصير جمهوريتها كمصير جمهورية روما ؛ فلم تلبث أن هزمت هزيمة فادحة واضطر « مانان » إلى التسليم فى ٢٤ أغسطس من ١٨٤٩ . ورحل إلى المنفى ؛ وعادت البندقية إلى الحكم النساوى من جديد .

الفصل الثاني

دور كافور في اتوحدّة الايطالية

فشلت حركات عام ١٨٤٨ الثورية في إيطاليا في تحقيق الوحدة وتطبيق المبادئ الديمقراطية . ويرجع ذلك إلى عدم اتحاد الأغراض وانعدام وجود قيادة منظمة تجمع بين الإيطاليين جميعا كما أن إيطاليا لم تلق أى معونة خارجية . وكان كافور يشك في مقدرة إيطاليا على تحقيق الوحدة ويرى وجوب الاستعانة بفرنسا لطرد النمسا من إيطاليا . وكانت هذه هى النقطة الأساسية في سياسته في سبيل وحدة إيطاليا . ومن الآثار الهامة لحركات ١٨٤٨ الثورية في إيطاليا أنها أبرزت عظمة مملكة سردينيا . ولم يكن لها ذكر قبل هذه الأحداث ، فبدأت في وضع أسس عظمتها المستقبلية عندما انضمت لميلان في حركة مقاومتها للنمسا . وقد أظهر فكتور عسا نويل عزمًا أكيدا على تحرير إيطاليا ، وعداء صريحًا لإزاء النمسا . ولاشك في أن اسمه سيظل خالداً ومعه اسم كافور الذى بدأ وزارته العظيمة في عام ١٨٥٢ . وكان ابنا لأحد النبلاء من بيدمنت المتشبعين بالروح الحربية والآراء المتطرفة في الحكم . وقد نشأ نشأة عسكرية . ولكنه منذ صغره اعتنق مبادئ الحرية ، وترك الجيش ، وقام برحلات عديدة درس أثناءها الحياة السياسية في فرنسا وانجلترا بوجه خاص . وأظهر دراية تامة بالسياسة الأوروبية عندما كان عضواً في برلمان سردينيا . وتأثر بأقامته في انجلترا فأخذ ببادئها الحرة ، وأراد أن ينشرها في مملكة سردينيا ثم إيطاليا كلها إذا ما أعانتها الظروف بعد ذلك . وفي خلال حكمه الطويل (١٨٥٢ - ١٨٥٩) و (١٨٦٠ - ١٨٦١) وضع بذور الحكم الديمقراطي الذى تأصل بعد ذلك في إيطاليا .

اصلاحات كافور :

عمل كافور منذ بداية عهده في رئاسة الوزارة أن يجمع شمل تلك المملكة التى عهد إليه بإدارة شئونها، ويشيد فيها دولة قوية تستاز بسارستها للنظم البرلمانية لتستطيع أن تقبض على زمام الحركة الإيطالية ، وتحفظ بقيادتها وتتولى توجيهها . وساعده في تحقيق خطته أمور منها

(١) الدستور الذي ورثه ييدمونت من عهد الملك السابق (٢) الشعب الذي عرف بنشاطه الجهم (٣) وجود ملك عظيم الهمة شديد الحماسة لتحقيق أهداف إيطاليا القومية (٤) الجيش الذي كان يومئذ يتميز عن بقية الجيوش الإيطالية بدقة تنظيمه وحسن تدريبه .

اتهى نضال كاثور ضد الكنيسة إلى نتائج محمودة ، فطعن قانون « السيكاردي » Siccardi الذي صدر في بداية عام ١٨٥٠ على ما كان للمحاكم الإكليركية من حقوق وما كان للإكليروس من مركز مميز أمام القانون . ونجح في تخفيض إيرادات الأوقاف الكنسية والدخل الوفير لكبار رجال الكنيسة وفي إغلاق ما يزيد على ثلثمائة دير . وأقر برلمان تورين التشريع الخاص بالزواج المدني رغم مقاومة القاتيكان الشديدة . ودعمت الإصلاحات التي جعلت من ييدمونت دولة عصرية متحررة بوضع ميزانية متعادلة للدولة وإبرام سلسلة من المعاهدات التجارية ، واهتمام الحكومة المتصل بمد خطوط السكك الحديدية ، وتحسين طرق الزراعة ، وتطوير أساليب الصناعة ، والعناية بإنشاء جيش قوى وتدريبه على أحدث النظم ، لتتخذ منه مملكة سردينيا في الوقت المناسب أداة لطرد النمساويين إلى ما وراء جبال الألب .

اشتهر كاثور بأرائه الديمقراطية وإخلاصه لقضية إيطاليا الكبرى ؛ وآيتها تحقيق الوحدة وكان هو وماتزيني يتحدان في الغرض وهو تحرير إيطاليا وتوحيدها وإن كان قد إمتاز عن ماتزيني بواقعيته في تخطيط مشروعه ، وكذلك في إدراكه للمشاكل التي تعترض سبيله في تحقيق ذلك الغرض . وكان يرى أن إيطاليا لن تستطيع وحدها أن تصل إلى ما تسعى إليه من هدف ؛ فالحماسة وحدها ليست كفيلة بتحقيق ذلك ، ولذلك تلفت يبحث عن حلفاء ، وبذل في سبيل ذلك أقصى ما يملك من جهود .

صدام بين ماتزيني وكاثور :

على الرغم من اتفاقهما في الغرض إلا أنهما اختلفا في كثير من الأمور . ونظرة سريعة في حياة الإثنين تظهرنا على ما كان بينهما من فروق ؛ فكاثور كان أرسقراطى النشأة ؛ كما كان واقعيا ، لا يفتأ يجهد نفسه في التفكير والتدبير قبل أن يقدم على العمل حتى لا يتعرض للفشل . وكان ماتزيني غزير العلم واسع الثقافة ، ومع ذلك فقد كان كاثور أقدر منه على ممارسة الأساليب السياسية التي شاعت الأقدار أن تكون عاملا من عوامل النجاح

في تحقيق الأغراض السامية . وكثيرون يرون أن سياسة كاثور العملية كانت أجدى على إيطاليا وأرشد ، فهي خير من مثالية ماتزيني وأسالية الروحية ، ومع ذلك فليس في الاستطاعة أن تنكر على ماتزيني فضله في خدمته لقضية الإيطاليين ، فالإيطاليون كانوا بحاجة إلى الغذاء الروحي الذي كانت تمتلىء به آراء ماتزيني .

اتهم كاثور « ماتزيني » بأنه مدبر حادث الإعتداء على حياة نابليون الثالث ، وذكر في البرلمان الإيطالي أن صوبة المعتدى التالية ستصوب نحو الملك فيكتور عمانويل . ورد ماتزيني على هذا الاتهام الظالم برسالة موجهة إلى كاثور يقول فيها :

« سيدى لقد عرفتك طويلا سندا لمملكة ييدمونت لا لوطننا عامة ، وعهدتك مادی النزعة تدين بالواقع ولا تعترف بالمبدأ الخالد المقدس . ورأيتك رجلا يمتاز بالحقق والبراعة لا بقوة العقل ، ويلجأ إلى الأساليب الملتوية ، ويكره الحرية ، ولكن لم أكن أظنك ممن يفترون الكذب ، ويختلقون الباطل وها أنت قد أصبحت من هذا الطراز . إذا كنت لم أحبك من قبل فإننى اليوم أحترقك ، ولقد عرفتك قبل ذلك عدوا لى ، ولكنك الآن أصبحت عدوا وضيعا ، وبيننا وبينك هاوية ، فنحن نريد الوحدة القومية قبل كل شيء ، أما أنت لا تريد شيئا سوى توسيع ملك سيدك . ونحن تؤمن بقدرة الشعب الإيطالي . وأنت تخشى خطرها ، وتقيم العقبات في سبيلها وتعلق آمالك على الدبلوماسية وعطف الحكومات الأجنبية ونحن نريد أن تختار البلاد في حرية نوع الحكم الذي تريده ، وأنتم تنكرون سلطة الأمة وتجعلون الملكية الشرط الأول لأى مساعدة تقدمونها للقضية القومية » .

وفي تلك الرسالة — إذا استبعدنا منها السب الشخصى — وصف دقيق لمسلك كاثور السياسى .

اشتراك سردينيا في حرب القرم :

كان كاثور يهدف إلى محالفة إحدى الدول الكبرى ليستعين بها على مواجهة النمسا . وكان ذلك هو السبب الذى دفعه إلى المشاركة في حرب القرم . في الحق أن كاثور لم يكن ميالا إلى قيصر الروسى . بل كان يخالف سياسته ، ومع ذلك فانه لم يدخل ليشترك في حرب القرم انتقاما منه وإنما دخلها لتحارب جيوشه إلى جانب جيوش إنجلترا

وفرنسا . وكان ينبغي من وراء ذلك كسب إحدى الدولتين ، ومعنى ذلك أنه لم يكن له غرض في المحافظة على أملاك الدولة العثمانية ، وإنما كان يلتبس كسب حليف يساعده على تحرير إيطاليا . وقد تحقق غرضه بينما فشلت إنجلترا وفرنسا في تحقيق أغراضهما . فلم يقدر للدولة العثمانية البقاء بينما نجح كاثور في أن يجد الحليف الذي يساعده لتحقيق أغراضه في إيطاليا . وتسكن كاثور من حضور مؤتمر الصلح في باريس في عام ١٨٥٦ على قدم المساواة مع مثلى الدول العظمى . وفي نهاية المحادثات شرح كاثور مدى ما وصل إليه حكم النمسا في وسط إيطاليا وجنوبها من سوء حال . وأيده في عرض شكواه كل من مثلى إنجلترا وفرنسا . حقيقة أن كاثور لم يجن من وراء هذه الحرب كسبا ماديا ، ولكنه أقنع المؤتمرين من دول أوروبا ، وفي مقدمتهم إنجلترا وفرنسا بعدالة قضية إيطاليا ، واقتنع الإيطاليون أنفسهم بأن مملكة سردينيا تستطيع أن تحقق لهم ما أرادوا من أهداف قومية بمساعدة بعض الدول الأوروبية . وما أسرع ما ظهر من تغير في سلوك النمساويين إزاء الإيطاليين من رعاياهم في الشمال .

كان كاثور شديد الميل إلى عقد معاهدة تحالف بين بلاده وبين إنجلترا ، ولما تبين له بعد لأي أنها لن تستطيع معاوته حربيا ضد النمسا ، أخذ يسعى إلى محالفة فرنسا ، إذ كان يعرف أن نابليون الثالث كان يعطف على قضية إيطاليا القومية . وقد ظهر ذلك من تحالفه مع جمعية الكاربوناري أيام شبابه ، على أن نابليون لم يكن يظهر عطفه على إيطاليا وحسب بل ظهر عطفه على سائر الحركات التحررية طمعا في أن يكسب حزب الأحرار في فرنسا .

محاولة اغتيال نابليون الثالث :

وفي يناير عام ١٨٥٨ أقيمت القنابل على الإمبراطور والإمبراطورة وهما في طريقهما إلى الأوبرا . وفر من بقى من رجال الحاشية الإمبراطورية بعد أن لقي الكثيرون منهم مصرعهم . وقبض على كثيرين من الإيطاليين المتآمرين وكان مدبر المؤامرة إيطاليا هو « أورسيني » Orsini وكان شديد الصلة « بماتزيني » في وقت من الأوقات . ولكن لم يكن ماتزيني مسئولا عن محاولة أورسيني هذه . ولم تكن هذه المحاولة نابليون عن عزمه في مساعدة القضية الإيطالية بل جعلته أشد تحسسا لها . فخطا في سبيل ذلك خطوة واسعة في يوليو عام ١٨٥٨ .

تمت في إقليم « القوج » Vogue . وفعلا قابل كاثور الإمبراطور في ذلك المكان بين ٢١ ، ٢٢ يوليو عام ١٨٥٨ . وتعهد في ذلك اللقاء بمساعدة سردينيا في حربها ضد النمسا على شرط أن يوجد كاثور مبررا لتدخل فرنسا في ذلك النزاع بحيث تظهر النمسا بمظهر المعتدى وسردينيا بمظهر المدافع عن نفسه ، كما اشترط أن تحصل فرنسا على بعض التعويضات كأن تعطى ساقوى ونيس . وساقوى هي الموطن الأصلي للبيت المالك في سردينيا ، كما كانت نيس مسقط رأس « غاريبالدي » الزعيم الإيطالي الكبير ، على أن تتوج هذه المعاهدة بقران ملكي فتزوج ابنة فيكتور عمانويل ، وكانت صبية في الخامسة عشرة من عمرها بالأمير جيروم نابليون ابن عم الإمبراطور . وكان رجلا في السابعة والثلاثين وكان معروفا بقسوته . ووقعت المعاهدة السرية بين سردينيا وفرنسا في ديسمبر عام ١٨٥٨ . ووصفت هذه المعاهدة بأنها معاهدة دفاعية .

نذر الحرب :

في الاستقبال الرسمي الذي عقده نابليون بمناسبة رأس السنة الجديدة (عام ١٨٥٩) ذكر عرضا للسفير النمساوي أنه يأسف لأن علاقته مع النمسا ليست من الود بمثل ما كانت عليه من قبل . ولم تلبث أن ذاعت أنباء ذلك الحديث في أنحاء أوروبا المختلفة ، وغدت نذيرا لوقوع الحرب . ولم تلبث حماقات إمبراطور النمسا أن أوجدت المبرر لدخول فرنسا الحرب ، فهذه حكومته تبعت في ١٣ أبريل من العام نفسه بإصدار الى حكومة تورين تطلب بوجوب تجريد جيشها من السلاح . فقدمت بذلك الذريعة التي كان ينشدها كاثور . فقد ظهرت النمسا بمظهر المعتدى . وسرعان ما تقدمت قوات فرنسا إلى سهول إيطاليا الشمالية عندما أعلنت الحرب رسميا في ٢٦ أبريل .

وتهتم دول أوروبا العظمى المختلفة بالمسألة الإيطالية ، ويتردد التساؤل عما ينتظر أن يكون عليه موقف كل من إنجلترا وروسيا . وأهم من ذلك ما ينتظر من موقف ألمانيا وبروسيا ، فالنمسا وإن كانت تحكم شعوبا مختلفة إلا أنها كانت ألمانية ، كما أنها كانت تزعم الدايت الألماني . فلم يكن من الطبيعي إذن على الرغم من سوء العلاقة بين بروسيا

والنمسا ألا تتحرك بروسيا لنجدتها اذا هزمتها القوات الفرنسية والإيطالية (١) .

ومع ذلك فقد واجهت القوات النمساوية وحدها هجمات أعدائها . وقامت الثورات في أنحاء إيطاليا الشمالية في « مودينا » وفي « بارما » Parma وتسكانيا لنصرة المبادئ القومية مما ساعد على انتصار الجيوش الفرنسية والإيطالية . وجعل الحماسة للحركة القومية تمتد إلى جنوب إيطاليا . ووقعت محاولات لضم الجنوب ولكنها لم تنجح وقتئذ اذ صادف ذلك موت ملك نابولي فرديناند الثاني وتولية ابنه فرانسوا الثاني ، وكان متزوجا بأخت الإمبراطورة ويعتق سياسة إمبراطور النمسا . وكان لذلك أثره في سلوكه السياسى الذى ظهر فى امتناعه عن الموافقة على ضم بلاده للحركة .

وكشفت هذه الحرب عن ضعف النمسا وعدم مقدرة جيشها على خوض الحرب : فهمى لم تعده لذلك ولم تصلح له الطرق ، ولم تسبق إلى إخضاع يدمونت قبل أن تنضم إليها قوات فرنسا . ولو كان جيش النمسا معدا كما ينبغي وتحت قيادة يقظة لكان من المحتمل أن يظفر بالنصر على الجيش الفرنسى الذى اختار له الإمبراطور نابليون الثالث خطة رسمها له أحد قواد نابليون الأول وهو « يوميني » Yomini الذى أهمل فى تخطيطه وجوب الإفادة من الطرق الحديدية . ولكن النمساويين كانوا أسوأ حالا .

على أن نابليون الثالث قد جعل من انتصار سردينيا انتصارا أبتى فقد كان من المنتظر أن تنال سردينيا بانتصارها السيطرة على البندقية . ولكن نابليون الثالث أنهى الحرب فجأة ولم يكن فيكتور عمانويل ملك سردينيا يتوقع ذلك وجيوشه توالى انتصاراتها . ثم اتصل بإمبراطور النمسا الشاب فرانسوا جوزيف واتفق معه على الهدنة فى فيلافرانكا فى ١١ يوليو عام ١٨٥٩ على أن تنازل النمسا عن مقاطعة لمبارديا لمملكة سردينيا ، وتحفظ لنفسها بالبندقية ، فعرض نفسه بذلك لتهمة خيانة القضية الإيطالية ، ولغضب حزب الأحرار فى فرنسا الذى لم يغفر له ذلك ، ولم يتعرض نابليون لما ذكرنا وحسب بل إن تدخله فى الحرب لتحقيق وحدة إيطاليا قد أثار عليه غضب الحزب الكاثوليكي الذى كان يناصر

البابا ويكره أن يفقد أملاكه في إيطاليا التي لن تلبث أن تطالب بالانضمام إلى سردينيا .

وكان من نتائج إيقاف الحرب على يد نابليون أن فقد نصيبه في التعويضات التي وعده بها كاثور .

وأساء تصرف الملك في اتفائه مع نابليون والنمسا إلى كاثور فلم ير بدا من الانسحاب من الموقف بتقديم استقالته . وينبغي أن يعذر كاثور لغضبه هذه فقد كان المفهوم بينه وبين الملك أن الغرض من هذه الحرب بعد الإعداد لها أن يترجع الملك على عرش يظل شمال إيطاليا كله بعد تخليصها من سلطان النمسا . ولم تكد الحرب تبلغ الهدف الذي سعى إليه الإيطاليون حتى أوقفت الحرب فجأة فتبخرت آمال كاثور والشعب الإيطالي .

ويرى من يريدون إنصاف نابليون أن يلتسوا له العذر عن وقف الحرب حين يصورون لذلك أسبابا يرونها منطقية منها انتشار الكوليرا في جيشه مما يجعل جيشه عاجزا خاصة وأن الإعداد لهذا الجيش لم يكن قد قصد به إلى معركة طويلة الأمد ، ثم هو قد خلا من تهديد وسائل النقل واستكمال المؤونة ووسائل العلاج .

ومن الأسباب التي يضيفونها إلى ما ذكرنا أن نابليون كان قد واثته الأنباء بأن بروسيا تعد جيشها في منطقة الراين فخشى أن يقصد هذا الجيش إلى فرنسا قبل أن يبادر بإبرام الصلح مع النمسا . ويقول أصحاب هذا الرأي أن تلك البواعث قد خفيت على كاثور .

ومهما يكن من شيء فيما أصاب خطة تكوين وحدة إيطاليا في الشمال من قصور بسبب انسحاب نابليون الثالث بجيوشه من ميدان القتال فإن مساهمته في تحرير لمبارديا وضمها إلى مملكة بيدمونت إنما تعتبر خطوة هامة في سبيل الوحدة الإيطالية على كل حال ، إذ ترتب عليها - كما سنرى - الخطوة التالية عندما أخذت ولايات الوسط تتطلع إلى الانضمام إلى هذه المملكة الصغيرة في شمال إيطاليا .

ثانى مراحل الجهود فى سبيل وحدة إيطاليا

أعلنت الإمارات الشمالية الصغرى من وسط إيطاليا وهى « مودينا » Modena « وبارما » Parma « وتسكانيا » - عقب هدنة فيلافرانكا فى عام ١٨٥٩ - عن نيتها فى الانضمام الى مملكة ييدمونت كما اجتاحت ولايات « رومانا » Romagna و « أمبريا » Umbria و « مارش » Marches موجة طاغية من التحمس للانضمام إلى المملكة الإيطالية الجديدة .

وكانت هذه الحركة تناقض مشروع إمبراطور فرنسا الخاص بإنشاء مملكة فى تسكانيا ، يحكمها الأمير جيروم بوناپرت ، كما أثارت سخط النمسا لأن معناها - إذا ما تحقق الغرض منها - القضاء على سلطة الأمراء والحكام الخاضعين لنفوذها مما ينتج عنه ضعف سلطانها فى إيطاليا .

وتنجح هذه الحركة فى النهاية برغم ما أبداه الإمبراطوران من تبرم وسخط . ويسهم فى إنجاحها ريكازولى Benito Ricasoli (١٨٠٩ - ١٨٨٠) حاكم تسكانيا يومئذ . وكان سياسيا ماهرا ، مخلصا فى وطنيته ، أدرك منذ الوهلة الأولى أن الخير كل الخير فى إنضمام التسكانيين إلى مملكة ييدمونت والإبتعاد عن المشروع الذى يرمى إلى تكوين مملكة تضم ولايات وسط إيطاليا ، ولذلك فإن إسمه سيظل خالدا فى سجل بناء الوحدة الإيطالية .

ومن دلائل التوفيق أن الإتجاه الذى اندفعت فيه دويلات إيطاليا الوسطى قد لاقى هوى لدى بعض الدول الأوروبية وفى مقدمتها إنجلترا التى كانت شديدة العطف عليها لأنها كانت تريد الحد من سلطان نابليون الثالث فى إيطاليا (١) .

ولم يلبث نابليون الثالث حتى غير من موقفه من تلك الحركة فى

(١) ولا أدل على ذلك من تشجيع السفير البريطانى فى باريس لمطالب التسكانيين الخاصة بالتخلص من حاكمهم ليوبولد تمهيدا لانضمامهم لمملكة ييدمونت .

شتاء ١٨٥٩ - ١٨٦٠ ، عندما تبين له أن أهالي إمارات الوسط يتمنون تحقيق وحدتهم مع مملكة بيدمونت فقد رأى من الواجب عليه أن يحترم مبدأ الإستفتاء الذي أثبت اتجاهاتهم نحو الوحدة ، وهو مبدأ قامت عليه إمبراطوريته . كما تبين أن مخالفته لذلك المبدأ تقتضيه استعمال القوة التي تناقض سياسته الأولى عندما حرر لمبارديا وتسبب في ضمها لمملكة بيدمونت كما تبين له أن موافقته ستهدىء له الفرصة لتحديد مطالبه الخاصة بضم ساقوى ونيس إلى فرنسا .

وتست موافقته على ما قدمنا في الوقت الذي عاد فيه كاثور إلى رئاسة الوزارة في مملكة بيدمونت وكان ذلك في ٢٠ من يناير عام ١٨٦٠ . غير أن نابليون تباطأ في تنفيذ ما اتفق عليه متعللاً برغبته في معرفة ما ينبغي أن تكون عليه الوحدة الإيطالية في الوسط ومن سيعتلي عرش هذه الوحدة إذا تمت . وينجح ريكازولي بمعاونة كاثور في تذليل العقبات . وتجرى عملية الإستفتاء التي وافقت عليها الإمارات من قبل دون شرط ولا قيد فتسفر عن الرغبة الأكيدة في الانضمام إلى مملكة بيدمونت . كما وافق كاثور على إجراء إستفتاء بخصوص ضم نيس وساقوى إلى نابليون الثالث . ويسفر الإستفتاء عن قبول الأهالي في كليهما الانضمام إلى فرنسا . ولم تقف مساعي كاثور عند حد ما ذكرنا بل استأنفها في سبيل التحرر كلية من نفوذ النمسا والحصول على تأييد نابليون الثالث في ضم جنوب إيطاليا للوحدة .

وترددت الشائعات في أوروبا أن نابليون الثالث لا يعتبر ضم نيس وساقوى منتهى غرضه في توسيع حدود بلاده الشرقية بل إنها بداية . وأخذت دول أوروبا ترقب تحركات نابليون في قلق لأنها قد تسفر عما يعكس جو السياسة الأوروبية . كما أن نابليون قد فقد صداقة إيطاليا ، وتبين أمر ذلك واضحاً في عام ١٨٧٠ ، عندما طلب من الإيطاليين أن يقفوا إلى جانبه ضد بروسيا فرفضوا ، وأعلنوا أنهم لن يستجيبوا لرغبته إلا إذا سحب حاميته عن روما ، إلا أنه خشى أن يغضب بذلك الحزب الكاثوليكي والبابا .

ليس من شك في أن كاثور كان مخلصاً في كل مساعيه التي سلكها في سبيل الوحدة الإيطالية وكان مؤمناً بأن مساعيه سوف تبلغه النجاح إذا ما امتدت به أيام الحياة . وحسبنا من إيمانه ما قاله عندما اضطر إلى

الاستتانة بعد هدنة ثيلافرانكا : « إذا كانوا قد منعوني من إتمام الوحدة الإيطالية من الشمال بالطرق الدبلوماسية فسأحققها من الجنوب عن طريق الثورة » . وإذا كانت الظروف قد جعلته يترث في التفكير في ضم الجنوب أولا وأنه يجب أن يقدم لذلك بضم البندقية ، فالشيء الذي لاشك فيه أنه كان مصرا على إتمام الوحدة . ولم يكن كاثور وحده هو الذي يسعى إلى تحقيق وحدة إيطاليا وإنما سعى غيره من الزعماء الإيطاليين نذكر منهم ريكازولي ومازيني وغاريبالدي وبيكتور عمانويل ملك بيدمونت ، وإن اختلفت بهم السبل مؤمنين بالوحدة الإيطالية . وآية ذلك عدم الاستقرار على رأى أيكون البدء بالبندقية أم بالأملاك البابوية أم جنوب إيطاليا ، وإن كان قد ظهر منذ البداية أن الأخير في أرجاء أمر البندقية إلى أن تحل مسألة كل من روما وجنوب إيطاليا .

وليس يفوتنا أن نذكر أن هذه الحركة القومية لم تكن موضع الرضا لدى البابا . وكان فيهم إياها أنها سوف تؤدي إلى زوال سلطانه إن عاجلا أو آجلا . فلم يكن غريبا أن ينادى ببدأ إصلاح الكنيسة في كل الولايات الإيطالية المحررة . ولما كان من الضروري لمصلحة قضية الوحدة أن تصل الولايات الإيطالية إلى ما وصلت إليه ملكة بيدمونت وبذلك تم القضاء على الحركة الرجعية التي كانت تسود معظم أقاليم إيطاليا مثل تسكانيا ولبارديا ورومانا . وقد عم الشعور بوجوب إصلاح الكنيسة على أن يشترك المدنيون في الإصلاح والعمل على الحد من دخل رجال الدين . وكانت النتيجة أن طرد الجزويت من بقاع إيطاليا وصودرت أملاكهم إلى الدولة . وسادت حرية العبادة في إقليم لبارديا وفي رومانا . كما عمت قوانين السيكاردى (١) في كل من « مودينا » « وبارما » ومنع رجال الدين من الإنفرد بالإشراف على التربية والتعليم .

لم ترض روما بالطبع عن هذه التطورات الأخيرة كما أنها لم تنس فقدان إقليم رومانا ، ولا القوانين الجديدة التي سنت ضد الكنيسة ، وكانت روما وأعضاء الحزب البابوي يرون في بيدمونت والثورة الإيطالية على الأوضاع القائمة شيئا واحدا . ويتحينون للإتقام منها . وكان من نتائج ذلك طرد السفير البيدمونتى من روما كما رفض البابا أن يتفاهم

(١) انظر ص ٣٤٢ .

مع يدمونت بسبب ما أقدمت عليه من ضم بعض أملاكه إلى المنسكة الجديدة .

ولم ير البابا بدا من أن يولى وجهه شطر أوروبا الكاثوليكية يتسنى معوتها بالمال والرجال واستجابت كثير من الدول لندائه ، فبلغ عدد المقاتلين الذين وجهوا لخدمته خمسة عشر ألفا (١٥٠٠٠) انضموا إلى قواته النظامية وعدد رجالها خمسة آلاف مقاتل وقاد هذه القوات جميعا « أنطونيللى » Antoneilli الذى رأى أن يركز جهوده فى « أمبريا » Umbria وفى « مارش » Marches معتمدا على الحامية الفرنسية فى روما ، على أن يستعين - ان إلزم الأمر - بخط الدفاع الثانى فى نابولى . ورأى الحزب الوطنى فى إيطاليا ألا يترك ولايتى « أمبريا » و « مارش » تحت سيادة البابا .

موقف نابليون الثالث من تلك الأحداث :

كانت رغبة نابليون الثالث إرضاء حزب الكاثوليك معروفة . وكانت هذه الرغبة تتضمن إرضاء البابا فى روما . ولكن العلاقات بين نابليون الثالث والبابا قد أخذت تسوء يوما بعد يوم ، ذلك لأن البابا لم ينفذ ما وعد به من إصلاحات كان قد اتفق مع نابليون على إجرائها فى ممتلكاته المختلفة . كما أصبحت روما مركزا للتآمر والخديعة حتى بلغ الغضب بنابليون حد التفكير فى سحب الحامية الفرنسية منها واقترح بالفعل أن تسحب الحامية الفرنسية ، وتحل مكانها حامية من نابولى . ولكن البابا رفض هذا الاقتراح متعللا بحاجته الشديدة إلى تلك القوات ليستعيد بها « روما » ثم اضطر فى النهاية إلى الموافقة ، ويسلم قائد الحامية الفرنسية فى روما تصريحاً بمبارحتها على رأس جنده وتقع خلال ذلك أحداث مفاجئة تقف فى سبيل ذلك ، آتيا وصول « غاريبالدى » Garibaldi بقواته الى مارسالا Marsala فى جزيرة صقلية . وبذلك يتقل مسرح الأحداث السياسية من روما إلى صقلية .

الفصل الثالث

المرحلة الثالثة في السعي إلى إتمام الوحدة الإيطالية

كانت مملكة نابولي تترزح تحت أعباء ثقيلة مثل سوء الإدارة والظلم والفقر والبؤس ولا سيما في العهد الذي أعقب ثورات عام ١٨٤٨ . وحاولت كل من إنجلترا وفرنسا علاج مشاكل تلك المملكة والحث على المبادرة بالإصلاح . ولكن ذهبت محاولتهما عبثا واضطرا إلى استدعاء سفيريهما من نابولي وإلى طرد مشعلي نابولي في كل من باريس ولندن . ويكفي أن ننظر نظرة عابرة في حالة نابولي لنرى فيها مظاهر الفقر والجبل والسرقة والتشرد ، فقد ملأها المنحلون من قطاع الطرق ، كما قامت فيها جمعيات سرية دأبت على التخريب والإفساد .

وكان كافور يعلم تمام العلم كل ذلك ، ويرى ألا يشغل بالنظر في أحوال نابولي كما يرى تأجيل النظر في ضمتها إلى المملكة الجديدة حتى لا يثقلها بشاكل جديدة عديدة تعوقها عن السير في إتمام بنائها . ويضطر كافور إلى العدول عن رأيه بسبب قيام الثورة في صقلية بزعامة « كرسبي » Crispi أحد المتآمرين الجمهوريين (١) الذي خرج على ملك نابولي فرنسيس الثاني البوربونى . وكان كافور يخشى نجاح الجمهوريين في ثورتهم ، فيعوقون عليه السير في سبيل ما أراد في سبيل الوحدة التي ينشدها في ظل مملكة يدمونت .

وكان « كرسبي » قد أحكم خطة الثورة التي قام بها فاتصل بغاريبالدى ، يلتبس منه معاوته على غزو الجزيرة كلها . وفي ١٥ مايو من عام ١٨٦٠ قرر غاريبالدى - تحت إلهام « كرسبي » - وتحت تأثير الأخبار المبالغ فيها عن الثورة في صقلية ، وبعد اتصال سرى بينه وبين كافور - الإبحار مع جنوده الذين بلغ عددهم ألف مقاتل على باخرتين

(١) « فرانشيسكو كرسبي » Francesco Crispi : كان أحد أعضاء وزراء الحكومة المؤقتة في عام ١٨٤٨ في صقلية ، ظل منفيا في فرنسا وإنجلترا زمنا طويلا ثم عاد لاستئناف نشاطه الثوري في الجزيرة .

تسمى إحداهما « لمباردو » Lombardo والأخرى « يدمونت » Piemonte . ولا أدل على اشتراك السلطات البيدمونتية في هذه التدابير المختلفة من صدور الأوامر إلى الإمبرال « پرزانو » Persano بأن يفسح الطريق للسفينتين فلا يعوقهما إلا إذا شعر بنيتهما في الإعتداء على ثغور سردينيا .

ويقصد غاريبالدى وقواته إلى ثغر « مارسالا » Marsala في ١١ مايو من عام ١٨٦٠ (١) ، ويبلغ مسرعا برجاله « ساليى » Salemi حيث أقام حكومة مؤقتة ، أصبح ديكتاتورا فيها ، وعين كرسبى وزيرا للخارجية . وهنا أخذ المتطوعون من أهل صقلية ينضمون جموعا إلى قوات غاريبالدى . وأعلن عندئذ أن الغرض من حملته هو ضم هذا الجزء إلى مملكة فيكتور عمانويل . ومن ثم أصبح « كرسبى » القائد السياسى لهذه الثورة . واستطاع عن طريق معرفته الوثيقة بهذه الجزيرة وبأهلها أن يمهّد الطريق لغاريبالدى الذى لم يكن يعرف شيئا عنها .

ومن « ساليى » تحركت قوات غاريبالدى إلى « بالرمو » Palermo وفي منتصف الطريق إليها عسكرت قوة من ناپولى على تل شديد الانحدار بالقرب من « كالاتافيمى » Calatafimi . وكانت هذه القوة تبلغ في عددها ضعف قوة غاريبالدى . غير أنه على الرغم من تفوق قوات ناپولى نجح غاريبالدى في محاولته الثالثة في إجبارها على التقوّل إلى « بالرمو » واستطاعت قوات غاريبالدى مستعينة بأهالى « بالرمو » أن تهزم الحامية التى كانت ترابط فيها . وكان عددها خمسة عشر ألف جندى ، فطلب قائدها الهدنة . وأظهر غاريبالدى شجاعة فائقة عندما رفض شروط الهدنة على الرغم من أن فرقة نظامية من ناپولى عدد رجالها خمسة آلاف كانت قد انضمت إلى الحامية بالمدينة . وكان لشجاعته تلك أثرها فى إضعاف الروح المعنوية لدى الملكيين ، وفى موافقتهم على الجلاء عن مدينة « بالرمو » ، فنظم فيها غاريبالدى حكومة ، وترك زمام أمورها « لكرسبى » . ثم

(١) ويقال ان سفينتين انجليزيتين كانتا بالشر فى انتظار قوات غاريبالدى لتحميّهما عند النزول الى الجزيرة . ولكن ليس هناك ما يؤيد هذا القول ، وكل ما فى الامر ان عطف انجلترا على هذه الحركة وعدم مساهمة السفينتين الانجليزيتين فى منع القوات الغاريبالدية من النزول الى جزيرة صقلية جعلت أهالى هذه الجزيرة يعتقدون ان هذه المسألة كانت مدبرة .

غادرها إلى مسينا . وهنا واتته النجدة من إيطاليا تحت قيادة « مدتشي » Medici . وقد رأت الحكومة الإيطالية عقب انتصارات غاريبالدي العظيمة ألا تستمر في امتناعها الظاهري لتموين جيشه بالسلاح والعتاد اللازمين .

غزو نابولي :

وعندما تمكن غاريبالدي من بسط نفوذه على الجزيرة أصبح عليه أن يعد العدة ليعبر البحر إلى « كالابريا » Calabria ليقود الحركة في نابولي . في تلك الأثناء تنبه فرنسيس الثاني إلى الخطر المحدق بعرشه ، فأخذ يستنجد بنابليون الثالث الذي أنبأه أن الوقت قد فات ، فبادر بمنح شعبه دستورا في ٢٥ يونيو . ولكن من يستطيع أن يضمن بوعود ملك بربوني . وقد اضطرت ظروفه إلى أن يذل نفسه بطلب النجدة من مملكة بيدمونت ، حيث ذكره كاثور بموقعه من بيدمونت حين تولى عرش نابولي قبل ذلك بعام واحد ، فرفض يومئذ أن ينضم إلى فرنسا وييدمونت ضد العدو والمشارك .

وقد احتجت دول أوروبا عدا إنجلترا على ما قام به غاريبالدي ، ولكنها لم تحرك ساكنا . وهذا اللورد « جون راسل » John Russell ممثل إنجلترا في إيطاليا يعلن في صراحة موافقته على حركات غاريبالدي ، ويذيع في منشور بعث به إلى السفارات المختلفة إقراره بحق إيطاليا في تقرير مصيرها بنفسها . وهكذا تركت لغاريبالدي الفرصة لكي يستمر في انتصاراته .

وينجح غاريبالدي في عبور المضائق ويحتل « ريجيو » Reggio في ٢١ أغسطس ثم يتقدم نحو نابولي ، فيأخذ مليكها في النزوح عنها كلما أحس بالقترب جيوش غاريبالدي منها . وتخصن أخيرا في قلعة « فلتورنو » Voltorno التي اتخذ منها مركزا للدفاع عن نابولي . وفي السابع من سبتمبر نجح غاريبالدي في الاستيلاء على نابولي . وهناك تقدم ملكها يعرض عليه الصلح بشروط قيل أنها كانت بإيعاز من نابليون الثالث . ويتلقى غاريبالدي رسالة من فيكتور عمانويل ينصحه فيها أن يقنع بصقلية إذا وافق على ذلك ملك نابولي ، وألا يستمر في غزوه . وكذلك استخدمت باريس كل نفوذها لمنع من الاستمرار في الغزو . أما كاثور — وكان يعلم باتجاهات غاريبالدي الجمهورية ويخشى عواقب

ذلك - فقد أخذ يعارض حركات تقدم غاريبالدى فى مملكة نابولى . ولم يلتفت غاريبالدى إلى كل ذلك بل مضى وجهه نحو نابولى يستأنف غزوه . وكان ذلك فى مصلحة القضية الإيطالية . واستمرت الحرب بين قواته وقوات نابولى من ١٩ سبتمبر إلى أول أكتوبر . وحارب كلاهما بشجاعة فائقة . ولكن كان من الواضح أن قوات غاريبالدى لن تستطيع إحراز النصر دون وصول إمدادات إليها . وكانت فى طريقها إليه .

البابا يستعد لمواجهة الموقف :

سمح البابا بتكوين جيش من المتطوعين الأجانب الذين أخذوا يتوافدون على روما ، وذلك فى أعقاب انضمام « رومانا » Romagna إلى مملكة إيطاليا الشمالية . وانتظم هذا الجيش بقيادة « لامورسير » Lamorcière . وكان هجوم غاريبالدى على « كالابريا » يؤذن بوقوع اضطرابات فى باقى أملاك البابوية أى فى « أمبريا » وفى « مارش » وكان من الواضح عندئذ أن الجيش البابوى الجديد سيستخدم لقمع هذه الحركة ، كما كان من المحتمل كذلك أن يستدعى لنجدة ملك نابولى فى محنته الجديدة ، وأخذت الاضطرابات تسود نابولى ، وتعم جزيرة صقلية وقد أصبح موقف غاريبالدى غريبا . وبدأت الشكوك تحوم حول مسلكه ؛ فعلى الرغم من أنه أعلن منذ البداية أنه إنما يحارب ليضم الجنوب لمملكة إيطاليا فإنه عقب إتمام الإستيلاء على صقلية لم يعلن ضمها إلى المملكة الجديدة . كما أنه لم يخف نياته فى التقدم نحو روما . وكان معنى ذلك الإصطدام بالقوات الفرنسية التى كانت لاتزال تحمى بابا روما . كما أنه كان يضع خطة لمهاجمة البندقية على وجه السرعة ، وكان معنى ذلك حربا أخرى مع النمسا . وفى نفس الوقت وقد تبين لغاريبالدى أن كاثور هو العائق فى سبيل تحقيق مشاريعه هذه طالب ملك إيطاليا الشمالية بعزل كاثور من منصبه .

وهكذا تبين لكاثور أن الحركة قد خرجت من يديه وأن عليه أن يقودها من جديد . بناء على ذلك طلب كاثور من البابا فى ٧ سبتمبر أن يسرح القوات الأجنبية الموجودة ببلاده . ولكنه رفض فأمر كاثور القوات الإيطالية بالتقدم تحت قيادة « تشيالدینی » Chialdini نحو الأملاك البابوية . وقد كانت معركة « كستلفيدارو » Castelfidaro فى ١٨ سبتمبر كافية لتفريق شمل القوات البابوية . وقد لجأ « لامورسير »

القائد البابوي إلى « أنكونا » Ancona ولكن عندما هوجمت قواته برا وبحرا اضطر إلى التسليم في ٢٩ سبتمبر . وفي بحر ثلاثة أسابيع إنتهت المعركة . وأصبحت جميع الولايات البابوية عدا الجزء المحيط بروما مباشرة تحت نفوذ الحكومة الإيطالية .

وتلا ذلك عرض مسألة مملكة الصقليتين (١) على البرلمان الإيطالي الذي قرر ضمهما إلى مملكة إيطاليا في ١١ أكتوبر من عام ١٨٦٠ وقد أكدت ذلك نتيجة الاستفتاء الذي أجرى في كل من صقلية وناپولي عشر أيام بعد هذا القرار . ولكن مدعى الحق الإلهي فرنسيس الثاني ملك ناپولي كان لا يزال محتسبا بـ « غايتا » و « كپوا » Capua ولم يكن من السهل إخراجه منها .

لقاء بين فيكتور عمانويل وغاريبالدي :

وفي ٩ أكتوبر تقدم فيكتور عمانويل على رأس جيش احتل به مارش ثم عبر الحدود إلى مملكة ناپولي . وقد انضم إلى غاريبالدي في « تيانو » Tiano . وهنا وضع القائد العظيم - الذي كان يسمت كاقور ويجل الملك - جهوده وخدماته تحت تصرف الملك . فسقطت « كاپوا » Capua في ٢ نوفمبر . وبعد أسبوع دخل الملك والبطل ناپولي معا . وبعد ذلك بقليل انسحب غاريبالدي من الميدان . وقد رفض كل جزاء على كل ما قدم من جهود ، ورحل إلى جزيرة « كابريرا » Caprera تاركا إتمام العمل للقوات الملكية . وقد ظل حصار « غايتا » مدة ثلاثة شهور بسبب مقاومة قوات ناپولي ، وبسبب موقف نابليون الثالث الغامض ، فقد سحب سفيره من تورين وظلت سفنه محتلة ثغر « غايتا » Gaeta . وفي النهاية أمر نابليون بسحب أسطوله ، فسقط آخر حصون البوربون في إيطاليا في يد فيكتور عمانويل في فبراير من عام ١٨٦١ . وبعد ذلك بعدة أيام ، أي في ١٨ فبراير اجتمع أول برلمان لإيطاليا المتحدة في تورين . وقد حضره ممثلون عن كل إيطاليا عدا البندقية وروما ، حضره ممثلون من ناپولي وصقلية والولايات البابوية أيدوا جميعا مع ممثلي إيطاليا الشمالية والوسطى ضم الجنوب إلى المملكة الإيطالية . وسميت مملكة سردينيا مملكة إيطاليا .

(١) مملكة الصقليتين : مملكة ناپولي وصقلية

ومن كل ذلك تبين أن غاريبالدى قام فى سبيل وحدة إيطاليا فى عام ١٨٦٠ بخطوة من أهم الخطوات فلا عجب أن يطلق المؤرخ « تريفيان » Trevelyan على كتابه المتعلق بحوادث حملات غاريبالدى فى صقلية وجنوب شبه الجزيرة « غاريبالدى وتكوين إيطاليا » Garibaldi and the Making of Italy . كما ينضح لنا ان غاريبالدى القائد الغيور قد وضع مصالح وطنه فوق كل اعتبار . فتخلى فى اللحظة الحاسمة عن ميوله الشخصية واتجاهاته الجمهورية ، وانضم إلى من استظلوا بلواء فيكتور عمانويل . ولكن مما يؤسف له حقا أن تتم الوحدة وفى قلب كل من زعييها العظمين كاثور وغاريبالدى كره لصاحبه .

فصل الختام فى الوحدة الإيطالية

توقف نجاح هذه المرحلة الأخيرة على التغييرات التى طرأت على الموقف الدولى فى أوروبا أكثر من توقفها على جهود الإيطاليين أنفسهم ، ذلك لأن ضم البندقية لم يكن ليتأتى إلا بعد هزيمة النمسا ، كما أن ضم روما لم يكن ممكنا إلا بانقلاب فى السياسة الفرنسية أو انهيارها ، فيتم انسحاب القوات الفرنسية منها .

حاول كاثور أن يحل مشكلة روما بالمفاوضات . فعرض على البابا منح الكنيسة استقلالاً روحياً كاملاً مقابل تنازله عن سلطته الزمنية . ولكن البابا رفض وتوقفت تلك المحاولات بموت كاثور فى ٦ يونيو عام ١٨٦١ .

وحاول غاريبالدى أن يتزعزع روما من البابا كما اتزعزع نابولى من ملكها من قبل . ولكنه فشل فقد ردت حكومة بيدمونت ذاتها منهزماً فى معركة « اسبرومنت » Aspromonte فى ٢٩ أغسطس من عام ١٨٦٢ .

انضمام البندقية الى مملكة إيطاليا :

وقد نجحت إيطاليا فى ضم البندقية نتيجة لمحالفتها لبروسيا ضد النمسا فى عام ١٨٦٦ . وحالفها الحظ أن تضم ذلك الجزء المهم إلى أملاكها بفضل انتصارات الجيوش البروسية الظافرة فى معركة

« سادوا » Sadowa (١) لا بفضل قواتها التي هزمت برا وبحرا عند اشتراكها في الحرب البروسية النمساوية وسنرى كذلك أن إلتصار الجيوش البروسية الساحق على جيوش فرنسا كان سببا في استدعاء الحامية الفرنسية من روما وإتاحة الفرصة بالتالى للإيطاليين لإستكمال وحدتهم .

ضم روما الى مملكة إيطاليا :

ويجتمع البرلمان في فلورنسا في ديسمبر عام ١٨٦٦ ، وقد زاد عدد أعضائه بوجود ممثلين عن البندقية التي انضمت حديثا بعد معركة سادوا . وكانت الجيوش الفرنسية قد بارحت روما وفق شروط معاهدة عام ١٨٦٤ . ولذلك أعلن فيكتور عمانويل لأول مرة في البرلمان أن إيطاليا قد تحررت من الأجانب .

ويشتد نقد المعارضة في هذا البرلمان لتورط الحكومة حين تعهدت بحماية أملاك البابوية في روما . وكان لزاما عليها ان تبادر بضم روما نفسها إلى إيطاليا الكبرى بعد إنسحاب الحامية الفرنسية منها . ويصر الحزب الجمهورى على ضم روما . فيأخذ غاريبالدى في إعداد العدة لذلك . ويتردد « راتازى » Rattazzi رئيس الوزراء عندئذ ، فانه هو بقادر على مساعدة غاريبالدى ، ولا هو بقادر على معارضته . وينظر الملك فيكتور عمانويل إلى ما اعتزمه غاريبالدى نظرة خوف وريبة ، فهو يخشى إغضاب دول أوروبا وخطر الحرب التي يحتمل أن تثيرها عليه فرنسا فيصدر لذلك قرارا إلى الشعب ينعه فيه من معاونة غاريبالدى إلقاء للخطر المحتل . ولم يكن لصدور القرار الملكى الأثر الذى توقعه الملك ، لأن الأوان قد فات ، واندفع الشعب فى ركاب غاريبالدى . ونوقش أمر ذلك فى البرلمان . فأسقط فى يد رئيس الوزراء « راتازى » واضطر إلى الاستقالة .

وعلى الرغم من كل ذلك لم يصل غاريبالدى الى ما أراد وما أراد له الشعب ، فهو قد أحرز بعض انتصارات أول الأمر . ولكن الجيوش الفرنسية التي قامت لنجدة البابا قد وصلت وأنزلت بغاريبالدى وقواته هزيمة منكرة فى معركة « منتانا » Mentana ، وكان ذلك فى نوفمبر

(١) انظر معركة سادوا ص ٣٩٥ .

من عام ١٨٦٧ ، وكان يومئذ ينتظر قيام الثورة في روما ، ويتوقع ان يسهد له السبيل للإستيلاء عليها . ولم يتحرك جيش ملك إيطاليا لنجدته لأن الملك كان قد تعهد بحماية أملاك البابا .

ويبدو أن غاريبالدى لم يكن على علم بكفاءة وعدد رجال القوات البابوية الذين بلغ عددهم ثلاثة عشر ألف مقاتل ، كما أنه لم يكن على علم بالقوات الفرنسية التى جاءت لنجدة البابا . كما نصح له « كرسبى » بعدم مهاجمة روما بعد أن أخذ عهدا على الحكومة الإيطالية بتأمين غاريبالدى على حياته . ولكن الأمر انتهى بالقبض عليه وسجنه فى قلعة « فارينيانو » Varignano . وغادرت القوات الفرنسية روما بعد نجدة البابا ، ولكنها بقيت فى محيط روما مدة ثلاثة أعوام .

وقد تبين للإيطاليين بعدئذ ما لروما من قيمة وأنها أجدر المدن الإيطالية بأن تكون عاصمة لإيطاليا ، وأن ذلك يمكن إذا ما استعانت إيطاليا ببروسيا كما وضح لإيطاليا بعد معركة « منتانا » Mentana أن فرنسا لا يمكن الإعتماد عليها ، وأن إمبراطورها نابليون الثالث قد فقد صداقة إيطاليا ، فهو قد أعلن قبل ذلك بصراحة إنه سيعاون البابا ويحافظ على سلطانه ، ولن يسمح للإيطاليين بالإستيلاء على روما . والواقع أن نابليون الثالث قد ورط نفسه فى سبيل إرضاء رجال الدين فى فرنسا بعد هزيمته المنكرة فى حرب الكسيك . وكانت النتيجة ان فقد صداقة أمة كان هو الذى ساعد على خلقها ووضع اللبنة الأولى فى بنائها . وكان - لورشد - يستطيع المحافظة على مودتها فيضمن معوتها فى محنته . ويكفى أن نذكر حاجته إليها عندما نشبت الحرب بينه وبين بروسيا عام ١٨٧٠ وكيف رفضت الإستجابة إليه ، فاضطر إلى إستدعاء جنده من روما .

وبسحب حامية فرنسا من روما خلت إيطاليا من كل نفوذ أجنبى ، وأصبح من المؤكد أن فرنسا - بعد هزيمتها المنكرة أمام بروسيا - لن تستطيع مساعدة البابا . وأخذ المنادون بضرورة ضم روما يحثون حكومة إيطاليا على الإسراع فى ذلك . وهنا تخرج موقف الحكومة فهى قد خشيت - إن هى رفضت الإستجابة إلى ذلك النداء - أن يشتد ساعد الحزب الجمهورى فيقضى على كل ما قامت به مملكة سردينيا . وبذل فيكتور عمانويل كل ما يملك من جهد فى سبيل إقناع البابا بالتسليم

بالأمر الواقع . ولكن البابا لم يصنع إلى تلك النصيحة . وكان يومئذ يسيطر على جيش بلغ عدد رجاله حوالي أربعة عشر ألف مقاتل أكثرهم من المقاتلين الأكفاء . وهنا بعثت الحكومة بجيش من خمسة وثلاثين ألف مقاتل لمواجهة هذه القوات .

وفي مايو ١٨٧١ نظم برلمان فلورنسا العلاقة بين المملكة الإيطالية والبابوية ، ففصل بين حكومتيها ، وبذلك أصبح للبابا من الإمتيازات السياسية ما يحقق له حكومة مستقلة ، فأصبح له في القاتيكان بلاطه الخاص ، يرسل سفراءه إلى ما يريد من دول ، ويستقبل منها سفراءها إليه . وضمنت له معونة مادية سخية تبعث بها إليه في كل عام .

على أن كل ذلك لم يضمن السلام بين البلاطين بلاط القاتيكان وبلاط الملك ، فالبابا يرى نفسه سجيناً في القاتيكان وحكومة إيطاليا ترى نفسها أمام مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة ليس من السهل أن تجد لها يومئذ حلولاً موفقة . ويبقى الخصام قائماً بين الملكية والبابوية ، ويضطر البابا أخيراً أن يقنع باستقلال القاتيكان .

الباب السادس
الاتحاد الأممي

الفصل الأول

أهداف بسمارك واتجاهاته السياسية (١) :

عرف ذلك السياسى الممتاز بشجاعته وقوة إيمانه بالهدف الذى يسعى إليه كما كان خطيبا مؤثرا وسياسيا جادا من دهاء السياسة . لم يعرف عالم السياسة نظيرا له فى ذلك الوقت . وقد بلغ الهدف الذى كان يسعى إليه وأعلن أمر نجاحه حيث تم تكوين الإمبراطورية الألمانية تحت زعامة ملك بروسيا .

ولم يقف أثر ذلك البطل السياسى البارع عند حد ما ذكرنا بل امتد إلى معظم الدول الأوروبية . ففى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر اقتضت جهوده فى العمل على توحيد ألمانيا وتكوين إمبراطوريتها العظيمة إضعاف مملكة الدنمارك ، وطرد النمسا من ألمانيا وإيطاليا ، والهجوم على فرنسا والقضاء على إمبراطوريتها الثانية ، وما ترتب على ذلك من استمرار شعور الكراهية والعداء بين فرنسا وألمانيا .

وليس أدل على براعته السياسية وبعد نظره من نجاحه فى الربط بين إمبراطورية ألمانيا وملكة آل هسبورج . ويعد بسمارك فى الواقع المسئول الأول عن التطورات السياسية الهامة فى تاريخ أوروبا ، وهى تطورات أثبتت نفسها فى تاريخ الدنيا حتى مطلع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .

(١) عاش بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٩٨ .

عرف بسمارك بين أعلام السياسة برجل « الدم والحديد » . وليس غريبا أن يراه رجال عصره كذلك ، فهو قد كان يعتمد في مسيرته السياسية وتحقيق أهدافه منها على استخدام سياسة « الدم والحديد » . والواقع أن الشيء الذي لاشك فيه هو أن أهداف بسمارك السياسية وهي تبلور في توحيد ألمانيا وتكوين إمبراطوريتها لم يكن من الممكن بلوغها عن طريق المؤتمرات والمناقشات الديمقراطية ، وإنما كانت الوسيلة إلى ذلك - كما فطن إليها بسمارك - هي إخضاع الشعب الألماني لإرادته والسير معه على طريق واحد تحت لواء بروسيا وإشعال نار الحرب في وجه كل من النمسا وفرنسا .

وقد شهد « جول فاقر » Jules Favre وزير خارجية فرنسا على أثر سقوط الإمبراطورية الثانية بسقدرة بسمارك السياسية بقوله إنها مقدرة تفوق كل ما يمكن أن يتصوره العقل في عالم السياسة . ويقول المؤرخ البريطاني « جوش » G. Gosh في وصف مذكرات بسمارك إنها تفوق كل ما كتب في عالم السياسة وتاريخها ، وهي من أجل ذلك جديرة باهتمام المؤرخين قبل غيرهم ، بل يجب أن تكون ذخيرة أساتذة التاريخ وطلابه وملاذا لرجال السياسة وخدامها .

مقارنة بين النمسا وبروسيا بين عامي ١٨١٥ ، ١٨٤٨ :

ونظرة عابرة في السلوك السياسي لكل من النمسا وبروسيا منذ عام ١٨١٥ تظهرنا على أن الأولى كان يسودها السلوك الرجعي بينما كانت الثانية مدفوعة بروح التقدم ، فالأولى كانت نزعتها إلى الجنوب والشرق حيث استقر نفوذها في إيطاليا ، وبدأت أطماعها تهدف نحو البلقان ، على حين اتجه اهتمام الثانية نتيجة لتسوية فيينا بألمانيا نفسها . فأنحصرت جهود النمسا يومئذ في العمل على إيقاف كل حركة تهدف إلى الديمقراطية أو القومية حرصا على التمسك بسلطانها المطلق وكان مستشارها المعروف « مترنخ » Metternich (١٧٧٣ - ١٨٥٩) هو الذي يمسك يومئذ بدفة السياسة فيها . وشهدت له أوروبا بسقدرته وبراعته ، وحسبه من ذلك أن يعرف عصره عند المؤرخين بعض مترنخ ويشهد التاريخ أن مترنخ بسلوكه السياسي الذي وصفنا قد أتاح لأوروبا فرصة التسع بسلام نسبي دام أربعين عاما ، وإذا غضضنا النظر عن جهود مترنخ فلن يفوتنا مطلقا أن الرجل قد استطاع أن يحرر بلاده من سلطان

نابليون ، وأن يشارك في وضع النظام السياسي الذي سارت عليه أوروبا بعد انهزام نابليون .

على أن مترنخ - برغم مزاياه التي ذكرناها - لم يوفق إلى سلوك سبيل وسط يجرى بين الحكم الاستبدادي وإطلاق الناس بالثورة ينادون فيها بالحرية ، وهي أغلى ما في الحياة من متعة . وقد عرف له التاريخ السياسي أنه قضى على جميع الحركات القومية ، إذ كان يؤمن بأنها إذا تركت فسوف تقوض عرش الإمبراطورية النمساوية ، فلم يحدث طوال عهده شيء من التغيير الجوهرى في كل ما كان يقع تحت نفوذ الإمبراطورية النمساوية من أملاك في إيطاليا والمجر وبوهيميا ولا في غيرها من الممتلكات السلافية .

أما بروسيا فقد انتفضت من رقبتها بعد هزيمتها في معركة « بينا » بفضل نهضة رجال العلم والسياسة والحرب (١) فكانت أحسن حالا من النمسا في نواحي الحياة كافة وأفادت بروسيا من الاتحاد الجمركى Zollverein الذى وحد بين أجزائها المختلفة (٢) . وقد نفع هذا الاتحاد كأساس في بناء الوحدة الألمانية حين أفادت منه بقية الولايات الألمانية التي أخذت تنضم إليه في مدى ثلاثين عاما ، إذ تحررت بفضل من المكوس الجمركية ، فراجت أسواق التجارة الداخلية ، واستطاعت بروسيا بناء على ذلك أن تضع أسسا متينة لإقامة دولة ألمانية متحدة تحت زعامتها .

ولم يكن إتجاه بسمارك في بناء تلك الدولة تلقائيا وإنما قدم له الفيلسوف الألماني « هيجل » Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) الذى كان

(١) تزعمت بروسيا حركة التحرير في أوروبا ، وساهمت جهود بعض المصلحين البروسيين في الانتفاضة التي شاهدها يومئذ بروسيا ومن أشهرهم « شارنهورست » Scharnhorst ، و « شتان » Stein و « وهاردنبيرج » Hardenberg ؛ فنفعوا بأعمالهم في إنشاء وطنهم روح العزة القومية .

(٢) هو الاتحاد المعروف باتحاد « الزولثرين » Zollverein وهو اتحاد جمركى أسسه « ماسن » Massen وزير مالية بروسيا في عام ١٨١٨ . كان له أثر في تجميع شمل الولايات البروسية المتفرقة ، كما جذب إليه سائر الولايات الألمانية التي رجبت بالانضمام إليه لمزاياه المادية البعيدة المدى .

يرى « أن الدولة إله يشى على الأرض ، وأن الحق يجب أن تسنده القوة بل الحق هو القوة » . وكان يخالف في عقيدته « بنثام » Bentham الإنجليزي (١٧٤٨ - ١٨٣٢) الذي كان يرى أن للدولة غاية تتمثل في توفير أكبر قسط من السعادة ليستمتع به أكبر عدد من الأفراد في الوقت الذي لا يرى فيه « هيجل » قيمة لسعادة الأفراد إذا ما هي تعارضت مع سلطان الدولة وعظمتها . ولا سبيل لقيام الدولة بغير الحرب . فالحرب من مقتضيات السياسة التي يجب أن تتبع لتوفير السعادة في حياة البشر .

نبذة في سيرة بسمارك :

يتنى بسمارك إلى طبقة « اليونكرز » Junkers (١) ؛ وهي طبقة تعتق مبدءا سياسيا واحدا ، هو مبدءا المحافظين ، وتتشبث بامتيازاتها القانونية والمادية والاجتماعية ، وقد يتضح مذهبها في محاولة القضاء على الإصلاحات التي قام بها كل من شتين Stein و « هاردنبرج » Hardenberg وكانوا من أنصار الحكم الملكي يؤيدونه ويحافظون عليه مادام يعترف بحقوقهم في وظائف الدولة العسكرية والإدارية .

ولما كان بسمارك من أهل هذه الطبقة فقد كان أمامه أن يختار بين سبلين ؛ إما أن يسلك السبيل العسكري أملا في أن يصبح من ضباط الجيش أو يدرس القانون ليؤهل نفسه لشغل منصب من المناصب الإدارية الرفيعة . غير أن النظام العسكري الصارم قد نفره ، فلم يصبح أمامه غير دراسة القانون . فبدأ بدراسته خارج بروسيا في جامعة « جوتنجن » Gottingen وأتمها في جامعة برلين حيث حصل منها على الدكتوراه في عام ١٨٣٥ . وقد عرف عن بسمارك أنه لم يكن من الطلاب البارزين . وهو لم يكن من المجدين أو المواظبين على الاستماع للدروس . وعين بعد تخرجه مستشارا قانونيا في مدينة « آخن » Aachen أي « إكس لاشابل » Aix-la-Chapelle بمقاطعة الراين على قرب من الحدود البلجيكية . ولم يبق في هذه الوظيفة سوى عامين . استقال بعدها ليتفرغ لأعمال الزراعة في ضيعة آبيه . وقد عرض في مذكراته للسبب في استقالته من الوظيفة فقال : « إن الموظف البروسي شأنه كشأن

(١) طبقة اليونكرز طبقة من صفار النبلاء ، تميزوا بامتلاكهم لضياء واسعة ولكنهم كانوا يقلون ثروة وجاها عن لوردات الإنجليز .

فرد من أفراد الفرقة الموسيقية ، عليه أن يعزف بالنغم الذي يرسمه قائد الفرقة . وكان يرى ألا يكون كذلك ، فهو إما أن يعزف طبقا للحن الذي يروقه أولا يعزف مطلقا . »

مطلع حياته السياسية :

ولم يكد بسمارك يبلغ الثانية والثلاثين من عمره حتى أصبح بمعاونة بعض أصدقائه من المقربين في بلاط فردريك الرابع ملك بروسيا (بين عامي ١٨٤٠ - ١٨٦١) في عام ١٨٤٧ عضوا في أول برلمان بروسي في برلين ، ولما اقتضت بعض أمور الإصلاح في الدولة (مد بعض الخطوط الحديدية في بروسيا الشرقية) الحصول على النفقات اللازمة لذلك دعى ممثلو الداي في كل ولاية لعقد اجتماع عام في برلين . وكان ذلك بناء على أمر ملكي أصدره فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ - ١٨٤٠) سلف الملك فردريك وليم الرابع في عام ١٨٢٠ (١) . وكان ذلك الأمر الملكي يقتضى ألا يوافق على القرض العام لسد النفقات التي يتطلبها المشروع المشار إليه إلا بعد موافقة جميع مقاطعات مملكة بروسيا ، ولما صدر أمر الملك فردريك وليم الرابع بانهقاد المجلس المشار إليه أثار ذلك استياء الشعب البروسي الذي كان يتطلع إلى تشكيل برلمان يمثل الشعب تشييا دستوريا صحيحا . مهما يكن من أمر فقد كان الداي الإتحادي السابق الذكر بمثابة خطوة هامة في سبيل إصدار الدستور البروسي ويكفي أن الملك قد سمح لأول مرة بنشر المناقشات التي دارت فيه . وعن طريق ذلك تمكنت الولايات البروسية من متابعة المسائل التي تهمها ، ومن معرفة أنصار الحركة التحررية وأنصار الرجعية . وتبع عن ذلك غضب الشعب البروسي ثم شعب ألمانيا كلها على بسمارك بسبب ما أبدى من آراء تمثل الرجعية المتطرفة . ولم يجد اجتماع الداي المشار إليه في برلين في الحصول على القرض ، ذلك لأن مشلى الولايات البروسية الذين دعوا إليه رأوا أن الداي الإتحادي لا يشمل الألمان تشيلا صحيحا ، وأنه لا يحقق ما وعدوا به عام ١٨٢٠ منذ صدور الأمر الملكي ، وضحوا لقاء ذلك بالمزايا العديدة والمكاسب التي كانت تنتظر من تنفيذ هذا المشروع الذي يربط بين روسيا الشرقية وبرلين .

(١) وعد فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ - ١٨٤٠) الشعب البروسي مرارا بمنحه الدستور ، ولكنه لم يف بوعده وغاية ما توصل إليه الشعب ذلك الأمر الملكي الذي صدر في يناير عام ١٨٢٠ .

ثورات عام ١٨٤٨ :

هبت في فبراير من ذلك العام ثورة في باريس إنتهت بخلع الملك لويس فيليب . وكان لهذه الثورة آثارها الواضحة في وسط أوروبا ومن ذلك أن مترنخ زعيم الرجعية في أوروبا يعتزل السياسة ويغادر قيينا هاربا أمام الأحداث . وامتدت آثار الثورة إلى ألمانيا وأصابت بروسيا . وهبت نارها في برلين في الثامن عشر من شهر مارس ، واحتدم القتال في شوارع المدينة بين شعبها الثائر والجند على أن المعركة لم تعد اليوم الذي بدأت فيه إذ أن الملك قد سحب جنده ، وأجاب الأحرار الثائرين إلى مطالبهم الرئيسية ومنها تشكيل برلمان دستوري يقوم على أساس الانتخابات الحرة ، وكفالة حرية الخطابة والصحافة . وعم الفرح طبقات الأحرار في بروسيا إذ رأوا في سلوك الملك انتصارا لقضيتهم وتأييدا للخطوة الأولى في سبيل بناء الدستور .

موقف بسمارك من تلك الأحداث :

لم ير بسمارك في سلوك الملك ما رآه الأحرار على النحو الذي وصفنا وإننا رأى العكس تماما ، صور في الأمر اعتداء على سلطة القصر وإهانة لمركز الملكية التي يجعلها ومركز الملك الذي يحبه . ورأى في الأمر كله هزيمة لا يقل عارها عن هزيمة الجيوش البروسية في قيينا ، بل يزيد ؛ فهزيمة قيينا يمكن الانتقام لها بالحرب عن طريق تقوية الجيش ، أما محنة هذه الهزيمة فتقيلة لأن الذين أنزلوها بالوطن كانوا من المواطنين الذين لا يمكن الانتقام منهم بالحرب . واستقر عزم بسمارك على أن يجتهد في أن يرد على الملك ثقته من نفسه ، وأن ينتقم له من الذين تسببوا في إلحاق الإهانة به ، عندما تتاح له الفرصة لذلك ، فبعث إلى الملك برسالة تفيض بما يضمن له من صادق الحب والولاء ، وأوضح له فيها موقف بروسيا التي ما زال فيها رجال من أهل الولاء يمكن الاعتماد عليهم . ثم سارع إلى برلين ليكون إلى جوار الملك وليدبر أمر الدفاع عنه إذا إقتضت الأمور ذلك على أنه وجد الجو خاليا من الخطر .

كان الشعب يملأ شوارع برلين ، ولم يكن في استطاعة الحرس الوطني يومئذ أن يقضى على الاضطراب ، إذ كانت الشوارع خاصة بالبولنديين الذين سرحوا من السجون قبل ذلك بوقت يسير . ولما اجتمعت الجمعية الوطنية المكلفة بوضع الدستور البروسي أصبحت أداة طيعة

في يد الحزب الجمهوري المتطرف . وهنا رأى المتأزون من أهل بروسيا وأصحاب الآراء المعتدلة أن يتقدموا لعضوية الجمعية الوطنية الألمانية التي نشأت في فرانكفورت للمشاركة في وضع دستور عام للإتحاد الألماني .

ولكن بسمارك لم يتقدم لعضوية أى من المجلسين اعتقاداً منه أن العضوية لا تسكنه من خدمة قضية البلاد كما يتصورها . كان كلا المجلسين تأسيسياً ، يرى البروسى منهما إعادة بناء بروسيا من جديد ، ويرى الثانى أن يبنى ألمانيا بناءاً إتحادياً . ولم ير بسمارك من الصالح إعادة بناء بروسيا إذ كان من رأيه أن مستقبل أى أمة ينبغى أن يبنى على أساس من ماضيها . كما كان يرى في إتحاد ألمانيا - كما ترتب له الجمعية الوطنية في فرانكفورت - إلغاء لشخصية بروسيا ووقوع ملكها تحت سلطان دستور لم ينبعث من شعبها .

وبدأ منذ ذلك الوقت يتصل بمؤيديه من وجهاء بروسيا البارزين ليقف بهم في وجه الجمعية الوطنية البروسية وكانت في رأيه لا تضم من المحافظين وذوى الآراء المعتدلة من الأحرار غير قلة . ثم شارك في تأسيس صحيفة تعرف بصحيفة بروسيا الجديدة للتعبير عن وجهة النظر الملكية . وأدى ذلك إلى إتساع شقة الخلاف بين حزب المحافظين وحزب الأحرار المتطرفين . والواقع أن عمل المحافظين هذا يدل على ما كانوا يسلكون من الشجاعة والجرأة خاصة وأنهم كانوا يعملون بعيداً عن الملك . وكانت نفوس الأحرار المتطرفين تلهبها نيران الثورة المتأججة .

وتنجح الجمعية الوطنية في بروسيا في وضع دستور يقضى على ما للملك من نفوذ وسلطان ولكن هذا الدستور لم يدم طويلاً ذلك لأن القائد الإمبراطوري «فند شجراتز» Windischgratz استطاع أن يتقدم بجيوشه إلى فيينا حيث نجح في القضاء على نتائج الحركات الثورية في فيينا وإعادة الحكم الرجعى فيها . وهنا تشجع ملك بروسيا فقرر إتخاذ خطوة مماثلة ، وشكل وزارة جديدة تحت رئاسة واحد من أهله وهو براندنبرج Brandenburg ، ووجه على برلين جيشاً قضى به على جمعيتها وكان في ذلك قضاء على الدستور الذى وضعت . وفي ٥ ديسمبر عام ١٨٤٨ أصدر الملك دستوراً جديداً ، وأنشأ جمعية وطنية للتصديق عليه . وهنا تقدم بسمارك لعضوية الجمعية الوطنية الجديدة . فأصبح من أعضائها المتطرفين .

وقد منح ملك بروسيا شعبه بعض الحرية في الدستور الذي أصدره. وأقرته الجمعية الوطنية ولعل الذي دفعه إلى ذلك يقظته إلى أن الجمعية الوطنية الألمانية كانت ما تزال تجتمع في فرانكفورت لمشة وضلع الدستور الألماني. وكان عليها أن تقرر لمن تكون الزعامة في ألمانيا، أكون للنمسا أم لبروسيا. وانقسم أعضاء الجمعية فريقين فريق يرى تكوين دولة ألمانية كبرى تضم كل الأقاليم الألمانية من أملاك الهيسبورج تحت راية النمسا، وفريق يرى قيام دولة باسم ألمانيا الصغرى بعيدة عن النمسا وتكون زعامتها لبروسيا لأنه كان يؤمن أن الأمر لا يستقيم لإنشاء دولة ألمانية كبرى تنازعها زعامتان^(١).

وبعد مناقشات طويلة بين الحزبين كانت الغلبة في جانب حزب ألمانيا الصغرى، فقررت الجمعية الوطنية في فرانكفورت أنه يتحتم عليها أن تنتخب إمبراطورا لألمانيا الجديدة، وأن تصبح هذه الوظيفة ورئاسة، وفي ٢٨ مارس ١٨٤٩ استقر رأي الجمعية على انتخاب ملك بروسيا فردريك وليم الرابع إمبراطورا على ألمانيا. وانكشف الأمر وكان الجمعية الوطنية في فرانكفورت قد غدت برلمانا عاما، واستقر الدستور الذي وضعت قواعده قبل ذلك. وانتقل وفد يثل الجمعية إلى برلين ليعرض التاج الإمبراطوري على ملك بروسيا. ويرفض فردريك وليم الرابع هذا العرض لأنه يكره أن يفرض عليه سلطان يأسه من الشعب وهو لا يزال يذكر ما لقي من الشعب وثورته في بروسيا، ويرى أن التاج — برغم ماتم في فرانكفورت — غير شرعي. فيتعلل في رفضه بأن التاج غير مقدم من جميع أمراء ولايات ألمانيا. كما رأى أنه من غير الطبيعي أن يقبل العرض المقدم من جمعية فرانكفورت فيصبح فرضا عليه أن يحكم البلاد بدستور يسلبه سائر حقوقه، فلا يبق له غير حق القيتو المقيد. ويتوقع من نتائج هذا القبول ثورة من الولايات التي لم تشارك في وضع هذا الدستور فيصبح حتما عليه أن يقاومها بالحرب. ولن يقف الأمر في رأيه عند حد ما ذكرنا بل سيقترضه الدخول مع النمسا في حرب بعد أن أقعدتها الجمعية الوطنية في فرانكفورت عن المشاركة فيما قررته. وقد يدفعه كذلك إلى الدخول في حرب مع روسيا حليفة النمسا الأولى.

(١) الفرق المنادي يضم النمسا عرف بحزب ألمانيا الكبرى «Gross Deutschland» أما الفرق المنادي باستبعاد النمسا فعرف بحزب ألمانيا الصغرى «Klein Deutschland».

كان هذا هو رأى الملك . ولكن البرلمان البروسى لم يوافق الملك على رأيه هذا فأنبى بسمارك يؤيد الملك ، ويدافع عن رأيه ، ويشدد فى معارضة ما رآه البرلمان مؤكدا أن ما فعله الملك من حقه وحده وأن الملك لم يفعل غير الحق والواجب . ودار خطاب بسمارك حول محور واحد وهو أن بروسيا ينبغى أن تظل بروسيا صاحبة الحق فى حياتها ومصيرها . فقد جاء فى خطابه « وربما يبدو تاج فرانكفورت براقا ، ولكن مبعث بريقه لا يتحقق ولا يتأكد إلا بعد إذابة التاج البروسى وإخفاء بريقه » (١) . كان لخطاب بسمارك فى معارضته صدى منقطع النظير ، لم يقتصر أمره على الأعضاء فى داخل البرلمان بل نشر نصه فى عشرة آلاف نسخة وزعت على الأحرار فى سائر أنحاء ألمانيا ليروا مدى ما استقر فى عقيدة بسمارك من المبادئ الرجعية .

برلمان إرفرت Erfurt :

ويدعو الملك فردريك وليم الرابع إلى عقد برلمان إتحادى فى إرفرت . كان الإنضمام إليه بالنسبة للولايات الألمانية اختياريا . ونجح الملك فى أن يدعو إلى هذا البرلمان مئلتى ثمان وعشرين ولاية . ويبدأ البرلمان فى وضع دستور جديد أساسه دستور فرانكفورت . وتنتهى أعمال هذا المشروع بالفشل . فلم يكن عند التفكير فى هذا المشروع بعيد النظر بحيث يدرك أن النمسا لم تزل فى نطاق الرايخ الألمانى ، وأن الدايت الذى كانت تتزعمه النمسا لم يزل قائما . وسوف نتبين فيما بعد أن موقف النمسا العدائى من مشروع الملك قد كان سببا رئيسيا فى فشله . يضاف إلى ذلك عوامل أخرى منها إمتناع كل من هانوفر وسكسونيا عن الاستجابة لدعوة الملك ، بحجة أنهما يريان التريث حتى تستجيب بقية الولايات . وكانت باقاربا من الولايات الألمانية الكبرى التى امتنعت عن الانضمام إلى هذا البرلمان .

موقف بسمارك من مشروع إرفرت :

لم يتزحزح بسمارك عن رأيه الذى أعلنه فى برلمان بروسيا قيد شعرة . ولكنه قبل عضوية برلمان إرفرت غير مؤمن به حرصا على الدفاع

(١) «The crown of Frankfort may be very bright but the gold which gives truth to its brilliance has first to be won by melting down the prussian crown.»

عن مصالح بروسيا حين تمس في هذا البرلمان . واشترط من أجل ذلك أن يعرض دستور إرفرت على برلمان بروسيا . ولكن برلمان إرفرت لم يستجب لطلبه هذا . ولقد كان بسمارك يتنبأ - وهو يخطو إلى هذا البرلمان - بأن آراءه فيه لن تقبل ، وأن الدستور الذي يقوم البرلمان المذكور بوضعه مصيره الفشل .

الصدام بين مبدئين :

وتتحقق نبوءة بسمارك ، فهذه النمسا لا تعترف بمشروع إرفرت ، فتدعو الدايت القديم إلى الاجتماع في فرانكفورت . وتندر بروسيا وجود هذا الدايت ، فلا تعترف به ولا بما يصدر عنه . وهنا تندفع الطلقة الأولى في الصدام بين مبدئين : فالنمسا تسعى في رغبة شديدة إلى إعادة الدستور القديم الذي جرى على مبادئه البالية الدايت في تنظيم أمور الرايخ ، وبروسيا تبادر إلى جمع الإمارات الألمانية لتكوين اتحاد جديد يقوم بناؤه على أساس الحرية والمبادئ التقدمية . وإذا كان العامل الأول فيما أدى إلى التصادم بين النمسا وبروسيا كان قد نشأ من التنازع على الزعامة الذي ظهر عند الدعوة إلى برلمان إرفرت فقد كانت إلى جانب هذا عوامل أخرى نذكر منها على سبيل المثال الخلاف على مسألة « شلزيج هلشتين » (١) .

ويتأزم الموقف فقد كانت النمسا تضر على موقعها كما كانت مستعدة للقتال يؤيدها قيصر روسيا ، وتلتف حولها بعض الولايات الألمانية ، ويتلقى سفير النمسا في برلين أمرا بمغادرتها فيتباطأ . ولو أنه استجاب إلى أمر استدعائه لكان من الممكن أن تقوم الحرب . ولكن السفير فيما يبدو قد كان عاقلا غير متهور ، فسعى إلى لقاء ملك بروسيا ، وحاول في لقائه هذا أن يبين للملك خطورة الموقف ورجاه في أن يترث في الأمر أملا في إبعاد شبح الحرب التي لن يكون من ورائها غير الخسارة والدمار . ويجتمع رجال السياسة في برلين لمناقشة الموقف ، فيرى بعضهم الثبات على المبدأ ودخول الحرب إذا دعا داعيها ، ويرى فريق آخر عكس ذلك ، فيكون مصيره النجاح آخر الأمر لأن وزير الحرية قد صرح بعدم استعداد القوات البروسية لمقاتلة النمسا . وناصر بسمارك هذا الرأي الأخير وانضم إلى الناصحين للملك في اتخاذ الرأي الأخير . ويقول بعض

(١) انظر كيف عالج بسمارك هذه المسألة فيما يلي

المؤرخين أن بسمارك عندما إلتهم إليه نبأ ذلك القرار غلبته نشوة الفرح فخرج عن وقاره . ودار حول مائدته راقصا ثلاث مرات .

اتفاقية ألتز Olmutz عام ١٨٥٠ :

وتم على أثر ذلك لقاء في « ألتز » Olmutz بين « متوفيل » Manteuffel رئيس وزراء بروسيا وبين سفارتزنبرج (١) المسيطر على السياسة النمساوية في ذلك الوقت . وأسفر هذا اللقاء عن اتفاقية « ألتز » في ٢٨ نوفمبر عام ١٨٥٠ ؛ وفيها اضطرت بروسيا إلى التسليم الكامل لشروط النمسا . وبذلك تخلى ملك بروسيا عن تمسكه بالزعامة في ألمانيا . وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقية قد كان فيها إهانة لبروسيا لا تقل عن الإهانة التي لحقتها في تيلست (٢) إلا أن بسمارك قد سر بها ؛ فهو مع رغبته الصادقة في توحيد ألمانيا قد كان يكره أن يتم ذلك على حساب التضحية ببروسيا أو جيشها . وهو قد ابتجع في تلك الظروف بأمرين ؛ أولهما فشل برلمان فرانكفورت ثم فشل المشروع الذي نادى به فردريك وليم الرابع في إرفرت . ومن أقواله التي تعبر عن رأيه في الإتحاد « إننا نصبو جميعا إلى أن ينشر النسر البروسي جناحيه ليدرع بهما الإتحاد الألماني من ميونخ إلى « دنسبرج » Donnersberg على أن يكون محررا من كل قيد ، لا سلطان لهيئة (دايت) جديدة عليه ؛ فنحن بروسيا وسنظل بروسيين » .

ومن هنا نستطيع أن نرى في بسمارك زعيما سياسيا بعيد النظر ، ونذكر له موقفه في برلمان بروسيا حين إنبرى متزعما بعض من والاه من السياسين يدافع عن سياسة بروسيا ويمتدح سياسة التحالف والصداقة مع النمسا . ويقول مذكرا أن النمسا ليست إلا دولة ألمانية واثاها الحظ

(١) سفارتزنبرج Schwarzenberg ظهر بين صفوف الجيش الامبراطوري الذي استطاع ان يهزم الثوار ويميد الامور الى نصابها في فيينا تحت قيادة « فند شجراتز » Wind'schgrate في عام ١٨٤٩ . وقد كان من ذوي قربي القائد فند شجراتز ، اتصف بدهائه ، وذهنه المتفتح ، وسياسته الحكيمة . ظهر في ميدان السياسة في عام ١٨٤٩ وظل فيه حتى موته عام ١٨٥٢ وتمكن خلال ذلك العهد من ارغام الامبراطور فرديناند الابله على التنازل عن العرش لابن اخيه الشاب فرانسوا جوزيف وهو في الثامنة عشر من عمره ومع ذلك ظل سفارتزنبرج الحاكم الفعلي للامبراطورية خلال ذلك العهد .

(٢) انظر صلح تيلست Tilsit فيما تقدم ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

فسادت شعوبا أجنبية كثيرة ولكن بأسلحة ألمانية . ولكنه يرى برغم ذلك
أن بروسيا ليس لديها ما يدفعها إلى محاربة النمسا . ويعيش بسمارك
بعد ذلك خمسة عشر عاما ليدفع بروسيا إلى محاربة النمسا ولم تكن لدى
بروسيا يومئذ من الدوافع ما يعادل ما كان لديها عندما نصح بسمارك
بتجنب الحرب .

الفصل الثاني

بسمارك في فرانكفورت ١٨٥١ - ١٨٥٩

تتجه الحياة السياسية ببسمارك وجهة جديدة قد تكون نتيجة لخطابه الذي ألقاه في برلمان بروسيا فهو يختار لتمثيل بروسيا في مجلس الدايت العام في فرانكفورت . ولعل بروسيا قد أرادت بذلك أن تثبت حسن نيتها نحو النمسا ورغبتها الخالصة في الإتحاد معها .

ويعد العهد الذي يبدأ بوصول بسمارك إلى فرانكفورت في ١١ مايو عام ١٨٥١ عهدا هاما لا في تاريخ بسمارك وحده بل في تاريخ الإتحاد الألماني أيضا . لقد قضت ثورة ١٨٤٨ على الدايت الألماني . ولكنه بعث من جديد عندما انتصرت الرجعية في العام التالي . ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود النمسا وتحديدها لبروسيا واثتصارها سياسيا عليها في « ألترز » عام ١٨٥٠ . وكان الدايت المذكور بمثابة الهيئة الحاكمة للإتحاد الألماني الذي كان يتكون من دويلات مستقلة ذات سيادة . فكان أعضاء الدايت لا يدلون بأرائهم الخاصة بل كانوا ينفذون تعليمات دويلاتهم . ولم يكن نظام التصويت في الدايت طبيعيا بل كان معقدا ومغرضا ؛ فقد كان الحق في التصويت يشمل بالتساوي مثلى الولايات كافة عندما تناقش الأمور الهينة فاذا نوقشت أمور تتصل بالمشاكل الكبرى ، كان للولايات الكبرى أصوات أكثر من الصغرى . فكان لكل من بروسيا والنمسا أربعة أصوات كما كان لكل من الملكيات الأربع (بافاريا وقرتسبرج وهانوفر وسكسونيا) أربعة أصوات كذلك . وكانت الأمور تجري هيئة في الدايت إذا ما تم الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين . أما إذا وقع خلاف بينهما فتستعين بالدول الأربع التي أشرنا إليها . ويتوقف القرار على رأى الأغلبية . وما يجدر ذكره أن بروسيا منذ إنشاء الدايت حتى قيام الثورات في عام ١٨٤٨ كانت تتفق مع النمسا في الدات . فقد كانت الأخيرة هي صاحبة الزعامة في المجلس . كما كان مستشارها مترنخ يتزعم السياسة الأوروبية في ذلك العهد .

بعد عام ١٨٥٠ لم يعد التعاون بين بروسيا والنمسا ممكنا ذلك لأن البرلمان في فرانكفورت قد انتهز فرصة تعطيل الدايت القديم فأعلن سيادة بروسيا على ألمانيا المتحدة . وإذا كان ملك بروسيا فردريك وليام الرابع لم يرض بهذه الزعامة يومئذ فإن أكثر الإمارات الألمانية قد كانت ترى الزعامة لبروسيا ، وكان من نتائج ذلك أن استحكمت العداء بين بروسيا والنمسا .

وحاول بسمارك بعد إتفاقية « ألترز » ألا يستعدي بروسيا على النمسا وأن يسود السلام بين الدولتين . وكان المنتظر أن تكون العلاقات بين بسمارك وسياسة النمسا في الدايت علاقات يسودها الود ، ولكن شاءت الأقدار أن تكون غير ذلك وأن يصبح بسمارك أخطر أعداء النمسا .

ويبلغ الخلاف غايته بين بسمارك والنمسا أثناء حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) ؛ فهذه الحرب كانت تهم النمسا فرأت أن تقف فيها إلى جانب كل من إنجلترا وفرنسا ، واستاء قيصر روسيا (نيقولا الأول) من هذا الموقف ، واعتبره فكرا للجميل الذي أسداه إلى النمسا حين أعانها على قمع ما قام فيها من ثورات في عام ١٨٤٩ . وكانت بروسيا يومئذ تنقسم إلى حزبين : حزب « اليونكرز » (١) . الذي كان يرى الوقوف إلى جانب روسيا أملا في بعث المحالفة المقدسة (٢) وحزب آخر من المحافظين المعتدلين يناصر فكرة الانضمام إلى الدول الغربية ، فيرى في انضمام بروسيا إلى إنجلترا فرصة مواتية لرفع مكانتها في الميدان الدولي وأملا في تحقيق الإتحاد الألماني تحت زعامتها .

ويختلف موقف بسمارك عن موقفى الحزبين ؛ فكان يرى أن الأفضل لبروسيا أن تتخذ موقف الحياد المسلح ، ولكن إذا إقتضى الأمر الانضمام إلى أحد الفريقين فعليها أن تنضم إلى روسيا ، بذلك صرح عندما استدعى إلى برلين ليستشار في الأمر . وكان بسمارك في موقفه من روسيا لا يهتم في كثير ولا قليل بأمر المحالفة المقدسة وبعثها بل كان يهدف إلى إرضاء روسيا وينتهاز لذلك فرصة خلافها مع النمسا .

(١) انظر اليونكرز Junkers في هامش (١) ، ص ٣٦٨ .

(٢) انظر المحالفة المقدسة ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

ويفاضب الملك الحزب المناصر لانجلترا وينتهى غضبه بإحداث عدة تغييرات في الحكومة . وكان ذلك أثناء وجود بسمارك في برلين . فيسره ذلك ويعود مطمئنا إلى مقر عمله في فرانكفورت . ويشاء القدر أن يبلغها وقد اشتدت سواعد الذين ينادون بالإتحاد مع النمسا ، فيؤدى ذلى إلى عقد تحالف بينها وبين بروسيا ، وقد وعدت الأخيرة أن تقدم للنمسا ما يقتضيها من معونة لتحقيق مطالبها ولو أدى ذلك الى الدخول في حرب .

وعلى الرغم من كل ذلك يصرح بسمارك في التقرير الذى بعثه من فرانكفورت إلى روسيا في عام ١٨٥٦ بأن الحرب واقعة في مستقبل الأيام بين بروسيا والنمسا . ومما جاء في هذا التقرير « أحب أن أعبر عن اقتناعى بأن الحرص على كيانتنا سوف يقتضينا بعد وقت قصير الدخول في حرب مع النمسا . وليس فى استطاعتنا أن نتجنب الحرب لأن مجرى الأحداث فى ألمانيا لا يحتمل الاختيار » (١) .

بسمارك سفيرا لبلاده فى الروسية (من ابريل ١٨٥٩ الى ابريل ١٨٦٢) :

فى خريف عام ١٨٥٧ اشتد البأس على صحة الملك فردريك وليم الرابع فعهد إلى أخيه وليم فى نوفمبر من العام التالى بأن ينوب عنه فى تولى السلطة . وغدا وليم منذ ذلك التاريخ وصيا على العرش إلى أن مات الملك المريض فى يناير عام ١٨٦١ . ولم يكن وليم هذا موهوبا ولكنه كان ذا شخصية قوية ، ولم يكن مترددا كسلفه . ولم يكن الوصى راضيا عن سياسة بسمارك ولكنه كان يقدر مواهبه ، فعينه سفيرا لبلاده فى روسيا ، وكان ذلك المنصب أرفع مناصب السلك السياسى فى ذلك العهد .

وقد أفاد بسمارك خلال وجوده فى روسيا فائدة لها قدرها ، أدرك اتجاهات السياسة الروسية بعد أن عرف القيصر إسكندر الثانى ومستشاره « جورتشاكوف » Gortchakoff . وكان هذا معروفا

« I will express my conviction that in no long time we shall have to fight for our existence against Austria and that it is not in our power to avoid the fight. because the course of events in Germany admits of no other development. »

بشدة عدائه للنمسا وصدق علاقاته الطيبة بفرنسا ، وكان يحكمها يومئذ الإمبراطور نابليون الثالث وكانت روسيا قد عقدت مع فرنسا حلفا سريا قبل وصول بسمارك بحوالى شهر وتعهدت فيه لفرنسا أن تقف موقف الحياد إذا ما استقرت نار الحرب بين فرنسا والنمسا بسبب ما ينتظر من توسع مملكة سردينيا فى سهل لمبارديا بعد الاتفاق السرى الذى وقع بين نابليون الثالث وكاثور فى بلومبيير Plombières فى يولية من عام ١٨٥٨ (١).

وتقع الحرب بين الطرفين ، فرنسا وسردينيا فى ناحية والنمسا فى ناحية أخرى ، فتثير مشكلة خطيرة فى ألمانيا عامة وفى بروسيا بخاصة : فلو تركت النمسا زعيمة الإتحاد الألمانى بغير معين ، وتمكن الإمبراطور نابليون الثالث من هزيمتها وانتزاع لمبارديا ثم البندقية منها ، فإن ذلك إنما يعرض منطقة الراين للهجوم الفرنسى . ولذلك كان « ملتكة » Moltke يرى أنه لو تركت النمسا وشأنها فإن فرنسا ستوجه ضرباتها التالية نحو بروسيا كما حدث أثناء حروب نابليون ، فإن هزيمة النمسا فى « أوترلتز » Austerlitz فى عام ١٨٠٥ قد تلتها هزيمة بروسيا فى يينا Jena (٢) . ولكن من جهة أخرى كانت محاربة نابليون الثالث وكاثور للنمسا هى فى الواقع حرب موجهة نحو العدو الذى يقف فى سيل وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا . وغيرت بروسيا فى موقفها يومئذ . أما بسمارك فقد كان يؤمن كل الإيمان بأن لبروسيا عدوا واحدا وهو النمسا . وكان يرى إذا أمكنته الظروف أن يبادر بطعن النمسا من الخلف . وخالفه فى ذلك كل من الوصى ووزير خارجيته « شليتنز » Schleinitz إلا أنهما مع ذلك أيدا إعداد الجيش البروسى . وانهزم إمبراطور النمسا فرانسوا جوزيف فى معركة « ماجنتا » Magenta و « سولفرينو » Solferino ، ويتم الاتفاق بين المتحاربين على الهدنة فى « فيلافرانكا » Villafranca (٣) فيتنازل الإمبراطور المذكور عن لمبارديا لمملكة سردينيا .

وكان لاتفاقية « فيلافرانكا » أثرها العميق على ألمانيا ، فهى قد أظهرت الشعب الألمانى على حقيقة واضحة وهى أنه لا أثر للألمان

(١) انظر فى خطوات الوحدة الإيطالية ص ٣٤٥ .

(٢) انظر ص ص ١٩٨ ، ٢٠١ .

(٣) انظر اتفاقية فيلافرانكا ص ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

فيما يتخذ من قرارات حتى لو كان الأمر يتعلق بجزء من أجزائها ، وعلى أن الشعب في ذلك هو النظام القديم : وهنا يظهر الخلاف في الرأي بين الساسة الألمان في كيفية علاج الموقف ، ففريق يرى أن تبقى الزعامة للنمسا على ألمانيا الكبرى ، وفريق يكتفى بقيام ألمانيا الصغرى تحت زعامة بروسيا (١) .

وظهرت في ألمانيا جمعيات أهمها جمعية الإتحاد القومي الألماني وكانت تضم أعضاء من الأحرار في بروسيا وخارجها . وكانوا ينادون بإعادة تنظيم ألمانيا تحت زعامة بروسيا بشرط أن تكون ألمانيا كلها مثلة في أداة الحكم ، أي أنهم كانوا ينادون باتباع السياسة التي بدأها برلمان فرانكفورت القومي أيام ثورة ١٨٤٨ . وتزعم هذه الجمعية « رودولف فون بيننجن » Rudolf von Bennigsen زعيم المعارضة في برلمان هانوفر .

ومن نتائج اتفاقية « فيلافانكا » أيضا القضاء على ذلك الاختلاف الذي كان يسود العلاقات بين وليم ووزرائه الأحرار . فبين ذلك عن ميول وليم إلى الاستبداد . ويبين أمر ذلك فيما اتخذ من وسائل لإصلاح الجيش البروسي الذي انكشف أمره عند إعداده لمواجهة الطوارئ أثناء الحرب الفرنسية النمساوية في شمال إيطاليا .

نشأ وليم نشأة عسكرية فاهتم بإصلاح الجيش فأصدر قرارا بتعيين « فون رون » Von Roon وزيرا للحرية وكان الرجل على حظ عظيم من الكفاءة العسكرية . وكان من المحافظين كما عرف عنه أنه كان ماهرا في تدبير المؤامرات . فخطر له أول عهده بالوزارة أن يتخلص من زملائه الأحرار في الوزارة . وكان غرضه من ذلك أن يمهّد السبيل لصديقه بسمارك وقد واثته الفرصة فوجدها سانحة حين عرض أمر إصلاح الجيش .

وإصلاح الجيش كان يقتضي إعادة النظر في مبدأ التجنيد العام الذي أعترف به منذ حرب التحرير . وكان يتضمن إلزام كل شاب صحيح الجسم بالخدمة العسكرية سنتين على الأقل . ولما أعيد عرض المشروع

(١) انظر هامش (١) . ص ٣٧٢ .

ورؤى أن تكون الخدمة ثلاث سنوات لقي ذلك الأمر معارضة . وعرضت بهذه المناسبة رغبة الحكومة في إضعاف الحرس الوطني نظرا لما أبداه من معارضة وتذمر في إطفاء الثورة التي قام بها بعض أهالي ولايات ألمانيا الجنوبية. لمناصرة برلمان فرانكفورت في عام ١٨٤٩ . فلقى هذا الأمر معارضة أيضا . واشتدت المعارضة حين نظر في النفقات التي يقتضيها أمر الإصلاح . ولما انتهى الأمر بفشل الحكومة بسبب المعارضة الشديدة سحبت المشروع وطلبت مبلغا من المال قدره تسعة ملايين ريال لتغطية نفقات الجيش في السنة التالية . فوافقت الأغلبية من أعضاء البرلمان رغبة في الإبقاء على وزارة الأحرار . على أن الملك لم يبر بوعده حين أنفق المبلغ المذكور في إنشاء فرق جديدة بالجيش . وثار البرلمان لفعله الملك فاتخذ من تلك الثورة سببا لحل البرلمان وإتخاذ الإجراءات نحو انتخابات عامة جديدة لتكوين مجلس جديد . كان ذلك في مارس عام ١٨٦١ .

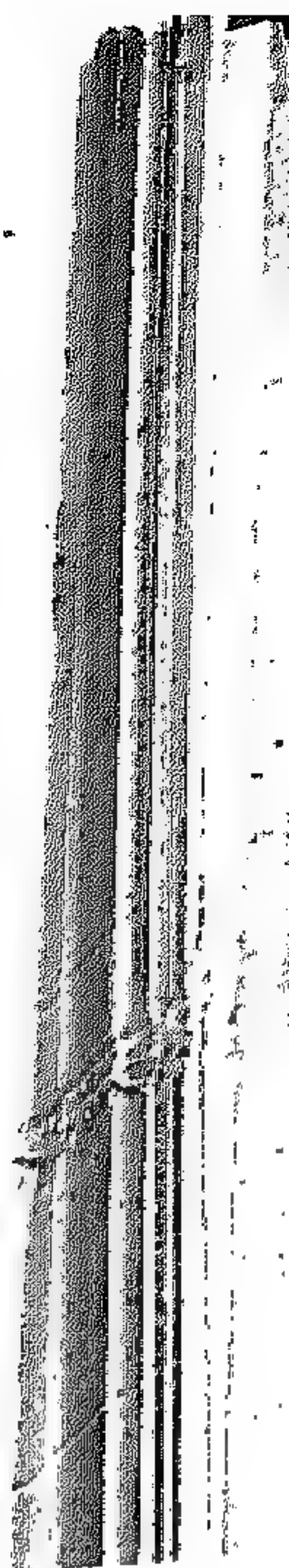
وأسفرت الانتخابات الجديدة في مايو من العام نفسه عن تكوين برلمان يضم أعضاء يدينون بالديمقراطية ويصرون على أن يكون إشرافهم تاما على أعمال الحكومة وتصرفاتها . وتتطور الأمور في المجلس فلم يعد الخلاف بينه وبين الحكومة قاصرا على موضوع مد الخدمة العسكرية بل اشتد الصراع وانتهى بمطالبة الأعضاء بطرح مسئولية الوزارة على المجلس كما هو الأمر في برلمان إنجلترا . ورفض الملك ذلك ، فامتنع المجلس عن الموافقة على النفقات اللازمة للجيش . وكان ذلك في سبتمبر من عام ١٨٦٢ .

بسمارك سفيرا لبلاده في باريس (من مايو - سبتمبر ١٨٦٢) :

كان بسمارك قد عين سفيرا لبلاده في باريس على أن بقاءه فيها لم يبلغ ثلث العام . ولم يكن تعيينه هذا مبنيا على كفاءته الدبلوماسية بل كان مبعثه إبعاد الرجل عن منصب الوزارة . ومن قبل كان قد استدعى إلى برلين في مارس ١٨٦٢ . وشاهد بنفسه تخرج الموقف وما أسفرت عنه الانتخابات الجديدة من اشتداد الأزمة بين الملك والبرلمان .

ونذكر بهذه المناسبة أنه زار لندن والتقى « بدزرائيللي » الذي قال عنه لمثل سكسونيا في لندن « احذر هذا الرجل فإنه يعنى ما يقول » . وبني رأيه هذا على ما سمع من بسمارك عن خططه عندما أصبح مستشارا

لبروسيا ومنها أنه سيهتم أول الأمر بالجيش ويعاون الملك في تنفيذ سياسته
في الإصلاح الذي لن يتم في رأيه إلا بعد تغيير بطانة الملك ومعاونيه .
ومن خطبته التي صرح بها للذرائيللي أنه لن يتوانى بعد إصلاح الجيش
وإعداداته في محاربة النمسا والقضاء على الإتحاد الألماني وإخضاع
ولايات ألمانيا المتوسطة والصغرى لسلطان بروسيا ثم توحيد ألمانيا كلها
تحت زعامة بروسيا .



الفصل الثالث

بسمارك مستشارا لبروسيا

ولم يطل بقاء بسمارك سفيرا لفرنسا كما ذكرنا ؛ فهذا صديقه « فون رون » Von Roon يستدعيه في ١٨ من سبتمبر عام ١٨٦٢ فيغادر باريس في اليوم التالي إلى برلين . فيبلغها وقت اشتداد الأزمة التي وقعت بين البرلمان والوزارة وهناك لم يجد الملك وليم الأول بدا من تعيين بسمارك مستشارا لبروسيا . فقد كان بسمارك الوحيد في رأى الملك ورأى العارفين به فى بروسيا الذى لا يتقيد بالدستور ، ولا يحترم مبادئه . ووعدده الملك يوم لقيه فى ٢٢ من ديسمبر أن يجعل الأمر بيده وألا يفرض عليه رأيا لا يراه ، وأن يترك له الحرية فى اختيار الوزراء وأن يضم إلى وظيفته مستشارا وزارة الخارجية .

وهكذا قدر لبسمارك أن يصل إلى ذلك المركز وأن يتحكم فى مصير بروسيا بل فى مصير ألمانيا كلها وأن يهز سياسته وسلطانه الدول الأوروبية كافة خلال ما يزيد على ربع قرن من الزمان (١٨٦٢ - ١٨٩٠) .

الصراع بين بسمارك والبرلمان :

قصد بسمارك فى اختيار أعضاء وزارته أن يكونوا من طبقة المحافظين الذين يؤمنون باتجاهاته السياسية ويؤيدون حريته المطلقة فى معالجة شئون السياسة الخارجية ويعاونونه فى القضاء على المعارضة التى كان يتوقع أن تواجهه فى البرلمان .

ولم يخف بسمارك نواياه فى خطابه الذى ألقاه فى البرلمان البروسى حين قال إن ألمانيا لم تكن فى حاجة إلى سيادة النظم الديمقراطية فى بروسيا وإنما هى محتاجة دائما إلى قوتها وإن قضية ألمانيا الكبرى لا تعالج بالخطب الرنانة ؛ كما وقع فى الجمعية الوطنية فى فرانكفورت فى عامى ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ وإنما تعالج بالدم والحديد . ولم يوافق البرلمان على هذا الخطاب ؛ ففضى بسمارك فى سيله لا يعير البرلمان إهتمامه . وأخذت وزارته تجمع

الضرائب وتنفق منها على إصلاح الجيش وتحسين أحواله . وتضاعفت الضرائب نتيجة لإزدهار الحالة الاقتصادية وكان ذلك من حسن حظ بسمارك . ولم يكن في استطاعه المجلس أن يقف في وجه الحكومة ، فلم يكن في استطاعته ولا في سلطته أن يعطل تحصيل الضرائب ، كما لم يكن في قدرته إتهام الحكومة بالخيانة أو إسقاطها ، كان البرلمان يعترف بمسئولية الوزراء ولكنه لم ينص على معاقبتهم إذا خالفوا الدستور . وظل بسمارك على سياسته رغم معارضة البرلمان التي استمرت برغم ما كان يحدث في البرلمان من تغيير عن طريق إعادة الانتخابات بين وقت وآخر . وظلت المعارضة قائمة بين عامي ١٨٦٢ - ١٨٦٦ وكانت فريدة في نوعها في تاريخ ألمانيا الدستوري ، وكان حل البرلمان كافيا لمعالجة الخلاف كما وقع في الأعوام التالية ١٨٧٨ ، ١٨٨٧ ، ١٩٠٧ حيث استطاعت الحكومة الحصول على الأغلبية التي كانت تطمح فيها في البرلمان .

وقد اضطر بسمارك غير مرة إلى إخماد الصحافة أيام إجراء الانتخابات حتى يظل أثرها في نتائج الانتخابات ، وكان القائمون على شئون الصحافة من الأحرار الذين يؤيدون حزب المعارضة ، واعترض ولي العهد على هذه السياسة ، كما اعترض من قبل على مخالفته للدستور . وكان ولي العهد يخشى أن يفقد البيت المال البروسي تلك المكانة التي كان يتمتع بها في قلوب رعاياه . ولقد كان اعتراض ولي العهد الأخير شديدا إذ صرح به على ملأ في اجتماع مجلس بلدية « دانتزج » Dantzig عندما وصل نبا التضييق على الصحافة . وضاق الملك بتصريح ولي العهد فأبعده مع زوجه عن مجال الحياة السياسية . ومن حسن حظ بسمارك أن تلعب الأقدار دورها في تقصير عهد ذلك الأمير عندما اعتلى العرش ملكا في عام ١٨٨٨ ، فقد أصابه المرض ولم يتجاوز عهده ربع العام .

الصراع بين بسمارك والنمسا

لم يغفل بسمارك خلال الصراع بينه وبين البرلمان عن الجارى في ألمانيا ، ومتابعة آثاره في أحوالها السياسية . فهو يرى النمسا - بعد هزيمتها في شمال ايطاليا - تحاول استرداد مكائتها وذلك عن طريق استمالة الأحرار إلى جانبها وإعادة الدستور في حكمها وإنشاء برلمان كانت الغلبة فيه للأحرار من الألمان .

وكان بسمارك يوم أن أصبح مستشارا لبروسيا قد صرح للنساء بآرائه في العلاقة بينها وبين بروسيا ، وحملها المبعوث النمساوي في بروسيا حين قال له إن العلاقات بين الدولتين قد وصلت إلى درجة من التدهور تنذر بوقوع الحرب بينهما إذا لم يبادر بالعمل على تحسينها ؛ وآية ذلك أن تركز النمسا نشاطها في مناطق نفوذها الشرقية مثل المجر ، وبذلك تستطيع النمسا أن توقف نفوذها في ألمانيا وبخاصة في الجزء الشمالي منها الذي تعتبره بروسيا مجالها الطبيعي . فإذا اتبعت ملكية الهبورج هذه النصيحة كانت بروسيا صديقا مخلصا لها ، أما إذا رفضت فالحرب واقعة بينهما لا محالة .

فأصبح على النساء - وقد تبينت سياسة بروسيا في صراحة - أن تختار بين أمرين إما أن تنزل عن نفوذها في ألمانيا وإما أن تستعد لمواجهة الحرب مع بروسيا .

موقف بسمارك من ثورة بولندا الروسية :

تسببت ثورة البولنديين في يناير عام ١٨٦٣ في التعجيل بإحداث أزمة أوروبية ؛ فقد استقبلت هذه الثورة بعطف الحكومات والشعوب في وسط أوروبا وغربها ؛ إذ كانت ترى فيها حركة طبيعية للخلاص من ظلم الروس والعمل على الفوز بالاستقلال . ويدرك بسمارك منذ اللحظة الأولى ما لهذه الثورة من أثر فعال وما يمكن أن تتيحه أمام بروسيا من الفرص لكسب ود روسيا ، إذ كان يرى عكس ما تراه الدول في وسط أوروبا وغربها . فموقفه من هذه الثورة كان كموقفه منها عام ١٨٤٨ يتوقع الخطر في تطبيق المبادئ الديمقراطية في الجزء الروسي من بولندا خشية أن تمتد عدواها إلى الجزء البروسي من بولندا ، فيتخرج موقف بروسيا على حدودها الشرقية ثم على سواحل بحر البلطيق ؛ ثم هو يرى أن الفصل في أمر الثورة في بولندا الروسية شيء يخص قيصر روسيا ، وأن التدخل فيها استثارة لغضبه ومن أجل ذلك أسرع بعقد اتفاقية « الثنزلبن » Alvensleben ؛ وفيها تعهدت كل من الدولتين بأن تسمح لجيوش الأخرى بمطاردة الثوار البولنديين في أراضيها إذ اقتضى الأمر ذلك . وبرغم ما أحيطت به تلك الاتفاقية من سرية وتكتم فإن بسمارك تحدث عنها بصراحة إلى مثل دانتزج في البرلمان ، بل وهول فيها عندما ذكر بأنها تسمح للجيوش البروسية بالتوغل حتى وارسو Warsaw

واتشر خبر هذه الاتفاقية بسرعة ، وغضبت لذلك الدول الغريبة
ولاسيما إنجلترا وفرنسا .

واشتدت المعارضة في البرلمان البروسي ، وتعهد بسمارك إثارة
أعضائه ، ورفض أن يصرح بتفاصيل الاتفاقية في المجلس ، وقد استطاع
بسمارك أن يضمن بذلك حياد روسيا في السنوات الحرجة (من ١٨٦٦ إلى ١٨٧١) مما سهل عليه مهمته الشاقة . وقد رفض بسمارك أن
تشارك بروسيا كلا من فرنسا وإنجلترا والنمسا في مطالبة الحكومة
الروسية بالتنازل للبولنديين عن بعض حقوقهم ليطمئن القيصر على
ما تضرر له بروسيا من مودة . وقد تمكن القيصر نتيجة لذلك من
قمع الثورة .

وقد ترتب على الثورة البولندية حادثان سياسيان على جانب عظيم
من الخطورة ، لقد كان نابليون الثالث يطمح خلال حكمه في أن يحالف
واحدا من الحكام على الأقل ، يلتزم منه المساعدة على تحقيق سياسته
الخارجية ففكر أول ما فكر في روسيا . وكان نصيبه الفشل لأنه ناصر
بولندا الثائرة الواقعة تحت سلطان روسيا ، وفي ذلك ما يدل على قصر
نظره السياسي . وقد كان يفضل بروسيا على النمسا ، إذ كان يعتبرها
أكثر تقدما وأخذا بالنظم الحديثة ، فلما رآها تنضم إلى المعسكر
الروسي إتجه إلى النمسا ليتخذ منها حليفا ، فكتب إلى الإمبراطور ،
« فرانسوا جوزيف » ، يعرض عليه معاهدة صداقة من شأنها أن تضع
حدا للغموض السائد في العلاقات الدولية وأن يواجه أخطار المستقبل .
ولكن النمسا رفضت هذا العرض ، إذ كان وزير خارجيتها
« ريشبرج » Rechberg يرى أن ذلك يعرضها للخطر ، وكان ما يزال
يأمل في التفاهم مع بروسيا ، على الرغم من تصريح بسمارك برأيه في الموقف
بين بروسيا والنمسا ، وتوقعه قيام الحرب بينهما .

أما الحدث السياسي الثاني فهو ما قدمه القيصر إسكندر الثاني
في يونيو عام ١٨٦٣ لبروسيا من اقتراح بعقد معاهدة صداقة بينهما .
وكان الغرض من هذه المعاهدة تكتل الدولتين ضد الإمبراطور نابليون
الثالث ، كما كان فيها إحياء للحلف المقدس بين بروسيا والروسيا
والنمسا (١) . ولكن بسمارك تخلص من هذا الغرض في هدوء دبلوماسي
حتى لا يثير نفس القيصر .

(١) انظر الحلف المقدس فيما تقدم ص ص ٢٤٠ - ٢٤١

ويتضح لنا من الحادثين السابقين الفرق في القدرة السياسية بين « ريشبرج » وبسمارك حقيقة أن كلاهما رفض التحالف مع دولة عظمى من الدول الأوروبية . فرفض الأول فيه دلالة على افتقاره إلى الحكمة والتروي وبعد النظر . أما بسمارك فقد كان يعرف تماما ما يقول ويدرك ما يريد ، فهو قد رفض الدخول في حلف يقيد حريته في السلوك ، ومن ذلك أن يمنعه عن محاربة النمسا إذا اقتضى الأمر .

مشكلة شلزويج - هلشتين : Sleswig — Holstein

مات فردريك السابع ، ملك الدنمارك في ١٥ نوفمبر عام ١٨٦٣ ، وترك من ورائه عرش دوقيتي شلزويج - هلشتين تحيط به المشاكل من كل جانب ، وتهدده الأخطار السياسية التي يمكن أن تتمخض عن حرب يتسع مجالها . كانت مساحة الدنمارك عقب تسوية فيينا في عام ١٨١٥ واسعة تمتد حتى ضواحي هامبورج Hamburg ويكفي أن نذكر أن مدينة « ألتونا » Altona - إحدى مدن تلك الضواحي - كانت دنماركية . وبذلك كان سلطان ملك الدنمارك يغطي ثلاثة أقاليم مختلفة : (١) الجزء الشمالي من شبه جزيرة « جتلند » Jutland (الدنمارك) وسكانه من الدنماركيين . (٢) الجزء الجنوبي الأقصى من جتلند الممتد من نهر الإلب إلى جدول « أيدر » Eider وتقع فيه دوقية هلشتين ، وسكانها من الألمان ، وبها ثغر من أهم ثغور بحر البلطيق وهو ثغر « كييل » Kiel (٣) ودوقية « شلزويج » ويتوسط موقعها بين الإقليمين السابقين وسكانها خليط من الألمان والدنماركيين .

كانت إحدى الدوقيتين وهي هلشتين عضوا في الإتحاد الألماني وبذلك أصبح ملك الدنمارك عضوا في هذا الإتحاد ، بينما كانت دوقية شلزويج خارج هذا الإتحاد . وعلى الرغم من ذلك كان مواطنو الدوقيتين يعتبرونهما في وحدة تامة . وكانت قوانين الوراثة في الجزء الشمالي (الدنمارك) تختلف عما كان يناظرها في الدوقيتين ، ففي الدنمارك كان للنساء الحق في تولي العرش على حين لم يكن ذلك ممكنا في الدوقيتين ، ومن هنا تبدأ المشاكل . ففردريك السابع ملك الدنمارك لم يترك من السلف من يخلفه على العرش ، وبات عرشه وعرش الدوقيتين مصدرا

للمشاكل . وبات الألمان في الدوقيتين يتطلعون إلى استقلالهما بالانفصال
عن الدنمارك ، وتولية « دوق أجستبرج » Duke of Augustenburg
على عرش الدوقيتين . ومن قبل ثار الألمان في الدوقيتين عام ١٨٤٨ على
الحكم الدنماركي ، وأيدهم في ذلك متطوعون من الألمان ، كما أيدهم
ملك بروسيا بعض الوقت . ويتولى دوق « أجستبرج » عرش الدوقيتين ،
غير أنه لم يلبث في الحكم طويلا ، بل اضطر إلى التنازل عن العرش
والفرار منها حين تخلى عنه تأييد ملك بروسيا .

وهنا تتدخل دول أوروبا التي يهمها الأمر ويلتقى مسئلوها في لندن
ويقررون بقاء الدوقيتين مع الدنمارك في وحدة حكومية تامة ، ويقر هذا
الاتفاق كل من النمسا وبروسيا . ويستنح الإتحاد الألماني عن التوقيع
عليها . ويسعى دوق أجستبرج إلى ملك الدنمارك فيتعهد له بانسحابه
من الأمر وعدم التدخل في شئون الدوقيتين .

موقف بسمارك من الدوقيتين :

لم يلتفت بسمارك إلى رغبة الألمان في الدوقيتين حين أرادوا التخلص
من الدنمارك والحصول على الاستقلال التام ، ذلك لأنه كان مشغولا
بتوسيع رقعة بروسيا . فطمع في ضم الدوقيتين إليها . ولم يكن أمر ذلك
مشروعا ولا ممكنا إلا عن طريق الحرب . وقد سنحت هذه الفرصة
عند موت ملك الدنمارك فردريك السابع في عام ١٨٦٣ .

ويظهر في الأفق السياسي شبح جديد وهو ابن دوق أجستبرج ،
فيطالب بعرش الدوقيتين ، ويتهلل لذلك سكان الدوقيتين من الألمان .
ويناصرهم في ذلك كثير من الألمان الذين يعيشون في ألمانيا نفسها كما
كان وليهم ملك بروسيا يعطف على حركة أهالي الدوقيتين ويرحب بتولية
دوق أجستبرج عليها . ولم يكن يجول بخاطره يومئذ أن يشسهما إلى
أملاكه على حين كان بسمارك يخفي عنه رغبته في ضمهما . ولا غرابة في
ذلك ، فهكذا كان بسمارك يرى دائما من المصلحة أن يخفي نواياه
السياسية ، وبخاصة عندما يرى أن كشفها قد يعرقل تحقيق أمانيه . وهو
قد قصد من كتم نواياه نحو الدوقيتين المذكورتين لأنه كان يخشى أن
يذيعه ولي عهد بروسيا الذي كان صديقا للسلطان بعرضهما ، ونعني
دوق أجستبرج .

ولو استطعنا أن نكشف الغطاء عما كان يقف في سبيل ضم هاتين الدوقيتين لبروسيا لتبين لنا مقدار ما كان لبسمارك من مواهب سياسية وعزيمة جبارة تتضاءل أمامها الصعاب والعقبات . فانجلترا كانت شديدة الحرص على مصالحها في بحر البلطيق ، وكانت من أجل ذلك تقف إلى جانب الدنمارك . وكان رئيس وزرائها « بلمرستون » *Palmareston* شديد الحرص على معاهدة لندن التي تمت في عام ١٨٥٢ إلا أن انجلترا لم يكن في وسعها الوقوف بسفردتها في وجه بسمارك ، فأخذ رئيس وزرائها يحاول إشراك الإمبراطور نابليون الثالث في المحافظة على معاهدة لندن . ولكن أمر ذلك لم يكن بالهين اليسير ، فنابليون الثالث لم يكن قد نسي بعد موقف انجلترا منه حين دعا إلى مؤتمر للاتفاق على تأييد ثورة البولنديين في عام ١٨٦٣ . كما أن نابليون كان يعتبر نفسه من أنصار الحرية ، وخمسة الديسقاطية . وكان يرى من أجل ذلك أن يضم شلويج إلى الدنمارك نظراً لأن غالبية سكانها من الدنماركيين ، وأن ترك هلشتين للألمان . وكان بسمارك قد أوهمه برغبته في ترك شمال شلويج للدنمارك .

ومن العقبات التي كانت تقوم في سبيله يومئذ الدايت الألماني الذي كان يرى أن الواجب يقتضي احتلال دوقية هلشتين عسكرياً بعد أن يقر أجستبرج على عرشها . وخشى بسمارك عواقب ذلك فأخذ يفكر في القضاء عليه قبل أن يولد ورأى أن أمر ذلك لن يتم له دون الإستعانة بالنمسا ، ففعل وهنا أخطأت النمسا في قبول ما عرض عليها . فهو في الواقع قد غرر بها حين أوهمها برغبته في فصل الدوقيتين عن الدنمارك وتوحيدهما تحت إمارة دوق أجستبرج . وهكذا تم له ما أراد من إحباط مشروع الدايت الألماني .

الهجوم العسكري على الدنمارك :

وينجح بسمارك في خديعة النمسا والتغريب بها فتشاركه بجيوشها في الهجوم على الدنمارك وتتقدم جيوش الدولتين بروسيا والنمسا ، فتعبر حدود شلويج ويقاوم الدنماركيون بعد أن خدعهم بسمارك فأشاع بين صفوفهم أن انجلترا ستعاونهم تنفيذاً لقرارات معاهدة لندن عام ١٨٥٢ ، وكان بسمارك يريد أن يظهر المهتمين بالأمر على أنه لم يأخذ هذه الأقاليم إلا بجهود الجيوش المشتركة النمساوية البروسية . وعندما ارتفع صوت انجلترا بالاحتجاج مذكرة بمعاهدة لندن عام ١٨٥٢ ووجوب

احترامها طالبت الدولتان المحاربتان بانفصال الدوقيتين عن الدنمارك وتوحيدهما تحت إمارة دوق أجستبرج ولم يكن بسمارك مخلصا في مطالبته هذه وإنما اقتضاه الموقف أن يشارك النمسا في هذه الرغبة .

ولما كانت إنجلترا غير مستعدة للحرب فإنها لم تجرؤ على التدخل ؛ فنظر ملك الدنمارك فلم يجد إلى جانبه أحدا فأسقط في يده ، ولم ير أمامه غير التنازل عن الدوقيتين لإمبراطور النمسا وملك بروسيا . رضيت الدولتان بذلك على أن يكون حكم الدوقيتين شركة بينهما . ولكن ظهر أن النمسا لم تكن راغبة في الحكم المباشر فاقترحت على بروسيا أن تترك الحكم لدوق أجستبرج . ولم يقبل بسمارك ما عرضته النمسا فتخرج الموقف بين الدولتين وإزداد تخرجاً بعد أن احتل بسمارك ثغر كييل Kiel ، وجعله من ثغور بروسيا . وأعلن فون رون على أعضاء البرلمان البروسي أن بروسيا لن تتنازل عن هذا الثغر بحال من الأحوال . وطلب بسمارك إلى النمسا أن توافق على ما يراه من حرمان دوق أجستبرج من حكم الدوقيتين فلما رفضت اشتد لومه عليها متهما إياها بمخالفة ما اتفقا عليه .

اتفاقية « جاشتين » Gastein :

ويتأزم الموقف بين النمسا وبروسيا فتتوالى المساعي ، وتتم المفاوضات ، ثم تنتهى بعقد اتفاقية « جاشتين » في ١٤ أغسطس من عام ١٨٦٥ ، وبمقتضاها ينتهى أمر الحكم المشترك ، فيئول حكم « هلشتين » للنمسا وحكم شلزويج لبروسيا ، وابتاع ملك بروسيا من إمبراطور النمسا الدوقية الصغيرة المعروفة بلونبرج Lauenburg ، ونقده الثمن فوراً ، كما تم الاتفاق بين الدولتين على أن تتولى بروسيا الإشراف على قلاع « كييل » .

وقوبلت هذه الاتفاقية بسخط من إنجلترا والولايات الألمانية ، إذ وجدت في ذلك خرقاً لمعاهدة لندن التى كانت تقضى بعدم الفصل بين الدوقيتين .

بسمارك يستأنف جهوده فى سبيل تحقيق مظامعه :

بدأ بسمارك يسعد لتحقيق مظامعه بالاتصال بفرنسا ليضمن حيادها إذا ما اشتعلت نار الحرب بينه وبين النمسا . فأفهم القائم بالأعمال الفرنسى

في برلين « لوفيفر » Lefebvre أن بروسيا لا تستطيع تحقيق مآربها من النمسا إلا إذا وقفت فرنسا إلى جانبها . ووعدته إن تم ذلك أن يضمن لفرنسا السيطرة على البقاع التي يتكلم أهلها اللغة الفرنسية وفي مقدمتها بلجيكا لتي كان نابليون يتطلع إليها ويطمع في السيطرة عليها . وزاد على ذلك أن الإمبراطور يستطيع أن يوسع أملاكه على حساب بعض الولايات الألمانية .

ولم يكن نابليون الثالث يومئذ يرى مانعا من أن تضم بروسيا الدوقيتين إلى أملاكها ، بل كان من رأيه أن تلك القضية عادلة ، ويرى أن خلق إتحاد من ولايات ألمانيا الشمالية تحت زعامة بروسيا من شأنه أن يجعل اعتماد الولايات الجنوبية في ألمانيا عليه أمرا يكاد يكون محتوما ؛ فيتمكن بذلك من توسيع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة . وخال نابليون كذلك أن وقوع الحرب بين النمسا وبروسيا قد يسكنه من توسيع أملاكه على حدود فرنسا الشرقية كما وسعها بضم ينس وساقوى في عام ١٨٦٠ (١) . وتوقع نابليون كذلك - إذا ما وقعت هذه الحرب وانتصرت فيها بروسيا - أن ترد البندقية إلى إيطاليا .

ولما إطمأن نابليون إلى وعود بسمارك خطر له أن يستجيب لرغبته في لقاء يتم بينهما . وتم ذلك في «بيارتز» Biaritz في نهاية سبتمبر عام ١٨٦٥ . وكان الغرض من هذا اللقاء أن يؤكد الإمبراطور لبسمارك وعده في الحياد إذا ما قامت الحرب بين بروسيا والنمسا . وقد وجد بسمارك في هذا اللقاء استعدادا من جانب الإمبراطور الذي كان مركزه قد تخرج في فرنسا بسبب ما انتهى إليه من فشل الحملة الفرنسية على المكسيك (٢) .

(١) انظر الوحدة الإيطالية ص ٤٩-٣٠ .

(٢) كان مركز نابليون قد ضعف في فرنسا بعد عام ١٨٦٠ وذلك حينما اثار سخط الكاثوليك والأحرار معا ، فالكاثوليك قد اغضبهم أنه ساعد الإيطاليين ضد البابا ، وضايق الأحرار أنه لم يتم ما وعد به الإيطاليين من معاونتهم في حربهم ضد النمسا للحصول على شمال إيطاليا بما في ذلك البندقية . وخطر له أن يقوى من مركزه بادخال بعض المبادئ الحرة في الامبراطورية ومنها اباحة نشر المداولات البرلمانية على الجمهور ، وتعيين عدد من الوزراء بلا وزارات ليوضحوا مشروعات الحكومة . وكان يرى بعد انتصاراته في حربي القرم وفي شمال إيطاليا أن ينصرف الى شئون بلاده الداخلية . ولكنه اضطر تحت ضغط رجال الدين الكاثوليك في عام ١٨٦٣ أن يتدخل في حرب صليبية في المكسيك فبعث بحملة إليها ، بقيت فيها حتى عام ١٨٦٧ ، حيث اضطر الى سحبها منهزمة . وكان لهزيمتها أسوأ الأثر في اضعاف مركز الامبراطورية الفرنسية .

ورأى بسمارك أن يرضيه بوعده شفوي مؤداه المعاونة على توسيع رقعة فرنسا .

ويواصل بسمارك مساعيه ، فيعلن في مجلس الوزراء البروسي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٦٦ أن الحرب بين بروسيا والنمسا واقعة لا محالة، وأن بروسيا في حاجة إلى محالفة إيطاليا . ونجح بسمارك في توقيع هذه المحالفة في ٨ إبريل من نفس العام ؛ وفيها تعهدت إيطاليا بأن تنضم إلى بروسيا إذا ما وقعت الحرب بينها وبين النمسا بشرط ألا تتأخر بروسيا في إعلان الحرب بل عليها أن تعلنها في مدى لا يجاوز ثلاثة أشهر ، واشترطت إيطاليا إذا ما تم انتصار بروسيا على النمسا أن تحصل على البندقية . ونجح بسمارك باتفاقه مع إيطاليا في أنه سوف يشغل النمسا إذا ما قامت الحرب في جبهتين ، إحداهما في الشمال أمام بروسيا والأخرى في الجنوب أمام إيطاليا . واستطاع إلى جانب ما ذكرنا - وبعد نجاحه في مخالفة كل من فرنسا وإيطاليا - أن يفرغ للإستعداد للحرب فآتم مد الخطوط الحديدية في بروسيا وأتم إعداد الجيش البروسي للحرب .

ولم يكن ذلك من الأمور الميسورة فالشعب البروسي لم يكن راضيا عن الدخول في الحرب ؛ وكان الألمان عموما يكرهون الاشتباك الحربي يومئذ . فأخذ بسمارك يستثير النمسا لتعلن الحرب على بروسيا .

ولم تكتف الأقدار عند حد ما ذكرنا في معاندة بسمارك فهذه دول أوروبا (فرنسا وانجلترا وروسيا) تدعو إلى عقد مؤتمر أوروبي عام للنظر في تسوية المشاكل القائمة يومئذ وهي : (١) مسألة شلزوويج - هلشتين (٢) مسألة إيطاليا (٣) مسألة الإتحاد الألماني . وتلك صدمة فوجيء بها بسمارك ، ورأى نفسه مضطرا إلى الإستجابة إلى تلك الدعوة إذ أن في امتناعه إتهاما له بأنه لا يريد السلاح . وتقبل بسمارك المشاركة في هذا المؤتمر خائفا يترقب . ولكن للأقدار مشيئات لا تخطر على بال بشر ؛ فهذه النمسا وهي عدو بسمارك الأول تكفيه مؤونة الوقوع في ورطة لا يدرى عمقها ومداهما حتى تقدم لمشاركتها في المؤتمر شروطا لا ترضى عنها الدول الداعية إليه فيلغى قبل انعقاده . وينتهي الأمر بخلاص بسمارك من تلك الورطة .

على قدر أهل العزم تأتي العزائم :

نذكر هذا الأثر بمناسبة ما وضعت الأقدار في طريق بسمارك

وكأنها تريد أن تمتحن صبره على الشدائد وقدرته على اقتحام العقبات ؛
فهذه النمسا لا تكاد تخلص من المشاركة في المؤتمر حتى تلجأ إلى الدايت
تطلب معونته ومعونة الولايات الألمانية في حل مشكلة «شلزويج هيلشتين» .
فيكون جواب بسمارك على ذلك أن يصدر أوامره إلى القوات البروسية
في شلزويج بأن تتقدم لإقتحام هيلشتين . وتطلب النمسا إلى الدايت أن
يكون جيشا يقف إلى جانبها للرد على بسمارك . وهناك يندفع بسمارك -
وقد تخرجت الأمور - إلى الدايت ويحاول إستمالاته إلى جانبه بما يعرض
عليه من أموره ؛ آيتها تقديم مشروع إصلاح عام لإقامة إتحاد تعاهدي
ألماني وإنشاء برلمان يتم تكوينه عن طريق الإقتراع العام على نسط ما تم
في تكوين البرلمان الذي أقامته الجمعية الوطنية في فرانكفورت عام
١٨٤٩ (١) .

وقد استطاع بسمارك أن يظهر النمسا بظهر الراغب في محاربته
وادعى أنها هي التي كانت سببا في وقوع الحرب بين الفريقين مع أنه من
المحقق أن الحرب التي اندلعت في منتصف يونيو عام ١٨٦٦ كانت حربا
أرادها بسمارك وسعى إليها وخطط لها .

الحرب البروسية النمساوية :

استخدمت في هذه الحرب التي دامت سبعة أسابيع العلوم الحديثة
والأساليب البروسية الجديدة في فن الحرب ، وظهرت سرعة التعبئة ودقة
التحركات البروسية ، كما استخدمت السكك الحديدية والرسائل البرقية
لأول مرة في الحروب ، فظهر الاختلاف الكبير بين هذه الحرب وتتابع
أحداثها في سرعة كبيرة وبين حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) .

بدأت الحرب بين النمسا وبروسيا في منتصف يونيو عام ١ٸ٦٦ .
وسحق الجيش النمساوي وهزم هزيمة منكرة في بوهيميا في معركة سادوا
Sadowa (وتعرف عند الألمان بمعركة كونيغراتز Koeniggratz) . وصار
الطريق مفتوحا نحو فيينا . وقد شجعت نشوة النصر ملك بروسيا فطلب
الزحف على فيينا . ولكن بسمارك - وكان يعرف تماما ما يريد ويكره
أن يجرح النمساويين في كبريائهم ويطمع في أن يدخر حياتهم فيما تسفر
عنه ظروف المستقبل - لم يقبل ؛ فبسمارك لم يرد أكثر من إنسحاب

(١) انظر الجمعية الوطنية في فرانكفورت ص ٣٧٤ ، ٣٧٣

النمسا من ألمانيا ، واعترافها بسيطرة بروسيا على الدوقيتين الدنماركيتين، وامتناعهما عن معارضة تأليف إتحاد تعاهدي ألماني شمالي تحت زعامة بروسيا .

أسرع بسمارك بعقد صلح في براج بين بروسيا والنمسا في ٢٣ أغسطس من عام ١٨٦٦ ومن الواضح ان بسمارك قد بادر بعقد الصلح خشية أن تنتهز فرنسا فرصة إنشغاله في بوهيميا فتندفع بجيوشها إلى منطقة الراين مهددة إياه ومطالبة بتنفيذ وعده الذي سبق أن أعطاه ليرضى فرنسا (١) . وردت الأقدار عن بسمارك شر ما توقعه من عمل نابليون الذي فشل في الحصول على ما كان يتوقعه من مكاسب في أعقاب الحريين اللتين ثبتتهما بروسيا ضد الدنمارك ثم النمسا . وكان فشله هذا ماثرا تقسدا وسخط عظيمين وجها إليه في البرلمان الفرنسي ، حين قيل يومئذ أن فرنسا - وليست النمسا - هي التي هزمت في سادوا . وكانت مهارة بسمارك وإجراءاته السريعة من العوامل الفعالة في تضييع الفرصة على نابليون الثالث (٢) .

وأثبت بسمارك إعتدالا وبعد نظر عندما أبى - مراعاة لمشاعر الحكومات الألمانية الجنوبية (وهي حكومات بافاريا وقرنبرج وبادن) - أن يفرض أى شروط لإكراهها على الانضمام إلى الإتحاد الألماني الشمالي وإمتنع كذلك عن إستئناف مسيرته في إتمام الإتحاد حين سكت عن الولايات الألمانية الأخرى في الجنوب ليرضى بذلك شعور فرنسا ويمنعها من الانضمام إلى النمسا ، بل إنه لم يأخذ أهالي تلك الولايات بالعقاب على إنضمامهم إلى النمسا في الحرب التي وقعت بينها وبين بروسيا . وبستطيع أن نرجح أن الأقدار لم تكن تهب مساعداتها لبسمارك عبثا وإنما كانت تفعل جزاء له على صبره وبعد نظره ، فلم يكد شهر أغسطس

(١) انظر ص ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وانظر اتفاق «بيارتز» Biaritz عام ١٨٦٥

ص ٤٠١ .

(٢) وقد حاول نابليون الثالث فيما بعد (بين عامي ١٨٦٦ ، ١٨٧٠) أن يحصل على التعويضات في بلاتينات الراين وهس ، أو في السارومبنز أو بلجيكا ، أو لكسمبورج ، ولكن دون جدوى . واحتفظ بسمارك بالمكاتب الخاصة بهذه المطالب ليعلنها على الملأ عند الحاجة .

يبلغ أواخر أيامه حتى كانت باقاريا وقرتمبرج وياذن وقد عقدت إتفاقيات عسكرية مع حكومة بروسيا .

تنظيم الاتحاد الألماني الشمالي :

وضع بسمارك للإتحاد الشمالي دستوراً ينظم حياته السياسية ، وقد ضمه قليلاً من مواد الدستور الإنجليزي المبني على الحرية ، ولكنه كان دستوراً وافياً أقل ما يمكن أن يقال فيه أن بناءه كان قوياً وبحسبه أن يحتل العواصف السياسية أكثر من نصف قرن . وعلى أساس هذا الدستور أنشئ في الإتحاد برلماناً أسموه «ريخستاج» Reichstag ، كان أعضاؤه ينتخبون عن طريق الاقتراع العام . واحتاط بسمارك لنفسه حين أنشأ هذا المجلس فلم يعطه حق إسقاط الوزارة ولا حق السيطرة على ميزانية الدولة ولا حق النظر في شئون الجيش أو التعرض لمشروعات إصلاحه .

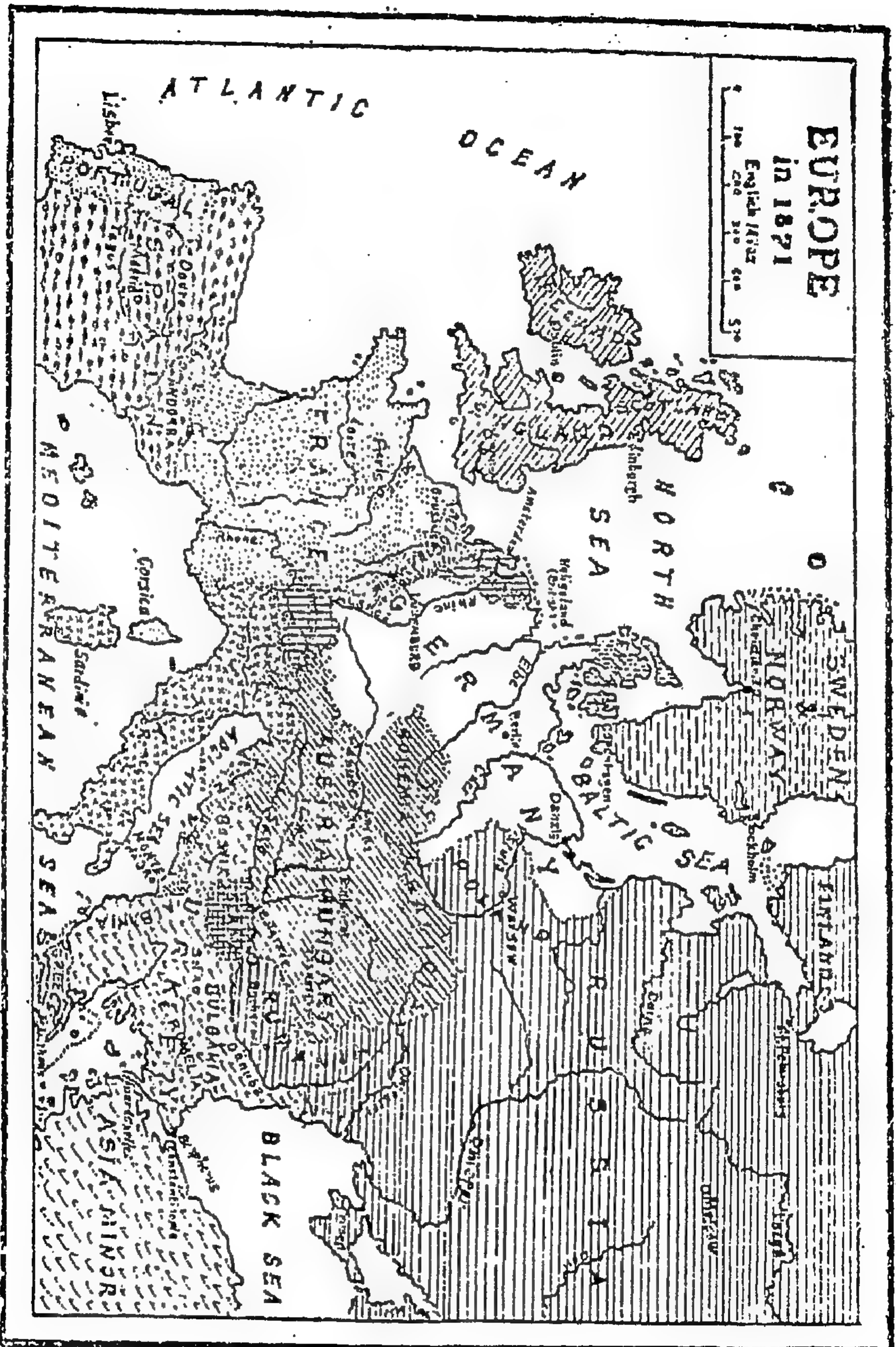
فأما الهيئة الدستورية التي كان لها حق النظر في شئون الإتحاد فقد كانت تتشمل فيما أسموه المجلس التعاهدي Bundesrat وكان يتكون يومئذ من اثنين وأربعين مندوباً يمثلون حكومات ولايات الإتحاد الشمالي المختلفة . وكانت مداولات هذا المجلس سرية ، وكان يرأسه مستشار الإتحاد الذي كان في نفس الوقت مستشار بروسيا .

ولنا أن تتساءل عن الغرض الذي من أجله أنشأ بسمارك هذا المجلس الذي كان له من السلطات ما يخوله حق الاعتراض وحق التعطيل ؟ دلت الأمور على أن بسمارك كان بعيد النظر وعلى أن غرضه من إنشاء هذا المجلس قد كان يهدف إلى إرضاء الأسر الحاكمة في الولايات الألمانية . فلم يكن من السهل اتزاع ما كان لهذه الأسر من حقوق قديمة . وكان يدرك أنه لو أقدم على ذلك لتسبب في خلق كثير من المشاكل في ولايات الشمال ، ولأثار في نفوس أهل ولايات الجنوب الحذر من الانضمام إلى الإتحاد الشمالي .

ولم يفت بسمارك أن يحتاط لنفسه عندما وضع الدستور الذي كفل له من الحقوق ما خول له الرئاسة الفعلية في جميع إدارات الحكومة بكل فروعها المختلفة ، وجعله — بوصفه مستشاراً لألمانيا — مسئولاً أمام ملك

بروسيا وحده . وهكذا حفظ الدستور الجديد لبسمارك سيطرته الكاملة
على كل الأمور .

ومن ذلك نرى الفارق بين النظم التي اتبعت في كل من الإتحاد
الألماني والوحدة الإيطالية ، ففي إيطاليا ساد نظام يشبه النظام الانجليزي،
على حين ساد الإتحاد الألماني نظام جعل السلطة في يد الحكومة ، ومعنى
ذلك أن ألمانيا لم تعرف الحكم الديمقراطي .



EUROPE

in 1871

English Miles
100 200 300 400 500

1871 1871

الفصل الرابع

موقف بسمارك من فرنسا

مر بنا ما كان من مهارة بسمارك السياسية حين أكره كلا من الدنمارك والنسا على دخول الحرب ضد بروسيا وما نتج عن ذلك من إنفراده بالإستيلاء على درقيتي «شلزويج» و «هولشتين» وما أصاب من نجاح في تكوين إتحاد ألماني من الولايات الشمالية . فأصبح ولم يبق أمامه سوى فرنسا ؛ فرأى أن يعمل على إضعافها حتى تزول الحوائل بينه وبين ما يهدف إليه من إتمام الإتحاد الألماني فأخذ يستعد للحرب .

كان انتصار البروسيين في سادوا مصدر قلق شديد وهم دائم للفرنسين . فقد بات إمبراطورهم يخشى بأس جارته القوية بروسيا ، ولكنه لم تكن له سياسة مرسومة يسير على هداها بالنسبة لهذه الجارة ، أما بسمارك فكان يسير كدأبه على هدى سياسة مرسومة ، ولم تستطع فرنسا بسوقها السياسي الذي ذكرنا أن تحزم أمرها عن طريق محاولة أى من الدول الأوروبية أو الولايات الألمانية التي تكره أن يتسع سلطان بروسيا . ولم يستطع تفكيرها السياسي أن يهديها إلى شيء سوى محادثات جرت بينها وبين كل من النسا وإيطاليا لم تسفر عن شيء . وكان الأمل يحدوها إلى إمكان إنضمام هانوفر وباثاريا والدنمارك إليها إذا ما أجبرتها الظروف على خوض الحرب مع بروسيا . وكان أملها في الدنمارك كبيرا ؛ إذ كانت تعتقد أن كرهها لبروسيا سوف يدفعها إلى الاستجابة . ولم تسكن فرنسا كذلك من إعداد جيشها للحرب ذلك لأنها لم تكن تتوقعها ، كما كان الشعب الفرنسي لا يزال يعتقد أن بروسيا لن تعاربه بل هي تسعى لكسب صداقته وفات فرنسا أن بروسيا قد أعدت جيشها إعدادا ضخما ؛ كما أن البرلمان في فرنسا كان يرى ضرورة الإقتصاد المالي وبذلك لم يتمكن من الإنفاق على إعداد الجيش .

وظلت فرنسا طوال الزمن الذي مر بين معركة سادوا والحرب الفرنسية البروسية تسعى إلى كسب ما يعوضها في بلاتينات الراين

ولكسمبورج وبلجيكا . ولم تنل من سعيها شيئا من الكسب بل نالها
الاذى لأن بسمارك كشف عن الوثائق السرية في الوقت المناسب ، وهى
وثائق تدين فرنسا وتكشف عن أطماعها فى بعض أجزاء ألمانيا الجنوبية .
وهنا ثارت بعض تلك الولايات وعلى رأسها بافاريا وقرتمبرج وبادن
وأخذت تعد نفسها للحرب إلى جانب بسمارك ضد فرنسا . وكشف
بسمارك عن سر آخر عند مطلع الحرب الفرنسية البروسية فأطلع الرأى
العام الأوروبى على مشروع المعاهدة التى كان قد تقدم بها إليه نابليون
الثالث فى عام ١٨٦٦ ، يطلب إليه ألا يعارض فى إستيلاء فرنسا على
بلجيكا ولذلك أثار الرأى العام البريطانى فأنجاز شعبها وحكومتها إلى
جانب بروسيا

وغدا مركز نابليون الثالث فى فرنسا مزعزعا ذلك لأنه بالرغم من كل
التضحيات التى قام بها من إبقاء الحامية الفرنسية فى روما ، وإرسال حملة
إلى المكسيك كان رجال الدين ساخطين عليه ، لم يغفروا له على الإطلاق
تدخله فى المسألة الإيطالية فى عام ١٨٥٩ (١) . كما لم تكن سائر الطبقات
فرنسا من الأحرار والجمهوريين والاشتراكيين راضين عن حكم
الإمبراطور نابليون .

وكان لفشل سياسته الخارجية أكبر الأثر فى زيادة التبرم بين كل
تلك الطبقات . فنادى الأحرار فى البرلمان الفرنسى بزعامه «اميل أوليفيه»
Emile Ollivier بتوسيع الحريات التى منحت لهم فى عام ١٨٦٠ ، ونادوا
بإقامة حكومة مسئولة . كما قوى الحزب الجمهورى وظهر على رأسه
«ليون جمبetta» Leon Gambetta ، فأخذ يدعو إلى سقوط الإمبراطور
وأظهر الاشتراكيون إستيائهم من الإمبراطورية وقاموا بهاجمونها .

ويدا موقف الإمبراطور نابليون الثالث غاية فى الجرح فى عام ١٨٦٩
عندما أسفرت الانتخابات - بالرغم من ضغط الحكومة على الناخبين - عن
نجاح المعارضة فى الحصول على ما يقرب من نصف الأصوات . وظهر
يومئذ أن سباقا بين الثورة الداخلية والحرب الخارجية يوشك أن يبدأ
ويكون نتائجه إحدى اثنتين : إما هلاك الإمبراطورية تحت ضربات
مهاجستها فى الداخل وإما أن يطول أجلها إذا شاءت لها الأقدار أن تحرز

(١) انظر ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

بعض الإلتصارات على عدوها أثناء محاربته . وبين السيلين المذكورين تبين « أوليقييه » زعيم الأحرار سيلا ثالثة ، آيتها تشكيل وزارة جديدة مسئولة أمام البرلمان تخفف من أعباء الإمبراطور . ويعرض « أوليقييه » أمر ذلك على الإمبراطور ، فيقبله بعد تردد شديد . وشكلت نتيجة لذلك حكومة من الأحرار يرأسها أوليقييه في يناير عام ١٨٧٠ . وبدأت فرنسا وكأنها أفلتت بذلك من إندلاع الثورة في الداخل . وهنا تتدخل إنجلترا وسيطة لإقناع بسمارك بنزع السلاح .

ويفاجأ العالم الأوروبي وفي مقدمته فرنسا بأمر لم يكن في الحسبان وهو أمر يتعلق بعرش أسبانيا الشاغر ، وهو أمر يهم فرنسا في المقدمة . فترى لزما عليها أن تقحم نفسها في الحرب التي أرادها بسمارك وخطط لها - كما سنرى - لكي يتم الخطوات التي بدأها في سبيل الإتحاد الألماني .

أما أسباب الحرب بين فرنسا وبروسيا :

فواضحة إذا وعينا السياسة التي سلكها بسمارك طوال عهده لتحقيق فكرة الإتحاد الألماني . وقد استطاع أن يحقق في عام ١٨٦٦ شطرا كبيرا من أهدافه في توحيد ألمانيا الشمالية . وكان عليه أن يتم الجزء الباقي ، ولم يكن ليتأتى ذلك دون محاربة فرنسا التي اتبعت منذ القرن السابع عشر سياسة تقضى بإضعاف شأن ألمانيا ، وعرقلة الجهود في سبيل وحدتها . فكانت فرنسا تجد في الجزء الجنوبي من الولايات الألمانية مجالا يتسع لنفوذها كلما سنحت الفرصة ، ولذلك كان على بسمارك أن يحاربها . وكان عليه أن يوجد المبررات التي تجعله يخوض الحرب ضدها بوصفه معتدى عليه لا مهاجنا لها .

وقد سنحت الفرصة عندما قامت الثورة في أسبانيا عام ١٨٦٨ ، وطردت الملكة إيزابلا Isabella ، وظهزت مشكلة ملء عرش أسبانيا الشاغر . أحاط بسمارك بدهائه ومهارته بحول هذه المسألة ما دبر لها من أساليب ، فأوعز بترشيح الأمير لبوبولد Leopold من بيت « ألوهنزرن » Hohenzollern لإغتيال عرش أسبانيا ، فأثار بذلك فرنسا ووزير خارجيتها مما أدى - كما سنرى - إلى وقوع الحرب . فكانت هذه المسألة هي الفخ الذي نصبه لنابليون ؛ بذلك صرح أحد أصدقاء بسمارك الذي عاونه في وزارة الخارجية مدة طويلة ، وهو « لوثر بوخر » Lothar Bucher وبعد إتياء الثورة في أسبانيا قامت الجمعية الوطنية ومجلس الكورتز

بها بوضع دستور ديمقراطى ينص على أن يسود الحكم الملكى أسبانيا . وهكذا بدأت مسألة البحث عن ملك لآسبانيا . ولم يكن للأمير ليوبولد سوى قلة من المؤيدين . وكان أبوه « شارل أنطون » Charles Anton جنرالاً فى الجيش البروسى ، كما كان أولاده من ضباط ذلك الجيش . وكان أعضاء هذا الفرع من الأسرة يدينون بالكاثوليكية ، ولا ينبغي لأحدهم إعتلاء عرش ما دون موافقة رأس الأسرة وهو وليم ملك بروسيا .

استعان بسمارك بالمؤرخ والعالم الاقتصادى العظيم «فون برناردى» Von Bernhardt فى الدعاية لليوبولد على العرش الأسباني ، على حين كان ملك بروسيا يعارض بسمارك فى الموافقة على إعتلاء ذلك الأمير الذى ينتمى لأسرته عرش أسبانيا . وقد بذل بسمارك جهداً عظيماً فى إقناع الملك بما لهذا الأمر من أهمية لبروسيا ، فبين له أنه إذا ما وقعت الحرب بين فرنسا وبروسيا سيكون لوقوف أسبانيا إلى جانب بروسيا أثره العظيم فى ترجيح كفتها على فرنسا . وفى ذلك علاوة على ما ذكرنا ما يرفع من قيمة أسرة « الهوهنزرن » ومكاتها فى أوروبا . وكان ليوبولد المرشح للعرش نفسه يعارض رغبة بسمارك فى إعتلاء العرش فلجأ إلى الوالد ليستعين به على إقناعه . كما نجح فى الحصول على موافقة ملك بروسيا على هذا الترشيح فى ٢١ يونيو عام ١٨٦٩ .

أخذت السرية فى جميع الخطوات السابقة حتى تظهر المسألة وكأنها من وحي مجلس الكورتز الأسباني . ولكن لم يلبث أن ذاع الخبر فى ٣ يوليو . فأساء ذلك إلى نابليون الثالث إساءة عظيمة ، واعتبر ذلك مؤامرة خبيثة . وقد بدأ يشعر بخطورة الموقف ، إذ تبين له أن إعتلاء أحد أمراء الهوهنزرن من شأنه أن يحيط فرنسا بدائرة من الأعداء وتبين كذلك أن الشعب الفرنسى يشعر بنفس شعوره ، وأنه إذا لم يتدخل لمنع ذلك الأمر فانه سيفقد كل ما تبقى له من منزلة فى نفوس الفرنسيين ، ومعنى ذلك القضاء عليه وعلى أسرته .

وقد صدقت نبوءة نابليون فإن الشعب الفرنسى قد ثارت تآثرته عندما وصلت إليه تلك الأخبار من مدريد ، وتبين حقيقة الأمر ، فبادر « جرامون » Gramont وزير خارجية فرنسا بالاتصال بلوسورد Le Sourd القائم بأعمال المفوضية الفرنسية فى براين ، وطالب إليه أن يتبين من وزارة الخارجية البروسية عما إذا كان لمجلس الوزراء فى برلين يد فى هذه المؤامرة . وفى ذلك الظرف العصيب كانت جميع الشخصيات

البارزة متغية عن برلين ، فالملك يستشفى في « أمز » و « وبنديتي »
Senedetti السفير الفرنسي يستشفى في « قايلدباد » Wilbad بينما كان
يسمارك يقضى بعض الوقت في ضيعته في « قارزن » Warzin وسط
الغابات اليوميرية . وسأل « لوسورد » « ثايل » Thile وكيل وزارة
الخارجية عن هذه المسألة ، وأنكر كل شيء . وفي تلك الأثناء نمت إلى
علم « جرامون » من مدريد نفسها أن بسمارك كان على اتصالات منتظمة
مع الجنرال « پريم » Prim المتسلط يومئذ على شئون أسبانيا .
وهنا بعثت حكومة فرنسا بإنذار شديد اللهجة إلى بروسيا ؛ وأعلن
« جرامون » أمام المجلس التشريعي الفرنسي بأن فرنسا لن تقف مكتوفة
الأيدي إذا حاولت دولة أجنبية أن تنصب أحد أمرائها على عرش شارل
الخامس ؛ فيختل بذلك التوازن الدولي وقد ختم وزير خارجية فرنسا
حديثه بقوله : إن فرنسا تستطيع عند الحاجة أن تؤدي ما عليها من واجبات
دون أدنى تردد أو ضعف .

وفي يوليو عام ١٨٦٩ تنازل ليوبولد عن ترشيحه للعرش الأسباني
وكان انسحاب ليوبولد من الميدان نصرا دبلوماسيا عظيما لفرنسا وخذلانا
سياسيا كبيرا لبسمارك . ولكنه صمم على عدم قبول هذه الهزيمة ووضع
الخطة لمتابع هجومه وتحديه لفرنسا حتى يضطرها إلى الحرب . ولكنه
لم يكن في حاجة إلى ذلك إذ كفاه كل من نابليون وجرامون مؤونة ذلك
العمل فإنهما لم يقنعا بذلك النصر ، مما أثبت قصر نظرها السياسي ،
فارتكب نابليون خطأين كبيرين ؛ إذ وقع تحت تأثير الصحافة الباريسية
وحزب اليمين من الأحرار الذين لم يقنعوا بمسألة التنازل إذ اعتبروها
كمسألة خاصة تتعلق بأمراء الهوهنزولرن . أما خطؤه الثاني فيتشمل في
إلتجائه إلى استخدام طرق الحكم الاستبدادي والشخصي ؛ فهو قد وجه
إلى « جرامون » بعض الأوامر دون علم بقية الوزراء وأرسلت هذه
الأوامر إلى السفير الفرنسي بندتي دون علم أوليحيه رئيس الوزراء
الفرنسية ، الذي كان من الممكن أن يمنع إرسالها . وتصدر الأوامر إلى
بندتي بأن يطالب ملك بروسيا بتصريح يعلن فيه موافقته على تنازل الأمير
ليوبولد الهوهنزولرن وتعهده ألا يسمح للأمير بأن يجدد ترشيحه للمنصب
في المستقبل .

وهكذا رمى نابليون بنفسه بين مخالب بسمارك ؛ فقد رفض الملك
وليم إجابة مطالب فرنسا الأخيرة وبعث « أبلسن » Abelsen ممثل

وزارة الخارجية في « أمز » Emz برقية بأبناء ما وقع . وقد نشر
بسمارك تلك البرقية بأسلوب أثار الشعور الوطني في ألمانيا وفرنسا على
حد سواء . وتضمنت مذكرات بسمارك الخاصة تفاصيل هذا الموضوع
والأسلوب الذي نشرت به تلك البرقية . لقد أدخل بسمارك على أبناء
هذه البرقية معاني جديدة تعارض تماما نوابا الملك منها (١) ومن ذلك أنه
جعل تاريخها في « أمز » ١٣ يوليو ليوهم أنها إنما تعبر عن سياسة ملك
بروسيا .

أما تفصيل ما حدث فهو أن بسمارك قد أسقط من صلب البرقية
قرارا هاما ، كان من شأنه أن يطمئن فرنسا وهو أن الملك وليم قد تسلم
ما يؤكد أن المرشح على العرش الأسباني قد تم تنازله . وترتب على
إسقاط هذا القرار الفصل بين يانين ملك بروسيا ، تضمنتهما البرقية
أحدهما ، أن الملك لم ير داعيا لمقابلة السفير الفرنسي ، والثاني أنه لم يكن
لديه ما ينبئ به (٢) . أما نص البرقية التي صاغها بسمارك ونشره في
صحف عواصم أوروبا فكان لا يفهم منه إلا أن الملك البروسي قد رفض
مقابلة السفير الفرنسي وأبلغه بأنه ليس لديه ما يقوله (٣) . وقد بالغ
بسمارك في تشويه هذا الخبر عندما ادعى بأن السفير الفرنسي خرج عن
قواعد البروتوكول ، فاتصل بالملك دون أن يمهّد لذلك وخاصة دون
رغبة منه .

(١) كان الملك يهدف إلى تطمين المسؤولين في فرنسا عن وصول أبناء
تنازل المرشح لعرش أسبانيا عن الترشيح .

(٢) مما جاء في برقية « أمز » Emz من الملك إلى بسمارك بتاريخ
١٣ يوليو عام ١٨٧٠ استوقفني السفير « بندتي » أثناء سري وطلب مني
أن أخول له الحق ليرسل برقية إلى فرنسا تتضمن تعهدى بعدم الموافقة
على ترشيح أمير من أسرة الهوهنزولرن في المستقبل للعرش الأسباني .
فلم أجبه إلى ما طلب لأنني لم أتسلم بعد أي أخطار عن تنازل الأمير على
حين أن بندتي قد أخطر بذلك عن طريق بلاطى فرنسا وأسبانيا .

ووصلت الملك بعد ذلك بقليل رسالة من الأمير تؤكد ما قاله « بندتي »
عن تنازل أمير الهوهنزولرن وقد رأى جلالة الملك ألا يستقبل السفير بندتي -
واكتفى بأن يبلغ أن جلالة الملك قد تلقى لتوه تأكيدا للنبا الذي نقله إليه
بندتي وكان قد هلم به من باريس - وأن الملك ليس لديه من جديد ينبئ
به السفير .

(٣) نظرا لأن أمر تنازل المرشح لعرش الأسباني كان معروفا لدى
السفير الفرنسي .

وكان للبرقية - كما أذاعها بسمارك - الأثر الذي يتوقعه لها . ومن ذلك أن الملك عندما قرأها صاح بأن مضمونها يعني أن الحرب واقعة لا محالة ، وأن عليه أن يوافق عليها لأن تسامرك كان قد سلبه بذلك حق إعلان الحرب الذي خوله إياه الدستور . أما أثر البرقية كما نشرها بسمارك فقد ظهر في تصريح رئيس وزراء فرنسا عندما وقف في المجلس التشريعي بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٧٠ وقال « قد يحدث أن يمتنع ملك من مقابلة أحد السفراء ولكن الإمتناع يكون جارحا ومهينا للدولة التي يمثلها السفير إذا ما نشر نبا ذلك في الصحف وحصلته رسائل البرق إلى العواصم الأوروبية » (١) .

مما تقدم يتبين لنا أن الترشيح لعرش أسبانيا قد كان وراءه بسمارك، وأنه نجح في إيقاع نابليون الثالث في الشرك الذي نصبه له . وكان بسمارك يتوقع من وراء هذه المسألة أحد أمرين : إما أن يفقد نابليون عرشه أو يعلن الحرب على بروسيا ورجح أن نابليون سيختار الأمر الثاني من ذلك تبين أن المسئول الأول عن وقوع هذه الحرب قد كان بسمارك . وأعان على إشعال نارها ما كان ينشر رجال الصحافة في باريس الذين أثاروا الشعب فارتفعت هتافاتهم به يدفعونه إلى برلين دفعا قويا ولا تنس إلى جانب ذلك أثر الإمبراطورة « يوجيني » التي كانت من أنصار الحرب وكان لرأيها أثر على زوجها . ولا يفوتنا كذلك أن سلوك كل من الإمبراطور ووزير خارجيته « جرامون » قد عجل بإشعال نار الحرب ، فهما قد تسرعا في المطالبة بما يريدان وألحا في المطالبة . كل أولئك ينبغي أن نعددهم من المسئولين عن وقوع الحرب وإن كان بسمارك هو الذي كان يريد لها ويخطط لها . كانت غالبية الفرنسيين ترى ضرورة محاربة البروسيين ، ولم يعترض على ذلك في المجلس التشريعي سوى قلة منهم « تيير » Thiers و « جاميتا » Gambetta وثمانية آخرون . وكان الباريسيون فرحين بذلك ، فأنشدوا نشيد المارسيليه في الشوارع ، وأخذوا يهتفون في مظاهراتهم قائلين : « إلى برلين » . وتهزم فرنسا رغم هذه الحماسة وتتلخص أسباب الهزيمة في :

(١) « Il peut arriver qu'un roi refuse de recevoir un ambassadeur, ce qui est blessant, c'est le refus intempestif, divulgué dans des suppléments de journaux, dans les télégrammes adressés à toutes cours de l'Europe. »

١ - لم يكن جيشها معدا للحرب كما ينبغي .

٢ - فاتها أن تعقد معاهدات تحالف مع الدول الأوروبية ذات المصلحة المشتركة معها في هزيمة بروسيا . وإنما إكتفت فرنسا بعود غامضة من جانب النمسا وإيطاليا لكي تحضل على معاونة إيطاليا والنمسا . وأعلنت الحكومة في ١٤ يوليو إستدعاء الحامية الفرنسية من روما . وقد اشترطت إيطاليا قبل أن تحرك ساكنا جلاء القوات الفرنسية عن روما وكذلك منح البابا سلطة عليا على رجال الدين في فرنسا . وعندئذ صرح الإمبراطور : « أنه لا يستطيع أن يدافع عن شرف فرنسا عند نهر الراين ويضحي به على ضفاف نهر التيبر » واضطر أخيرا أن يستجيب لمطالب الإيطاليين عندما نزلت به الهزيمة في ١٩ أغسطس . وكان ذلك بعد قوات الأوان . وهكذا جرت آراء الحزب الكاثوليكي وجهوده في سبيل إنقاذ روما على الإمبراطورية الفرنسية الخراب والدمار والعار .

٣ - إحتج انجلترا عن مساعدة فرنسا عندما لجأت إليها بعد الهزائم الأولى التي نزلت بها في نهاية يوليو وبداية أغسطس . وكان إحتج انجلترا بسبب ما كشف عنه بسمارك من نية فرنسا للهجوم على بلجيكا وضربها إلى أملاكها .

٤ - إحتج الولايات الألمانية الجنوبية عن معاونة فرنسا عندما كشف عن نوايا نابليون الثالث في التوسع على شاطئ الراين الأيسر ، وكان بسمارك قد أذاع الوثائق التي تؤيد ذلك .

قيام الحرب :

إستطاع الجيش البروسي بإستعداده الضخم أن يهزم جيش فرنسا ويحطمه في شهر واحد . ومرجع ذلك إلى ضعف الجيش الفرنسي وسوء تنظيمه وعدم إعداده للحرب كما ينبغي . ولا يفوتنا أن نذكر أن البروسيين كانوا - قبل بدء الحرب بثلاثة أعوام على الأقل - قد أعدوا لها الإعداد الكامل ، فخططوا لها وبينوا تحركاتهم فيها على خرائط مضبوطة ، كما كانوا على علم بحال الجيش الفرنسي وعدم إستعداده . وزاد على ما ذكرنا مرض الإمبراطور وعدم كفاية وزراء الحربية المتعاقبين « لوبوف » Le Boeuf و « بازين » Bazine . وبدأ الشعب وقد أخذه الملل يجهر بالشكوى بل بدأ يتحرك في صراحة ويجاهر بالعدوان وكانت الحكومة ضعيفة لا تستطيع التصدي له .

وتكالت الكوارث على فرنسا في نهاية الصيف من عام ١٨٧٠ .
فانهزم جيشها بقيادة « مكماهون » Macmahon أمام البروسيين في « فرت »
Worth بالألزاس . وانهزم جيشها الآخر بقيادة « فروسار » Frossard
في « أسيشرن » Spichern باللورين أمام القوات البروسية . وتضطرب
حياة الفرنسيين ويشتد ضيقهم بها . ويضطر الإمبراطور إلى التخلي عن
منصب القيادة العليا (١) ويسنده إلى « بازين » وزير الحرية ، ويقص
رئيس الوزراء أوليفيه ويعجز « بازين » عن إيقاف التقدم البروسي .
بل توقفه القوات البروسية عند « مارس لاتور » Mars-la-Tour على
مقربة من اللورين وتضطره إلى التراجع جنوبا إلى احتساء بـ « متر »
Meiz . حيث استسلم للعدو - الذي كان يطوقه من قبل - في
٢٧ أكتوبر .

وفي « شالون » Châlons أخذ مكماهون تنظيم قوات جديدة .
ويرى ألا يسوقها لملاقاة العدو ولكن ليعسكر بها أمام حصون باريس .
غير أن الإمبراطورة أصرت على أن يتحرك بها إلى « متر » لنجدة
« بازين » . فاضطر « مكماهون » إلى الاتجاه نحو الحدود البلجيكية .
يتعقبه القائد البروسي « فون ملتكة » Von Moltke ويهزمه هزيمة فادحة
في سيدان Sedan على مقربة من تلك الحدود . وفي ٢ سبتمبر يقع
الإمبراطور نابليون أسيرا في أيدي البروسيين . وبعد ذلك يومين إثنين
تعلن في باريس الجمهورية الثالثة بزعامه « جول فاقر » Jules Favre
وبذلك يقضى على حكم أسرة بوناپرت ، وينتهي النظام القائم على الاستفتاء
في فرنسا .

وعلى الرغم مما ذكرنا لا تنزع فرنسا إلى وقف القتال بل تستمر
في الحرب بعض الوقت . يقودها « ليون جبيتا » (١٨٣٨ - ١٨٨٣) :
الخطيب الجمهوري المفود . الذي فر من باريس عند محاصرة الألمان
لها . واستطاع في بحر ستة أسابيع أن يؤلف جيشا من ١٨٠.٠٠٠ مقاتل ،
هزم به الألمان في « كولميه » Coulmير بالقرب من أورليان . وكانت
هذه أول مرة ينتصر فيها الفرنسيون على الألمان . ومن يدري لعل « بازين »

(١) ومع ذلك كان نابليون يصحب الجيوش الفرنسية رغم رجاء
القواد الذين كانوا يريدون له الراحة . كما أن البروسيين لم يكونوا متنبهين
بأدى الأمر إلى أنه كان بصحبة الجيش في « سيدان » حين استسلم .

لو استمر في مقاومته في « متز » لكان من الممكن أن يتغير مجرى الحرب. ولكن بازين سلم في أكتوبر ، وبذلك فرغت القوة التي كانت تحاصره في « متز » ، فانضمت إلى بقية القوات البروسية التي استطاعت بعد ذلك أن تنزل الضربات المتتالية بالقوات الفرنسية ، فتنهزم تلك القوات في يناير ١٨٧١ في « سانت كويتان » St. Quentin قرب حدود بلجيكا . وتلوح يومئذ في الجو بواذر النكبات التي نزلت بفرنسا ، فعاصمتها باريس كانت تخنقها القوات البروسية التي تحاصرها . ويضطر الفرنسيون إلى تأليف حكومة مؤقتة في « بوردو » ويتنخب « تير » رئيسا للسلطة التنفيذية ، ويخول حق التفاوض مع العدو .

انشاء الامبراطورية الألمانية :

وانتت الحرب بين بروسيا وفرنسا بإكمال بناء الإتحاد الألماني ، وفي ١٨ يناير من عام ١٨٧١ أعلن قيام الإمبراطورية الألمانية في بهو المرايا بقصر فرساي (أى قبل استسلام باريس بعشرة أيام) . وجدير بالذكر أن النصر الذي أحرزته بروسيا في معركة « فرت » بالألزاس كان على يد جيش من البافاريين وأهالي « فرتمبرج » تحت قيادة ولي عهد بروسيا . وبعد انتهاء معركة « سيدان » أخذت الولايات الألمانية الجنوبية تعلن رغبتها في الدخول في الإتحاد الألماني الشمالي . فقبلت بالترحيب الشديد . وفي ذلك ما يؤكد ما اتصف به بسمارك من بعد النظر السياسي ومهارته في ضبط مقاييس الأمور ولا أدل على ذلك من أنه لم يتسرع في العمل على ضم الولايات المذكورة وإنما ظل صابرا حتى أتته بإختيارها . وما من شك في أن بسمارك قد كان يعلم ما لهذه الولايات من عراقه النشأة والتقاليد ومراكز بيوت الحكم فيها . ولا أدل على ذلك من أنه ميز بافاريا فحولها من الحقوق ما أكمل لها استقلالها الداخلي ، بحيث تملك السيطرة على جيشها أيام السلم ، ووافق على أن يكون لها نظام خاص للبريد البرقي والعددي ، كما أعطاها حق المشاركة في نظر شئون السياسة الخارجية . ولما آن الأوان ، واحتفل بتتويج إمبراطور ألمانيا تقدم ملك بافاريا ووضع يديه التاج على رأس وليام الأول . ولم يكن من الغريب أن يصبح الألمان مزهوين بما ألبسوا أنفسهم من حلل الفخار التي غنموها بجهودهم الجبارة ، وصبرهم العجيب . ويكفي أن نذكر انتصاراتهم التي تابعت في كل من النمسا وفرنسا والدنمارك ونجاحهم في استرداد

المقاطعتين اللتين انفصلتا عن سلطانهن زمتا طويلا ، وهما الألزاس واللورين .
فاضطرت فرنسا إلى التنازل عن الألزاس وشطر كبير من شرق اللورين
بما في ذلك متز وستراسبورج ، ولم يبق لها من الألزاس سوى « بلفور »
Belfort . وتعهدت بدفع غرامات حرية بلغ مقدارها مائتي مليون
جنيه وأن تقبل احتلال قوات بروسيا جانبا من باريس . فرض الألمان هذه
الشروط على الفرنسيين في صلح فرانكفورت في ١٠ مايو من عام ١٨٧١ .
وشاءت الأقدار أن تنتقم فرنسا لنفسها من ألمانيا بعد نحو نصف قرن
ولكن بشكل أعنف حينما فرضت عليها كل ما أرادت في صلح قرساي
عام ١٩١٩ .

وإذا كانت فرنسا قد بذلت كل ما تملك من جهد في سبيل أداء كل
ما فرض عليها من غرامات الحرب وخلصت منها بعد ثلاثة أعوام ، وإذا
كان ذلك قد جعل الفرنسيين يخلصون من جيش الإحتلال إلا أنهم لم
يخلصوا من حسرتهم على ضياع ستراسبورج ومتز من أيديهم بل لفقدان
ما هو أكبر منهما ونعني الألزاس فيما عدا « بلفور » وكانوا يسيطرون
عليها منذ قرن وربع قرن ، واللورين وكانت تحت سلطانهن منذ قرن
ونصف .

(١) وإذا كانت الألزاس المانية فان اللورين كانت الى مدى بعيد
فرنسية . وقد اغتصب مزران الألزاس من ألمانيا بمقتضى صلح وستفاليا
عام ١٦٤٨ .



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطباعة والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي

ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤